مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية

مايو

سنوات الخصب والجفاف

مذكرات الرائد (م)
زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



مايو

سنوات الخصب والجفاف

مذكرات الرائد (م)

زين العابدين محمد أحمد عبد القادر

٢٠١١

فهرسة المكتبة الوطنية - السودان
٣٦٢،٤٥ زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
ز. م
مايو سنوات الخصب والجفاف/ زين العابدين محمد أجمد عبد القادر .-الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ٢٠١١م
١٠٠ ص؛ ٢٤سم.
ردمك: ٣- ٢٦ - ٥٧ - ٩٩٩٤٢ - ٩٧٨
١- السودان - تاريخ - العصر الحديث .
٢- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - المذكرات.
٣- السياسيون السودانيون - تراجم
أ. العنوان

الكتاب: مايو سنوات الخصب والجفاف.
المؤلف: زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
رقم الإيداع: ٢٠١١/٤٩٤
تاريخ النشر: ٢٠١١
الناشر: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية - جامعة أم درمان الأهلية
ص. ب: ١٣٦٣ أم درمان - السودان
فاكس: ٥٧٠٣٥٢ -١٨٧ - ٢٤٩ +
تلفون: ٥٦٦١٦٢ - ١٨٧ - ٢٤٩ +
E-mail: mobcenter@sudanmail.net

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخـل

الثّوار يخطئون ، فهُم بشر .
وقد يغفلون . جل من لا يسهو .
ولكنهم لا يكذبون ، ولا ينافقون ، ولا يساومون .

ففي شرعهم أن الكِذب جُبن . وليس أشجع ممن أعدّ نعشه . ثم خرج ثائراً . وفي عُرفهم أن النفاق ضُعف . وليس أقوى ممن تحدى المجهول . وحمل رأسه بين يديه وفتح صدره تحدياً لقوة السُلطة وجبروتها .

وفي قناعتهم أن المساومة جشع . تبغي الكسب الرخيص . وليس أغلى من الحياة ترتهن في سبيل الفكرة والمبدأ والوطن .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحقبة التي ولدت يوم الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م . ودامت ستة عشر عاماً . حفلت أيامها بالمواقف والأحداث . وتفاعلت فيها الطموحات والرؤى .

لقد كان نتاج هذه الحقبة العديد من الإيجابيات والسلبيات . دُفعت بكامل طاقة هذه الأمة . وكوامن قدراتها . ومنابع إبداعها . لتتفجر وليدة لمعايشة واقع . جاءت مايو مُستهدِفة تغييره .

وكأي ثورة لم تأمن مايو من المعاصي والفتن . ولم تسلم من دسيسة أو تآمر . بل ولم تتنزه عن نكوص بعض قادتها . إنتكست في بعض الأحيان لتأكل بنيها .

لقد دفعني إيماني العميق بحق هذه الأمة كمشارك في أحداث نظام مايو وصانع لبعضها . وشاهد عيان في كل الأحيان . أن أخط في هذا السِفر ما أعتبره وثيقة . لكي أرد أمانة واجبة السداد . عن حقبة تأريخية حافلة .

أبادر بالقول إنني لا أتخلى عن مسئووليتي . فليس فيما صنعته . أو شاركت فيه . أو عايشته بكامل إرادتي وكل عزمتي ما يناقض قناعتي . أو يجافي فطرتي . أو يقاوم إيماني بعظمة هذه الأمة وجدارتها . وحقها في السمو والرفعة والعُلا . في ذات الوقت فإنني عظيم الإيمان بأن إبن أدم خطاء . ولا أنزه نفسي عن الخطأ فإذا رأى القارئ في ما فعلت بعض الأخطاء فذلك حقه . ولكن من حقه عليَّ أن يعلم أنني ما نهضت بأمر من الأمور إلا بعزمة صادقة لخدمة هذا الوطن العزيز الذي تهون في تحقيق رفعته . وتنميته وتأصيل هويته . كل الصعاب . وما توفيقي إلا بالله تعالى جلّت قدرته .

وتظل الحقيقة أن هذا الوطن المتفرد ظل طوال حِقب التأريخ عظيماً . لقد ظللنا في أحلك الأيام نتنفس البارود والهواء الخانق بأنف شامخ وجبهة مرفوعة .

نعم نحن أمة حين تنام تتوسد الضُراع والسيف ورزم النحاس .

وإذ نصحو نعمل . ونُكرم الضيف . فيكثر الرماد للغارم وإبن السبيل . ونجود من غير مّن بحفنة نلقمها بعض الأفواه التي تستحق . فإن لم يتيسر ما ننحر . فبالبليلة نُكرم ضيفنا .

ونحن أمة تعشق التغيير من أجل الأحسن . ونهيم بصبح أكثر إشراقاً . وأوفر ضياءاً . خيراً وبركة . لنا ولغيرنا . ونحن أمة تثور بكل العنفوان ضد الظلم . ونجاهد بكل ما تملك ضروب التخلف وصنوف الهوان . نتطلع لسلام يعم كل نفس ويسكن كل بيت . نحلم بأن يتوافر الدواء , ونحرص بأن تتوهج نار القرآن في كل مسجد وجامع . ويتاح الكتاب لكل طفل . أمة تسعى ليصبح الوطن ملاذ الخائف . ومرجّى العدمان . ومؤلف قلوب وجامع عقول .

لكل هذا وغيره من أوجه التطوير والتنمية جاء نظام مايو . جئنا بها قبساً يضئ ظلام التخلف وتحمل بيديها مفاتيح خزائن الغد المنتظر .

جاءت مايو نظيفة . طاهرة القصد . مخلصة الهدف . مدركة للواقع . مستلهمة ملامح الشعب وتضحياته . مشيّدة لقلاع الحق . وقصور العدل . وحصون الأمن . كانت تلك رؤانا ونحن نبني مايو فكرة ونظاماً . وندافع عنها . ونحميها كانت مايو وليداً شرعياً لكفاح أمة مجيدة وعريقة . كانت إمتداداً أصيلاً لكفاح الشعب وتضحياته عبر الحقب .

كانت مايو مع كل تكبيرة دوت بالحمد في كرري . ويد الدرويش على سيف العُشر يبتر به رقاب المستعمر الدخيل .

كانت في صدر جمّاع . وفي ضمير بادي أبو شلوخ . كانت في حدقات عثمان دقنة . وفي قبضة على عبد اللطيف وهو يحتضن المدفع .

كانت في مملكة الداجو . وعصا رث الشلك .

كانت مع كل خفقة روح غسلت ضفاف الشمال وسملت بموت الهدام وروي العتامير.

كانت مع المسيرية والشكرية والرزيقات على ظهور الخيل . كانت مع أوجاع المزاورية بالميناء في الشرق . والعرق يغسل الصديري ويرهق الخلال .

كانت مايو في أحزان الفعلة ولقاط القطن ودقاق العيش . وكانت في كبرياء الرعاة. وقد أودعوا الدوبيت الكثير من الشجن .

كانت في طرب النقارة ورحلات النشوق .

وكانت في أبرول العمال . ومناجل المزارعين . وأحلام الكُتاب والمثقفين .

تمازجت مايو مع كل قطرة من ماء النيل . فظلت تتفجر خيراً وبركة ونماء .

لقد جاء وقت بدأت فيه مايو التراجع . وبعد أن تاهت عن الدرب وتنكبت السبل وضلت الطريق .

وكان نتيجة ذلك أن سقطت مايو لأن القيادة عميت عن تمييز الشخوص والأشكال. فإختلطت عندهم الحقيقة بالوهم .

ولكن تبقى حقيقة .

وما هذا الكتاب إلا محاولة متواضعة لإستجلاء الحقائق . وعرضها بصفاء وأمانة لكي يمتلك المواطن لا سيما الشباب الحقائق . لكي يفيدوا من التجربة ويستلهموا العِبر . ويحفظوا لمن أسهموا بالفكر والعمل الجاد المخلص حقهم في الريادة وبناء لبنات راسخة في السودان العريق الجديد .

والله سبحانه وتعالى المستعان

رائد "م" زين العابدين محمد أحمد عبد القادر

الجـزء الأول
البـدايـة

حين أسترجع الذكريات عن إنغماسي في العمل السياسي في الجيش السوداني. ترد إلى ذهني بدايات إهتمامي بالنشاط السياسي في مرحلة الدراسة بمدرسة الخرطوم الثانوية العليا "١٩٥٥ - ١٩٥٩م".

كان وضعي في المدرسة يختلف عن حال جميع الطلاب . فقد كان ناظرها ومديرها . والدي . المغفور له بإذن الله الحاج / محمد أحمد عبد القادر . وكان زملائي يلقبونني بـ"ود الهيد"[1].

كان والدي الحاج / محمد أحمد عبد القادر . من الرعيل الأول من المعلمين السودانيين . الذين إشتهروا بالإنضباط . والشدة . والصرامة . وكانت المدارس في ذلك الحين تدار بطريقة شبيهة بإدارة الثكنات العسكرية "جنودها الطلاب . وضباطها المعلمون . وقائدها الناظر".

أذكر أن القيادة الطلابية دعت في عام ١٩٥٦م . إثر العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر إلى الإضراب عن الدراسة . والخروج إلى الشوارع للتظاهر . وقد تم ذلك دون إخطار إدارة المدرسة أو الحصول على موافقتها . وربما وجد الطلاب في ذلك زريعة . ليس لمناهضة العدوان الثلاثي على مصر فحسب . وإنما أيضاً لتحدي إدارة المدرسة التي يصعب تحديها في الأحوال العادية .

لم أفكر وأنا "ود الناظر" في الخروج عن الإجماع . فشاركت في الإضراب . وخرجت في المظاهرات العارمة التي طافت شوارع الخرطوم . وإنضم إليها الطلاب من كل حدب وصوب . وعدت آخر اليوم إلى البيت منهوك القوى . ضائع الصوت . مترقباً كيف سيستقبلني الوالد الناظر .

أستقبلني الوالد الناظر وكأن شيئاً لم يحدث . كان عادياً في تصرفاته . وعرفت من أفراد الأسرة أن تعليقه على خروجي مع الطلاب . ودون موافقته . كمثل خروج أي طالب آخر يرغب في التعبير عن رأيه . وعلى النحو الذي يراه مناسباً .

إعتبرت ذلك الموقف من والدي مؤشراً لدعوتي للمشاركة بالطريقة التي أرتأيها في العمل الوطني . والتعبير عن رأيي بحرية .

في يونيو ١٩٥٩ إلتحقت بالكلية الحربية لأدخل مرحلة جديدة من الإنضباط . في وقت كانت فيه الحياة العسكرية في السودان تشتهر بأعلى درجات الضبط والربط . والتركيز على النأي بالجيش عن النشاط السياسي . وكان ذلك أمراً تحرص قيادة الجيش على تلقينه للطالب الحربي . وتجتهد لزراعته في أعماق وجدانه وتلافيف دماغه .

تخرجت في الكلية الحربية في الفاتح من يناير ١٩٦٢م برتبة ملازم ثاني تحت الإختبار لمدة عام . ونقلت للقيادة الغربية "الفاشر"[2].

١/ تعني (ود الناظر - Headmaster).

٢/ كان قائد القيادة الغربية وقتها اللواء أ.ح حمد النيل ضيف الله "عليه رحمة الله".

وبعد أربعة أشهر تم إبتعاثي للمملكة المتحدة في دورة تدريبية عسكرية . عدت بعدها في العام التالي مؤهلاً "كمعلم مظلات" . لأشارك في تأسيس سلاح المظلات . مع بقية الزملاء الصاغ / حسن أحمد عبد الرحيم "قائدنا" واليوزباشي / قسم الله عبد الله رصاص . والملازم / مهدي علي عثمان الرباطابي. والملازم / يعقوب إسماعيل يعقوب . والملازم / أبو القاسم محمد إبراهيم . والملازم / أحمد مرسي محمد . والجاويشية / أحمد علي السنوسي . وعثمان العبيد. والأمباشي / محمد إبراهيم محمد سعد [1].

كانت تربطني في ذلك الحين علاقات وثيقة ببعض قيادات الحزب الشيوعي السوداني. ومنهم الأستاذ / عبد الخالق محجوب "عليه رحمة الله" . والأستاذ / محمد إبراهيم نقد . والأساتذة / مصطفى الشيخ . عمر مصطفى المكي "رحمه الله" . النعمان حسن أحمد . محمد أحمد توفيق هيبة . خليل إلياس . مكاوي خوجلي الماحي "رحمه الله" وعبد الوهاب الشيخ إدريس "والأخيرين من أبناء جزيرة توتي وطني الصغير". وكانت علاقاتي الإجتماعية تميل في أغلبها مع "قبيلة اليسار".

أذكر أنه حين تفد إلى البلاد وفود من الإتحاد السوفيتي "السابق" ودول أوروبا الشرقية . وحين يحتار الداعون في المكان الذي يحتفون فيه بضيوفهم . كنت اتبرع بدعوتهم للعشاء بمنزلنا بحي الملازمين بأمدرمان . وأنا ضابط في الجيش .

لم تتعد صلتي بالشيوعيين حدود العلاقات الإجتماعية . لم أكن مطلقاً في أي مرحلة من مراحل العمر عضواً في الحزب الشيوعي برغم معايشتي وإختلاطي وحواري المتصل مع "الرفاق". كان الحزب الشيوعي السوداني من - في الستينات - من أقوى الأحزاب الشيوعية خارج الكتلة الشيوعية . وكنت أحس بدقة تنظيمه . والتسلسل الهرمي في قيادته . والإنضباط الذي يتمتع به أعضاؤه . والذي يبلغ حد وقوفهم "إنتباه" في حال دخول السكرتير العام للحزب [2] على مجلس لهم .

كنت أحس بأن هناك تقديساً للقيادة في أوساط الشباب الشيوعي . وأذكر بجلاء موقفاً إرتسم في الذاكرة . شهدته في حفل زواج محمد إبراهيم نقد [3] - في منتصف الستينات - كان وقتئذ الجميع يستمتعون بالطرب والسمر مع إيقاعات الطبل الداوي . وأنغام الموسيقى . يرقصون ويشربون - كما يحدث عادة في العُرس السوداني -. وما أن دخل عبد الخالق محجوب حتى صمت الجميع ووقفوا - كالعادة - في حالة "إنتباه" لدرجة أنني إمتعضت إمتعاضاً شديداً لإقتناعي التام بأن ممارسة الفرح ليس نقيضاً للإحترام .

حين تفجرت ثورة أكتوبر [4] كنت قد وصلت لرتبة اليوزباشي وصدر أمر بتكليف وحدات من الجيش - من بينها وحدتنا - بحراسة المواقع الإستراتيجية ومحطات

١/ سيلاحظ القارئ إننا نورد مسميات الرتب العسكرية كما كانت موجودة فعلاً "وقت الحدث".. سواء قبل التعريب أو بعده . وسيجد بالملحق "في نهاية الكتاب" مقابلة وشرح لمسميات الرتب العسكرية التي كانت سائدة قبل التعريب.

٢/ الأستاذ عبد الخالق محجوب .

٣/ أصبح الأستاذ محمد إبراهيم نقد فيما بعد سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوداني .

٤/الثورة الشعبية التي تفجرت في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٦٤ وأطاحت بنظام الفريق عبود الذي ظل يحكم البلاد منذ السابع عشر من نوفمبر١٩٥٨ .

المياه والكباري . ومساعدة الشرطة في أداء مهامها في إطار محدود تم الإتفاق عليه بين وزارتي الدفاع والداخلية .

هزني موقف الشعب السوداني بصورة تصعب على الوصف . وشعرت أنني أنحدر من صلب شعب عظيم عاشق للحرية . ويعبر عن رأيه بصورة رائعة . وأنني أنتمي إلى جيش قوي ووطني . وليس هناك تناقض بين الجيش والشعب . وإن كان الأخير قد إنتفض إحتجاجاً على ما إعتبره ظلماً ألحقته به حكومة الفريق إبراهيم عبود "رحمه الله تعالي".

طوال تلك الأيام الحافلة بالتطورات والإثارة . وإلى حين تشكيل الحكومة الوفاقية في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٦٤م[1] . كنت أعايش الأحداث بإهتمام بالغ . وأتابع دقائقها وأسرارها . وحين أغفو .. أسترجع شريط ما يحدث في أحلامي .

مثلت تلك الأيام نقلة نوعية في علاقتي بالسياسة . وفتحت صفحة جديدة في تأريخي السياسي . لم أكن أدرك حينها أن صفحات كثيرة وطويلة وحافلة ستتلوها .

وحتى ذلك الحين لم أكن عضواً في تنظيم الضباط الأحرار[2] . إلا أنني كنت أعرف عنه وأتابع المنشورات التي يصدرها بين الحين والآخر . وأعلق عليها مع بعض الأصدقاء مثل البكباشي جعفر محمد نميري . اليوزباشي أبو القاسم محمد إبراهيم . اليوزباشي أبو شيبة . اليوزباشي محجوب إبراهيم "طلقة" واليوزباشي أبو القاسم هاشم .

من خلال علاقتي الحميمة مع أخي وصديقي اليوزباشي أبو القاسم محمد إبراهيم . والذي تأثر هو الأخر أبلغ تأثير بثورة أكتوبر . تكررت مداولاتنا وكثرت حول ما ينبغي علينا عمله للمشاركة في العمل السياسي العسكري . فقررنا تأسيس تنظيم داخل الجيش يحمل أسم "تنظيم القوى الحديثة" . وجندنا له مجموعة من ضباط الصف في سلاحنا "سلاح المظلات" . كان من بينهم الجاويش محمد إبراهيم سعد . الأمباشي عبد الله الدخري . الأمباشي أحمد متولي دهب والأمباشي أحمد إسماعيل . لم نكن على عجلة من أمرنا . إذ لم يكن لدينا تصور محدد عما ينبغي أن نقوم به أو برنامج بعينه . أو حتى هدف نضعه نصب أعيننا . كان الأمر بالنسبة لنا "تعبئة" ضرورية في إنتظار ما يحمله الغد من آمال وأحلام .

في عام ١٩٦٥م نُقل زميلي اليوزباشي أبو القاسم محمد إبراهيم للعمل في جنوب السودان حيث كان الجيش وقتها في مواجهة ضارية مع حركة التمرد التي

١/ برئاسة السيد / سر الختم الخليفة .

٢/ تنظيم سري داخل الجيش . وكان وقتها بمثابة مظلة واسعة تنضوي تحتها كثير من المدارس الفكرية والإتجاهات كان يضم الشيوعيين والقوميين العرب والبعثيين بجناحيهما العراقي والسوري . بجانب بعض الضباط الذين لا ينتمون لأية مدرسة فكرية منظمة . وكانت الفئة الأخيرة أقرب إلى أفكاري إتجاهاتي وميولي . أما أصل هذا التنظيم فيعود تاريخياً إلى فكرة التنظيمات العسكرية التي إنتظمت العالم العربي عاكسة رفض الضباط الوطنيين لمسلك حكوماتهم . وقد نجحت تلك التنظيمات في قلب نظم الحكم في سوريا ومصر والعراق وليبيا . ويعود تأريخ نشأتها في السودان إلى العام ١٩٥٤ . أثناء الفترة الإنتقالية قبل الإستقلال .

تقودها حركة "أنانيا" الأولى[1] وكانت وحدات الجيش هناك تعاني من نقص شديد في كل شيء . في العتاد والسلاح والذخيرة والتموين واللبس والترحيل . وكانت الحكومات الحزبية في الخرطوم مشغولة عنها بصراعاتها وخلافاتها . وكان هذا الأمر مصدر قلق شديد للضباط العاملين في الجنوب والمكتوين بنار الحرب . والعاجزين عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات لجنودهم . ومع "تململ" الضباط وإرتفاع حدة أصواتهم . وإرسالهم لمذكرة شديدة اللهجة إلى القيادة العامة . تحركت الخرطوم . وطار الدكتور عبد الحميد صالح - وزير الدفاع آنذاك "بالإنابة" - واللواء الخواض محمد أحمد - القائد العام للجيش - إلى جوبا في محاولة لإسكات الأصوات وإسترضاء الضباط .

وفي ميز الضباط حيث إجتمع الوزير والقائد العام بقادة الضباط الموجودين في جوبا دار نقاش حاد . إنتهى بإعتقال الإثنين في الميز "الوزير بالإنابة والقائد العام". ولم يكن إعتقال الوزير والقائد العام مدبراً . وإنما تم بصورة عفوية . ونتيجة الإنفعال . لذلك لم تدم الأزمة طويلاً . وتم إحتوائها سريعاً بفضل مجموعة من كبار الضباط منهم البكباشي أحمد عبد الحليم محمد "الذي صار قائداً لسلاح المدرعات فيما بعد" . والصاغ فاروق عثمان حمد الله من سلاح المدرعات أيضاً [2].

عاصر الصديق اليوزباشي أبو القاسم محمد إبراهيم تلك الأحداث وهو في جنوب السودان . وحدث أن جاء للخرطوم بعدها بوقت قصير في مهمة تتعلق بقواته هناك . وكان من الطبيعي أن يدور الحديث بيننا حول ما حدث . وما يمكن أن نفعله من أجل "الضحايا". وتوصلنا لأن نقوم سوياً بزيارة رئيس الوزراء السيد محمد أحمد المحجوب في منزله وطرح الموضوع عليه[3].

إستقبلنا المحجوب رئيس الوزراء وكان يلقب بالـ"بوص Boss" - الرئيس - ببشاشته المعهودة[4] . وإستمع إلينا بإهتمام . حكي له أبو القاسم كل ما جرى في جوبا بمنتهى الدقة والأمانة . وأطنب في وصف الأوضاع التي يعيشها الجيش هناك . وخلص إلى أن رد فعل الحكومة بفصل الضباط غير مقبول - إطلاقاً - في صفوف الجيش . ولا يتناسب وحجم "الحدث" . وربما يهدد مسيرة النظام الديمقراطي .

بعد مناقشة إستمرت زهاء الساعة . وعد السيد محمد أحمد محجوب بمعالجة الأمر بصورة لا تسبب حرجاً للحكومة . إذ أن القرارات التي صدرت من القيادة العامة العليا للجيش . صدّق عليها رأس الدولة[5] وفق الضوابط والأسس المعمول بها .

١/ أنانيا تعني "الثعبان السام" بلغة قبيلة المادي التي تقطن شرق الإستوائية كأقلية . إذ أن ربع القبيلة في السودان وثلاثة أرباعها بيوغندا ، وينتمي إليها قائد الحركة الذي كان ضابطاً سابقاً بالجيش السوداني . فقد تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٦١ برتبة الملازم . وصار فيما بعد "الفريق أول" جوزيف لاقو".

٢/ الضباط الذين أعفوا من الخدمة بعد حوادث جوبا ١٩٦٦ هم : الأميرالاي سليمان إبراهيم . والقائمقام الخير عمر أزرق . والبكباشي أحمد عبد الحليم محمد . البكباشي عمر محمد سعيد . الصاغ إبراهيم محمد إبرهيم "ظعوط" . والصاغ أحمد دوكة فضل المولى . والصاغ فاروق عثمان حمد الله . اليوزباشي طهار محي الدين أحمد مبروك . الملازم أول النور عبد النور .

٣/ تربط السيد محمد أحمد محجوب صلة القُربى بأبي القاسم محمد إبراهيم . وهو الذي تولى تربيته بعد إنتقال والده إلى رحمة مولاه .

٤/ ذات المنزل الذي شهد لقاء الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود عام ١٩٦٧ . والذي وضع حداً لحرب اليمن وأنهى الخلاف بين مصر والسعودية .

٥/ ممثلاً في رئيس مجلس السيادة .

دفعتنا تلك الجلسة مع رئيس الوزراء وما دار فيها . للتفكير جدياً في تقوية شوكة "تنظيم القوى الجديثة" والسعي للإنضمام لمظلة الضباط الأحرار . لا سيما وأن سلاح المظلات قد أسس بنجاح . وأصبح قوة ضاربة تتكون من كتيبة جيدة الإعداد ويمكن أن تكون عنصراً فعالاً في حالة التفكير في القيام بأي عمل مسلح لقلب نظام الحكم .

فـي ذلك الجـو المشحون بالعواطف تجـاه الضباط الذين أُحيلوا للمعـاش دون ذنب جنوه سـوى الحرص على سمعـة الجيش . وضمـان فاعليته . تداولنـا فـي الأمـر مـع اليـوزبـاشي خـالد حسـن عبـاس واليوزبـاشي مـأمون عـوض أبو زيد "وكـانـا عضـوين بالتنظيم" وعـن طريقهما بالبكباشي جعفر محمد نميـري . وإنضممنا رسميـاً للضبـاط الأحـرار في أواخـر عـام ١٩٦٦م . وكـان رئيـس التنظيـم فـي ذلك الوقت البكبـاشي (م) محمود حسيب .

إتسـم التنظيم بضوابط صـارمة . وكـان عبـارة عـن مجموعـة مـن الخلايـا . بحيث لا يعـرف العضـو أكثر مـن زمـلائه فـي الخلية . وكـان على من يتقدم للعضوية أن يتحصل على تزكية إثنين من الأعضاء القدامى .

فـي ذلك الوقت لم نكن نلتقي برئيس التنظيم "محمود حسيب". وكـان أكبر الضباط رتبة إلتقينا به هو البكباشي جعفر محمد نميري .

ضـم التنظيـم عنـاصر عـديـدة إنضمـت لمـن ضمهم قبلنـا . مثـل البوزبـاشي عبـد المنعم محمد أحمد . اليوزبـاشي الرشيد أبو شـامة . اليوزبـاشي الرشيد نـور الـدين والصـاغ بابكر النور . وكان من أكثر الضباط تميزاً ممن كسبت صداقتهم من تنظيم الضباط الأحرار هما اليوزباشي الرشيد نور الدين واليوزباشي فاروق عثمان حمد الله .

أذكـر أن الرشيد نـور الـدين "وهـو برتبـة صـاغ" إنسـلخ مـن التنظيـم فـي فتـرة لاحقـه . متهمـاً أيـاه "أي التنظيـم"بالوقـوع فـي قبضـة الشيوعيين . وبحكـم علاقتـي التـي توثقت معـه . ومـا كـان بيننا مـن رسائـل ومكاتبـات . كلفني البكبـاشي نميـري بالحـديث إليـه وإقنـاعه بالعـودة إلـى التنظيـم . فـإنتهزت فرصـة حضـوره للخـرطـوم في إجـازتـه عـام ١٩٦٨م "وكـان وقتها يعمـل فـي الكـويت الشقيـق معلمـاً بمعهدهـا العسكـري العـالـي" . وتبـادلت معـه الحـديث طـويـلاً . غيـر أننـي لـم أستطـع إقناعه . بـل وإقتنعت بحقـه فـي إتخـاذ الموقف الـذي يـراه منسجمـاً مـع قنـاعـاتـه . وعـاد الرشيـد إلـى الكـويت ولـم يرجـع إلا بعـد تفجـر ثـورة مـايو عـام ١٩٦٩م .

فـي تلك المرحلـة لـم تكن مسـألة الإستيـلاء علـى السلطـة مطـروحة فـي تنظيـم الضباط الأحـرار . وكـان هـدف التنظيم وقتئـذ حمـاية الدستـور والحفـاظ علـى أمـن البـلاد . وضمـان توفير الإمكـانـات اللازمـة للجيش وتمكينه مـن النهوض بمسؤوليـاتـه . غير أن الأوضاع السياسية بالبلاد ظلت تتدهور بإستمرار . والصراعات بين الأحزاب تتفاقم . والنقمة الشعبية عليها تتزايد . والأحساس بأن ثورة أكتوبر قد أجهضت وأفرغت معانيها . وتمت خيانتها علناً وفي وضح النهار يتعاظم .

فـي أغسطس عـام ١٩٦٧م وقعت عـدة حـوادث فـي منطقـة "الفشقة" بشـرق السودان إعتـدت فيهـا عصابـات مـن الأحبـاش على المزارعين السودانيين . وكـانت الكتيبـة بقيـادة القائمقام محمد خضر عبـادي والبكباشي كمـال البكـري أبـو حـراز نائباً له . وكنت أحد ضباطها .

قضينـا فـي "الفشقة" قرابـة العـام . وخـلال إقامتنا هنـاك تعرضت البـلاد لهـزة دستورية عنيفة . حين قررت الأحزاب الطائفية طرد نواب الحزب الشيوعي الثلاثة من البرلمان[1] . وإضطربت الحياة السياسية إضطراباً شديداً . وإنقسم الناس بين مؤيد ومعارض . وشكك القانونيون في سلامة ودستورية الإجراء . وبدأ وكأن نظام الحكم مُقبل على أزمة شديدة التأثير على مجريات الأحداث .

كان لابد أن ينعكس ما يجرى في الشارع والساحة السياسية على المؤسسة العسكرية إذ لابد أن تؤكد دورها في حماية الدستور وضمان أمن وإستقرار البلاد .

وتصادف أن ذهبت في مهمة من "الفشقة" لمدينة "القضارف" في الوقت الذي دعا فيه قائد القيادة الشرقية[2] جميع الضباط الذين كانوا هناك إلى إجتماع طرح فيه إشارات وردت من القيادة العامة تطلب فيه أن يبدي الضباط رأيهم في الأزمة التي يتعرض لها نظام الحكم .

شـاركت فـي الإجتماع - وكنت وقتها برتبة اليوزباشي - وقُرأت الإشـارات على الضبـاط . وطرحت للتداول والنقاش .

قابل الضباط الدعوة للنقاش بتحفظ شديد بإعتبار أن القيادة العامة تسعى لتوريط الضابط في العمل السياسي . وذلك في نظر البعض ليس من شأنهم ولا يخصهم في شيء .

أحسست أنـه لا يمكن أن نستمـع للإشـارات ثم ننفض دون أن يفتح الله علينـا بكلمـة . ورغم صمت ضباط أعلى مني رتبة . وأعظم شأناً . ورغم الجو "المكهرب" . رفعت يدي طالباً الإذن بالحديث . وأذن لي .

قلت : إننا تربينا في جيش قومي . مسؤول عن حماية الدستور . وهمه الأكبر هو صيانة مصالح البلاد العليا . والعمل على عدم تعرضها للعبث والضياع . وأن هناك مشكلة سياسية تواجه البلاد في هذه المرحلة لابد أن نقابلها بما تستحقه من إهتمام وإنني لو كنت في مقام القائد العام[3] لإستلمت السلطة إلى أن تهدأ الأمور . عبر فترة إنتقالية محددة توضع فيها أسس واضحة للنشاط الحزبي . وتحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق والحدود . وتعاد بعدها السلطة للأحزاب .

شعرت بموجة إرتياح تسود أوساط الضباط الحاضرين . وفي نفس الوقت "بلملة" وعدم رضا عن الإجتماع . وأحسست كأنما إنزاح عن صدري حمل ثقيل فأنا لم أخرج عن إطار الضبط والربط . فالقيادة العامة هي التي دعتنا لإبداء الرأي . ومن الإنضباط

١/ النواب هم : فاطمة أحمد إبراهيم . والسيدين عز الدين علي عامر وعمر مصطفى المكي .

٢/ اللواء أحمد المرتضى فضل المولى .

٣/ كان وقتها اللواء محمد أحمد الخواض .

أن أبدي رأي كما طلب مني . أتمتع بحلاوة الحرية في التعبير عن رأيي علناً . وفي منبر من منابر المؤسسة العسكرية .

قبيل نهاية الإجتماع جاءني مسؤول الإستخبارات العسكرية في القيادة الشرقية . ولامني على حديثي الذي قال إنه "أحرج" اللواء أحمد المرتضى فضل المولى - قائد القيادة الشرقية -.. وكان ردي أنني لم أبادر بشئ . "أنتم سألتمونا الرأي . وأنا هنا مصادفة في مهمة لإستلام تعيينات "الفشقة" وشاركت في الإجتماع بناءً على دعوتكم . وتحدثت لأنكم طلبتم من الضباط الحديث" إنتهى الأمر عند هذا الحد . ولم يؤثر تصرفي على وضعي العسكري . ولكنني شعرت بإرتياح بالغ لمشاركتي بوجهة نظري .

كانت تلك محطة مهمة من المحطات التي توقفت فيها خلال رحلتي مع العمل السياسي داخل الجيش[1].

١/ رغم هذه المشاركة . لكن كانت مشاعري الداخلية ترفض أن أصاب بالغرور والإحساس بأنني كنت أشجع أو أجرأ أو "أرجل" أو أكثر وطنية من مجموع الكوكبة من الضباط الذين حضروا ذلك التنوير . والذي كان يبدو وكأنه سيناريو لمسرحية محبوكة التنفيذ والإخراج . ولكنني لا أنفي إنني كنت مقتنعاً بما قلت .

الجزء الثاني
إنقلاب الميرغني - شنان

في بداية العام ١٩٦٦ جاءني الجاويش محمد إبراهيم محمد سعد[1] وقال لي : أن الأميرلاي (م) عبد الرحيم شنان يرغب في مقابلتي لأمر هام . قلت له "إن شاء الله خير". ووافقت على اللقاء بشنان . إستعرت سيارة الأخ النعمان حسن أحمد . وذهبت لموعدي معه بالقرب من موقع البنك الصناعي الحالي . وكان معي الجاويش محمد إبراهيم .

ركب معنا شنان وإتجهنا نحو المنطقة الصناعية . وعلى الفور شرع شنان في الحديث عن ضرورة القيام بإنقلاب عسكري لمصلحة حزب الشعب الديمقراطي . وقال لي : إن أحمد الميرغني يرغب في مقابلتي . بإعتباره راعي "الحركة" التي لابد أن تحتاج إلى تمويل . وأضاف أن التمويل موجود . وبالتحديد من الكويت . وبرغم ثقتي في مرافقي محمد إبراهيم . إلا أنني كنت متحفظاً في التعليق بأي شيء . وقلت له : "إمنحني فرصة للتفكير في الأمر . والرد عليك". وبعد ثلاثة أيام إلتقينا ثانية نحن الثلاثة بنفس الأسلوب "قرب البنك الصناعي وفي سيارة الأخ النعمان".

اما الإجتماع الثالث فقد تم بحديقة السيد علي الميرغني بشارع النيل دخلنا بالسيارة إلى داخل الحديقة . وكانت الأنوار خافتة داخل المبنى ولم يقابلنا أي شخص ولم نقابل حتى خفيراً ونحن نترجل وندخل إلى الصالون . ومنه إلى غرفة كانت مضاءة بشمعة . برغم وجود الكهرباء ! ونحن في تلك الغرفة المضاءة بالشمعة الوحيدة . دخل علينا السيد أحمد الميرغني .

بعد التحية والسلام والمجاملات . شرع أحمد الميرغني في الحديث . وكان على النحو التالي :

"إننا نثق فيك . فأنت منّا . وتعرف الحالة التى آلت إليها البلاد . ولاشك أن مصلحتها تهمك . ونحن كـ"ختمية" رأينا أن نلملم عناصرنا التي يمكن أن نعتمد عليها في إحداث تغيير شامل في السودان . وقد تحدث عنك محمد إبراهيم حديثاً ممتازاً . وهو بمثابة أخيك وشقيقك . وأسهب في وصف قدراتك على التأثير في صف الضباط . والجنود . وإمكاناتك . ولهذا قررنا أن نبدأ بالتشاور معك".

كنت أستمع بكل حذر فشنان في الإجتماعين السابقين . والسيد أحمد الميرغني في هذا الإجتماع . لم يطرحا ما يقنعني بأن هناك خطة واضحة . أو مشروع مُعد . أو توجه . أو برنامج سياسي متكامل . أو مبادئ محددة هم بصددها .

إنتهت الجلسة التي كان يبدو أن السيد أحمد الميرغني يتحرق لإنهائها حتى لا يطرأ ما يثير الشبهات حوله . وخرجنا من الحديقة . وبعد أن أنزلنا شنان في منزله تحدثت إلى الجاويش محمد إبراهيم . قلت له :"إنك تعرف علاقتي بصديقي اليوزباشي أبو

١/ كانت ثقتي في محمد إبراهيم طلقة . وقد تدعمت بعد ذلك . إذ لعب دوراً أساسياً في قيام ثورة مايو بما لديه من قدرة على التفكير والتحليل والقيادة . إضافة إلى شجاعته المتناهية .

القاسم محمد إبراهيم . وقبل أن نذهب بعيداً في هذا الامر أرى أنه لابد من مفاتحته . ليشاركنا التفكير فيما هو مطروح علينا".

رحب محمد إبراهيم بالفكرة . كان أبو القاسم - حينذاك - في جنوب السودان . وشاءت الظروف أن يصل للخرطوم بعد حديثنا ذلك بيومين في مهمة خاصة بقوات المظلات في مسرح العمليات بالجنوب . طرحت الأمر على أبو القاسم وقررنا أن نلتقي سوياً بعبد الرحيم شنان . وإلتقينا به بالفعل . وطرح على أبو القاسم ما سبق أن طرحه عليَّ وإقترح أن نلتقي جميعاً مرة أخرى مع السيد أحمد الميرغني .

كان إجتماعنا الثاني مع السيد أحمد الميرغني شبيهاً بالأول . وفي نفس "الجو" وبنفس الأسلوب . وتكرر ماسبق أن قاله في الإجتماع السابق .

عندما خرجنا من الإجتماع كان أول ما قاله أبو القاسم أن :"الجماعة ديل بيهظروا !" وكان إنطباعه أنهم غير جادين . وأن ما يفكرون فيه مجرد "أضغاث أحلام" ولم يزد أبو القاسم على ذلك . وإنتهت مهمته في الخرطوم وعاد إلى مسرح العمليات بالجنوب .

إستمر شنان على صلته بي . ولم تنقطع علاقتي معه إذ أنني أحترم الرجل وكفاءته . لكنه مهووس بالسلطة ويسكنه وهم حقيقي بأنه أفضل من يحكم السودان . وأكثر الناس تأهيلاً لقيادته .

في إحدى لقاءاتنا قال لي شنان أنه عُرض عليه منصب وزير الدفاع في حكومة إئتلافية كان يجرى التشاور لتشكيلها . وأضاف ان ذلك يوفر علينا "٧٠٪" من المشوار. إلا أن شنان اخطاء خطأ بليغاً حين أضاف لحديثه الإغراءات المادية والأراضي والمشاريع. لقد كان في ظنه أن ذلك قد يعجل بموافقتنا . ولم يدر أنه قفل بنفسه باب علاقتنا به . وكانت تلك قاصمة الظهر وتوقفت بعدها إتصالاتي بشنان واصبحت أرد على مكالماته ببرود شديد لأشعره بأنني فقدت الرغبة في المضى قدماً في هذا الموضوع .

خلال تلك الرحلة "التآمرية" توثقت علاقتي بالسيد أحمد الميرغني . بعيداً عن حديقة السيد علي الميرغني . والغرفة ذات الشمعة الواحدة . إذ كان يزورني أحياناً في منزلنا بأمدرمان . وفي أول زيارة له طرق الباب ففتح له والدي "عليه رحمة الله" وبما أننا "ختمية" حتى النخاع . فقد فوجئ والدي بزيارة "السيد" وهرع إليَّ وأيقظني من "نومة الضهرية" . ونشطت الحاجة والدتي "عليها رحمة الله" في إعداد الأبري والحلومر "للسيد" وأصرت عليَّ أن أشرب ما تبقى في كوب "السيد" تبركاً .

وظللنا "السيد أحمد الميرغني وشخصي" نلتقي مرتين أو ثلاثة مرات في الأسبوع . وكنا نذهب لحديقة مقرن النيلين[1].

وكما ذكرت في المحكمة التي إنعقدت لمحاكمتنا بخرق الدستور في عام ١٩٨٦م بعد الإنتفاضة فقد تطور "المشروب" بتطور العلاقة بيننا حيث بدأنا بالسينالكو . والكيتي كولا . ثم "...................".

١/ كازينو للقرن العائلي "حالياً".

في إحدى المرات زارني وبرفقته كويتي[1] وفتح موضوع الإنقلاب العسكري وقال :"إذا إحتجتم لتمويل للقيام "بالحركة" فهذا هو الشخص الذي سيوفر التمويل اللازم".
وفي المحكمة عام ١٩٨٦م . وبعد أن أقسم اليمين . قال السيد أحمد الميرغني "أنه لم يكن يعرفني .. ولم تربطني به أي صلة في أي يوم من الأيام" !!.
الأمر الذي يدهشني أن السيد أحمد الميرغني لم يكن في حاجة لهذا . فنحن أبناء جيل واحد والسودانيين - في ذلك الحين - كانوا يعرفون بعضهم بعضاً . فلم تكن المدن مكتظة بالسكان . وكانت العاصمة المثلثة مثل قرية صغيرة يلتقي أبناؤها في الأفراح والأتراح . وفي سوق "الموية" وسوق "الزلعة" بالمولد النبوي الشريف . وسينما "برمبل" و"الوطنية غرب" . ومعرفتي لا تثير حول الرجل أي شبهات . فكثيرون يعرفونني ولم ينكروا ذلك دون أن تمتد نحوهم أصابع الإتهام أو تدور حولهم شبهات قلب نظام الحكم .

١/ يُدعى سليمان المنقوري .

الجزء الثالث
الضباط الأحرار والطريق إلى السُلطة

رجعت من "الفشقة" للخرطوم في أوائل عام ١٩٦٨ في طريقي إلى "جبيت" للمشاركة في دورة تدريبية لقادة السرايا .

وفي الخرطوم وجدت أن إجتماعات تنظيم الضباط الأحرار أصبحت أكثر إنتظاماً . كما أن مناقشاته صارت تتسم بالجدية والموضوعية . وبدأت ملامح التفكير في إستلام السُلطة تتضح مع سيادة القناعة بأن البلاد ستنهار بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة . وعدم تقدير السياسيين للمسؤولية الملقاة على عاتقهم . وتركيز كل جهودهم على النّيل من بعضهم . وعلى توجيه الإتهامات . وفتح ملفات الفساد - الذي أصبحت رائحته تزكم الأنوف - وحكاياته يتداولها الناس في المجالس .

أصبح "الكل" مقتنعاً بأن كارثة ما ستحيق بالبلاد إذا إستمرت إدارتها على النحو الذي تدار به . وأن الجيش سيزداد ضعفاً نتيجة لعدم الإهتمام بتسليحه وتقويته . وهو يخوض حرب عصابات شرسة في الجنوب . ويواجه توتراً متزايداً في شرق البلاد . كان الرأي العام يتحدث عن الرشوة والفساد والمحسوبية . وعن إستغلال الرُخص التجارية في المصالح الحزبية . وإنصراف الساسة إلى تقوية نفوذهم للحصول على أكبر نصيب من "كعكة" الفساد .

في "جبيت" كان قائد المدرسة - بالإنابة - هو القائمقام جعفر محمد نميري . وكان معي في هذه الدورة الحتمية من الضباط الأحرار : اليوزباشي أبو القاسم محمد إبراهيم . اليوزباشي مأمون عوض أبو زيد . وهناك كنا نجتمع - أربعتنا - عدة مرات في الأسبوع لنفكر بصوت مسموع نيابة عن كل التنظيم . ونخطط لنخرج بتصور متكامل نرفعه للتنظيم عند عودتنا للخرطوم بعد نهاية الدورة حول كيفية الإستيلاء على السُلطة . ليس حباً في السُلطة ولكن بإعتبار أن ذلك هو المخرج الوحيد للبلاد من النفق الذي زجتها فيه الأحزاب .

إنتهت الدورة في منتصف عام ١٩٦٨ وعدنا إلى الخرطوم . وعلى الفور تمت الدعوة لإجتماع[١]. في ذلك الإجتماع طرح نميري وجهة النظر التي تبلورت لدينا في "جبيت" وكان من بين الحضور الرائد أبو القاسم هاشم[٢] . والمقدم بابكر النور والرائد الرشيد أبو شامة والنقيب محجوب إبراهيم "طلقة" والرائد خالد حسن عباس والنقيب أبو القاسم محمد إبراهيم والنقيب عبد المنعم محمد أحمد وشخصي وآخرون .

رحب الحضور بالأفكار التي تم طرحها وشرعوا في تقييم الموقف والإعداد لعمل جاد يستهدف سعي الضباط الأحرار للإستيلاء على السُلطة .

١/ عُقد الإجتماع بمنزل إبن عمتي وزوج شقيقتي عثمان على إبراهيم "صاحب شركة الطابع السوداني" - الكائن بشارع ٤٩ بحي العمارات - وكان صاحب المنزل وقتها يقضي إجازة مع عائلته بالقاهرة . ولا يقيم أحد في منزله الذي يقع في مكان آمن .

٢/ كان أبو القاسم سكرتيراً للتنظيم .

عاد كل من نميري وأبو القاسم محمد إبراهيم "الذي أُختير معلماً" إلى "جبيت" - كان قد تم إختياري أنا - أيضاً - كمعلم بمدرسة المشاه بـ"جبيت" . لكن سلاح المظلات رد بأنه لا يتحمل غياب ضابطين من مؤسسيه - دفعة واحدة - ومرحلة التأسيس لم تكتمل بعد . حيث لا يزال التدريب مستمراً . وكانت تلك حجة لبقاء أحدنا "أبو القاسم أو أنا" بالخرطوم لمتابعة عمل التنظيم .

توالت الإجتماعات . مرة برئاسة السكرتير أبو القاسم هاشم وتارة برئاسة بابكر النور أو عبد المنعم محمد أحمد . كنت أتصل بنميري وأبو القاسم محمد إبراهيم من فترة لأخرى . وأحياناً بواسطة مأمون عوض أبو زيد "بأجهزة الإستخبارات العسكرية . وقد كان أحد ضباطها".

عندما عاد نميري وأبو القاسم محمد إبراهيم إلى الخرطوم في إجازة في يناير عام ١٩٦٩ . كان موضوع إستلام السُلطة قد إتخذ شكلاً جدياً بإتجاه التنفيذ . بدأنا بحصر القوات . وإرتفعت وتيرة الإجتماعات حيث أصبحت تنعقد ثلاث مرات في الأسبوع بمنزل "صهري" عثمان علي أو منزل فاروق عثمان حمد الله بشارع ٤٧ حي العمارات[1] أيضاً . كنت قد أسكنت الجاويش محمد إبراهيم والأمباشي عبد الله الدخري بمنزل عثمان علي لتأمينه وضمان سرية الإجتماعات فيه .

بعد إنتهاء إجازتهما عاد نميري وأبو القاسم إلى "جبيت" . على أن يرجعا في شهر مارس إلى الخرطوم . بعد أن إتخذ موضوع إستلام السُلطة أبعاداً جديدة وجادة . في الوقت الذي كان فيه العمل الحزبي والسياسي يتدهور بصورة خطيرة .

غير أن تنظيم الضباط الأحرار مرَّ في تلك الفترة بأكثر مراحله حرجاً . فقد بدأت علامات التردد تظهر على بعض أعضائه . وكان ذلك ناجاً من أن الأعضاء الشيوعيين كانوا يرجعون إلى الحزب لأخذ التعليمات ومناقشة التطورات داخل التنظيم في الجيش . وكان من بين الأعضاء الرائد أبو شامة والرائد عبد المنعم محمد أحمد والرائد محجوب إبراهيم "طلقة" والرائد عثمان الحاج حسين "أبو شيبة" ولم يكن يبدو عليه على الإطلاق أنه عضو بالحزب الشيوعي .

كان الوقت ضاغطاً وحرجاً ولابد من تحديد ساعة الصفر . إذ كنا نعتزم الإستفادة من المعسكر الخلوي الصيفي لتدريب ضباط وصف ضباط سلاح المدرعات .

كان المسئول عن إدارة المعسكر الرائد خالد حسن عباس . وكان بحاجة لوقت كاف لتجهيز قواته والحصول على التصديقات اللازمة . والتعيينات والأسلحة والذخائر والمعدات . علماً بأن قوة المدرعات تخرج للتدريب الميداني مرة واحدة في العام .

لم نشأ أن يتعطل برنامج الرائد خالد حسن عباس . ففترة المعسكر تبدأ في مارس وتستغرق ثلاثة أشهر . وحتى لو إستمرت حالة التردد والمماطلة وفشلنا في تحديد

[1] هنا لابد من التوقف عند التكليف الذي تم من قبل تنظيم الضباط الأحرار بواسطة الرائد فاروق عثمان حمد الله للسيد بابكر عوض الله للعمل بطريقته على إعداد تقييم سياسي وآخر إقتصادي لحال البلد في المجالين . تبعهما تكليف مجموعة من الضباط الأحرار - كنت من ضمنهم - لعمل تقييم عسكري أيضاً . حتى تكتمل الصورة لإتخاذ القرار المناسب بواسطة التنظيم . وقد تم كل ذلك قبل طرح عملية التغيير في منزل الرائد عبد المنعم محمد أحمد بحي السجانة . والذي سقط فيه إقتراح تنفيذ التغيير المسلّح .

ساعة الصفر . فلابد أن يبدو نشاط المدرعات في معسكرها في "خور عمر" طبيعياً . لنضمن تكرار التجربة في العام القادم .
كان ما يغرينا بتنفيذ عملية إستلام السُلطة مستقلين قوة المدرعات المشاركة في معسكر "خور عمر" التدريبي . أنها قوة مقنعة "٤٠٠ فرد" نستطيع أن نضم إليها بسهولة بلوكي مظلات "٣٣٠ فرداً" وذلك "أننا" ننظم كل شهر طابور سير "Route March" لياقة وتنظيم . وكنت أنا المسئول عن اللياقة البدنية في سلاح المظلات . وأملك قرار تسيير "المارش" وتوقيته . وأستطيع بسهولة الإنضمام لقوة المدرعات في الساعة التي يتم الإتفاق عليها .
في تلك اللحظات الحرجة . وبالتحديد في الأسبوع الثالث من شهر أبريل عام ١٩٦٩ . إنعقد إجتماع بمنزل الرائد عبد المنعم محمد أحمد "الهاموش" بحي السجانة . ضم أربعة وعشرين ضابطاً برئاسة جعفر محمد نميري . وخصص الإجتماع لمناقشة ساعة الصفر . مع إحتدام المناقشات تبين أن الإجتماع سينقسم بغير شك وإن الإنقسام لن يكون في صالح التنفيذ . وكانت حجة الشيوعيين هي : "عدم نضوج الأزمة الثورية" . وعدم كفاية القوات وإمكانية ضرب التنظيم ضربة قاصمة إذا ما تم إكتشاف الحركة .
وكانت حجة نميري أن لدينا فرصة لن تتكرر إلا في العام القادم . وإن الضباط الذين لديهم قوات جاهزة للتحرك هم : الرائد خالد حسن عباس قائد معسكر المدرعات . والنقيب أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر قائدي بلوكي المظلات . وإنه ليس مطلوباً من الأسلحة الأخرى تحريك قوات . وكل ماهو مطلوب منهم هو "تأمين" أسلحتهم . مجرد التأمين .. "دي صعبة".
عندما لم يجد نميري قبولاً طلب التصويت برفع الأيدي . فوقف "١٨" ضابطاً مع التأجيل وستة ضباط "فقط" مع التنفيذ العاجل[1].
ورُفع الإجتماع وسط مشاعر متباينة . البعض شعروا بخيبة الأمل . والكثرة شعروا بأن التنظيم قد منح نفسه فرصة لضمان تنفيذ أفضل في المستقبل .
خرجنا "نحن الستة الذين رأينا ضرورة التنفيذ العاجل" من الإجتماع في حالة حزن شديد . وفي بالنا صف الضباط الذين ساندونا . ويتلهفون لساعة الصفر . وكان معنا من المظلات : الجاويش محمد إبراهيم . والأمباشي عبد الله الدخري . والجاويش محمد عمر السنجك . ومن المدرعات : الجاويش عبد الله خير الله والبتجاويش عبد الله البدري . إتفقنا نحن الستة أن نذهب لمنزل السيد عبد الرحيم النعيم بكراوي "حطب"[2] في حي "ود أرو" بأمدرمان للتداول في الأمر . وبعد أخذ ورد ونقاش ساخن تخللته مشاعر الحسرة . والتلويح بقبضات الأيدي . والتشنج . قررنا بالإجماع أن نقوم بالتنفيذ وتحريك قواتنا والإستيلاء على السُلطة . رضي تنظيم الضباط الأحرار أو لم يرضى . وإتفقنا أنه من الناحية الأخلاقية . حتى لا يتحمل التنظيم مسئولية ما

١/ الضباط الستة هم : جعفر محمد نميري . خالد حسن عباس . أبو القاسم محمد إبراهيم . مأمون عوض أبو زيد . زين العابدين محمد أحمد عبد القادر . فاروق عثمان حمد الله .
٢/ هو خال الرائد مأمون عوض أبو زيد .

نقوم به . إذا فشلنا . لابد أن نعلن إنسلاخنا عنه . وتم تكليف الرائد أبو القاسم هاشم بإعتباره سكرتيراً للتنظيم لإجتماع عاجل نعلن فيه إستقالتنا . أو قل إنسلاخنا من التنظيم .

وتمت الدعوة بالفعل لإجتماع عاجل . ولكنه فشل في الحصول على النصاب القانوني في اليوم الأول . وفي اليوم الثاني . وفي اليوم الثالث . وفي اليوم الرابع . وعندها اخطرنا سكرتير التنظيم رسمياً بالإستقالة . على أن يبلغها للآخرين بالطريقة التي يراها . مؤكدين أن التنظيم لم يعد مسؤلاً عن أي مواقف نتخذها . وسنتحمل مسؤليتنا مهما كان الثمن . ولن نفشي أسرار التنظيم مهما كانت الضغوط علينا . بمعنى "كاتبين ميتين".

بعد أن أسقط الضباط الأحرار خطة التنفيذ كان لابد لنا من السعى لأستقطاب مجموعة أخرى من الضباط بالعلاقات الشخصية . فالخطة قد وضعت بتفاصيلها. ولا ينقصها إلا تحديد الأدوار .

إتصل نميري بإثنين من أصدقائه المقربين . هما الرائد بابكر عبد الرحيم من حامية الخرطوم والرائد محمد الحسن قرين من حامية الخرطوم أيضاً . كما تم الإتصال بكل من الرائد كامل عبد الحميد من حامية الخرطوم والرائد ميرغني العطا من حامية الخرطوم والنقيب أحمد مرسي محمد من سلاح المظلات . كما تم تجنيد المزيد من الصولات والجاويشية من سلاحي المدرعات والمظلات .

بعد أن حددنا ساعة الصفر بالحادي والعشرين من شهر مايو ١٩٦٩ . إكتشفنا أن عدداً من كبار قادة الجيش سيتوجهون بطائرة إلى موسكو ليلة ٢٣ مايو ١٩٦٩ . فقررنا تأجيل التنفيذ لأن غياب هذا العدد من القيادات سيوفر علينا عناء إعتقالهم . وبالتالي يقلل من عدد المجموعات المكلفة بمهام التنفيذ . وتخفيف الأعباء . وتقرر أن تكون ساعة الصفر ليلة الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٩ .

ومن غرائب الأمور أن الضباط الذين كانوا معنا في الإجتماع الذي قرر تأجيل التنفيذ . وصوتوا لصالح التأجيل . لم يقفوا ليفكروا في أسباب إستقالتنا . ولم يتشككوا في نوايانا . أو يحاولوا سبر غورها . ومن ناحيتنا تكتمنا على الأمر تكتماً شديداً . وإنصرفنا إلى أداء أعمالنا دون أن نلفت النظر إلى تصرف قريب أو تلهف فاضح .

الجزء الرابع
التنفيـــذ

شرعنا في المظلات نعد لـ"طابور سير" . اللياقة البدنية .فمن الإجراءآت العسكرية أن يتم إخطار قيادة الجيش بأي تحرك عسكري . وتحديد مواعيده بصورة دقيقة . وتحديد الغرض منه . وخط سيره . وكل ما يتعلق به .

بعثنا برسالة للقيادة العامة نخطرها بتحرك طابور سير "مارش" اللياقة البدنية صباح الجمعة ٢٣ مايو . وخط سيره إلى "خور عمر" . وعودته صباح ٢٥ مايو . وإتجاه سيره من "خور عمر" إلى رئاسة سلاح المظلات بالخرطوم "رئاسة الجيش".

إستلم الخطاب في القيادة العامة الرائد مأمون عوض أبو زيد "بالإستخبارات العسكرية" . وبعث إلينا بالموافقة . دون الرجوع لرؤسائه .

وفي منتصف نهار الخميس ٢٢ مايو . وفي الثانية عشر والربع "تحديداً" تم إستدعائي لمكتب اللواء طيار عوض خلف الله قائد الطيران[1] .والذي كان سلاح المظلات وقتها يتبع لقيادته .

كان اليوم حار جداً . ووباء السحائي منتشر في العاصمة إلى الحد الذي قررت فيه وزارة الصحة أن يتوقف العمل في منتصف النهار . ويتم الإكتفاء بالعمل الصباحي فقط . وبالنسبة للقوات النظامية يكتفى بالتدريب العملي للفترة الصباحية فقط.

سألني اللواء طيار عوض خلف الله "كيف تخرجوا في طابور سير وبكامل العدة والعتاد . دون إخطار القيادة العامة ؟".

قلت له إننا أخطرنا القيادة العامة ووصلنا تصديقها بالفعل .

فقال لي أن أركانحربه "الحينة" قال إنه لم يرد إليه شيء من القيادة العامة .

فأكدنا له أن الموافقة وصلتنا من سلاح المظلات . وإنني أقوم بأعباء أركانحرب وقائد مركز تدريب سلاح المظلات . ومتأكد مما أقول[2].

لم يجادل اللواء عوض خلف الله طويلاً في الأمر وإكتفى بالقول "مادام عندكم تصديق . خلاص" تنفست الصعداء وأحسست كأنما صبّ على ماء بارد وخرجت أهيم على غير هدى في أسواق الخرطوم حتى أضمن أن الجميع قد خرجوا من مكاتبهم . وإنه لن يظهر أمر جديد يهدد خطتنا .

في فجر الثالث والعشرين من مايو "وكان يوم جمعة" تحرك بلوكا سلاح المظلات . الأول بقيادتي[3] . والثاني بقيادة الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم . وكان الجو حاراً بصورة لا تحتمل . وفي ذلك الجو الملتهب وصلنا منطقة "المرخيات" وعسكرنا هناك . وإدعينا أن "تانكر" المياه قد إنكسر . وإتخذنا ذلك زريعة لإرسال وفد من كل من الجاويش محمد إبراهيم والأمباشي عبد الله الدخري والجاويش محمد الحسن إلى

١/ كان أركانحرب سلاح الطيران وقتها الرائد طيار أحمد الطيب الحينة .

٢/ كان قائد سلاح للظلات وقتها المقدم حسن أحمد عبد الرحيم .

٣/ نسبة لأن الرائد مهدي علي عثمان الرباطابي قائد البلوك كان متوعكاً .

الرائد خالد حسن عباس في "خور عمر" لنجدتنا لأن جنودنا لا يمكن أن يواصلوا السير بغير مياه . وكان الغرض من هذه الحيلة أن نوفر جهد جنودنا . وأن يحتفظوا بكل قواهم لساعة الصفر . بعد أربعة وعشرين ساعة فقط .
بعث إلينا الرائد خالد حسن عباس بأربعة عربات "كومر" مع وفدنا .فركب جنودنا . ووصلوا إلى "خور عمر" دون إرهاق . وهناك عسكرنا على ضفاف النيل . على إعتبار درء خطر السحائي . ولم يكن إلا القلة يعرفون ما ينتظرهم في الساعات القادمة .
عصر اليوم التالي - الرابع والعشرين من مايو - وصل العقيد جعفر محمد نميري إلى المعسكر . وإستغل سيارة مع قائد المعسكر الرائد خالد حسن عباس . مصطحبين معهما قائد ثاني المعسكر الرائد محجوب برير محمد نور . الذي لم يكن عضواً بتنظيم الضباط الأحرار . ولم يكن يعلم شيئاً عن مخططنا . أو ما نعتزم القيام به بعد ساعات . ولكن كان لابد من إخطار القائد الثاني للمعسكر بما نحن مقدمون عليه . حتى لا يصدر منه ما يفسد الخطة . أو يعرقل التنفيذ .
أبلغ نميري وخالد .. محجوب برير في الخامسة من مساء السبت ٢٤ مايو بعزمنا على التحرك لإستلام السُلطة . وإنه قد حُدد لذلك الساعة الثانية عشر منتصف الليل . وإنه سيكون ضمن مجموعة جعفر نميري لتأمين القيادة العامة "رئاسة الجيش".
وفوراً طلب الرائد محجوب برير أن يسمح له بالذهاب إلى أمدرمان لزيارة عائلته والعودة قبل التحرك . وقوبل طلبه بالرفض القاطع والإشتباه في حقيقة نواياه . وفرضت عليه الحراسة . وتم تكليف قوة لمراقبته بحيث لا يخرج من المعسكر على الإطلاق لأي سبب كان .
وبعد صلاة المغرب شرعنا في تنوير العساكر وإبلاغهم بتفاصيل الخطة . وترتيب المجموعات وصرف السلاح والجبخانة "الذخيرة".
خلال كل تلك الفترة كان محجوب برير صامتاً وكان واضحاً عليه الإرتباك والخوف علماً بأنه فوجئ بما لم يكن يخطر له على بال مطلقاً . وعجز عن إستيعاب المتغيرات المتسارعة . ورغم ذلك يزعم محجوب برير في كتابه "مواقف على درب الزمان" أنه لعب دوراً أساسياً في ثورة مايو . حتى كاد أن يقول إنها لم تكن لتنجح لولا عبقريته وشجاعته . توليت وأبو القاسم محمد إبراهيم تنوير أفراد ضباط سلاح المظلات . كما تولى خالد نفس المهمة في سلاح المدرعات . ثم جمعنا القوة كلها وجاء جعفر نميري وقدم لها الضباط واحداً واحداً . وطرح البرنامج السياسي في عمومياته .
تجاوب الجنود مع حركة التغيير التي طرحناها تجاوباً عظيماً ومقدراً . وأبدوا حماساً فائقاً للتحرك فوراً . ماعدا فردين أو ثلاثة حدث منهم ما يبعث على الشك . وفرضت عليهم مراقبة . ولكن لم يحدث منهم ما يعرقل التنفيذ .
وبعدها قمنا بضم الملحوقات من الإشارات وسلاح الخدمة والسلاح الطبي إلى المدرعات والمظلات وقسمناها إلى مجموعات على رأس كل مجموعة منها ضابطان أو ثلاثة .
في الساعة الثانية عشر منتصف الليل "بالضبط" تحرك الرائد فاروق حمد الله

"بلبس الرائد العسكري" نحو مبنى المواصلات السلكية واللاسلكية لتعطيل الإتصالات التليفونية وأجهزة الإتصال . وقدرنا أن تستغرق رحلته أربعين دقيقة حسب ماهو مقرر في الخطة أساساً .

وبعد عشرين دقيقة من تحرك فاروق وقواته . تحركت المجموعة الثانية بقيادة الرائد خالد حسن عباس والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم لإعتقال اللواء الخواض "القائد العام" واللواء طيار عوض خلف الله "قائد سلاح الطيران" مع وضع حراسة أمام منزل السيد إسماعيل الأزهري تحت إمرة الرائد ميرغني العطا .

بعدها تحركت مجموعة جعفر نميري وفيها الرائد مأمون عوض أبو زيد والرائد كامل عبد الحميد والرائد محجوب برير لإحتلال وتأمين القيادة العامة .

وتحركت أنا والنقيب أحمد مرسي محمد لإعتقال العميد يوسف الجاك[1] واللواء حسين حمو[2] والعميد عبده حسين محروس "قائد سلاح المدرعات" واللواء عثمان محمد زين "قائد الشرطة العسكرية بالإنابة".

وقبل تنفيذ التحرك الذي تم بصورة دقيقة كان نميري والسيد بابكر عوض الله قد سجلا على جهاز تسجيل بمنزل الدكتور نصر الدين أحمد محمود[3] "الذي كان يقيم بالقاهرة ولا يقيم أحد في منزله" . البيان الأول ، والبيان الثاني ، وبيان الجيش[4] .

كان شريط البيانات بحوذتي . وكان الرائد مأمون عوض أبو زيد مكلفاً بعد أن يحتل القيادة العامة مع نميري أن يعود لأمدرمان لإحضار الإذاعي عبد الوهاب أحمد صالح من منزله ، لنتقابل أمام الإذاعة وندخلها جميعاً ، ويتولى عبد الوهاب تشغيلها والبدء بإذاعة موسيقى الجيش ، وبعدها البيانات الساعة السادسة صباحاً . وقد كان .

نفّذ مأمون ماكلف به ، ووصل الإذاعة مع عبد الوهاب أحمد صالح[5].

دخلنا الإذاعة ولحق بنا بابكر عوض الله ومحمود حسيب واللواء شرطة علي صديق "الذي عُين في نفس الصباح فريقاً وقائداً عاماً للشرطة". وكانت حينها أجهزة الراديو في طول البلاد وعرضها تصدح بالموسيقى العسكرية .

١/ مدير فرع الإدارة .

٢/ نائب مدير عام الشرطة .

٣/ هو عديل السيد بابكر عوض الله . وماتم بمنزله كان دون علمه .

٤/ أنظر الملحق بنهاية الكتاب .

٥/ جئ به فيما بعد كشاهد في محاكمتنا بتهمة خرق الدستور وكان الرجل أميناً للغاية في روايته لما حدث وروى الحقائق كما هي ولم يجتهد في تفسير أو تحليل .

الجزء الخامس
مايو ١٩٦٩م

أُذيع البيان الأول في تمام الساعة السادسة والنصف صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م وأعقبه البيان الثاني والثالث[1] وعلى الفور تفاعل الشارع تفاعلاً إيجابياً كبيراً . وخرجت الجماهير تعلو وجوهها الفرحة . وهتف الرجال وزغردت النساء وهلل الأطفال . وحين عدت من الإذاعة إلى الخرطوم حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحاً لتفقد قواتنا في مواقعها المختلفة . وجدت ساحة الشهداء[2] ملاىٔ بالجماهير وهتافاتها تدوي تأييداً للثورة ودعماً لها . لم تكن حينها تعلم عنها شيئاً . إلا البرنامج المتكامل الذي طرحه العقيد جعفر نميري في البيان الأول .

كان هذا التجاوب التلقائي والسريع أكبر دليل على فشل الأحزاب في قيادة البلاد . وتطلع المواطنين للخلاص من ممارساتها العقيمة وسياساتها التي أفقرت البلاد . وأزلت الشعب .

طفت على قواتنا في مواقعها المختلفة لأطمئن على أوضاعها . ووجدت أن الجماهير قد تطوعت برعايتها والقيام على راحتها حيث جاء "الطعام" من المنازل القريبة . ووصلها الماء البارد والعصير والشاي والقهوة . بل وحتى السجائر .

دخل جعفر نميري القيادة العامة وإحتلها بقواته في الثانية من فجر الخامس والعشرين من مايو . وعندما وصلتها الساعة الحادية عشر ظهراً كان لا يزال هناك كل الضباط وصف الضباط . بمن فيهم الضباط الأحرار الذين شاركونا الإجتماعات . والذين صوتوا ضد التحرك جاءوا جميعاً يعلنون تأييدهم ومؤازرتهم للحركة .

وجدت هناك المقدم بابكر النور . وكان إثر سماعه للبيان الأول قد لبس بذلته العسكرية وزار جاره العقيد مهندس صلاح إبراهيم أحمد "ولعله بحسه الإستخباراتي قد تحوط للأمر بإيجاد شاهد على عدم إشتراكه فيما حدث . فيما لو فشلت الحركة".

أبدى جميع الضباط تأييدهم لحركتنا . وكان لبعضهم رأي "رأيته صائباً في ذلك الحين" . ومفاده أن ما تم قد تم . وأن مؤشرات النجاح واضحة ولابد من حشد كل الجهود لتأييده . وضمان إستمراريته . بصرف النظر عن الرؤية الإستراتيجية لتفسيره كإنقلاب أو ثورة أو مجرد تحرك عسكري . كما كان تأييد بعض الضباط متحفظاً . وفي هذا الصدد أذكر أن إثنين من الضباط الذين إخترناهم للمشاركة بعد تصويت الضباط الأحرار بتأجيل التنفيذ وكان من المفترض أن يتحركا من "خور عمر" . إعتذروا في آخر لحظة عن المشاركة . لكنهما لم يفشيا سر الحركة[3] . ولم يخونا العهد .

كان الجو في القيادة العامة حافلاً بالسعادة والتفاؤل . تسوده روح جميلة من الإلفة والرغبة في التغيير .

١/ أنظر الملحق في نهاية الكتاب .

٢/ أمام القصر الجمهوري بالخرطوم .

٣/ هما الرائد بابكر عبد الرحيم . والرائد محمد حسن فرين .

حتى تلك اللحظة ونحن مجتمعون في القيادة العامة . وحولنا الضباط لم نكن نفكر في أن تكون لنا أي مواقع سياسية أو تنفيذية . وكان الرأي السائد بيننا - نحن الذين نفذنا الحركة - أن نعود إلى ثكناتنا . ونتولى مهمة حراسة الثورة "كقادة لقيادات المتواجدة بالعاصمة المثلثة (الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري)". وحتى تلك اللحظة لم يكن قد أعلن عن تشكيل مجلس الثورة . لأنه لم يكن قد تكون بعد .
قبل التنفيذ كنّا نفكر بالصوت العالي بشأن من نختاره لرئاسة مجلس الثورة .
كنّا قد تعرّفنا على السيد بابكر عوض الله بواسطة الرائد فاروق عثمان حمد الله[1]. وبابكر عوض الله غني عن التعريف . فهو وطني غيور . وكان رئيساً للقضاء . وصاحب دور متميز في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وعندما تعاملنا معه عن قرب أدركنا كم هو أمين ومخلص ونزيه وواسع الأفق . وكان وقتها قد دخل معركة الترشيح لرئاسة الجمهورية في مواجهة السيد إسماعيل الأزهري . والسيد الهادي المهدي .
وكان طوال علاقتنا به حريصاً على السرية بصورة نالت إعجابنا وتقديرنا .
وفي الحقيقة كان لفاروق حمد الله إتصالات سياسية واسعة . وأغلب الوزراء الذين إخترناهم لأول حكومة بعد نجاح الثورة جاءوا عبره وعبر مولانا بابكر عوض الله . ومنهم فاروق أبوعيسى . خلف الله بابكر . مكاوي مصطفى . عبد الكريم ميرغني . وغيرهم .
كنّا قد طرحنا عدداً من الأسماء "لقيادة" مجلس الثورة ومنهم : العميد عمر الحاج موسى . اللواء محمد إدريس عبد الله . العميد محمد الباقر أحمد . اللواء أحمد الشريف الحبيب . العميد مزمل غندور الذي رفض على الفور على إعتبار أنه رجل نرجسي شديد الإهتمام بشخصه على حساب الآخرين . إضافة إلى غروره غير المبرر . وأقترح إضافة السيد بابكر عوض الله والذي صُرف النظر عنه أيضاً بإعتبار أن "الرئيس" لابد أن يكون عسكرياً . كان الأقرب إلى قلوبنا كل من العميد أحمد الشريف الحبيب والعميد محمد الباقر أحمد بحكم خدمتهما السابقة في جنوب السودان . والشعبية الكبيرة التي يتمتعان بها في أوساط الضباط وصف الضباط والجنود . ورغم ذلك فقد كانت هناك تحفظات قدمها بعض الزملاء مفادها أن من لا يعايش تجربة التغيير من أولها ويتشرب بأفكارها لا يمثل ضمانة لإستمرارها .
بعد تدارس الموضوع إتفقنا على أن يتولى العقيد جعفر نميري . ذلك الإنسان الذي تتجسد فيه وقتها صفات : أخو الأخوان . الشهم . والذي يقدس العلاقات ويحترم الآخرين . ويهرع لنجدة الملهوف . والمحبوب في كل قواعد الجيش . والذي عمل ببسالة وشجاعة في مسرح العمليات بجنوب السودان .
غني عن القول أن أسبقيتنا طيلة نهار ٢٥ مايو ١٩٦٩ كانت تأمين الثورة ودعم المجموعات التي نفذت التحرك بمجموعات من أفراد الجيش الأخرى حتى تتحقق قومية العمل الذي قمنا به .
منذ العاشرة صباحاً بدأت برقيات التأييد تنهمر على القيادة العامة من كل قيادات

١/ كان ذلك في مطلع عام ١٩٦٨ .

الجيش . من القيادة الوسطى ومركزها "الأبيض" . من الشمالية ومركزها "شندي" . والشرقية "كسلا وبورتسودان" . والغربية "نيالا والفاشر" . والجنوبية "جوبا" . ومن كل الوحدات والأفرع داخل العاصمة المثلثة "الخرطوم - الخرطوم بحري - أمدرمان" ومركز تدريب المستجدين "جبل أولياء".

وخلال الفترة من إذاعة البيان الأول وحتى إذاعة تشكيل مجلس قيادة الثورة في السادسة مساءاً . أي بعد إثنتي عشرة ساعة من البيان "رقم واحد" . حدثت تحركات سياسية واسعة , لا سيما من قِبل الحزب الشيوعي السوداني وفصائل اليسار .

كانت الوزارة التي أذيع تشكيلها صباحاً تضم عدداً من الوزراء الشيوعيين واليساريين ومنهم : المهندس سيد أحمد الجاك . السيد فاروق أبو عيسى . الدكتور محمد عبد الله النور . الدكتور موريس سدرة . السيد جوزيف قرنق . وقد إجتمعت قيادات الحزب الشيوعي فور إذاعة التشكيل لتحدد موقفها . هل تقبل لأعضائها دخول الوزارة . وقد فرضوا على الحزب فرضاً دون إستشارة أم يوجهوا بالإعتذار عن المشاركة .

إجتمع نميري خلال النهار بالأساتذة عبد الخالق محجوب وأحمد سليمان ومحمد إبراهيم نقد ومعاوية إبراهيم سورج .

وقد شهد ذاك اليوم - في تقديري - أكبر شرخ في تأريخ الحزب الشيوعي السوداني بعد الشرخ الذي أحدثه إنقسام عوض عبد الرازق . ومن بعده ما حدث من تجاهل السكرتير العام للحزب عبد الخالق محجوب لموقف اللجنة المركزية للحزب معارضتها لأمر شخصي .. ذو خصوصية متفردة بالنسبة له "عليه رحمة الله".

وجاءت مسألة المشاركة في وزارة مايو . التي إختارت هي بنفسها الوزراء وفق ما يتمتعون به من كفاءآت ذاتية . دون إستشارة الحزب لتعمق الإنقسام . ولتعزز ما عرف بجناح معاوية إبراهيم سورج وأحمد سليمان وجناح عبد الخالق محجوب .

أقنعتنا تلك التحركات بأنه لابد من أن يضم مجلس الثورة واحداً من الشيوعيين ووقع الإختيار على المقدم بابكر النور سوار الدهب بإعتباره قائد الجناح العسكري داخل الحزب الشيوعي . وعلى الرغم من عدم مشاركته في تنفيذ الحركة .

كما قررنا أن يضم المجلس الرائد أبو القاسم هاشم سكرتير عام تنظيم الضباط الأحرار , ولديه ميول قومية عربية . والرائد هاشم العطا[٢] بإعتباره كادراً متميزاً ومحبوباً داخل الجيش . وينتمي إلى اليسار .

كان هناك إتجاه لأن تكون عضوية مجلس قيادة الثورة خمسة عشر شخصاً ولكن هذا الإتجاه رفض بحجة أن العدد الكبير سيعيق حركة المجلس بسبب الترهل .

وكان من رأي نميري أن نشارك نحن الذين خططنا ونفذنا ثورة مايو - رغم معارضة غالبية عضوية تنظيم الضباط الأحرار - في عضوية المجلس . وبناءاً عليه تم تشكيل المجلس على النحو التالي :-

---

١/ وهم يمثلون الحزب الشيوعي السوداني في ذلك الوقت .

٢/ لم نكن على يقين بأنه شيوعي . وكان وقتها ملحقاً عسكرياً بسفارتنا "ببون" لألمانيا الغربية .

العقيد أ.ح. جعفر محمد نميري	رئيساً للمجلس ووزيراً للدفاع
السيد بابكر عوض الله	نائباً لرئيس المجلس رئيساً للوزراء وزيراً للخارجية
المقدم بابكر النور سوار الدهب	عضواً
الرائد أبو القاسم هاشم أبو القاسم	عضواً ومقرراً
الرائد فاروق عثمان حمد الله	عضواً - وزيراً للداخلية
الرائد هاشم العطا	عضواً
الرائد مأمون عوض أبو زيد	عضواً
الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم	عضواً
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر	عضواً
الرائد خالد حسن عباس	عضواً

في السادسة من مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ إنعقد أول إجتماع مشترك بين مجلسي قيادة الثورة[1] ومجلس الوزراء . وتأخر عن الإجتماع الوزراء الشيوعيون . موريس سدرة - وزير الصحة . وجوزيف قرنق - وزير شئون الجنوب . وسيد أحمد الجاك - وزير الأشغال، والدكتور طه بعشر - وزير العمل . لأنهم كانوا في في ذلك الوقت في إجتماع حزبي خصص لمناقشة "الموقف" من المشاركة . ولكنهم وصلوا لقاعة الإجتماعات قبل إنتهاء الجلسة بربع ساعة .

ورغم إعلان مجلس قيادة الثورة ومشاركتنا فيه . كان إتجاهنا أن نتولى الحاميات العسكرية داخل وحول الخرطوم . وأن نسعى لتأمين الثورة . وتأكيد وجهها القومي . وضمان عدم حدوث أي شرخ في الجيش .

وللحقيقة والتأريخ . لم يحدث أي تذمر أو رد فعل سلبي على إعلان "عضوية المجلس" . رغم تطلعات البعض من الذين شاركوا في التنفيذ مثل الرائد كامل عبد الحميد . والنقيب أحمد مرسي محمد . والرائد ميرغني العطا والنقيب تاج السر أحمد الشيخ . والنقيب سيد أحمد عبد الرحيم[2]. إلا أنه لم يكن هناك شعور بالمرارة على الإطلاق بل سادت الجميع روح المحبة والإخاء .

وسارت الأمور على نحو طيب . صحيح أنه قد صدرت قرارات بترقيات إستثنائية لم تشمل الذين نفذوا التحرك فحسب . إنما شملت كل من هرع إلى القيادة العامة . ووضع نفسه في خدمة الثورة فور الإعلان عنها . كما أن عدداً من ضف الضباط ترقوا

١/ أنظر تشكيلة مجلس الوزراء بالملحق .

٢/ النقيبان تاج السر وسيد أحمد قتلا في مذبحة "بيت الضيافة" إبان الإنقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١ .

إلى رتبة الضابط . ومن بينهم الرقيب محمد إبراهيم محمد سعد الذي ورد ذكره فيما سبق . ولابد في هذا المجال من كلمة حق أقولها عن هذا الرجل النبيل الشجاع والشهم "عليه رحمة الله ورضوانه".

لقد كان محمد إبراهيم بالنسبة لي بمثابة الأخ الشقيق والصديق الوفي . كانت علاقتنا أسرية . وكان قد ذهب معنا إلى إنجلترا عام ١٩٦٢ وهو في رتبة "الأمباشي" في دورة تدريبية . وحينها كان الملحق العسكري هناك هو "الأميرلاي" إبراهيم أحمد عمر وكان من بين المبعوثين - إلى جانب الضباط - ثلاثة ضباط صف إثنان برتبة "جاويش" بالإضافة إلى "أمباشي" محمد إبراهيم .

وفي لندن إكتشفنا أن ضباط الصف لن يسكنوا في مكان واحد . فهناك ميز مخصص "للجاويشية" وآخر "للأمباشية" . وكان الأمباشي محمد إبراهيم يتحدث الإنجليزية . بينما الجاويشان لا يفهمان منها حرفاً .

وحلاً لهذا الإشكال قرر الأميرلاي إبراهيم أحمد عمر ترقية الأمباشي محمد إبراهيم إلى رتبة الجاويش حتى يسكن مع زملائه . ويساعدهم بالترجمة .

بعد أن عدّنا وأسسنا سلاح المظلات توثقت علاقتنا . وكان له دور مميز في تنفيذ - بل والتخطيط لثورة مايو . وبعد الإستيلاء على السُلطة ترقى إلى رتبة ضابط . وظل يشارك في كل الدورات الحتمية . ويمتحن كل إمتحانات الترقي . وينجح فيها بل ويكون الاول على أقرانه (المتخرجين من الكلية الحربية) . إلى أن وصل رتبة العقيد . ونحفظ له مواقف مشهودة في مقاومة ودحر إنقلاب يونيو ١٩٧١ . وإنقلاب حسن حسين ١٩٧٥ . والغزو الليبي ١٩٧٦[1].

لقد دافع محمد إبراهيم عن مايو دفاع الأبطال . ورغم كل المعارك التي خاضها. توفاه الله إثر إصابته بالإلتهاب الرئوي . ومات على سريره . تماماً كما كان حال القائد الإسلامي الفذ خالد بن الوليد . ولم تنقطع علاقتي بأسرته حتى اليوم . وتجدر الإشارة إلى انه كان صديقاً شخصياً للرئيس السوداني الحالي الفريق عمر حسن أحمد البشير . الذي إخترناه لسلاح المظلات في سبتمبر عام ١٩٦٩ . وتم إبتعاثه لدورة تدريبية في جمهورية مصر العربية لفترة عام ونصف . وعاد بعدها معلماً بالسلاح.

1/ كما كان له دور في إخماد حوادث شعبان عام ١٩٧٤ .

الجزء السادس
بوادر الإنقسام

يمكن تقسيم الفترة من نجاح الثورة في ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى وقوع الإنقلاب الشيوعي في ١٩ يوليو ١٩٧١ إلى مرحلتين حافلتين بالأحداث .
تبدأ المرحلة الأولى في لحظة إنتصار الثورة وإلى نوفمبر ١٩٧٠ حين صدر قرار بإعفاء ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة وهم : المقدم بابكر النور . الرائد هاشم العطا والرائد فاروق عثمان حمد الله[1].
وتمتد الفترة الثانية من تأريخ صدور ذلك القرار إلى لحظة الإنقلاب العسكري الذي قاده الرائد هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١ .
وفي العام الأول من عُمر الثورة كانت علاقتنا في مجلس قيادة الثورة ممتازة وحميمة . ولم يكن هناك إحساس على الإطلاق بفوارق بين الذين نفذوا الحركة . ومن تم ضمهم إليها لاحقاً .
كنّا جسماً واحداً . وكانت لغتنا مشتركة . وقراراتنا تصدر بالإجماع . كانت الثورة قد إكتسبت شعبية عظيمة تجسدت بوضوح في موكب ٢ يونيو ١٩٦٩ الذي كان حقيقة إستفتاءاً شعبياً لم يسبق له مثيل في تأريخ السودان .
إكتظ ميدان عبد المنعم "في وسط الخرطوم" بالجماهير . مئات الآلاف . جاءت من كل حدب وصوب . شباب وكهول ونساء وأطفال . جاءوا جميعاً يُعبِرون عن فرحتهم بإنتصار الثورة . ورفضهم القاطع للمرحلة التي سبقتها . والتي شهدت عبث الأحزاب وإستهتارها بمصالح الجماهير .
لم يتسع الميدان للذين جاءوا لتحية قائد الثورة . فإمتلأت بهم الشوارع الجانبية في الميدان . وحتى حديقة الشهداء . مئات الآلاف لم يكن بوسعهم مشاهدة المنصة . أو الاستماع للمتحدثين . لكنهم كانوا سعداء بوجودهم وسط هذا الحشد الجماهيري . ومن أجل المناسبة التي تمثل علامة فارقة في تأريخ البلاد .
وكنّا - في المنصة - نبكي كالأطفال . ونحن نستقبل كل هذا الحب والتقدير . نغرق في لجته . ويشرقنا الدمع , وتختلط فينا المشاعر . نشعر بأننا لا نستحق كل هذا الذي نشاهده أمامنا . إذ أننا لم نفعل أكثر مما أملته علينا ضمائرنا . ورأينا أنه الواجب , وإننا نملك الوسائل لتنفيذه .
كُنّا نُدرك أن الشعب قد ضجر من لعبة الأحزاب . وكان يتطلع للتغيير . ولكن التفاعل الإيجابي الذي تمثل في موكب ٢ يونيو ١٩٦٩ كان فوق تصورنا . وأكبر من أحلامنا .
في تلك اللحظة أحسسنا بِعَظم المسئولية التي حملناها على أكتافنا .
مسئولية أن يظل هذا الشعب فَرِحاً . ومطمئن البال على حاضره ومستقبله . وواثقاً من قيادته .
وتبع موكب ٢ يونيو . الذي نظمته قبائل اليسار موكب الجنوبيين في ٩ يونيو . والذي

١/ أنظر القرار بالملحق في نهاية الكتاب .

جاء تعبيراً عن تأييد قبائل الجنوب للبرنامج الذي طرحته الثورة لحل مشكلة الجنوب في ٩ يونيو ١٩٦٩[1].

كان موكب الجنوبيين تعبيراً تأكيداً أن الثورة هي ثورة السودان . وإنها البوتقة التي يمكن أن تنصهر فيها كل الولاءات لتجسيد الوحدة الوطنية في أعظم معانيها .

أذكر بهذه المناسبة إنني إلتقيت . بعد حل مشكلة الجنوب بتوقيع إتفاقية أديس أبابا في ٣ مارس ١٩٧٢ بالسيد جوزيف لاقو قائد حركة التمرد . والضابط السابق في الجيش السوداني . والصديق الشخصي .

قال لي جوزيف لاقو ما نصه : "عندما سمعت أسماء أعضاء الثورة وفيهم أنت وأبو القاسم ومأمون وخالد ونميري .. قلت لمجموعتي في أنانيا الأولى : إننا على أعتاب عهد جديد"

"This is a new era, with new clean people, and we have to talk to them seriously to solve the problem"

إستمرت العلاقة بيننا في مجلس الثورة على أحسن حال . وكُنّا نجتمع يوم الأحد من كل أسبوع . ونعقد إجتماعاً مشتركاً مع مجلس الوزراء يوم الأربعاء كلما تيسر ذلك[2].

وفي بداية عام ١٩٧٠ بدأنا نحس بأن جواً غريباً أصبح يسود إجتماعات مجلس قيادة الثورة .

بدأ يتضح أن المجلس قد إنقسم إلى كتلتين . وأن بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا يمثلون إحداها . ونمثل نحن السبعة الكتلة الثانية . وأصبحت قراراتنا لا تتخذ بالإجماع . وإنما بأغلبية سبعة إلى ثلاثة .

كان موقف فاروق حمد الله يحيرني . فأنا أكِن للرجل إحتراماً بالغاً ولا أزال . فهو بغض النظر عن عقيدته السياسية "شيوعية أم بعثية" . كان وطنياً غيوراً يتمتع بصفات نادرة . ومقدرة فذة على التواصل مع الآخرين .

ذكرنا الأمر بإجتماعات الضباط الأحرار "قبل الثورة" . حينما كُنّا نجد أنفسنا في جانب . وزملائنا الشيوعيون في جانب آخر .

وتماماً - كما كان يحدث في تلك الأيام - كان أعضاء مجلس الثورة الشيوعيين الثلاثة . يستشيرون قيادة الحزب في كل كبيرة وصغيرة مما هو مطروح في أجندة إجتماعاتنا . ويلتزمون بخطه الذي يفرضه عليهم إلتزاماً صارماً .

وبدأت الشقة بيننا تتسع أكثر فأكثر مع مرور الأيام . وتفاقمت الخلافات .

وأورد هنا واقعة قد تفيد في تسليط الضوء على الطبيعة الجديدة التي أصبحت عليها علاقتنا . كان اللواء خالد حسن عباس "هو الوحيد الذي رقى إلى رتبة عميد ثم إلى رتبة لواء بعد إختياره لمنصب رئيس هيئة الأركان" . قد توجه إلى الخارج في مهمة رسمية[3] . وتوليت أنا رئاسة هيئة الأركان بالإنابة .

١/ أنظر الملحق في نهاية الكتاب .

٢/ الإجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء كان يوم الأربعاء من كل أسبوع .

٣/ كانت الزيارة للإتحاد السوفيتي في حوالي نوفمبر ١٩٦٩ .

وذات صباح . كان يوم خميس . جاءني في وقت مبكر . الخامسة صباحاً . الملازم عبد الله خير الله من سلاح المدرعات . في القيادة العامة "حيث كنت أنام هناك". وأبلغني بأن الرائد فاروق عثمان حمد الله - وكان وزيراً للداخلية - جاء إلى سلاح المدرعات . ودخل من فجوة بالسلك الشائك من الناحية الخلفية . وأن "الكركون" الحرس إعترضه . غير إنه سأل عن الضابط النوبتجي وعدد أفراد الدورية . وكان يتصرف كأنه يتفقد الوحدات .

كان ضباط الصف الذين شاركونا في تنفيذ التغيير - صاروا ضباطاً بعد ذلك - يشعرون بأنهم مكلفون أكثر من غيرهم بحماية مايو باليقظة لكل حركة مريبة . ومن هنا كان تصرف "الرقيب سابقاً" الملازم عبد الله خير الله الذي شكرته على يقظته . وصرفته .

في السابعة صباحاً إتصلت هاتفياً بالرائد فاروق عثمان حمد الله .

قلت له : لقد قيل لي أنك كنت أمس في سلاح المدرعات .

قال : وما الغريب في ذلك ؟

قلت : إن الغريب ألا تخطرني . وأنا رئيس هيئة الأركان فأنا لن أفكر مطلقاً في تفقد قوات الشرطة دون إخطارك .

قال : ما لكم بدأت تراودكم الشكوك في الفترة الأخيرة ؟

قلت : ليس في الأمر شكوك . لكني أعاتبك بقلب مفتوح .

في إجتماع مجلس الثورة - يوم الأحد - الذي أعقب هذه الحادثة . طرحت ما حدث وما دار بيني وبين الرائد فاروق حمد الله والذي إستشاط غضباً . وهاج في الإجتماع على إعتراضي . وعلى طرحي الموضوع في جدول أعمال المجلس . ولكن نميري قال : "إن عابدين لم يتحدث في غيابك وإنما تحدث في حضورك . منبهاً زملاءك لضرورة عدم تدخل الإختصاصات . ولضمان عدم تكرار ماحدث . وأقترح أن نتخذ قراراً بالإجماع بألا يتدخل عضو في إختصاصات عضو آخر" . وقد كان .

هذه الواقعة - رغم إنني واجهتها وطرحتها في المجلس بعفوية - تركت ترسبات في نفوس الأعضاء . وإستمر التوتر في العلاقات وإزداد الشرخ عمقاً .

كانت أغلب الخلافات في المسائل الإقتصادية . أحاط المقدم بابكر النور نفسه "بكميونة" إشتراكية متخصصة في الإقتصاد . وكانت تطرح أفكار الحزب الشيوعي السوداني . وحتى موضوع التأميمات والمصادرات طرح من قِبل الحزب الشيوعي . وبواسطة المقدم بابكر النور في مطلع عام ١٩٧٠ .

كان الجيش موضع إهتمام نميري شخصياً . بإعتباره منطقة حساسة . لا سيما بعد زيارة الرئد فاروق "السرية" للمدرعات والتي أشرت إليها . وبدأ يغلب علينا الإحساس بأن الحزب الشيوعي . رغم وصفه لنا بالبرجوازية الصغيرة . وتأكيده بأن الإنقلاب لا يمثل حلاً للمشكلة الوطنية . إلا إنه بدأ يفكر في الإستحواذ على السُلطة . وبتطور الأحداث السياسية . ومحاولات بعض الوزراء الشيوعيين مثل موريس سدرة وجوزيف قرنق تسيير مجلس الوزراء وفق هوى الحزب الشيوعي . طرح شعار "الثورة للجميع"

الذي رفضه الشيوعيون وواجهوه بحملة شرسة[١].

كانت قد جرت في أول أيام الثورة حملة تطهير عنيفة في الخدمة المدنية . عُزلت فيها كل العناصر ذات الميول الحزبية واليمينية . وكانت قوائم التطهير ترد من الحزب الشيوعي السوداني . بينما أعد السيد بابكر عوض الله قائمة القضاة وبناءاً على الثقة القائمة بيننا أجزنا كل القوائم . ولم يعترض حتى خالد حسن عباس على تطهير القضاة . ومن بينهم "خاله" السيد الريح الأمين المقبول عضو المحكمة العليا.

وإلى جانب ذلك . تسللت إلى جانب كل عضو من أعضاء مجلس الثورة مجموعة من الشيوعيين نصّبوا أنفسهم كمستشارين يجتمعون معهم . ويعِدون أوراق العمل . ولم نكن نشك في نواياهم . بل كنّا نقدر جهودهم وتضحياتهم .

عندما طرح شعار "الثورة للجميع" وأقترح تكوين لجان شعبية لدعم الثورة في إطار تنفيذ الشعار . إعترضت المجموعة الشيوعية داخل مجلس الثورة وقاومت الإتجاه بعنف[٢].

في هذه الأثناء واجهت الثورة أولى التحديات التي إقتضت طرح الخلافات جانباً . ومواجهتها بكل الحسم والتصدي لها بكل قوة .

دمغ الأنصار - أنصار الإمام الهادي المهدي والصادق المهدي - الثورة منذ البداية بالشيوعية وواجهوها بالعداء .

وفي فجر يوم من أيام شهر مارس عام ١٩٧٠ تم الإبلاغ عن تجمعات الأنصار حول مسجد "ود نوباوي" . فأرسلت قوة من سلاح المهندسين بأمدرمان بقيادة العقيد محمد الحسن عثمان "جنكيز" . وهو من أنشط الضباط الأحرار . وكان رحمه الله صديقاً لي ولفاروق عثمان . وكان معه الملازم ثان معاوية صالح سبدرات .

أرسلت القوة لمجرد الإستطلاع . ولم يكن وارد إستخدام العنف . ولكنها بوغتت بهجوم شرس من الأنصار . أستخدمت فيه الفئوس والرماح . وراح ضحيته العقيد مهندس محمد الحسن عثمان "جنكيز" والملازم ثان معاوية صالح سبدرات .

عندها كان لابد أن تعمل الثورة على حماية نفسها . علماً بأن الثورة حتى ذلك الوقت لم ترفع السلاح أبداً في وجه أحد . وإنما ظلت على الدوام وطوال الستة عشر عاماً من عمرها تدافع عن نفسها[٣].

كانت دائماً في موقع دفاع . ولكنها رغم ذلك خلفت وراءها سيلاً من الدماء لوث ثوبها الأبيض .

ووجه حادث "ودنوباوي" في مارس ١٩٧٠ بعنف . لدرجة ضرب الجامع الذي إحتمى فيه الجناة بالمدافع . خرجوا على إثرها يرفعون الرايات البيضاء .

١/ رغم أننا طرحنا على الشيوعين تغيير أسم الحزب الشيوعي السوداني إلى الحزب الإشتراكي السوداني ليكون نواة للتنظيم السياسي المرتقب . لكنهم رفضوا . وأصروا على كلمة "الشيوعي".

٢/ هنا نبعت فكرة قيام لجان تطوير القرى . والتي كانت النواة الحقيقية لقيام وتأسيس الإتحاد الإشتراكي السوداني.

٣/ أحداث ١٩٧٠ . ١٩٧١ . ١٩٧٥ . ١٩٧٦ .

إنعكس ما جرى في "ودنوباوي" على الجزيرة أبا[1] . عندما ذهب نميري إلى منطقة النيل الأبيض في زيارة عمل . ووجه بالتحرشات . وإحتشد عشرات الآلاف من الأنصار في الجزيرة "وما قبلها مدينتي الكوة وكوستي" . وأعلنوا الجهاد ضد الثورة .

من النيل الأبيض . "وكوستي بالتحديد" . إتصل بي نميري من مقر إدارة النقل النهري . وطلب مني أن أجهز لإجتماع للمناقشة ما جرى في "الكوة وكوستي" والجزيرة أبا وقال إنه في طريقه إلينا[2].

عقدنا إجتماعاً مشتركاً بين مجلسي الثورة والوزراء لمناقشة الأمر . وطرح موضوع فتح الجزيرة أبا بقوة السلاح . وأذكر أن أول من طرحه كان الأستاذ "المرحوم" موسى المبارك الحسن . وكان حينها وزيراً للصناعة . والذي قال :"إن ما حدث لو كان قد صدر من عناصر الحزب الإتحادي الديمقراطي - الذي ينتمي إليه - لأتخذ نفس الموقف وقال نفس الرأي".

أتخذ قرار فتح الجزيرة أبا بالإجماع . ولم يعارضه أحد . وكانت العناصر الشيوعية داخل المجلسين أكثر حماساً له .

فتحت الجزيرة أبا بأقل الأضرار . وشارك الطيران السوداني بإلقاء منشورات من طائرات "بيمبروك" الخاصة بالترحيل . كما قصفت الطائرة قصر الإمام الهادي بثلاث قنابل . وقاد الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم القوة التي دخلت الجزيرة أبا . وقد ووجهت بمقاومة شرسة من الأنصار الذين كانوا يواجهون الدبابات بالسيوف والرماح . وكان قد سبق المعركة ذهاب وفد عسكري ضم العقيد أبو الدهب والمقدم التاج حمد . لتفادي الصدام المسلّح . ولكنه تعرض لمحنة وأهين . وفشل في مهمته[3].

مع طي ملف الجزيرة أبا . ومقاومة الأنصار . عدنا لسابق عهدنا من الخلافات . وطرحت لأول مرة فكرة إعفاء الأعضاء الشيوعيين الثلاثة . بعد الإحتفال بالعيد الأول لثورة مايو . وتوالت الأحداث لتدفع الجميع نحو ذلك الإتجاه .

كان بابكر عوض الله - نائب رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء قد ذهب في مهمة رسمية إلى ألمانيا الشرقية عام ١٩٧٠ . وهناك ادلى بتصريح قال فيه أن مايو لا يمكن أن تستمر بغير الشيوعيين ودعمهم السياسي .

أستثمر الشيوعيون ذلك التصريح إلى أقصى مدى . وروج له بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله وهاشم العطا بالمزيد من التصريات الصحفية التي تصب في نفس الإتجاه . كان رد فعل نميري عنيفاً . إذ إتخذ قراراً بإعفاء بابكر عوض الله من رئاسة الوزارة وشغل المنصب بنفسه . غير أنه أبقى عليه نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ووزيراً للخارجية . كان ذلك أول مسمار ينفذ إلى تماسكنا ووحدتنا في مجلس الثورة . إذ إتخذ القرار قبل عودة بابكر عوض الله وإستيضاحه عما قال .

١/ معقل الأنصار . ومركز قيادتهم التأريخية .

٢/ كنت رئيساً لهيئة الأركان بالجيش "بالإنابة" نسبة لسفر اللواء خالد حسن عباس للخارج .

٣/ تحدث الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم بإستفاضة وتفصيل عن مسألة الجزيرة أبا في المحاكمة التي أعقبت إنتفاضة أبريل ١٩٨٥ . غير إنني أود أن أؤكد أنه لم تشارك أي جهة أجنبية في أحداث الجزيرة أبا . وكان قد زارنا وفد مصري برئاسة العميد طيار محمد حسني مبارك قائد سلاح الجو المصري "حينذاك" . وإطمأن بأننا قادرون على حسم للوضوع دون مساعدة . ولم تشارك طائرة مصرية واحدة في المعركة .

وقد نفى عقب عودته إنه صرّح بما نسب إليه . وأكد أن وكالات الأنباء الشيوعية حرّفت حديثه .

وفي الإحتفال بالعيد الأول لثورة مايو . شاركنا الفرحة الرئيس جمال عبد الناصر . وألقى نميري خطاباً شاملاً أعلن فيه تأميم البنوك . ومن بينها بنك مصر والذي صفق له جمال عبد الناصر . كما أعلن عن مصادرات . كل ذلك كان تنفيذاً للبرنامج الذي وضعته "الكميونة" الشيوعية .

وتحدث عبد الناصر . فركّز على قضية الوحدة الوطنية وضرورة الإلتفاف حول الثورة . والتماسك . وفي جلساتنا الخاصة ركّز تركيزاً شديداً على ضرورة وحدة مجلس قيادة الثورة . وأوصانا أن نناقش كل خلافاتنا بهدوء . وأن تكون مناقشاتنا داخل إجتماعاتنا . كأنما كان الرجل يقرأ المستقبل .

وهدأت الأمور نحواً ما لفترة قصيرة . وفي نوفمبر ١٩٧٠ إستدعانا نميري . أنا . وأبو القاسم محمد إبراهيم . ومأمون عوض أبو زيد . وخالد حسن عباس . وبابكر عوض الله . وأبو القاسم هاشم . وتحدث بإسهاب عما يعترض مسيرة المجلس من خلافات . وخلص للقول بأننا وصلنا مرحلة سترتكب فيها جريمة بحق السودان . إذا إستمر مستوى أدائنا في إدارة شئون البلاد على هذا النحو .

وقال نميري :" أما نحن السبعة . أو هم الثلاثة . إما أن نعفيهم أو نتنازل لهم".

ظللنا نناقش هذا الموضوع على مدى أسبوع كامل . إذ كان يمثل أول إمتحان حقيقي لقدرة الثورة على الإستمرار . وكنّا نبحث عن معالجة تقينا شرور الإنقسام . ولكن نميري أصر على أن نتخذ قراراً حاسماً .

في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ صدر قرار بإعفاء كل من المقدم بابكر النور سوار الدهب . والرائد هاشم العطا . والرائد فاروق عثمان حمد الله . من مجلس قيادة الثورة[1].

كان القرار صعباً ومؤلماً . في تقديري أن الأسلوب الذي نفذناه به غير سليم . كان بالإمكان محاولة أن نصل إلى أدنى حد من الإتفاق . أو على الأقل مواجهتهم بما يمكن أن يتعرضوا له لو إستمرت الخلافات . ولكن القرار أتخذ من وراء ظهورهم . وإستدعيناهم وأبلغناهم به . دون أي مقدمات .

كان المقدم بابكر النور حينذاك وزيراً للتخطيط . وفاروق حمد الله وزيراً للداخلية . وهاشم العطا وزيراً للثروة الحيوانية .

وحين أبلغناهم بالقرار خرجوا من الإجتماع على عجل متوجهين إلى مكاتبهم . ومن شدة الشكوك التي بدأت تراودنا . وإنعدام الثقة بيننا . إقترح البعض مرافقتهم وتسلم مافي خزائنهم . فلعلهم يخفون شيئاً . لكننا لم نفعل .

إنسلخ الثلاثة من عضوية مجلس قيادة الثورة - رغم أنفهم - ولكن علاقتنا بهم ظلت عادية . نزورهم في منازلهم ويزورونا . ونحافظ على ذلك القدر من الود الذي يحسه من جمعتهم في لحظة تأريخية معينة ظروف لا ينساها التأريخ .

في أبريل ١٩٧١ سافر فاروق حمد الله إلى لندن "بعد إعفائه" حتى لا يحضر إحتفالات

٥٧/ نص القرار بالملحق في نهاية الكتاب .

العيد الثاني لثورة مايو . وكذلك فعل بابكر النور .

وفي أول يوليو كنت في زيارة لألمانيا الشرقية لحضور مؤتمر الحزب الإشتراكي الألماني الموحّد في برلين الشرقية . وإتصل بي سفيرنا في يوغسلافيا وقتها اللواء"م" عثمان حسين . وقال لي : إن فاروق يواجه مشاكل في السكن في لندن . ويعيش أزمة مالية حادة . قلت له :"حول له خمسة آلاف جنيه إسترليني من حساب السفارة . وعندما أعود إلى الخرطوم سأردها لك بعد تسوية الأمر مع الجهات المختصة ببنك السودان ووزارة المالية .

وبالفعل أجرى السفير التحويل وإتصل بي . وأبلغني شكر وتقدير الأخ فاروق حمد الله فقلت له :"إن هذا أقل ما يمكن أن يقدم لرجل خدم السودان وقضى معنا في العمل الوطني فترة حرجة من تأريخ البلاد".

بعد فصل الأعضاء الثلاثة تحقق الإنسجام في مجلس الثورة . وأصبح نميري رئيساً للمجلس ورئيساً للوزراء . وإستمر بابكر عوض الله وزيراً للخارجية ولكنه أصبح أقل تأثيراً على مجريات الأمور . وأصبح دوره هامشياً . كان متأثراً بصورة خاصة لفصل عثمان حمد الله الذي عرّفه بنا وعرفناه به . وهيأ له أن يلعب دوراً تأريخياً في مسيرة السودان الحديث .

الجزء السابع
إنقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١

عندما ذهبت للجلسة الأولى لمؤتمر الحزب الإشتراكي الألماني الموحد في برلين بألمانيا الشرقية . وجدت مكاناً مخصصاً لجمهورية السودان الديمقراطية وآخر للحزب الشيوعي السوداني . فقلت لسفيرنا هناك[1] أخطِر المسئولين بأن السودان يمثله وفد واحد . وعليهم أن يختاروا بين الوفد الذي أقوده . ووفد الحزب الشيوعي السوداني.
دخل المسئولون الألمان في حرج شديد . فقد كان مِن بين أول عشرة قرارات إتخذتها ثورة مايو . الإعتراف بجمهورية ألمانيا الشرقية . وكنّا أول دولة عربية أو أفريقية تعترف بها . في حين كانت تساوم دول أخرى للإعتراف بها[2] . مقابل دعم مادي معين ومحدد . وإعترفنا نحن مقابل لاشئ . وقد أسعدهم ذلك . وشاركوا في موكب ٢ يونيو ١٩٦٩ بوفد من خمسة وأربعين حزبياً . ورضخ الألمان لطلبي وأنزلوا لافتة الحزب الشيوعي السوداني . ولكنهم تمنوا عليّ أن أغض الطَرَف لو جلس البعض على الكرسي دون لافتة .
ألقيت كلمة السودان وقوبلت بإستحسان بالغ . وقد كان تحدث قبلي الرئيس السوفيتي ليونيد برجينيف لمدة نصف ساعة . وصفق له الحضور كذا وأربعين صفقة . وتحدث الرئيس الألماني الشرقي أريك هونيكر لمدة ساعة . ونال كذا وثلاثين صفقة . وتحدثت أنا بأسم السودان طبعاً لدقائق معدودات "بالتحديد ١٥٠ كلمة" . وصفقوا للسودان ثلاثة عشر مرة . وكان الأقرب مني بعد ذلك من نال أربع صفقات[3].
أثناء وجودي هناك في الفترة من أول من يوليو وحتى الرابع منه . كنت أسمع همسات عن إحتمالات قيام عمل مسلّح في السودان . وكنت أحس بذلك من لقائي بإبراهيم زكريا[4] . وشيوعيي "لايبزج" من الطلاب . وكان فيها كادر عنيف من الشيوعيين . كما كان هناك طلاب مايويين[5] أكدوا لنا أن مايو في خطر . وكان أغلبه حديث ليلٍ بغير دليل ولا قرائن سرعان ما يمحوه النهار .
عُدت من برلين يوم ١٤ يوليو عبر القاهرة . وهناك وجدت برقية من الخارجية السودانية تدعوني أن أتوجه إلى مرسى مطروح للمشاركة في قمة طرابلس نيابة عن نميري .
إنعقد الإجتماع يوم ١٧ يوليو وشارك فيه كل من الرئيس المصري محمد أنور السادات والسوري حافظ الأسد والليبي معمر القذافي .
كان إجتماعاً عنيفاً طرح فيه القذافي فكرة غزو المغرب وإغتيال الملك الحسن الثاني[6] . وطلب تكوين جيش مشترك من دول ميثاق طرابلس الأربع للقيام بهذه المهمة .

١/ الفريق حسلن محمد الأمين .
٢/ منها مصر والجزائر .
٣/ في ذلك الجزء من العالم يقيسون الإعجاب بعدد الصفقات . وكنت قد حكيت لهم عن تجربتنا وتوجهاتنا الإشتراكية وكيف ولماذا إعترفنا بألمانيا الشرقية .
٤/ كان إبراهيم زكريا عضواً في الحزب الشيوعي السوداني السوداني وممثلاً للعمال في أعلى مؤسساته وقد آثر الإغتراب بتشيكوسلوفاكيا حتى تبوأ منصب سكرتير عام إتحاد العمال العالمي . ومقره "براغ" عاصمة تشيكوسلوفاكيا .
٥/ من ضمنهم شقيقي النور محمد أحمد عبد القادر . والمهندس مختار مكي .
٦/ قضية الصحراء الغربية والبلوساريو .

تصديت للقذافي - فنحن ندان في السن ونتحدث بلغة الشباب . على خلاف السادات والأسد المتمرسين بالعمل السياسي . والذين يزنان الكلام بميزان الذهب - تحدثت للقذافي بعنف ورميته بالجهل وقلة الخبرة ودعوته ألا "يورط الناس في مطبات" هم في غنى عنها .

بعد الإجتماع إستدعاني الرئيس السادات بمقره الخاص بمرسى مطروح . وقال لي :" أرحتني يا إبني أراحك الله . فقد إحترنا في الكيفية التي نرد بها على ترهات هذا العقيد القذافي"

صباح ١٩ يوليو توجهت إلى الخرطوم . حطت الطائرة في مطار الخرطوم الساعة الثالثة والربع عصراً . كان في إستقبالي كل من الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد أبو القاسم هاشم والرائد مأمون عوض أبو زيد[1].

قال لي من إستقبلوني أن الرئيس في منزله . وطلب أن أوافيه فور حضوري لتقديم تقرير مبدئي حول مادار في مرسى مطروح .

وصلنا إلى منزل نميري "داخل القيادة العامة" . وكان أول ما لفت نظرنا أن الحرسين اللذان يفترض أن يقفا وظهرهما على المنزل . يقفان بالعكس . ويبدو أنهما من المستجدين .

الرائد مأمون عوض أبو زيد بحسه الأمني سألهما لماذا هذه الوقفة : فقالا : "هكذا قيل لنا أن نقف" . فأمرهما بالوقفة الصحيحة . ففعلا .

عندما دخلنا إلى المنزل أبلغنا الخادم أن نميري في غرفة النوم . وهو يطلب أن "توافوه إلى هناك". وبمجرد دخولنا الغرفة توجه الرائد مأمون لجهاز الهاتف السري[2] وفي باله مسلك الحرس . وكان يعتزم الإتصال بجهاز أمن الدولة الذي يرأسه . وفي تلك اللحظة كنت أحتضن نميري . وفجأة دخل علينا نحو خمسة عشر جندياً توضح قبعاتهم أنهم من "البوليس الحربي"[3] . والمظلات والمدرعات . أمرونا برفع أيدينا إلى أعلى . ووضعت أفواه ثلاثة بنادق بالسونكي في ظهر كلٍ منّا . وكان من بينهم ملازم إتكأ على "بترينة" وهو مضطرب الأنفاس .

قال له نميري :"في شنو ؟"[4]. فرد عليه الملازم بعنف :"أسكت". ثم إلتقط أنفاسه وأردف :"كيف تفصلوا بابكر النور وفاروق وهاشم العطا ؟".

وهكذا إتضحت الرؤية .

إنه إنقلاب شيوعي أحمر[5].

أمر الملازم الجنود بأن يقودوا نميري إلى الخارج . أراد نميري أن يلبس حذاءه فإنتهره الملازم بقوله :"بدون حذاء" وسيق في الساعة الثالثة وأربعين دقيقة إلى عربة "خمسة طن" مكشوفة وهو حافي القدمين . في ظهيرة قائظة . بعد ذلك جاءت عربة لاندروفر نقلت أبو القاسم

1/ كان اللواء خالد حسن عباس وقتها في مهمة رسمية في موسكو ويوغسلافيا .
2/ الميكروويف .
3/ الشرطة العسكرية .
4/ ماذا هناك .
5/ أنظر بيان الرائد هاشم العطا نائب رئيس مجلس إنقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ وقائده العام .

محمد إبراهيم ومأمون عوض أبو زيد . وعربة ثالثة نقلنا فيها أنا وأبو القاسم هاشم . توجه ركبنا إلى القصر الجمهوري . ودخلنا من البوابة الرئيسية . وهناك وجدنا ملازم ثان يتمشى في الممر بهدوء غريب . واللواء سعد بحر[1] يقف مرفوع اليدين مخفوراً . وسيق سعد بحر إلى الطابق الأول بينما بقينا نحن في الطابق الأرضي . ووزعونا على الغرف . كل واحد منّا في غرفة خالية من أي شيء . وأغلقوا علينا الأبواب من الخارج . نحو الساعة الثامنة جاءني الملازم ثاني الذي صادفناه يتمشى في الممر بهدوء غريب . ومعه بعض جنودنا من المظلات والمدرعات "أولاد مايو" . ودار بيننا الحوار التالي :-

قال لي :"إنت منو ؟".

قلت له :"أنا منو ؟".

قال :"أيوة إنت منو ؟".

قلت :"إنت شاركت في إنقلاب ضد منو ؟ ألا تعرفني ؟".

قال :"لا أعرفك .. إنت منو ؟".

قلت :"......................".

بدأ كأنما صُب عليه ماء بارد . توقعت أن يشهر مسدسه ويطلق الرصاص . أو يضربني على أي نحو . أو يأمر عسكره بضربي . لكنه إلتفت نحو الباب وخرج مع جنوده دون أن ينبس بكلمة أخرى .

عند منتصف الليل "خبط" باب الغرفة ليدخل الرائد هاشم العطا ومعه بعض الجنود . حياني . ورددت عليه التحية . فمضى يقول :"غيرتكم السُلطة وفقدتم أصالتكم القديمة التي عرفناكم بها منذ أن كُنّا ملازمين وتقوقعتم في برج عاجي . وإنعزلتم عن الجماهير . وخُيّل إليكم أن لا أحد قبلكم ولا أحد بعدكم . وما يؤكد عزلتكم عن الجيش والشعب إننا إستلمنا السُلطة منكم في خمسة وأربعين دقيقة فقط[2]".

قررت أن يكون ردي للعساكر المحيطين به لعلي أؤثر فيهم . قلت له :"لقد إستلمتم السُلطة في خمسة وأربعين دقيقة . ولكن هذه الدقائق هي الشوط الأول . وكل مباراة في كرة القدم لابد أن تكون من شوطين , فلو نجحتم في كسب الشوط الثاني وإكتمل لكم كسب المباراة . فندعوا الله أن يوفقكم لأن تحكموا البلاد بما يصون وحدتها . إنني الآن في موقف الضعيف لا أريد أن أناقشك أو أدير معك حواراً سياسياً . ولو نجحت أن تستمر بهذا العمل دون أن يقتل العسكري السوداني أخاه العسكري السوداني في الشوط الثاني - بسبب السياسة - فأنا أول من يؤيدك . ولكن إياك أن يقتل العسكري السوداني أخاه العسكري السوداني في الشوط الثاني . لأن ذلك لم يحدث من أيام عبود ضد علي حامد ومجموعته[3] . وهذه نصيحة مُخلِصة لا أملك أكثر منها".

١/ كان قائد الحرس الوطني الجديد .

٢/ كان تكوين مجلس قيادة ثورة الإنقلابيين الشيوعيين الذي أُعلن على النحو التالي : المقدم بابكر النور "رئيساً" . الرائد هاشم العطا "نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع" . المقدم محمد أحمد الريح الشيخ "عضواً" . الرائد فاروق عثمان حمد الله "عضواً" . الرائد محمد محجوب عثمان "عضواً" . الرائد محمد أحمد الزين "عضواً" . النقيب معاوية عبد الحي "عضواً".

٣/ علي حامد ومجموعته حاول القيام بإنقلاب ضد نظام عبود الذي كان في السُلطة "١٧ نوفمبر ١٩٥٨ - ٢١ أكتوبر ١٩٦٤" ولم ينجح الإنقلاب وقتلوا .

قال لي :"إنت واهم".. وخرج .
في اليوم التالي أنعموا علينا "بسندويتش" وزجاجة ماء .
كان الجنود يرافقوننا حتى الحمام بالسلاح . كنّا نتوسد بلاط الغرفة ونحملق في سقفها دون أن ندري ما يدور في الخارج .
فيما بعد عرفت أن هاشم العطا ذهب لنميري في غرفته . فرفض نميري أن يتحدث إليه . كذلك فعل معه أبو القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبو زيد .
في مثل هذا الموقف لا يعرف الإنسان كيف يتصرف الآخرون . فلكل إنسان تراكماته من التجارب والمعرفة والآمال والأحلام التي تُملي عليه التصرف على نحو معين . في مرحلة لاحقة إكتشفنا أن معاوية إبراهيم سورج عندما أحس بأن الشيوعيين قد إستولوا على السُلطة خاف على نفسه . وكتب مذكرة لهاشم العطا يؤيد فيها ما حدث . ويبارك الثورة . "ثورة التصحيح".
وصلت هذه المذكرة للمرحوم الرائد محمد أحمد الزين "ود الزين" أحد أعضاء مجلس الثورة الشيوعي الذي أعلن عنه إثر إنقلاب يوليو ١٩٧١ .
وعندما سيق محمد أحمد الزين لدروة الإعدام . بعد فشل الإنقلاب . أعطى المذكرة لأحد الجنود الذين كانوا يقودونه . إذ كانت في جيبه . فقام الجندي بتسليم المذكرة للرائد مأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز أمن الدولة . وقع مأمون في حرج شديد وتردد في إطلاعنا على مذكرة معاوية . ولكنه من واقع المسئولية التي يفرضها عليه موقعه . طرحها على مجلس قيادة الثورة . إذ وصلته من شخص هو الآن في رحاب الله . وكتبها شخص محسوب على نظام مايو .
واجهنا معاوية بالأمر . فلم يُنكر ما فعله . وبشجاعة "ود البلد" قال لنا :"أنتم لا تعرفون هؤلاء الناس - الشيوعيون - . مثل ما أعرفهم . وأنا جزء أساسي منهم . وقد كان لزاماً عليّ أن أحمي نفسي إذ لم أكن أعلم في أي إتجاه ستتطور الأمور .
غفرنا لمعاوية هفوته . وأرسلناه سفيراً في الدول الإسكندنافية . ولكنه لم يتوافق أبداً مع ضميره . وإنتهى نهاية مؤسفة .
في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو . ونحن معزولون عن كل العالم تماماً بدأنا نسمع أزيز الرصاص وقصف الدانات . كان الشيوعيون قد سحبوا "الإبر" من الدبابات كلها بما فيها "T55" الروسية الصُنع والأكثر تأثيراً في حسم المعارك . وبدون هذه "الإبر" تكون المدرعة أو الدبابة عبارة عن مدفع رشاش فقط . وعبارة عن كومة من الحديد الثقيل جداً . وتقل فاعليتها بأكثر من ٨٠٪. ولكن صف الضباط الذين تحركوا معنا من "خور عمر" إستطاعوا أن يحصلوا على "الإبر" . وأن يحركوا الدبابات . ومعهم المتعاطفين مع مايو . والمعارضين للإنقلاب الشيوعي .
قادوا مدرعاتهم من "الشجرة". وإنطلقت أول "دانة" من دبابة الملازم عبد الله خير الله والرقيب أول حمّاد الإحيمر[1] من كوبري الحرية . وضربت القصر الجمهوري . فإهتز وكأنه تعرض لزلزال "قوته سبعة درجات بمقياس ريختر". وبعد ذلك إنطلقت كمية

١/ إشترك فيما بعد في إنقلاب المقدم حسن حسين ضد مايو عام ١٩٧٥ وقتل .

من الجبخانة . وبدأ الحرس الجمهوري يطلق الرصاص في الهواء بإتجاه مصادر النيران . ونحن داخل الغرف المغلقة لا نعرف من يطلق الرصاص وعلى من .. ؟! وماذا يحدث بالخارج ؟ في حوالي الساعة الخامسة والنصف سمعت طرقاً عنيفاً على باب المكتب الذي كنت معتقلاً بداخله .

قلت للطارق :"إن الغرفة مغلقة من الخارج ولا سبيل لفتحها من الداخل".

إنهال الطارقون على الباب بأعقاب بنادقهم وبأحذيتهم فإنكسر الباب . لأرى في مواجهتي جنوداً من المظلات يقودهم النقيب علي محمد محمود وهم يبكون والدموع تنهمر في مآقيهم . فقلت لهم :"ليس هذا وقت البكاء . فدعونا نبحث عن مخرج من هذه النيران".

خرجنا إلى حديقة القصر الجنوبية . ووجدنا هناك حوالي أربع أو خمس دبابات مدرعة . في واحدة منها الرائد الرشيد نور الدين . وفي الثانية الرائد يعقوب إسماعيل يعقوب . وفي بقيته "أطقم" من المظلات والمدرعات معهم أبو القاسم هاشم وأبو القاسم محمد إبراهيم . ركبنا معهم وإنطلقنا نحو "الشجرة مركز قيادة المدرعات" وعرفنا من الرئيس نميري أن الملازم الذي كان على حراسته توجس خيفة مما يحدث . فأطلق سراحه . وقفز معه عبر سور القصر الجمهوري . قبالة وزارة المالية . وذهب به لرئاسة الجيش . ومن هناك إلى معسكر المدرعات بالشجرة حيث وجه بأن نلحق به هناك . إذا خرجنا أحياء من هذه التجربة .

كان مأمون عوض أبو زيد قد نجا هو الآخر وتوجه مباشرة لوزارة الداخلية . فقررنا أن ينضم إليه أبو القاسم محمد إبرهيم . وأن ننطلق أنا وأبو القاسم هاشم للإنضمام للرئيس نميري في الشجرة . ووجدنا الجنود يتصايحون ويبشرون ويهتفون " عائد .. عائد .. يا نميري".

عندما أحس قادة الإنقلاب بأنه فشل . وبعد أن أرغم القذافي طائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كانت تقل المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله في طريقها من لندن إلى الخرطوم . على الهبوط في مطار طرابلس . وإعتقال رئيس مجلس الثورة الجديد ورفيقه . وبعد أن تحطمت طائرة عراقية تحمل وفداً عسكرياً للإنقلابيين بالقرب من جدة "في الأجواء السعودية". وبعد أن تحركت الدبابات من "الشجرة" لمقاومة الإنقلاب وسحقه . وعندما فشلت دعوة هاشم العطا للجماهير للخروج للشارع لمقاومة غزو خارجي . وعندما حدث كل ذلك ... صدر الأمر بتنفيذ مجزرة بيت الضيافة . أشارت الدلائل . ثم تأكدت . بأن الذي أصدر أمر التصفيات الجسدية للضباط هو المقدم عثمان حسين "أبو شيبة".

أستدعى "أبو شيبة" ثلاثة ضباط لتنفيذ ثلاثة مجازر وليس مجزرة واحدة .

تم تكليف الملازم أول أحمد جبارة - الذي إعتقلنا بمنزل نميري يوم ١٩ يوليو ١٩٧١ - بتصفية المعتقلين في بيت الضيافة بشارع الجامعة . فدخل بجنوده وفتح النار على الجميع وهو يتوضأون أو يصلون أو يلعبون الورق أو يقرأون . بسادية ووحشية لم يسبق لها مثيل في تأريخ السودان .

أما الضابط الذي تم تكليفه بتصفية المعتقلين في جهاز الأمن . وكانوا من كبار الضباط العاملين بالخدمة أو المتقاعدين . فقد وصل إلى الجهاز وأبلغ المعتقلين أنه مكلّف بتصفيتهم جسدياً غير إنه لن يفعل ذلك . وطرح سلاحه أرضاً وجلس معهم . وقال لهم :"أنا على إستعداد وقناعة أن ما يصيبكم يجب أن يصيبني".
أما الضابط المكلف بتصفية مجموعتنا المعتقلة في القصر الجمهوري ويُدعى "........." فقد دخل على نميري وتحدث معه . وقرر عدم تنفيذ التكليف أو الأمر - الصادر إليه - وأطلق سراح نميري . وهرب معه بالقفز فوق سور القصر الجمهوري .
أحدث خبر الجزرة في نفوسنا صدمة عنيفة . وحزنا حزناً شديداً . لقد راح ضحية الغدر نفر من أعز أصدقائنا ومن أكفأ الضباط .
لم يكن المقدم عثمان حاج حسين "أبو شيبة" الذي أصدر قرار التصفية الجسدية علينا وعلى الضباط الموالين لخطنا السياسي موضع شك على الإطلاق . وكنّا نعتبره من أهم دعامات وكوادر ثورة مايو . لم يكن يشك فيه إلا أحمد سليمان "المحامي" الذي كان يحذرنا دائماً من خطورته ككادر سري "جداً" من كوادر الحزب الشيوعي العسكرية .
"وأبو شيبة" إختاره نميري - شخصياً - قائداً للحرس الجمهوري المُكلّف بحراسته وأمنه لثقته المطلقة فيه .
إستغل "أبو شيبة" موقعه وحوّل الحرس الجمهوري إلى قوة ضاربة حقيقية وترسانة من سلاح حديث بمعنى الكلمة . وأقنع نميري بأن الحرس الجمهوري لابد أن تكون له كفاءة قتالية عالية لسلامته وسلامة القصر وأمن الثورة . وكان يطلب قوات إضافية . فيتصل نميري باللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع ليوفر ما يطلبه "أبو شيبة". كان يطلب المزيد من السلاح ووحدات مدرعة تكون جزءاً "عضويا" من الحرس الجمهوري وليست ملحقة به فقط . وكان يطلب دورات تدريبية وغير ذلك من فرص وإمكانات . وكان نميري يستجيب لكل ما يطلبه دون أن تواجه طلباته أي تعقيدات إدارية .
حينما هرب عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني من معتقله بمبنى سلاح الذخيرة بالشجرة . لم يدر بخلد أحد أن يكون "لأبو شيبة" دور في ذلك "الهروب الكبير" . أو أن يكون عبد الخالق مختبئاً داخل "القصر الجمهوري".
كانت "ضربة مُعلم" من الحزب الشيوعي السوداني . ومنتهى الغفلة من ثورة مايو . وبالطبع تدارسنا طويلاً وكثيراً حادث هروب عبد الخالق في مجلس الثورة . وتوصلنا إلى أنه لابد أن يكون مقدمة لأحداث كثيرة ستقع . وهذا الكلام مدون في وثائق مجلس الثورة . لم نكن نفكر على الإطلاق أو يخطر ببالنا أن قائد الحرس الجمهوري المُكلف بحماية الثورة وقادتها هو مهندس "الهروب الكبير" وما سيعقبه من أحداث.
في يوم وصولي من القاهرة ووقوع الإنقلاب . وإعتقالنا . كان أبو القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبو زيد يتناولان طعام الغداء بمنزل المقدم عبد المنعم محمد أحمد "الهاموش" . ومعهم "أبو شيبة" . حينما إتصل بهم نميري وطلب منهما أن يسألا عن موعد عودتي ويرافقانني إلى منزله .

بعد الغداء جلس أربعتهم أبو القاسم ومأمون وأبو شيبة وعبد المنعم يشربون الشاي ويلعبون الطاولة في إنتظار موعد وصول الطائرة وذهاب أبو القاسم ومأمون لإستقبالي .

إعتذر أبو شيبة وعبد المنعم عن مواصلة لعب الطاولة لأن لديهما "مشوار".. كما أن موعد وصولي قد أزف . وخرج الإثنان لتنفيذ الإنقلاب حوالي الساعة الثانية والنصف ظهراً . بينما خرج أبو القاسم ومأمون لإستقبالي . والذهاب بي إلى منزل نميري . ليجري إعتقالنا جميعاً هناك . فقد سهلنا لهم المهمة إلى أقصى حد .

بعد الإنقلاب . وعندما جئ بأبو شيبة لمحاكم "الشجرة" العسكرية . لم يتمالك نميري أعصابه وضربه بقبضة يده "بونيه" . وأطبق عليه يكاد يقتله بيديه وهو يصيح فيه :"تقتل أورتشي ؟ وتقتل سيد المبارك ؟ وتقتل حمودي ؟"[1].

تألمنا للغاية لفقد من راحوا ضحية مجزرة بيت الضيافة . كان خالد حسن عباس أكثرنا ألماً . كان وقتها في القاهرة . حيث أعلن أنه لا يزال وزير الدفاع وبدأ "بمساعدة الرئيس المصري أنور السادات" في تجميع القوات السودانية المرابطة ضمن قوات الجامعة العربية في السويس للدخول بها إلى السودان . حين بلغه نبأ إستشهاد شقيقه الملازم محمد حسن عباس في الجزرة . وفقد مأمون عوض أبو زيد قريبه وصديقه "صيدلي - أمن" سيد المبارك .

كان من فقدناهم من الصفوة في القوات المسلحة . وقد حزّ في أنفسنا أننا خرجنا من المحنة سالمين دون أن تصيبنا رصاصة واحدة . بينما أثخنت الجراح من كانوا حولنا ومزق أجسادهم رصاص الحقد الأعمى .

عندما جئ بالملازم أول محمد جبارة الذي نفّذ مجزرة بيت الضيافة لمحاكم الشجرة . كنت أجلس إلى جانب نميري في مكتب قائد سلاح المدرعات . كان المتهم مقيداً وفي حراسة الملازم محمد إبراهيم محمد سعد . عندما كان نميري يتحدث إليه حاول أن يخطف مدفع الكلاشنكوف من الحرس ليقتلنا به لولا أن عاجله الملازم محمد إبراهيم بضربة على رأسه بمؤخرة سلاحه . أي حقد هذا الذي يمكن أن ينشأ بين رفاق السلاح . لولا التحجر العقائدي البغيض .

كان إنقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ وما أعقبه من أحداث أكبر ضربة للكادر السياسي الوطني الإشتراكي داخل القوات المسلحة . إذ تمت تصفية العناصر الموالية لثورة مايو وهي المحسوبة على الوطنيين المستقلين . تصفية جسدية . وتمت تصفية عناصر الإنقلاب الشيوعي بالإعدامات والمحاكمات والإبعاد عن الجيش . وهي عناصر محسوبة على اليسار .

كنت من أنصار دراسة بيان الإنقلابيين[2] لنعرف أخطاءنا ونصحح مسيرتنا . فلا يمكن أن يكون كل ما ساقه من سعوا لإنتزاع السُلطة منّا خطأ لا يقارب الصواب . ولكن هذا التوجه رفض بسبب الجو النفسي المشحون الذي كان يسيطر على الموقف .

١/ شهداء من ضمن شهداء مجزرة بيت الضيافة ١٩٧١/٧/٢٢ .

٢/ أنظر الملحق في نهاية الكتاب .

بعض المعتقلين تعرضوا للشتائم والإهانات من الضباط والجنود الذين كانوا مجتمعين في الشجرة . وكنّا نقول لهم دعوا الأمر للمحاكم . فليس من الإنضباط في شيء أن تنالوا منهم بأنفسكم .

كانت المرة الأخيرة التي أرى فيها الرائد هاشم العطا هي تلك التي زارني فيها في غرفتي الكئيبة بالقصر الجمهوري . كما إنني لم ألتق بالرائد فاروق عثمان حمد الله أو المقدم بابكر النور منذ ذهبا إلى لندن وإلى أن أعدما رمياً بالرصاص في الشجرة .

كان الأمر قاسياً عليَّ للغاية على الصعيد الشخصي . وكان من الناحية العاطفية فوق قدرتي على الإحتمال والإستقبال والمواجهة .

لقد كان إنقلاب يوليو ١٩٧١ من العلامات الفارقة في مسار ثورة مايو . وبداية التحول في شخصية جعفر نميري الذي كان أسمه على كل لسان . وكانت هتافات "عائد .. عائد .. يا نميري" تصل آذانه . فتزيده زهواً وغروراً .

في هذا الجو المشحون بالأسى والفقد والتفريط والغفلة . والأحزان والدموع . جاء قرار الإستفتاء على رئاسة الجمهورية .

طرح الفكرة السيد بابكر عوض الله . وجرت مناقشته في مجلس الثورة على مدى خمسة أيام .

كان موقفي الشخصي هو رفض فكرة الإستفتاء أساساً . وقد سجلته في مضابط المجلس . كما رفضت رفضاً باتاً فكرة حل مجلس قيادة الثورة . وكان مبرري أن المجلس بدأ بعشرة أعضاء وفصلنا منهم ثلاثة . وكان لذلك أثره على مجريات الأحداث . رغم أن الهدف من فصلهم كان تحقيق الإنسجام داخل المجلس .

وقلت أنني لا أشك في مقدرات جعفر نميري أو أي عضو آخر من أعضاء المجلس للرئاسة . ولكن حكم الفرد غير مضمون العواقب . فالفرد قد يصمد أمام العواصف لسنة أو حتى خمسة سنين أو حتى خمسة عشر . ولكن لابد له في النهاية أن ينهار . وأن يتسلّط . ولهذا أرفض فكرة الإستفتاء لأن المسئولية بالنسبة لشخص واحد ثقيلة للغاية وصعبة . وقلت لهم :"حتى لو قررتم في النهاية إسناد السُلطة لرئيس الجمهورية فليستمر مجلس الثورة كسُلطة رقابية على أدائه للمسؤلياته على أن تكون رئاسته دورية . كل منّا لمدة سنة أو سنتين .

في النهاية أقرّ المجلس فكرة الإستفتاء على رئاسة الجمهورية[1] . ولكن لم يتخذ قراراً في شأن حل مجلس قيادة الثورة .

شرعنا فوراً في التحضير للإستفتاء . وفي سبتمبر ١٩٧١ طرت بطائرة هيلوكوبتر إلى مديرية كسلا . حيث كُلفت بالإشراف على الإستفتاء هناك والتعبئة الشعبية له .

لحظة نزولي من الطائرة في مدينة "طوكر" جيئ لي بصحيفة نشرت الأمر الجمهوري الخامس[2] المتعلق بالإستفتاء وجاء في نهايته أن مجلس الثورة سيُحل فور إعلان نتيجة الإستفتاء .

١/ والغريب في الأمر أن جعفر نميري كان الوحيد من أعضاء المجلس الذي أيد رأيي . وتبين لي فيما بعد أنه قصد ذلك بعد إحساسه أن الرأي السائد هو الإستفتاء .

٢/ أنظر للملحق بنهاية الكتاب .

عدت على الفور وبنفس الطائرة إلى الخرطوم وذهبت مباشرة لجعفر نميري . وقلت له :"إننا لم نتفق على ذلك".

لم يملك الرجل رداً . وكانت تلك نقطة تحول أساسية في علاقتي الشخصية معه . وعلامة واضحة على الملامح الجديدة لشخصية نميري في المراحل اللاحقة من عُمر نظام مايو .

الجزء الثامن
حل مجلس قيادة الثورة

بعد إعلان فوز جعفر نميري في الإستفتاء على رئاسة الجمهورية جرت مراسم أداء القسم لأول رئيس جمهورية في تأريخ السودان بمباني مجلس الشعب القديم بالخرطوم[1]. وبعد أداء القسم ذهبنا جميعاً لمكتب رئيس المجلس. السيد الرشيد الطاهر بكر "رحمه الله" وكنّا بلبس "الإسبلايت" الحمراء مع العلامات العسكرية. التي كانت تُميّز أعضاء مجلس الثورة عمن سواهم من الضباط العاملين بالقوات المسلحة. قبل أن يدور علينا الساعي بأكواب المرطبات. نادي الرئيس جعفر نميري مدير مكتبه الرائد عمر محمد علي محكّر. وخاطبنا قائلاً :"يا أخوان .. أخلعوا الأسبلايت الحمراء وسلموها للرائد عمر محكّر. فالمسئولية أصبحت مسئوليتي. هذه جمهورية وأنا رئيسها".

كان يتحدث دون خجل ودون تردد. ومن شدة التأثر سالت الدموع من مآقينا. إذ أيقنا أننا أمام شخصية جديدة. ليس هذا جعفر نميري الذي عرفناه ووثقنا فيه وقدمناه رئيساً.

وخاطب نميري مدير مكتبه الرائد عمر محكّر موجهاً إياه بأن يودع الإسبلايت الحمراء لأعضاء مجلس قيادة الثورة "السابق" في المتحف القومي أو دار الوثائق المركزية.

هكذا. أصبحنا "توابيتاً" في المتحف القومي ونحن في العقد الثالث من العمر. كان ذلك في الثاني عشر من أكتوبر عام ١٩٧١.

لقد كان حل مجلس قيادة الثورة قراراً فردياً من نميري. كما كان بداية لأسلوب جديد في القيادة. وفاتحة لعهد جديد لحكم الفرد.

كنت دائماً أخاف من مجيء هذه اللحظة. فأنا أعرف جيداً قدرة نميري على التحول من موقف لآخر. إن لم يجد من يقول له "لا". أو يكبح جماحه.

وأذكر واقعة حدثت في الأشهر الأولى من عُمر الثورة. ففي سبتمبر من عام ١٩٦٩ قمنا بأول رحلة لقيادة الثورة إلى الأقاليم للتعريف بمبادئ واهداف ثورة مايو. التي أوردتها في بياناتها الأولى. كانت الرحلة لمديرية كردفان. وبالتحديد لمنطقة جبال النوبة. كان الوفد بقيادة نميري. ويضم كلاً من الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد هاشم العطا وشخصي من مجلس الثورة. وأذكر من الوزراء دكتور محمد عبد الله نور "وزير الزراعة" والدكتور منصور خالد "وزير الشباب والرياضة" وفاروق أبو عيسى "وزير الدولة بوزارة الخارجية" ومجموعة من وكلاء الوزارات ومدراء المصالح.

كانت الرحلة إستفتاءً رائعاً على ترحيب الجماهير بالثورة. إذ خرج الناس من كل مكان وجاءوا من كل حدب وصوب ليلتقوا بقادتها. وليسمعوا منهم. ويسمعوهم آراءهم. كل ذلك في جو من الإلتفاف الشعبي الحار. المشبّع بالعواطف والإنفعالات.

١/ كان ذلك في يوم الثاني عشر من أكتوبر عام ١٩٧١.

في تلك الرحلة ذرعنا مديرية كردفان "جبال النوبة" طولاً وعرضاً . بعربات اللاندروفر وعلى صهوات الجياد . حتى نصل لكل ركن من أركانها . وحتى يسمع صوتنا الجميع . حتى الذين في آذانهم وقر .

كانت آخر محطات الرحلة جبال النوبة التي عُدنا منها لعاصمة المديرية الأبيض . حيث نُظّم لنا لقاء جماهيري ضخم بميدان الحرية . كان مطلوباً من نميري أن يخاطبه . كلّف نميري الدكتور منصور خالد "وزير الشباب والرياضة" بإعداد الخطاب الذي سيُلقيه في اللقاء .

إستمعنا للخطاب . كما إستمع إليه عشرات الآلاف من حضروا اللقاء . ناهيك عن إذاعته لكل السودان مباشرة .

ومنصور خالد رجل بليغ . وهو يكاد يكون مدرسة يمينية فكرية قائمة بذاتها . كانت بصماته واضحة في الخطاب الذي كان يتقاطع أحياناً مع ما بشرنا به ونؤمن به . ويبتعد حيناً عنه . وكان مكتوباً بلغة رفيعة . ولكن الجماهير لم تتجاوب معه مثلما كانت تتجاوب مع خُطبنا العفوية غير المُعدة سلفاً . وكلامنا العامّي . وتحطيمنا أحياناً لقواعد اللغة . وبعدنا عن الحديث المُنمق المُذوق .

من الأبيّض تحركنا بالعربات في طريقنا إلى الخطوم عبر "واد مدني" عاصمة الإقليم الأوسط . وهناك إستُقبلنا إستقبالاً خرافياً . وتم أيضاً تنظيم لقاء جماهيري حاشد.

هذه المرة كلّف نميري فاروق أبو عيسى "وزير الدولة بوزارة الخارجية" والعضو البارز في الحزب الشيوعي . بإعداد الخطاب .

وألقى نميري خطاب أبو عيسى . بعد أربعة وعشرين ساعة فقط من إلقائه خطاب منصور خالد بالأبيّض . وجاء خطاب أبو عيسى وكأنما يرد على بعض الفقرات التي وردت في خطاب منصور خالد . مدرستان تتصارعان . وأفكار متباينة تحاول أن تجد لها موقعاً تحت شمس مايو .

لكن المصيبة أنهما تتحدثان بلسان شخص واحد هو قائد الثورة . وكان الأمر بالنسبة لي مؤلماً للغاية . فليس من المقبول أن يصدر عن نفس الشخص . وهو في موقع مسئولية جسيمة . أفكاراً متباينة . بل ومتناقضة . في ظرف أربعة وعشرين ساعة . وفي لقاءات جماهيرية . مُذاعة على كل العالم . ومباشرة لدى عودتنا للخرطوم دعانا نميري لتناول طعام الغداء معه وتقييم رحلة كردفان .

أجتمعنا نحن العشرة . أعضاء مجلس قيادة الثورة حول طاولة الطعام . نتناقش حول الرحلة ونتذكر أحداثها . ونُحدث عنها من لم يكونوا معنا . إنتهزت الفرصة وقلت "للاجتماع" . إننا مسئولون تجاه هذا البلد والحب الجارف الذي إستقبلنا به الجماهير في هذه الرحلة يضاعف من مسئوليتنا ويضع على أكتافنا أعباء لابد من أن نكون قادرين على النهوض بها بأمانة . ولكن الرئيس قال أمس الأول في الأبيّض كذا وكذا . وأمس في "واد مدني" قال كذا وكذا وكذا[1] وماقاله في العاصمتين

---

1) أنظر نص الخطابين بالملحق بنهاية الكتاب .

يتناقض تناقضاً بيّناً . فماذا تقول الجماهير عنّا .
غضب الرئيس غضباً شديداً وإنفعل . ونفض يده عن الطعام وخرج غاضباً وإتجه إلى غرفته . وأقفل على نفسه الباب من الداخل .
فوجئ الجميع بهذه الغضبة المضرية وهرعوا لإستمالته للعودة . أو على الأقل فتح الباب والإستماع لهم . وكان رده أن "الإجتماع إنتهى بعد كلام زين العابدين !!"
لامني زملائي . فقلت لهم "إننا بعد أشهر قليلة من إستلامنا السُلطة ننحرف عن هذه الأسس . ومسئوليتنا وضرورة وحدتنا تفرض علينا أن نواجه بعضنا بالأخطاء . حتى لا يفسر الناس ما نقول وما نفعل بعدم وضوح الرؤيا أو الجهل أو التغابي عن حقائق السياسية والتأريخ .
ومع إصرار الزملاء وإفتعال النكات ومحاولة التهوين من شأن ما حدث . وبعد لأيّ وجهد . خرج الرئيس من غرفته . ودعاني البعض للإعتذار له . إلا إنني رفضت . وقلت أن الأمر بالنسبة لي مسألة مبدأ . وأنا أفضل أن أتنحى عن النظام على أن أعتذر عن أمر أراه حيوياً وخطيراً .
واوضحت تلك الواقعة . في ذلك العمر المبكر من عمر الثورة "أربعة أشهر فقط" كيف أن جعفر نميري يمكن أن يتحول سريعاً في أفكاره . ويمكن أن يتجه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . خلال أربعة وعشرين ساعة فقط . لم أتراجع عن موقفي. وطلبت أن يُدوّن في أول إجتماع رسمي لمجلس قيادة الثورة .. وقلت للزملاء الذين لاموني . وساوموني على نسيان الأمر :"إن الثوار لا يُغلفون الأشياء وإنما يسمونها بأسمائها".
منذ ذلك الوقت . كان في قلبي هاجس بأننا لو واجهنا كارثة فسوف يكون السبب فيها هو نميري شخصياً .
وجاء إنفراده بإصدار الأمر الجمهوري الخامس ليعزز هذا الرأي . ثم جاءت عجلته للخلاص منّا وإنتزاع "الإسبلايت" الحمراء لوضعها في المتحف . لتكتمل قناعتي بأن صفحة بيضاء من تأريخ ثورة مايو قد طويت . وإننا مُقبلون على مرحلة صعبة حافلة بالمخاطر والصعاب .
بعد الأمر الجمهوري الخامس وحل مجلس قيادة الثورة أصبحنا ضباطاً بالمعاش . وتم تعييني رقيباً عاماً "OMBUDSMAN" ومساعداً لرئيس الوزراء للقطاع الزراعي ووزيراً للثروة الحيوانية[1]. وعُيّن أبو القاسم محمد هاشم مساعداً لرئيس الوزراء للقطاع الإقتصادي . وخالد حسن عباس مساعداً لرئيس الوزراء لقطاع الخدمات .
منذ لحظة أداء القسم إلتف ذوو المصالح والتملقون والمنافقون حول جعفر نميري . وبدأوا بصبر وأناة وبما يمتعون به من واسع الحيل في إبعاده عنّا . أو إبعادنا عنه . وعملت الأيدي الخفية على أن يكون نميري محاصراً دائماً . وأن يكون الوصول إليه صعباً .

1/ كان مجلس القطاع الزراعي يتكون من شخصي "رئيساً" وعضوية كل من : مرتضى أحمد إبراهيم "وزير الري" . يحى عبد المجيد "وكيل الوزارة" . على التوم "وزير الزراعة" . كامل منصور "وكيل الوزارة" . عثمان أبو القاسم "وزير التعاون والتنمية الريفية" . جعفر الحسن "وكيل الوزارة".

وأصبحت مكاتبه في القصر ومجلس الوزراء وقاعة الصداقة وفي الإتحاد الإشتراكي مثل الأبراج العاجية . أما بيته فقد تحول إلى ثكنة عسكرية .

مارست عملي في وزارة الثروة الحيوانية حتى ديسمبر ١٩٧١ حيث أصبحت - بعد تعديل وزاري - وزيراً للنقل والمواصلات .

لم أمكث في وزارة النقل والمواصلات لأكثر من سنة واحدة . ففي الأسبوع الأول من شهر أكتوبر عام ١٩٧٢ . وأنا متجه لمنزلي بعد يوم عمل طويل إستمعت من "راديو" عربتي لنشرة الأخبار التي تُذاع في الثالثة ظهراً . وجاء في صدر النشرة "أن الرئيس قد أجرى تعديلاً وزارياً شاملاً" إستمعت لأسماء الوزراء ولم يكن إسمي من بينهم .

الجزء التاسع
الإستقالة

فيما مضى كان نميري يُبلّغ الوزراء بأي تعديل وزاري وبمواقعهم فيه . وكان هذا أول تعديل لا يُخطر به الوزراء . ويصدر دون علمهم .

تملكني غضب شديد . فقد كُنت أعتقد أن من أبسط واجبات الأخوة إن لم تكن العلاقات الثورية أن يستدعيني . ويبلغني قبل أن أفاجأ بالنبأ من الإذاعة . ونحن لسنا عشاق مناصب . وما كُنت لأغضب لو أنه أبلغني . ولو هاتفياً . إنه بصدد إستبدالي بمن هو أكفأ مني . أو لأي سبب من الأسباب , ومما يحزّ في النفس أنني قضيت الأسبوع الذي سبق التعديل الوزاري بأكمله في "بورتسودان" . أشرف على حملة تفريغ الميناء التي تكدست بالبضائع .

والغريب أن نميري زارني في نفس يوم إذاعة خبر التعديل بمنزلي في الساعة السابعة والنصف مساءاً . ولم أكن موجوداً . وترك لي مذكرة يطلب فيها مني الإتصال به بالأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي . وبالطبع لم أفعل .

سبق إبعادي من الوزارة إستقالة اللواء خالد حسن عباس . ولذلك قصة طريفة .

في أوائل عام ١٩٧٢ كان الرئيس في طريقه للمغرب للمشاركة في مؤتمر القمة العربية "بالدار البيضاء" . وكنّا في وداعه بالمطار .

وفي ذلك الوقت كان اللواء خالد حسن عباس وزيراً للدفاع ورئيساً لهيئة الأركان . وكنّا قد إتفقنا على إجراء مُعيّن في الجيش لم يصادف القبول عند الرئيس . وفوجئنا به في المطار وهو يقول بغضب :"والله مُش عارف من يحكم هذا البلد نميري أم خالد أم زين العابدين".

إستاء اللواء خالد من هذه الملاحظة القاسية . وفي إستراحة المطار كتب ورقة وناولها للسيد بابكر عوض الله . دون عِلمنا جميعاً

إحتفظ بابكر بالورقة . ولم يُطلعنا على فحواها . سلّمها للرئيس بعد عودته من الدار البيضاء . كانت الورقة إستقالة خالد حسن عباس من جميع مناصبه .

قضينا خمسة أيام ونحن نحاول إسترجاع تلك الورقة المشئومة . ولكن الرئيس "ركب راسه" . وقال إنه قبِل الإستقالة . ولن يقبل أي مساومات حولها .

بإستقالة خالد . وإبعادي من الوزارة ظل أبو القاسم محمد إبراهيم وحده يشارك في الحكم . وكان مأمون عوض أبو زيد في القاهرة . ليرتاح . وأقنعني أبو القاسم محمد إبراهيم . بأنه مادام نميري قد زارني في المنزل وترك لي مذكرة الإتصال به . فمن اللائق أن أفعل .

في اليوم الثالث بعد التعديل الوزاري ذهبت إليه في مكتبه بالإتحاد الإشتراكي السوداني . وسألته عما يطلبه مني . فقال :"أود ان أناقشك في مسألة الوزارة".

فقلت له :"فيما تريدنا أن نتناقش ؟ فأنت أبعدتني دون أن تُكلف نفسك إبلاغي بإبعادي مسبقاً . وأنا لا تهمني الوزارة كما تعلم . ولكن كنت أعتقد أن من الواجب .

إن لم يكنٍ من الذوق أن تخطرني . لا أن أسمع من الإذاعة . فنحن الذين صنعنا مايو . تخطيطاً وتنفيذاً . مايو التي تتربع اليوم على عرشها".
قال لي إن مثل هذه التعديلات سر من أسرار الدولة . ولا ينبغي أن يطلع عليها أحد !!
قلت له :"إنني كنت مؤتمناً على سر مايو نفسها منذ أن كانت جنيناً في رحم الغيب . فكيف لا تأتمنني على أمر كهذا ؟".. واحتد بيننا الجدل .
كنت وقتها أشغل منصب مساعد الأمين العام للتنظيم والتعبئة بالإتحاد الإشتراكي السوداني . فخرجت من عنده وكتبت إستقالتي من جميع مناصبي وأرسلتها له .
إستدعى نميري أبو القاسم محمد إبراهيم وأطلعه على خطاب الإستقالة وقال له :"عابدين عمل معاي حكاية العبيط .. دُقّو وإتعضرلو . يشتمني من ناحية ويلطف على من ناحية أخرى".
إتصل بي أبو بكر عثمان محمد صالح "وكان وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية" . وقال لي أن الرئيس قبِل إستقالتك .. على مضض .
وكان نص خطاب الإستقالة كما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم
١٩٧٢/١٠/١٧م

أخ مايو الأكبر جعفر ...

تحية صادقة صافية كبسماتك أيام كانت تظلنا مايو مشرقة كضحكاتك الداوية الصادرة من أعماق قلبك . حين كانت قلوبنا متشابكة ملتصقة لا يتسرب منها حتى الماء . صافية صفاء ما بيننا من ودّ أبى إلا أن يكون دائماً منتصراً رغم كل شيء , ولئن حُرمت من أن أكون قربك إحتفاء بذكرى مرور عام لتوليك رئاسة الجمهورية سيراً في درب مايو وهي ذكرى عزيزة على نفسي كريمة على خاطري لا لأنه كان لي فيها نصيب ضئيل . ولكن لأنها أكثر من ذلك مرحلة من مراحل الثورة العزيزة سعدت معك والأخوة بالوصول إليها .. ولكن حُرمت من أن أكون بقربك نجتر ذكريات بعض مواقف تلك الملحمة لأبادر الآن وأنا وراء صفوف المواطنين مغموراً لأمد لك يدي في رجولة وصدق كما مددتها لك دائماً في إخلاص مهنئاً ومباركاً . متمنياً لك عاماً آخر تتلوه أعوام وأعوام مظللة بالتوفيق . مثقلة بأماني الشعب التي تحققها . مضيئة بالسعادة في أكمل صورها . حفية بالصحة والقوة .
ثم
أسمح لي أخي وأنت مهما حدث ومهما أراد المرجفون أخ أحمل لك في خافقي ما يحمله الأخ الأصغر الوفي لأخيه الأكبر الوفي . أسمح لي أن أسطر لك في صراحة ووضوح . صراحة الثوار الذين كتب لهم القدر أن يحملوا رؤوسهم على أيديهم قرباناً للوطن وفداء لشعب كريم بطل في نقاء وتجرد هما ديدني الذي عرفتني به . وهما فطرتي التي فطرني عليها الله عزّ وجلّ . والذي أرجوه منك أن تأخذ كلماتي بنفس مستوى البساطة والصدق كصدق وبساطة بيعة المصير التي بايعنا الله عليها عندما تشابكت سواعدنا أما أن نحيا جميعاً كراماً أحراراً . وأما أن نلقى العلي القدير في سبيل ما نعتقد شهداء تلك البيعة .

أخ مايو الأكبر جعفر ...
لقد إلتقينا قبل أيام في جو معين . وإفترقنا في غضب وكان لابد للقاء أن يكون غاضباً بمقدار إعزازنا لبعض . وبقدر الحب الذي نما جنيناً قبل مايو . وتعمق بعدها ضارباً في أرض الوطن العزيز ليرسخ قوياً كالجبال عزيزاً كهامة مايو . ولو لم يكن اللقاء غاضباً كما جاء بالصورة التي إتخذها لكن التفسير الوحيد لما بيننا إنه لم يكن إلا بين عابري سبيل . وكأننا لم نكن نميري وعابدين بل شخصان لا يجمع بينهما وشيجة ولا ربط بينهما مصير .
لقد إنتهى ذلك اللقاء بالذي إنتهى عليه . ودعني أفتح لك نوافذ قلبى الآن . وأستوقفك لحظات لتقف على ما به . قد أردت أخي أن نفترق وقررت أن تكمل المشوار وحدك .

لقد قمنا بالثورة تفجيراً لا لأننا نفهم في إدارة النقل أو الزراعة أو الصناعة أكثر من الذين يحملون الشهادات أو الذين قضوا في ممارستها السنين الطوال . قمنا بالثورة للقضاء على الفساد ولخلق المناخ المعافى للأمناء في هذه الأمة من الذين يحملون الشهادات ويكتنزون الخبرة فوق ظهورهم أن يضعوا علمهم وخبراتهم لخير ومصلحة الشعب السوداني الحر البطل . وكان بقاؤنا وإستمرارنا أمران لازمان لا لندخل في مسابقات إمتحانية معهم . ولكن كضمان لإستمرارية الثورة وبقائها . تأميناً لحرية الذين يمتلكون القدرة على العطاء والبذل أن يظلوا كذلك . يعطون ويبذلون . يبنون سودان الثورة . ومن هذا المنطلق فقط كنت أعمل . ومن هذا الفهم لطبيعة الثورة ودور القائمين بأمرها كنت أقوم بواجباتي . لهذا فقد كانت المفاجأة مذهلة حقاً . رغم المؤشرات في الفترة الأخيرة والتي كنت تريدني أن أستقرئ منها وأنا أستمع إلى المذياع أمر تكوين الوزارة الجديدة . لم تكن المفاجأة فقدي لمنصبي . وأنت تعلم ذلك حق العلم . وأنا الذي في حملة الإستفتاء طفت الأسابيع الطويلة الشاقة أعلن لكل الجماهير الحبيبة أننا لا نطمع في منصب . وأننا على إستعداد أن نرضى بوظيفة سائق عربة الرئيس تمشياً مع الديمقراطية كمبدأ من مبادئ مجلس قيادة الثورة آنذاك . وقد برهنت على ذلك عملياً فلم أناكف ولم أتذمر وأنت تغير مواقعي في العمل الثوري التأريخي . لم ألهث جرياً وراء منصب أو موقع . أو مواقف ذلك لأنني كنت ومازلت مؤمناً بأن ثورة مايو التي حملنا سوياً مسئولياتها ومشينا سوياً أشواطاً من مراحلها - أشق الأشواط - دون كلل . وإحتملنا في سبيلها ما يتحمله المؤمنون في سبيل الرسالة . هي تكليف . وهي مشقة . وهي معاناة يومية . وطدنا أنفسنا على مجابهتها صموداً أما المسئولية . وأملاً بأن يترعرع هذا المولود الرائع بين أكنافنا نحن القلة المؤمنة التي تشير أصابع كل مواطن نحونا تحملنا المسئولية الضخمة في إخفاقنا ونجاحنا . وكنت ومازلت وسأظل أؤمن أننا جميعاً - أو يجب أن نكون - لا ندعي كمالاً أو قدرة أو ذكاء على سائر المواطنين بل كان ميثاقنا أن نحاول جهدنا ليجتمع حولها - الثورة - كل مواطن مقتدر على الأداء أمين على المبدأ . قادر على المسير من غير تزلف أو ملق أو رياء . وكان دأبنا دائماً أن نكون نحن زملاء المصير وشركاء المسئولية يداً واحدة وقلباً واحداً ورجلاً في جماعة . ننقد ذاتنا ونصلح أخطاؤنا . ونغير مواقعنا في تضحية تامة ونكران ذات في أثره لا إيثار للنفس وإرتضينا نحن أن تكون لنا قائداً نقر له بالولاء ونسير خلفه أخاً أكبر ننتصح ونوجه مطمئنة نفسك لنا . كاملة ثقتك فينا كرمز حي للثورة - ثورة مايو - بأرواحنا وكل ما نملك .

كانت المفاجأة مذهلة أخي لهذا . وبالطريقة التي أخرجتها بها . لأنها وبالإسلوب الذي جاءت به قد أتت على آخر حلقات المسيرة . وتحولت بعدها بل وحولت بها مايو العزيزة من ثورة إلى نظام حكم . كأي نظام يسعى فقط لتحقيق خطة تنمية . لأنها أقصت رفقاء درب الثورة . وفرقت بينهم . ليكون مابينهم مستقبلاً خيطاً أرق وأرفع مما بينك وبين الذين كانوا يعلمون بالذي تم قبل أن يتم . لأنها أيضاً تحقيراً لي

ومهينة لي . لا من زاوية العمل فقط ولكن من زاوية علاقتي بل حبي وتقديري لك ، ولربما كما قلت إعتبرته سراً لا يجب البوح به أو عملاً من أعمال السيادة لابد من مفاجئتنا به . ولكن يا أخي ويا من أحب رغم كل شيء متى حالت السيادة بين الثوار الأحرار !! بين رفاق درب ومصير ؟؟ ومتي كان هناك سر بين من تعرضوا سوياً للموت أكثر من مرة ولأهداف آمنوا بها جميعاً ؟؟ ألم أك حريصاً على السر الأكبر "سر ثورة مايو" . الذي لازلت أكتمه بين ضلوعي والذي لا يعلم بدقائقه كثيراً جداً ممن تصدروا الثورة اليوم من حولك ؟؟ والسؤال الذي ظل ومازال يلح في خاطري ولا أجد له جواباً هو لماذا تفعل في نفسك وأنا بعضها كل هذا ؟؟؟

أخي جعفر ...
إن أحداثاً تمر في شريط الذاكرة وأنا أسطر لك الآن . أشعر رغم البعد إنك قريب جداً مني . أحداث تحرك طلائعنا إلى "خور عمر" ومن "خور عمر" ثم كل الأيام والليالي والشهور الطويلة والسنين القصيرة التي مضت إلى يوم إعلانك الوزارة الجديدة . أسترجع وأعيد الشريط فلا أجد فيه ما يعيب ذاتي أو ينقص قدري أو يجرح علاقتي بك . وأشعر اليوم قبل أي يوم مضى أنك قد تركتني رغم كل شيء أقف نقي النفس طاهرها . عف اللسان . أمين القلب حنينه . وشريف اليد على ما إئتمنتني الثورة عليه. ورغم الرشاش الذي أصابني وأصاب من هم أقرب الناس إليّ بعدك وشائجاً وأرحاماً وعملاً من غير ذنب أو مبرر . فقد تمالكت نفسي وكان ذلك في سبيل الله والوطن والثورة . وفي سبيلك مالقيت . لقد حملوا لك الكثير من من لهم صلة بي . وإذا عدت بالذاكرة للأيام الأولى فستجد أن أحد منّا لم ينج من لسان وتجريح وتشهير . والآن قد شئت بقرارك أن أقف خارج قلب الثورة فسيأتيك الكثيرون بالقصص والحكاوى والأقاويل وكل رزيلة خلقت ستلصق بي وليس لي إلا أن أردد قول الرسول "اللهم أرحم قومي إنهم لا يعلمون".

أخي جعفر ...
لقد كان بيننا عهد وميثاق سيدي الرئيس ولأنك أخ ولأنني واثق من أنه سيؤلمك ما تقول على دعني أؤكد إنني لم آت بعمل يشينك أو يشين الثورة وإنني لم أخن الأمانة في أية صورة من صورها ويهمني كثيراً وكنت أقرب الناس إلى نفسي وقلبي أن تصدقني . أما الآخرون فالتأريخ كفيل بكشف الحقائق لهم عني .
ثم .
أعود أيها الأخ الكريم إلي دعوتك لي بعد إعلان مجلس الوزراء الجديد بأن أستمر في العمل السياسي مشيراً - وأنا شاكر لك تلك اليد - بنجاحي في الميدان السياسي بقدر قصوري وقصور من كانوا معي في العمل التنفيذي . أصدقك القول بأنني لم أتبين ما عنيته بالتحديد . ولقد إستقر في خلدي وكأنك تبحث لي عن مكان أستقر فيه ككم مهمل وإنني أربا بنفسي أخي أن أكون هذا ما قصدته . وقديماً قبل "تجوع

الحُرة ولا تأكل ما بثدييها".
فالسياسة التي أعلمها والتي عملت فيها "بنجاح" في التحرك في كل المجالات في إطار ترسيخ مبادئ الثورة . وتوسيع معانيها . والإبقاء عليها نقية طاهرة عن مراكز القوى المغرضة والأساليب الحزبية الملتوية . السياسة التي تطبق في دنيا الواقع . في مواقع المسئولية . ولا أعتقد أنني أخفقت في ذلك - وعلى لسانك - أما أن تكون السياسة كما أراها الآن فإنني أعترف بقصوري عنها . ولا قدرة لي على ممارستها . مع عزوفي التام عن الخوض فيها . لقد قضيت أيامي القليلة الماضية مستجيراً بالله وأنا أفكر في وعي تام وبأعصاب هادئة ويقين مكتمل وإيمان عميق آخذ في الإعتبار كل الأبعاد فيما يجب أن أستقر عليه وخلصت إلى أنه لابد لي من إعتزال العمل السياسي - ولو لفترة - إعتزالاً كاملاً أخلو فيه لنفسي مُسلّماً أمري ومصيري إلى الله راجياً منه إلهامي الصواب والحكمة . وأنا واثق من أن بُعدي عن العمل السياسي سيوفر عليك الجهد الكثير من الذين سيرون في بقائي سبباً يصرفهم عن العمل الجاد . وأنا أعلم أن عجلة التأريخ لا تتوقف ولا تعود للخلف .

ثم .
بقيت لي كلمة أخيرة . إن ما يربطني بك شخصياً هو رابطة عقدتها يد الله ولن يقوى على حلها بشر . وسأظل لك الصديق الوفي أبداً . وسأظل أرقب بإعجاب صادق كل نصر تحرزه . وكل خطوة تخطوها إلى الأمام . لأن ذلك هو النور الذي يربطني بالأمل في الحياة . بأن مايو التي تنبض بها كل وشيجة من وشائجي مازالت تنمو وتترعرع . فإذا ظل قلبك كذلك وإذا ذكرت ودي القديم المتواصل وإذا كان لك فضل من وقت تحللت فيه من مسئولياتك الجسام فسأظل أسعى إليك بصدر منشرح وقلب مفتوح . وإن حالت أعباؤك دون ذلك - وأنا أعلمها - فسأظل معك عن بعد أرسل لك الود وأحتفظ لك بالكثير من الذكرى العطرة .
عاشت ثورة مايو الظافرة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخوك
زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
١٧ أكتوبر ١٩٧٢م

الجزء العاشر

الإتحاد الإشتراكي .. كيف .. ولماذا ؟

بدأ التفكير في بناء النظام السياسي في مرحلة مبكرة من عمر الثورة . كتطور منطقي وإجراء مطلوب لنقل مفاهيم وأهداف ومبادئ الثورة وشعاراتها . من مرحلة التبشير إلى مرحلة الإنفاذ والتطبيق العملي على أرض الواقع .
وربما تبادر إلى أذهان البعض وقتئذ أن الثورة قد تعجلت بعض الشيء في الإنتقال لتلك المرحلة . بإعتبار أن ما يستتبع ذلك بالضرورة قيام الكيانات والمنظمات الفرعية للتنظيم السياسي الجامع "كالمنظمات الجماهيرية والفئوية والقطاعية". وبما يعني فتح الباب واسعاً أمام الجماهير بكافة توجهاتها وإنتماءآتها السياسية والعقائدية والعرقية والطائفية السابقة . للإنضمام أو التسلل إلى ذلك التنظيم . إما لإحتوائه أو لممارسة نوايا تخريبية من الداخل أو حتى لتنفيذ إجراءات منظمة لإجهاض كل ما من شأنه ترسيخ أقدام النظام الثوري الجديد وإستقطاب الجماهير له .
كل ذلك ولم يمضى ما بين مايو ١٩٦٩ ومطلع عام ١٩٧١ "تأريخ ميلاد التنظيم السياسي" أكثر من عشرين شهراً . إلا أن المناخ الذي جاءت فيه الثورة كان مهيئاً للتغيير . كما أن إستقبال الجماهير وتفاعلها العفوي السريع مع أطروحات الثورة وشعاراتها منذ بياناتها الأولى . إضافة إلى ما تأكد عملياً من خلال الممارسة الفعلية للسُلطة الثورية خلال تلك الفترة القصيرة نسبياً يدحض ذلك التفكير .
فلقد إستطاعت الثورة - خلال الفترة المذكورة - تأمين نفسها بصورة مرضية . كما ساعد المناخ العام السائد قبل الثورة في توحيد الجبهة الداخلية سريعاً وإلتفافها حول القيادة الجديدة . متجاوزة إنتماءآتها الحزبية والعصبية السابقة .
وبذات القدر وجدت الثورة قبولاً وترحيباًمن كافة الحكومات والدول والمنظمات الدولية فقد توالت الإعترافات "بالنظام الجديد" في فترة قياسية بعد أول بيان بإعلان قيام الثورة . ونخص هنا رد فعل الحكومات والأنظمة ذات الأثر المباشر والمتبادل مع السودان . والذي تميز في مجمله بالإيجابية . بجانب الدول والأنظمة الأخرى التي تتأثر حسابات إستراتيجيتها الإقليمية والدولية . ومؤشرات إتجاهات علاقاتها ومصالحها الدولية "بالضرورة" بمثل هذه الأحداث .
وأقصد هنا تغيير أنظمة الحكم المفاجئ . عبر الإنقلابات العسكرية أو الثورات والإنتفاضات الشعبية العفوية . خصوصاً في دول ذات مواقع ومميزات إستراتيجية وثقل إقليمي "جغرافي أو سياسي أو إقتصادي أو ثقافي أو بشري أو عسكري ... إلخ" كالسودان . وهكذا أمنت الثورة الثورة على نفسها وعلى نهجها وعلى مبادئها وأهدافها تجاه حركتها "في مراحلها الأولى" فانت لابد أن تلتفت للمرحلة الثانية لبناء الدولة حسب مخططها ووفق المبادئ والأهداف التي قامت لتحقيقها .
وقد يكون من الجرأة بمكان "ربما يصل إلى حد المجازفة" أن تبدأ الثورة بناء تنظيمها السياسي الجامع . وهي لازالت في مراحل حياتها الأولى . من قاع القاعدة ليتصاعد

البناء بعد ذلك إلى قمة الهرم أو الهيكل التنظيمي . وأعني بذلك أن بداية العمل في بناء التنظيم السياسي . كانت على غير ما هو متعارف عليه بالريف . فكان أول تنظيم سياسي لثورة مايو هو لجان تطوير الريف أو لجان تطوير القرى .

أعود مجدداً لأقول أن ضمان نجاح تجربة بناء تنظيم سياسي يقتضي في العادة أن يبدأ من مناطق الوعي . وبالفئات المستنيرة . وفي حدود المواقع الجغرافية القريبة من المركز بحيث تسهل عمليات المتابعة وإجراءآت التقييم والتوجيه إلى أن يكتمل تفريخ وإعداد وتأهيل الكوادر اللازمة لتحمل مسئولية بناء التنظيم على المستويات الأقل وعياً وفي المناطق الأكثر بعداً عن المركز . ووسط الفئات الأقل حماساً لأطروحات الثورة وأهدافها ومبادئها .

إن كل ذلك لم يحدث . وإنما الذي حدث هو نقيض ذلك . فقد بدأ التنظيم السياسي بلجان تطوير الريف . فترسخت أقدام الثورة بسرعة مذهلة على المستوى القاعدي وفي الريف الأقل وعياً ونمواً .

لقد كان في ذلك مؤشراً ذو إتجاهين . الأول يختص بمضمون توجه الثورة نحو الريف والمناطق الأقل نمواً . بإعتبارها المجال المستهدف أساساً لعمليات التغيير التي جاءت الثورة لإنفاذها . كما أن تجاوب تلك المناطق وبتلك الصورة الملفتة شكّل الإتجاه الثاني لمضمون مؤشر ذلك التوجيه فكان التجاوب دليلاً على إلتقاط جماهير الريف لرسالة الثورة وتفهمها ومن ثمّ تفاعلها بشكل إيجابي .

في ٢٠ فبراير ١٩٧١ تم إعلان قيام لجان تطوير الريف عبر اللقاء الجماهيري للرئيس نميري ببلدة الحاج عبد الله . وفي ٢٨ مايو ١٩٧١ صدر قرار تشكيل اللجنة التمهيدية للتنظيم السياسي . وكان أول إجتماع لها في ٦ يونيو ١٩٧١ حيث إنقسمت إلى أربعة لجان متخصصة غطت المحاور الرئيسية واللازمة لتأسيس الإتحاد الإشتراكي السوداني . فقامت لجنة التنظيم الشعبي . ولجنة دراسة الهيكل الدستوري . ولجنة الدراسات . ولجنة التنسيق والصياغة والمتابعة .

جاء الإنقلاب الشيوعي في ١٩ يوليو ١٩٧١ واللجنة التمهيدية منهمكة في أداء أعمالها . وليعجل "بعد إندحاره وفشله" بالإجراءات التحضيرية للإستفتاء على رئاسة الجمهورية .

وعقب إعلان نتيجة الإستفتاء واصلت اللجنة التمهيدية أعمالها . فأنجزت مشروع الميثاق الوطني . ومشروع النظام الأساسي للتنظيم السياسي والمبادئ الموجهة للدستور الدائم . ثم الإطار العام لحل مسألة الجنوب على ضوء ما ورد في إعلان ٩ يونيو من مبادئ وموجهات . لقد كان نتاج أعمال اللجنة التمهيدية واللجان الفرعية الأربع المتخصصة مجموعة من المبادئ العامة الموجهة في المجالات التي حددت لكل منها في أمر تأسيسها . فجاءت على النحو التالي :-

١/ المبادئ الموجهة لميثاق العمل الوطني :-
نصت في بنودها الفرعية على مجموعة من المحاور شملت مبدأ تحرير إرادة المواطنين من كافة صور وأشكال الإستغلال والهيمنة الإقتصادية والإدارية والطائفية والقبلية . ثم وضع السُلطة بكاملها في يد الشعب . وإستتبع ذلك الفهم التحرري الوطني إتجاه تغيير كافة القوانين التي تعوق مسيرة التقدم نحو البناء الإشتراكي . وكان مبدأ تحرير المجتمع من التخلف والتبعية . يستلزم الإسراع بالتنمية القومية إعتماداً على التخطيط العلمي السليم . وعلى ذات الإتجاه نصت المبادئ على تحرير الريف من التخلف وتحرير الطاقات البشرية وتنميتها ليكتمل محور الإهتمام بالأسرة وحماية الأمومة والطفولة والعناية بالشباب ورعاية الأحداث .
لقد حظيت مسألة الوحدة الوطنية بإهتمام كبير على خارطة المبادئ الموجهة للميثاق بذات القدر الذي إحتلت فيه مسألة إحداث الثورة الثقافية الشاملة مركزاً متقدماً في أولويات المبادئ .
وفي الوقت الذي تحددت فيه الأطر النظرية لمبادئ ميثاق العمل الوطنى كان من المفروض تحقيق التوازن المطلوب في المبادئ الموجهة بتوجيه القدر اللازم من الإهتمام للجانب الإجرائي أو التطبيق .
وكان المحور العملي يتمثل في إعادة بناء أجهزة الدولة التنفيذية على أسس وطنية وعلمية حديثة . وكان النص على دعم وتطوير أجهزة الأمن كافة بما يمكّنها من أداء مهامها بالكفاءة المطلوبة . ثم كان النص على ضرورة دعم وتقوية قوات الشعب المسلحة تدريباً وتسليحاً وتنظيماً حتى تكون أكثر قدرة على حماية الوطن وتأمين مقدرات الأمة .
أما على صعيد السياسة الخارجية فقد شملت المبادئ الموجهة للميثاق ستة بنود تمثلت في تصفية الإستعمار . ومناهضة كل صوره وأشكاله ومساعدة الشعوب المناضلة من أجل التحرير . والتضامن مع كافة الجهود الرامية لتحقيق السلم العالمي . ومقاومة الصهيونية العالمية ودعم حركة المقاومة الفلسطينية .
وجاء النص على دعم ميثاق طرابلس بإعتباره صيغة إيجابية للتضامن والتفاعل بين الدول العربية الموقّعة على الميثاق . إستشرافاً لأمل تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وفي المقابل كان هناك مبدأ دعم حركات التحرر الأفريقية مادياً ومعنوياً وتنمية التعاون مع قوى التقديم والتحرر . بجانب تحقيق التلاحم بين الثورات العربية والأفريقية . وكان البند الأخير في هذا الجانب ينص على التعاون الفعّال في إطار المنظمات الإقليمية والقارية والدولية والإلتزام بالمبادئ والأهداف والمواثيق الدولية . وإحترام سيادة الدول الأخرى بعدم التدخل في شئونها الداخلية وإنتهاج سياسة حسن الجوار .

٢/ المبادئ الموجهة للدستور :-

إتخذت المبادئ الموجهة للدستور عدة أوجه أختص كل منها بمجال معين على النحو التالي :-

- فمن الوجهة السياسية :-

نصت المبادئ على تأكيد الإنتماء القومية للسودان بإعتباره جزء من الأُمة العربية وعلى صعيد الوحدة الوطنية تحدثت المبادئ على الدعم المطلوب لها وشددت على مبدأ وحدة قوى الشعب العامل .

الحكم الشعبي المحلي في مبادئ الدستور الموجهة هو ركيزة النظام السياسي . أما كفالة الحريات والحقوق السياسية للمواطنين والرقابة الشعبية عبر المجالس المنتجة مبدأ الرجوع للشعب عن طريق الإستفتاء . وتحديد حالات الحرمان من الحقوق السياسية فقد جاءت مكملة لمتطلبات الوجهة السياسية في المبادئ الموجهة للدستور .

- أما من الوجهة الإقتصادية :-

فقد تحددت أربع مبادئ أولها التطبيق الأصيل للإشتراكية ووفرة الإنتاج مع عدالة التوزيع . وثانيها التأكيد على التخطيط كمنهج للنشاط الإقتصادي . وثالثها سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج . وأخيراً مراعاة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين . وتنظم توزيع الثروة والدخل القومي .

- ومن الوجهة الإجتماعية :-

نصت المبادئ على أن العلاقات الإجتماعية أساسها وحدة قوى الشعب العامل . والأسرة أساس المجتمع . وحق العمل وتوفيره وحمايته . وحماية الطفولة ورعاية الأمومة وتطوير المرأة . ورعاية الشباب . ثم الضمان الإجتماعي .

- ومن الوجهة الثقافية :-

إشتملت المبادئ الموجهة للدستور على إلزامية التعليم ومجانيته والحفاظ على التراث القومي وتشجيع الآداب والفنون وإستقلال الجامعة . وأخيراً تأكيد دور البحث العلمي والتكنولوجيا وتحديث المجتمع وبناء الدولة العصرية .

- ومن وجهة تنظيم السُلطة :-

حددت المبادئ طبيعة نظام الحكم في السودان بالديمقراطية والإشتراكية . ونادت بتطبيق النظام الرئاسي . وجاء في أحد البنود منها شروط أهلية رأس الدولة وكيفية إنتخابه وتحديد دورة الرئاسة . وأمنت على ضرورة الحيلولة دون تكريس السُلطة في يد فرد . وجاء في هذا الصدد أن رأس الدولة هو رئيس الهيئة التنفيذية والمشرف على القضاء والقائد الأعلى للقوات المسلحة . ثم عمدت المبادئ الموجهة لتحديد أهلية الوزراء وصلاحيات مجلس الوزراء . كما أكدت حق البرلمان في محاسبة الوزراء وإعفائهم .

- أما من جهة السُلطة التشريعية :-

فقد حددت المبادئ أصول التشريع وإعتبرت الإسلام مصدر أساسي من مصادر

التشريع . كما نصت على تمثيل قوى الشعب العامل في الأجهزة التشريعية . ثم وضعت شروط العضوية لتلك الأجهزة وسلطاتها المالية . وبيّنت حدود الحصانة البرلمانية وكيفية سحب ثقة الناخبين . وأخيراً حددت الطريقة التي يتم بها حل البرلمان وإعادة إنتخابه .

من وجهة التنظيم السياسي :-

أشارت المبادئ الموجهة صراحة إلى أن التنظيم السياسي هو الوعاء الذي يحتوي قوى الشعب ويمثل الشعب القوة السياسية الدافعة للتقدم . ثم عمدت النصوص إلى تنظيم العلاقة بين التنظيم السياسي والسُلطة التنفيذية .

- أما من وجهة السُلطة القضائية :-

فقد تحدثت المبادئ عن سُلطة موحدة للقضاء "شرعي ومدني". كما ناقشت وظيفة القضاء . هل هو جهاز لإصدار الأحكام فقط ؟ وماذا عن الفتاوى ؟ وجاء في نصوص المبادئ بنود عن القضاء الإداري . ومجلس الدولة وإختصاصاتها بما لا يتعارض مع إختصاصات الرقيب العام . وخُتمت المبادئ بنص يتعلق بمجالس المحلفين على ضوء تجربة المحاكم الكبرى والصغرى ومجالس القضاء .

- في جانب المجالس القومية :-

نصت المبادئ الموجهة على إنشاء وتحديد مهام وسُلطات كل من مجلس الدفاع القومي والمجلس الإقتصادي الإجتماعي ومجلس رعاية الآداب والفنون .

وإختتمت المبادئ الموجهة للدستور بنصوص عن الهيئات الدستورية مثل المراجع العام والرقيب الإداري والخدمة المدنية .

٢/ المبادئ الموجهة للنظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي :-

جاءت المبادئ الموجهة في هذا الجانب لتحديد هوية التنظيم السياسي وأهدافه ومنهج عمله وسُلطاته ومسئولياته في قيادة العمل الوطني .

لقد قامت بنية الإتحاد الإشتراكي على عدة إعتبارات أهمها : شمولية الإطار السياسي للعمل الجماهيري وقدرته على توحيد قوى المجتمع وقابليته للإنتشار والتغلغل وسط الجماهير لقيادة حركتها بفعالية وفق تدرج هيكلي لواجبات ومسئوليات أجهزته بمسئولياته المختلفة من القاعدة إلى القمة .

وعلى هُدى تلك المبادئ جاء مشروع النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي متناولاً أهدافه وواجباته وصلاحياته وأسس عمله وهيكله ومكوناته ومستوياته التنظيمية المختلفة ومسئوليات كل مستوى تنظيمي . والعلاقة بين تلك التنظيمات وصلة الإتحاد بأجهزة الحكم ومؤسسات العمل الشعبي بوصفه قائد العمل الوطني ورائده وموجهه .

ولعل أبرز مانص عليه مشروع ذلك النظام الأساسي هو أن الإتحاد الإشتراكي السوداني هو قائد العمل الوطني وقائد نشاط الدولة . ولكنه لا يؤدي واجبات أجهزة الدولة نيابة عنها . وله سُلطة وضع السياسات العامة وخطط وبرامج العمل . وله حق الإشراف والمراقبة بإعتباره أعلى تنظيم للثورة وهو سُلطتها على أجهزة الدولة

كافة . بعد أن فرغت اللجنة التمهيدية من الواجبات التي تم تكليفها بها توطئة لإنعقاد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الإشتراكي السوداني صدر قرار عقد المؤتمر في يوم الأحد الثاني من يناير ١٩٧٢م .

كان أمام المؤتمر ثلاث وثائق أساسية تتمثل في : مشروع ميثاق العمل الوطني . ومشروع النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني . والمبادئ الأساسية لدستور البلاد الدائم .

وعلى مدى إثني عشر جلسة تداول المؤتمر في هذه الوثائق الثلاثة والتي تم توزيع مسودتها على الأعضاء . بجانب أهم ما إشتمل عليه خطاب رئيس المؤتمر . ثم أعلن الأمين العام للإتحاد الإشتراكي السوداني تكوين لجنة تختص بالنظر في الإقتراحات المقدمة من الأعضاء بعد حصرها وتبويبها . فجاء تكوين اللجنة من الآتية أسمائهم : الرائد مأمون عوض أبو زيد . الدكتور عثمان أبو القاسم . موسى المبارك . مهدي مصطفى الهادي . أحمد عبد الحليم . كامل محجوب . عبد الرحمن عباس . خليفة خوجلي . السفير أمين مجذوب عابدون - مديراً إدارياً للأمانة العامة .

وفي ختام المؤتمر التأسيسي تم إقرار الوثائق الثلاثة المذكورة بالشكل الذي عرفت به فيما بعد . ثم جاء تكوين الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي السوداني من شاغلي المواقع التالية :-

الأمين العام للإتحاد الإشتراكي ومساعد الأمين العام ومستشار رئيس الإتحاد الإشتراكي وأمناء اللجان المتخصصة للجنة المركزية ورئيس ونائب رئيس هيئة مجلس الشعب ومدير مكتب شئون الحكم الشعبي المحلي .

في حين جاءت تسميات اللجان المتخصصة للأمانة العامة على النحو التالي :-

أمانة المرأة . أمانة الإعلام . أمانة العلاقات الخارجية . أمانة التجار ورجال الأعمال . أمانة التعليم . أمانة تطوير الريف . أمانة الفكر والدعوة . أمانة التعاون . أمانة الشباب . أمانة الإنماء . أمانة العمل . أمانة المزارعين . أمانة المهنيين . أمانة القوات النظامية . أمانة مجالس الآباء والمعلمين . أمانة الخدمات . أمانة الأجهزة العليا . الجهاز المركزي لمحو الأمية .

أما مساعدي الأمين العام للتخصصات والتي تكون مع أمناء الأمانات المتخصصة الأمانة العام للإتحاد الإشتراكي السوداني فتشمل :-

١/ المنظمات الجماهيرية : وتضم أمانات :-

الشباب . النساء . تطوير الريف . مجالس الآباء والمعلمين .

٢/ المنظمات الفئوية : وتضم أمانات :-

العمل . المزارعين . التجار ورجال الأعمال . الموظفين والمهنيين . التعاون .

٣/ الإقليم الجنوبي .

٤/ الإنماء والخدمات .

٥/ التنظيم والإدارة .

٦/ الإعلام والعلاقات الخارجية .

٧/ القوات النظامية .
٨/ المجلس الوطني للصداقة والسلام .
٩/ هيئة مجلس الشعب .
١٠/ الحكم الشعبي المحلي .

في ١٥ يناير ١٩٧٢ صدر قرار تكوين المكتب السياسي التمهيدي للإتحاد الإشتراكي السوداني وعُقد أول إجتماع له في ٢٩ يناير ١٩٧٢ . بعد مراسم أداء القسم للأعضاء أجاز المكتب لائحة تنظيم أعماله . ومن ثمّ شرع في أداء مهامه ومسئولياته وفقاً للقانون رقم "١" الذي أصدره رئيس الجمهورية تحت أسم "قانون ممارسة السيادة الشعبية وتنظيم العمل الوطني في جمهورية السودان".

في ٢٩ مايو ١٩٧٢ تم إعفاء مأمون عوض أبو زيد من منصبه كأمين عام للإتحاد الإشتراكي السوداني . و في ١٠ أكتوبر من نفس العام صدر قرار حل المكتب السياسي التمهيدي للإتحاد الإشتراكي السوداني .

الجزء الحادي عشر
من السوق إلى الوزارة

قضيت عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م خارج السُلطة . حيث إخترت الأعمال التجارية . بالتحديد بمكتب الصديق محمد أحمد توفيق هيبة - صاحب شركة أفوراسيا للقموسيون والتجارة ليمتد .

خلال هذه الفترة تكوّن مجلس الشعب لإعداد الدستور الدائم . وعندما فرغ من مهمته وأجيز الدستور قمنا أنا وخالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد وأبو القاسم هاشم بإرسال برقية تهنئة للرئيس نميري نهنئ فيها ثورة مايو بهذا الإنجاز العظيم . ونتمنى لها التوفيق .

فعلنا ذلك - أيضاً - عند إجازة قوانين ١٩٧٤ وكنّا كل شهرين أو ثلاثة نحرص على زيارته وتجاذب اطراف الحديث معه .

في عام ١٩٧٤ ونحن خارج السُلطة وقعت ما يسمى بأحداث شعبان . وكانت عنيفة للغاية[1].

عمت المظاهرات العاصمة المثلثة . وتجاوزتها إلى بعض عواصم المديريات . وإشتبك المتظاهرون والطلاب مع الشرطة . وكان الوضع في جامعة الخرطوم ملتهباً للغاية . فالمعارضة الإسلامية وقتها لم تجد طريقة لمحاربة ثورة مايو إلا بواسطة فلذات أكبادها من الصغار . والشباب المندفع .

وكان نميري خارج البلاد . وكان النائب الأول لرئيس الجمهورية وقتئذ اللواء محمد الباقر أحمد وهو الذي يمسك بدفة الأمور .

إستدعانا اللواء الباقر . ونحن خارج السُلطة . خالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد وشخصي بوجود أبو القاسم محمد إبراهيم وقال لنا :-

"مهما كان منصبي فإنتم الذين صنعتم هذه الثورة . وأود أن أتشاور معكم فيما ينبغي علينا أن نقوم به لمواجهة هذا الموقف الخطير الذي نعيشه".

بعد مداولات واسعة مبنية على إطلاعنا على الموقف الأمني ومهدداته . وتقارير المختصين في هذا المجال . توصلنا إلى ضرورة إغلاق المدارس بكل مراحلها . وإعلان حالة الطوارئ . وحظر التجول للسيطرة على الأمن .

وافق اللواء الباقر وإتخذ القرارات اللازمة .

بعد ثلاثة أيام عاد الرئيس نميري من الخارج بعد أن هدأت الأحوال وعادت المياه إلى مجاريها . وفي المطار تظاهر بالغضب من القرارات التي إتخذها اللواء الباقر مدعياً بأن الموقف لا يستحق كل هذه الضجة .

وقال اللواء الباقر :"إنك سلتمني أمانة . كنت حريصاً على إعادتها إليك سالمة . وقد إستشرت إخوانك الذين تحركوا معك "من خور عمر" وتحملوا المسئولية التاريخية في تفجير الثورة . وتوصلنا إلى ما توصلنا إليه بعد تمحيص وتدقيق وتداول مسئول".

١/ بتحريض من المعارضة الإسلامية لطلاب المدارس .

ومن المطار أصدر نميري قراراً بإلغاء كل القرارات التي إتخذها اللواء الباقر .
صُدم اللواء الباقر . وهو الرجل الشجاع . الحكيم . صدمة لم يتحملها .
وبعد أشهر قليلة رفع إستقالته لنميري بدعوى أن حالته الصحية لا تسمح له بالإستمرار . فقبلها نميري وعيّن أبو القاسم محمد إبراهيم مكانه نائباً لرئيس الجمهورية .

في يناير عام ١٩٧٥ وأنا بمكتب الصديق محمد أحمد توفيق هيبة إتصل بي أبو القاسم محمد إبراهيم وقال لي :"إن الرئيس يود أن تقابله بمكتبه بالإتحاد الإشتراكي السوداني في الساعة الواحدة ظهراً . ذهبت للموعد المضروب . ووجدت مع الرئيس الأستاذ بدر الدين سليمان[1]".

تحدث معي نميري حديثاً طيباً عن "سوء التفاهم" في العمل العام . والتغييرات التي تفرضها الظروف . وقال لي :"أن لا أحد يشك في مقدراتك ومساهمتك في الثورة . وحرصك على إستمرارها . والدليل على ذلك البرقيات التي كنت أتلقاها منكم . وأنتم خارج السُلطة".

وختم مقدمته بقوله :"إننا في النهاية ومهما حدث أصدقاء . ومن الأجدر أن ننسى ما حدث في السابق . ومواقعكم لا تزال شاغرة . وبودنا أن نستفيد من جهدك وطاقاتك . وعليه فقد رأيت أن أعرض عليك منصب وزير الشباب والرياضة والشئون الإجتماعية . وأتمنى أن تقبل العرض".

شكرته على حديثه الطيب . وقلت له أن من الأسباب التي أبعدتني في الماضي عدم التجانس في مجموعة العمل التنفيذي . وأود قبل أن أقبل العرض أن أعرف عضوية المجلس الذي سأعمل فيه ومعه[2]".

كان بدر الدين مندهشاً لمثل هذا الحديث . إذ كيف يجرؤ أحد أن يكون قبوله لمنصب وزير مرتبطاً بأي شرط من الشروط . مهما كان حجمه !!.

أدخل الرئيس يده في جيبه وأخرج ورقة تتضمن أسماء أعضاء الحكومة الجديدة . لفت نظري في التشكيل الجديد خروج وزير الصناعة المرحوم موسى عوض بلال وتعيين بدر الدين سليمان مكانه .

قلت له :"إنني أقبل العمل كوزير للشباب والرياضة والشئون الإجتماعية . ولكنني أود أن أعكس رأيي الخاص عن موسى عوض بلال . فهو رجل حسَن السيرة . طيب السُمعة في الأوساط الصناعية والجميع يشيدون به . وأنا قريب منهم على مدى عامين "في السوق" وذلك ليس تشكيكاً في مقدرات بدر الدين سليمان . فأنا لا أعرفه وهو لا يعرفني .

قال لي :"إن هناك أشياء خفية لا تتضح لكم . فالحكم على الشخص من خارج السُلطة ليس كالحكم عليه من داخل السُلطة".

1) كان بدر الدين سليمان من بين مجموعة التكنوقراط الذين برزوا في الساحة بعد خروجنا منها .
2) أنظر الجزء الخاص "بالإستقالة".

قبلت المنصب وشكرته . وفي اليوم التالي تم إعلان التشكيل الوزاري الجديد وفيه تم تعيين اللواء خالد حسن عباس مستشاراً للشئون الأفريقية . والرائد مأمون عوض أبو زيد مستشاراً للشئون العربية . والرائد أبو القاسم هاشم رئيساً لمجلس الشعب.

بعد إستلامي لمنصب وزير الشباب والرياضة والشئون الإجتماعية . وردت فكرة دمج العمل التنفيذي والسياسي المتشابه . وكانت توجد في الإتحاد الإشتراكي السوداني أمانة للمنظمات الجماهيرية بالإتحاد الإشتراكي وإبتدأ من منتصف عام ١٩٧٥[1] إلى جانب عملي كوزير للشباب والرياضة والشئون الإجتماعية عُينت مساعداً للأمين العام للإتحاد الإشتراكي للمنظمات الجماهيرية .

كان التعديل في تقييمي صائباً لأنه يمنع الحساسية بين الجهازين التنفيذي والسياسي والتضارب في الإختصاصات . كما يضمن وحدة السياسات[2].

وللتأريخ فإن الفترة التي قضيتها وزيراً للشباب والرياضة والشئون الإجتماعية "فبراير ١٩٧٥ - فبراير ١٩٨٠" تعتبر في نظري من أخصب الفترات التي قضيتها في العمل العام . وأوفرها عطاءً . وأكثرها جهداً وتنظيماً إدارياً وتنفيذياً . فقد إتجهت مايو منذ بداياتها المبكرة وجهة منحازة كلياً للشباب . ربما كان ذلك ترجمة وإنعكاساً لطبيعتها من جهة وتطلعاتها من جهة ثانية ثم تجاوب الشباب الفوري مع حركتها كوسيلة للتغيير .

فكان إنشاء وزارة الشباب والرياضة كقرار مسبوق . ولما يمضي من عمر الثورة سوى شهور . ومنذ يوليو ١٩٦٩[3] وحتى فبراير ١٩٧٥ تعاقب على الوزارة قبلي كل من الدكتور منصور خالد . ثم الرائد أبو القاسم هاشم . ثم المقدم صلاح عبد العال مبروك . بينما تولى عمر صالح عيسى شئون الوزارة كنائبٍ وزير . إلا أنه بعد فترة قصيرة من توليتي الوزارة أن فُصلت الشئون الإجتماعية وأنشئت لها وزارة خاصة بها . فبقيت بعد ذلك الإدارات الكبرى للوزارة ممثلة في مصلحتي الشباب والرياضة.

تحددت إختصاصات الوزارة "عند إنشائها أول مرة" في الجانب الشبابي في إعداد الشباب روحياً وبدنياً وتربوياً وتزويده بالقيم الخلقية والسلوكية المرتكزة على العقيدة والتراث . وتنمية قدراته وصقل مواهبه وإكسابه المهارات العملية التي تمكنه من العيش الكريم . وتجعله مواطناً منتجاً مشاركاً في تنمية الوطن وتحقيق تقدمه وتطوره .

أما في الجانب الرياضي فقد نصت الإختصاصات على رعاية النشاط الرياضي . وتهيئة المناخ السليم لتنمية المهارات والإبداع . وتفجير الطاقات والمواهب الكامنة والعمل على أن يتبوأ السودان مكانه ومكانته المرموقة والمتقدمة في المحافل الرياضية والإقليمية والقارية والدولية . بجانب تشجيع وتنمية علاقات السودان رياضياً مع

١/ كانت هذه المنظمات الجماهيرية أربعة وهي : ١/ تنظيم إتحاد شباب السودان . ٢/ تنظيم إتحاد نساء السودان . ٣/ تنظيم مجالس الآباء والمعلمين . ٤/ تنظيم لجان تطوير القرى .

٢/ كان الأمين العام للإتحاد الإشتراكي السوداني وقتها الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم . وجعفر محمد نميري رئيساً للإتحاد الإشتراكي السوداني .

٣/ تأريخ إنشاء الوزارة .

الدول الشقيقة والصديقة ودول العالم أجمع . تلك كانت مجمل الإختصاصات الواردة في أمر تأسيس الوزارة .
لقد عمدت إلى طرح مفهوم الشباب في فكر مايو عبر مقدمة البيان الذي ألقيته أمام مجلس الشعب القومي والذي جاء فيه :-
"إن جموع الشباب في بلادنا النامية ورثت إحساساً أكيداً بقيادة الأنشطة المختلفة . ثقافية وإجتماعية وسياسية . وليس هذا بغريب في بلد نامي . قضى خمسين عاماً تحت تأثير الإستعمار المباشر . في وقت كان العالم تغزوه الثورة الصناعية . وتنتشر فيه المعارف الإنسانية . وتشتعل فيه ثورات التغيير الكبرى .
كان لابد أن تكون القلة المحظوظة من الشباب المتعلم هي طليعة هذا الشعب . وداعية التحرر والإستقلال . ثم الإشتراكية . فهناك تراث وتأريخ متصلين بنشاط شبابي شمل مدن السودان وقراه .. وعبّرت عنه إتحادات الطلاب الإقليمية والأندية الثقافية والإجتماعية . وقد كان حداة ذلك الجيل هم الشباب والطلاب . وكانت الحركة السياسية الناشئة يقودها الشباب . ولذلك فقد إندمجت فيها . ولم تنشأ كحركة مستقلة واضعة تقاليد خاصة بها .
أما اليوم فالأمر مختلف . فقد توسعت فرص التعليم وإستقرت الأجيال المتعاقبة كل في موقعه من خارطة المجتمع . بينما نشط الخلاف في الرؤية بقدر المسافة بين الأجيال في الترتيب . والقرب والبُعد عن المعاصرة . ذلك كان حال الشباب وهم داخل مؤسساتهم التعليمية . أما خارجها فكان النشاط الحزبي والصراع الطائفي والمجتمع المتخلف بكل مؤسساته المهيمنة - وقتذاك - على الحياة فسقط الشباب فريسة للضياع وسط تلك المؤسسات بحثاً عن دوره الطليعي والتأريخي ولكن دون جدوى .
لقد إمتص التمزق كل حيويته وقوض الصراع وحدته . فكان دوره تابعاً ثانوياً . ولكنه رافض في المقام الأول . وضجر بهذا الموقع المتدني .
وبإنطلاق ثورة أكتوبر تنفس الشباب الصعداء . وتلقف شعارات التغيير متطلعاً لمجتمع جديد . ولكن سرعان ما أسقط في يده لما إنتكست أكتوبر فعاد منضماً لجموع الرفض ممزقاً من جديد بين الصراعات .
ولما هبت ثورة مايو إنتصاراً لإرادة التغيير الإجتماعي . كثورة شبابية واعدة تحركت جموع الشباب صوبها مؤيدة ومدافعة وقدمت الكثير . ومضت الثورة رغم محاولات التعويق . تحرر الإقتصاد من النفوذ الإستعماري . وتهدم قلاع الرجعية ومؤسسات الطائفية لترسي على أنقاضها قاعدة البناء الجديد .
إلا أن حماس الشباب بدأ يضعف . بينما قلت وتراجعت قوة الإلتفاف . بل أن البعض إنصرف - أصلاً - عن الإهتمام بالقضايا العامة وتحول الطلاب في المؤسسات التعليمية إلى تجمعات عابثة أو متفرجة هشة تحركها - موسمياً - عناصر معادية للتقدم . لتلعب دوراً أثرياً يعود عليها بالقعود عن التحصيل . ولكن دون وضوح بل وبقصور كامل عن الأهداف النهائية لتلك التحركات .
وقد كان وقتها ثمة سؤال .. لماذا يحدث هذا ؟ وكانت إجابتنا : أننا نعيش في عصر

الحوار فمن قبل لم يكن هناك تبادلاً للأراء كالذي نجريه . فثمة حقيقة هي أنه لا يستطيع أن يجزم أحد أنه يملك الإجابة على كل ما تثيره الحياة من قضايا . من هنا كان الحوار لمعالجة جزء من الإجابة . أما الإجابة الكاملة فستبين معالجتها مع التطبيق العملي ومن خلال تخطي صعاب البناء .

إن الشباب ما عاد يعيش في مجتمع مغلق فقد عايش ثورة عالمية في الثقافة والفكر والفنون . وسمع عن تمرد الشباب وثوراته في مجتمعات الرأسمالية بل والإشتراكية على حدٍ سواء .

طالع الشباب إنفجار الثورة الشبابية في فرنسا . وقرأ عن روجيه جارودي وعن ماركوس . ودوبريه . وإستمع في حماس لأشعار أفتشنكو .

إذن ونحن نتعرض للمؤثرات المكونة لشبابنا اليوم لابد من أن نرجع إلى العالم نتحسس إتجاهات خطى شبابه ونتفهمها . ثم نبحث عن مبرر ومصدر للإتجاهات التي بدأت تغزو مجتمعات الشباب عندنا في السودان .

إننا نشاهد ونقرأ كل يوم عن العروض الجدية في أندية الشباب بأوروبا سمعنا عن عروض الهيبيين وقد سبقتها حركات البيتنيكس . والبرونو . والقمصان السوداء ... إلخ .

كانت تلك الحركات تُعبّر عن قلق الشباب في تلك المجتمعات . فقد بدأت بالعنف والتمرد الصارخ والتخريب . ثم إتجهت إلى الرفض السلبي . وإنتهت إلى أشكال جديدة من الحياة تختلف عن المألوف . فعاد بعضهم إلى الأديان والفلسفات الشرقية . بينما ضاع البعض الآخر بين سُحب الدخان الأزرق وعاشوا داخل أنفسهم . في عالم لا يعرف الزمن .

تلك كانت إحدى المؤثرات الواردة إلينا سواء المنقولة أو عن طريق السينما أو المسرح أو المجلات الأدبية والفنية أو غيرها من وسائل الإعلام .

على صعيد المؤثرات المحلية كان هناك ممثلوا الأجيال السابقة . الذين إنجذبوا للعمل العام خلال ظروف ومؤثرات تختلف كثيراً عن الظروف والمؤثرات التي تحيط بشبابنا اليوم . فبعض أولئك لازال يقوم بدور التوجيه لحركة الشباب . ومنهم من يعتقد أن الشباب في مجمله - طائش - يفتقر للتجربة والحكمة فهو "مثلاً" غير قادر على تحمل مسئولية القيادة . إن مثل هذا الإعتقاد كفيل بقتل روح الإبداع والخلق والمبادرة.

ومنهم كذلك من يتهيب جنوح الشباب ويخاف تمرده وصراخه . فيظل يبحث عن وسائل وأساليب "محايدة" يمتص بها إنفعالاته . وذلك مسلك يصادر القدرات . ويلغي فرص المشاركة الإيجابية في البناء . ثم يقود إلى إحتمالات عدم توظيف تلك القدرات والطاقات الهائلة توظيفاً مفيداً ومثمراً .

إن الوسيلة المناسبة - في فكر الثورة - لبعث حركة شبابية مُعبرة عن التحول في المجتمع . هي إعطاء الشباب كل الثقة في بأنفسهم . ودون الخوف منهم . مع إشعارهم بأهمية دورهم الحقيقي بإعتبارهم الورثة الشرعيون والحقيقيون للقيادة

في البلاد . إنه بجانب كل هذا ينبغي إتاحة الفرصة - بكل وعي - لنقدهم . دون محاولة لتحريك أو إفتعال صِدام معهم وهذا يستلزم تقديراً سليماً لجنوحهم الطبيعي . وتجنب غلقهم وتحجيم دورهم . أو إلغاؤه كلية .

هناك أمر يتعلق بالوقوف عند حركة الشباب على مدى التأريخ الحديث لبلادنا ذلك أنه من غير الممكن النهوض بحركة الشباب الحديثة ووضعها في موقعها المناسب من المسار الثوري . دون تغذيتها وإلمامها بالدور التأريخي لحركة الشباب في بلادنا . فمن المستحيل بناء حركة شباب إبتداءً من عنقها .

إن تأريخ ثورة ١٩٢٤ ومظاهرات شباب المدرسة الحديثة . ومقاومة الجمعية التشريعية . ومشاركة الشباب والطلاب والعمال والمزارعين في مقاومة الإستعمار . والنضال ضد الحكم العسكري . وثورة أكتوبر . كلها روافد من النشاط الثوري الذي توج ثورة مايو . ثورة الشباب والتغيير فهي الوارث الشرعي والأول للتراث الثوري . فلا معنى إذن لتجاهل هذا التراث ليدعي البعض إرثه .

إن بناء الحركة الشبابية المستند على هذا التأريخ الحافل - في تقديرنا - يضمن لها الفعالية . ويفجر طاقات الشبيبة . ويطلق قواها الخلاقة أثناء التعليم . في ميادين الثقافة والرياضة والدفاع عن الوطن . وكل ذلك كفيل بأن يفتح المجال أمام الشباب لتطوير مبادرته بشكل واسع . يصل بنا إلى تحقيق المبدأ الخلاق المتمثل في الثقة بالشباب وتكليفه بالمسئولية . يضاف إلى كل ذلك دور المدرسة والمنهج والمعلم . ذلك مفهومنا للشباب وما نرغبه منه".

لقد كانت تلك المقدمة بمثابة محاولة لتحسس الظروف التي عاش في ظلها شبابنا . وعلى ضوء تلك المحاولة . وبالرجوع إلى إحتياجات البلاد لتحقيق التنمية الإقتصادية وبناء المجتمع الجديد . يصبح بمقدورنا أن نتصور القضايا الهامة التي يمكن أن نوكل أمر طرحها ومعالجتها لمنظمات الشباب . وعن طريقها يصير بمقدورنا إكتشاف الوسائل التي تمكننا من تفجير طاقات الشباب وتوظيفها توظيفاً ثورياً .

بصدور القرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧٦ تحددت واجبات وزارة الشباب والرياضة لتلك المرحلة بتكليفها برعاية الشباب فكرياً وبدنياً . وتوفير الظروف التي تمكنه من النمو الحر الطليق لتطوير مواهبه ودعم شخصيته وإخصاب فكره وحفزه للمساهمة في التنمية والإنتاج والعمل السياسي الهادف للدفاع عن الثورة والوطن وتأهيله لتحمل مسئوليات القيادة وتكاليف الصدارة بإعتباره عدة مستقبل الوطن . وذلك بالتنسيق الكامل والمتصل مع الإتحاد الإشتراكي السوداني .

إنطلاقاً من كل هذا وإستناداً على المهام والإختصاصات التي وردت في خطة العمل المرحلية كما حددها المؤتمر القومي الأول للإتحاد الإشتراكي السوداني . قامت وزارة الشباب والرياضة بوضع الخطط المحددة لتنفيذ مهامها تجاه الشباب .

لقد كانت وزارة الشباب والرياضة بإعتبارها وزارة سيادية في مضمونها جماهيرية في حركتها . ونشاطاتها . تستقي برامجها وتحدد مشروعاتها إستناداً على ما جاء في الدستور "بضرورة إهتمام الدولة بالشباب ورعايته وتربيته تربية وطنية

وروحية سليمة". وإتساقاً بما جاء في ميثاق العمل الوطني "بدعم وتنشيط الحركة الشبابية". ثم تصوغ تلك البرامج والمشروعات في خطط تفصيلية تقوم على صيغة تتكامل مع الأجهزة والوزارات التي تعنى بأمر الشباب على نطاق القطر.

وقد أفرزت الحقبة التي توليت فيها وزارة الشباب والرياضة إنجازات مقدرة أعتز بها وإعتبرها نتاج تفاعل وتعاون إيجابي بين كوادر الوزارة المقتدرة الذين أبدعوا في قيادة وتوجيه ومتابعة العمل الشبابي والرياضي في ظروف التحول الإجتماعي والتغيير الجذري الذي جاءت الثورة لإحداثه.

وتأتي مشروعات التكامل الشبابي والرياضي بيننا وبين جمهورية مصر العربية في مقدمة البرامج التي إضطلعت بها الوزارة "في ذلك الوقت" بمهمة تنفيذ برامجها وتطبيق خططها التنفيذية الطموحة الممتدة رأسياً وأفقياً. كما وضعت تلك المشروعات في مستوى نموذجي لآفاق التعاون والتفاعل بين البلدين الشقيقين.

إن ما أمكن تخطيطه وتنفيذه من برامج ومشروعات شبابية ورياضية شكّل حافزاً قوياً لتوسيع مظلة التكامل لتستوعب أنشطة ومشروعات وبرامج في المجالات الأخرى.

وقد شكّلت برامج التكامل في مجملها صيغة مستحدثة "وقتئذ" يمكن أن تقود بخطى واثقة نحو تحقيق الشعار القومي المطروح عن ضرورة تحقيق الوحدة العربية الشاملة وفق مخطط عقلاني مدروس ومنتظم. وبمنهج متدرج يبدأ بصيغ التعاون المختلفة. كالإتفاقيات الثنائية أو الثلاثية. ثم ميثاق للتعاون "كميثاق طرابلس". ثم تأتي صيغة التكامل تمهيداً للوحدة أو الإتحاد. وفق ما كان مطروحاً وقتها كإستراتيجية عامة موحدة.

على صعيد العمل الداخلي بالوزارة. فإن الشق الأول في هيكلها والمختص برعاية الشباب إتجه إلى صياغة وتنفيذ برامج ومشروعات يصب عائد جميعها في جانب تحقيق هدف التنمية الإجتماعية والتغيير. ووسيلتها في ذات الوقت. وهو الإنسان وبالتحديد "الشباب".

فإذا كانت تنمية الموارد البشرية ينظر إليها عموماً بإعتبارها التنمية المستهدفة فإن البرامج التي تمت صياغتها وتنفيذهافي مجالات معسكرات الشباب وتنظيماته. ومجالات التوجيه الوطني للشباب والطلائع. كانت تمثل عندنا تركيزاً نوعياً.

إن معسكرات العمل الشبابية ومن واقع تجربتي الشخصية إعتبرها المحك العملي لتحريك الشباب وإثبات قدراته وإستثمار وقته الضائع. فالمعسكرات مدرسة على الطبيعة. الكتاب فيها "الايثار" والمعلم فيها "الضمير" والعرق فيها ضريبة للوطن. وهي في النهاية معبر يربط أرض الواقع بأحلام الشباب. فتحيل الحلم إلى واقع معاش وتجربة ذاتية مثمرة.

وقد إستطعنا رغم حداثة التجربة والمفهوم أن ننفذ عدداً لا يحصى من معسكرات العمل التطوعية للشباب نجحوا من خلالها في تشييد وإنشاء العديد من المرافق العامة. وصيانة غيرها. كما أسهمت جهود شباب المعسكرات في كافة برامج

خدمة البيئة ونظافتها وتجميلها . وتنوعت البرامج والأهداف العامة للمعسكرات بسرعة مذهلة بعد النجاحات الأولى لمفهوم العمل الطوعي فقامت معسكرات التثقيف والتدريب ومعسكرات إعداد الكوادر والمعسكرات الإنتاجية .

ومثلما تطورت البرامج والأهداف العامة . تطور شكل المعسكرات . فظهرت فكرة المعسكرات المفتوحة بجانب معسكرات العمل المقفولة . وتوسع نطاق العمل الشبابي والطوعي في المعسكرات المحلية إلى المعسكرات القومية لتنتهي بالمعسكرات الدولية والتي شارك فيها شبابنا بالخارج . وإستضفنا بالمقابل شباب الدول الأخرى بمعسكراتنا الدولية بالداخل .

أما تنظيمات الشباب والتي تحملت تبعات التعبئة والإستنفار وتنفيذ برامج الثورة ميدانياً فقد تمثلت في تنظيمات الشباب والطلاب القومية وتنظيمات المبعوثين وجمعية بيوت الشباب وجمعيتي الكشافة والمرشدات بأنواعها وفروعها إضافة إلى تنظيم الطلائع والرواد والسواعد . الإبن الشرعي للثورة .

لقد شمل الإطار العام لبرامج حركة الشباب بجانب التثقيف والتوجيه والتوعية الوطنية وكان التطبيق العملي لذلك يتمثل في أشكال عدة تبدأ بالمخاطبة الجماهيرية للشباب عبر برامج الشباب بالإذاعة والتلفزيون . وإصدارات سلسلة ثقافة الشباب الشهرية . ثم مجلة الشباب والرياضة "كلها تتولى أجهزة الوزارة المختصة إعدادها وتنفيذها وتمويلها والإشراف عليها" . بجانب الندوات السياسية والثقافية . وأخيراً القوافل الشبابية .

وإذا كانت الوزارة قد نجحت في تصميم وتنفيذ كل البرامج والتوجيهات . فقد كان الموقع أو المكان أو الدار الشبابي هو الوعاء الذي إستطعنا أن نجمع فيه كل الطاقات حتى يسهل تنظيمها وصهرها ثم توجيهها ومتابعة حركتها بصورة لصيقة . فكانت مراكز الشباب والتنمية الإجتماعية التي إنتشرت في كافة مدن وقرى السودان . وكانت مراكز تدريب الشباب "وهي مراكز تدريب حرفي" بالتعاون مع المنظمات المختصة بالأمم المتحدة . ثم كان قصر الشباب والأطفال نتيجة مبهرة للصداقة السودانية الكورية الديمقراطية .

لقد مثلت تلك المواقع مراكز إشعاع حقيقية للشباب خاصة . وللبيئة الإجتماعية حولها بصفة عامة . بحيث أصبحت خدمات تلك المواقع المتعددة والمتكاملة قادرة على الإستجابة لمعظم إحتياجات الشباب . والبيئة الإجتماعية "إن لم يكن كلها" . سواء كانت إحتياجات إنتاجية أو خدمية أو ترفيهية أو تعبوية .

أما الرياضة "جناح الوزارة التوأم" ورئة الشباب الثانية فقد كان لنا معها شأن لا يقل في الإهتمام والرعاية والتوجيه المدروس عن نظيرتها العمل الشبابي .

لقد أعلنت الثورة الرياضية في إطار الأهداف العامة لثورة مايو في المجالات كافة . وبغرض ربط الحركة الرياضية بالحركة الجماهيرية الشاملة للمجتمع . وتجديداً للمعرفة وتصاعداً بالتدريب وتكثيفاً للتوعية وتغييراً للمفاهيم وتعديلاً للإتجاهات . ليشارك الشعب بأسره في الحركة الرياضية . وفي سبيل تحقيق كل ذلك تم إصدار

قانون الرياضة لسنة ١٩٧٤ وبموجب تلك التشريعات قام المجلس الأعلى للرياضة بالتخطيط ورسم السياسات العامة لتطوير الرياضة . كما جرى إنشاء اللجنة العليا لتطوير الرياضة لتكون أداة تنفيذية للمجلس . وفي ذات الوقت وإتصالاً بذات الهيكل البنائي . تم إنشاء لجان تطوير الرياضة بالمديريات كافة .

وتمكيناً للإتحادات الرياضية العامة من إستكمال هياكلها التنظيمية لتصعيد الثورة الرياضية . فقد تم إقرار النُظم الأساسية لتلك الإتحادات وشرعت الوزارة في إجراء الإنتخابات لمجالس إدارات الإتحادات تحت إشراف لجنة محايدة . تحقيقاً لديمقراطية الثورة في مجال الرياضة . وتطبيقاً لمبدأ أهلية وديمقراطية الحركة الرياضية الذي تبنته الثورة .

كان المجلس الأعلى للرياضة يضم كل الأجهزة التي تعمل في مجال الرياضة بشقيها الأهلي والرسمي . بجانب الكفاءات الرياضية التي تعمل في الحقل الرياضي إضافة إلى ممثلين للولايات .

لقد أدت الوزارة خدماتها الرياضية في شتى المرافق العامة . الأهلية منها والرسمية . فقامت برعاية النشاط الأهلي ممثلاً في اللجنة الأولمبية السودانية والإتحادات العامة والمحلية والفرعية والأندية . إضافة إلى جهاز رعاية الناشئين . كما بسطت مظلة رعايتها على القطاعات المهنية الرياضية ممثلاً في القوات النظامية والمؤسسات والشركات والقطاع التعليمي من جامعات ومعاهد ومدارس .

لقد كان نتاج ذلك الإهتمام والتركيز المدروس على الأنشطة الرياضية المختلفة "الفردية منها والجماعية" إنتصارات مشهودة للسودان على الصعيدين الإقليمي والدولي لا زالت عالقة بأذهان كل المتابعين .

فقد تأسست بها وترسخت من خلالها مكانة السودان وموقعه على صعيد الرياضات التنافسية والأولمبية على حد سواء .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثورة الرياضية التي أعلناها لم تغفل الجانب النسوي وإنما أولته ما يستحق من عناية وتشجيع لتشهد الملاعب لأول مرة الفتاة السودانية تخوض المنافسات وتحرز البطولات والميداليات والمراكز المتقدمة في مناشط ألعاب القوى والسلة والطائرة والجمباز والسباحة على الساحتين العربية والأفريقية . ولا تزال بالذاكرة الميداليات الذهبية التي أحرزناها بفتياتنا في دورات ليبيا وتونس . وكانت النجاحات الكبرى والإنتصارات الباهرة بالدورات المدرسية العربية بالأسكندرية "مصر" وطرابلس "ليبيا".

لقد شكّل منهج الشورى أحد الدعائم الأساسية في حركة الوزارة على صعيدي العمل السياسي والرياضي . فكان بالمؤتمرات الدورية والطارئة التي عقدناها لإستقطاب أراء وخبرات أهل العلم والخبرة والإختصاص دوراً رئيسياً في تطوير العمل الشبابي والرياضي على حد سواء . وبالتصدي لمعوقات العمل ومعالجة القضايا التي تطرأ بين حين وآخر . فكانت المؤتمرات تبدأ على المستوى المحلي ثم تتصاعد حتى مستوى الإقليم أو المحافظة لتنتهي بالمؤتمر القومي . حيث تتبلور هناك خلاصة الجهود والآراء

والتوجيهات العامة . وتطرح فيها الرؤى القومية المتكاملة . دون إغفال لخصوصية أو تفرد القضايا والإهتمامات لبعض المناطق المحلية أو الإقليمية .
ولا أدعي أن خلاصة تلك المؤتمرات وكامل توجيهاتها قد وجدت سبيلها إلى التطبيق إلا أنه من المؤكد أيضاً . أننا تبنينا كل تلك الطموحات والتطلعات . وأعطيناها ما نعتقد أنها تستحق من تركيز وإهتمام بل قدمنا ما بوسعنا من جهد لتنفيذ ما تميز من بينها كأولوية ملحة وواجبة التطبيق والنفاذ .
وقد برزت من بين تلك التوصيات قضايا التدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والفنية في المجال الرياضي . وضرورة التركيز على إعداد عناصر مقتدرة مزودة بالعلم والمعرفة لأحدث ما توصلت إليه المستويات الدولية في مجالات الإدارة والتنظيم والتدريب والتحكيم في المناشط الرياضية المختلفة . وبعثنا مجموعات مختارة للخارج لهذا الغرض . وعملنا على تنمية قدرات ومهارات الباقين بدورات دراسية وكورسات تدريبية بالداخل إستجلبنا لها خصيصاً الخبراء الدوليين . وإستعنا بمن تأهل من أبنائنا لإثبات قدرتهم . ودفع ضريبة الوطن في إشاعة العلم والمعرفة الرياضية بين زملائهم وتلامذتهم على مستوى المركز والإقليم .
التوصية الثانية التي وجدت تجاوباً وتركيزاً وشهدت ساحتها إنجازاً ونفخر به كانت تخص الملاعب والميادين والساحات الرياضية . فكان توسيع بعض الإستادات . وصيانة البعض الآخر .
وكان قيام المجمعات الرياضية . والساحات الشعبية . وكان تشييد ملاعب السلة والطائرة والتنس وحلقات الملاكمة . وأحواض السباحة ومضامير ألعاب القوى . وتمثلت قمة الإهتمامات في البدء الفوري في مشروع المدينة الرياضية .
فقد تم تخصيص القطعة رقم "٢٢٨" مربع "٣٤" في منطقة شمال الحزام الأخضر بالخرطوم . على مساحة مليون ومائتي ألف متر مربع "٣٠ فدان" لإنشاء هذه المدينة على أحدث المواصفات العالمية بحيث تشمل ملاعب ومنشآت لشتى ضروب الرياضة . وقد تلقينا في حينها العديد من العروض بالتنسيق مع مفوضية التخطيط القومي[1].
وفي نوفمبر عام ١٩٧٥ تم توقيع إتفاق مع شركة "مفت" الايطالية ذات الشهرة العالمية الواسعة في ذلك المجال لتتولي الشركة المذكورة بموجبه تصميم المدينة تمهيداً لبدء العمل والذي كان مخططاً له أن يتم على ثلاثة مراحل . تبلغ تكلفة المرحلة الأولى منه حوالي خمسة عشر مليون جنيه سوداني .
ونتيجة لذلك السعى الجاد لإنشاء المدينة الرياضية . تم إدراجها كمشروع "متقدم" ضمن برامج العمل المرحلية .
أما ثاني المشروعات الإنشائية ذات الأولوية المتقدمة . فقد تمثل في حوض السباحة العالمي ذي المواصفات العالمية . وقد قدرت تكلفة ذلك المشروع "وقتها" بحوالي "١٨٣ ألف جنيه سوداني". وتم وضع حجر الأساس له في إحتفالات العيد السادس

١/ بوزارة التخطيط الإقتصادي .

للثورة "٢٥ مايو ١٩٧٥" في منطقة يقع جزء منها على أرض حديقة النيلين "سابقاً" بأمدرمان .

ثالث تلك المشاريع المتقدمة الأولوية هو مجمع الإتحادات والصالات المغلقة . وهي منشآت ذات مواصفات قياسية دولية تضم أربعة صالات مغلقة للألعاب الداخلية . بجانب منشآت لمكاتب الإتحادات الرياضية العامة . ومكتب لهيئة المراهنات الرياضية.

وبعد أن تم وضع حجر الأساس لتلك المنشآت على أرض مساحتها ستة عشر ألف وستمائة متر مربع "غرب مطار الخرطوم" . طرح تنفيذ تلك المنشآت في عطاء كبير .

رابع تلك المشاريع هو الجمعات الشعبية وتتمثل في مجمع ود نوباوي الشعبي بأمدرمان الذي وضع له حجر الأساس في مايو ١٩٧٥ حيث يقع بالقرب من مركز الشرطة الشمالي بمنطقة ود نوباوي . وقد قدرت تكاليفه بمائة وثمانين ألف من الجنيهات وقد بدأنا بالفعل في تنفيذ تلك الجمعات خلال تلك الفترة . أما المجمع الثاني فهو مجمع المزاد بالخرطوم بحري وهو شبيه بسابقه إلا أن تكاليفه المقدرة بلغت مائة وخمسين ألف جنيه .

خامس تلك المشاريع الإستراتيجية كان مصنع المعدات والأدوات الرياضية . ففي تلك الفترة المبكرة كنّا قد توصلنا إلى قناعة تامة بضرورة إقامة مصنع للمعدات والأدوات الرياضية ليغطي حاجة البلاد من تلك المعدات لا سيما ونحن نعايش ثورة رياضية حقيقية إزدهرت بها الميادين والساحات . وعم النشاط والحركة الدؤوبة الملاعب والإستادات والجمعات والصالات ومراكز الشباب على نطاق القطر . ونشطت حركة المدارس "الرياضية" ووحدات القوات النظامية والمؤسسات والمصالح . بل وإمتد النشاط المتواصل إلى الأحياء بما فيها من أزقة وشوارع لتشهد حركة فرق وروابط الناشئين التي لا تهدأ .

كل ذلك في الوقت الذي كان فيه السوق المحلي يعاني شحاً في تلك الأدوات والمعدات ولم يكن الحل الأمثل في نظرنا الإعتماد التام والمتواصل على الإستيراد .

بل إن تصاعد أسعار تلك المعدات في السوق العالمي كان يمثّل لنا مخاطرة تعوق مسار الثورة الرياضية وفي حالة ما إذا قصرت إمكانياتنا عن ملاحقة تلك الأسعار لذلك أوكلنا لهيئة الإستشارات الصناعية مهمة إعداد الدراسات اللازمة لهذا المشروع في ذات الوقت الذي بدأنا فيه مشاورات وإتصالات عديدة مع بعض الدول والمهتمين وبيوت الخبرة لتنفيذ المشروع .

أما المعهد العالي للتربية الرياضية "أحد أهم مشروعاتنا الإستراتيجية في تلك الفترة" فقد كان يمثّل بالنسبة لنا أهم أضلاع المثلث الإنشائي للبنية التحتية . والمتمثل في الملاعب والميادين . ثم الأدوات والمعدات . ثم الكوادر الفنية المؤهلة . التي يمكن "إن تم إعدادها على أسس علمية ومنهجية منظمة" أن تقود المسيرة الرياضية في مختلف الإتجاهات والمناشط والمستويات .

لقد أنشئ المعهد عام ١٩٦٩ كمرفق تابع لوزارة التربية . وبما أن حاجة الرياضة الماسة لتطوير وتدريب الكوادر القيادية الرياضية برزت كأولوية ملحة سعينا وتوصلنا إلى إتفاق مع وزارة التربية يؤول المعهد بمقتضاها إلى إشراف وزارة الشباب والرياضة حتى يتسنى لها وضع خطط الرياضة وإحكام التركيز على المناشط والمستويات الأولى بالرعاية وفق الخطط المرحلية التي تعتمدها الوزارة لذلك الغرض .

وليكتمل هذا العرض لابد من إشارة سريعة لهيئة المراهنات الرياضية . التي مثّلت في تلك المرحلة أحد أهم مصادر الدعم والتمويل للعمل الرياضي والإجتماعي والثقافي . بل والخيري . على حدٍ سواء .

إذا كان عطاء المراهنات في مجال تمويل العمل الرياضي "في بنياته التحتية والوسطية والفوقية" لايزال قائماً يشهد لها فإن العديد من المرافق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات وبرامج الجمعيات والمنظمات والهيئات الأهلية والتطوعية "خصوصاً ما عُرف بمشروعات العون الذاتي" قد حظيت جميعها ودون إستثناء "في تلك الفترة" بدعم وتمويل من عائدات الهيئة ووفوراتها الموجهة لبنود الخدمات الإجتماعية العامة .

الجزء الثاني عشر
إنقلاب المقدم حسن حسين

في يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٥ وقع إنقلاب المقدم حسن حسين . كنت نائماً بالمنزل عندما جاءتني الدكتورة فاطمة عبد المحمود في الثالثة صباحاً . وكانت حينها نائبة لي للشئون الإجتماعية بدرجة نائب وزير . وقالت لي أن هناك تحركات عسكرية مريبة . خرجنا وركبنا سيارتي . وكان عزمي أن أذهب لسلاح المظلات . وحين وصلت بوابة رئاسة القوات المسلحة وجدنا بعض "أولادنا" من سلاح المظلات في حراسة البوابة فإعتقلونا .

قلت لهم :"نحن كلنا رجال . ويمكن أن نتقاتل فيما بيننا . أرجو أن تطلق سراح هذه المرأة .

وافقوا وأعطوها سيارة تقلها إلى بيتها .

دخلت القيادة العامة ووجدت مجموعة من القيادات العسكرية رهن الإعتقال . وقد كان من المفترض أن يسافر الرئيس في اليوم التالي إلى كسلا . وبالطبع ألغيت الرحلة . وذهب نميري لمنزل المقدم "م" عبد الفتاح بابتوت في الجريف ولم يكن أحد يعرف هذه الحقيقة إلى أن تم إحباط الإنقلاب . فأخطرنا حرسه الخاص[1] بمخبئه .

كان أبو القاسم محمد إبراهيم قد تحرك منذ الفجر لإحباط الإنقلاب . وتمكن في الفترة من الثالثة فجراً إلى العاشرة صباحاً أن يجمع بعض صف الضباط والجنود ويحصل على مُدرّعة وأسلحة وذخائر . وشق طريقه بشجاعة وبسالة إلى دار الإذاعة بإمدرمان . في الطريق صادفه الرقيب أول حماد الإحيمر . وكان من بين قادة الإنقلاب . وبينما هو يجهز سلاحه ليصوبه على أبو القاسم ويرديه قتيلاً . عاجله جندي مظلي برصاصة أنهت حياته .

حدثت مواجهة في مدخل الإذاعة . ولكنه تمكّن من إقتحامها . وإذاعة بيان يعلن فيه إحباط الإنقلاب .

وبمجرد سماع الجماهير للبيان خرجت إلى الشارع تهتف بحياة الثورة . وغرقت فلول الإنقلاب في البحر الشعبي الزاخر .

المجموعة التي تتولي حراستنا إستسلمت فور سماعها للبيان . فإتجهت مباشرة إلى الخارج في طريقي لسلاحي القديم - سلاح المظلات - وفي "الكركون" لاحظت شخصاً ملقياً على الأرض والدماء تسيل منه . وإكتشفت إنه قائد الإنقلاب المقدم حسن حسين إنحنيت عليه قال لي :"أنا تعبان".

قلت له :"سنسعفك .. فهل تقول لنا كل الحقيقة ؟".

قال :"كل الحقيقة".

كلفت المقدم يوسف بشير "من جهاز الأمن القومي" . وكان معنا . بنقله للسلاح الطبي . وإتصلت هاتفياً بقائد السلاح الطبي اللواء عبد الرحمن الشلالي . وطلبت

1/ المقدم حسين صالح والمقدم كمال خضر.

منه أن يبذل كل العناية به . وبالفعل تم علاجه . وأجريت معه التحقيقات اللازمة وقُدّم لمحاكمة عسكرية حكمت عليه بالإعدام رمياً بالرصاص .

كان إنقلاب حسن حسين تحركاً خطيراً . وكان ذا نعرة عنصرية بحتة . فحماد الإحيمر الذي كان من أشجع رجال مايو . كان من أهم أعمدة الإنقلاب . وهو حين إشترك معنا في مايو - وكان في سلاح المدرّعات - . كان يخدم هدفاً وطنياً جامعاً . ولكنه مع حسن حسين كان في خدمة هدف قبلي بحت .

إتضح من خلال التحقيقات أن الجبهة الوطنية المعارضة بالخارج[1] كانت وراء المحاولة لإختبار قدرة النظام .

ولم يترتب على الإنقلاب أي أشياء جذرية . وإستمر العمل بصورة طبيعية .

١/ تجمع الأحزاب "المحلولة" المعارضة .

الجزء الثالث عشر
إنقلاب محمد نور سعد .. أو الغزو الليبي

إستمر الحال على ماهو عليه إلى يوليو ١٩٧٦ حيث وقعت محاولة إنقلاب محمد نور سعد أو ما يسمى بالغزو الليبي المندحر .

كانت هناك معلومات كثيرة متوفرة . رغم أن بعضها كان مبالغاً فيه . ولكن الجو العام كان ينبئ بأن هناك نوعاً من التحرك المعادي . كانت هناك سلبية وصلت درجة الغفلة . فقد كانت هناك تدريبات في مدينة "العوينات" بليبيا إستغرقت شهوراً . وربما سنيناً . وبدأ التحرك من ليبيا بعربات وقلابات وبطاحات . مصطحبة الأسلحة والذخائر ولابد أن تحركها في الصحراء إستغرق ما لا يقل عن شهرين . ولو كان هناك عمل جاد . فقد كان لابد من إكتشاف هذا المخطط بواسطة أجهزة الأمن مهما كان حجم السرية في التحركات . وحين تم الغزو كان لدى المعارضة رأيان :

الأول يقوده الشريف حسين الهندي "عليه رحمة الله" والثاني يرعاه السيد الصادق المهدي . كما أن "المحاولة" كانت آخر سهم يمكن أن تسدده المعارضة لصدر النظام .

كان الهندي وهو موسوعة سياسية وإقتصادية ضخمة يرى أن يرتدي "الغزاة" الزي الرسمي "الأخضر" الذي تلبسه القوات المسلحة السودانية حتى يعتقد الجيش أن مايحدث إنقلاب عسكري من داخله .

ولكن الصادق المهدي كان يرى أن يتم إنتزاع السُلطة إنتزاعاً وأن يلبس الغزاة الزي المدني .

وإنتصر رأي الصادق المهدي .

جاء الغزاة والمرتزقة من تشاد والجابون ونيجيريا وعدة دول أفريقية أخرى يلبسون البدلة الأفريقية بلون موحد . ودخلوا البلاد وهم يحملون كمية ضخمة من الجبخانة والفرقعات والأسلحة . ولكن فات على قادة الغزاة أن الجندي السوداني الذي يقف في الكركون وفي الدورية العادية . عندما يرى مدنياً يحمل السلاح يريد أن يستولي على النظام لابد أن تتحرك فيه النخوة العسكرية والوطنية للدفاع عن شرف الجندية مهما كان نوع النظام الحاكم .

كانت حرارة مايو عام ١٩٧٦ قد بدأت في البرود وفقدت العنفوان والزخم الذي بدأت به . ولكن الأمر بالنسبة للجيش . والمواطن السوداني كان يُمثّل تحدياً وطنياً وليس مجرد إنقلاب . ولهذا ووجهت محاولة محمد نور سعد بالفطرة والقريحة دون تنظيم أو توجيه من أحد .

كان من الواضح أن أغلبية الغزاة ليسوا سودانيين - كما تدل ألسنتهم - ولهذا جاء التحرك المضاد مباشراً دون تفكير .

لم يكن الحافز السياسي حماية "ثورة مايو" أو الدفاع عن نميري . بل كان الحافز هو تراب الوطن وعزته وكرامته .

عندما حدث الغزو صباح الجمعة ٢ يوليو ١٩٧٦ كنت في رحلة إلى كوستي والجزيرة

أبا "مكمن الأنصار المعروف".

قضيت الليلة السابقة مع أعضاء إتحاد شباب السودان في مؤتمرهم السنوي بكوستي . وكان معي أمين التنظيم الشبابي مكاوي عوض مكاوي ومحافظ المديرية "المرحوم" محمد السيد الشعار . كنا قد قررنا أن نتوجه في الصباح الباكر إلى مصنع سكر "عسلاية" للقاء جماهيري .

توجهنا مبكرين "لعسلاية" على أمل أن نفرغ من مهمتنا سريعاً ونتوجه إلى الجزيرة أبا لصلاة الجمعة هناك . وعقد لقاء جماهيري آخر . ونحن في لقاء "عسلاية" جاءني مقدم شرطة وهمس لي بأن هناك "ضرب في الخرطوم" . وربما محاولة إنقلاب .

إنهينا اللقاء بهدوء . وبدلاً من التوجه إلى الجزيرة أبا إستخدمنا طائرة الهيلوكوبتر التي كانت ترافقنا في التوجه إلى "واد مدني".

في مدني إلتقيت بالرائد أبو القاسم محمد إبراهيم . الذي كان في مهمة سياسية تتعلق بالإتحاد الإشتراكي السوداني .

إتصلنا بالخرطوم مستفسرين فقيل لنا أن البلاد تتعرض لغزو قادم من ليبيا .

إتصلت بالقيادة الوسطى في "الأبيض" وطلبت منها تحريك "لواء" للخرطوم . كما إتصلت بالقيادة الشرقية في "القضارف" وطلبت نفس الطلب .

كان قائد القيادة الوسطى في "الأبيض" العميد عبد الله عبد الجيد . ولم يكن من العناصر التي تؤمن بثورة مايو إيماناً كاملاً . فبدأ يماطل في تجهيز اللواء ولحسن الحظ كان من بين كبار ضباط القيادة من يؤمنون بمايو إيماناً قاطعاً إذ قام العميد السر دقق . والعقيد مروان الفاضل على طيب الأسماء "عليه رحمة الله" بعزل قائد القيادة . وشرعا في تجهيز اللواء وحركاه من "الأبيض" بإتجاهنا في "واد مدني" خلال ست ساعات .

قائد القيادة الشرقية "القضارف" حين إتصلت به قال سنتحرك فوراً وإنتظرنا في "واد مدني" لحين قدوم هذه القوات . إتصل أبو القاسم محمد إبراهيم بالخرطوم وأخبرني بأن الأخبار ليست مطمئنة لأن المعارضة قد وضعت كل ثقلها في هذه المحاولة .

في السادسة والنصف مساء نفس يوم الغزو وصلت قوات "القضارف" بقيادة اللواء معاوية عبد الوهاب بكامل عدتها وعتادها وبدأنا نخطط لإقتحام الخرطوم .

إختلفت وأبو القاسم فيمن يقود القوة . وبعد جدل إتفقنا على أن أتولى قيادة قوة الإقتحام . وفي السابعة والنصف تحركنا .

نحو الحادية عشرة قبل منتصف الليل وصلنا مزرعة عثمان صالح في "الباقير". وهناك وجدت في إنتظاري الدكتور بهاء الدين محمد إدريس "وزير شئون الرئاسة" . ومعه رجل الأعمال المعروف صديقي فؤاد أحمد مكي عبده .

أبلغني بهاء الدين بأن الموقف الآن أفضل مما كان عليه صباحاً . "وأن الرئيس يطلب منك تسليم القوات للواء الفاتح بشارة[1] وأن تذهب مباشرة للقصر".

١/ كان مسئولاً عن كتيبة في شارع "٦١" بإمتداد الدرجة الأول - الخرطوم .

سلمت القوات للواء الفاتح بشارة وركبت مع بهاء الدين وفؤاد في طريقنا للقصر. وهناك وجدت الفريق بشير محمد علي "وزير الدفاع والقائد العام" واللواء الباقر أحمد "النائب الأول لرئيس الجمهورية" وبعض الضباط العِظام يدبرون المعركة . ولم يكن بينهم جعفر نميري .

وللحقيقة والتأريخ فإن دور اللواء الباقر والفريق بشير محمد علي والسيد عبد الوهاب إبراهيم "وزير الداخلية" كان دوراً عظيماً . وفي تقديري أنه لولا هذا الثالوث الوطني المؤمن بثورة مايو لما عادت مايو ولا عاد نميري ولا إندحر الغزو أصلاً .

إندحر الغزو . وقبض على الجناة . وتم إعتقال رؤوس المعارضة .

وفي اليوم التالي ظهر نميري . لاحظ أنه في أحداث ١٩٧٥ كان في منزل عبد الفتاح بابتوت . وفي أحداث ١٩٧٦ كان في "مكان ما"[١]

من أغرب ما رافق وقائع الغزو من أحداث أن نميري كان في فرنسا . وكان من المفترض أن يتحرك من باريس إلى الخرطوم في الحادية عشر صباح نفس يوم الغزو . ولكنه قرر أن يُقلع قبل موعده بساعة أي في العاشرة صباحاً . حيث كان من المفترض أن يزرع عناصر داخل المطار برشاشات أوتوماتيكية لنسف الطائرة لحظة هبوطها . ولكن تحركه المبكر أفسد الخطة . لأن تلك العناصر لم تكن قد إحتلت مواقعها بعد بإستثناء واحد وهو خليط سوداني - أريتري . قابلته صدفة بعد مناشدتنا للمشاركين تسليم أنفسهم والتقدم بما يملكون من معلومات .

قال لي الشخص الذي كان مكلفاً بالمشاركة في نسف الطائرة رداً على سؤالي عن سبب عدم قيامه بواجبه ..

يا سيادتك . لم أعثر على التتك "الزناد" وتفسيري إنه كان خائفاً للغاية وغير مطمئن ومن شدة خوفه لم يعثر على الزناد !!.

حين نزلت الطائرة في مطار الخرطوم تولى اللواء محمد يحى منّور "قائد الإستخبارات العسكرية" نقل الرئيس بسيارة إلى "مكان مجهول" . وقد كلّفه ذلك حياته . ففي طريق عودته تعرض لإطلاق رصاص ولقي حتفه .

تميز غزو ١٩٧٦ بتصميم خرافي على إستلام السُلطة بالقوة . وقد إتضح لي في فترة لاحقة من الصديق الدكتور الشريف التهامي الذي شارك في الإعداد له . أن المعارضة جندت كل إمكاناتها المالية والإقتصادية والسياسية وإمكاناتها البشرية وعلاقاتها الخارجية في هذه المحاولة . وعندما فشلت إقتنعت الجبهة الوطنية[٢] بأن هذا النظام لن يسقط أبداً وقال لي التهامي :"رمينا السلاح وإفترقنا كل في حاله . وصار همّنا كيف نعيش ونؤمن مستقبل أبنائنا".

كان في غزو ١٩٧٦ الكثير من الدروس والعِبر . واللافت للنظر أن نميري كان في كل ساعات المِحن والشدة التي مرت بالبلاد يختبئ في "مكان ما".

١/ إتضح فيما بعد أن نميري كان يوم ١٩٧٦/٧/٢ بمنزل بشير نميري بالعمارات . وكان يفترض أن يسافر إلى مؤتمر القمة الأفريقي بموريشص يوم ١٩٧٦/٧/٣ ولحق بمؤتمر القمة بموريشص يوم ١٩٧٦/٧/٤ .

٢/ المعارضة .

ولا يعود إلا بعد هدوء الأحوال بدعوى أنه الرمز وأن حياته ضمانة للثورة . وفي تقديري أن تلك حجة واهية . فالرئيس مطلوب في وقت الشدة . وفي "وقت الحارة" وليس فقط عندما تهدأ الأحوال .

الجزء الرابع عشر
مايو وقضية الوحدة العربية

كانت خواتيم عام ١٩٦٩ تحمل في ثناياها بشريات لقضية التضامن العربي ومسار العمل الوحدوي بين ثورة يوليو المصرية من جهة وثورتي مايو في السودان والفاتح من سبتمبر الليبية من جهة أخرى .
فقد شهدت الأسابيع الأخيرة من ذلك العام إنعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط والذي تم فيه إرساء المزيد من أسباب التضامن العربي وطرح مسألة الخلافات بين الدول العربية على بساط البحث والتفاكر حول أسبابها ثم الإتفاق حول بعض الحلول الناجعة بينما تم تحجيم البعض الآخر وتحديد الحد الأدنى اللازم والمطلوب للحفاظ على آلية دفع مسيرة التضامن العربي نحو غايتها الكلية .
أما بالنسبة لثورتنا "ثورة مايو ١٩٦٩" الوليدة . فقد أمكن من خلال البيان الهادئ الذي قدمه الرئيس "نميري" في المؤتمر . إزالة بعض مظاهر التطرف التي ساءت توجهاتنا في مجال العمل الخارجي خلال الشهور التي إنصرمت . فقد كان خطابنا الدولي في الستة أشهر الأولى التي أعقبت مولد الثورة وسبقت إنعقاد ذلك المحفل العربي الكبير . يتسم بالتطرف نحو ماتبدى في أول جلسات مؤتمر القمة الإسلامي الذي إنعقد في ذات المكان قبل أسابيع . حيث حفل الخطاب بالتعريض بسياسات بعض الدول . والتهجم على النظم عامة والملكية منها على وجه الخصوص . إتبع ذلك طرح سياستنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة . والتي إتسمت بالتعالي والمزايدة وتحقير الدول الكبرى . وتحريض الدول النامية على التصدي لسياستها في المنطقة . فضلاً عن المبادرة بالإعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية "الشرقية" في تحرك فردي أربك أصدقاؤنا وشركائنا في المحافل الإقليمية .
أقول أن الطرح الذي تقدم به الرئيس والمداخلات بل والإتصالات التي أجراها وفدنا على هامش المؤتمر تركت إنطباعاً إيجابياً أمكن من خلاله تدارك الكثير من المظاهر السالبة التي خلقتها تحركاتنا الخارجية السابقة .
وعلى هامش القمة تم الإتفاق على عقد لقاء بين الرؤوساء جمال عبد الناصر وجعفر نميري ومعمر القذافي في طرابلس عقب نهاية ذلك المؤتمر . وسافر القذافي ليكون في إستقبال رفيقيه لدى وصولهما في يوم مشهود . فما أن حطت الطائرة التي تقل الرئيسين عبد الناصر ونميري - ولعلها كانت الزيارة الأولى لكليهما للقطر الليبي - حتى تدافعت الكتل البشرية الهائلة لتغطي أرض المطار . وإصطفت في كتل متراصة ومتصلة حتى قصر الرئاسة في قلب المدينة التي تبعد عشرات الكيلومترات . كان حشداً قل أن تجد له نظيراً في تأريخنا المعاصر . حتى خيل للكثير من رجال الإعلام الأجانب منهم والوطنيين - من الذين تدافعوا لتغطية ذلك الحدث - أن كل سكان ليبيا قد إنتقلوا إلى عاصمتهم لرسم ذلك المشهد الجليل . وظلت الجماهير صامدة تقاوم برد ديسمبر القارس ونواح الأعاصير والأمطار - تتحلق حول

قصر الرئاسة مرحبة بالرؤساء ومنادية بالوحدة العربية . على أنغام الطبول وأصداء الأهازيج .

وفي ذلك الجو المشحون بالعاطفة ومع تباشير فجر إمتد ليله على هدير الكتل البشرية المتراصة وفي ظل ذلك الضغط العاطفي الهائل تم اللقاء الثلاثي الأول . وإمتدت مداولات المجتمعين . فيما كان الأفق يردد أصداء صيحات الجماهير تنبئ عن نفاذ صبرها وتطلعها لسماع إعلان الأخوة .

لقد كان ممكناً أن يخرج القادة ببيان عاطفي يلبي أشواق الجماهير المحتشدة للوحدة . ولكن الرئيس عبد الناصر . وربما بمباركة صامتة من وفدنا لم يكن ميالاً لذلك الإتجاه. كان يرى منذ البداية أن يكون مسارنا الوحدوي جاداً هذه المرة . وبالتالي ينبغي أن يكون تناول أمرها عقلانياً رصيناً . يستقرئ واقع أقطارنا الثلاثة وواقع المنطقة من حولنا بل والواقع الدولي بأكمله . وأن يكون الأمر خاضعاً لدراسة متأنية لقدرات بلادنا ليس في بناء الوحدة فحسب . ولكن في حمايتها من القوى التي ستنطلق ولا شك لمحاربتها تأسيساً على تجارب الماضي .

وبقدر ما كان عبد الناصر ميالاً للأخذ بهذا المنهج الرصين الواثق . بقدر ما بدأ الأخ معمر القذافي ورفاقه متعجلون لأمر إعلان الوحدة . وبدأ أنهم فوجئوا تماماً بما يستمعون من الرجل الذي أرسى دعائم العمل القومي المعاصر . وألهمهم معاني الوحدة . بدأ عبد الناصر مصمماً على موقفه . تحدث عن الواقع السوداني . خصوصاً قضية الجنوب . والقوى التقليدية التي تمتد جذورها عميقة في واقعه . والطائفية والعشائرية المتباينة . تحدث عن الوضع الجيوبوليتيكي بحذق وتفاصيل . كان عرضه باهراً .

ثم تحدث عن الواقع في ليبيا . الوضع الإجتماعي والإقتصادي . وتساءل إن كانت قضية الإشتراكية تمثل مطلباً مُلحاً لشعب تجاوز تعداده المليونين بقليل . يقف على كم هائل من الثروة تمكنه من خلق واقع إجتماعي جديد دونما ضرورة لإصدار قرارات ثورية تضع نواه لمجتمع إشتراكي لم يجر التمهيد له .

بدأ عبد الناصر متحمساً لمبدأ الوحدة والعدالة الإجتماعية لكنه لم يكن في عجلة من أمره . ساق الأمثلة بأن "ثورة يوليو التي جاءت تواقة لإرساء مبادئ العدالة الإجتماعية والإشتراكية . لم تلجاء إلى إعلان القوانين الإشتراكية إلا في يوليو ١٩٦١ - أي بعد تسع سنوات من إنطلاقها - وإنها لم تبادر إلى إتخاذ خطوات وحدوية إلا في عام ١٩٥٨ - اي بعد إنقضاء ست سنوات من إنطلاقها - . وفي ظروف قاهرة وحماس ضاغطين من الإخوة السوريين".

وتساءل عن موجبات العجلة والإشفاق . والضرورات التي تحتم على الثورتين الوليدتين ولوج هذا الميدان بعد شهور قليلة من إندلاعهما . وهي فترة لا تكاد تكفي لتأمين تلك الثورات الوليدة وبلورة المبادئ التي يمكن أن تستقطب بها الجماهير حولها .

والحق بقدر ما كان تحليل الرئيس ناصر صائباً ومريحاً بالنسبة لنا . بقدر ما كان مقلقاً للأخوة الليبين . الذي بلغ بهم الحنق مبلغاً لم يعصمهم من أن يُعبّروا عن دهشتهم

لسماع ذلك الحديث من رائد الوحدة العربية .
وهكذا رؤي في نهاية الأمر أن يصدر بيان رسمي "ميثاق طرابلس" وهو خلافاً لما يحسب الكثيرون . لم يتجاوز صفحة واحدة تتضمن مبادئ عامة . في طليعتها الإتفاق على إقامة وحدة ثلاثية وفق مناهج وأسس "يتفق عليها فيما بعد".
ورؤي أن يتم لقاء آخر بين الرؤوساء الثلاثة بالخرطوم بعد أيام في إطار إحتفالات السودان بذكرى إستقلاله .
ألقى إجتماع طرابلس بظلاله علينا في مجلس قيادة الثورة . وكان الجناح الشيوعي في المجلس سعيداً تماماً بما ترامى إليه موقف الرئيس عبد الناصر ورؤياه بالنسبة لقضية الوحدة . وكان الأخ فاروق حمدنا الله والذي شارك في إجتماع طرابلس لا يخفي إحتفاؤه بعقلانية ناصر وثاقب فكره ورؤاه . أما نحن الذين كنّا نضع أمر الوحدة ضمن مقدمة شواغلنا فقد إنصرفنا منذ البداية إلى البحث عن وسائل من شأنها أن تصون الفكرة وتنأى بها من أن تضحى ساحة للمزايدات من البعض . أو نواة للتنصل والتسويف من بعض إخواننا في الداخل .
وإنخرطنا في مناقشات ودراسات جادة . بل عكفنا على وضع تصور متكامل يحمل أفكارنا توطئة لتقديمه لإجتماع القمة الذي تقرر عقده بالقاهرة لإقرار المنهج الذي تلتزم به الأطراف في بناء الوحدة الثلاثية .
لقد جاء طرحنا هادئاً ومرناً . توخينا فيه واقعنا الماثل . وزاوجنا فيه بين الطموح الذي يعتمل في صدورنا يومها وقدراتنا وواقع بلادنا . وبالطبع فإن من غير الممكن في مجال كهذا أن نورد تفاصيل المشروع الذي تقدمنا به . حسبنا هنا بعض الإشارات والسطور القليلة والتي نوردها في إيجاز شديد . لقد كان فكرنا يعتمد على أن الوحدة العربية هي أمل الجماهير في خلق أمة عربية قوية مزدهرة وأن ذلك تكفله مقومات إقتصادية وإجتماعية مانعة وثقافة وحقائق قومية ومصالح حيوية مشتركة . وكنّا نرى فيها حماية لنا في مواجهة الصهيونية والإستعمار الحديث . ووسيلة الإفلات من الضغوط السياسية والعسكرية التي كانت تواجه أقطارنا . وأن أسلوب بلوغ تلك الغاية لا يمكن أن يكفله إلا المسار الدؤوب الواثق والمتدرج الذي يعمل على تعميق مفاهيمها لدى الجماهير . وخلق تجانس بينها من شأنه أن يتطور بالمقومات الموجودة تحيلها إلى عمل إيجابي يبدأ بدعم أسباب الوحدة في كل قطر كمقدمة ضرورية . ثم الإنصراف إلى تحريك شعوبنا نحو بناء عمل إجتماعي وسياسي وصولاً إلى تحرير الفرد وخلق مجتمع ملتزم ومؤمن بغاياته يستطيع بإيمانه وإرادته تعميق هذا الوضع وحمايته وتطويره .
وخلصنا إلى أن بلوغ هذا الهدف يقتضي بالضرورة التأمل والإستقراء في تجارب الماضي تأسيساً على أن الأهداف مهما كانت شامخة ورفيعة فستظل نهباً للمخاطر إذا لم تتكافأ الوسائل معها . وأوضحنا أن العمل الواثق الذي يتسم بالمرونة والجدية والواقعية و الضمان لبلوغ تلك الغاية . بقدر ما يمثل القفز المتسرع العجول خطراً على الوحدة ذاتها والتي لم تعد في رأي جماهيرنا إختياراً فحسب بقدر ما هي قدر

ومصير .
وكان من رأينا أن مجرد لقاءات ثوراتنا الثلاثة في مواقيت معلومة ومنظمة يمثل بحد ذاته خطواً على ذلك الطريق . على أن يواكب ذلك عمل مثابر لإحداث التلاحم والتمازج بين شعوبنا وفق مناهج علمية مدروسة . ولاحظنا أن الثورات الثلاثة تستند إلى مبادئ متماثلة ولكنها تتباين أحياناً في المناهج وأساليب العمل .
ومن ذلك الإختلاف في النظام السياسي الذي كان قائماً وقتها ومواقفنا إزاء بعض القضايا الدولية والدول الكبرى التي كانت تهيمن على العالم وقتها .
ومن ذلك أيضاً إنها إرتضت الخيار الإشتراكي الذي يستمد معانيه من قيمنا الروحية وموروثنا وواقع بيئتنا . والإختلاف في الهياكل والتنظيمات بين بلد وآخر .
وخلصنا إلى أن الوصول إلى فلسفة مشتركة متجانسة ينبغي أن تكون تتويجاً لجهودنا في مجال تكوين البناء الثقافي والتربوي ووسائل الإتصال وإرساء البنى التحتية وإزالة القوانين التي تحول دون إنسياب الناس ورؤوس الأموال .
وكان من رأينا أن كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإنتقاء مقومات تقوم على التكامل والتنسيق بين مناشط شعوبنا ومسالكها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .
وإذا كان لي أن أقدم جماع فكرنا الذي قدمناه في كلمات .. فيمكن إيجازه في التالي:-

أولاً :-

إن الوحدة هي الهدف الإستراتيجي الأسمى الذي نسعى لبلوغ مراميه . وإنها ضرورة لا غنى عنها لتحقيق آمالنا في العزة . وتنظيم العائد القومي الذي يمكن أن نجني ثماره في إطار العمل المشترك والتعاون البناء .

ثانياً :-

إن الطريق لبلوغ هذا الهدف النبيل طويل ينبغي أن نطويه على مراحل من شأنها أن تمكن أسباب الوحدة الوطنية في كل قطر . ثم خلق أسباب التلاحم والتمازج بين شعوبنا في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية بإسلوب تكاملي متدرج يقوم على النهج العلمي المدروس . وعلى هدي مراحل زمنية معلومة .

ثالثاً :-

ينبغي أن تأتي الوحدة وليداً لإرادة شعبية حرة تصنعها وتتكفل بحمايتها . وقد شفعنا هذا المفهوم بإطار عام يتضمن رؤانا للوسائل التي يحسن إنقاؤها لبلوغ تلك الأهداف . حيث أوضحنا منذ البداية أن بلوغ أهداف مرحلية متواضعة تسعفنا قدراتنا عليها خير من خلق هياكل ديوانية متشعبة تطوي الفكرة بين مدارك البيروقراطية القاتلة . كما حذرنا من إبتداع أساليب فلسفية طموحة تنتهي بنا إلى نكسة يصعب معالجة آثارها على المدي القريب وتؤدي بحلم الوحدة خطوات غير محسوبة إلى الوراء . وفي هذا الصدد لم يكن أمامنا إلا تقدمنا بتصورنا لخلق أجهزة صغيرة تعتمد على قوة الدفع فيها من جهة وتكفل التلاحم بين شعوبنا من جهة

أخرى لمواصلة المسيرة .
وفي هذا المجال نادينا بثلاثة إقتراحات :-
أولا :-
الإتفاق على عقد إجتماعات دورية للرؤوساء الثلاثة تتم في مواقيت معلومة يتم الإتفاق عليها . وفي كل عاصمة على التوالي وتعتبر تلك اللقاءات بمثابة اللجنة السياسية العليا في الدول الثلاث . وتكون المرجعية الرئيسية في التوجيه الإستراتيجي لتطوير العمل الوحدوي وإقرار الخطط .
ثانياً :-
تكوين لجنة سامية تتفرع منها لجان متخصصة يناط بها وضع الخطط الشاملة للتنسيق والتكاملة لإرساء آفاق الوحدة وفقاً لمقتضيات كل مرحلة . على أن يكون ممثلي الدول الثلاثة في هذه اللجنة من كبار المسئولين الذين يتمتعون بصلاحيات في بلدانهم . وأن يكونوا مفوضين تفويضاً كاملاً من الرؤوساء .
ثالثاً :-
تكوين لجنة وزارية للمتابعة في كل قطر تتولي المتابعة والمراجعة وجمع المعلومات التي تمكن اللجنة الوزارية العليا من أداء مهامها .
وكان الأشقاء الليبيون قد تقدموا بإطار عام يتضمن رؤاهم لبناء العمل الوحدوي وجاء المشروع طموحاً بالفعل . يقوم على أن الوحدة هي الحل لسائر قضايانا وإن إنجازها على نحو فوري بدءاً بالوحدة السياسية الدستورية هو أمر تحتمه طبيعة المرحلة والتي تتطلب حشد كل القدرات لمغالبة التحديات التي تواجه أقطارنا الثلاثة بل وأمتنا العربية وساقوا كثيراً من الحجج التي تعزز موقفهم وأفكارهم . أما الموقف المصري والذي تبدى منذ الإجتماع الأول فقد ظل كما هو . وكان متفقاً معنا في كثير من جوانبه .
وأخيراً رؤي إعتماد الوحدة العربية كهدف إستراتيجي ينبغي تكريسه والإنصراف للعمل على تحقيقه بإسلوب تكاملي متدرج يتخذ من العمل المشترك أداة لخلق التمازج المفضي إلى الوحدة السياسية في نهاية المطاف وفق خطوات مدروسة تقوم على مواقيت محسومة . كما إعتمدت الأطر العامة التي تقدمنا بها كفاتحة للعمل الوحدوي .
وهكذا إنطلقت مسيرة العمل الوحدوي تحت مظلة ميثاق طرابلس . وقد قابلتها الجماهير في وطننا بالحفاوة والترحاب بإعتبارها إنطلاقة جادة تتوخى الواقع الماثل في كل قطر وتتدارك بعض المحاولات "الطوباوية" العجول التي شهدتها المنطقة أحياناً . وبدأت لجان الميثاق تجتمع في العواصم الثلاث . لجان الإقتصاد والتخطيط . وأخرى للتربية والثقافة . وثالثة للإعلام . وأخرى للنقل والإتصال . ولجان تغطي الشئون الإجتماعية وشئون الأمن القومي والعلاقات الخارجية .
وعكفت تلك اللجان على إعداد دراسات جادة والتقدم بمقترحات عملية لا يتسع المجال لذكرها . حسبي أن أشير إلى أن الإتفاق تم على قيام بنك إستثماري لدول الإتحاد

. ودعوة محافظي البنوك المركزية لدراسة الجوانب الفنية واللوائح الخاصة لقيام ذلك البنك كأسبقة أولى . والإتفاق على إستزراع ملايين الأفدنة من أرض السودان الخصبة بعون فني ومهاري مصري ورأس مال ليبي .

وفي مجال العمل الشعبي تم إعتماد قيام تنظيمات جماهيرية متجانسة تكفل توحيد المسار في ذلك المجال . كما تم إقرار سياسات على المجال الدولي تبدأ بإزالة التناقضات في مجال السياسة الخارجية وخلق سياسةمتجانسة وتوحيد منهاجها وصولاً إلى توحيد آليات العمل الديبلوماسي .

تقدمت اللجان بدراساتها ولاحت بوارق أمل تنبئ بأن الأمل العزيز بات ماثلاً ولكن ما كنا ندري ما تخبئه الأقدار .

فما أن حل شهر سبتمبر من عام ١٩٧٠ حتى رزئ الوطن العربي برحيل ملهم الأجيال الرئيس جمال عبد الناصر "رحمه الله".

كنت وأنا أتخذ موقعي بين الكتل البشرية التي سارت وراء نعش عبد الناصر أحس بأن هناك أشياء كثيرة في المنطقة يمكن أن تتبدل . وكنت أسترجع مواقفه الجليلة الباقية . وغامرني إحساس للحظات أننا ونحن نشيع البطل إلى مثواه الأخير . إنما نشيع بعضنا من حلمنا النبيل الذي تعاونا جميعاً على إرساء دعائمه "ميثاق طرابلس" لا لشيئٍ إلا لأن رحيل الرجل كان حائلاً لمشروعنا الوليد من مزالق التسرع . ولأنه كان حريصاً على التجربة الوليدة وحمايتها من الساعين على تقويضها . عن قصد أو غير قصد . ولم يطل بنا الإنتظار . فقد لاحت إرهاصات لما كنت أحس به في أول إجتماع لمجلس قيادة الثورة الذي إنعقد في نوفمبر من ذلك العام . فقد جرى تساؤل عن مصير العمل الوحدوي وجدواه على ضوء ذلك التطور . وما إذا كان رحيل جمال عبد الناصر سيعطي زمام المبادرة للمزايدين بتوجيه العمل . وقد حاولنا جاهدين أن نوضح أن مفهومنا الوحدوي الذي تم إرساؤه وإقراره وتكريسه لم يتبدل برحيل الرئيس عبد الناصر . وأن العمل الذي أخذنا بأسبابه في هذا المجال والخطط الإقتصادية التي جرى إقرارها . والتي كان يقوم إليها وفقاً لتنظيمنا الداخلي الأخ بابكر النور ستظل ماثلة . وقد بدأ أن قضية الوحدة باتت بؤرة للصراع الخفي مع زملائنا في مجلس قيادة الثورة من الذين كانوا يظاهرون الفكر الشيوعي والذي لم يكن حفياً يوماً بقضية الوحدة العربية . فضلاً عن الحساسيات الواضحة والتي كانت تسم بعض أطراف دول الميثاق تجاه الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية عموماً .

وهنا بدّل الأخوة المعارضين من خططهم . ولعلهم إختاروا اللجوء إلى تكتيك من شأنه أن يعيق مسار التنفيذ عبر اللجنة الوزارية الدائمة . فبادورا بتقديم مرشح عنهم ليكون ممثلاً للسودان في تلك اللجنة .

ورفضنا من جانبنا كل تلك المحاولات . ورشحنا وبإقرار مني بوصفي ممثلاً للسودان في اللجنة العليا للتخطيط . أحد إخواننا السفراء الذين عاصروا مسار العمل الوحدوي إلى جانبنا منذ فجر الثورة . وكنّا قد إخترناه أول سفير لثورة مايو لدى ثورة الفاتح من سبتمبر وهو الأخ أبو بكر عثمان محمد صالح . والذي ظل إلى جانبي ومعه الأخ

السفير عبد المجيد حاج الأمين ليكون متفرغاً ومتابعاً لعمل الميثاق لدى الأجهزة بالداخل . أما على صعيد دول الميثاق نفسها والتي إنضمت إليها سوريا فقد لاحت بوادر الصراع في أول إجتماع للقمة إذ تم طرح قضية الوحدة الفورية وبالحاح وبإسلوب ينبئ عن ترتيب مسبق . وكان البعض يصر على وجوب صدور إعلان بهذا المعنى يتبعه وضع دستور لدولة الإتحاد ينظم العلاقة بين أطرافها .
كان الأمر واضحاً بالنسبة لنا . حاولنا أن نطلب إرجاء الإجتماع عسانا نتدارس الأمر مع الجهات الدستورية في بلادنا . وعسانا نستلهم العون لاحقاً من الرئيس السادات الذي كان ملماً بواقع بلادنا وأوضاعها . وما يمكن أن يتهدد وحدتها الوطنية في مثل هذه الأحوال دون طائل . وأخيراً رأينا أن نسترجع موقعنا في هذا الشأن بإبانة وتفصيل عساه يكون شاهداً على أن ذلك الموقف لم يكن نكوصاً عن مسار إرتضيناه .
ذكّرنا بموقعنا الجغرافي بين العرب وأفريقيا . ذكّرنا بالتكوينات الإثنية لشعبنا وتعدد أعراقه . تحدثنا عن قضية الجنوب والظروف التي يمكن إستغلالها إذا نحن أقدمنا على تلك الخطوة في ذلك الوقت . حاولنا إسترجاع المناقشات الطويلة والمضنية في هذا المجال على أيام عبد الناصر . وذكّرنا بأفكاره ورؤاه . وأخيراً ولما بدأ لنا أن هناك تصميماً على المسار في الطريق الذي تم إختياره مسبقاً .. أكدنا في بيان مكتوب ومعلن "إن ثورة مايو ستظل وفية لقضية الوحدة . حفية بمضامينها . ولكنها ستظل على العهد باقية على فكرها إزاء وسائل بلوغها وأوضحنا أن واقعنا لا يسعفنا على السير معهم على الطريق الذي إختاروه . وتمنينا لهم التوفيق مع وعد بأننا سننضم إلى المسار متى غالبنا ظروفنا وفي مقدمتها تحقيق الوحدة الوطنية بحل قضية الجنوب.
بدأ للجميع أن ذلك الإجتماع كان نهاية لعلاقة بلادنا بمشروع دول ميثاق طرابلس . ولكن دول الميثاق وبإجماع أطرافها الثلاثة رأت أن يظل السودان عضواً منتسباً يشارك في الإجتماعات حتى يكون على صلة بما يجري من خطوات لحين إنضمامه متى واتته الظروف .
وهكذا كنت بوصفي ممثلاً لبلادي في اللجنة العليا للتخطيط إلى جانب ممثلي الدول الأخرى "حسين الشافعي نائب الرئيس المصري . والرائد عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي . والسيد محمد الأيوبي رئيس الوزراء السوري" نناقش مسودة دستور دولة الإتحاد الذي توافر على إعداده نفر من الخبراء في الوطن العربي . كان وضعنا القانوني يشير إلى وصفنا كمراقبين . ولكن في واقع الأمر كنّا من أكثر الوفود مساهمة وجدلاً . وكانت الوفود الأخرى تبدو سعيدة بذلك المسلك والذي ينبئ على حرص وإهتمام جانبنا . وكثيراً ما كان السيدان حسين الشافعي والأيوبي يبادران بإطلاق النكات والمسارعة إلى تلطيف حرارة الجدل المحتدم بيني وبين صديقي عبد السلام جلود .
وتشاء الأقدار أن يتوج آخر عمل لي في إطار ميثاق طرابلس بإعتقالي والزج بي في إحدى الزنزانات القصية في القصر الجمهوري ..
ولذلك قصة :-
فقد دعيت الدول الأربعة على عجل لعقد قمة تأسيساً على إقتراح ليبي لإتخاذ

موقف موحد إنتصاراً لحركة إستهدفت النظام الشرعي في بلد عربي . جرى قمعها بإسلوب صارم وحاسم .
جئت ممثلاً للرئيس نميري إلى جانب الرؤوساء الثلاثة . وقضينا ثلاثة أيام في مرسى مطروح على الساحل الشمالي لمصر نتداول الأمر ونتحاور حول قضايا أخرى تخص الإتحاد . وما أن إنفضت الإجتماعات وعدت إلى القاهرة حتى عكفت ومعي الوفد الذي كان يرافقني إلى مرسى مطروح على إعداد تقرير تحليلي مكتمل أحمله معي إلى القيادة السياسية بالخرطوم . وعنّ لي أن أبعث بذلك التقرير عن طريق الحقيبة الدبلوماسية . وأن أستأذن الرئيس للبقاء هناك لتمثيل السودان في إحتفالات ٢٣ يوليو والتي كان قد بقي عليها خمسة أيام . ولكن الرئيس نميري طلب مني الحضور موضحاً بأنه يعد العدة لتمثيل السودان في تلك الإحتفالات بشخصه . مؤكداً بأنه وعدد من زملائي أعضاء مجلس الثورة سيكونون بإنتظاري في داره لنعقد إجتماعاً فور وصولي لتدارس ما أحمل . وفي ظهيرة اليوم التالي ١٩ يوليو ١٩٧١ كنت أستقل الطائرة في طريقي إلى الخرطوم . وما أن دخلت دار الرئيس ومعي نفر من زملائي الذين كانوا في إستقبالي بالمطار حتى اطبقت علينا الفئة المتآمرة . وإقتادونا في قيظ نهار يوليو إلى معتقلنا في القصر الجمهوري وفاءاً لإنقلاب حزبي أعده ونفذه نفر من رفاقنا الشيوعين في مجلس قيادة الثورة . ومن الذين كان أمر التوجه الوحدوي يمثل هاجساً وقلقاً بالنسبة لهم .
كنت طيلة فترة إعتقالي أستعيد وأسترجع ما قمنا به في مجال العمل الوحدوي منذ إنطلاقة الثورة . وأحسست بشئ من الرضى والإرتياح . كنت على قناعة راسخة بأن قضية الوحدة لا تصنعها الأجهزة القائمة عليها بقدر ما تصنعها إرادة الجماهير من جهة وصدق توجه القيادة السياسية وتوافر الإرادة لديها . وأن الإخلال بأي طرف من هذه المعادلة يعيق الإنطلاق ويعطل نموها .
والآن وأنا أكتب من الذاكرة عن تلك التجربة الثرة الغنية . وقد إنقضى أكثر من ربع قرن على إنطلاقها . أستطيع أن أقول بكل الثقة والموضوعية أن تجربة مايو في هذا المجال كانت باهرة ومرضية . حسبنا أننا أسهمنا بقدر متواضع ولكنه مؤثر في بلورة المفهوم الذي يشير إلى أن الوحدة الوطنية هي المدخل الصحيح للوحدة العربية . وأن التكامل هو المقدمة الضرورية للوحدة . وأن الإرادة الجماهيرية معززة بالإرادة الصادقة للقيادة السياسية هي التي تدفع بقضية الوحدة . وأن أسلوب بناء العمل الوحدوي له لا ينفصل عن شرف مقاصدها . وأن وضع خطط مدروسة ومحسوبة تحسها الجماهير هي الوقود الذي يزكي مسار العمل الوحدوي .
واليوم دعونا ننظر حولنا . الدول التي بدأت مسارها الوحدوي قبل أربعين عاماً بإسلوب علمي متدرج بدأت تجني ثمار غرسها . وأمتنا التي إنطلقت متسلحة بالنوايا الحسنة دون سواها باتت تصمم اليوم على خلق سوق عربية مشركة . تبدو على تواضعها عزيزة المنال .
وبالنسبة لنا في السودان يبدو جلياً أن العمل الوحدوي أعترته نكسة بعد أن تداعت

أركان ميثاق طرابلس .
إنتكس العمل الوحدوي المؤسسي في بلادنا من حيث أساليبه ومقاصده والأطراف المكونة له .
فقد أكتفي بخلق لجان مشتركة بين السودان ومصر تضطلع بالمهام التي وضعها منهاج التكامل الإقتصادي بين البلدين عام ١٩٧٦ . وأنشئت وزارة لشئون كل بلد في البلد الآخر قامت بدورها في متابعة التنفيذ والإيفاء على جذوة التكامل حية . ومتقدة . ولكن ظهور فترة التكامل عام ١٩٨٢ كان إيذاناً ببعث حقيقي لفكر مايو الوحدوي . حيث أعتمد على ماطرحناه في مطلع السبعينات . حين جعل من الوحدة هدفاً إستراتيجياً تم بلوغه بعد عشر سنوات فصلت مراحلها ببناء الهياكل خلال عامين . وإرساء دعائم العمل المشترك في أربعة أعوام . ثم بناء الوحدة في أربعة أعوام تالية على أن يتم ذلك عبر إستفتاء جماهيري حر . كما جرت دراسة الميثاق وإقراره بواسطة التنظيمات السياسية والتنفيذية والتشريعية في كل بلد.
ولكن وبعد أقل من عامين تداعى نظامنا الوطني الثوري الذي أرسينا دعائمه في ٢٥ مايو ١٩٦٩ حيث بادرت القوى التي كانت تتعجل تصفية حساباتها مع مايو إلى الإنقضاض على ذلك المسار التكاملي الهادئ بإعتباره أثراً من آثار مايو . دون النظر إلى ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك المسلك من أضرار بمصالح شعبنا .
وقد أخذ ذلك السلوك مظاهر سخيفة بدت في إحراق العلم المصري في شوارع الخرطوم . وتصفية التكامل بأكمله وبالرغم من أن اللجنة التي شكلتها الحكومة نفسها أمنت على وجوب مواصلة المسار . وبالرغم من تصميم المشفقين من بعض الأحزاب الإتحادية بل ونصيحة القائمين على أمر التكامل يومها . والذين كانوا قد تقدموا بإستقالاتهم بإعتبارهم بعضاً من النظام السابق بأن تظل مسيرة التكامل باقية مع إجراء بعض التقويم وتبديل القيادة . ولكن مجلس الوزراء الإنتقالي وعلى كره من المجلس العسكري الإنتقالي . وبضغط تواترت تفاصيله فيما بعد من جماعة عرفت عبر تأريخها بالعداء لمصر والعمل الوحدوي . ألغي التكامل في آخر جلسة إنعقدت في أواخر عام ١٩٨٦ مع تجاهل تام للدراسات التي قدّمت . لتأتي الأحزاب في وقت لاحق بمسخ خاوٍ من كل مضمونٍ أطلق عليه "ميثاق الإخاء" سرعان ما أخذ طريقه إلى هاوية النسيان . وكان جسراً لتداعيات إنتهت بعلاقات شعبي وادي النيل إلى القطيعة والعداء على نحو لم تشهده ضفاف النيل عبر القرون .
لا أكاد أتبين بعد إنقضاء كل هذه السنوات حقيقة مشاعري يوم أن صدر لي بتكليف من مجلس الثورة بمهمة القيام على مسار العمل الوحدوي عبر إختياري عضواً في المجلس الأعلى للتخطيط لدول ميثاق طرابلس . أتراني كنت سعيداً سيما وقد نشأت في بيئة إتحادية . كان أبي من الحاملين لوائها والمنافحين عنها . وعن أسبابها . وتفتحت عيناي على مجالس تنعقد في دارنا تتغنى بمجد الكنانة وامجاد العرب .
وتبكي أسس تداعي الخلافة على أيامها القديمة . بل وحتى أيام العثمانيين بإعتبارها وعاءاً يلم شمل الأمة العربية . سمعت المدّاح والمنشدين والشعراء تردد دارنا أصداء

تواشيحهم وأناشيدهم التي تكرس تلك المعاني وتنثال على خاطري أيام صباي الباكر وأن أتخذ موقعي في قلب مظاهرات الطلاب التي تنادي بالإتحاد مع مصر .
أتراني كنت سعيداً بذلك التكليف الذي من شأنه أن يتيح لي فرصة أوسع لتحقيق آمالي ؟ ترى هل جاء قبولي لذلك التكليف إتساقاً مع دواعي الضبط والربط التي نشأت عليها خلال عملنا في الجندية والتي كانت توجب الوفاء بالتكليف دون مناقشة . الذي أذكره إني تلقيت التكليف برضى ولا أقول "بسعادة".
تلقيته بإرتياح ولا أقول "بنشوة" ترقى إلى ماكان يخالجني من مشاعر وحدوية متأصلة . تفسير ذلك التي تمثلت فيما يشبه الإلهام كل التحديات التي كانت ماثلة تتهدد ذلك الحلم الجميل . من القوى المناصرة والمتحمسة من غير قصد . والقوى المناوئة عن قصد وتدبير .
وخلال مسارنا لاحت تلك الهواجس أمامي حية مُجسّدة . كارثة أشقاها وأثقلها على نفسي يوم أن إنطلق قطار الوحدة تاركاً بلادنا تكرر التذكير والتحذير من مغبة ذلك المسار العجول . ولم يكن أقلها تعاسة ذلك الصدع الذي ران العلاقات بين ثورتي مايو وسبتمبر التوأم . الثورتين اللتين رأت فيهما الأمة العربية رداً على هزيمة يونيو . ولاح أمل لإنطلاقة ثورية منيعة على طريق تحقيق التحرر والعدالة والوحدة .
من كان يصدق أن أشقاءنا في ثورة الفاتح والذين نعوا علينا ترددنا من إرتياد منع الوحدة الفورية تنتهي بهم الموجدة علينا أن يدعموا الإنفصالية التي إنطلقت وقتها في جنوب السودان بالسلاح والعتاد . وأن تكون ليبيا هي الأداة في كل عمل إستهدف مايو . حتى دفعت بآلاف المرتزقة والمواطنين المغرر بهم إلى غزو بلادنا جهراً . وتقتيل ضباطنا وجنودنا ومواطنيننا على مشهد من العالم أجمع ؟
من كان يصدق أن الذين كانوا الأعلى صوتاً في التهجم على الوحدة العربية بل وعلى العمل الإتحادي الخالص بين مصر والسودان هم الذين يتحدثون اليوم من بعض العواصم العربية منطلقاً ينفثون منه بدواعي الوحدة ويذكّرون بروابط الأزل بين شعبي وادي النيل في أسلوب تكتيكي مفضوح لا يغيب عن فطنة شعبنا ؟
من كان يتصور أن بلادنا التي كانت حادبة في سوح العمل الوحدوي وداعية للوفاق والتضامن أصبحت اليوم معزولة عن شقيقاتها العربيات بل ومتهمة في نظر البعض ؟
من كان يتصور أن مواطني مصر والسودان والذين كانوا يحلمون بتحطيم الحدود الوهمية . والتنقل على إمتداد أرض وادي النيل دون حواجز أو عقبات . يقفون اليوم على أبواب السفارات أياماً وأسابيع في سبيل الحصول على تأشيرة دخول .
بعد أن أثر العمل الوحدوي على أيام مايو في جعل التنقل بين البلدين بالبطاقة الشخصية التي تعطي حاملها حق الإقامة والعمل ومعاملته معاملة شقيقة في البلد الآخر . وبعد أن تم تخفيض أجور السفر بالطائرات ووسائط النقل البرية والبحرية إلى مستويات تكاد تكون رمزية . وبعد أن رفعت الرسوم والضرائب الجمركية على السلع . وبعد أن قام برلمان موحد لدولتي وادي النيل يُعنى بالتشريع وتعميق

العمل الجماهيري .
إن الإنسان وراء هذا النمط من التأمل من شأنه أن يبعث اليأس والأسى والقنوط في نفس كلٍ مؤمن بالوحدة . في زمن تداعت فيه الكيانات الصغيرة وتنادت تحتمي ببعضها زوداً ومناصرة ومِنعة .
ولكن بالنسبة لي فإن السكينة طالما غشيت تغشى . وأنا أفىء إلى تلك الأيام أسترجعٍ الدور المتواضع الذي أسهمنا به في سبيل بلوغ ذلك الهدف النبيل والذي ما إهتز يوماً بأننا بالغوه . يقوي في أمل ذلكِ الجهد النبيل والذي أنفقته كوكبة مؤمنة من المثقفين الشرفاء في منطقتنا إثراءاً ودفعاً لفكرةِ الميثاق والعمل الوحدوي في مجمله . بدراسات وإجتهادات علمية ستظل مرجعاً ونبعاً لأجيالنا اللاحقة متى وردت ذلك المنهل العذب النبيل . ستجد تلك الأجيال مقولة مايو منقوشة على جدار الزمن :
"فلسفتنا هي المواءمة بين الحماس الذي نحس إزاءٍ بلوغ الهدف . والواقع بكل تعقيداته وتحدياته . لا ينبغي أن نركز لمسار عجول وفاءاً لفروض عاطفة . كما لا يجوز أن نلتزم أسلوب الخطى الحذرة المتثاقلة . ليكن أسلوب عملنا حثيثاً وراكزاً وبصيراً في ذات الوقت . يومها سيدركون أن مايو لم تقل سني الوحدة بالبطء .. قالت بالإتقان".

الجزء الخامس عشر
القذافي كما عرفته

ألقى الرئيس الليبي معمر القذافي بكل ثقله وراء محاولة المعارضة غزو السودان عام ١٩٧٦ . والقذافي رجل مزاجي متقلب التفكير . كان يثق ثقة مطلقة في الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . وعندما إنتقل إلى رحمة الله . وجد الملاذ في جعفر نميري .
ولكن حين إتجهت مايو منذ عام ١٩٧١ للتركيز على قضايا الوحدة الوطنية . ومعالجة مشكلة الجنوب . والإنصراف عن قضية الوحدة العربية . إنقلب عليها القذافي .
ووضعها في خانة الأعداء . إلى أن توج حملته عليها بغزو السودان عام ١٩٧٦ .
ويعتقد القذافي من أجل "مصلحة الشعب الليبي" صرف بلايين الدولارات على النهر الصناعي . دون فائدة تُذكر . وكان يفكر في تحويل فرع من النيل إلى ليبيا . وقد ذكر المهندس مرتضى أحمد إبراهيم ذلك في مذكراته[1]. وقال إن نميري طرح عليه فكرة القذافي .
ومن طرائفه أنه إقترح على عضو مجلس الثورة الليبي ووزير دفاعه المقدم أبو بكر يونس أن يتزوج شقيقة الرائد مأمون عوض أبو زيد عضو مجلس قيادة الثورة السوداني "توثيقاً للعلاقات بين البلدين" !!.
بالفعل جاء أبو بكر يونس وفاتحني في موضوع زواجه ونقلت رغبته للأخ مأمون . لكن عمّنا عوض أبو زيد "رحمه الله" رفض وبشدة أن يزوج إبنته للمقدم أبو بكر .
وحين أعطانا القذافي سبعة ملايين دولار لنعالج بها أزمات طارئة . كُنّا نظن إنها منحة ولكنه "حين إختلفنا" عاد يطالبنا بها . فنظمنا حملة لجمع المال الذي أسميناه "مال الكرامة".
وليس لدى القذافي أنصاف حلول فهو إما معك أو ضدك . وكان كثيراً ما يتدخل في شئوننا الداخلية . ويستدعي سفيرنا في طرابلس ليوجهه إلى هذا أو ذاك .
وهو ... ياسر عرفات . لمن لا يعرفون هذه الحقيقة . وعندما كان عرفات يأتي لحضور إجتماعات دول الميثاق . في القاهرة أو الخرطوم أو ليبيا أو دمشق . كان بمجرد دخول القادة الجلسة يقول "نادوا هذا ... يتصور ويروح".
وهو يحب الأبهة . يذهب لكوبا بحرس من البنات . ويعسكر في مضارب الصحراء يدعوا إليها ضيوفه ويتصرف كأنه طفل .
وقد حاول أن يكرر تجربتنا بحذافيرها . وأذكر أنه قال لي - خلال زيارتي لليبيا في إحدى المرات - ."خذ معك الرائد عوض حمزة عضو مجلس قيادة الثورة الليبي . ليتعلم تجربة الرقيب العام"[2]. وبالفعل جاء معي عوض حمزة إلى الخرطوم وجلس بمكتبي

١/ المهندس مرتضى أحمد إبراهيم "وزير الري" في أول حكومة لثورة مايو وقد نشر مذكراته في كتاب بعنوان "الوزير المتمرد".

٢/ وكنت وقتها الرقيب العام .

أسبوعاً كاملاً . وكان يؤشر على الملفات !!.

والقذافي رجل بخيل . على عكس رجل مثل الرئيس اليمني "وقتها" العقيد إبراهيم الحمدي . الذي قال حين لاحت تباشير لإكتشاف النفط في كل من اليمن والسودان . إنه سيتقاسم معنا نفط بلاده إذا ظهر أولاً . ونتقاسم معه نفط السودان إذا كان السابق في الإنتاج .

لقد جمعتنا بالقذافي أجمل العلاقات في سني الثورة الأولى . وفي عام ١٩٧٦ حاول إغتيالنا جميعاً .

بعد فشل الغزو بعثت له بالرسالة التالية .. أنقلها بنصها :-

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة مفتوحة من
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
إلى العقيد معمر محمد أبو منيار القذافي

(إقرأ كتابك كفى بنفسك عليك حسيبا)

صدق الله العظيم

أيها السيد / العقيد

لو كنت على يقين أنك ذاكر ربك في نفسك .. لطلبت إليك أن تقرأ رسالتي هذه أو تصغي إليها سمعك في تمهل وروية . مستجمعاً ما تبقى لك من فكر . أو عسى أن تستوعبه ذاكرتك إذا خلوت إلى نفسك ساعة من ليل .. أو لحظة من نهار .. فلعلك تجد بين سطورها شيئاً عزيزاً عليك إفتقدته منذ أمد ليس بالقصير . أو لعلك نسيته عن عمد أو غير عمد . لعلك تجد فيها بعضاً من نفسك التي نسيتها بعد أن نسيت ....

وليس هدفي من رسالتي هذه أن أعاتبك أو أعنفك . فإن كان ذلك خليقاً بيننا في الماضي .. فهو ليس وارداً في حساباتي معك في الحاضر . ولكن حسبي أن أستعرض معك .. أو لك .. جزء يسيراً من رواية الثورة الليبية التي لم تتم فصولها . على أن منهجي معك في الحديث لن يكون حواراً .. ولن أسلك مسلك من يتطلب رداً .. ولكن سأعتلي محراب التأريخ .. ومن منابره السامقة سأدعك تستمع إلى نفسك .. تسجيلاً دقيقاً وأميناً لما وعته الذاكرة .

ولن أكون - أنا - هذه المرة مستمعك الوحيد . وشاهدك الفرد . بل سيصغى إليك المسرح العربي بأجمعه .. وقبل أن تدير أناملي شريط الأحداث في آلة تسجيل الزمن .. فأنا أدعو الشعب الليبي أن يلقي إليك السمع وهو شهيد .

ولأهيئ الجو للمستمعين .. فقد كان المكان مكتبك .. والحضور أعضاء مجلس الثورة الليبية لم تسلخ شهرها الثالث . ولازال القلق والحيرة باديين .. حين ذهبت تقول "كُنّا شباباً من الضباط الوحدويين الأحرار يجمع بيننا الحماس الوطني .. وتغلي في نفوسنا مراجل الوطنية .. كُنّا نحس ونشعر بضرورة التغيير .. ولا سيما وأن العالم العربي حولنا بدأ يتحرك .. وبدأت رياح التغيير فيه تهب بل وتعصف بكل نظام قديم .. ولم يكن رصيدنا غير ذلك الحماس . أما كيف نبدأ ؟ وإذا بدأنا كيف نسير ؟ وإلى أين ننتهي ؟ كان كل ذلك بالنسبة لنا طلاسم وألغاز لا سبيل لحلها . لم يمكن بيننا من عرك السياسة أو تمرس الحزبية أو مارس فن الحكم كان إنتماؤنا للجيش وللجيش فقط .. لم يكن في الجيش وعي سياسي . ولم يعرف ضباطه إنتماءاً حزبياً أو طائفياً .. ولم يكن حولنا رصيد من المدنيين المدربين المخلصين .. أو من نعتقد أننا نستطيع الإعتماد عليهم إذا ما خضنا التجربة . وهكذا كان كل شيء حولنا مبهماً .

كنا نتابع إنجازات ثورة مصر .. ولكننا كنا نعلم أن جيداً أن ليس هناك وجهاً للمقارنة بين المجتمع المصري والمجتمع الليبي ولا بين الجيشين .. ولا بين الضباط الذين فجروا ثورة ٢٣ يوليو وبيننا نحن .. على كل المستويات .

وبينما نحن في مد الفكر وجذره .. إذا بالعالم العربي يهتز من جديد بميلاد الخامس والعشرين من مايو في السودان الشقيق . ولم نكن نحن على حداثة عهدنا نعرف عن السودان إلا مكانه في خارطة أفريقيا .

كُنّا تواقين أن نعرف شيئاً عن طبيعة تلك الثورة . ولكن كان أهم ما يشغل بالنا هو : من هم أولئك الذين فجروها ؟ وبغض النظر عن هويتهم إن كانوا من الشباب أو كسلفهم من كبار الضباط الذين إستولوا على السُلطة عام ١٩٥٨ .

بعد البحث .. ولم يطل تساؤلنا . حتى آلت علينا الصحف والمجلات المصرية تحمل كل شيء عن ثورة السودان .

وبعد أن إتضح جلياً أن الذين فجروا تلك الثورة هم من عناصر الشباب .. وهم جيلنا . قررنا على الفور أن تكون ثورة مايو هي الهادي لنا .. هي النبراس الذي يضيء لنا الطريق ألا ترى في ثورتنا هذه ملامح ثورتكم ؟ دوافعنا هي دوافعكم .. إيماناً مطلقاً بالتغيير في بلادنا . وتصميم أكيد على إزالة رواسب الإستعمار الجاسم على أنفسنا وسحقاً للخرافة والدجل اللذين كانا يسيطران على البلاد .

وها نحن في شهرنا الثالث للثورة نحمل سلاحنا ونحرس مكتسباتنا . إيماناً مطلق بأن الثورة عمل إنساني أصيل .. ومن طبيعة الأعمال الإنسانية أن نتبادل التأثير والخبرات وإنجازات كل منّا تكمل بعضها البعض . فثورتنا من ثورتكم . ونحن نعتزم أن نسلك نفس الطريق سائرين نحو الهدف ذاته فعناق الثورتين أمر حتمي لتسيران جنباً إلى جنب . وقلباً إلى قلب نحو المنطلق المشترك .. فماذا تقول ؟"

أيها السيد العقيد ..

كان ذلك صدى صوتك عبر السنين .. ومن منطلق الشباب المؤمن بقيمته نقلت مادار بيننا لزملائي .. الذين إمتلأت صدروهم حماساً وإعجاباً . وكان إجماع الرأي أن تنصرف مايو وهي في مهدها لتحضن ثورة ليبيا .. تؤمن مسارها .. دعماً لما فعلت مما سيرد ذكره بعد قليل ولم نكن ندري أننا سنردد مع الشاعر قوله :

أعلمه الرماية كل يوم
فلما إشتد ساعده رماني
وكم علمته نظم القوافي
فلما قال قافية هجاني

وليتنا إستقبلنا من أمرنا ما إستدبرنا .. إذن لتلونا قول الله تعالى :-

(ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على مافي قلبه وهو ألد الخصام * وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد)

صدق الله العظيم

وكُنّا في نخوة العربي وشهامته .. وأصالة الثائر ورجولته .. وفي عزم الشباب وفتوته . أرسلنا لكم وفداً بقيادة الثائر الرائد مأمون عوض أبو زيد .. بصحبته ثلاثة من وزراء الثورة السودانية .. كانوا رسل صدق .. أمناً .. حفظة على رسالتهم .

كان ذلك في اليوم الثالث بعد الفاتح من سبتمبر . ولعلك تذكر أن الأخ الرائد مأمون هو الذي نصحك وألح في أن تترقي إلى رتبة العقيد . وأنه وزملاؤه واصلوا ليلهم بنهارهم . أربعة أيام بكاملها يضعوا ويصيغوا لك ولاخوتك القرارات .. ويرسموا لكم الأوامر الجمهورية . ولم يغادروا ليبيا حتى إتضحت لك ولزملائك الرؤية . وحتى إطمأنت ثورة مايو أن رصيفتها في ليبيا قد إستطاعت أن تشق طريقها .

ومافتئ قائد ثورة مايو وهو في مؤتمر قمة دول المواجهة يحي ثورة الفاتح من سبتمبر "والمؤتمر منعقد حينما فجرتموها". وكان أول من حياه من بين الملوك والرؤوساء العرب . وظل جعفر نميري يُشيد بكم وبثورتكم . ويرفع صوته مدوياً داعياً لها في كل محفل . مبشراً بها في كل مجال . وكانت بالنسبة له فجراً وليداً .. وأملاً عريضاً .. وطريقاً جديداً .. للسير القاصد نحو الحرية في أوسع معانيها والعدالة في أكبر أطرها .

لعلك تذكر "سيدي العقيد".. أن العالم العربي لم يهتد إلى تقييم صحيح لكم .. الشيء الذي إتضح - نتيجة حماسة وإندفاع ثورة مايو وقائدها الغير متحفظ -.. عند لقاء الأخ القائد بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر .. حينما أقنعه بوجهة نظره فأرسل معهم الأخ محمد حسنين هيكل والأخ أحمد حمروش مكتفياً بوجود السيد فتحي الديب بليبيا في تحديد موقف مصر من ثورتكم . أيامها وفي مثل تلك الظروف كان عطاء مايو بلا حدود وظل رسلها جوابين للآفاق .. يحملون لكم في كل يوم جديد من تجاربهم . وكانت ألفة ومودة حتى أنك بدأت تبيح لنفسك أن تتدخل في أخص الخصائص الداخلية لنا - مستغلاً سماحة الخُلق السوداني -.. مرتكزاً على العطف الذي كنت تجده بلا حدود من قائد ثورتنا . وكُنّا نضيق بهذا . ولكن كان يأبى علينا تسامحنا حرصنا عليك ان نظهر لك ضيقاً أو تبرماً . وكُنّا نتبع سياسة النفس الطويل في مسيرتنا .. لأننا نعرف أن طريقنا شائكاً ومسيرتنا وعرة .

وكُنّا ومازلنا نتسلح بقوة الإيمان بالله والإحتمال والصبر من الخطوة الأولى وحتى الهدف النهائي . فالثورة في مفهومنا إنجاز أصيل وفريد . فنحن نقتحم بها الواقع عملياً وبدور خلاق ليكون التغيير كمياً وكيفياً بتعقل وبدون غرور حتى يكون إمتلاكنا للمستقبل حقيقة واقعة .

ولعلك تذكر سيدي العقيد .. لقاءاتنا المتكررة في مؤتمرات القمة .. حينما كنت أحضرها مفوضاً من الأخ الرئيس القائد .. ومندوباً عن جمهورية السودان الديمقراطية . وإجتماعنا حول ميثاق طرابلس . وكُنّا أنا وأنت على طرفي نقيض . لانك تحاول أن تحرف الكلام عن موضعه . تغلفه بستار من المصطلحات الدبلوماسية . وكنت أقول لك دائماً . في كل لقاء : أن الأجدر بنا أن نكون رصفاء صدق . فنحن جيل ثائر . والثوار لايخافون مواجهة الواقع .. ولا يغلفون أحاديثهم بأغلفة من البراقع الزائفة .. وذلك رياء هو أبعد الطرق وأنآه عن الثوار الأصلاء .

ثم ..
لعلك تذكر - أيضاً سيدي العقيد -.. (وأذكر ربك إذا نسيب).. يوم أن نصّبت نفسك معلماً للشعب السوداني في محفل جمع له كل الناس . ووقفت أنت خطيباً تهرف بما لا تعرف تحدث الناس عن تأريخهم . وعن أنسابهم وقبائلهم . بطونها وأفخاذها .. تمضغ الكلمات لم تقو على إستيعابها مكرراً شتاتاً من الوقائع المغلوطة .. محتقراً مشاعر البشر .. غير آبه بما تفرضه المجاملات في مثل هذه الأحوال .. وكانت الأمة مجتمعة تحيي عيداً قومياً من أعيادها الوطنية .. وفق زمن محدد وبرنامج مخطط. ورغم ذلك فقد إستقبلك الشعب خير إستقبال .. ولم يضجر أو يتبرم .. وإزدرد إهانتك له .. لأنك كنت ضيفه .. ضيف قائده .. فتكريمك كان في الواقع تكريماً لمضيف .
هذا الشعب الذي عملت فيه أسلحتك بالأمس قتلاً وتجريحاً . وتشويهاً .. وهو أعزل آمن . هو نفس الشعب الذي أسمعك صوته شاكراً ومقدراً يوم وقفت مع ثورته في أحداث يوليو ١٩٧١ المشئومة .
لقد أسمعك صوته شاكراً ومقدراً يوم وقفت مع ثورته في أحداث يوليو ١٩٧١ المشئومة .
لقد أسمعك صوته .. وإنهالت عليك برقياته ورسائله تنطق كلها بالعرفان بالجميل .. لأنه شعب عريق رغم رأيك فيه . لأن من شمائله الغفران .. يعطي أضعاف ما يأخذ . أنه شعب ليس الغدر والخيانة من شيمته . ولا يبطره نصر وتهزمه هزيمة . إذا دعته بلاده للفداء تدافعت جموعه وسعى للموت كالسيل الهادر لا تحده حدود ولا تقيه سدود . إذا سقط ضحاياه تسابقوا وتباشروا وعلت حناجره بنشيد الله :
(ليتني كنت معهم فإفوز فوزاً عظيما)
وياليتك كنت معنا سيدي العقيد .. حين أرسلت على حين غفلة .. الذين سلحتهم بالسلاح الذي إنسحبت به من معركة الشرف والكرامة .. يوم تركت ظهر أخيك الميدان عارياً .
ليتك كنت معنا يوم أعلنت على لسان أعوانك وزمرتك سقوط الخلق وموت الضمير . يوم كانوا يعملون قتلاً وتمزيقاً في الأطفال والعجزة والنساء والمرضى .
وياليتك كنت معنا .. إذن للقنت درساً لن تنساه .. وإذن لرأيت معنى من المعاني السماوية الخالدة .
كنت ترى شعباً صبوراً وقوراً لم تهزه النائبة . ولم تذهب ببصره النازلة . ولم تضعف إيمانه الأحداث . بل ذهب في ثبات ويقين يرد هجمات بربرك ويشتت شمل عسكرهم.
وعلى شفتيه يردد آيات الله تعالى :-
(الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فأخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل * فإنقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وإتبعوا رضوان الله والله دو الفضل العظيم).
صدق الله العظيم
بقي لي سؤال واحد .. سيدي العقيد لا أتوجه به إليك لكني أتوجه به إلى الشعب

العربي الليبي .. وسأنتظر الرد العملي عليه .. ويقيني أن إنتظاري لن يطول : هل أنت راضٍ وعالم أن تسخر أموالك لجباية أدوات الموت والدمار ليقتل بها شعباً عربياً شقيقاً ؟ وما جناية هذا الشعب عليك .

إنتهى السؤال

ولأننا نحتمل لوافح وزمهرير البرد .. سنستظل بهجير الصحراء .. وببلادنا هو بصماتنا فوق رمالكم وسواحلكم .. وقوات شعبنا المسلحة ستظل رصيداً وفيراً لكل مقهور .. ونصيراً أميناً لكل مظلوم .

والسلام عليكم

زين العابدين محمد أحمد عبد القادر

الجزء السادس عشر
الرقابة العامة .. مالها وماعليها

في أوائل عام ١٩٧٠ طرحت في مجلس قيادة الثورة فكرة إنشاء مؤسسة لتأهيل وتطوير الخدمة المدنية . وكان في تقديرنا أن الخدمة المدنية السودانية التي كانت مضرب الأمثال في الكفاءة والإنضباط عند جلاء الإستعمار قد أصابها الوهن بسبب الصراعات الحزبية . وبسبب حركة التطهير العشوائية التي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ .

ولابد من إعادة الروح إليها وإقالة عثرتها . نوقشت الفكرة في مجلس الثورة وفي مجلس الوزراء . وعرضت على المستشارين لدراستها في إطار منظور ثورة مايو للعمل وقيمته .

في نفس تلك الفترة نوقشت فكرة إنشاء سوق حرة وجهاز لأمن الدولة . وبعد النقاشات المستفيضة تقرر أن يوكل أمر إنشاء جهاز الأمن للرائد مأمون عوض أبو زيد وإنشاء السوق الحرة للمقدم بابكر النور . وأوكل لي موضوع إنشاء جهاز تطوير الخدمة المدنية . وبدأت إتصالاتي بمن أعرفهم من المتخصصين في هذا المجال . وكان أول من إستشرتهم المرحوم علي الملك وأحمد الطيب السني وكانا من ديوان شئون الخدمة . والنعمان حسن أحمد خوجلي وكان مفتشاً بوزارة الخارجية .

بدأنا نحن الأربعة العمل . وكان أول ما طرحناه موضوع إختيار شخص يكون نائباً لي . وبعد التداول في أسماء كثيرة . وقع إختيارنا على السيد محمد عبد الحليم محجوب . وكان يعمل مديراً لديوان شئون الخدمة . ومحمد عبد الحليم محجوب رجل ممتاز للغاية ومقتدر . ووطني غيور . ومثقف وإن كان الشيوعيون يعيبون عليه أنه صاحب فكرة "بند العطالة" التي نبتت حين كان الشريف الهندي وزيراً للمالية .

إجتمعنا نحن الأربعة مع محمد عبد الحليم محجوب وناقشنا المهمة الموكلة إلينا . وتوصلنا إلى تسمية المؤسسة التي نقوم بتأسيسها "الجهاز المركزي للرقابة الإدارية". وحددنا وظيفتها الأساسية بتثوير وتطوير الخدمة المدنية .

أعد محمد عبد الحليم محجوب تصوراً متكاملاً للجهاز عرضناه على مجلس قيادة الثورة الذي وافق عليه وأضاف إلى مهامه . النظر في مظالم الجماهير وشكاوى الناس .

بعد أن أعلن رسمياً عن قيام الجهاز بدأنا نتلقى سيلاً من الشكاوى لاسيما وقد كان الرئيس يحث الجماهير في لقاءاته الشعبية وخطبه برفع المظالم للجهاز المركزي للرقابة الإدارية .

مع تضخم العمل تحولت مكاتبنا من القصر الجمهوري إلى جزء من بنك السوداني الحالي . وإرتفع عدد العاملين في الجهاز إلى نحو أربعة عشر شخصاً يشكلون القوة المركزية للجهاز . التي يحمل أعضاؤها بطاقات رسمية تخول لهم الإطلاع على كافة الوثائق بما في ذلك الحسابات الشخصية في المصارف . ودخول أي مرفق رسمي .

كان من بين من إنضموا إلينا السادة محمد أحمد حمد . وكمال زكريا . وأسامة الصلحي . وكمال شمينة . وميرغني نقد . وبابكر أحمد عبد الله . وعبد الله العبودي . وآخرون . وجميعهم جامعيون مشهود لهم بالكفاءة وذوو تخصصات متنوعة .

ذات يوم وردت إلينا شكوى حول مطاحن عثمان صالح للدقيق بالخرطوم بحري . تفيد بأن هناك ممارسات غير مشروعة تمارس في مجال بيع الردة "بوجه خاص" والمتاجرة بها في السوق السوداء .

كانت الشكوى عادية تم تحويلها للأخ النعمان حسن أحمد خوجلي للتحقيق فيها بحكم معرفته بالسوق والمعاملات التجارية .

كوّن النعمان فريقاً للتحقيق وباشر زيارة المصنع والإطلاع على المستندات . وأكتشف وجود مخالفات وتهرب واسع من الضرائب تمارسه إدارة المصنع .

أثارت هذه المعلومات مجلس الثورة . وذهب بعض الأعضاء إلى أنه بصرف النظر عن حجم المخالفات فإنها ترقى لمستوى التخريب الإقتصادي . وأن شركات أخرى قد تكون ضالعة هي الأخرى في مثل هذه الممارسات .

أستدعى المجلس السيد عبد الكريم ميرغني . وكان وزيراً للتخطيط وتربطه بأسرة عثمان صالح صلة قربى وثيقة . وطرحنا عليه المعلومات التي توافرت . وتأثر الرجل كثيراً . وقال إن ماتم إكتشافه يمثل بالفعل أخطاء فادحة .

ذهبت - أنا شخصياً - مع عبد الكريم ميرغني إلى إدارة المصنع وقابلنا توفيق عثمان صالح المدير العام . الذي إعترف بالخطأ وقال إنه لم يكن ملماً بتفاصيل كل ما يدور.

تبع نشر موضوع المطاحن في الصحف ورود المزيد من الشكاوى حول ممارسات الشركات الأخر ى . غير أنه وحتى ذلك الحين . لم يكن وارداً أمر المصادرة أو التأميم . وأقصى ماكنا نفكر فيه تقديم المخالفين لمحاكمات .

تركزن الشكاوى على الشركات المملوكة للأجانب أو لأشخاص من أصول أجنبية . مثل شركة سودان مركنتايل وأزمرليان وبيطار ومتشل كوتس وغيرها .

وهذه الشركات كانت الركائز التي نهضت عليها الحركة الصناعية وتجارة السودان الخارجية . تجمعت لدينا معلومات بصورة مكثفة فعرضناها على مجلس الثورة . فوردت فكرة المصادرة من مستشار المجلس الإقتصادي الدكتور أحمد محمد سعيد الأسد .

كان الجو ضاغطاً . وأعياد الثورة على الأبواب . ولابد من إتخاذ قرارات تعلن خلال الإحتفالات . وتم على عجل إعداد قائمة بالمؤسسات التي سيتم مصادرتها وتأميمها . بعضها لأسباب مبررة وبعضها بغير تبرير .

عند مناقشة كيفية إدارة هذه المؤسسات بعد مصادرتها . أقترح أن يقوم الجهاز الذي كشف عن ممارستها للإضطلاع بهذه المسئولية .

عارضت شخصياً هذه الفكرة . وقلت هذه ليست مهمتنا . فالهدف الذي أنشئ من أجله الجهاز هو تثوير وتطوير الخدمة المدنية . وطلبت أن تنشأ إدارة منفصلة لهذه المهمة تابعة لوزارة التجارة والتموين أو وزارة المالية حتى لا تصرفنا عن واجبنا الأساسي.

ووجه إعتراضي بالرفض في إجتماع مشترك لمجلسي الثورة والوزراء . وبعد جدل أحيلت المؤسسات المؤممة إلى لجنة خاصة بوزارة المالية . على أن يتولى الجهاز المركزي للرقابة الإدارية بما لديه من كادر مؤهل إدارة المؤسسات المصادرة .

أصبح عمل الجهاز الأساسي هو إدارة المؤسسات المصادرة . وقمنا بتعيين مجموعة من الضباط المتقاعدين وكبار رجال الخدمة المدنية الذي أحيلوا للمعاش وكونا لكل مؤسسة مصادرة مدراء بالتضامن .

وكنا نجتمع أسبوعياً بقاعة الإجتماعات بوزارة الثقافة والإعلام بحضور جميع المدراء المتضامنين لمناقشة سير العمل . ومعالجة المشاكل التي تعترضه بصورة جماعية . وكانت كل شركة تعرض مشكلاتها فيتداول حولها الجميع وقد يأتي حل لمشكلة في شركة كريكاب للحلويات من مدير شركة أوكتومايو . أو يرد إقتراح مفيد لتطوير العمل في مصنع ماسبيو للأسمنت من مدير شركة التبلدي الهندسية . وكان هدف إجتماعنا أن تكون قيادة المؤسسات المصادرة جماعية لا ينفرد بها مديروها وحدهم . أو تقرر فيها إدارة الجهاز وحدها .

وبرغم ذلك حدثت سلبيات كثيرة . وكان لأصحاب الشركات التي تمت مصادرتها شبكة علاقات واسعة في الخارج . تأسست على مدى سنين طويلة . ولم يكن من السهل على القيادة الجديدة لهذه الشركات أن تبني بسهولة علاقات عمل وطيدة مع المصدرين أو المستوردين في أوروبا وغيرها .

فالتعاملات التجارية تعتمد على المعرفة الشخصية والثقة المتبادلة . والمصداقية المكتسبة من خلال التعامل . ورغم أننا أرسلنا وفوداً إلى كل الشركات التي كانت تتعامل مع الشركات المصادرة . إلا إنها لم تحقق إلا قدراً متواضعاً من النجاح .

قلت إن جعفر نميري كان من أكثر المتحمسين لقرارات المصادرة . ولكنه حين أعاد الممتلكات لأصحابها . فعل ذلك وكأنه لم يكن شريكاً في القرار . وكأن المصادرة تمت من وراء ظهره .

كان ما يغري جعفر نميري بإذاعة بيانات المصادرة بنفسه التجاوب الذي يستقبلها به الشارع وكان يبدأ بياناته دائماً بقوله :"إن أمامنا أمران لا ثالث لهما فإما أن نسكت على الخطأ وإما أن نصادر".

وبعد أن كُنّا نصادر بناءاً على شكاوى ترد إلينا وتحقيقات موسعة نجريها أصبحت الكشوفات تأتينا من الخارج[1]. وحين تجاوز عدد المؤسسات المصادرة الأربعين مؤسسة . كان الجهاز هو المبادر بالمطالبة بوقف المصادرة حتى لا يؤخذ الناس بالشبهات . وحتى تجئ القرارات مبنية على معلومات موثقة .

وقد تبين بالفعل "لاحقاً" أن كثيراً من المعلومات التي تطوع بها البعض لم تكن صحيحة . وقد أوقفنا الكثير من القرارات التي كان يمكن أن تصدر لولا تدخل الجهاز . لقد تردد كثيراً عن تعيين للمحاسيب والأقرباء وأهل الثقة . مفضلاً إياهم على المختصين والقادرين على إدارة المؤسسات المصادرة . والحقيقة إنني لم أكن أعرف

1/ خارج الجهاز .

الكثيرين ممن تم تعيينهم فأكثر من ٩٠٪ من هؤلاء رشحهم الوزراء الذين كانوا يعرفون المدنيين أكثر منّا . ولكن القضية إرتبطت بتعييني إبن عمي النعمان حسن أحمد خوجلي لإدارة شركات عثمان صالح الذي كان من أكبر تجار السودان . وأكثرهم خبرة . وكان من ركائز حزب الأمة وأعمدته الرئيسية . فإخذت مصادرة مؤسساته "إلى جانب البعد الإقتصادي" . بعداً سياسياً عميقاً . كما ترددت أقاويل عن فساد رافق إدارة تلك المؤسسات . وعن أعمال سرقة ونهب ... إلخ . وأقول أن الكمال لله وحده . وأن ضعاف النفوس موجودين في كل مكان . وقد كُنّا نتقصى أقصى درجات في تعيين العاملين في الجهاز لاسيما في قسم الأمن الذي كُنّا نجند له جنوداً من الشرطة والإستخبارات العسكرية المشهود لهم بالأمانة وهم الذين كانوا يتسلمون المنازل المصادرة ويفتشونها . وكانوا يسلمون ما يعثرون عليه من مجوهرات أو أموال أو أشياء ثمينة لمدير مكتبي الرائد خضر الكجم .

وعند إعادة الممتلكات المصادرة . أعلن بعض من عادت إليهم ممتلكاتهم عن فقدانهم بعض الأشياء بمضاهاة ما كان في مخازننا مع ما خلفوه وراءهم في منازلهم .

لكنني لا أتذكر حادثة واحدة ضبط فيها شخص من الجهاز متلبساً أو أتهم بتهمة الفساد . وكانوا جميعاً يؤدون قسماً غليظاً قبل مباشرة أعمالهم .

وهناك من إستفاد من وجوده في المؤسسات المصادرة بإستغلال علاقاته الجديدة والمعارف التي يسرها له موقعه لخدمة مصالح شخصية . وقد إتضح ذلك بعد حل الجهاز بسنوات . وأقولها حقيقة للتأريخ . عندما وقع إنقلاب يوليو ١٩٧١ أذاع الرائد هاشم العطا بياناً تناول فيه تجربة مايو بالنقد . وقال إن ماقام به "حركة تصحيحية"[1] . كان الإتجاه في مجلس الثورة . وهو رفض البيان جملة وتفصيلاً . ورفعت صوتي مطالباً "بأن يخضع للمناقشة حتي نستفيد من أخطائنا . إذا تبين لنا أن هناك ثمة أخطاء" . ورفض طلبي رفضاً قاطعاً . وبعد فترة وجيزة صدر قرار بحل جهاز الرقابة . وكان من بين القرارات التي إتخذها هاشم العطا في بيانه ذاك .

بل كان القرار الوحيد الذي نفذه نميري "شخصياً" من قرارات هاشم العطا .

كانت كل الأموال والأشياء الثمينة التي ترد للجهاز من المساكن المصادرة تورّد في حساب خاص ببنك السودان وتوضع في خزائنه . وكانت الشيكات تعتمد بتوقيعين من ثلاثة توقيعات "الرقيب العام ونائبه ومساعده". وكُنّا نحرص على الدقة المتناهية في تسجيل البيانات وتكشيفها وذلك حين سعى البعض عقب إنتفاضة أبريل ١٩٨٥ للبحث عن مخالفات لجهاز الرقابة العامة لم يعثروا على مخالفة واحدة تستدعي التحقيق أو توجيه الإتهام .

كُنّا بعد حل الجهاز قد أجرينا عملية تسليم وتسلم دقيقة مع وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري[2].. التي حلت مكان الجهاز .. وإستغرقت خمسة وأربعين يوماً شهدت تسليم كل شيء حتى "الكبابي وطفايات السجاير".. ورفعنا تقريراً شاملاً

١/ أنظر البيان بالملحق بنهاية الكتاب .

٢/ بقيادة وزيرها العزيز عبد الرحمن عبد الله .

لمجلس الثورة تضمن كل ما قمنا به من نشاط في عمر جهاز الرقابة الإدارية .
في عام ١٩٧٤ أعيدت كل المؤسسات المصادرة إلى أصحابها وبعضها بأكثر مما يتصورون . رغم أننا كُنّا قد عوضناهم عند المصادرة[1] . فبعض الأراضي في كافوري "مثلاً" كانت حكراً لأصحابها وهي "ملك حر".
نأتي إلى مسألة الحارس العام ..
فبعد أحداث الجزيرة أبا تقرر في إجتماع مشترك بين مجلس الثورة والوزراء . وضع كل ممتلكات آل المهدي تحت الحراسة العامة . وتلك التجربة منقولة من التجربة المصرية . وأثناء المداولات تقرر أن يتولى الرقيب العام أعباء الحارس العام . وبناءاً على ذلك انشأنا جهازاً جديداً للحراسة مختلفاً عن جهاز الرقابة ومستعيناً بكوادره . إستعنت بالسيد محمد كيلاني كنائب لي في الجهاز الجديد . وكان حينذاك في الكشف الخاص . بعد أن أبعد من وكالة وزارة التجارة إثر خلافات بين قياداتها .
كان أول ما فعلناه هو حصر ممتلكات آل المهدي من أراضي زراعية وعقارات ومنقولات .. بلغت قيمتها حينذاك حوالي مائة وستون مليون جنيه .
كُنّا نستقبل أفراداً كثيرين من أسرة المهدي يومياً . لاسيما النساء . اللواتي كنا يجأرن بالشكوى من أن كل ممتلكات الأسرة مسجلة بأسماء الرجال . ومن الإنجازات التي حققناها أننا سجلنا لكل ذي حق حقه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . ورفعنا الغبن عن كثيرين . لم تدم فترة الحراسة العامة طويلاً . فبعد يوليو ١٩٧١[2] تسلم منصب الحارس العام السيد محمود حسيب وبعد فترة قصيرة تم حل الحراسة العامة .

١/ أوردت تفاصيل أوفى في سياق الأحداث السياسية التي وردت في فصل آخر متقدم من هذه المذكرات .
٢/ الإنقلاب الشيوعي .

الجزء السابع عشر
المصالحة الوطنية

والدماء التي سالت أنهاراً في مقاومة "الغزو الليبي" لم تجف بعد . وبينما كنت جالساً مع أبي القاسم محمد إبراهيم بمكتبه بالإتحاد الإشتراكي السوداني .. إتصل بنا الرئيس نميري وطلب منّا أن نبحث عن السيد عبد الرحمن سلمان[1] لأنه يريده لأمر هام .

قلنا له : إن شاء الله خير ؟

قال : لأنه سيلتقي مساء اليوم بالسيد الصادق المهدي في بورتسودان .

ألجمتنا المفاجأة .

الصادق "شنو" ؟ وبورتسودان "شنو" ؟![2].

بعد دقائق كُنّا في مكتبه كُنّا نعتقد أنه يمزح وسألناه عن حقيقة الأمر قال إن هناك طرحاً جديداً لإدارة شئون السودان تحت شعار "المصالحة الوطنية" وإنه ظل يعمل لهذا الهدف أربعة أشهر . وأن بهاء الدين محمد إدريس وزير شئون رئاسة الجمهورية في هذه اللحظة على متن طائرة خاصة في طريقه إلى لندن لإحضار الصادق المهدي للإجتماع به في بورتسودان . جاء عبد الرحمن سلمان . ورافق الرئيس في رحلته إلى بورتسودان . وكانت تلك بداية المصالحة الوطنية . والتي سمعنا بها لأول مرة في ذلك اليوم . وأبو القاسم محمد إبراهيم هو النائب الأول لرئيس الجمهورية . والرجل الثاني في الإتحاد الإشتراكي . وأنا الرجل الثالث .

لم نشعر إطلاقاً بأن ثمة شيء يجري بين نميري والمعارضة في الأربعة أشهر الماضية . غير إنني أذكر إنه بعد غزو ١٩٧٦ . وفي إجتماع لهيئة مجلس الشعب . كنت أجلس قريباً من الرئيس والعم "بابونمر" ناظر قبيلة المسيرية ورئيس هيئة مجلس الشعب القومي سمعت طرف حوار دار بينهما . وتذكرت قول بابو نمر للرئيس "يا ولدي إنتو ما تتصالحوا تتعافوا مع إخوانكم لمصلحة البلد . بدلاً من العراك والموت والدشمان كل سنة".

أستوقفتني كلمات العم بابو نمر في ذلك الحين . لكنني سرعان ما نسيتها مع تعاقب الأحداث . وكان الشريف حسين الهندي "رحمه الله" يرفض بشدة مبدأ المصالحة مع النظام . وهو سياسي حصيف . عميق التفكير .

وأذكر إنه كان يقول إن أي نظام يحكم السودان وينفذ طريق الخرطوم - بورتسودان ويوسع ويؤسس مشروعي الرهد وكنانة ويقيم مشروع جونقلي سيبقى في الحكم إلى يوم القيامة .

وجاءت مايو ونفذت كل ذلك[3] ولكن الشريف برغم قوله السابق . رفض المصالحة .

١/ كان حينذاك محافظاً لمديرية البحر الأحمر . وفي زيارة للخرطوم .

٢/ شنو بالعامية السوداني تعني "لماذا" وترمز للتعجب أكثر من التساؤل . وربما للإستنكار أو الإستهجان ... إلخ .

٣/ لم يستكمل مشروع جونقلي .

وكان أمله قوياً أن تستجمع المعارضة أنفاسها . وأيدها الصادق المهدي الذي كانت مجموعته قد أفلست تماماً بفشل الغزو .
ذهب نميري إلى بورتسودان . وإجتمع بالصادق المهدي وعاد في اليوم التالي . ليدعو لإجتماع لمجلس الوزراء أطلعه خلاله على ما دار في الإجتماع .
قلت : إنني أعتقد أن المعارضة إستنفذت كل قدراتها . وأن المصالحة ستسبب لنا مشاكل سياسية نحن في غنى عنها . لأن العائدين بالقطع لن يعودوا بالبراءة التي تطرح بها مايو المصالحة . وينطبق المثل الذي يقول "لتتمسكن حتى تتمكن" . وهذا ما تأكد لاحقاً .
كان المكتب التنفيذي لشباب السودان من أقوى مراكز المعارضة للمصالحة الوطنية . وكنت أنا مساعداً للأمين العام للإتحاد الإشتراكي للمنظمات الجماهيرية ورئيساً لتنظيم شباب السودان . وكان الأخ مكاوي عوض المكاوي أميناً عاماً للتنظيم .
عندما طرحت فكرة المصالحة . دعا إتحاد شباب السودان لإجتماع عاجل طلبوا مني أن أترأسه . إتخذ الإجتماع قراراً بالإجماع - برفض مبدأ المصالحة الوطنية - وكان لابد من إبلاغه لرئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني(1).
ذهبت ومعي الأخ مكاوي أمين التنظيم وسلمناه القرار المكتوب وقد كانت المرة الأولى التي يواجه فيها نميري كلمة "لا" من تنظيماته . وبوضوح شديد .
قلت له : إن المعارضة تترنح فهل ننهيها بالضربة القاضية . أم نرشها بماء بارد لتصحو وتقاومك من جديد ؟
بدأ عليه الغضب .. وإختصرنا .
كان نميري في عام ١٩٧٧ قد وصل إلى مرحلة من العناد لا تقاوم . وصار يصعب التكهن بما يفعل . وأصبح التعامل معه صعباً للغاية .
بتوجيه من نميري . نظم الإتحاد الإشتراكي السوداني عدة ندوات لمناقشة موضوع المصالحة الوطنية . كان الغرض من ذلك "تسويق" المصالحة . وتزيينها للجماهير وعرضها كعمل إيجابي عظيم . وفصل جديد من فصول العمل السياسي يبشر بالخير وبعهد جديد مشرق . كانت الندوات تذاع على الهواء مباشرة .
وقفت متحدثاً في واحدة منها حافلة بالحضور ونسبة كبيرة منهم من طلاب جامعة الخرطوم . ومن الإتجاه الإسلامي "على وجه الخصوص". وقد كانوا فيما مضى يأنفون من دخول الإتحاد الإشتراكي . ولم يدخلوا داره إلا بعد المصالحة الوطنية المزعومة .
قلت :"إنني لا أخفي أن لدي تحفظات كثيرة تجاه المصالحة . وأود أن أسوق مثلاً شعبياً .
يقول المثل : إنه كان هناك راعي غنم يعيش وإبنه الوحيد وغتيماته في الخلاء يصحو مبكراً . فيصلي الصبح . ويحلب الأغنام . ويشرب اللبن . هو ووالده ويتجهان إلى المراعي ليعودوا في المغرب . يشربان اللبن ويؤديان الفرائض . وينامان هانئ البال . عاشا كذلك ردحاً من الزمن في سعادة وراحة بال .

(1) كان التنظيم الشبابي يضم عناصر صلدة ومصادمة ومؤيدة لمايو لدرجة الغليان الداخلي . أمثال : علي صديق . مختار مكي . حسن الطويل . عوض رحمة . عبد القيوم الجابري . إدريس بركية ... إلخ .

ذات يوم والرجل يرعى أغنامه مر بجبل فيه غار . نظر إلى داخله فرأى ثعباناً ضخماً يحرس منجماً من الذهب على مدى البصر داخل الجبل .

دخل الرجل إلى الثعبان وقال له : ياحضرة الثعبان .. أراك تتمتع بثروة كبيرة وأنا ليس لدي سوى إبني وأغنامي ولا أريد لولدي أن يعيش مثل عيشتي الفارغة .

ولهذا فسأحضر لك كل يوم قدراً من اللبن على أن تعطيني قطعة صغيرة من الذهب . تضعها في الإناء الذي أحمله إليك . فأجمع القطع وأخفظها لإبني ليذهب إلى البندر ويتزوج ويعيش عيشة هنية هنالك .

وافق الثعبان على ذلك . وأصبح الرجل يحمل إناءه باللبن كل صباح . ويعود بقطعة الذهب . وإستمر الحال على هذا النحو لبضعة أشهر .

وذات يوم أحس الرجل بألم في أسنانه . فقرر الذهاب للمدينة للعلاج . وكلف إبنه بالقيام بما كان يقوم به تجاه الثعبان .

سافر الرجل وذهب إبنه بإناء اللبن إلى الثعبان .. ولم يكن قد شاهده من قبل . وعندما شاهد الشاب منجم الذهب أصابه الذهول . وقال لنفسه : لماذا كان أبي يشقى كل هذا الشقاء ليحصل كل يوم على قطعة صغيرة من الذهب ؟ ولماذا لا أقتل هذا الثعبان فأفوز بكل هذه الغنيمة دفعة واحدة ؟

وفي اليوم التالي حمل "ساطوراً" مع إناء اللبن .. وجاء للثعبان . وما أن هم الأخير بشرب اللبن حتى هوى عليه بالساطور .

ولكن الثعبان تفادى الضربة لتلحق بذيله وتقطعه . وهجم على الشاب وقتله . رجع الراعي وإكتشف ما حدث . فبكى على إبنه وترحم عليه .

بعد شهرين ذهب الراعي للثعبان وإعتذر له وقال إن ما حدث قد حدث فدعنا ننسى الماضي ونواصل ما إنقطع بيننا لا سيما وإنني عندما ذهبت للمدينة تزوجت فيها وزوجتي حامل الآن . وأريد أن يكون لإبني القادم ما يؤمن مستقبله .

نظر الثعبان للراعي وقال له إنني لن أنسى ما حييت ذنبي المقطوع . وأنت لن تنسى ما حييت إبنك القتيل . فإذهب لحال سبيلك ولا تفكر في أن نكون قادرين على التعاون مرة أخرى .

قلت للحضور إن هذا المثل ينطبق علينا . فنحن لن ننسى وهم لن ينسوا وسيستمر الأمر سجالاً بيننا حتى نقطع دابرهم . أو يسقط نظامنا .

كتبت نفس الكلام في صحيفة الشباب . إبان إنعقاد المؤتمر القومي الثالث للإتحاد الإشتراكي السوداني عام ١٩٧٨ في أيام المناقشات تلك . كان أبو القاسم محمد إبراهيم[1] في الولايات المتحدة الأمريكية مع عائلته في إجازته السنوية حين بلغه إحتدام النقاش في أروقة الإتحاد الإشتراكي حول المصالحة الوطنية .

إتصل بالرئيس هاتفياً وكنت معه بمكتبه وأبدى رغبة في العودة للبلاد ولكن الرئيس نصحه بإستكمال إجازته إذ ليس هناك ما يستدعي أن يقطعها . ولا توجد مشاكل . وكل شيء يسير على ما يرام .

١/ وكان يشغل منصب الأمين العام للإتحاد الإشتراكي السوداني .

غير أن أبو القاسم لم يستكمل إجازته . فبعد أيام قليلة إتصل بمدير مكتبه الأخ محمد أحمد البلولة وأخطره بتأريخ عودته . وأمره بتنظيم لقاء جماهيري بعد عودته بدار الكشافة البحرية "التي كان يرعاها" ليتحدث فيها عن المصالحة الوطنية .
ذهبت لمقابلته في المطار . وقلت له : ماذا تريد أن تقول عن المصالحة الوطنية في اللقاء الذي طلبت تنظيمه لك غداً ؟
قال لي إن طرحكم للمصالحة الوطنية طرح سلبي . وأنا أريد أن أطرح المصالحة بصورة أكثر إيجابية . إنتظم اللقاء بدار الكشافة البحرية السودانية . وتحدث أبو القاسم فقال : إن المصالحة الوطنية هي أكثر الخطوات التي إتخذتها الثورة جرأة وشجاعة ووصف المعارضين بأنهم "أبناء الوطن المناضلين" . المناضل حسين الهندي . والمناضل الصادق المهدي إبن المهدي العظيم . المناضل حسن الترابي . المناضل عمر نور الدائم . وشريف التهامي . وأحمد السيد حمد . وعبد الحميد صالح . هكذا عددهم بالإسم .
سبحان الله ..
الذين واجهونا بالسلاح في يوليو ١٩٧١ وشعبان ١٩٧٤ وسبتمبر ١٩٧٥ ويوليو ١٩٧٦ .. أصبحوا مناضلين .. ونحن .. المتحفظون .
خرجنا من ساحة النضال .
ودارت الأيام ليكون أبو القاسم أول ضحايا المصالحة الوطنية .
كان موقف أبو القاسم فريداً وغريباً . فالمصالحون بمجرد أن عادوا بدأوا "بالحفر" له من جميع الإتجاهات .
لم ينسوا أحقادهم القديمة عليه . لم ينسوا جامع الأنصار في ودنوباوي . وموقعة الجزيرة أبا . ومصادرة الممتلكات . والحراسات .
ورغم طرحه المصالحة الوطنية "طرحاً إيجابياً" . ظلوا على عداوتهم له .
أراد أبو القاسم أن يقفز فوق كل الحواجز التأريخية ليبرهن على حسن نوايا مايو . لكنه سقط في بحر الحقد والكراهية الذي لم يستبينه إلا ضُحى الغد .
إستمرت خطوات المصالحة .. ووقعت إتفاقياتها .. وبدأت قيادات المعارضة تفد إلى الخرطوم وتلتف حول الرئيس .
صارت لنميري "حلقتان"..
الحلقة اللصيقة التي أحاطت به بعد رئاسة الجمهورية وشرعت في إبعادنا عنه والحلقة الثانية التي تشكلت بعد المصالحة الوطنية .
وأصبحت كلمات مثل "ثورة مايو" . و"خور عمر" . و"طلائع مايو" . و"التحالف" . مجرد أدبيات . تماماً كما أحيل أعضاء مجلس الثورة للمتحف .
إختفت الروح التي سادت في ١٩٦٩ . والسنوات القليلة التي أعقبتها .. وسادت روح جديدة . عاد المعارضون "وغزوا" الإتحاد الإشتراكي السوداني . وطفحت تعبيرات مثل "القادمين .. والقدامى" وإتسعت دائرة المناظرات .
في أحد المؤتمرات نهض مواطن بسيط من دارفور وخاطب الرئيس قائلاً "والله ياسيدي

الرئيس منذ أن إستحدثت تعبير الثورة تراجع ولا تتراجع .. أصبحنا لا نفهم شيئا فكل شيء تتراجع عنه . تقول إنها مراجعة . ثم أنت ياسيد الرئيس هل الحكومة بتاعتك دي بقت أخت مسلمة ولا شنو ؟".
باللعلم وباللبراءة بالفعل أصبحنا لا نفهم شيئاً . مكّن جعفر نميري للعائدين وبوأهم المناصب الرفيعة . ولم يكن لأجهزة الثورة أي دور في "توطينهم .. وتأهيلهم". فقد تولى ذلك الأستاذان أحمد عبد الرحمن محمد وعبد الله محمد أحمد . وغيرهما وأعادا كل من معهم بإمتيازات خرافية من مشاريع النيل الأبيض والرهد .
وقد أثر ذلك على الصامدين مع مايو . والمدافعين عنها . إذ أصبح العائدون مواطنين من الدرجة الأولى والقدامى من الدرجة الثانية.
وقلل ذلك من حماس الكادر السياسي لمايو . فالإتجاه العام في المصالحة كان تسليم القادمين مواقع متقدمة في القيادة وبأقصى سرعة . ولم يكن ذلك "في تقديري" سليماً من الناحية السياسية .. فالعائدون لم "يعودوا" خالصي النية لوجه الله .
ومنذ أن بدأت وفود المصالحة الوطنية تصل إلى السودان وإتضحت لدي الرؤية أصبحت مقتنعاً تماماً بأنه لا مستقبل لثورة مايو طال الزمن أو قصر .
أحاطت مجموعة من العصابات بنميري .. الذي أصبح يزداد عزلة عن الشارع يوماً بعد يوم . وتحولت مايو من ثورة إلى مجرد نظام حكم يسعى لتحقيق برنامج تنمية فقط .
لقد مرت مايو بأربع تجارب مؤلمة قصرت كل منها من هامتها . ومن عمرها ومثّلت أسافين دقت في نعشها . وسماً بطيئاً أودى بها في النهاية .
أولى التجارب : تقليص مجلس الثورة من عشرة إلى سبعة .
والثانية : تجربة يوليو ١٩٧١ .
والثالثة : المصالحة الوطنية .
والرابعة : قوانين سبتمبر التي صدرت بلا دراسة ولا مشورة .
غير أن أكثر ما ساهم في إنهيارها وسقوطها - بعد أن بعدت عن مفاهيمها وعن الجماهير - شخصية قائدها ومزاجه المتقلب وفي النهاية النرجسية التي أصابته .
مرت على جعفر نميري في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مرحلة إختلت فيها مفاهيمه الشعبية البريئة . جعفر نميري الذي كانت شعبيته خرافية داخل الجيش . أهلته لقيادة ثورة مايو والذي وجد تأييداً من الشعب لم يحظ به من قبل رئيس ولا ملك ولا سلطان . صار عبداً للسُلطة بعد أن كنت شخصياً أسميه المغناطيس البشري "في سني الثورة الأولى".
أذكر هنا أننا كنّا بعد يوليو ١٩٧١[1] في رحلة بالقطار . وفي السميح بمديرية كردفان . أهدى رجل وزوجته بنتهما الوحيدة لنميري . لأنهما لا يملكان ما يقدمانه له - تعبيراً عن حبهما - غيرها . وهو لم ينعم الله عليه بالإنجاب . وبالفعل جاءت معه البنت للخرطوم . واقامت بمنزله عاماً كاملاً . أعادها بعده لأهلها .

1/ الإنقلاب الشيوعي.

جعفر نميري الذي كان يلتمس الرأي والمشورة عند كل من حوله . أصبح لا يطيق النصح . ويحب أن يسمع ما يروق له فقط .
ترددت بعد المصالحة الوطنية مقولة أن جعفر نميري رجل "كويس".. ولكن بطانته التي تلتف حوله فاسدة . وهذا تزييف للواقع . فالرجل "الكويس" لا يمكن أن يحيط نفسه بالفاسدين . وإنما الطيور على أشكالها تقع !!.
حدث مرة أن طلب قادة الجيش الإجتماع بنميري[1] لمناقشته في الأمور العامة شريطة أن يعطيهم "الأمان" ففعل .
إجتمع بهم .
تحدثوا إليه حول مايدور في البلاد من حديث عن الفساد . وتسيب في الخدمة المدنية . وإنعدام الشورى والديمقراطية .
كانت قلوبهم على البلد . وعلى مايو . وعليه .
إستمع إليهم في صمت .
وفي اليوم التالي غدر بهم جميعاً . وأحالهم إلى التقاعد !
الرجل الذي جاء به الجيش للسُلطة . وأسلمه قياده . أصبح لا يحتمل الجيش . ولا حتى وجهة نظر من يحمونه .

1/ كان وقتها الفريق عبد الماجد حامد خليل نائباً أول لرئيس الجمهورية .

الجزء الثامن عشر
التطورات الإقتصادية والمالية

كنت قد ذكرت إنه لم يكن لدينا برنامجاً محدداً بخلاف المبادئ العامة التي وردت في بيانات الثورة الاولى . كما إنه لم يكن من رأينا المشاركة في الجهاز التنفيذي . وكنّا نفضل العودة لوحداتنا حراساً للثورة . ونترك تسيير جهاز الدولة لمواطنين غيورين تحقق بهم مصالح البلاد والمواطن .

لقد كانت الأحزاب السياسية التي ناضلت من أجل الإستقلال[1] . مهتمة بالعمل السياسي . "إستقلال أم وحدة مع مصر". ولم تكن لها برامج إقتصادية محددة ومفصّلة . حتى الحزب الشيوعي إتضح فيما بعد إنه كان يرفع شعارات دون برامج .

وكل الذي حدث بعد الإستقلال كان مشروعات منعزلة في مجالات مختلفة دون أن يكون بينها رابط . فكان هناك إمتداد المناقل مكملاً لمشروع الجزيرة . كان مد خط السكة حديد من الأبيض إلى نيالا وإلى واو . وهي مشروعات درست منذ أيام الإستعمار . رغم أن هذا لا يقلل من مكانة الرجال الذين وقفوا وراءها بأشخاصهم . مثل المرحوم المهندس ميرغني حمزة وزير الري "بالنسبة لمشروع المناقل" والمرحوم المهندس محمد الفضل أول مدير سوداني للسكة حديد "بالنسبة لإمتداد خط الغرب والجنوب".

أقول تمت هذه المشروعات بالثقل الشخصي لهاتين الشخصيتين الفذتين . ذلك أن السياسة المعلنة للحكومة والتي صدرت قبيل الإستقلال من أول حكومة سودانية عام ١٩٥٥ أكدت إنه بخلاف ما تم في الماضي . فإن الحكومة تترك المجال الإقتصادي للقطاع الخاص . ولكن يبدو أن هذا الإعلان لم يتم التقيد به . كما لم تتم مراجعته . إذ جاءت حكومة الفريق عبود وأنشأت مصانع السكر[2] ومصانع تعليب الخضر الفاكهة[3] ومصنع لتجفيف اللبن[4] وآخر لتجفيف البصل[5] ومصنع للكرتون[6] . ومع ذلك .. فقد ظلت تلك المشاريع جزراً معزولة عن خطة متكاملة .

فوجئنا بأن اليسار التي أيد الثورة وتعاون معها لم يكن لديه "أيضاً" خطة أو برنامج فظهر إجتهاد شخصي من السيد عبد الكريم ميرغني . وكان أول الأمر "وقبل إنقلاب ١٩ يوليو" وزيراً للإقتصاد والتجارة الخارجية . فاجأ الناس بأن أعلن بعد زيارة قصيرة له إلى دول شرق أوروبا - عن مشروعات صناعية سوف يظهر عائدها بعد ستة أشهر - وقد أدهش إعلانه الجميع . وبالطبع لم يظهر شيء مما قال أو أعلن .

١/ الحزب الوطني الإتحادي . حزب الأمة . الحزب الشيوعي . تحت راية الجبهة المعادية للإستعمار .

٢/ في الجنيد وخشم القربة .

٣/ في كريمة وفي واو .

٤/ في بابنوسة .

٥/ في كسلا .

٦/ في أروما .

لذلك تعلق البعض بالأخطاء التي إكتُشفت في مطاحن عثمان صالح لإصدار قرارات إقتصادية "بمصادرة" شركات سودانية و"تأميم" شركات أجنبية . وفي إعلانات كان يصدرها رئيس مجلس قيادة الثورة بنفسه . مساء كل خميس . توجها بتأميم البنوك أثناء الإحتفال بعيد الثورة الأول . وبحضور الرئيس جمال عبد الناصر والعقيد معمر القذافي - كما سبق أن ذكرت - . ومن المعلوم أن الإشتراكية تقوم علي نقل وسائل الإنتاج من الرأسمالية والقطاع الخاص إلى الدولة والقطاع العام ممثلاً في المؤسسات . غير أن هذا لم يتم بصورة مطلقة إلا في الدول الشيوعية ودول الديمقراطية الشعبية في شرق أوروبا . أما في غيرها فكانت تضع الأسس لذلك . غير أنه في الحالات التي تمت كان ذلك في غالبيته "عقاباً" لأخطاء أكتشفت أو وصلتنا عنها معلومات مؤكدة أو غير مؤكدة كما ذكرت .

وقد إندفعنا في ذلك في حماس قد يكون له ما يبرره عندئذ لكنه أثر فيما بعد "على الثقة" الواجبة بين الدولة والقطاع الخاص .

إتجهنا بعد ذلك لوضع خطة لخمس سنوات "كما هو الحال في الدول الإشتراكية والشيوعية" . وتشبها بها إستقدمنا خبراء روس . وشاركهم فنيون سودانيون ذوو ميول يسارية . وفي ذات الوقت بعثنا ببعض الكوادر المؤهلة في الخدمة المدنية إلى دول شرق أوروبا لدراسات عاجلة وتدريب سريع وإتضح فيما بعد أن غالبية هؤلاء لم تكن مؤمنة بما أرسلت إليه .

لقد شارك العديد من الذين تلقوا دراسات في الإتحاد السوفيتي وشرق أوروبا مع الخبراء الروس في الترجمة وإعداد الخطة . وقد إتضح إننا نبدأ من الصفر . كما ظهر تباين واضح بين آراء الخبراء الروس "الذين لم يجدوا الرأسمالية أو الإقطاع بالسودان" . وبين الكوادر السودانية التي إنقسمت فيما بينها هي أيضاً . ما بين مؤيد لقرارات ثورية فورية "ممثلة في جناح معاوية إبراهيم سورج في الحزب الشيوعي" وبين محبذ لتدرج في مجتمع البرجوازية الصغيرة . على إعتبار ما حدث في تقديرهم إنقلاب وليس ثورة .

قبل أن يبدأ إقرار الخطة التي وضعت في شكلها أسرع رجال وزارة الري[1] بالبدء في تنفيذ مشروع السوكي . وهو مشروع زراعي على مساحة ٩٠ ألف فدان يعطي المثال الحي للقدرة الفنية السودانية . دون عون خارجي .

غير أن الأمر ظل جهداً أثار جدلاً سياسياً . أكثر من إقتصادياً . عن نجاح وفشل التجربة السودانية الأولى والتي كانت ناجحة .

جاء إنقلاب ١٩ يوليو وتوقف الجدل . والعمل في الخطة . إلى أن إنتهت عملية الإستفتاء على رئاسة الجمهورية . وتكوين أول وزارة بعد الإستفتاء في نوفمبر ١٩٧١ والتي شغلت فيها منصب وزير النقل والمواصلات . وبدأت الإستعدادت لعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الإشتراكي السوداني . بدأت الثورة في إعداد أول برنامج إقتصادي يراعي المبادئ العامة التي كانت ستطرح على المؤتمر التأسيسي . في قيام مجتمع إشتراكي نابع من فكر سوداني وغير مرتبط بالنظم الأيديولوجية الإشتراكية الأخرى .

١/ في عهد الوزير مرتضى أحمد إبراهيم .

وقد تمثل ذلك في قيام قطاع عام قائد ورائد لعملية التحول الإشتراكي . ويسانده قطاع تعاوني وقطاع خاص من رأسمالية سودانية غير مرتبطة بالإستعمار . كل ذلك في تحالف وليس صراع بين فئات المجتمع المتمثلة في العمال والمزارعين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية . وإستنفرت الثورة كل الفنيين السودانين في كل الوزارات وطلبت إليهم الجلوس لوضع برامج عمل مرحلية - كل في مجاله - توطئة لخطة خمسية . بناء على رؤى سودانية .

وقد كانت الأسس والأهداف هي :-

١/ دعم وتقويم البنيات الأساسية في النقل والمواصلات والطاقة . والتدريب / كأساس للبناء الإشتراكي .

٢/ التوسع في القطاع الزراعي الحديث وتحقيق فائض للتصدير في المحاصيل النقدية والحبوب الزيتية .

٣/ التصنيع الزراعي والصناعات التحويلية للمواد الخام الأساسية كالقطن والحبوب الزيتية .

٤/ تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية .

٥/ التوسع في الخدمات الصحية والتعليم ومحو الأمية .

ولضمان إنجاح التجربة أنشئت مجالس وزارية : للقطاع الإقتصادي . وللحكم المحلي . وللميزانية والإصلاح الإداري . ولتنمية الموارد البشرية . برئاسة الوزراء المختصين . ثم أنشئ بعد ذلك مجلس أعلى للتخطيط برئاسة الجمهورية يجتمع مرتين في العام لمراجعة سير العمل .

وقد إنكبت الوزارت على وضع البرامج التفصيلية . والبحث عن مصادر معدات المشروعات . والحصول على الموردين . كما إتجهت وزارة المالية والإقتصاد الوطني للبحث عن الموارد والتمويل . وقد صحب تلك الفترة إنفتاح على المؤسسات الدولية "مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والصندوق الكويتي للتنمية وصندوق الأوبك". كما شارك السودان مشاركة فعّاله في تأسيس الصندوق العربي للتنمية وبنك التنمية الإسلامي وصندوق النقد العربي وبدأت الحركة النشطة في تشييد طريق بورتسودان - هيا - كسلا - القضارف - مدني . ومصانع النسيج في الشمال والغرب والجنوب ومصانع السكر في جنوب غرب سنار وفي حجر عسلاية ومصنع سكر كنانة ومحطة الأقمار الصناعية في أم حراز ومشروع الرهد الزراعي وطريق مدني - سنار - كوستي .

وكوبري نهر الجور وكوبري القوات المسلحة في الخرطوم بحري ومشروع الطاقة الثاني .. ثم الثالث وفتح مشروعات للزراعة الآلية المطرية في شرق السودان ووسطه وفي جبال النوبة . إضافة إلى قيام العديد من المدارس والمستشفيات .

وقد كان بحق ملحمة تبارت فيها كل الوزارات بنشاط وإقتدار . ولا شك إنه قد صاحب بعضها مشاكل . وإخفاقات . ولكن ما تم في مجمله كان هو الدعامة التي قام عليها الإقتصاد السوداني الآن ولأجيال المستقبل .

وبإبرام إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ تم إنشاء صندوق إعادة توطين العائدين من أبناء الوطن من البلدان المجاورة . ومن "الغابة" . فتم إنشاء برنامج إسعافي لترميم آثار الحرب والدمار في المدارس والشفخانات وأماكن العدالة والأمن . ثم تبع ذلك برنامج تنموي شمل إنشاء الكباري ومشروعات زراعية وصناعية خفيفة في مختلف المديريات الجنوبية . وظهرت إلى الوجود جامعة جوبا .

وتحقيقاً لشعار "التحالف" تم وضع قانون للإستثمار في القطاع الصناعي وآخر للإستثمار في قطاع الخدمات "لأول مرة في السودان" ليشمل النقل والمواصلات والطاقة ... إلخ وثالث للإستثمار في القطاع الزراعي . ثم دمجت كلها في قانون واحد للأستثمار وأنشئت تبعاً لذلك "أمانة عامة للإستثمار". من جهة أخرى تم تكوين لجنة لإعادة النظر في الشركات والأعمال التي صودرت أو أممت - لسودانيين وأجانب - وتم تعويضهم تعويضاً إضافياً .. بإعادة ممتلكاتهم لهم إضافة إلى التعويضات النقدية التي حصلوا عليها من قبل . فعاد بعضهم للعمل وآثر البعض البيع بخلاف البنوك الأجنبية التي إستمرت مؤممة وحصلت على تعويضات في مدد لم تزد عن خمسة سنوات . وبذلك فإن ستار قد أسدل على "ملحمة" التأميم والمصادرة .

اما البنك التجاري "السوداني" . وهو البنك السوداني الوحيد وسط البنوك الأجنبية . فقد تم تعويض مساهميه وأنشئ لهم بمبلغ التعويض "بنك الإستثمار السوداني" . ثم صار فيما بعد "البنك العالمي" . وأخيراً "البنك السوداني الفرنسي".

وعاد قطاع الإتجار في الحبوب الزيتية والتي تتقاسم الدرجة الثانية من الصادر مع الصمغ العربي بعد القطن . عاد إليه أصحابه في شراكة مع الدولة . وقد تم ذلك دون تعديل في سياسة الدولة المعلنة . ذلك أن مجموعة الأشخاص الذين يديرون القطاع الإقتصادي . كانوا وراء الإحتفاظ بالسياسات المعلنة وتطبيقها . أو تطبيق غيرها . مع الإحتفاظ بها . فالنهج الإشتراكي "متطرفاً أو معتدلاً" ظل منذ الثورة هو السياسة الإقتصادية .. سواء قاد المجموعة المرحوم بابكر النور "وزيرٌ للتخطيط" . أو الأستاذ عبد الكريم ميرغني "وزيراً للإقتصاد" . أو الرائد أبو القاسم هاشم "وزيراً للتخطيط" أو الأستاذ أحمد سليمان "وزيراً للصناعة" . أو إبراهيم منعم منصور أو مأمون بحيري أو بدر الدين سليمان ووزراء متعاقبين للمالية والتخطيط .. وهكذا .

مع بداية تطبيق برامج العمل المرحلية في عام ١٩٧٢ وما بعده . حدث تدافع شديد بين الوزارات كما أسلفت . كل يسعى لتطبيق برامجه . وفي وقت وجيز . وربما لتحقيق طموح جاد ومشروع في حالة البعض الآخر . على أن ذلك شكّل ضغطاً حاداً على موارد البلاد وأرصدتها . مما جعل الجميع يتطلعون للقروض والمعونات الأجنبية . وقد ساعد على ذلك سياسة خارجية معتدلة . ومتجهة نحو الغرب والدول العربية . كما ساعد أكثر وجود فوائض بترولية متزايدة لدى الدول العربية والبنوك العربية "من مال العرب" سهلت من الحصول على كل القروض والمعونات .

وبقدر ما إستفاد السودان لأقصى درجة من فوائض الاموال المتاحة في قروض إنتاجية . بقدر ما أسرف في بعض الأحيان في الحصول على قروض لشراء سلع إستهلاكية

كالسكر والقمح والدقيق - وأحياناً - البترول . وبأسعار فائدة تجارية إنعكست فيما بعد على "الدين الوطني" . وجعلته عاجزاً أمام الحركة الإقتصادية السودانية . حتى الأن . كما جعلته مدخلاً - بجانب تزايد العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية - إلى ضغوط من صندوق النقد الدولي لتخفيض قيمة الجنيه السوداني تخفيضاً "مباشراً" . أقول مباشراً لأني علمت مع بعض الإخوة الإقتصاديين أن هناك تخفيضات غير مباشرة بدأت منذ أواسط الستينات متمثلة في شكل الضرائب على الواردات بأسماء مختلفة . لكنها كانت تتراجع من وقت لآخر . مرة تلغى ومرة تزيد .. وهكذا.
أما التخفيض المباشر للجنيه السوداني فقد تم لأول مرة عام ١٩٧٩ وسط تظاهرة كبيرة قبيل إنعقاد إجتماع اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي . وقد عرض عليها الأمر - وهي جهاز سياسي غير فني - ولم تجد بدا من الموافقة عليه . خاصة وإنه ظل مطبقاً بالفعل لبضعة أشهر . وهنا لابد من وقفة . إذ أن القرار الكبير بل من أكبر القرارات الإقتصادية - على الإطلاق - لم يناقش فنياً أو على مستوى مجلس الوزراء . بل أعلن بصفة مباغتة بعد أن تم حل المجلس الإقتصادي .
وكما هو الحال في بعض الأحيان . صدرت أكبر القرارات "خارج الأجهزة" . وقد حدث نفس الشيء في الإقتصاد هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن قرار تخفيض أو "تعويم" العملة لا يمكن العودة عنه . فهو "طريق لإتجاه واحد" كما يقولون .
كما أن قراراً كهذا لابد أن يسنده إحتياطي عملات يساعد على الإحتفاظ بالقيمة الجديدة لفترة طويلة . حتى لا تكون محل مضاربة من تجار العملة والمهربين . وهو الأمر الذي بدأ بالفعل من ذلك الحين وإستمر حتى اليوم . وهوى بقيمة الجنيه السوداني من ٣ دولارات للجنيه في عام ١٩٧٩ . إلى أن أصبح الدولار يساوي ٢,٥ جنيه بنهاية "مايو" في شهر أبريل عام ١٩٨٥ .
وقد صحب هذا القرار في عام ١٩٧٩ .. إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي . وكذلك "فك" الحظر على الأجانب الذين غادروا البلاد طواعية أو هربوا منها أو ماتوا خارجها دون وريث . وتم تحويلها إلى الخارج .
وهكذا مر زمن على البلاد كان كل من هب ودب يملاء حقيبة يده بالدولارات ويخرج من مطار الخرطوم . فحدث هروب وإستنزاف لا مثيل له لإقتصاد البلاد . كل ذلك لأن قراراً كبيراً كهذا ما كان ليتم "رغم ما يقال عن تحرير الإقتصاد" . وبهذه الصورة . لو كانت الأجهزة المختصة كلها قد شاركت في صدوره . وتبع القرار إنشاء الصرافات الخاصة بجانب صرافات البنوك . ومنذ ذلك الحين أصبح الناس لا يتحدثون عن الحالة الإقتصادية أو الأسعار أو الإنتاج أو الصادر أو الوارد . إلا ويتساءلون عما وصل إليه سعر الدولار "اليوم". ومع دخول المغتربين "الحلبة" صارت أنشودة "دولار - ريال - شيك سياحي" يتغنى بها الصبية في "برندات" الأسواق .
رغم ذلك بدأت المعالجات والمحاولات الإصلاحية لإحتواء آثار قرار لم تكن البلاد مستعدة له في وقته . ثم أعلن بعد ذلك قرار كبير آخر . وهو إلغاء "الشراكة" بين مزارعي مشروع الجزيرة والحكومة .

والشراكة نظام قام عليه المشروع منذ عام ١٩٢٥ إذ كانت ٤٠٪ للحكومة و٤٠٪ للمزارع و٢٠٪ لإدارة المشروع .. لزوم مصروفات التسيير ثم تعدلت النسب المذكورة بزيادة نصيب المزارع . وقد دارت مناقشات ودراسات منذ منتصف الستينات بقيادة البنك الدولي لإلغاء "الشراكة" . وإعطاء كل العائد للمزارع على أن تخصم منه التكاليف ويحجز نصيب متواضع لإدارة المشروع . ولعل أكبر بند في التكاليف هو تكلفة "ري المزروعات" . ومرة أخرى . وبصرف النظر عن صواب أو خطاء القرار "وهو بالمناسبة قرار صائب" إلا أن إعلانه كان مفاجأة حتى لمحافظ المشروع "الدكتور محمد الطيب" . كما عبّر عن ذلك في خطبته يوم إعلان القرار .

كان من أهم آثار التخفيض المباشر لقيمة الجنيه "بل ولا يزال" . هو المضاربة في قيمة العملة الوطنية . وإرتفاع أسعار الواردات . ومن بينها كل أدوات ومدخلات الإنتاج . وظهور التضخم بدرجة لم تُعرف من قبل . وما أفرزه كل ذلك من آثار على مستوى معيشة المواطنين وعلى الأخص أصحاب الأجور والرواتب . ممن عرفوا بتعبير "ذوي الدخل المحدود" . وهم غالبية سكان المدن . ومحور التغيير . بما فيهم المهنيين من أطباء ومهندسين وحرفيين .

وقد ظلت ميزانية الدولة هي المصدر الرئيسي لمحاولة تحسين دخول هؤلاء النفر من العاملين . رغم الضغوط المتصاعدة على تلك الميزانية من جراء الحرب التي إندلعت مرة أخرى بجنوب البلادحتى أبريل ١٩٨٣ .

ورغم الإلتزام بمشروعات كبرى للتنمية مثل قناة جونقلي . ودعم الحكم الإقليمي الذي أعلن للمديريان الشمالية أسوة بالإقليم الجنوبي . فقد كان لابد من مراجعة لمصادر إيرادات الدولة خاصة وأن المصروفات يصعب تخفيضها . وعليه فقد أنشئت لجنة على مستوى عالي برئاسة شخص مقتدر هو السيد منصور محجوب[1] وعشية عرضه لتقرير اللجنة على مجلس الشعب لمناقشته في اللجان الفنية بالمجلس قبل إقرار قوانين جديدة للدخل على أساس ذلك التقرير الشامل فوجئ السودان . بل والعالم أجمع . بأمر مؤقت صادر من رئاسة الجمهورية . بإلغاء كل قوانين الضرائب الموجودة "حوالي عشرين قانوناً" وإصدار قانون جديد أسمه "قانون الزكاة والضرائب". مُعلناً إعتماد الدولة ومنذ إصداره في سبتمبر ١٩٨٣ على الزكاة من المسلمين كمورد رئيسي للايرادات . وتتبع لإدارة خارج وزارة المالية سميت "ديوان الزكاة والضرائب" كما فرضت ضريبة تعادل الزكاة "٢,٥٪" على إيرادات غير المسلمين .

سبق إعلان قانون الزكاة والضرائب بأسبوع قانون "إلغاء التصنيع والإتجار في الخمور" . وتبع قانون الزكاة والضرائب بعد أسبوع قانون جديد "للمعاملات المدنية" ألغى أهم بند في الشركات المساهمة . وهي محدودية مسئولية المساهمين . فأصبح المساهم في الشركة أو الشراكة سواء من حيث مسئولية كل منهم غير محدودة في حالة الخسارة . ثم أصدر محافظ بنك السودان "فاروق المقبول" قراراً بإعتبار الفوائد المصرفية "ربا" محرماً . وعلى البنوك إتباع صيغ إسلامية وهي "المشاركة والمضاربة .

---

[1] نائب وكيل المالية بعد الإستقلال ووكيل وزارة التجارة . ثم أول وزير خزانة لثورة مايو .

والمرابحة" . وكما هي العادة فإن عصر المباغتة "الشبيه بالعمليات العسكرية" كان هو المتبع . الأمر الذي أربك الحياة الإقتصادية والمالية . والأجهزة الإدارية للدولة . سواء على مستوى الحكومة المركزية أو الحكومات الإقليمية .

ولم تجد كل المحاولات لكي يتم هذا التحول بالتدريج الذي عرف به الإسلام خاصة وأن الحالة الإقتصادية للبلاد لم تكن بالمعافاة التي تجعلها تستوعب هذا التغيير الأساسي . خاصة وأن الزكاة إذا أريد لها أن تطبق - حسب الأصول الشرعية - لابد أن يحول الحول على الدخل . أو أن تجمع عند الحصاد الذي بقى عليه شهرين . ولم تكن الأجهزة قد قامت بعد .

كان الجانب الأكثر تأثيراً بهذه القرارات التي سُميت "الإسلامية" . ليس فقط على الصعيد المحلي . بل على الصعيد الدولي أيضاً بالطبع .

وقد علمت من الأخ إبراهيم منعم منصور[1] أنه كان هناك برنامج مع البنك الدولي وقيادته ومشاركيه الصناديق العربية وصندوق النقد الدولي وبعض الدول المانحة من شأنه أن يؤدي خلال ثلاثة سنوات "إبتداء من يوليو ١٩٨٤" إلى إزالة العجز عن الميزانية . وتدعيم الهياكل الإنتاجية في البلاد . وتصدير البترول . وتكملة قناة جونقلي . وتحقيق تحرير إقتصادي معافى للعملة السودانية والحياة الإقتصادية . ولكن الجميع فوجئوا ببداية "الأسلمة" في سبتمبر ١٩٨٣ .

الأمر الذي دعا مدير البنك الدولي في ذلك الوقت لزيارة السودان[2] . وتناقش مع السيد الرئيس "على إنفراد" لأكثر من ساعة . موضحاً له البرنامج . والإلتزام الذي حصل عليه من كل الدول التي إتصل بها . لكن الرجل خرج من الإجتماع وفي حالة يأس من مواصلة العمل في البرنامج .

ولاشك أن تلك الزيارة كانت بداية النهاية للتعاون الدولي مع السودان .

كان قانون الزكاة والضرائب . وقرار إلغاء العمل بالفوائد المصرفية بداية لسلسلة جديدة من القرارات . إعداد الميزانية على أساس السنة الهجرية "أي أول محرم مطلع كل عام هجري" بدلاً من السنة المالية "التي تبدأ من أول يوليو من كل عام ميلادي" .

ثم إخلاء مبنى وزارة المالية وإنتقالها إلى مبنى جديد أنشئ لديوان حسابات حكومة جمهورية السودان . على أن يؤول مبنى المالية لديوان الزكاة والضرائب . وإلغاء صفقة كبيرة لتسليح كل وحدات الجيش السوداني إستغرق الإعداد لها بضعة شهور . لأن بنك السودان "إكتشف" أن الدين سيدفع عنه "الربا". إلغاء تبعة تمويل الحكم الإقليمي على حكام الأقاليم عن طريق تحصيلها للزكاة بدل وزارة المالية . الأمر الذي أربكهم . وجعلهم - لأول مرة - يشعرون بجدية المسألة . وضرورة تحركهم مع وزارة المالية لتوضيح حجم المشكلة . دارت إجتماعات متعددة بعضها بالخرطوم "برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية اللواء عمر محمد الطيب" ضمت وزير المالية وحكام الأقاليم ورفض أن يحضرها "عوض الجيد محمد أحمد" ممثلاً للثالوث القانوني .

١/ وزير المالية في ذلك الوقت .

٢/ مارس ١٩٨٤ .

متحدياً النائب الأول كما أعاد لوزير المالية مكاتبات أرسلها له في إطار تنفيذ القرارات . كما تبودلت مكاتبات "ساخنة" بين المالية ورئاسة الجمهورية زاد من حركتها خطب المساجد وبالتحديد "مسجد جامعة الخرطوم . ومسجد المركز الإسلامي الأفريقي" ندد بوزير المالية لدرجة إتهامه بالكفر وأن "نساؤه طوالق ودمه قد هدر وماله مباح" وإنه إذا كان لايعرف كيف يبني ميزانية على الزكاة فعليه أن "يستقيل". وتدور الأيام وفجأة وكما هي العادة . يوقف رئيس الجمهورية العمل بقانون الزكاة والضرائب ويفصل الشيخ بابكر عبد الله إبراهيم "رئيس ديوان الزكاة والضرائب" ويطلب من نائبيه "السيد سعد يحى والسيد أحمد طه" . الذهاب إلى وزارة المالية والتعاون معها لإعداد ميزانية الدولة للعام ١٤٠٦ هجرية في ظرف أيام . ليتمكن مجلس الوزراء من مناقشتها وتقديمها إلى مجلس الشعب في موعد أقصاه ٣١ مايو ١٩٨٤ وفقاً للدستور . وقد حدث كل ذلك في زمن قياسي . أقيل بعدها وزير المالية في ديسمبر ١٩٨٤ وبعد ثلاثة أشهر وستة أيام أقتلع النظام كله في ٦ أبريل ١٩٨٥م .

الجزء التاسع عشر
نميري وسقوط مايو

منذ أواخر ١٩٧٩ تملكت جعفر نميري فكرة أنه المُفكر الذي لا يجارى . والحُلل الذي لا يشق له غبار . وغلب عليه الإحساس بأنه قادر على تدبير المؤامرات التي يطيح فيها بأي فرد أو مجموعة يشك في ولائها الشخصي له . أو لا تتمتع بالقدر من المداهنة الذي يروق له .

تقلب في العقائد السياسية . من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين . وحين أوصلته تحليلاته إلى أن "الجبهة الإسلامية" هي آخر معاقل المقاومة لنظامه أراد أن يسحب البساط من تحت أقدامها . فإعلن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ . والتي أسماها بقوانين "الشريعة الإسلامية" . والشريعة منها براء .

وحين فكر نميري في تلك القوانين لم يلجاء إلى مؤسساته . أو الثقاة الذين يمكن أن يقدموا له النُصح الخلص . بل شكّل لجنة سرية برئاسة "عوض الجيد محمد أحمد" . وعضوية كل من القاضي "النيّل أبو قرون" والمستشارة القانونية "بدرية سليمان".

سألت عوض الجيد ونحن معتقلون في سجن كوبر[١] . عن علاقته بجعفر نميري . فروى لي عن زيارة نميري لقرية أبو قرون . مقر الشيخ أبو قرون . ومعرفته بإبنه النّيل أبو قرون . الذي أسرّ له بنيته في تطبيق الشريعة الإسلامية . وطلب منه أن يقترح عليه لجنة للقيام بإعداد مقترحات لمشروعات القوانين الإسلامية اللازمة .

إقترح النيّل أبو قرون كلا من صديقه عوض الجيد . وبدرية سليمان . وهيئ لهم مكتب في القصر الجمهوري .

وهكذا تشكّلت اللجنة السرية لقوانين سبتمبر . ولم يلجأ نميري لرئيس القضاء[٢] . ولا للنائب العام . ولا لمستشاريه الذين حوله مثل الرشيد الطاهر بكر[٣] "عليه رحمة الله" ولا لمفتي الديار السودانية[٤] . ولا للمفكر الإسلامي والعضو البارز في الإتحاد الإشتراكي السوداني الدكتور عون الشريف قاسم . وهو من له عشرات المؤلفات في الشئون الإسلامية .

تجاهل نميري كل هؤلاء وآثر عليهم من إلتقاهم صدفة في "ليلة صوفية" في قرية نائية في ضواحي الخرطوم .

عندما بدأ التفكير في تفجير ثورة مايو كُنّا نعتمد على الثقة المتبادلة . والعلاقات الشخصية داخل تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يضم كل التيارات . ولم تكن هناك شكوك أو ريبة . ولكن تلك الثقة أصبت عملة نادرة عند جعفر نميري . الذي صار لا يثق في أحد ولا يؤتمن له جانب . وكبرت أذنيه لتسمع كل شخص . وعن كل شخص وفي أي شيء . لم يسبق قوانين سبتمبر ١٩٨٣ دراسات جادة أو بحوث . أو ندوات . وإنما

١/ عقب إنتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥ التي أطاحت بنظام جعفر نميري .
٢/ الأستاذ دفع الله الحاج يوسف .
٣/ قانوني ضليع عارف بأصول الإسلام . وكان يوماً ما أميناً للأخوان المسلمين بالسودان .
٤/ الشيخ عوض الله صالح "رحمه الله".

آثر أن يفاجئ بها الناس وكأنما هي سر حربي يخشى عليه من التسرب إلى الأعداء . قبل إعلانها بقليل ألقى خطاباً[1] تحدث فيه عن سماحة الإسلام . وإنه دين الإعتدال والتدرج والوسطية . وأن القوانين لابد أن يرافقها تنوير وتروي . حتى تنزل على الناس منزلة الرحمة والقبول.

ونسي قوله ذلك بعد أقل من أسبوعين . وأعلن عن قوانين سبتمبر التي بدأ تنفيذها فور إعلانها.

كنت تسمع في التلفزيون أن المحكمة قد حكمت بالقطع من خلاف على مارتن ملوال "جنوبي" عمره ٣٨ سنة . عاطل عن العمل . وهكذا كانت كل الأحكام تعلن بالتلفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف . في أضخم وأكبر عملية تشهير في تأريخ السودان .

لقد شرع الإسلام نظام حياة متكامل للبشرية ولم يجد منه جعفر نميري سوى القطع والجلد والشنق والتشهير .

إن عدم إستشارة نميري للذين تؤرقهم هموم البلاد . ويحملون مصلحتها في حدقات عيونهم . وإقتناعه بأنه المفكر الأوحد . ولجؤه لمستشاره الصحفي محمد محجوب سليمان "رحمة الله" . والصحفي المصري عادل رضا ليؤلفوا له الكتب[2] جعلته يجني على الناس وعلى الإسلام وعلى التأريخ والحاضر والمستقبل . وتراودني كثيراً أنه قد لا يكون قرأ "مؤلفاته" تلك .

فنحن نعرف عن الرجل منذ مطلع الستينات كل شيء . إلا أنه مؤلف ومُنظّر .

بدأ المرض ينخر في جسد مايو منذ إنعقاد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ حين شرعت في الإستغناء عن كوادرها الأساسية واحداً بعد الآخر . وحتى أبو القاسم محمد إبراهيم "رجل المهمات الصعبة" في النظام . تخلى عنه جعفر نميري في سهولة ويسر . وفي عام ١٩٧٧ عدلوا له النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني حيث كانت السُلطة الأعلى فيه هي المؤتمر القومي . تليه اللجنة المركزية . ثم المكتب السياسي . وأخيراً رئيس الإتحاد الإشتراكي . وبعد التعديل أصبح هو الأول في الترتيب وهو الرئيس مدى الحياة . فإصبح يتصرف وكأن التنظيم السياسي مملكة خاصة به . أو إمبراطورية يعبث فيها كما يشاء دون أن يسأله أحد أو يحاسبه أحد .

إنقلبت الموازين بعد المصالحة . فالذي كانت له قيمة قبلها أصبح بلا قيمة . وترهلت مايو وأصابتها الأورام الخبيثة . وتحولت من إلتزام بأفكار إلى أناشيد وخطب . ومن ثورة إلى نظام حكم .

وحين سقوط مايو رسمياً في ٦ أبريل ١٩٨٥ لم يكن في قيادتها رمز واحد من رموزها السابقة . وحتى جعفر نميري الذي عرفناه .

لقد سقطت مايو قبل ذلك بسنوات طويلة حين أكلت بنيها . أسلمت قيادتها للحاكم الفرد . ورضخت أن تكون مطية لكل من يتجرأ على إعتلاء ظهرها .

١/ أعده الدكتور عون الشريف قاسم .

٢/ كُتب "الرجل والتحدي" . "النهج الإسلامي .. لماذا ؟" . "النهج الإسلامي .. كيف ؟" . "إستراتيجية الأمن السوداني".. إلخ .

لقد ماتت مايو مختنقة . خنقها جعفر نميري بيده . وبملء إرادته . واحتفظ بجثتها بعد تحنيطها في ثلاجة . ليواصل الحكم بإسمها .

الجموعة التي أعلنت إسقاط نميري في بيان ٦ أبريل ١٩٨٥ الذي أذاعه الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الدهب وزير دفاع مايو . هي نفسها الجموعة التي أبعد نميري من أجلها أكفأ الضباط وأكثرهم تميزاً أمثال الفريق أ.ح يوسف أحمد يوسف . والفريق أ.ح توفيق أبو كدوك . وآخرون كُثر .

مواقف ومعاني

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديم

ما أن بدأت أسترسل في تسجيل هذه المذكرات حتى بدأت تتقافز على خاطري بعض المواقف والشخصيات بصورة مُلحّة . وخيل لي أن بخاطري - تصميم عميق - أن أسجل شيئاً بخصوص تلك المواقف والشخصيات .

لم يكن الغرض بتاتاً دوري كشخص في تلك المواقف بقدر ما كان الغرض إبراز معاني ومضامين معينة ربما تكمل الصورة بل وترسم الإطار الذي عِشنا داخله في تلك الحقبة الممتدة ستة عشر عاماً .

ولما لم يكن لتلك الشخصيات دوراً مباشراً أو رئيسياً في سياق أحداث المذكرات التي إنتقيتها بكل حرص وعناية . فقد أشار عليّ من أثق في حكمه وحكمته إلى إفراد فصل خاص بتلك الأحداث وشخصياتها .

أسميتها مواقف ومعاني

وهكذا كان هذا الفصل

الفصل الثاني
الموقف الأول
الضابط والطبيب

في سنوات الثورة الأولى . وبعد أن ثبتت ثورة مايو أقدامها وأمنت نفسها إتجهت إلى العمل السياسي لتأمين الشق الشعبي المنظم . والعمق الجماهيري الذي يتضمن لها تنفيذ شعاراتها وبرامجها الطموحة عبر المشاركة الجماهيرية الشعبية الواسعة . فإستقر الرأي على تنظيم حملات للتعبئة السياسية بشرف على تنفيذها ميدانياً أعضاء مجلس قيادة الثورة ويعاونهم عدد من الكوادر النشطة والمخلصة والتي سارعت بتأييد الثورة وأمنت بمبادئها وأهدافها المعلنة .

في ذلك الوقت كنّا نجهد لتأسيس التنظيم السياسي للثورة ونبشر بأهداف مايو وبرامجها ومشروعاتها المنفتحة على الريف المهمل طيلة العهود السابقة . وندعو الجماهير لتنظيم نفسها وبناء كياناتها التنظيمية وإجهزتها القادرة على تحمل مسؤلياتها الوطنية في البناء والتنمية والتعمير .

وهكذا بدأت سلسلة من الرحلات واللقاءات المباشرة بقوى - التحالف - كما سميناها نحن بإقليم كردفان بولاياته الثلاثة الحالية "وكان أسمها الأقاليم".

إتاحت لي حركتي المتواصلة وسط القطاعات المستهدفة للإنخراط في التنظيم ولقاءات التنوير مع القيادات والكوادر والقاعدة الجماهيرية والفئوية . أن ألتقي بكل المسئولين التنفيذين - تقريباً - معظم القادة والناشطين من القطاعات والشرائح الجماهيرية والشعبية والفئوية .

ولم تكن القوات المسلحة مستثناة من ذلك البرنامج . فكان أن إلتقيت فيمن إلتقيت بالمقدم طبيب مصطفي عبد الماجد . والذي كان وقتها قائداً للمستشفى العسكري بالقيادة الوسطى "الأبيض" . ولم يكن لذلك اللقاء الروتيني ما يميزه عن غيره . ولم يدر بخلدي وقتها أنه سيكون لي شأن فيما بعد مع ذلك الشاب الطبيب الإنسان .

في صيف عام ١٩٧٠ أبتليت بداء البواسير اللعين . وهاجمتني آلامه المبرحة ليلاً ونهاراً . فأحالت ساعات نهاري إلى عذاب مقيم بينما غدا الليل عندي جحيماً لا يطاق .

في الساعة السادسة والنصف من صباح أحد أيام ذلك الصيف . وكان المرض قد بلغ بي مبلغه بحيث إستعصى على المنام . قررت زيارة المستشفى العسكري كأي ضابط مريض .

أرتديت الزي الوطني "أو البلدي كما نسميه" جلابية وعمامة وشال ووضعت على عيني نظارة سوداء أخفي بها آثار السهر والسهاد وكنت في تلك الساعة المبكرة أمام بوابة السلاح الطبي بأمدرمان . وكان قائد السلاح الطبي في ذلك الوقت اللواء أركانحرب طبيب عبد الرحمن الشلالي وكان الوقت مبكراً على موعد تواجده المقرر

بالمكتب .

وعلى بوابة القائد تعرف عليّ العريف حرس البوابة بمجرد رؤيتي ، رغم تنكري غير المقصود . وخاطبني بعد أن أدى التحية العسكرية :

أتفضل سيادتك

تفضلت بالفعل وقصدت مباشرة المستشفى العسكري داخل السلاح الطبي . وتوجهت رأساً إلى مكتب قائد المستشفى . وفور دخولي تذكرت ذلك الضابط الطبيب . وكان وقتها مشغولاً تماماً يحتسي كوباً من الماء البارد من ثلاجة مفتوحة في ركن المكتب . وخمنت على الفور أن هذا الطبيب الشاب قد قضى - على الأرجح - ليلته ساهراً مثلي . يجري عمليات أو يسعف مصابين . أو يُسكّن آلام المرضى . وللحظة خاطفة - ورغم أوجاعي - رثيت لحال هذا الطبيب وأحسست بتعاطف معه وإشفاق عليه في ذات الوقت . ولكن سرعان ما عدت لنفسي . لم أفكر في أي مقدمات أو تقديم أو خلافه . فأنا مريض أعاني أوجاعاً حرمتني الراحة والهدوء والنوم . وأحتاج إلى علاج أو على أقل تقدير إلى مُسكّن للألم المبرح والمتواصل . وهو طبيب مشغول لا وقت لديه . فربما قضى كامل ليلته يجري عمليات أو يعاود مرضاه ليُسكّن آلامهم ويطمئن على تناولهم جرعات العلاج المقررة في وقتها المعلوم وهاهو من فرط إجهاده وشواغله يختلس لحظات يرتوي فيها بماء بارد حرم منه لليلة كاملة لإنشغاله بواجبه الإنساني والمهني . ذلك كان تفكيري وإنطباعي العام وتقديري للموقف وقتها .

بادرته بالقول بأنني مريض لم أنم طوال الليل من فرط آلام البواسير . رد عليّ بصورة بدت لي آلية وجافة بعض الشيء . وعلى غير ما كنت أتوقعه أو أرجوه .

الأخصائي بتاعنا غير موجود . يمكنك أن تذهب للدكتور زاكي الدين بمستشفى الخرطوم.

كان ردي مباشراً ومختصراً :

جداً .. شكراً يادكتور .

وإتجهت صوب باب المكتب في طريقي للخروج . تتنازعني مشاعر الدهشة والغضب والإحباط . لدرجة أنستني آلام لحظتي وذكريات ليلتي القاسية . هذا الطبيب الشاب المقدم . وفي السادسة والنصف صباحاً يستقبل مريضاً - مجرد مريض - لجأ إليه مُسهداً وشاكياً ومتألماً . وفي السلاح الطبي . ولا يتكرم عليه حتى بمجرد "حباية أسبرين" . ويأمره أن يراجع طبيباً آخر بمستشفى آخرى . وفي ذلك الوقت ؟

كان في نظري شيء كثير . ورغم المشاعر ألجمت لساني وكتمت ما يعتمل في صدري وواصلت طريقي صوب الباب .

وأنا على وشك الخروج إستوقفني صوته :

تعال .

عدت إليه وقد خامرني إحساس بأنه راجع موقفه من هذا المريض المتدثر بالزي البلدي . تخفى نصف وجهه نظارة شمسية . والذي إقتحم مكتب مدير المستشفى

دون سواه . إذن لابد أن يكون هذا المريض "شخصية ما" . أو ربما هدته أجهزة إستقباله لصاحب هذا الصوت المريض .

وبكل الأدب والإحترام الواجب وقفت أمامه . وقفة مريض أمام طبيب . سألني :

إنت منو ؟

قلت : أنا زين العابدين محمد أحمد

قال : شغال وين .

قلت : في مجلس قيادة الثورة .

وعلى الفور فهم . فإنتفض واقفاً بادي الإرتباك والخجل وأردف :

أنا متأسف سيادتك - لا تؤاخذني - أرجوك . حقيقة لم أعرفك . صدقني .

طيبت خاطره ببعض الكلمات ختمتها بأن القضية ليست قضية ضابط طبيب وعضو مجلس قيادة ثورة . القضية قضية طبيب ومريض فقط لا أكثر . وقد كان في الإمكان أن يكون شكل ومحتوى اللقاء أفضل من الذي حدث - فلو كنت أعطيتني - مُسكناً أو حتى مجرد قرص أسبرين أو أبديت لي مجرد تعاطف ولو على سبيل مجاملة مريض لجأ إليك في ساعات الصباح الباكر يشكو آلاماً منعته النوم طوال الليل لدرجة لم يستطع معها صبراً حتى يكتمل طلوع النهار . أفما كان أجدى أن تلقي عليه ولو مجرد نظرة على سبيل المواساة . ناهيك من باب الواجب أو اللياقة أو الإنسانية حتى ؟ عموماً سأتبع نصيحتك وأذهب للدكتور زاكي الدين بمستشفى الخرطوم . وإن شاء الله خير .

وتركته وخرجت دون أن أنتظر منه رداً أو تعليقاً أو إعتذار آخر .

تولاني دكتور زاكي الدين برعايته الطبية شخصياً . وقرر أن "أرقد مستشفى" . فكان رأي أن يكون المستشفى هو السلاح الطبي بإعتباري ضابطاً في القوات المسلحة . وهكذا تم تحويلي للسلاح الطبي .

وفي السلاح الطبي تلقيت العلاج اللازم لمدة أسبوع كامل مكثته في المستشفى العسكري . عرف خلاله المقدم طبيب مصطفى عبد الماجد بأنني تحت العلاج بالمستشفى فجاء لزيارتي . وظل يداوم على معاودتي يومياً صباحاً ومساءاً طوال فترة وجودي بالمستشفى . إلى أن شفيتت تماماً وتقرر لي خروج في يوم الخميس . على أن أظل في الراحة بالمنزل لمدة أسبوع . أي حتى الخميس الذي يليه .

كان مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت يعقد إجتماعه الدوري يوم الأحد من كل أسبوع . وأنا لازلت في "الراحة" أو النقاهة قررت - دون مقدمات - أو أي أسباب واضحة أن أحضر إجتماع المجلس يوم الأحد . وهكذا توجهت للإجتماع وليس عندي فكرة عن أجندة ذلك الإجتماع .

عند إكتمال حضور أعضاء المجلس بدأ الإجتماع . وكان على رأس الأجندة مسألة التطهير في الأسلحة الفنية بالقوات المسلحة "مثل المهندسين والإشارة والدفاع الجوي والسلاح الطبي والطيران ... إلخ".

وكان على رأس الأجهزة الفنية المرصودة للتطهير السلاح الطبي .

وكان على رأس قائمة المرشحين للتطهير والإحالة للمعاش بالسلاح الطبي المقدم طبيب مصطفى عبد الماجد .

وبلا أدني تردد طلبت الإذن بالحديث . وأعطيت الفرصة .

وسردت على المجلس تفاصيل تجربتي مع مصطفى عبد الماجد بحذافيرها خلال الأسبوع الماضي . وختمت حديثي بمعارضتي التامة لقرار إحالته للمعاش . وكانت حجتي أن الموضوع سيأخذ أبعاداً شخصية وربما يُنظر إليه كقضية خاصة وإنه قد يكون رد فعل أو إنتقام أو كيد من جانب المجلس إن لم يكن من جانبي شخصياً وبالتحديد . وأنا أربا بالمجلس أن يضع نفسه في مثل هذه الشبهة . وبالرغم من أنه لا علاقة أصلاً بين ما حدث بيني وبينه . وبين وجود أسمه في قائمة المرشحين للإحالة للمعاش "والله يعلم السبب الحقيقي لذلك" فليس لدي حتى هذه اللحظة أدنى فكرة عن أصل ذلك الموضوع .

المهم إستطعت أن أنتزع من المجلس قراراً بإستبعاده من قائمة المحالين للمعاش . ربما عن إقتناع من جانب المجلس بما أبديته من أسباب ومبررات . وربما إحتراماً لرغبة عضو من أعضاء المجلس في أمر ليس له فيه مصلحة شخصية . بل ربما كان العكس تماماً هو الصحيح .

نهاية الموضوع أن المقدم طبيب مصطفى عبد الماجد بقى في منصبه بالسلاح الطبي وواصل مشواره المهني وتدرج في الترقيات حتى وصل إلى رتبة اللواء ثم تقاعد

بعد فترة غير قصيرة من ذلك الإجتماع عرف مصطفى عبد الماجد ما دار فيه وما كان مرشحاً له . وموقفي من ذلك . وأعتقد بأنه إحترم ذلك الموقف وربما زاد على الإحترام بنوع من الشعور بالعرفان .

واليوم وأنا أتذكر تلك الواقعة بأحداثها لا أنكر سعادتي بما حدث . ولكنني أتساءل:

ترى إذا لم أبتلى بذلك المرض . ولم أذهب للمستشفى العسكري . ولم يقابلني مصطفى عبد الماجد تلك المقابلة . تُرى ما الذي كان سيحدث .

"وجعلنا لكل شيء سببا" !!

والله تعالى أعلم

الموقف الثاني
إفراج .. وإنفراج

في صيف عام ١٩٧٠ وهي فترة تميزت بأحداث ومواقف عديدة عالقة بالذاكرة وتستحق كلها التسجيل . ولكن أكتفي ببعضها الآن .

في ذلك الصيف إنتقل الرئيس نميري للسكن مؤقتاً بحي كافوري "الخرطوم بحري" ريثما تنتهي عمليات الصيانة لمنزله بالقيادة العامة . وكنت وقتها أقيم بمنزل بشارع الجامعة "مكان برج بنك أمدرمان الوطني - تحت التشييد الآن" وكانت أسرتي كلها الأولاد والوالد والوالدة بالأسكندرية "بمصر" مع شقيقي النور الذي كان يقضي فترة تدريبية بمطابع محرم بالأسكندرية .

كان خميس . وكان هناك إجتماع طارئ "غير عادي" لمجلس قيادة الثورة والوزراء . إستمر الإجتماع من الصباح حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي . فرفعنا الإجتماع بعد أن أنهكنا التعب ونال منّا الإرهاق غايته . وعندما حانت لحظة الإنصراف إقترحت على نميري أن يقضي ليلته بمنزلي القريب فوافق .

ذهبنا وبتنا ليلتنا تلك بمنزلي بشارع الجامعة وفي الصباح إقترح على نميري أن نذهب سوياً لمنزله بكافوري ونتناول إفطارنا سوياً هنالك . فوافقت .

خرجنا سوياً وتوليت قيادة العربة ونميري بجانبي والحرس خلفنا في عربة أخرى .

وفي الطريق إلى كافوري مررنا بسجن كوبر . وعندما أصبحنا بمحاذاة بوابة السجن الرئيسية حولت مسار العربة "دون سابق تدبير" وإتجهت مباشرة للسجن .

سألني نميري : إلى أين .

أجبته على الفور : إلى سجن كوبر .

قال : لماذا ؟

قلت : أريدك أن تطلق سراح ثلاثة أشخاص معتقلين .

وأتذكر الآن كم كانت النفوس "في ذلك الوقت" طيبة صافية لا تشوبها أي رسميات . ولا تعرف في التعامل حرجاً أو تكلّفاً .

سألني نميري : من هم ؟

أجبته :

أولهم الشريف زين العابدين الهندي . فهذا الرجل ليس لديه أي عمل مُنظّم ضد مايو . ولكنه مأخوذ بمعارضة أخيه الشريف حسين الهندي . وهو موجود الآن في السجن دونما سبب .

والثاني هو الأستاذ نصر الدين السيد . وهو رجل إتحادي عنيف . ولكنه أب لأكثر من دستة أطفال والإعتبارات الإنسانية تحتم إطلاق سراحه بأي شروط تراها . ولكن وجوده في السجن يجعل كل أولئك الأطفال الأبرياء يدفعون ثمن جريرة لم يرتكبوها .

أما الثالث فهو محمد محجوب محمد أحمد . وهو شاب يافع حُكم عليه في

محكمة الشعب بالغرامة والسجن وعلى أبيه بمصادرة كل أملاكه . والتهمة تتعلق بمخالفات في المعاملات التجارية . فالأب رجل عصامي كافح كثيراً وإجتهد لتأسيس مركزه المالي والتجاري منطلقاً من نقطة الصفر تقريباً وهو بجانب ذلك رجل عزيز النفس ذو أنفة وكبرياء تمنعه من إستجداء العفو أو طلب التخفيف للحكم عنه أو عن إبنه السجين . والرجل الآن مُعدم تماماً بعد أن بعد أن صودرت كل أملاكه وسجن إبنه الذي كان بمثابة الدينمو المحرك لكل أملاكه وأنشطته التجارية . وقد تصادف أن قابلت محجوب محمد أحمد في إحدى المناسبات مؤخراً . وسألته عن أحواله . فأظهر الرجل الرضى والإستسلام لقضاء الله وقدره وأبدى تقبله لحكم المحكمة عليه وعلى إبنه السجين . ولكنه أضاف على إستحياء :

بما أنك سألتني . أرجو أن تسدوا إليّ خدمة بإطلاق سراح إبني محمد وإعفائه من الغرامة لأنني معدم بعد أن صودرت كل أملاكي .

في تلك اللحظة كنّا نقف أمام مكتب مدير السجن فأمر نميري بإحضار دفتر المعتقلين السياسيين والمحكومين أمام محكمة الشعب . وبالذات الحكم الصادر ضد محمد محجوب محمد أحمد .

أحضر مدير السجن دفتر المعتقلين وأوراق الحكم في قضية محمد محجوب . ألقى نميري نظرة على الأوراق . ثم تناول قلماً وأشر أمام أسمي زين العابدين الهندي ونصر الدين السيد بعبارة "يطلق سراحه فوراً" . وأمام محمد محجوب علّق على الحكم بعبارة "يعفى من الغرامة وتسقط عنه بقية مدة السجن" . وناول الأوراق لمدير السجن . وطلب إليه إحضار الثلاثة أمامه الآن .

إستقبلهم نميري بمكتب مدير السجن وتحدث معهم حديثاً طيباً حديث "سوداني" بسيط ومباشر .

كان ما قاله نميري :

أن أي ثورة في سبيل تأمين نفسها قد تتخذ من القرارات والإجراءات ما لا يكون سليماً ١٠٠٪ أحياناً . فدائماً ما يكون للثورة بعض الضحايا . ولكننا لا نُصّر على أي قرار متي ما تبين لنا خطأه أو متى ما زالت مسبباته . ولا نرضى أن تأسرنا إجراءات بعينها متى ما ظهرت لنا أسباب أقوى لإلغائها .

على العموم لقد أصدرت قراراً بإطلاق سراحكم فوراً وامرت سلطات السجن أن تتولي ترحيلكم إلى منازلكم معززين مكرمين . وإذا إحتجتم أي شيء أمامكم "زين العابدين" الرقيب العام . وأنا قد فوضته حل أي مشاكل تواجهكم من أي نوع . فلا تترددوا في الإتصال به فوراً عند الحاجة وسيقوم باللازم .

ثم ودعهم نميري وخرج وخرجت وراءه .

تلك كانت مايو وقيادة مايو . مايو الإنسان الشهم النبيل ولو كان في أعلى مراكز القيادة .

لم أورد تلك الحكاية "رغم دوري فيها" لأدلل على شيء خاص بذاتي إنما لأبرز طبيعة الثورة وما كانت عليه وما كان يتمتع به قادتها من مزايا أخلاقية وإنسانية في تلك

الأيام الأولى من عمرها . وفي الحقيقة لسنوات طوال بعد ذلك .

فالمسجونين الثلاثة لم يكونوا من ذوي القربى أو الأرحام ولا تربطني بهم علاقة خاصة او معرفة وثيقة تكون دافعاً ذاتياً لتصرفي حيالهم . كل مافي الأمر أنه توافرت لدي معلومات معينة إقتنعت بناءاً عليها بضرورة إطلاق سراح أولئك الرجال فسعيت إلى ذلك ووفقت .

وعلى العكس تماماً . كان وقتها بالمعتقل من يمت لي بصلة القربى أمثال حاج مضوي محمد أحمد وعبد الرحمن النور وغيرهما . إلا إنني لم أتحدث عنهما والإثنان في مقام أعمامي في الحسبة .

والشاهد أن تقييم الأشياء بالنسبة إلينا كان بسيطاً ومباشراً لا تعقيد فيه . فكل من حاق به ظلم نما إلى علمنا كان من حقه علينا أن نرفع عنه ذلك الظلم . ومن كانت ظروفه الخاصة وأوضاعه الإنسانية أقوى من جريرته كان واجباً علينا أن نستجيب للدواعي الإنسانية ونقدمها على ما سواها . ولقد كان لذلك الموقف آثاره وإنعكاساته على الشارع وداخل السجن أيضاً .

أما ما ترتب عليه بشكل عام فقد كان بداية لإعادة النظر في أحوال وظروف كل المعتقلين السياسيين والمحكومين أمام محاكم الشعب . بحيث تمت دراسة حالة ومراجعة الأحكام الصادرة "إن وجدت" بحق المحكومين وكانت النتيجة أن تم إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمحكومين أمام محاكم الشعب تباعاً . بحيث لم تنقضي فترة وجيزة حتى كان معظم "إن لم يكن كلهم خارج السجن".

وتبقى دائماً الخطوة الأولى أو البداية في مركز الذاكرة . فلم تكن أكثر من رحلة عادية ما بين منزل شارع الجامعة بالخرطوم . ومنزل كافوري بالخرطوم بحري . وكان الطريق يمر بسجن كوبر . وكان التوجيه العفوي وغير المخطط للعربة التي أقودها بنفسي . ثم كان الحوار المختصر والصريح . وكان التجاوب التلقائي . وكان القرار الإنساني والنبيل للرئيس نميري .

أما ما ترتب على ذلك القرار من مراجعة أمر المعتقلين والمحكومين وإطلاق سراحهم وإزالة الظلم عن كثيرين منهم ممن فرضت عليهم غرامات أو صودرت أملاكهم أو وضعت تحت الحراسة . فقد كانت تلك هي المقدمة الحقيقية للإنفراج السياسي الذي تم تجاه الرموز الحزبية والسياسية التقليدية السابقة ... رغم سنوات الثورة المبكرة .

الموقف الثالث
المجلس القومي للبحوث بالإسترليني

كان أهم جهازين إستخدمتهما مايو وهي في أول عهدها . جهاز الأمن الذي أوكل أمره للرائد مأمون عوض أبو زيد . وجهاز الرقابة العامة الذي كلفت برئاسته والإشراف عليه .

وكانت مايو تهدف من وراء إنشاء جهاز الرقابة العامة إلى إصلاح حال الخدمة المدنية التي أصابها الوهن والتردي والإختراق . بفعل السياسات الخرقاء للقوى الحزبية المتصارعة والمتعاقبة على الحكم .

فقد أدت المناورات الكيدية للأحزاب السياسية في مواجهة بعضها البعض وفي إطار التحالفات والإئتلافات والموازنات والإقصاءات ... إلخ . التي سادت الحياة السياسية في عهد ما يسمى بالديمقراطية الثانية . إلى منهج ظهور المساومات على الكراسي الوزارية . لوزارات بعينها . وكان توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب والقوى السياسية المتحالفة يصطدم دائماً بالنزاع حول تلك الوزارات دون سواها . وقد يكون مفهوماً أو مقبولاً "شكلاً على الأقل" . أن يكون الصراع على مواقع بعينها بغرض التمكين لإنفاذ برنامج إصلاحي أو تخطيط تنموي . أو حتى إتجاه لتحديث أو تطوير سياسات أو برنامج أو أداء ذلك الجهاز المعني محل النزاع . إلا أن الأمر لم يكن أكثر من تحقيق مكاسب شخصية في المقام الأول . ثم الإفادة حزبياً من ذلك الموقع بمنح الإمتيازات والتراخيص والتسهيلات والإعفاءات للمحاسيب والمقربين من قيادات الحزب المحظوظ ورموزه حتى باتت الوزارات التي تمنح تراخيص الإستيراد والأراضي السكنية والمشاريع الزراعية والرخص التجارية ... إلخ . هي المحك في نجاح أي إئتلاف حكومي أو فشله . وتراجع الإهتمام وإنعدام في كثير من الأحيان بالبرنامج الحكومي للإصلاح والتنمية والتحديث . وكان ذلك أن عم الفساد جهاز الخدمة المدنية . وإختفت الضوابط الإدارية والقانونية والمهنية الصارمة التي كانت تحكم الجهاز .

ومع توالي الإستثناءات وتكرار التجاوزات وغياب الرقابة الإدارية والقانونية المركزية والقوية والقابضة . شاعت معالم الفوضى والعشوائية لتصبح هي القاعدة الحقيقية التي يقوم عليها جهاز الخدمة المدنية . وجاءت المحصلة النهائية لتلك الممارسات متناسقة تماماً مع مقدمتها . فقد أهدرت حقوق المواطنين . وضاعت مصالحهم . وتفشى الظلم والفساد والمحسوبية . وإنشغل الكبار بالغنائم وأضحى الشأن العام بلا رقيب أو حسيب . وصار في مقدور الطفيليين والمفسدين أن يغترفوا ما يشاءون من حقوق المواطنين ومقدرات الوطن ما داموا على إستعداد لتسديد نصيب الحزب أو عمولة المسئول ... إلخ .

عشية خروج المستعمر من البلاد كانت الخدمة المدنية أحد أهم أضلاع المربع الذهبي للإرث الإيجابي الذي خلفه وراءه والذي يتكون من السكة حديد . ومشروع الجزيرة . وميناء بورتسودان ثم الخدمة المدنية . وقد كان معروفاً للجميع أن الخدمة المدنية

التي بناها الإستعمار في السودان ثم خلّفها لأهله من أقوى أجهزة الخدمة المدنية وأكفأها في كل المستعمرات البريطانية السابقة . ومعروف أيضاً أن المستعمر عمد إلى إنشاء تلك الأجهزة في مستعمراته لخدمة مصالحه أولاً وتسيير دولاب العمل بصورة منتظمة ومنضبطة تغنيه عن أعباء المتابعة اللصيقة والمستمرة لكل ما من شأنه إعاقة تصريف شئون الدولة ومصالح المستعمر وإحتياجات المواطنين الضرورية بعد ذلك .

وقد كان طبيعياً أن تفرد الثورة في إجندتها حيزاً مناسباً وتولي جهاز الخدمة المدنية إهتماماً خاصاً بإعتباره يمثل العمود الفقري لخطط التنمية والتحديث وبرامج الإصلاح والتقويم التي قامت الثورة لتحقيقها في المجالات كافة .

فجاء إنشاء الجهاز المركزي للرقابة العامة إستجابة منطقية لضرورات إقتضتها مرحلة التحول الجذري في الدولة والمجتمع . إصلاحاً وتحديثاً وتطويراً وإستهدافاً للمنهج الإشتراكي الذي تبنته ثورة مايو في بدايتها من خلال بناء مؤسسات قادرة على إيقاف التردي ومنع الإنهيار من ثم الإقلاع نحو التنمية والبناء والتعمير . وكان التركيز وبأولوية قصوى على قطاعي الإنتاج والخدمات كمرحلة أولى .

سعيت في بداية تكوين الجهاز إلى الإستعانة بالكوادر القادرة والمؤهلة والمشهود لها بالكفاءة والنزاهية والإنضباط . فتأسس الجهاز على أكتاف كوكبة من الشباب المتحمس الغيور على وطنه أمثال علي الملك "رحمه الله" . والنعمان حسن أحمد . وتم إختيار السيد محمد عبد الحليم محجوب "مدير ديوان شئون الخدمة وقتها" ليكون نائباً للرقيب العام . وقد ضم الجهاز على مستوى قياداته العليا والوسيطة كوادر متميزة تمثل تخصصات مختلفة رأيت أن لا غنى عنها لتأسيس جهاز فاعل وتسيير أنشطته وأداء المهام بصورة مرضية . وأنشأنا داخل الجهاز المركزي للرقابة العامة وحدة خاصة للأمن كان على رأسها المقدم شرطة عبد الرحمن الجزولي يعاونه النقيب شرطة "وقتها" أحمد فتح الرحمن .

في أحد الأيام وردت للجهاز معلومة مفادها أن المدعي عياد "وترجع أصوله إلى بلدة نقادي" يتاجر بالعملة وكانت تجارة العملة وقتها من المحرمات التي يُنظر إليها فعلاً وقانوناً . بأنها ترقى إلى جريمة تخريب الإقتصاد الوطني .

كانت المعلومة تقول بأن عياد هذا إتصل بأحد موظفي البنوك وطلب منه تدبير مبلغ سبعة ألف جنيه إسترليني نقداً وبصورة عاجلة . على أن يسلمه هو "أي عياد" مبلغ إثني عشرة ألف جنيه سوداني " وهو ما كان يعادل مبلغ الإسترليني في ذلك الوقت".

كانت أرقام الصفقة كبيرة جداً بمقاييس تلك الأيام . وكانت مغرية . لكنها أيضاً كانت مخيفة بل ومميتة بالنظر إلى عقوبتها . وكان موظف البنك هذا حذراً وحكيماً بما فيه الكفاية . فقام بإبلاغ الجهاز بتلك المعلومات .

على الفور قمت بتكليف المقدم شرطة عبد الرحمن الجزولي ومساعده النقيب أحمد فتح الرحمن بوحدة أمن الجهاز لمتابعة الموضوع . ورفع تقرير عاجل وخطة

متكاملة لضبط تاجر العملة متلبساً .

وبالفعل تم وضع الخطة ومناقشتها وإقرارها . وكان يتعين عليّ توفير مبلغ سبعة آلاف جنيه إسترليني بصورة عاجلة لإستغلالها في عمل الكمين .

إتصلت بالسيد محمد علي محمد الحسي محافظ بنك السودان "وقتها" وطلبت منه تدبير مبلغ سبعة آلاف جنيه إسترليني بصورة عاجلة على أن يردها الجهاز لبنك السودان في غضون يوم أو يومين على الأكثر . ولم أشرح له بالطبع أسباب طلبي هذا أو الغرض منه .

رد محافظ بنك السودان بأن هذا المبلغ "تحديداً" موجود عند بالبنك ولكنه "بالمصادفة" آخر مبلغ بالإسترليني "نقداً" متوافراً ببنك السودان . وهذا خلق لديه وضعاً حرجاً . يجعله يتردد في تنفيذ هذا الطلب وكان على وشك أن يعتذر عن تلبية هذا الطلب . فما كان مني إلا أن حولت "الطلب" إلى "أمر" مستنداً إلى سلطاتي كرقيب عام . عندها أذعن محافظ بنك السودان للأمر . وهو كاره . وذكّرني بتقدير ظروفه كمحافظ لبنك السودان . وفي عُرفه أن التصرف في آخر رصيد نقدي بعملة إجنبية بعينها . وبالإسترليني بالذات "حيث كان الطلب عليه أكثر من غيره في ذلك الوقت . ولم تكن للدولار عندنا في تلك الأيام ما يتمتع به الآن من سيادة تامة وسطوة مُطلقة على سوق العملات أو السوق التجارية عموماً" كان تقديره أن التفريط في ذلك الرصيد بكامله دفعة واحدة يضعه في موقف مكشوف وحرج على حد تعبيره .

قدرت تردده وإتفقنا أن أرسل إليه المقدم شرطة عبد الرحمن الجزولي لإستلام المبلغ . ولم ينسى في نهاية المحادثة أن يذكرني بأن المبلغ هو آخر سبعة آلاف جنيه إسترليني موجودة بالبنك .

أحضر عبد الرحمن الجزولي المبلغ وشرعنا في وضع تفاصيل الخطة ورسم خريطة الكمين وتوزيع المهام والأدوار . والتوقيت لكل حركة ... إلخ .

كانت الخطة تقوم على أساس أن عياد ينتظر عميلاً يحمل له سبعة آلاف جنيه إسترليني . تتم مبادلتها بمبلغ إثنتي عشر ألف جنيه سوداني داخل محل عياد "بالمحطة الوسطى بالخرطوم سابقاً" وفي وقت معين . فقررنا أن تتحرك عربتان للمهمة . الأولى فيها عبد الرحمن الجزولي وفريق الضبط والمداهمة . والثانية بها العميل الوهمي وبحوزته العملة الإسترليني على أن يدخل على "عياد" في ذلك الوقت المتفق عليه لإجراء عملية التبادل . وبعد وقت محسوب بدقة "بحيث تكون عملية التبادل قد تمت لتوها . دون إضاعة أي زمنٍ قد يكون لصالح تاجر العملة" تقتحم القوات المكان وتقبض على "عياد" متلبساً .

سارت الخطة كما قدر لها وسار الموكب حتى إقترب من موضع إشارة المرور الضوئية "حالياً" قرب وزارة الثقافة والإعلام . وهنا تعطلت عربة قوة الكمين بقيادة المقدم شرطة عبد الرحمن الجزولي . وتلك كانت لسوء الحظ أول مرة على الإطلاق تتعطل فيها تلك العربة القوية والجديدة .

المهم لم يلحظ العميل الوهمي في العربة الثانية تعطل عربة قوة المداهمة فواصل السير لتنفيذ دوره المرسوم في الخطة . وصل العميل إلى موقع محل " عياد" ونزل من عربته ودخل المحل في التوقيت المحدد تماماً وفوراً تمت عملية تبادل العملات في غياب قوة الكمين وبعد أن تم كل شيء وصل المقدم عبد الرحمن الجزولي ومن معه لمحل تاجر العملة متأخرين بعضٍ الشيء عنِ الموعد المحدد في الخطة .

كان دخول القوة متعجلاً ومضطرباً بعض الشيء وفي صورة مداهمة وإقتحام غير خافية . ولكن في غياب التركيز والثبات الذي نجم عن الخلل الذي أصاب عنصر التوقيت في الخطة الموضوعة .

تظاهر " عياد" بالدهشة والإستغراب مما يحدث أمامه . ودون إضطراب أو وجل تساءل في تحدٍ سافر :

ماذا يحدث ؟ ومن أنتم ؟

فأفصح قائد القوة عن هويتهم . ووجه إليه إتهاماً مباشراً بالمتاجرة في العملة . وأمره بإبراز العملة الإسترليني التي إستلمها لتوه من العميل "وكان لايزال موجوداً بالمحل".

أنكر " عياد" بشكل قاطع لا يخلوا من إستنكار وإحتجاج أي معرفة له بالعميل . وأنكر تهمة التعامل في النقد الأجنبي تماماً .

وأسقط في يد قوة المداهمة . فلجأوا إلى الإستعانة بالعميل الوهمي . إلا أن صوت " عياد" وإحتجاجه طغى عليه فإنكمش في حيرة من أمره وقد أدرك أن هناك خللاً ما أصاب الخطة ربما يترتب عليه من جرائها مسئولية جنائية تطاله دون ذنب جناه. وأمام إصرار " عياد" على الإنكار . لم يكن أمام قوة المداهمة سوى إقحامه بإبراز جسم الجريمة . فطلب تفتيشه "شخصياً" زيادة في تأكيد زعمه . مما أثار إستغراب القوة ورجح ظنها بأن تاجر العملة قد رتب أموره وأمن موقفه تماماً وكان أن بدأ ظل من التشاؤم والإحباط لدى أفراد القوة بإحتمال فشل المهمة وضياع الإسترليني "وديعة بنك السودانٍ ورصيده الأخير بالإسترليني" . والأهم نجاة تاجر العملة وهروبه من المصيدة جهاراً نهاراً .

لم يسفر التفتيش الدقيق بالطبع عن العثور على الإسترليني . وإحتار المقدم عبد الرحمن الجزولي في كيفية إنهاء الوضع الحرج الذي وجد نفسه فيه . والقوة تنتظر تعليماته للخطوة التالية . فبادر على الفور بالإتصال بي تلفونياً وأبلغني بإختصار بالموقف وختم حديثه بطلب توجيهات أو تعليمات للتصرف إزاء هذا الوضع . فأمرت بإحضار " عياد" فوراً لرئاسة الجهاز وإنهيت المكالمة بذلك .

وضعت سماعة التليفون وبدأت أفكر في هذا المأزق الجديد الطارئ . ورغم أنه لم يكن الوحيد أو الأصعب خلال فترة عملي بذلك الجهاز الحساس . إلا أن الملفت للنظر أن الصدفة السيئة أو سوء الحظ لعب دوراً هاماً في تحديد مسار الأحداث بزاوية حادة كاد الأمر معها أن يفلت من أيدينا . كان أكثر ما يهمني مسألة وديعة بنك السودان "الحرجة" التي توشك أن تتبخر بتدبير تاجر العملة الذي لم أكن أعرفه من قبل ولم

أره بالتالي حتى تلك اللحظة .

غير أنه تولد داخلي غيظ شديد تجاه ذلك الشخص سرعان ما تحول إلى عزيمة وإصرار تام بإنتزاع إقرار صريح وإعتراف كامل من تاجر العملة بجريمته والإرشاد عن مكان العملة الإسترليني "المميزة بعلامة محددة وضعت عليها بمعرفتنا كجزء من الخطة لإتخاذها بينة ودليل إتهام في مراحل تالية".

كان الإعتراف دون وجود جسم الجريمة لا يساوي شيئاً . وكانت ثقتنا في وقوع الجريمة تامة وكاملة بنفس درجة ثقتنا في العميل الوهمي . فقد كان الأخير يمسك بين يديه بنصف الدليل أو بنصف جسم الجريمة . وأعني بها مبلغ الإثني عشر ألف جنيه سوداني المقابل لمبلغ السبعة آلاف إسترليني ولكنها في حد ذاتها لا تشكل جريمة . فإذا أصر " عياد" على الإنكار وعدم معرفته بالعميل وتبرأ من الإثني عشر ألف جنيه سوداني . نكون قد وقعنا نحن في مصيدة إحتيالٍ وسخرية ويكون " عياد" قد سخّرنا نحن رغماً عنّا لنبيع له الإسترليني نهاراً جهاراً "ونكشف حال" بنك السودان . ولا أدري ماذا أيضاً .

وللحظات خاطفة كنت أفكر في الصدف الغريبة . سبعة آلاف إسترليني مطلوبة لتاجر عملة وهي ذاتها الرصيد النقدي لتلك العملة "بالتحديد" في بنك السودان .

وعربة قوة المداهمة التي لم تتعطل من قبل . وتعطلت في تلك المهمة بالذات بل لم تتعطل بالقربِ من مباني الجهاز حتى يمكن إستبدالها أو تعديل موعد التسليم . وإنما تتعطل قريباً من محل تاجر العملة بدرجة كافية . تتيح له التصرف بطريقة ما بتسريب أو إخفاء العملة الإسترليني قبل دقائق من إقتحام قوة المداهمة .

أحضر " عياد" لمباني الجهاز . وأقتيد مباشرة لمكتبي . لم يكن هناك وقت لإضاعته في تكرار إستجوابه بذات الصور التقليدية التي تمت معه من قبل .

سألته سؤالاً مباشراً : أين العملة يالمعي .

قال : أي عملة سيادتك ؟ أنا لا أعرف شيء عن العملة .

قلت : الإسترليني . السبعة آلاف إسترليني ؟

قال : ليست عندي سبعة آلاف إسترليني . ولا حتى جنيه إسترليني واحد' أنا سيادتك تاجر أقمشة . ولا شأن لي بالعملة ولا بالإسترليني .

قلت : معلوماتنا تقول إنك طلبت من "..........." أن يجهز لك من البنك أو من مصادره الخاصة مبلغ سبعة آلاف جنيه إسترليني وستعطيها مقابله إثني عشرة ألف جنيه سوداني .

قال : لم يحدث . وأنا لا أعرف ذلك الشخص .

قلت : ولكنك أعطيته قبل قليل بمحلك مبلغ الإثني عشر ألف جنيه سوداني . لماذا ؟

قال : أنا لم أعطي أي شخص بمحلي هذا اليوم هذا المبلغ . بل أنا لا أعرف ذلك الشخص أصلاً . ولا أعرف سبب وجوده بالمحل سوى إنه قد يكون زبوناً ككل الزبائن يود شراء قماش من المحل .

قلت : هذا يعني إنك تصر على الإنكار . ولا تود التعاون معنا وهذا ليس في صالحك.

قال : أنا سيادتك لم أرتكب أي جريمة وقد فوجئت بمجموعة من رجال الأمن تقتحم عليّ المحل دون سبب وبدأوا يوجهون إليّ إتهامات ولما أنكرت قاموا بتفتيش المحل بل سمحت لهم بتفتيشي شخصياً ولم يعثروا على أي شيء فيه مخالفة قانونية. أرجو سيادتك صدقني . أنا تاجر شريف وشخص مستقيم ولم أرتكب أي جريمة تستدعي معاملتي بهذه الصورة .

قلت : حسناً كما تشاء . لقد حاولت بالتي هي أحسن أن أنهي هذا الموضوع . ولكن بما أنك تصر على الإنكار "وهو بالمناسبة في غير صالحك" . فلدينا وسائل وخيارات أخرى .

أنهيت المقابلة . وأصدرت تعليمات محددة بشأن تاجر العملة " عياد" على الإعتراف والإرشاد لمخبأ العملة . ولم يبقى أمامنا في نهاية الأمر إزاء إصراره على الإنكار سوى إتباع وسائل أكثر خشونة تكون نتائجها دائماً أفضل في مثل هذا القضايا . ومع مثل تلك النوعية من المتهمين الذين يتعاملون معها . فهم يدركون تماماً المخاطر المحيطة بمثل تلك الجرائم ولديهم حساباتهم الخاصة وتقديرهم الشخصي لحجم المجازفة المطلوبة سواء في حدها الأدنى المحتمل أو سقفها الأعلى الذي يفوق قدرة الإحتمال . كل ذلك في موازنة دقيقة مع حجم المكسب أو العائد المتوقع في كل عملية .

لقد كان واضحاً أن حجم العملية وعائدها المتوقع للمتعامل فيها يستحق بعض العناء والجهد وربما الألم . إلا إنه بالمقابل يحتاج إلى قدر غير قليل من الدهاء والمكر والحذر . وهذه تتوافر عادة بالخبرة والممارسة والتجربة . وهذا ما بدأ لي أنه ينقص صاحبنا " عياد" . وليس وارداً في صفات من يتعاملون في مثل هذه الجرائم شيء من قبيل الشجاعة أو قوة التحمل فتلك مجرد قشور ظاهرية . أو مظاهر وقتية لا تلبث أن تكشف عن جبن وجذع وإنهيار مزري بمجرد أن تتصاعد إجراءات التحقيق والإستجواب وتكتسي ببعض الخشونة المطلوبة والمقنعة في ذات الوقت . ولكنها خشونة موضوعية ومبررة ولازمة في المواقف المعينة . لذلك لم أستغرب أن يصمد " عياد" في اليوم الأول واليوم الثاني . ولكنه إنهار في اليوم الثالث فسجل إعترافاً كاملاً وأرشد إلى مكان العملة .

ولدهشتنا وجدناها مخبأة في "حفرة دخان" بحي الكبجاب بإمدرمان . يبدو أن المتهم كان يعدها سلفاً لإخفاء بضاعته المحرمة . وقد إستطاع بسرعة مذهلة فيما يبدو . وفور تسلمه لمبلغ الإسترليني من تسريبه بطريقة ما هو جالس في متجره ينتظر فريق المداهمة ليسخر منه ويتحداه . ولا ندري حتى الآن الوسيلة التي هرّب بها " عياد" الجنيهات الإسترليني من متجره حتى المخبأ في الكبجاب . فقد رفض الإفصاح ولم نُصر من جانبنا على هذه الجزئية وتجاوزناها أو ربما تركناها لجهات عدلية أخرى ستتولى المتهم بعد أن فرغنا من الجانب الأهم لإثبات التهمة وإقامة الدليل .

وهكذا سقط تاجر العملة وإستعدنا السبعة آلاف جنيه إسترليني وأعدناها فوراً

لبنك السودان . بينما صودرت الإثني عشر ألف جنيه سوداني خاصة " عياد" أودعتها في كيس نايلون خزينة الرائد خضر الكجم مدير مكتبي .

وبيدو أن عملية " عياد" بتفاصيلها قد تسربت للناس فسمعنا كلاماً كثيراً في الشارع من أن الرقابة العامة تُعذّب وتضرب الناس .

وفي لقاء جماهيري لي بكسلا كان منقولاً بالمذياع تحدثت ضمن ما تحدثت عن ما يقول الناس عن الرقابة العامة وقلت لهم :-

إن الناس يقولون أن الرقابة تُعذّب الناس وتضربهم وأنا أقول لكم نعم . الرقابة تضرب وتُعذّب . ولكنها لا تضرب الشرفاء ولا تُعذّب الأبرياء . وإنما تضرب اللصوص وتُعذّب الخربين وأعداء الشعب . وكل من يخرب الإقتصاد . وكل من يتاجر بمقدرات الأمة . فقد كان المتهم ذكياً وحريصاً وربما أيضاً حسن الحظ . وكان فوق ذلك عنيداً ومتبجحاً فضربناه فإنهار وإعترف . وإستردت الثورة حقوق الشعب وإستأصلنا واحداً من سارقي قوت الجماهير .

بعد ذلك لم نسمع من يتهمنا أو يستنكر علينا تدابيرنا التي نتخذها لحماية وصيانة حقوق المواطنين ومقدراتهم .

مرت أيام على تلك الحادثة ومثلها على ذلك الحديث . وبينما أنا جالس بمكتبي بالجهاز المركزي للرقابة العامة . رن جرس التليفون . وكان على الطرف الآخر من الخط الرئيس نميري .

بعد السلام والتحية دخل الرئيس في الموضوع . وقال :-

نحن بصدد إنشاء مجلس قومي للبحوث ونحتاج إلى ميزانية أولية وسيولة فورية نبدأ بها تأسيس المجلس .

ورغم إنني لم أفهم صراحة شيئاً في ذلك الوقت عن طبيعة عمل أو حتى أهمية شيء إسمه المجلس القومي للبحوث . وأكاد أجزم أن الرئيس نميري نفسه لم يكن يفهم "مثلي تماماً" . إلا أن مالفت نظري وقتها وجود البروفيسور السماني عبد الله يعقوب على رأس هذا الجهاز .

كان الرجل في نظري نموذجاً للإنسان السوداني الوطني المُخلص بصرف النظر عن يساريته أو توجهاته الفكرية . وكان هذا يكفيني بل ويكفي السودان في تلك الحقبة الحافلة بالتحديات الصعاب . والذي يحتاج حقيقة إلى مثل هذا النموذج في كل موقع من مواقعه .

المهم حملت مبلغ الإثني عشرة ألف جنيه سوداني المُصادرة من تاجر العملة "بصمة خشمها وكيسها النايلون" وذهبت للرئيس نميري .

وكان البروفيسور السماني عبد الله يعقوب والدكتور بهاء الدين محمد إدريس معه . وبعد السلام وقبل الجلوس وضعت أمامه "الكيس" وبداخله الإثني عشرة ألف جنيه سوداني . ذات المال المُصادر من تاجر العملة العنيد " عياد".

وهكذا وُلد المجلس القومي للبحوث وهكذا أسس . وكانت تلك أول ميزانية تسيير له .

الموقف الرابع
النرجسي الوَهَم

هو[1] من الضباط المؤهلين علمياً وعسكرياً شأنه شأن معظم الضباط والعسكريين دفعته وأقرانه في تلك الحقبة من الزمان . والتي كانت العسكرية فيها علم وفن وروح وتربية وسلوك وقيم . ولكن يغلب على شخصية شعور طاغي بالنرجسية والإستعلاء وكان يغلب على علاقاته وتعامله مع الآخرين إحساس بالتميز وغرور غير مبرر مما أفقده حب الجنود والصف والضباط في الوحدات التي عمل بها .

وكان يلح عليه هاجساً مستمر بأنه سيكون يوماً شيئاً هاماً وكبيراً في السودان . ولم يكن يخفي أوهامه بالتفوق على الآخرين . حقاً كان ذلك أو باطلاً . وكان بذلك يكسب وبكل سهولة نفور وسخرية الجميع .

بهذه التركيبة المعقدة حاول أن يخلق لنفسه دوراً في أحداث أكتوبر ١٩٦٤ فسعى بشتى الوسائل إلى تلميع نفسه وتزكيتها للناس عبر تصريحات ومقالات صحفية . ويحاول عن طريقها أن يقحم نفسه على الصفوف الأمامية أو المتقدمة لقادة ثورة أكتوبر لعل وعسى . ولكن دون جدوى .

وعندما تفجرت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ حاول أن يركب الموجة . ولكن مدخله كان علاقته الشخصية بجعفر نميري . رغم أن جعفر نميري كان على علاقة طيبة مع جميع من عرفهم وعرفوه . فقد كان الرجل محبوباً للكل .

كان يعتقد أن من حقه أن يحتل مركزاً متقدماً في هيكل السُلطة بعد أن نجحت الثورة ورسخت أقدامها . وكان يعتقد أن من واجب الآخرين أن يفردوا له ذلك الموقع دون سواه . وكل ذلك والرجل لم يفكر في أداء أي دور أو تسجيل موقف متميز يزكيه ويحقق له ذلك الطموح . فقد كان إعتقاده الذي لم يكن يخفيه أن يكفي الآخرين منه أنه . وكان يحضر إلينا بمناسبة وبدون مناسبة . ويبدأ في إلقاء النصائح والإرشادات غير المجدية أو المفيدة . بل إنها لم تكن مطلوبة أصلاً . ومنه هو بالذات . ولكننا كنا نستمع إليه تأدباً ومجاملة . وربما أحياناً عندما يفيض الكيل سخرية وإستهزاءً . فقد كان يضع نفسه وبإجتهاد وإصرار غريبين في مواقف لا تستحق معظمها غير ذلك .

كان على النقيض تماماً من زميله وإبن دفعته اللواء محمد الباقر أحمد "الذي صار فيما بعد نائباً أول لرئيس الجمهورية".

إستمرت مايو في مسيرتها وواجهت ما واجهت من أحداث ومؤامرات ولأسباب عسكرية صرفة . أحيل للمعاش .

بعدها أصيب بنوع من الإحباط وخيبة الأمل وهو يرى أحلامه السلطوية تتهاوى وتضيع . فسعى إلى إنشاء تنظيم داخل القوات المسلحة ووسط الضباط تحديداً . وكان ذلك أمراً محرماً وخطيراً عسكرياً وجنائياً . بسبب الأحداث والمؤامرات المتتالية

١/ لو كان صاحب المذكرات على قيد الحياة لتركنا الاسم كما هو ولكن الناشر رأى الإشارة لذلك الشخص بالمجهول .

التي واجهت الثورة مما خلق قدراً كبيراً من الحساسية والحذر حيال مثل تلك الأمور .

جاءت معلومات من الأجهزة الأمنية تفيد بأنه يسعى لتكوين تنظيم سري داخل القوات المسلحة بهدف الإطاحة بالنظام والإستيلاء على السُلطة .

حتى ذلك الوقت كان تعيين الوزراء وإعفائهم يتم بإبلاغهم مسبقاً بذلك ومن ثم يصدر القرار . سواء بالتعيين أو الإعفاء .

وفي الوقت الذي وصلت فيه المعلومات عن تحركاته كان نميري قد قرر أن يكون تعيينه للوزراء وإعفائهم دون مشاورة أو إخطار مسبق . وكان يقول :-

مافيش وزير يستقيل . الثورة هي التي تعفي الوزراء . وهي التي تعيينهم .

وكنوع من التحدي من جانب نميري . وربما مجرد "ركوب رأس" قرر نميري عندما جاءته المعلومات عن تحركات المعني قرر تعيينه وزيراً للداخلية بالتحديد . وبالفعل صدر القرار بذلك .

فوجئ صاحبنا بالقرار وفرح به كثيراً وفسره له غروره بأنه دليل على إنه موضع ثقة .

إلا أن تفسير نميري للقرار كان مختلفاً تماماً . وهو صاحب القرار والأدرى بدوافعه ومبرراته . كان نميري يقول :

إن تعيينه وزيراً للداخلية تحديداً . هو من أجل توفير قوات إضافية له ليقوم بإنقلابه . إن كان يستطيع أو يجرؤ على ذلك . مستخدماً عناصر القوات المسلحة التي كان يسعى لتجنيدها . بالإضافة إلى كل قوات الشرطة التي أصبحت تقريباً تحت إمرته بعد تعيينه وزيراً للداخلية .

كان تفكيراً غريباً وغير مألوف للجميع من جانب نميري لقراره تعيين ذلك الشخص وزيراً للداخلية . ولكن ذلك ما حدث فعلاً . فشخصية نميري لمن كانوا يعرفونه جيداً تلك الأيام كانت لا تخلوا في تصرفاتها من مثل تلك الشطحات على خلفية من الروح التي كان يتميز بها . والتي ربما جاوزت المعقولية والحكمة في نظر من لا يعرف نميري جيداً .

المهم بعد سبعة أشهر لا أكثر إستدعى نميري وزير الداخلية "على غير عادته الجديدة في إقالة وإعفاء والوزراء" . وخاطبه قائلاً :

لقد عينتك وزير للداخلية ليس لكفاءتك أو شعبيتك . وإنما لأوفر لك مزيداً من القوات "عشان تقلب مايو" . ولكنني الآن مقتنع بأنك لا تستطيع . رغم إني ساعدتك على "تكبير كومك" . وعليه فقد قررت "أن أرفدك".

بعدها خرج من نميري رأساً . وذهب إلى أهله يتمطى . توارى بعد ذلك عن الأنظار فترة من الزمن وأراحنا من طلعته حتى قامت الإنتفاضة . فإنتفض الرجل مرة أخرى . فبدأ سلسلة من المقالات في مجلة التضامن اللبنانية . ونحن في المعتقل . ونميري في المنفى . مجّد فيها ذاته وأشبع فيها نرجسيته المريضة .

تحدث عن دور مزعوم في مايو . وتحدث عن إعتقاله وتعذيبه بسبب مايو بواسطة "أبو شيبة" في الإنقلاب الشيوعي عام ١٩٧١ الشيء الذي لم يحدث على الإطلاق

. وتحدث في مقالاته الصحفية تلك وإدعى بأنه لو كان يريد أن يعمل أي شيء داخل القوات المسلحة لفعل ولكن "ربنا ما أراد" غير صحيح أيضاً . فقد أعطاه نميري إضافة لما كان يتوهمه من سند داخل القوات المسلحة . أعطاه كل قوات الشرطة . ولم يستطيع أن يفعل شيئاً .

عموماً نحن نتجاوز هنا عن كل ما ساقه في حقّنا ونحافظ على حق زمالة السلاح . ونكتفي بهذا القدر .

وكل ما حاولت تسجيله هنا للحقيقة والتأريخ . هو مجرد إشارة عابرة لبعض من يحاول تزييف الحقائق وتشويه التأريخ .. ليس إلا .

والله تعالى أعلم

الموقف الخامس
إنقلاب إذاعي

في يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٥ وقع إنقلاب المقدم حسن حسين بقيادة ومشاركة عسكريين من أبناء غرب السودان . الأمر الذي أضفى على ذلك الإنقلاب صفة العنصرية . لم يكن بين الإنقلابيين فرداً من غير أبناء غرب السودان .

نجح الإنقلاب بفعل عامل المفاجأة في السيطرة على الأوضاع على مدى ثلاثة ساعات هي عمر الإنقلاب . إستطاعوا فيها إعتقال معظم القيادات العسكرية والسياسية في أماكن ومناطق مختلفة .

فور إذاعة قائد الإنقلاب لبيانه الهزيل . حدث رفض كاسح للبيان ومسببات الإنقلاب التي وردت فيه وبسرعة مذهلة حدد الشارع. قبل الأجهزة موقفه الرافض للإنقلاب. فمبررات الإنقلاب التي وردت في البيان لم تكن مقنعة أو حتى كافية لترقى إلى مستوى قيادة حركة عسكرية للإستيلاء على السُلطة بالقوة . وإنهاء وجود نظام حاكم بكامل أجهزته ومؤسساته وسنده الشعبي . ظل يحكم البلاد أكثر من ست سنوات .

إستطاع أبو القاسم محمد إبراهيم "رجل المهمات الصعبة" أن يفلت بطريقة ما من الإعتقال وتدبير أمره بحيث إستولى على دبابة وتوجه مباشرة إلى مبنى الإذاعة بإم درمان . وهناك نجح في إقتحام الإذاعة بعد أن تبادل مع الإنقلابيين المسيطرين عليها إطلاق النار . وأردى الضابط المكلف بحراسة وتأمين الإذاعة بعيار ناري في الجبين.

ومن داخل الإذاعة أذاع أبو القاسم محمد إبراهيم بياناً أعلن فيه دحر الإنقلابيين وعودة مايو .

وعلى الفور إمتلأت الشوارع بالجماهير تهتف "عائد .. عائد يانميري" سمع ضباط الصف والجنود الإنقلابيين المكلفين بحراسة المعتقلين من قيادات مايو نبأ فشل الإنقلاب فما كان منهم إلا أن عمدوا دون تردد إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين من عسكريين ومدنيين . وقد كنت واحداً من أولئك المعتقلين المتحفظ عليهم بمباني سلاح المظلات داخل القيادة العامة .

فكرت فور خروجي من المعتقل أن أطوف متفقداً سلاح المظلات "الكونه وحدتي العسكرية أصلاً . وأعرف جميع الضباط والصف والجنود فيه" . وكنت أرمي للإطمئنان عليهم من جهة . وتأمينه وتهيئته لأي دعم عسكري قد يكون مطلوباً في الساعات القادمة للسيطرة على الأوضاع تماماً . وحتى تستقر الأمور من جهة ثانية .

وصلت أثناء الطواف إلى نقطة حراسة بوابة المظلات "الكركون" فوجدت المقدم حسن حسين "قائد الإنقلاب" ملقى على الأرض ينزف بشدة من جراء إصابته بأعيرة نارية في المقعد والساعد .

فقد ساقه حظه إلى أن يتوجه إلى رئاسة القوات المسلحة عبر سلاح المظلات .

وبعد أن أذاع أبو القاسم محمد إبراهيم نبأ فشل الإنقلاب والسيطرة على الأوضاع فما كان من جنود الحرس "الكركون" إلا أن أطلقوا عليه النار لتعطيله وإعاقة حركته . فإرتمى على الأرض ينزف بشدة وحيداً وحتى دون رقابة حتى وصلت إليه ووجدته على تلك الحالة .

توجهت إليه وهو ملقى على الأرض في تلك الحالة وخاطبته سائلاً :

ما الذي فعلته يا "تيتش" Titch "وهو لقب تعارفنا على إطلاقه على الشخص القصير القامة منذ أيام الكلية . فقد كان حسن حسين من أبناء الدفعة ١٢ وأنا من الدفعة ١٣ . وكان كذلك قصير القامة".

رد علي وهو لا يخفي ألم الإصابة وجزع الموت :

أرجوك . لا أريد أن أموت .

"وهذا حديثه يسألني الله عليه . فالرجل الآن في رحاب الله"

أجبته مطمئناً :

سنسعفك . ولكن هل أنت مستعد لتقول كل شيء . وتعطي كل المعلومات . الأسباب والمبررات والأهداف التي دفعتك للقيام بإنقلاب عسكري ؟ هل أنت مستعد لتوضيح الأبعاد الحقيقية لهذا التحرك . والمشاركين فيه . المخططين والمدبرين ؟ هل أنت مستعد ؟

رد قائلاً في نبرة من الرجاء والأمل بإنقاذ حياته :

أنا على إستعداد لأعطيكم كل المعلومات . فقط أعيش .

كان يرافقني لحظتها الرائد "مظلات" كمال محمد أحمد ومقدم "إستخبارات" يوسف بشير فإلتفت إلى يوسف بشير وطلبت من أن يذهب بالجريح للسلاح الطبي بإمدرمان لإسعافه ثم إتصلت بواسطة المايكروويف باللواء طبيب الشلالي قائد السلاح الطبي . وأخبرته أن قائد الإنقلاب الفاشل المقدم حسن حسين مصاب بعدة طلقات نارية وهو في طريقه الآن إلى السلاح الطبي تحت حراسة المقدم يوسف بشير لإسعافه . وشددت على ضرورة أن يعطيه عناية خاصة ويشرف على علاجه بنفسه إلى أن يتعافى ويسترد قواه بأسرع وقت حتى يمكننا بدء التحقيق معه على الفور .

وبالفعل أسعف حسن حسين . وتلقى العلاج اللازم . وصار بالإمكان أن يمثل أمام لجنة التحقيق التي كونت من بعض الضباط العسكريين . وبعد أخذ خلاصة البيانات شكلت محكمة عسكرية بعطبرة قضت في حكمها عليه بالإعدام رمياً بالرصاص . ونفذ الحكم .

الشاهد في هذه الواقعة أن الجماهير والشارع العام كان يتمسك بكل قوة بنظام مايو وقيادتها "وقتها" وكان الإنقلاب في الظاهر لا يعدو كونه مغامرة عسكرية محدودة الأثر سيئة الإعداد . عنصرية التوجه والأهداف . فقد ظهر عدم جديتها وسوء الإعداد لها من سرعة إنهيار وإستسلام عناصرها بمجرد سماع نبأ فشل الإنقلاب . وكان قائد الإنقلاب نفسه حريصاً على حياته أكثر من حرصه على مصير حركته أو

العناصر المشاركة فيها . فقد كانت حركة بلا قضية أو برنامج بل بلا أهداف على الأرجح .

ولكن تبقى الحقيقة . إنه حدث تحرك وإنقلاب وتمت السيطرة ولو مؤقتاً على القيادات المدنية والعسكرية للنظام . ربما بفعل عامل المباغتة والمفاجأة من جهة والتهاون والتقصير من بعض الأجهزة ذات الإختصاص من جهة ثانية . وكان الإنقلاب في حد ذاته دروساً مستفادة إضيفت إلى رصيد الخبرة والتجارب المكلفة التي راكمتها مايو عبر التحركات والتحرشات والإنقلابات العديدة التي إعترضت مسارها وواجهتها طيلة فترة حكمها .

لم يعمّر الإنقلاب أكثر من ثلاثة ساعات عاد بعدها الأمر إلى نصابه بفضل التحرك السريع والإيجابي للرائد أبو القاسم محمد إبراهيم . وبفضل الهبة الجماهيرية الفورية والكاسحة . وبفضل التجاوب العفوي للشارع السياسي مع ثورة مايو .

إلا أن أهم مافي الموضوع هو ظهور الخطورة المركزية المطلقة للإذاعة . فكان الدرس الرئيسي المستفاد هو الأهمية الإسترتيجية للإذاعة التي برزت في ذلك الوقت ولأول مرة . لتحظى بعد ذلك بما تستحقه من تأمين وحماية .

الموقف السادس
فتاة الوطن ... نائبة الوزير

الأستاذة أم سلمة سعيد . واحدة من بواكير الخريجات . ورائدة من رائدات النهضة النسوية الجديثة في السودان فإسهاماتها في الحركة النسوية فاقت إسهامات العديدات من بنات جيلها . وتفوقت عليهن أم سلمى سعيد بإسهاماتها ودخولها في مرحلة مبكرة من حياتها في خضم الحركة الوطنية السودانية في عهد عنفوانها . فشاركت الرجال تجربة النضال من أجل التحرر الوطني والإستقلال . وشكلت بشخصيتها حضوراً متميزاً لبنات جنسها في الشأن العام . وكان تصنيفها فكرياً بضعها في صف اليسار المعتدل . وربما كان ذلك مدخلاً لتعرفها ثم إرتباطها بزوجها "فيما بعد" المرحوم مكاوي خوجلي المعروف بأنه من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني .

وأم سلمة رائدة من رائدات الحركة الكشفية في السودان منذ تأسيسها في الأربعينات من القرن الماضي أيام المستعمر . وكان لها الفضل الأكبر في تأسيس ونشر وتطوير حركة المرشدات في السودان . بل تعدت جهودها حدود الوطن لتصبح أم سلمة سعيد رائدة حركة المرشدات العربية بما أهلها لتولي منصب الأمين العام لجمعية المرشدات العربية "بالإنتخاب" منذ سبعينات القرن الماضي .

عملت أم سلمة سعيد في سلك التعليم وتدرجت حتى وصلت إلى وظيفة مدير معهد تدريب المعلمات . رغم ما حاق بها من ظلم وتخطي الترقيات عدة مرات ربما على خلفية من تجاربها السياسية السابقة أو النضالية السابقة . وإنتمائها الفكري اليساري المعتدل .

ولا ينكر منصف متابع أن أم سلمة سعيد صارت في وقت ما معلماً بارزاً في حركة المرأة السودانية ونهضتها . وأذكر هنا أن عميد الفنون المرحوم أحمد المصطفى كان قد تغنى بنشيد "فتاة الوطن" الذي صاغ كلماته الأستاذ صديق مدثر الشاعر المحسوب على الشيوعيين والذي يقول مطلعه وهو يرمز فيه للحركة اليسارية الوطنية "إذا جاز التعبير".

يا فتاة الوطن	يا خير البلاد
أنيري الوطن	بنور الرشاد

وقد فهم النشيد وقتها بأنه مناشدة للفتاة السودانية لتلعب دورها في بناء الوطن ونهضة السودان .

تفاعلت أم سلمة سعيد مع هذا النداء وإنفعلت به . وكتبت أبياتاً تجاوباً مع نشيد أحمد المصطفى . قالت فيها :

أيها الداعي	لقد جئنا إليك
هذه أرواحنا	وقفاً لديك
نحن آمنّا	بما قلت لنا
سوف نحمي	دائماً سودانيا(١)

(١) أنظر القصيدة كاملة من ملحق الوثائق آخر الكتاب .

إلى آخر القصيدة

في بداية النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي وكنت وقتها وزيراً للشباب والرياضة حضرت بصحبة الرئيس نميري إحتفالاً للكشافة والمرشدات . وكانت أم سلمة سعيد وقتها رئيسة حركة المرشدات السودانية والأمين العام للمرشدات العرب .

طلبت من الرئيس نميري أن يقبل رعاية حركة الكشافة البرية والمرشدات . فقد كنت أنا راعياً للكشافة الجوية . والأخ أبو القاسم محمد إبراهيم راعياً للكشافة البحرية . وكان تقديري أن الحركة الكشفية بإعتبارها حركة دولية لها كيانها ومكانتها وإحترامها على نطاق العالم . تستحق منّا قدراً من الدعم المعنوي والرعاية الرسمية من قيادة الدولة . وهو تقليد متعارف عليه ومتبع دولياً . وافق الرئيس نميري ورحب برعاية الحركتين . وأعلنت ذلك رسمياً أثناء الإحتفال . وكانت تلك بداية معرفة الرئيس نميري بالأستاذة أم سلمة سعيد عن قرب بإعتباره راعياً لحركة المرشدات وهي رئيسة تلك الحركة . مضى عامان على ذلك الإحتفال . وجاءت مناسبة إحتفالية أخرى في أحد الأعياد الوطنية . وكانت حركتي الكشافة والمرشدات صاحبة الدعوة والإحتفال . وكانت الأستاذة أم سلمة سعيد هي مضيفتنا في ذلك الحفل والمُشرف عليه . وكان الرئيس نميري علي رأس الحضور بصفته رئيساً للجمهورية وراعياً لحركتي الكشافة والمرشدات وكشافاً أعظم .

عندما نهضت الأستاذة أم سلمة سعيد لمخاطبة الحفل . إلتفت إلى الرئيس نميري وسألني - وقد تمثل له في لحظة كل تأريخ تلك السيدة الفاضلة وتجسد له عطاؤها وصبرها وإصرارها لمواصلة رسالتها التي أحبتها وآمنت بها وأخلصت لها :

ماذا نفعل لهذه السيدة بعد كلما ما بذلته من عطاء على صعيد الحركة الوطنية عموماً . ونهضة المرأة على وجه الخصوص . وكيف نكافئ جهودها في حقل التعليم وتأهيل المعلمات طوال سنين عديدة ؟ وكيف يكون تكريمنا لها . وقد كانت مصدر فخر وتشريف للسودان بإكتسابها منصب الأمين العام للمرشدات العرب . وبالإنتخاب .

فأشرت عليه بتعيينها نائبة لوزير الشباب والرياضة حيث يمكنها أن تجد فرصتها لتنفيذ ما نذرت نفسها إليه في مجال الحركة الكشفية والمرشدات ويكون في ذات الوقت نوعاً من الإنصاف والتكريم لهذه السيدة . وعبرها للمرأة السودانية العاملة والمخلصة لقضايا وطنها ونهضة بنات جنسها . وافق الرئيس نميري على الفور . وكانت السيدة أم سلمة لا تزال تلقي خطابها في الإحتفال .

وبعد أن أنهت خطابها نهض نميري ليخاطب الحفل وكان أول ما قاله أن أعلن القرار الجمهوري القاضي بتعيين أم سلمة سعيد نائبة لوزير الشباب والرياضة .

فوجئت الأستاذة أم سلمة سعيد وفوجئ زوجها مكاوي خوجلي . الذي كان حاضراً وفوجئت فتيات المرشدات بل وفوجئ كل الحضور في الحفل .

إنفعلت تلك السيدة الفاضلة وبكت تأثراً . وإنتابت فتيات المرشدات موجة من الهياج العنيف والتشنج . فإنطلقنا في صراخ وعويل ودموعهن تجري فرحاً وتأثراً

وحماساً بلغ من حدته وعنفه أن كاد يفسد الحفل . ولم يكن إنفعال السيد مكاوي خوجلي "زوجها" بأقل من غيره إلا إنه تماسك بصعوبة .

لقد كان القرار غير متوقعاً من الأساس . ولا تفضحه أي مقدمات أو تشير إليه إرهاصات من قريب أو بعيد .

بعد أن هدأ الجميع طلبت من الأستاذة أم سلمة سعيد مخاطبة الحفل مرة أخرى بوصفها نائبة لوزير الشباب والرياضة . فلم تستطيع تأثراً وإضطراباً فاعتذرت .

في صباح اليوم التالي . أدت الأستاذة أم سلمة سعيد القسم أمام الرئيس نميري. ولم تستغرب مظاهر الفرح والإرتياح البادية على وجه الرئيس نميري حتى إنه عبّر عن ذلك بكلمات صادقة أبدى خلالها شكره وإمتنانه لشخصي على ذلك الإقتراح . وحمد الله وشكره أن ألهمه ووفقه إلى ذلك القرار .

كان يقيني أن نميري صادق في مشاعره . سعيد بقراره . تلك واحدة من المواقف التي يتجلى فيها معدن مايو المتجردة والحريصة على مكافأة وتكريم المخلصين لهذا الوطن دون تحيز أو محاباة . نساءاً كانوا أم رجالاً . بل أن قرار التعيين في المنصب الوزاري في حد ذاته كان نوعاً من الإعتراف بفضل الجهد والبذل والعطاء وفي ذات الوقت إتاحة الفرصة لأصحاب القدرات والكفاءات والتخصص لتولي الأعباء والمهام التي يمكن من خلالها أن يفيدوا البلاد ويسهموا في دفع المسيرة في كافة المجالات .

وقد ترتب على تعيين الأستاذة أم سلمة سعيد في منصب وزاري وهي الأمين العام للمرشدات العرب . حركة تنبيه نشطة وسط جمعية المرشدات العرب . وصدرت إشارات إيجابية من الحكومات العربية تجاه حركة المرشدات والكشافة بتلك الدول في ذلك الوقت .

كان إعلان ذلك القرار في ذلك الحفل بعد وقت قصير من إنعقاد المؤتمر العام لإتحاد شباب السودان . والذي تم فيه توحيد الحركة الشبابية كلها بما فيها الكشافة والمرشدات تحت مظلة إتحاد شباب السودان .

وكأنما جاء القرار منسجماً تماماً مع ذلك التوجه . بل ومؤكداً سلامته وفي الجانب الأخر شكل القرار تقييماً إيجابياً لجهود حركتي الكشافة والمرشدات في السودان منذ إنشائها .

وقد ظلت الأستاذة أم سلمة سعيد تمارس مهامها بكل كفاءة وإقتدار كنائبة لوزير الشباب والرياضة ومسئولة تحديداً عن حركتي الكشافة والمرشدات . ويقيني إنها تركت بصمات باقية لا تمحى في هذا المجال . وأرست تقاليد إيجابية نافعة . وحققت إنجازات يشار إليها بالبنان في مجال حركتي الكشافة والمرشدات على مستوى السودان خاصة . والوطن العربي بصفة عامة .

الموقف السابع
قم للمعلم

الأستاذ محمد عبد القادر كرف . وبشهادة أجيال من تلامذته وزملائه وكل معارفه خارج المهنة . بل والمهتمين والمختصين بفروع اللغة العربية وآدابها وفنونها . يعتبر واحداً من جهابذة تلك اللغة المعظّمة "لغة القرآن" . ومن أميز أساتذتها ومعلميها . كان أستاذنا في مدرسة الخرطوم الثانوية "سابقاً" والتي أسسها الوالد محمد أحمد عبد القادر "عليه رحمة الله".

كُنّا نمثل عام ١٩٥٩ الدفعة الثانية للمدرسة . فقد كانت أول دفعة بتلك المدرسة التي صار يطلق عليها الآن مدرسة الخرطوم الثانوية القديمة هم طلاب عام ١٩٥٨ .

درسنا اللغة العربية بآدابها ونحوها وصرفها وعروضها وقواعدها على يدي أستاذنا كرف . تذوقنا الشعر الجاهلي القديم وحفظنا المعلقات . وتعرفنا على الشعر العباسي والأموي . وإنتهينا بأمير الشعراء وشاعر النيل والشابي والتجاني يوسف بشير وغيرهم من القدامى والمحدثين .

بعد تخرجي من المدرسة الثانوية إلتحقت بالكلية الحربية . وظلت علاقتي مثل غيري من أبناء ذلك الجيل وربما أجيال قليلة بعدنا . ظلت علاقتي بأستاذي متصلة وقوية وعامرة .

تخرجت من الكلية الحربية وصرت ضابطاً بالقوات المسلحة وإستمرت العلاقة قوية متينة .

تفجرت ثورة مايو وكانت أحد قادتها وتحملت مع رفاقي مسئولية إدارة شئون البلاد إلا أن تلك المسئولية رغم جسامتها لم تنسيني علاقتي بالأساتذة والمعلمين الذين تتلمذت على أيديهم في سنوات التعليم المختلفة . كنت مثل باقي أقراني وزملائي وأبناء دفعتي نزور أساتذتنا في المناسبات وكانوا يبادلوننا الزيارات ويتابعون أحوالنا في دروب الحياة العملية المختلفة التي تشعبت بنا وألقت كل واحد إلى ما هو ميسر له .

إلا إن علاقتي بأستاذي محمد عبد القادر كرف كانت متميزة بشكل خاص فقد كان فضله عظيماً ومتميزاً بشكل خاص . تمثل في تنامي ميولي للغة العربية وآدابها وفنونها . وإستطاع بعين الخبير . وخبرة المعلم أن يحشد طاقاتي في الإستيعاب لصالح اللغة العربية وأن يهذب علاقتي بالحرف والكلمة والجملة المفيدة . وكانت المحصلة شخوصاً نابضة ورؤى حية تجسد كل ما مرّ بي من سير الأولين والمحدثين من عباقرة الأدب والشعر ذوي الإبداع الباقي والأثر المتجدد . وربما كان أستاذي بعينه الفاحصة يلاحظ إنحيازي بل وإنجذابي التام وإستغراقي فيما كان يلقى علينا من دروس وما يمليه علينا من مقررات يضيف إليها من ذخيرته الواسعة التي لا تنضب . فإضفى عليّ إهتماماً خاصاً دفعني إلى مصاف البنوة الكاملة .

كنت أزور أستاذي كرف بمنزله بحي العمدة بأمدرمان كلما سنحت لي فرصة أو واتتني الظروف . وكان بدوره يزورنا بالمنزل ويسعد الوالد كثيراً وهو المعلم والمربي

والناظر بهذه العلاقة الحميمة والمستديمة بين الأستاذ وتلميذه . حتى بعد كل السنوات الطوال من إنقطاع العلاقة المدرسية بعد التخرج .

وفي الواقع فإن العلاقات الإجتماعية والصلات الإنسانية في تلك الأيام كان لها مذاق ومفاهيم وإعتبارات تربوية سامية نشأت عليها أجيال ذلك الزمن السعيد . ولم تقتصر علاقتنا بأساتذتنا من السودانيين فقط فقد كانت ذات العلاقة وبنفس القوة والحميمة تمتد لتشمل أساتذتنا الأجانب من مصريين وإنجليز وغيرهم .

في أواخر عام ١٩٧٣ توليت منصب وزير الشباب والرياضة وكان جناحي الحكم في الدولة يمثلها الجهاز التنفيذي "مجلس الوزراء" والجهاز الرقابي والتشريعي "مجلس الشعب" . كان الجهازان يعملان في تناسق وإنسجام وتعاون تام هو أقرب إلى التكامل في الأداء والتضامن في المسئولية .

كانت الحكومة تطرح سياستها الكلية على مجلس الشعب ليخضعها الأخير للدراسة والفحص والتمحيص والنقاش . ثم يجيزها أو يوصي بتعديلات هنا أو هناك . وربما قدم مبادرات في بعض الأحيان للحكومة والتي كانت تقوم دون ما حساسية أو حرج بتبني تلك المبادرات وتحويلها إلى خطط تنفيذية قابلة للتطبيق .

وكان على الوزراء كل في مجاله تقديم سياسات وزارته التفصيلية وطرح برامجه ومشروعاته وخططه على المجلس في بيان دوري يذاع على المواطنين آجلاً . ليستمعوا إليه مثل النواب تماماً .

في عام ١٩٧٦ قدمت بيان وزارة الشباب والرياضة لمجلس الشعب . وقد كان البيان شاملاً وضافياً ومفصلاً . أحسست إنه نال رضى وإستحسان النواب وتأييدهم . كان البيان طويلاً إستغرق إلقاؤه ثلاث ساعات كاملة . وخلال هذه الساعات الثلاث أخطأت لغوياً في كلمة واحدة .

فقد ذكرت في معرض حديثي عن الرياضة . أن الوزارة تعمل على إستجلاب مدربين إكفاء "بكسر الكاف" من الخارج . وكانت تلك ذلة لسان غير مقصودة . إذ ينبغي أن تنظق أكفاء "بسكون الكاف" لتعطي المعنى المقصود . ورغم إنني شعرت حينها بخطأ النطق إلا إنني تجاوزت الكلمة ولم أصححها أو أعتذر عن الخطأ وواصلت تلاوة البيان حتى النهاية .

كان البيان مسجلاً وأذيع مساء نفس اليوم في المذياع . وإستمع الأستاذ كرف للبيان في منزله . كان سعيداً كما أخبرني فيما بعد . بما في البيان من لغة عربية سليمة وتسلسل موضوعي وطرح مشوق إلى أن وصل إلى كلمة "أكفاء" التي أخطأت فيها . بعدها لم يستمع أو يتابع أي شيء . لم يستسغ الأستاذ كرف إحتمال نطق كلمة أكفاء بذلك الخطأ الشنيع . فقد ظل سهداً طوال الليل . وفي السادسة من صباح اليوم التالي حضر إلى المنزل . فإستقبله الوالد "رحمه الله" وجلس يتحدث إليه حديثاً عادياً . لم يبد الوالد دهشة أو إستغراباً للزيارة المبكرة ولم يسأل عن أسبابها "كعادة أهلنا في ذلك الزمان الطيب الآمن" . ولم يذكر الأستاذ كرف من جانبه أي شيء عن الزيارة حتى دخلت عليهم وأنا متهيئ للخروج . سلمت على أستاذي بكل

أدب وإحترام . فما كان منه بعد أن سلم علي إلا أن مد يديه وشد أذني "تماماً كما كان يفعل في المدرسة" . ووبخني بكل جدية . وأمام الوالد . وصاح في وجهي :

كيف تنطق أكفاء "بسكون الكاف" . اكفاء "بكسرها" ؟

وبدأ يشرح لي معنى كل منهما . ويؤكد في أن لحناً بسيطاً في النطق مثل هذا كفيل بتغيير المعنى كلية . وأضاف بأن كلمة أكفاء "بتسكين الكاف" وهي المقصودة والصحيحة في هذا السياق تعني جمع كفء . بينما أكفاء "بكسر الكاف" وهي الكارثة التي نطقتها تعني جمع كفيف . وأضاف بالحرف :

كفيف يعني ما بشوف . يعني عميان . عايز تجيب مدربين عميانين ؟

وختم حديثه بسؤال لا يحتاج إلى إجابة :

أنا علمتك اللغة العربية بالطريقة دي ؟

وسكت الأستاذ المربي الفاضل . ومعلمي الجليل . وقد إكتست ملامحه علامات الراحة ودلائل الرضى . وفهمت . فقد بلّغ الرسالة . وأدى الواجب . وواصل دوره الذي لم ينقطع . ولن ينقطع في عُرف أمثاله . جزاهم الله عنّا كل خير . وأمد في أيامهم. ونفعنا بعلمهم .

كان الوالد المربي "رحمه الله" ينظر إلينا في تلك اللحظة وهو في غاية السعادة والرضى . وكان سعيداً جداً أن يرى كل ذلك الحرص من جانب هذا المعلم والمربي الفاضل تجاه تلميذه السابق . وبعدما يناهز السبعة عشر عاماً من تأريخ تخرجه عام ١٩٥٩ "وكان يومها عام ١٩٧٦ . ذلك التلميذ السابق هو في تلك اللحظة عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الشباب والرياضة ومع ذلك يحرص الأستاذ الجليل على متابعة تلميذه السابق وتوجيهه وتصحيح أخطائه . بل ويشد أذنه ويوبخه "بصرف النظر عن مركزه الحالي" . وأمام أبيه بالذات . وهو شيخ المعلمين . وأحد رموز التربية والتعليم الكبار في تلك الأيام .

فيا سبحان الله . وكفى

ترى هل تعود مثل تلك الأيام

الله تعالى أعلم

الموقف الثامن
السياسي ... ورجل الأمن

هما وجهان لعملة واحدة . أسمها مايو . لحمتها الولاء والإلتزام والإخلاص للثورة. وسداها التجرد والتضحية ونكران الذات. شكّل كل منها نموذجاً فريداً ومتميزاً . حضوراً وعطاءاً وإنحيازاً مطلقاً لتأمين مسيرة ثورة مايو . كل بطريقته ووفق أدواته وفي حدود مجاله الذي إحتله عن جدارة وإستحقاق وإذا قُدّر للسودان من يرصد حركة أبنائه في ساحات العمل الوطني فإن أي موسوعة مُنصفة في هذا المجال لن تستطيع تجاوز عطاء كل من عبد القادر عباس وعبد الوهاب إبراهيم إبان سنوات الخصب الممتدة لعشر سنوات من عمر ثورة مايو البالغة بسنوات جفافها الست عقداً ونصف العقد من الزمان .

عبد القادر عباس الوجه الأول للعملة كان كادراً شيوعياً نشطاً ومتميزاً أيام الدراسة الثانوية . تمرس في العمل المنظم وتعلم الصبر والثبات على الفكرة والمبدأ. وتعلم أن يعطي ما يؤمن به كل فكره وجهده وإمكاناته . ولم يبخل على معتقده حتى بحياته . إذا إستدعى الأمر . وتعلم أن التغيير هو الثورة . وأن الثورة هي تسطيح الأرض وإجتثاث جذور القديم البالي المهترئ والضعيف . لينتصب مكانه غرساً جديداً قوياً مثمراً . وتعلم أن النضال في سبيل القضية والمبدأ والفكرة هو طريق لإتجاه واحد لا عودة منه ولا تخلف فيه . وأن أنصاف الحلول لا مكان لها في عالم يعتبر السياسة فن الممكن بينما حياة الملايين هي في عُرف الساسة ما بعد المستحيلات الثلاثة وإلى ما لا نهاية .

نشأ عبد القادر عباس مصادماً عفوياً عنيداً لا تنقصه شجاعة الثائرين وتصميمهم . وعندما وقع الإنشقاق الثاني في الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٩ بسبب الموقف من ثورة مايو . كان عبد القادر عباس مع الجناح المؤيد للثورة بلا تحفظ . فقد رأى فيها تجسيداً لما ظل يحلم به منذ أيام الصبا الباكر وهو يتلمس خطواته الأولى في درب العمل السياسي بالمدرسة الثانوية . فقد رأى في مايو ثمرة لغرس جديد مع أمثاله من الشباب . قد جهدوا في تسطيح الأرض وتسويتها لكي تزدهر وتنمو .

جند عبد القادر عباس نفسه تماماً ومن منطلق قناعات شخصية راسخة للدفاع عن ثورة مايو . والتي كان يرى في مبادئها المعلنة ما يمكن أن يحقق للسودان ما يستحقه من تنمية ورفعة وإزدهار في ظل سلام عادل . ودولة قوية ونهج إشتراكي سليم ومعافى .

شارك عبد القادر عباس "الصوت الجهير" فعلياً في مؤسسات الثورة المختلفة . وعمل في منظماتها المتعددة منذ تكوين اللجنة التمهيدية لميثاق العمل الوطني . وظل يمثل قاسماً مشتركاً على المستويين القيادي والتنظيمي في معظم اللجان التمهيدية والتنفيذية والأمانات المتخصصة التي مهدت ومن ثم قادت العمل في مراحله التنفيذية المختلفة لأجهزة الإتحاد الإشتراكي ومؤسساته وتنظيماته .

وكانت مشاركته الأكثر تميزاً وفاعلية وحضوراً في تنظيم إتحاد شباب السودان الذراع القوي والمصادم . والفصيل المتقدم على ما سواه من التنظيمات في كل مواقف المواجهة مع العناصر المقاومة للثورة . وكان له دور فاعل في تطوير حركة التنظيم وإنتشاره وإحتلال موقعه المتقدم أمام منظمات الثورة الجماهيرية والفئوية الأخرى .

عقب إندحار الغزو الليبي وفشل إنقلاب محمد نور سعد عام ١٩٧٦ . إنفعل عبد القادر عباس بكل حماسه الثوري وغيرته المطلقة على الثورة بكل طاقته العنيفة في المواجهة والصدام . إنفجر في ولاء وتجرد وإخلاص للثورة وراح يكيل النقد ويكثف الهجوم ومن خلال الإجتماعات الرسمية داخل الإتحاد الإشتراكي على كافة الأجهزة التي تتحمل مسئولية حماية الثورة وتأمين مسارها وإجهاض محاولات ضربها . وكانت إنتقاداته الأعنف والأشد ضراوة موجهة لجهاز الأمن العام الذي كان يشرف عليه ويرأسه الأخ العزيز عبد الوهاب إبراهيم ونائبه المرحوم خليفة كرار .

وعبد الوهاب إبراهيم هو الوجه الآخر للعملة . معتدل وكفء ومقتدر ومخلص حتى النخاع لثورة مايو . يتمتع بالقوة في الموقف والشجاعة في القرار والإصرار على المبدأ . وكانت المسئولية الوطنية التي أسندت إليه عن جدارة وفي تلك الفترة الحساسة من عمر الثورة ترقى في نظره إلى درجة القداسة .

كان عبد الوهاب إبراهيم من مسئولياته المهنية حماية الثورة . وحمايتها من كافة المهددات لا تتجزاء سواء كانت مهددات من خارج جسم الثورة . أو من داخلها . الأمر عنده سيان . فالثورة عنده كيان منفصل من الرموز والأفراد . بالغاً ما بلغوا . وكان أبعد ما يكون عن المساومة في أمن الثورة تحت أي مسمى . أو في أي ظرف . فقد كانت قناعته كمهني محترف لا تتيح لديه هامشاً للإستثناء أو التهاون حيال كل ما يبدو ولو في ظاهره ماساً بالثورة أو أجهزتها أو مؤسساتها .

أما إنتماؤه الفكري وولاءه الشخصي لمايو فقد كانا بؤرة التفاعل ومنطلق التصدي لكل ما يمكن أن يمثل تحدياً محتملاً أو تهديداً سافراً أو مستتراً للثورة وأجهزتها .

ظل عبد القادر عباس يكرر إنتقاداته اللاذعة لجهاز الأمن العام . ويطرح تساؤلات موحية عن أداء الجهاز وفشله في رصد تحركات الغزاة والإنقلابيين . بدءاً من تحركات قيادتهم في الخارج . وتجمعاتهم في ليبيا . ودول الجوار الأفريقية لتجنيد المرتزقة . مروراً بمعسكرات التدريب خارج السودان وداخله في منطقتي الصحراء الليبية وصحراء بيوضة . وإنتهاءاً بإختراقهم الحدود الليبية السودانية وإجتيازهم لمساحات واسعة داخل السودان قبل وصولهم وتجمعهم على أطراف العاصمة ومن ثم الدخول إليها وتنفيذ الغزو . كل ذلك دون أن تنتبه أجهزة الأمن أو تفطن لتلك التحركات المكشوفة على حد تعبيره .

كان عبد القادر عباس يرى في ما حدث غفلة وإهمالاً وتقصيراً فادحاً . بحيث يمكن أن لم يتم تدارك ما حدث ومراجعة الأداء بالأجهزة المسئولة أن يتكرر الأمر وتحل كارثة تقضي على الثورة وتحيل البلاد إلى مسرح كبير للفوضى يفتح أبوابه كلها أمام

كارثة إحتمالات الخراب والدمار أو على أحسن تقدير تعود جبهة الهيئات المعارضة لتكرار مهازلها السابقة وتسير بالبلاد إلى الإنهيار والتفتت والإنقسام . وتموت معها أحلام المواطنين المخلصين وحقوقهم في وطن قومي عزيز ومنظور .

هكذا كان يتحدث عبد القادر عباس . وكانت تلك إنتقاداته المسموعة والمرئية . وعلى رؤوس الأشهاد وداخل الإجتماعات الرسمية وحضور المسئولين السياسيين وغيرهم من رجالات الدولة وفي مقدمتهم قائد الثورة .

وكان قد أشيع وقتها أن أجهزة الأمن قد تلقت بالفعل معلومات كافية عن تلك التحركات . وأن أجهزة الرصد الطرفية كانت تزود المركز بكل المعلومات أولاً بأول بل أن توقيت الغزو وحجم المرتزقة كان مرصوداً . كما كانت تقول الشائعات إلا أن أجهزة الأمن كما كان يقول عبد القادر عباس في إنتقاداته المتواصلة وبالصوت العالي . لم تتعامل بالجدية اللازمة مع تلك المعلومات بل إنها لم تضعها أصلاً في محلها الصحيح . وبالتالي حدث ما حدث . ولولا لطف الله وعنايته وتصدي القوات المسلحة والمواطنين ومواجهتهم العنيفة للغزاة من المرتزقة والإنقلابيين من الداخل بسرعة وتصميم ما أجهض المحاولة برمتها في ساعات معدودة . إذن لحدث بالبلاد والعباد مالم يكن يعلم مداه إلا الله .

في مثل هذه الظروف الإستثنائية . وتحت إجراءات الطوارئ والإستنفار القصوى لأجهزة الأمن كافة . تؤول الكلمة النهائية والفعل الحاسم لأجهزة الأمن وتسود لغتها وإجراءاتها على ما عداها وعندها يكون مباحاً لتلك الأجهزة مبدأ الإعتقال التحفظي والإعتقال للإشتباه والإعتقال للتحقيق ... إلخ . على إعتبار أن الوسط السياسي والواجب الأمني يحتمان أقصى درجات اليقظة والتحوط لتأمين كل المساحات . عندها تسقط كل الحصانات المادية والأدبية والمعنوية . ويبقى القرار رهيناً بتقدير أجهزة الأمن وحدها لا ينازعها فيه منازع . وعلى الجميع تنفيذ الأمر والإنصياع للقرار مهما كان . فتلك أجهزة أنشأتها الدولة ومنحتها الثقة والسُلطة والصلاحية . ثم أسندت إليها واجبات هي أدرى من غيرها بكيفية الوفاء بمتطلباتها وتحقيق مستلزماتها .

وفي تلك الظروف جرى إعتقال عبد القادر عباس بواسطة أجهزة الأمن العام . وبما أن عبد القادر عباس لم يكن مواطناً عادياً مجهول الولاء والإنتماء أو حتى موضع شك أو ريبة في إنتمائه وولائه وتوجهاته السياسية والفكرية بل أكثر من ذلك . كان معروفاً بكل الحق والصدق والثقة بأنه "مايوي" من قمة رأسه إلى أخمص قدمه . بل كان مصنفاً قيادياً جماهيرياً وكادراً تنظيمياً وموضع ثقة من كافة المستويات والأجزة القيادية الثورية . وربما كان مقدماً في التصنيف في كثير من المواقف قبل عناصر في الصفوف الأمامية والمتقدمة للتنظيم السياسي . وهكذا كان إعتقال شخص بتلك المواصفات والصفات والشهرة مدعاة لتساؤلات كثيرة عديدة . خصوصاً وأن عبد القادر عباس كان يطرح إنتقاداته علناً وفي الإجتماعات الرسمية لأجهزة الإتحاد الإشتراكي . ويتجنب الإشارة إلى تلك الإنتقادات في المجالس الخاصة .

فلم يكن الرجل من ذلك الصنف الذي يباهي "بعنترية" كاذبة أو يوحي في حديثه وتصرفاته بإستعلاء رجولي "ويسترجل" بنقده وهجومه على الآخرين . لقد كانت تلك الأنتقادات والموجهة لأجهزة الأمن دون غيرها تصدر منه بحماسٍ صادق أبعد عنها شبهة التجني الشخصي أو الغرض أو الهوى . بل العكس تماماً كان المفهوم السائد لدى الجميع . أن الغيرة والحرص على ثورة مايو وحدها كانا وراء تلك الحملة . من هنا كان التساؤل مشروعاً وكانت علامات الإستفهام أكثر من منطقية .

كانت حركة يوليو ١٩٧٦ المعروفة بإنقلاب محمد نورٍ سعد أو الغزو الليبي من تدبير وتمويل وتنفيذ الجبهة الوطنية المعارضة للنظام والمشكّلة من الأحزاب المحلولة والطائفية وبعض الجماعات العنصرية والعرقية المغرر بها . وكان معروفاً عن عبد القادر عباس أنه شديد العداء لتلك الجبهة إلى درجة التطرف .

ظل معظم المسئولين في الجهازين السياسي والتنفيذي فور علمهم بإعتقال عبد القادر عباس على إتصال دائم "تقريباً" بالأخ عبد الوهاب إبراهيم مستفسرين في قلق عن أسباب الإعتقال وظروفه ومبرراته ... إلخ . كانت هنالك مساحة معتمة في العملية كلها تحتاج إلى إنارة . وكانت هنالك تساؤلات تحتاج إلى إجابة . ومع ذلك ظل عبد الوهاب يرد دائماً بإقتضاب وهو يمد حبال الصبر أمام تلك الإستفسارات "والمضايقات" . التي وصلت في تقديره إلى ما يمكن أن يعتبره تدخلاً في شئون الجهاز الذي يديره . وهو ما لم يكن يسمح به في وجوده أو يرضاه .

فرئيس جهاز الأمن العام . من جهة كان يعتبر من اصلب العناصر وأشدها إخلاصاً وولاء لثورة مايو ودفاعاً عنها . وكان لا يرضى لها أي خدش أو حولها أي تشويش . بينما عبد القادر عباس من الجهة الأخرى الكادر الصلب المدافع عن مايو . الغيور على سلامتها . بحيث لا يرضى بها أي مساس أو تهديد . ناهيك عن إنقلاب أو غزو أو تمرد.

كانت ردود عبد الوهاب إبراهيم المقتضبة لا تخرج عن معنى بسيط ومباشر هو إن إعتقال عبد القادر عباس مجرد إجراء عادي للتحقيق في مزاعم معينة . وإنه ليس للإعتقال أي أبعاد أخرى غير مرئية .

لم تكن تلك الردود كافية للكثيرين . فإزدادت وكثرت الإتصالات من أطراف مختلفة كلها تسعى لمعرفة الحقيقة وتطمئن على موقف الرجلين معاً "وجهي العملة الواحدة" . فقد تحول الإهتمام بعد فترة من مجرد إستفسار على عبد القادر عباس لينسحب على عبد الوهاب إبراهيم ذاته وكثرت الإجتهادات في غياب التوضيح الكامل لواقعة الإعتقال . ولكنها ظلت مجرد إجتهادات لم يصمد أي منها للمنطق ويطابق واقع الحال ويعطي تفسيراً مقنعاً لكل ما حدث .

في تلك الظروف والأجواء إتصل بي عدد من الإخوة المسئولين على قمة السُلطة وطلبوا مني بإلحاح شديد أن أحاول التدخل ومعرفة ما يحدث . وتطمينهم على الأمور . فقد كنت حتى ذلك الوقت أنأى بنفسي عن الإنسياق وراء ذلك التيار رغم وجودي وسطه ومعايشتي لنبضاته لحظة بلحظة . فقد كانت ثقتي في الرجلين مطلقة . قدرت بيني وبين نفسي حالة التوتر التي يمكن أن تكون قد أصابت عبد الوهاب إبراهيم

وهو يحاول أو يؤدي واجبه ويقوم بأعباء وظيفته الأمنية في هدوء وتركيز . في الوقت الذي يحرم فيه من مساحة عادلة لتقدير الموقف العام ومواقف الأشخاص والجماعات لصالح إستتباب الأمن وحماية الوطن والثورة من أي مهددات داخلية وخارجية . وقدرت بأنه الآن يرى نفسه وكأنه "ما عندو شغلة غير عبد القادر عباس" !!

إتصلت بالأخ عبد الوهاب إبراهيم تلفونياً . في وقت كان قد بلغ به الأمر مبلغه . فرد على إستفساري عن مسألة عبد القادر بقوله :

أنا لن أطلق سراح عبد القادر عباس حتى لو إتصل بي نميري شخصياً . وسيكون إطلاق سراحه بعد أن أقتنع تماماً بعدم وجود ما يستدعي إحتجازه . وأنا إلى الآن لم أصل إلى ذلك الإقتناع .

تقبلت رد عبد الوهاب إبراهيم بكل هدوء . وقدرت الظروف الضاغطة التي يعيشها بسبب هذه المسألة وتحت إلحاح وملاحقة الجميع . وكان ردي عليه . بأنني أتفهم موقفه كمسئول وموطن ثقة . وبأنني ليس لدي أي نيه للتدخل في شئون الجهاز وأسلوب عمله . كل ما في الأمر إنني أود معرفة الحقيقة وهذا كل شيء .

بعدها شكرته وودعته . ووضعت سماعة التلفون . وخرجت من مكتبي على أثر ذلك مستغلاً عربتي وتوجهت إلى مقر جهاز الأمن . حيث وجدت عبد الوهاب إبراهيم لازال بمكتبه .

بعد التحية بادرته بالقول :

أولاً أنا آسف إذا كان سؤالي عن عبد القادر عباس قد ضايقك . وأنا أكرر لك القول بأن من حقك إتباع الأسلوب أو الوسيلة التي تراها في أداء واجبك للمحافظة على أمن وسلامة الثورة . ووفق إحساسك وقناعتك .

وهذا كل ما لدي . أما عن نفسي فليس في نفسي أي شيء . ثم ودعته وخرجت .

شعرت وأنا أغادر مبنى الجهاز بفيض من الهدوء والراحة النفسية تغشاني دون سبب ظاهر . فما قمت به الآن لا يرقى إلى مستوى يمكن أن يصنف على إنه إنجاز إيجابي "ظاهراً على الأقل" فلقد تبعت إحساسي عقب المكالمة التليفونية . ورأيت من حق الرجل عليّ "في ظل الضغوط المتواصلة التي يعيشها بسبب قضية عبد القادر عباس" أن أطيب خاطره وأعلن له صراحة تفهمي لموقفه وثقتي في حسن تقديره . وأبعد في ذات الوقت شبهة التدخل في شئون مسئولياته المهنية . وهي منطقة ذات حساسية بالغة عند عبد الوهاب إبراهيم خصوصاً في تلك الظروف . ثم كان عليّ وقد وعدت آخرين وقبلت رجاءهم بمحاولة التدخل لمعرفة أبعاد المسألة . مجرد معرفة الحقيقة لا أكثر ومع ذلك لم يكن إحساس الراحة ناجّاً عن ذلك أو ربما كان بعضاً من أسبابها وفجأة تبادر إلي خاطر مبهم حول الهيئة التي تلقى بها عبد الوهاب حديثي له بمكتبه .

قبلها طريقة إستقباله لي بعد لحظات من المكالمة التليفونية . كل ذلك شكّل في دواخلي مبرراً كافياً وتفسيراً معقولاً لموجة الإرتياح التي غمرتني عقب اللقاء ومع ذلك فلم تكن هناك مؤشرات محسوسة أو إعتبارات صريحة أو تصرف مباشر

ينم عن مبعث ذلك الهدوء والراحة النفسية . فقد تحدثت مع الرجل في كلمات بسيطة صادقة ومباشرة وعبّرت له بإختصار شديد عن إعتذاري لمضايقته . وأكدت له إحترامي وثقتي في حسن تقديره لمسئولياته . ونفيت له أي نية للتدخل في شئون مهامه وإختصاصاته المهنية . ثم ودعته وخرجت دون أن أنتظر منه إجابة أو تفسيراً أو توضيحاً . ومع ذلك كان هناك شيء ما في جو اللقاء أوحى بتلك الموجة من الهدوء والراحة التي غمرتني .

ما أن وصلت عائداً لمكتبي حتى تناسيت تلك الخواطر . ولم يمضي وقت طويل حتى دخل عليّ عبد القادر عباس شخصياً . لتعود تلك الموجة النفسية المريحة مختلطة بأحاسيس من الفرح والدهشة تصاعدت وأنا أعانق عبد القادر عباس وأحمد الله على سلامته .

ما أن هدأت الأنفاس قليلاً حتى بادرني عبد القادر بقوله :

لقد طلب مني عبد الوهاب إبراهيم بعد أن أطلق سراحي أن أتوجه فوراً إلى مكتبك لألقاك وهائنذا أفعل .

وحكى عبد القادر كل شيء .

كان ما حدث هو أنه بمجرد خروجي من عنده أصدر عبد الوهاب إبراهيم أمراً مباشراً بإطلاق عبد القادر عباس . وطلب إحضاره إليه في بالمكتب . وفي المكتب تحدث إليه حديثاً طيباً جاء فيه أن ما تم من إجراء بحقه ليس من أسبابه أدنى شك حيال ولائه وإخلاصه لمايو . وأن تلك الأجراءات يقوم بها جهاز الأمن في ظروف معينة لإعتبارات يقدرها الجهاز وتتم دائماً في إطار معلوم ووفق منهج عمل الجهاز وتمنى ألا تكون تلك الإجراءات الإستثنائية قد تركت لديه أي آثار سلبية .

ثم ودعه وطلب إليه الخروج من عنده وأن يتوجه فوراً إلى مكتبي . تفهم عبد القادر عباس الوضع بروح طيبة . وودع عبد الوهاب إبراهيم بقلب صافي ونفس أبعد ما تكون عن المرارة أو الغضب أو ما شاكلهما . وإنتهت قضية عبد القادر عباس وواقعة إعتقاله بجهاز الأمن العام . أوردتها بما تسمح به إعتبارات النشر دون الإخلال بالوقائع الرئيسية والهامة في الحادثة من جهة ومراعاة بعض الجوانب والإعتبارات ذات الحساسية أو الوضعية الخاصة بألية العمل بأجهزة الدولة والضوابط التي تحكم علاقات القادة والمسئولين بالدولة من جهة ثانية .

ويبقى إصراري على تسجيل تلك هذه الواقعة بالذات بإعتبارها من المواقف التي لم تبارح ذاكرتي منذ يوليو ١٩٧٦ وحتى الآن . ولا أزال أستعيدها كأنما حدثت بالأمس فقط . والسبب المعنى البسيط والمباشر وراءها .

ذلك النوع من المعاني الصافية والشفافة التي تحفر أثراً بالغاً حياً ونابضاً ومتجدداً في الذاكرة . عن رجال ذوي نفوس متضامنة وأصحاب رؤى متجددة مؤمنة بقضية واحدة . الإختلاف الوحيد أن كل طرف يرى مصلحة الثورة من زاويته ويبذل في سبيل ما يعتقده صواباً كل ما عنده ويجهد أقصى طاقته لأداء دوره والقيام بما يفرضه عليه ضميره وواجبه وحسه الوطني . تجاه هدف واحد . مشبّعين بإيمان عميق وولاء تام

وإخلاص لا تحده حدود بينما غيرهم من المثقفين والتابعين قد تختلط عليهم الرؤى ويضل بهم الفهم والتفسير سواء السبيل . وتظل حقيقة أن النفوس الصادقة تتفاعل بسرعة كبيرة . وتتفاهم بسرعة أكبر . ويظل الهدف هو الذي يجمع ويوحد . وفي سبيله يتم تجاوز كافة المحن والضغائن والصعاب .

الموقف التاسع
مايو ... بين سيادة القانون والأبعاد الإنسانية

في أوائل عام ١٩٨٠ وكنت أشغل وقتها منصب أمين التنظيم وشئون الرئاسة بالإتحاد الإشتراكي السوداني . حضر إلى مكتبي دون سابق موعد . شخص أعرفه جيداً . وأعرف أنه يعمل في مجال تجارة الدواء . دخل عليّ ذلك الشخص متذرعا لدى السكرتارية بأن الأمر هام وخطير وعاجل جداً .

إستقبلته فطرح أمامي كمية من الوثائق والمستندات وهو يقول بأنها تحكي عن تلاعب خطير وتجاوزات كبيرة في مجال إستيراد الدواء من الخارج بدرجة قد يجعلها تقع تحت دائرة تخريب الإقتصاد الوطني . وربما تعرض حياة المرضى من المواطنين لأخطار مميتة .

أبديت إهتماماً كبيراً بحديث زائري فأنا أعرف أنه يعمل في هذا المجال . وأن حديثه لا يمكن أن يكون منطلقاً من فراغ . كما أن كومة الفواتير والمستندات الأخرى الموضوعة أمامي لابد وأن تكون بها ما يدعم ولو بالحد الأدنى - حديث الرجل .

كانت تجارة إستيراد الأدوية من الخارج في تلك الفترة تحظى بدعم الدولة وإهتمامها وكان توفير الدواء من الأولويات القصوى للدولة وجاء تسهيل الدولة وتشجيع إستيراد الأدوية من الخارج لمقابلة إحتياجات المواطنين المتزايدة من تلك السلعة الإستراتيجية . حيث أن البلاد وحتى ذلك الوقت لم تكن قد أنشأت صناعة دوائية منافسة لمقابلة إحتياجات المواطنين . خصوصاً ما تعلق منها بالأدوية المنقذة للحياة "كما يطلق عليها الأطباء والصيادلة" . بجانب الأدوية الأخرى الخاصة بالأمراض المزمنة . وإحتياجات العمليات وإسعافات الجروح . وماشابهها من الأدوية الحرجة .

إستمعت لحجج الشخص ورجحت صدقه دون أن أفحص الوثائق والمستندات التي أحضرها . فلم أكن جهة الإختصاص وليست لدي دراية كافية بمثل تلك التخصصات بحيث يمكنني الحكم بصحتها من عدمه .

المهم في الأمر كانت هناك في نظري شبهة مخالفة . وتلك المخالفة تتعلق بجانب حيوي وهام من إهتمامات الدولة . وتركيزها كما أن المخالفة في حد ذاتها إذا ما ثبتت وفق رواية ذلك الشخص . يمكن أن تُشكّل جريمة خطيرة ترقى إلى تهديد الأمن الإقتصادي للبلاد . كانت تلك المبررات كافية في نظري لإزعاج الأجهزة المختصة وإبلاغها بالأمر لتتولى التحري والتحقيق اللازم .

وعلى أثر ذلك أجريت إتصالات باللواء الفاتح الجيلي بجهاز أمن الدولة . ونقلت إليه بإختصار ما وصلني من معلومات أولية . ورجوته أن يتكرم بمقابلة ذلك الشخص مع مندوب قسم الأمن الإقتصادي بالجهاز . ويستمع إليه ليقرر بعد ذلك ما يراه . ويتخذ الإجراءات المناسبة إذا ما رأى أن هناك ما يستوجب ذلك .

تحدد اليوم التالي موعداً لذلك الشخص . فذهب لجهاز الأمن في الموعد المحدد . وقابل اللواء الفاتح الجيلي . وشرح له الأمر . فرأى اللواء الفاتح أن هناك ما يستوجب

إتخاذ إجراءات . وأمر بإعتقال الشخص الذي كان يقوم بالتلاعب والتزوير .

وبالفعل تم الإعتقال بغرض التحقيق والرد على ما ورد من إتهامات بحقه وتفسير الوثائق والمستندات المقدمة ضده .

في صباح اليوم التالي للإعتقال حضر إلى مكتبي والد المعتقل ووالدته وهما يجهلان تهمة الإبن وسبب إعتقاله . وكانت دوافع الأبوة والأمومة وحدها وراء سعيهما لمعرفة ماحدث ومساعدة الإبن المتهم .

إحترمت لهفة الأبوين على الإبن المعتقل وحاولت أن أهون عليهما الأمر ولكن دون تزييف للحقائق فأخبرتهما بأن إبنهما معتقل للتحقيق معه في مخالفات معينة . وكل ما هو مطلوب منه الآن هو توضيح بعض الأمور والإجابة على بعض الأسئلة . وليس هناك حسب علمي حتى تلك اللحظة أي جريمة أو إدانة بأي تهمة .

تفهم الأب حديثي . ولكنه وجه إلىّ رجاءاً حاراً أن أتدخل ما أمكن لإطلاق سراح الإبن المعتقل . وأن يستمر التحقيق معه بدون إعتقال . وبالشروط والضمانات التي يراها جهاز الأمن .

لم أستطيع "كإنسان" في ذلك الوقت أن أرفض دوافع الأبوة والأمومة أو أرد رجاء الأب الملهوف على إبنه فإتصلت باللواء الفاتح الجيلي بالجهاز ورجوته "إن أمكن" إطلاق سراح هذا المعتقل . والتحقيق معه حسب أسلوب الجهاز ولكن دون إعتقال . وشرحت له ما أنا فيه لحظتها من موقف إنساني . وكان اللواء الفاتح "كعادته" متفهماً ومتجاوباً . فطلب من القسم الإقتصادي بالجهاز أن يطلق سراح المعتقل وإستمرار التحقيق معه ووصل الأمر إلى مرحلة المحاكمة وفقاً للقانون .

ما قصدته من وراء هذه الحادثة هو أن ثورة مايو بقيادتها وأجهزتها ومؤسساتها كانت دائماً تنظر إلى الأمور معها بالتي هي أحسن ما أمكن ذلك . وإن البُعد الإنساني والإعتبارات الإنسانية كانت تمثل جزءاً هاماً من أدب التعامل حتى على المستوى القيادي للأجهزة السياسية والتنفيذية والأمنية .

وفي هذه الحادثة . وبعد أن وصل الأمر إلى مرحلة المحاكمة وأصدرت المحكمة قرارها العادل المدعوم بالحيثيات وحكمت بما حدده القانون . لم يكن ممكناً بعدها لأي كائن من كان التدخل في الأمر .

فإحترام حكم القضاء كان من أوجب واجبات قادة الثورة وأشدها إلزاماً لهم .

بمعنى آخر بسيط ومختصر ... إحترام سيادة القانون

الموقف العاشر
وسقطت مايو ... سهواً

في الأسبوع الأول من مارس ١٩٨٥ . تدهورت صحة الوالد . فأدخلنه المستشفى العسكري بالسلاح الطبي . ظل بها عدة أيام بذل فيها الأطباء بالمستشفى غاية جهدهم للعناية به . ومقاومة تدهور حالته الصحية المستمر بسبب الشيخوخة وعامل السن وضعف المقاومة . ثم كانت نصيحتهم أن نسافر به إلى القاهرة لمزيد من الرعاية الصحية المتقدمة والمتوفرة في ذلك الوقت بالمستشفيات المصرية بصورة أفضل مما عندنا .

بدأنا إجراءات السفر وأمنّا الحجوزات بالمستشفيات المصرية عند كبار الإختصاصيين المصريين بواسطة السفارة السودانية بالقاهرة .

أكملت الإجراءات اللازمة للسفر في منتصف مارس . فسافرت بصحبة الوالد للقاهرة ترافقني والدتي وشقيقتي .

ظل الوالد بالمستشفى عدة أيام إستقرت خلالها حالته الصحية بعض الشيء وكان عليّ وقتها بعد أن إطمأننت عليه أن أعود للخرطوم لأباشر بعض المهام والمسئوليات العملية . فأرسلت أستدعي شقيقي من الخرطوم ليحل محلي في المتابعة والإشراف على صحة الوالد وتولي مهام المرافق . وفي الأسبوع الثالث من مارس ١٩٨٥ وصل شقيقي من الخرطوم . لأغادر إليها بعد يومين من وصوله .

في ذلك الوقت كنت عضواً باللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي السوداني . وكان مقرراً لإجتماع عادي ودوري للجنة المركزية في أجواء سياسية مُلبّدة بغيوم كثيفة تنذر برياح غير حميدة . فقد بدأ الشارع السياسي يتململ وبدأت تظهر بوادر توترات وبدايات لحركة مقاومة ومعارضة للنظام غير خافية المعالم . وإن لم تبلغ مداها وحِدّتها حتى ذلك الوقت . وكان من الواضح أمامي إنها مقدمة لحركة عنيدة لا ينقصها التصميم والإصرار في المضي بالمقاومة ومعارضة النظام أو حتى مصادمته إلى أقصى مدى . وكانت قراءتي للشارع السياسي وتحركات العناصر المعادية للنظام تؤكد بوضوح أن المواجهة آتية لا ريب فيها .

في ذلك الجو المشحون "والمكهرب" إنعقد إجتماع اللجنة المركزية . وإنتهت ببيانات أصدرتها النقابات والهيئات والمنظمات الجماهيرية والفئوية تؤيد بالنظام وتُدين التحرشات والتحركات المعارضة . وتتوعد عناصرها بالحسم والردع والبتر ... إلخ .

كان التذمر والضيق العام الذي إكتنف الشارع السياسي يعود للأحوال المعيشية المتردية للمواطنين . وكان هامش الحريات يتقلص في مقابل تمدد ظلال الكبت وتنامي الشعور العام للمواطنين بعجز النظام عن التجاوب مع نبض الجماهير وإحتياجات المواطن العادي اليومية . وجاءت تطبيقات العقوبات الحدية لقوانين سبتمبر وما صاحبها من تشهير وإمتهان لكرامة الإنسان وحقوقه بفعل إجراءات وممارسات محاكم العدالة الناجزة . بحيث نفرت الناس من أسلوب التطبيق الخاطئ لقوانين

الشريعة الإسلامية السمحاء "أصلاً" . فإزدادت الضغوط المعنوية وإرتفع مؤشرها في خارطة المزاج السياسي العام للشارع السوداني . وكأنما كانت الضغوط المعيشية غير كافية لعقاب المواطن السوداني وإزلاله على غير ذنب جناه .

خلال يومي ٢٤ و ٢٥ مارس بدأ الموقف يتفجر . وتصاعد يوم ٢٦ بشكل جاد ليأخذ طابعاً تخريبياً وبات واضحاً لكل ذي عينين أن العقد الأمني قد إنفرط . وأن السيطرة على الأوضاع أصبح من الصعوبة بمكان . فقد كان حجم المتظاهرين المتزايد في شتى أنحاء العاصمة وطريقة تصديهم لقوات مكافحة الشغب بل وحتى غير المشاركين في تلك المظاهرات والذين كانوا يقفون على جنبات الطريق أو أمام منازلهم أو محال أعمالهم ينبئ بأن المواطنين لم يعودا يكترثون للعواقب الأمنية "كما كانوا في السابق" أو حتى مخاطر المواجهة مع قوات أجهزة الأمن وأجهزة حماية النظام .

كان يوم ٢٦ مارس هو الموعد المقرر سلفاً لسفر الرئيس نميري للولايات المتحدة الأمريكية لعمل الفحوصات الدورية وتلقي العلاج . وفي نفس اليوم أحرق المتظاهرون جمعية ود نميري التعاونية بأمدرمان وأشعلوا فيها النيران في إشارة ذات مغزى ومدلول واضح للأبعاد الخطيرة التي وصلت إليها المواجهة بين الحكومة والمعارضة .

وبينما كانت المظاهرات المتفرقة تزداد في أحياء العاصمة وشوارعها وطرقاتها الرئيسية . رافقت عناصر الأمن موكب الرئيس نميري للمطار عبر الشوارع والمسارات الخالية من المظاهرات . وهكذا أقلعت طائرة الرئيس من المطار وهو لا يعلم ما يدور في عاصمة حكمه . ويقيني أنه لو كان يعلم لما سافر أصلاً . أو ربما على أقل تقدير كان قد أجل سفره . وأستطيع أن أقول أن وجود نميري في ذلك الوقت بالبلاد كان سيوقف تصاعد ذلك المد المتسارع والمتنامي للمعارضة والإضطرابات ضد النظام . هذا إذا لم يحسمه وينهيه أصلاً ربما ليس في لحظة . لكنه في يقيني كان سينتهي . تماماً كما إنتهت غيره من الأزمات والمواجهات الأعنف والأخطر في السابق .

فشخصية نميري "ولا خلاف على ذلك" كانت كفيلة في حال وجودها بتحريك كافة الأجهزة وإستنفار وتعبئة حركة مضادة وقوية تتناسب وحجم الخطر الماثل على النظام . بحيث تتعدى جهودها مجرد المواجهة والحسم والردع وإعادة الهدوء والنظام إلى الشارع السياسي العام . فالتجارب السابقة تؤيد ذلك .

في نفس ذلك اليوم ٢٦ مارس تلقيت نبأ وفاة الوالد "عليه رحمة الله" من القاهرة.

أقمنا العزاء بحي الملازمين بأمدرمان . وتقاطرت على سرادق العزاء جموع المعزين من كل حدب وصوب . فبحكم علاقاتي الإجتماعية والسياسية والعسكرية والرياضية الواسعة كان سرادق العزاء بمثابة تجميع لكل المدارس الفكرية والتيارات السياسية والإهتمامات العامة والخاصة من كافة شرائح المجتمع وقطاعاته وألوان طيفه السياسي وتحول سرادق العزاء كعادة أهل السودان في مثل تلك المناسبات إلى منتدى وحلقات نقاش محورها وموضوعها الوحيد ما يدور في الساحة السياسية

والشارع العام . فكان أن طرحت كل الآراء ووجهات النظر وتبادل البعض التنبؤات حول ما سيحدث بعد لحظة . أو ساعة . وبوم . أو أيام . وهكذا كان الجو العام والهم المشترك والأحداث الساخنة تُغري الجميع بالحديث .

لم يكن التحفظ في تحليل أو تسمية الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية والماثلة للعيان وارداً في نظر الجميع . فالكل معايش ومتابع وربما مشارك في الأحداث الجارية . والتي تتكرر صورها وحتى تفاصيلها في كل أحياء ومناطق العاصمة القومية . وكان القادمون من كافة المناطق "تقريباً" يكررون بحديثهم عن أحداث مناطقهم نفس السيناريو الذي ينفذ في باقي مناطق العاصمة القومية ؟؟

كانت خلاصة المناقشات . وأنا أتابعها "رغم مشغوليتي بالعزاء" بوضوح تام . أن ثورة مايو قد "إنتهت" وصارت إلى زوال . والغريب أن تلك الخلاصة توصلت إليها بإجماع غريب لافت للنظر قيادات سياسية ذات وزن وإعتبار . سواء ما كان منها مع مايو أو ضدها .

يبدو أن الرئيس نميري بعد وصوله إلى أمريكا قد سمع بوفاة الوالد . وكان سفيرنا "وقتها" بواشنطن المرحوم عمر صالح عيسى وبه تربطني علاقات خاصة وعميقة ومتجزره . فطلب نميري عبر الخط التليفوني الساخن بالقصر من د. بهاء الدين محمد إدريس أن يطلب مني الحضور للقصر في موعد معين حدده هو لأتلقى عزاؤه تليفونياً.

في أول أبريل كان الموقف العام يتدهور بصورة سريعة . وكانت المظاهرات ومسيرات الإحتجاج والهتافات المعادية للنظام تتزايد وتنتشر في كافة أحياء العاصمة وطرقاتها . وباتت تحركات عناصر المعارضة وقيادات الهيئات المهنية سافرة وفي تحدٍ تام وإصرار واضح على المواجهة وإسقاط النظام مهما كلّف الأمر .

ورغم ذلك تقديري الخاص أن الأمر يحتاج إلى إجراء سريع لإيقاف الفوضى والشغب ومنع تفاقم الأوضاع ما يؤدي إلى مواجهات دامية خاصة وإن بعض المنظمات والأجهزة الموالية لمايو كانت قد بدأت تفكر جدياً في التصدي لتيار المعارضة الذي عم الشارع.

ذهب إلى موعد مكالمة الرئيس في القصر . وفي ذهني أن أقول له . بعد كلمات العزاء . أن يترك كل شيء . العلاج والفحوصات والمقابلات والإجتماعات . كل شيء . ويعود فوراً للخرطوم "فالموقف لا يحتمل غيابك".

كان في نظري هو الإجراء الوحيد المتبقي . حتى في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها العاصمة . وذلك لإعتبارات شتى رأيتها في ذلك الحين موضوعية ومنطقية.

فالرئيس نميري "شخصياً" وليس غيره كان الوحيد القادر على تحريك كافة الأجهزة والمؤسسات القادرة على التصدي لتلك الأوضاع في وقت واحد . وبالسرعة المطلوبة . وكان ذلك ناجم بكل بساطة من تبعات النظام الرئاسي الذي ركز كل السلطات تقريباً في يدي رئيس الجمهورية . ولم يكن وجود نائب أول لرئيس الجمهورية أو رئيس بالوكالة ليغير من الأمر شيئاً . ولا أقصد بالأجهزة هنا مجرد أجهزة الأمن أو عناصر المواجهة المسلحة فهنالك أجهزة أخرى يمكن تحريكها في مثل هذه الظروف لمحاصرة

تلك الأوضاع وتهدئتها وشل حركتها وقدرتها على التمدد والإنتشار . وكانت مفاتيح الأجهزة بيد الرئيس نميري شخصياً .

من جانب آخر كان الأمر يحتاج إلى فرض إجراءات إستثنائية قصوى أذا ما تفاقم الوضع أكثر . ولم يكن متاحاً دون حرج أن يتجرأ شخص بخلاف الرئيس ويفرض تلك الإجراءات ويتحمل عواقبها . وفي الخاطر تجربة اللواء محمد الباقر أحمد "وهو نائب سابق لرئيس الجمهورية" في ظروف سابقة ومشابهة وأعني بها حوادث شعبان ١٩٧٤ . فقد أوقفت قرارات اللواء الباقر فيما يختص بقفل المدارس وإعلان الطوارئ والتأهب للأجهزة المختصة تصاعد الأوضاع وتفاقمها . رغم بدايتها العنيفة والمنظمة . إلا أن الرئيس نميري قد إنتقد تلك الإجراءات بقسوة فاجأت اللواء الباقر وجرحته في مشاعره وكبريائه وهو الرجل الحكيم العاقل والمسئول . وقد غالى الرئيس نميري في تحقيره لتلك الإجراءات . وأصدر أوامره وهو بالمطار عائداً لتوه من الخارج . وألغى كل القرارات والإجراءات التي إتخذها اللواء الباقر . ولم يمنح نفسه حتى فرصة الوصول لمكتبه ودراسة الوضع بهدوء وتقييم ضرورة تلك القرارات وفعاليتها . ومن ثم التقرير بشأنها . وكان من نتاج ذلك الوضع المهين في نظر اللواء الباقر أن تقدم بإستقالته للرئيس نميري متزرعاً بظروف صحية . وقبلها نميري .

كانت لدي فرضيات محددة ومؤسسة بشكل سليم حسب تقديري الخاص . وكانت تتركز حول محورية وجود الرئيس شخصياً لمواجهة تلك الأحداث بصورة ناجحة وتتمثل في التالي :

وجود نميري بإعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة . كان سيؤمن جانب الجيش ويحتوي بالسرعة اللازمة أي تحركات للقادة أو غيرهم لإستغلال الفوضى والإضطرابات والإنحياز للطرف المعارض أياً كانت الذرائع والمسميات وهو ما حدث بالفعل من قبل ما سُمي فيما بعد . بالمجلس العسكري الإنتقالي . ووجود الرئيس نميري شخصياً بصفته رئيساً للإتحاد الإشتراكي السوداني . التنظيم السياسي الحاكم . كان كفيلاً بتأمين سند شعبي وجماهيري مضاد "عند الضرورة" بتحريك قواعد التنظيمات الشعبية والجماهيرية والفئوية بمجرد صدور أمر التعبئة العامة والإستنفار للقيادات . وبصورة مباشرة من الرئيس .

ووجود الرئيس شخصياً في تلك الظروف كان سيتيح قدراً من التشاور وتبادل الأراء والإستماع لأفكار ووجهات نظر القيادات السياسية والتنفيذية والأمنية والتي يمكن من خلالها الخروج بتصور واضح أو خطة أو إجراء أمثل لمواجهة تلك الأحداث وإحتمالات تطورها على ضوء المعلومات المتكاملة من كافة الأجهزة . وإسترشاداً بمقترحات أو تصورات بشأن ما يحدث وقتها وما يحتمل أن يحدث فيما بعد ليجئ التحرك المضاد للسُلطة فعالاً وقادراً على القضاء على تلك الأحداث بالسرعة المطلوبة وبأقل خسائر ممكنة .

الأهم من كل ما سبق أن وجود رأس النظام في مثل تلك الظروف كان كفيلاً بتأمين السند المعنوي اللازم والمطلوب للقيادات والقواعد الجماهيرية والفئوية . وأجهزة

الأمن وحفظ النظام . بحيث ينتفي من أسلوب أدائها أي مظهر للتردد أو التهاون أو التقصير أو التخاذل كما تم في أداء بعض الأجهزة الحساسة وبصورة واضحة في مسيرة الردع الهزيلة التي سيرتها بعض شرائح التنظيم السياسي .

إن غياب المؤسسية في أي نظام حكم . وتركيز السُلطة في يد أي رئيس يؤدي في مثل تلك الظروف إلى الشلل الجزئي "إن لم يكن التام" للأجهزة الحساسة عموما والإستراتيجية على وجه الخصوص . في حال غياب الرئيس مركز السلطات . ومصدر القرار بالنسبة لها تحديداً . لذلك كان وجود الرئيس نميري بالخرطوم هو الورقة الوحيدة الباقية لإنقاذ النظام من الإنهيار التام .

لم أكن أعرف وقتها طبيعة المعلومات المتوافرة لدى الرئيس نميري وهو بأمريكا عما يحدث في السودان . سواء من النائب الأول "اللواء عمر محمد الطيب" أو من د. بهاء الدين محمد إدريس "الوزير بالقصر" أو من أجهزة الأمن "وكان على رأسها أيضاً اللواء عمر محمد الطيب" إلا إنني كنت أعرف شيئاً واحداً . هو أن النظام في خطر . والبلد "على كف عفريت".

أخيراً جاءت المكالمة وتحدث بهاء الدين محمد إدريس مع الرئيس ثم تحدث مع السفير عمر صالح عيسى . وأنا منتظر بجانبه . ولدهشتي الشديدة . أنهى بهاء الدين حديثه ووضع سماعة التيلفون . في الوقت الذي كنت أجلس قربه منتظراً تعزية الرئيس . والتي أرسل لي من أجلها خصيصاً لإنتظر . وفي هذا الموعد بالذات .

تملكني غضب شديد من بهاء الدين في تلك اللحظة فصحت به :

ترسل لي نديم عدوي "موظف المراسم" . وأترك المعزين . وأحضر إحتراماً وإكراماً لرغبة الرئيس في أداء واجب العزاء والجاملة . وتتجاهل وجودي وتنهي المكالمة . وأنا جالس معك في نفس الغرفة "المكتب" وأمام نظرك مباشرة .

فوجئ بهاء الدين وغشاه الحرج والإرتباك فأخذ يردد عبارات الأسف والإعتذار وأضاف بأنه نسي الموضوع وسيحاول إصلاح خطاه . فبدأ محاولاته لإعادة الإتصال مرة أخرى بنميري في أمريكا . وبعد مرور خمس دقائق من المحاولات الفاشلة إستسلم وقال "إن الخط سقط".

نهضت واقفاً . وكان لا يزال بعض الغضب يتلكني . فخاطبت بهاء الدين قائلاً :

إذا إتصل نميري مرة أخرى . أرجوا أن تبلغه إن عزاؤه وصل . وإن الوالد والد الجميع . والفقد فقد الكل . ولكن بلغه أيضاً إن عابدين جاء وإنتظر في الموعد المحدد . وكان يريد أن يقول لك بالتحديد كلمتين هما إرجع فوراً . النظام في خطر . "يا تحصل يا ما تحصل".

وغادرت المكتب

يوم ٥ أبريل رفعنا العزاء "الفُراش" بعد صلاة المغرب . وفي ذلك المساء كان الموقف في نظري قد حسم تماماً . وفي داخلي شيعت مايو وترحمت عليها وسألت الله العوض . تماماً كما شيعت الوالد "عليه رحمة الله" منذ أيام قلائل .

في صبيحة يوم ٦ أبريل . أذاع الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الدهب بيان

إنحياز القوات المسلحة "لرغبة الجماهير" . والإستيلاء على السُلطة . وإنهاء حكم مايو الذي دام ستة عشر عاماً .

هكذا سقطت مايو . سقطت سهواً . نعم سهواً . ولكن كيف ؟

سقطت سهواً . حينما غادر نميري الخرطوم متوجهاً للولايات المتحدة الأمريكية وهو لا يدري ما يدور في السودان .

سقطت سهواً . حينما حُجبت عن نميري وهو بأمريكا حقيقة الأوضاع المتردية والمتسارعة نحو الهاوية . من قِبل من كان يفترض فيهم إبلاغه بتطورات الأحداث وحجمها وخطورتها .

سقطت مايو سهواً . عندما فشلت لسبب خارج عن إرادتي وتدبيري من مخاطبة الرئيس نميري تلفونياً لأتقبل عزاؤه في الوالد . ومن بعدها أنقل إليه بكل الصدق والأمانة والوضوح كعادتي معه حقيقة الأوضاع في السودان . وضرورة عودته فوراً . خصوصاً وإني وقتها لم أكن أتولى أي مهام تنفيذية أو سياسية سوى عضويتي باللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي السوداني .

سقطت مايو سهواً . لأن ما سُمي بمسيرة الردع التي دعت إليها ونظمتها الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي السوداني يوم ٤ أبريل . كانت هزيلة لدرجة أغرت العناصر المعادية وأعداء النظام بتصعيد المواجهة . بل وإستلام زمام المبادرة ! بعد أن تبين لهم ضُعف التحرك المضاد من جانب تنظيمات الإتحاد الإشتراكي السوداني .

سقطت مايو سهواً . لأن النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس جهاز الأمن . إستند على تحفظات شخصية وتقدير خاص بتجنب مواجهة الجيش والمواطنين . ومن ثم إنصاع لتعليمات قادة المعارضة وعناصر من القيادة العسكرية وقتها . وبقي في داره إنتظاراً "لتعليمات أخرى".

سقطت مايو سهواً . في تقديري الخاص . أو غير ذلك . لمن شاء .

المهم إنها سقطت .

سقطت مايو . التي بدأت بيضاء ولكنها كتبت تأريخها بالدم .

ما بادرت مايو يوماً بعنف أو إراقة دماء . إلا إنها دافعت عن نفسها . عندها سالت الدماء .

تُرى لو قُدّر لي في ذلك اليوم أن أتحدث مع الرئيس نميري تلفونياً من مكتب بهاء الدين بالقصر "ولم ينسى بهاء الدين". .. أكان نميري سيقتنع بحديثي ؟؟

وإذا إقتنع ... أكان سيعود فوراً إلى السودان ؟؟

وإذا عاد ... أكان ما حصل قد حصل ؟؟

الله تعالى أعلم

ملحق الوثائق

تحرياً لأقصى درجات الدقة الممكنة ولأغراض التوثيق ..

إعتمدنا بشكل أساسي على ما هو متاح بدار الوثائق القومية "خاصة البيانات" وأوردناها كما هي متاحة "وبالحرف" . ولم نشأ أن نتدخل لإعادة الصياغة أو تصحيح الأخطاء اللغوية . والتي ربما نجم بعضها عن إرتجال من ألقاها .

رسالة السيد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
مساعد الأمين العام للمنظمات الجماهيرية
إلى رئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني
رداً على الملاحظات التي طرحها في لقائه بقادة العمل الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الرئيس جعفر محمد نميري

تحية من عند الله مباركة ...

أذيل خطابي أو مكتوبي هذا بوجهة نظر عنت لي في لحظات طرحكم لمجموعة من الأسئلة المحددة حين لقائكم بقادة العمل الوطني بتأريخ سابق في مجال التنظيم السياسي للإتحاد الإشتراكي السوداني .

فأقول ...

وفي إعتقادي إنك سيدي قد ألقيت قفاز التحدي لنا . إذ إتخذت من أسلوب المكاشفة والمصارحة منحى . لنتجرد ونمارس نقداً ذاتياً . نعيد ونتأمل ونعيد التأمل. نراجع ونقيّم . فنحن مبتداءاً بشر نتوق للكمال ولكن هيهات أن نصل . إذاً مشروع وجائز بل وطبيعي أن تكون أخطاء وسلبيات وربما خطايا . لذا سأحاول أن تكون متكاملة ولذلك أبدأ وحسب ما يقتضيه الأمر - وضع الملح على الجرح - فالبداية في حديثي النهاية في حديثك . أقصد أن تكون بداية منطلقي محاولات لأجوبة على تساؤلاتك للبدائل الممكنة لتجاوز السلبيات ثم سأعرج على المظاهر السلبية التي لمسها خطابكم وأبدأ :-

١/ هل هناك خلل في شكل التنظيم إسماً وشكلاً وهيكلاً وأسلوباً وأداءً ومعايير عمل ونظام أساسي ؟

وأجيب بلا مكررة .. وذلك للآتي :-

في بنية التنظيم أو نظامه الأساسي :-

عُرف النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني بأنه "طليعة إشتراكية ثورية يجسد تحالف قوى شعبنا العاملة في وحدة وطنية ليقود نضال جماهير شعبنا ويعبّر عن إرادتها ويوجه العمل الوطني ويقوم بالرقابة الايجابية لسير هذا العمل في طريقه السليم الذي حدده ميثاق العمل الوطني".

الإتحاد الإشتراكي هو المسئول عن قيادة العمل الوطني وقيادة نشاط الدولة ولكنه لا يؤدي مهام أجهزة الدولة نيابة عنها . إن له سلطة وضع السياسات العامة والخطط والبرامج وله حق الإشراف والمراقبة يمارسها بأسم الشعب "النظام الأساسي".

وهو سلطة ثورية على أجهزة الدولة .

إذاً ..

هذا هو دور الإتحاد الإشتراكي في المواثيق السياسية . هو التنظيم الحاكم والذي يخضع الحكومة لسلطاته ورقابته . وهذا شيء جميل .

ولكن هل هذا صحيح ؟؟؟
والجواب بكل أسف لا ..
وسأحاول تفصيل ذلك بشكل دقيق عندما أنتهي من مناقشة جميع أوجه السؤال .
هل هناك خلل في الفكر ؟؟
فأقول لا ؟؟
مكررة أيضاً .. مستنداً على الآتي :-
عرّف التنظيم السياسي أن الإتحاد الإشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة المتمثلة في العمال والزّراع والمثقفين والرأسمالية الوطنية والجنود .
هو رمز الضرورة التأريخية لإحلال التمام والتكامل الإنساني محل التجزئة والتناحر والتنافر والنوازع في جميع أوجه الحياة الوطنية .
أفرد الميثاق فكرة الثورة في وضوح وجلاء ووضع لكل قضية تصوراً وحلاً .
إذاً ...
يتضح أن هذا الفكر الذي يجعل التقدم بالتحالف لا بالصراع والذي يركز على ما يجمع لا على ما يفرق لن يكون بأية حال سوى فكر أصيل معافى ونقي .
إذاً ...
ليس الخلل في ماهية الإتحاد الإشتراكي السوداني إسماً وشكلاً وهيكلاً . وليس في نظامه الأساسي . وليس فكره .
وعليه .. أين الخلل ؟؟
ثم .. أين الخلل ؟؟
الخلل في أننا صدقنا . فعلاً أن الإتحاد الإشتراكي يوجه العمل الوطني ويقوم بالرقابة الإيجابية وأنه هو المسئول عن قيادة نشاط الدولة وأن له حقوق الإشراف وأنه سلطة الثورة على الدولة ... إلخ .
الخلل والخطأ في أننا صرنا نجتر بعض الكلمات . دون أن نتذوق طعمها .
مثلاً أن الإتحاد الإشتراكي هو التنظيم الحاكم وليس تنظيم حكومة "حاكمية التنظيم" . بل صرنا "نصدق" أن هناك فعلاً حاكمية . وسلطة وهيبة للتنظيم السياسي . بل ذهبنا أبعد من ذلك . صرنا نحاسب وننتقد التنظيم السياسي على هذا الأساس . ونعدد مناحي قصوره وسلبياته . والحقيقة تبقى أنه ليس للإتحاد الإشتراكي وجود فعلي في أجهزة الدولة !! بل إن الجهاز التنفيذي هو الذي جعل الإتحاد الإشتراكي "مبرراتي" له ولقراراته وممارساته !!
بل هنالك خلط ولا حدود له بين الجهازين . إذ أن قضية الإلتزام السياسي لم تتبلور لتصير هي الأصل في تنفيذ مهام المهنة أو المسئولية وهذا على أعلى المستويات بالجهازين السياسي والتنفيذي . الشيء الذي ربما يصل حد التعالي بالنسبة للأجهزة في بعضها البعض .
وأسباب ذلك كثيرة الشيء الذي يطرح بعض الأسئلة منها :
هل فعلاً ترسم سياسة الدولة من التنظيم السياسي بهياكله المختلفة ؟ هل

المنهج الإقتصادي واضح لدى الجهاز السياسي ؟ هل تكرم القطاع الإقتصادي وأوضح هوية الوجهة الإقتصادية للتنمية بعد المؤتمر القومي الثاني واللجنة المركزية حسب المتغيرات الإقتصادية العالمية ؟؟

هل تنعقد إجتماعات دورية بين الأمانة العامة ومجلس الوزراء بغية المشاورة ورسم وتصحيح السياسات حسب مقتضيات الظروف المتغيرة ؟؟

هل يعلم أعضاء الأمانة العامة مايجري في مشاريع التنمية ؟؟

ماهي علاقة التنظيم السياسي برئاسة الجمهورية ؟؟

ماهي علاقة التنظيم السياسي بالسلطة التشريعية ؟؟ "ليس كهينة"

هل هناك مفهوم سياسي علمي لإختيار قيادات السلطة التنفيذية ؟؟

أم أن الإكتفاء بسياسة الترقي صار السمة الأساسية . وماهو موقف الكادر المؤهل العامل في التنظيم السياسي من هذا ؟؟

هل هناك . وهل يمكن . وضع حد ما بين رئيس الجمهورية ورئيس الإتحاد الإشتراكي - في السلطات ؟؟

هل تعلم الأمانة العامة مجتمعة . كيف تم التوصل للمصالحة الوطنية ؟؟

هل تعلم الأمانة العامة الآن أين وصلت قضية المصالحة الوطنية ؟؟

كيف يتم إختيار المتعاونين . أعضاء اللجان المختلفة ؟؟ وماهي وضعية أعضاء اللجان المتخصصة ؟ والمكاتب التنفيذية ؟ أعضاء اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي ؟ أمناء المناطق ؟

هل طريقة إختيار عدد محدود من أعضاء اللجنة المركزية يختار منهم أعضاء المكتب السياسي طريقة مثلى ؟؟

ومئات الأسئلة تترى ..

والإجابة عليها - ببعض التحفظات - وبصراحة أيضاً .

أن ...

الأتحاد الإشتراكي "يافطة" . تحمل كلمة الحاكمية ولا تمارسها أبداً .

الجهاز التنفيذي ترعرعت لديه حساسية وشبه معاداة لا مبرر لها من التنظيم السياسي .

ثم ...

أين تقع توجيها الرئيس القائد في اللقاءات الشهرية :-

بالنسبة للتنظيم السياسي هي أمر حال النفاذ بالا تردد .

بالنسبة للجهاز الإداري بعضهم يقول لابد من قرارات تنفيذية ثم أن ينفذ قرارات الرئيس القائد في النواحي الإدارية يجعل الرئيس القائد شماعة . يعلق عليها جميع الأخطاء .

بيانات متضاربة بين الجهازين السياسي والتنفيذي نتيجة عدم "التنسيق" مما يخلق التضارب والبلبلة والإشاعات . "قضية إضراب المزارعين".

وفي تقديري يا ريس ...

رغم إيمانك المطلق بضرورة العمل من خلال المؤسسات والأجهزة لكن العمل ليس من خلال المؤسسات . مثلاً تخرج الميزانية خالية من الضرائب وبعد أقل من مضي شهر من إجازتها تخرج الضرائب كالسكر ثم أخيراً البنزين . وذلك دون علم إطلاقاً للتنظيم السياسي .

إذاً ...

الخطأ ليس في التنظيم وإنما في "سلب" التنظيم القدرة والحق والسلطة . وقديماً قيل فاقد الشيء لا يعطيه .

ولهذا يعجز التنظيم على التصدي لمتاعب الجماهير وشكاياتها ومعاناتها جميعها . لأنه يجهل المعلومات "DATA" مثلاً لا يعرف كم هو الإحتياطي الموجود في المستودعات أو المخازن . أذ أن المعلومات فقط لدى الوزير أو نائب الوزير أو المحافظ أو مساعد المحافظ للتموين أو أي مساعد آخر .

ولهذا أيضاً يغيب التنظيم عن ساحة العمل الإعلامي لأنه لا يملك أسباب ونواصي القرار . أجهزة الأمن - وهذه مسموح لها جداً جداً . لا تبيح النشر تحت مظلة مقتضيات الأمن - والصحف بعيدة وكأنما المسألة شكلية بالنسبة لها .

ويغيب التنظيم لأن لا يعلم كمؤسسة ماذا يدور في المجلس الشعبي التنفيذي في كل مجال . كسن القوانين مثلاً . فصار التنظيم "كعبد الله المقتول" ثم "كحائط المبكي" . وربما ظهر عجز التنظيم "الأساسي" في قضية المصالحة الوطنية . وقضية أمن الثورة - هذه الثورة العملاقة - والسبب الرئيسي أن المصالحة الوطنية لم تكن نتاج القاعدة وإنما صببناها صباً من فوق دون توضيح كافي لكل أبعادها . كيف بدأت . كيف تستمر . وإلى أين مفروض - كان عليها أن تصل - ولو تصوراً - بل إنها تمت بطريقة إستفزت أعضاء التنظيم الحاكم !!

مثلاً ...

ترحيب حار - فاق حد المعقول - بالأخوة العائدين . أراضي . أموال . مكانة مرموقة ... إلخ .

فتح الأبواب على مصرعيها "أنا من أنصار حسن النية" إلى درجة جعلت بعض الأخوة العائدين يفسرون التسامح الثوري ضعفاً فبدأوا في التعالي والتهكم . وإستفزاز مشاعر البشر الملتزم منهم والذي لا دخل له بالتنظيم السياسي بدعوي مواقف القوى وحوجة الثورة - أو النظام لهم- فتسبب ذلك في خلل أيضاً علماً بأننا وفي القيادة لم نترك الحبل على القارب بالنسبة لأعضاء التنظيم فرسمنا لهم الخطوط التي يتحركون تجاهها إعلامياً وكان في ذلك تقييد للفكر ولكنهم إنضبطوا وأطاعوا . وقابل ذلك بعض - زلات الألسنة - من بعض المتصالحين وطنياً .

ثم ...

حرية حركة مكفولة للمعادين للعمل العدائي مستقلين وضعهم في التنظيم ومنعنا لأعضاء التنظيم من التصدي لهم إلا يفسر ذلك بأنه رفض للمصالحة الوطنية .

ولهذا .. ولذلك ..

يتعرض أمن الثورة "للخطر" وتحت مظلة الشرعية تطل الأحزاب من جديد . وتحت مظلة الشرعية ترشح الأحزاب . وتحت مظلة الشرعية والمصالحة الوطنية تفتح الأبواب للمترددين وربما المعادين بسفور لمقابلة الرئيس والأمين العام والوزراء والمحافظين بينما تقفل في وجوه أعضاء التنظيم السياسي الحاكم !!!

ولذلك يتقلص دور العضو الملتزم حقيقة ليقوى دور العضو "المتحزب" وكل من - يفتح خشمه - يقال له إن ذلك توجيه أو قرار من الرئيس القائد !!! المهم سيدي الرئيس .

هو ...

إن التنظيم السياسي في حاجة ماسة لأن يصبح "سيد نفسه" يصبح هو الأول ويليه الجهاز التنفيذي أو خلافه . وهذا لن يتأتى إلا بالتدقيق في إختيار العناصر الملتزمة والمصادمة للمواقع التي تستلزم ذلك . ولابد أن تصبح المسئولية السياسية هي العليا في الممارسات كافة . وهل تجربة تعيين رئيساً للوزراء كانت ناجحة لتعاد مرة أخرى ؟؟ على إعتبار بقاء الرئيس في وضعه "المتميز" حكماً عند الضرورة "تجربة مجلس الشعب القومي".

ثم أخيراً سيدي الرئيس ...

طريقة ممارسة المسئولية . في كل المستويات . إذ لا شك أن لك الحق في ترشيد مساعديك . ولكن في تقديري أنه لا يجب أن يتم ذلك من خلال أجهزة الإعلام . بل يجب أن يكون في إجتماعات منفردة مع المساعد المعني . وإلا فلك الحق كل الحق في إبعاده دون إحساس بتجريح "القيادة السياسية" - حتى لا تستخدم توجيهاتك كسياط ضد المسئولين - بالذات العناصر المناوئة - مما يجرح كرامة المنصب أو الموقع قبل الشخص .

إن الذي يجمع الناس جميعاً هو الوطن والولاء له . حتى يستطيع الفرد أو يؤدي واجبه كاملاً لابد أن يشعر بأنه مصان الكرامة وإلا إحتقره الناس .

سيدي الرئيس القائد ...

تلك خواطر عنت لي . قد أكون شططت . وقد أكون حاذرت . وبين شططي وحذري . تكمن صادق نيتي في أن أقدم شيئاً مفيداً .

لك السلام والود والشكر

الإتحاد الإشتراكي السوداني

١٩٧٩/٨/٩م

أخوك أبداً

زين العابدين محمد أحمد عبد القادر

مساعد الأمين العام للمنظمات الجماهيرية

مسميات الرتب العسكرية
قبل التعريب .. وما يقابلها بعد التعريب

وذلك بناءاً على قرار جامعة الدول العربية الصادر في أوائل السبعينات . والقاضي بتعريب وتوحيد مسميات الرتب العسكرية في الدول العربية.

قبل التعريب	بعد التعريب والتوحيد
عسكري	جندي
وكيل أمباشي	وكيل عريف
أمباشي	عريف
شاويش	رقيب
بتجاويش	رقيب أول
صول	مساعد
ملازم	ملازم
ملازم أول	ملازم أول
يوزباشي	نقيب
صاغ	رائد
بكباشي	مقدم
قائمقام	عقيد
أميرلاي	عميد
لواء	لواء
فريق	فريق
فريق أول	فريق أول
مارشال	مشير

البيان الأول لمجلس قيادة الثورة [1]
(٢٥ مايو ١٩٦٩م)
بسم الله الرحمن الرحيم

إن بلادنا الحبيبة لم تنعم بإستقرار من إعلان إستقلالها في ١٩٥٦ . وكان ذلك مواطني مرده سلسلة من المآسي تضافرت فيها عوامل الفساد . وذلك من الأحزاب المختلفة التي تسلطت على مقدراتنا . فتحول الإستقلال على أيدي الحكومات المتعاقبة إلى مسخ قبيح ونظرة فاحصة إلى الأقطار التي نالت إستقلالها بعدنا كفيلة بأن توضح مدى التقدم الذي أحرزته تلك الأقطار في كافة المجالات .

ولم يكن ذلك بسبب سبقها في مجال العلم والمعرفة . أو بسبب تخلفنا عنها في وضعنا الإقتصادي . ولكن لأنه تولى أمرها منذ إستقلالها رجال آمنوا بوطنهم إيماناً صادقاً وبوحي من ذلك الإيمان الصادق عقدوا العزم على أن يعيدوا صنع الحياة في بلادهم .

أما نحن في السودان ظللنا نسير إلى الوراء لأنه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن إدراك مفهوم الإستقلال وكان الإستقلال في نظرهم علماً ونشيداً . وشعارات ومؤتمرات . لا وسيلة لتغيير حياة الأمة وإسعاد أبنائها وإنطلاقاً من هذا المفهوم الخاطئ لم يكن هم الأحزاب المختلفة إلا أن تتسلل إلى مواقع الحكم . ثم تمسك بزمام السلطة لمصلحتها الخاصة دون إعتبار لمصلحة الشعب . فعم الفساد والرشوة كل أجهزة الدولة وإختل الأمن الداخلي . وفتحت أبواب البلاد للنفوذ الأجنبي . وتسللت قوى التخلف والرجعية إلى بلادنا . تسللت لتساند تلك الأحزاب بكل إمكاناتها . مدركة إن بقاء كل منها يعتمد على بقاء الآخر .

فأحزابنا السياسية تدور أبداً في فلك الإستعمار ممتثلة لأوامره ومنفذة لإرادته . ولا تهدف إلى إلى الفوضى وعدم الإستقرار وفساد الحكم . هذا الترابط المصلحي هو الذي دفع الأحزاب والإستعمار للتآمر ضد هبة الشعب في أكتوبر ١٩٦٤ ودفع المستعمر وأعوانه الأموال بسخاء للأحزاب لتستعيد مكانتها . وتقوض الثورة وتسكت شعارات إستنكار عودة الحزبية . تلك الشعارات التي رفعتها ثورة أكتوبر ونتيجة لذلك التآمر تم للمستعمر ما أراد . وعادت الأحزاب إلى الوجود بوجهها القبيح . وكانت أكثر ضراوة وشغفاً للسعي وراء المكاسب الحزبية على حساب المصلحة العامة . وفي الجري وراء الثراء الحرام على حساب تقدم الشعب ورفاهيته .

لقد وضح جلياً رفض الجماهير لهذه الحكومات الحزبية التي تعاقبت منذ أكتوبر ١٩٦٤ . رفضت تلك الحكومات لأنها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة والمحسوبية والثراء الحرام . فأفسدت الجهاز الحكومي وحولته إلى ضيعة لخدمة الوزراء والمحاسيب والأقرباء من مؤيدين . دونما إعتبار لمصالح أولئك الذين يقتطعون من عروقهم وقوت بعضهم للحفاظ على كيان السلطة .

١/ ألقاه العقيد أ.ح / جعفر محمد نميري - رئيس مجلس قيادة الثورة .

وفضتها لأنه عبثت بدستور البلاد وإستباحت لنفسها سلطة تعديله لسلب حرية الآخرين تمشياً مع مفاهيمها للديمقراطية والتي تتنافى مع كل المشاعر القومية وكل القيم والتطلعات بين القوى الثورية العربية والأفريقية . مرتبطاً إرتباطاً مصيرياً بالأمة العربية . مسانداً ومؤيداً حقوق شعب فلسطين السليبة .

وفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الإستعمارية الواقفة وراء إسرائيل وعلى الوقوف ضد التسلل الصهيوني إلى أفريقيا وعن حماية حدود الأرض السودانية من نتائج ذلك التسلل . حتى هان السودان على كل طامع في تفتيته . فهب أذناب الإستعمار والصهيونية من كل جانب يستبيحون حرماته ويستبيحون دمائه .

رفضتها لأنها عجزت عن تفهم المشاكل الإجتماعية وشجعت الهجرة إلى المدن على حساب القرى فأضرت بالقوى الإنتاجية في ميدان الزراعة وقضت على أمن المدن وسلامتها ونظامها بسبب الهجرة العفوية للوافدين الذين لا مأوى لهم ولا عمل .

وفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة حلاً يعيد الطمأنينة والإستقرار لذلك الجزء من وطننا الحبيب ويصون للسودان وحدته وكرامته .

رفضتها لأنه حولت الحركة النقابية من حركة شعبية تعمل لمصلحة أفرادها والرقي في مصالحهم إلى أجهزة حزبية تعوق كل مسعى لمعالجة المشاكل العمالية المستعصية .

لكل هذه الأسباب رفضت الجماهير تلك الحكومات وبدأت تتطلع إلى تغيير جذري في نظام الحكم مدركة أن السودان الحديث لم يخلو في يوم من الأيام من فئة قيادية تعرف أين تكون مصلحة وطنها . مستعدة دائماً وأبداً أن تبذل كل غالٍ وتفيس في سبيل تحقيق تلك المصلحة .

وعليه فقد إلتقت قيادة هذه الفئة المخلصة على إنهاء العهد القديم عن طريق القوة وتولي الأمر الجيش في هذه اللحظات .

ورجال عاهدوا الله على التضحية بدمائهم رخيصة في سبيل إسعاد هذا الوطن . وإنضم إليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا عن ركب الإخلاص والوطنية .

بفضل هذا اللقاء المبارك ستتولى الثورة من هذه اللحظة إدارة شئون البلاد مجردة من كل غاية إلا مصلحة الوطن الحبيب . وسعادة شعبه ورفاهيته مقتدية في ذلك كله بهدي مبادئ أكتوبر الخالدة رافعة شعاراتها . مرددة أناشيدها . سائرة في نفس الطريق الذي رسمته . إن قيادة الثورة تطلب من المواطنين الكرام أن ينصرفوا إلى أعمالهم كالمعتاد متيقظين في نفس الوقت إلى أعمال المخربين من قادة الأحزاب وأعوانهم من المنتفعين بالعهد البائد . وليعلم كل مواطن أن الثورة ستضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه تيار التغيير الجارف وإنطلاقة الشعب الباسلة . وحتمية التأريخ الذي لا يحابي وفي نفس الوقت فأننا نطمئن نزلاؤنا الكرام من الأجانب أن الثورة ساهرة على أرواحهم ومصالحهم وممتلكاتهم وأموالهم . وإنها ستنزل أشد العقوبة على كل من يحاول العبث بأمن هؤلاء النزلاء

أو إستقرارهم .

هذا وإننا إذ نهنئ الشعب بنجاح حركته هذه . لنبتهل إلى الله العلي القدير أن يجعل هذا العهد الجديد فاتحة خير وإزدهار لهذه الأمة الكريمة .

والله الموفق والسلام عليكم ...

بيان من مجلس الوزراء[1]
(٢٥ مايو ١٩٦٩)

أيها المواطنون الأعزاء

إنها لحظات مجيدة في تأريخ وطننا الحبيب . أن تقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاحنا المرير ضد الرجعية والإستعمار وفي سبيل تحرير أنفسنا من كابوس الحزبية البغيضة .

إنها لحظات سوف تسطر بأحرف من نور على صفحات تأريخ وطننا ... تلك التي إلتقت فيها إرادة هذه الفئة المؤمنة برسالة موطنها فعقدت العزم على إنهاء هذا النظام البغيض . الذي مجته كل النفوس . وكرهته كل الإتجاهات .

إنها لحظات كل المؤمنين بوطنيتهم يتلهفون عليها منذ إنتكاسة أكتوبر الخالد مدركين أن طريق هذه الثورة هو وحده طريق الخلاص . وأن فشلها لم يكن مبعثه عدم إيمان هذا الشعب بمبادئها . إنما كانت نتيجة لتضافر قوى الإستعمار والرجعية وتصميمها على إعادة وجه الحزبية البغيض . تهيئة لإيجاد المناخ السياسي المتعفن الذي لا تستطيع جراثيم الإستعمار أن تتنفس إلا فيه وبوحب من ذلك الإدراك . قامت هذه الفئة الصادقة اليوم بتسلم الحكم لا جرياً وراء حكم وطمعاً في جاه أو سلطان . ولكن تحقيقاً لآمال هذه الأمة في الحياة الحرة الكريمة . وحرصاً على العمل من أجل بناء مستقبل مزدهر يأخذ فيه السودان مكانه المرموق بين القوى الثورية المتقدمة .

أيها المواطنون الأعزاء ...

خمس سنوات عجاف قد إنقطت . فشاءت إرادة الله أن تنجح ثورتكم المظفرة ثورة الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٩ ملتحمة بثورة الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ شاءت إرادة الله أن تنجح هذه الثورة بالرغم من كل جهود الحكومات الحزبية طيلة تلك المدة لإسكات أصواتكم وإضطهاد ضمائركم وعقولكم . والإتجار بمقدراتكم . ولكن إذا كانت الأحزاب قد تضافرت مع الإستعمار وعملت ليل نهار الى التشبث بأهداب الحكم فقد عمدت الطليعة الثورية في هذا الوطن منذ أول وهلة . وصممت تصميماً لا هوادة فيه . على إزالة عهد الأحزاب البغيض إلى غير رجعة مستخدمة كل وسيلة في متناولها . فتابعت الجهد لتسمع كلمة الأحرار المؤمنين بأن الثورة هي طريق الحرية الوحيد . وبأن إنبلاج الصبح يعقب سواد الليل مهما طال .

مواطني الأعزاء ...

إن فرحتنا بهذه اللحظات الخالدة يجب ألا تنسينا جميعاً - حكومة وشعباً - تلك التبعات الجسام التي تضعها هذه اللحظات على عواتقنا .

إن مرحلة مريرة سوداء في حياتنا قد إنتهت ولن نحقق خيراً لهذا الشعب . إلا بوحدتنا ويقظتنا وتضافر جهودنا لنجعل من ثورتنا هذه تعبيراً حقيقياً عن آمال شعبنا وأمانيه في الخلاص إلى الأبد من هذا النظام الفاسد . وتحرير الجماهير من

---

[1] ألقاه السيد / بابكر عوض الله - رئيس الوزراء . صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م على المواطنين عبر الإذاعة .

التخلف والتبعية . وإطلاق قراراتها السياسية والإقتصادية لوضع بلادنا في طريق التقدم والإشتراكية . وأن الحكومات الحزبية المتعاقبة منذ الإستقلال قد شوهت وجه السودان المستقل . جهلاً منها بمدلول الإستقلال وقصوراً منها عن تفهم السلطة وماهية الحكم . عجزت كافة الحكومات الحزبية عن تفهم ذلك كله . فكانت سياستها مسخاً مشوهاً لا مضمون له .

في المجال الداخلي أقامت نظاماً معزولاً عن الجماهير ... مجرداً من كل محتوى يقوم على إثراء ذوي السلطة وقهر الجماهير وإذلالها . وحبس طاقاتها . حتى صار ذلك النظام في النهاية - وبحكم الأوضاع الإجتماعية . أداة لوقف تطور وطننا ونموه . فاليوم وبعد ثلاثة عشر عاماً من الإستقلال نواجه بحقائق مريرة تعكس تخلف بلادنا الشنيع وكأننا بالإستقلال قد أصبح وبالاً على الوطن ... وبؤساً وشقاءاً لأبنائه .

إقتصاد بدائي عاجز يعتمد على رحمة الطبيعة . الصناعة فيه لا تشكل قدراً يذكر . ومع ذلك تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية والزراعة التي يمكن أن تكون قوة تذكر لإقتصادنا . ظلت متخلفة تعتمد على محصول رئيسي واحد . معرض لتقلبات السوق العالمي . متأثراً بأحوال الطقس عرضة لآفات . ثرواتنا الحيوانية والمعدنية لا تجد العناية والإهتمام . أما تجارتنا الخارجية فقد ظلت مرتعاً خصباً لنهب الشركات الأجنبية . لا تتحرك فيها رؤوس الأموال السودانية إلا بقدر ضئيل .

كل هذا أدى إلى تبعية سياسية ترسم معالمها وتحدد خطاها القروض الأجنبية التي فاقت مؤخراً المائة مليون من الجنيهات . رهنت في مقابلها بلادنا الحبيبة لدى مؤسسات الإستعمار الحديث . وقد أدى هذا الوضع الإقتصادي المتدهور دوره إلى الغلاء الفاحش الذي يمسك برقاب أبناء هذه الأمة وبالتالي تدهور مستوى الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية فإنتشر الفساد وإستغلال النفوذ والرشوة والمحسوبية وليس هذا فحسب . بل إن الحكومات الحزبية المختلفة خانت مسئولياتها التأريخية في الحفاظ على حرمة الدستور فأوسعته تعديلاً وتمزيقاً لأهداف لا تمت إلى المصلحة العليا بصلة جرياً وراء توطيد دعائم السيطرة الحزبية البغيضة وقضت بذلك على القواعد الأساسية للحكم السليم القائم على سيادة القانون الهادف إلى سعادة الجميع .

وعلى الصعيد الخارجي جاءت سياسة الحكومات المتعاقبة إنعكاساً حقيقياً لحالة التمزق والتخلف في الداخل . وإتسمت بالفراغ والسلبية . وكان حصاد كل سنين مابعد الإستقلال عجزاً سياسياً تاماً . فتح نوافذ بلادنا للنفوذ الأجنبي .

وقصوراً عن إستيعاب دور السودان في المنطقتين العربية والأفريقية .

إن حكومة الثورة إيماناً منها بضرورة وحتمية تلاحم تحررنا السياسي بنهضتنا الإجتماعية . تدرك أن الإستقلال ليس إلا وسيلة لتجديد حياة الشعب . وتحقيق أمانيه في مستوى مادي وروحي متطور . وأن هذا لن يتحقق إلا بالإيجابية والتخطيط العملي المدروس في مواجهة المشاكل والتحديات . ووثوقاً منها أن منطلق الحكم يجب أن يكون العمل المضني بهدف بناء هذه الأمة والتعويض عما فاتها في الأيام

العصيبة تحت سلطة الرجعيين .

إن حكومة الثورة سوف تعمل جادة بفضل مساندتكم وتصميمكم على تحقيق العدالة وفي وضع السلطة كليا في أيدي أصحاب المصالح الحقيقية للبلاد . من عمال وزراع وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية غير مرتبطة بالإستعمار . وبهذا وحده ترجع الأمور إلى طبيعتها وتتضح رؤية الأهداف لوضع جميع إمكانات الشعب في خدمة الشعب وحده لتحقيق هذه المعادلة الحقه . ويسترد السودان وضعه في المجال الخارجي ويأخذ مجاله بين أسرة الدول التقدمية والمتحررة . عاملاً على إرساء قواعد سلم عالمي دائم . أساسه التعايش السلمي والإحترام المتبادل لمبدأ السيادة .

إن سودان الثورة سيكون سنداً قوياً لحركات التحرر ضد الإستعمار بنوعيه القديم والحديث وحرباً ضارية ضد سياسة التمييز العنصري إينما وجدت . ضد التسلل الصهيوني عبر القارة الأفريقية وعياً منها بالترابط الذي لا إنفصام فيه بين الإستعمار والصهيونية العالمية . وداخل هذا الإطار فإن السودان سيمد يده لجميع الحكومات والشعوب وخاصة حكومات الشعوب الأفريقية التي تربطنا معها صلة الأخوة والجوار . مستهدفاً صداقة الجميع . زاهداً في العداء إلا لمن عادانا .

وفي المجال العربي ستعمل الثورة بإدراك تام لإرتباط شعبنا المصيري بقوى الثورة العربية إرتباط أصل ووجود وإنتماء وكيان . وعليه فإن حكومة الثورة ستعمل على خلق الروابط والعلاقات الإقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول العربية الشقيقة . بهدف تقوية قاعدة الأمة العربية في نظالها المرير ضد الإستعمار الحديث والصهيونية . ومن أجل دفع العدوان وإجتثاث الوجود الإسرائيلي من الأرض العربية . وصولاً لعودة فلسطين إلى أهلها ... دولة عربية تحررية .

وفي هذا نلحظ بإرتياح أن الأمة العربية قد إستطاعت في العامين السابقين أن تصمد لتحبط المخطط الإستعماري الصهيوني الرامي إلى تحويل الإنتكاسة العسكرية إلى إنتكاسة سياسية شاملة . كما نلحظ بكل فخر أن الثورة الفلسطينية قد خطت خطوات واسعة في إتجاه توحيد منظمات المقاومة . وتصعيد العمل الفدائي إلى مرحلة التلاحم مع نضال الجماهير العربية داخل وخارج الأرض المحتلة وأن حكومة الثورة سوف تعمل بكل طاقاتها لتعبئة شاملة لكل مواردنا من كسب قوى الجماهير لتوضع مع الدعم الفدائي دعماً مادياً وسياسياً .

في مجال الجامعة العربية سوف تعمل حكومة الثورة على تقوية هذا الجهاز العام ليكون أداة فعالة في جمع كلمة الأمة العربية وتنسيق خطواتها لتحقيق الثورة الإجتماعية طريقاً إلى الوحدة العربية الشاملة .

أما الجمهورية العربية المتحدة التي هي جزء منّا والتي كانت دائماً وأبداً عوناً صادقاً في نضالنا من أجل النمو ومنارة للعلم والمعرفة عبر قرون الظلام . والتي تربطنا بها وحدة الأرض والدم والتأريخ واللغة والآلام والآمال .

وفي إطار علاقتنا العربية مركزاً مميزاً يدعمه ما يقوم فيها الآن من نظام ثوري يضطلع بدور قيادي للأمة العربية . ويحتل مركز الثقل في نضال الشعوب العربية

ضد مؤامرات الإستعمار الحديث والصهيونية .
إن حكومة الثورة تعلم علم اليقين أن الإستقلال لا معنى له. إن لم يكن قائماً على قاعدة قوية من إقتصاد سليم مستقل . كما إنها تعلم أن للكوارث المالية والإقتصادية التي عشناها . إنما مردها إلى أن القوى الرجعية في البلاد قد إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بالتنمية الرأسمالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية . وعليه فليس بمستغرب أن تعجز عن إستيعاب إحتياجات هذه المرحلة من حياتنا التي تتطلب التخطيط المدروس في شتى المجالات لإستثمار إمكانيات بلادنا غير المحدودة نتيجة لإنعدام مثل هذا التخطيط . إن الأموال المستثمرة حالياً لأغراض التنمية الإقتصادية ليس بالقدر الذي يتناسب مع أبعاد تلك الإمكانيات .. أضف إلى هذا أن جزء كبيراً من دخلنا القومي تستنزفه الفوضى في جهاز الدولة .
فالمنصرفات الباهظة التي يتكلفها الجهاز دون مبرر خاصة في أعلى المستويات ... وعلى سبيل المثال فإن منصرفات القصر تضاعفت أربعين مرة عما كانت عليه في أكتوبر ١٩٦٤م . وعليه فإن حكومة الثورة ترى تقوية الدخل القومي وإزدياد حجم المستثمر منه يقوم على الآتي :-
أولاً : توسيع وتوطيد العلاقات التجارية والإقتصادية مع الدول الإشتراكية والعربية على أساس إتفاقيات ثنائية والإنفكاك من السوق الإستعماري . حتى تجنب بلادنا فوضى التقلبات الإقتصادية .
ثانياً : توسيع قاعد العمل العام وخاصة في المجال الصناعي ليحل ذلك النظام محل رأس المالي الأجنبي . مع ضرورة إحتكار الدولة للسلع الرئيسية من الصادرات والواردات . وإنشاء لجان تسويق الصادرات الرئيسية .
ثالثاً : تشجيع رأس المال الوطني غير المرتبط بالإستعمار والعمل على تنميته وحمايته لمنافسة رأس المال الأجنبي - تحت إشراف القطاع العام .
رابعاً : تغيير السياسة المالية تجاه القروض الأجنبية والتي يجب ألا يلجأ إليه إلا إذا كانت مستجلبة لسد حاجة في المجال الإنتاجي .. وإلى آماد طويلة وبفوائد قليلة . وكانت غير مقيدة بأي شروط . وكإجراءات سريعة للخروج من الأزمة المطبقة التي تعيشها بلادنا . ستعمل حكومة الثورة على :
١/ تخفيض تكاليف جهاز الدولة بطريقة حازمة وجدية على أن تحول هذه إلى الوفورات إلى ميزانيات للإنشاء والتعمير .
٢/ وضع سياسة إستيراد متزنة لإيقاف إنفاق عملاتنا الصعبة على السلع الإستهلاكية . وتوجيه القدر الأكبر من أرصدتنا لإستيراد السلع الإستثمارية التي لابد منها .
٣/ الإستيلاء على السلع الإستهلاكية والإنتاجية والأساسية ووضع عائدها في القطاع العام .
٤/ تركيز الأسعار ومراقبتها مراقبة عادلة تحد من جشع التجار وترعى مصالح المستهلكين مع توفير كل السلع .

أما الإنتاج الزراعي فسيجد عناية فائقة من حكومتكم على إعتبار أن الإمكانيات اللازمة في بلادنا لهذه الناحية لا تعرف الحدود . وبالنسبة للزراعة في القطاع العام فسنعمل على تكثيف وتنويع المحاصيل وإستخدام الأيدي العاملة المحبوسة في مناطق الإقتصاد المغلق . وإدخال إستعمال الآلة في مجالات الإنتاج الواسعة النطاق بهدف رفع إنتاجية الفرد وزيادة إنتاج الفدان .

أما الإنتاج الزراعي في القطاع الخاص فإنه يحتاج لإصلاح زراعي جذري يهدف إلى إنتشال المشاريع الزراعية من التدهور وتوفير الشروط الضرورية لها حتى تنشأ علاقات إنتاج أكثر نفعاً للمنتجين . وأفضل للنمو الزراعي وفي هذا يجدر بنا أن نسجل أن مفهوم الحكومة البائدة لمدلول الإصلاح الزراعي الحالي من نظرة إقتصادية ثاقبة تضمن النجاح لما كان مزمعاً تقديمه من مشروعات ... أن تنفيذها كان سيؤدي إلى كارثة على التنمية ... وإلى نهب مفتوح للأموال العامة لمصلحة أصحاب رخص المشاريع .

وفي ميدان الثروة الحيوانية سنعمل على الإهتمام بها ... لوضعها أداة مساعدة للنمو الإقتصادي كما سنعمل على تحسين ظروف العاملين في مجالها ورفع مستواهم وسيكون من مظاهر هذا الإهتمام إقامة العديد من المصانع المختلفة لهذه الثروة وتعليب اللحوم ودباغة الجلود والعمل على إيجاد وسائل للتسويق الداخلي والخارجي مع تحسين المراعي وتوفير الخدمات البيطرية .

لقد درجت الحكومات السابقة على أن ترصد ميزانيات الإنشاء والتعمير مبالغ ضخمة لتوفير المياه والتنمية الريفية ولكن لعدم إرتباط هذه الأموال بأهداف خطة تنمية متكاملة كان مصيرها التبذير ولإستغلال السياسي .

أما حكومة الثورة فستعمل على بذل المساعي لتوفير وتطوير القطاع التقليدي مرتبطين ببعضهما . وهذا يتطلب تجميع السكان الرحل والعمل على توطينهم في المناطق التي تتوفر فيها عوامل الإنتاجية وظروف إستغلال وإستقلال قابلة للتحسين .

بالنسبة للصناعة ستسير الحكومة على أساس التركيز على تصنيع الخامات الصناعية حتى تحقق وفراً في العملات الأجنبية . وتوسعاً في قاعدة الإنتاج ومزيداً من الإستيعاب للأيدي العاملة .

أيها المواطنين ...

إن العطالة التي تفاقمت بشكل خطير في ظل الحكم الأحزاب المنحلة ستجد منا عناية كبيرة على المدين القريب العاجل والبعيد الأجل بما يحقق إنعدامها دون أن تضار البلاد من التخديم الفوضوي الذي يضر ويستنزف أموال الدولة .

أما مشكلة الإسكان التي تطورت حتى أصبحت أزمة حادة في المدن فستعمل حكومة الثورة على مواجهتها بصورة حازمة ثورية وسوف تنشأ وزارة خاصة تتفرغ لهذا الإلتزام الحازم ... ألا وهو توفير السكن الصحي المناسب لكل عائلة .

أيها المواطنون ...

إن الحكومات البائدة قد عملت على إفساد جهاز الخدمة المدنية وتحويله إلى أداة لقهر الشعب ولمراجعة هذا الجهاز وتطهيره من كل العناصر الفاسدة والمعارية للشعب وتحويله لخادم للشعب يسهر على راحته ورعاية مصالحه . وفي هذا لا يفوتنا أن نؤكد لكم إلتزامنا التام بما طالبت به جماهيرنا في ثورة أكتوبر المجيدة من تصفية للإدارة الأهلية الحارس الأمين للتخلف والتبعية . وإقامة نظام بديل حى تشع الديمقراطية في الأرياف والبوادي وتخلق قدرات فيها .

إن العناية بصحة هذا الشعب وتعليم أبنائه واجب مقدس مقدم على كل ما عداه وفي هذا المجال ستعمل حكومة الثورة لتحقيق توسع كبير في الخدمات الصحية في كل أنحاء البلاد . وفي مجال التعليم ستعيد حكومة الثورة النظر في كل أهدافه وفي جميع المراحل مما يجعل مهمة التعليم نشاطاً إنسانياً قادراً على خلق المواطن السوداني المحب لوطنه . العامل لخير الإنسانية أجمع . على أن يكون النظام التعليمي بأكمله مرتبطاً إرتباطاً محكماً بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ووضع خطة محددة لمحو الأمية في البلاد محوراً شاملاً . والتعليم لابد أن يكون إلزامياً في المرحلتين الأوليتين دون الثانوي . مع إهتمام خاص بالتعليم الفني حتى يتمشى وإحتمالات التطور الصناعي وخطة التنمية .

إننا سنحقق تكافؤ الفرص وجعل الباب مفتوحاً أمام كا المؤهلين الناجحين في مرحلتي الثانوي والجامعة .

لن نسمح بأن بالا يجد طالب ناجح مؤهل فرصة لإكمال تعليمه . كما سنعمل بكل قوة على إستيعاب كل الناجحين هذا العام . وأن كل هذا يعتمد على الإهتمام بأوضاع المعلم المعيشية بما يحث خيرة شبابنا للإنخراط في مهنة التعليم . مع تحسين ظروف المهنة ورفع مستواها الأكاديمي والفني .

أيها الأخوة المواطنون ...

إن الأموال والممتلكات العامة لها قدسية خاصة في ظل حكم الثورة . ولن نسمح بالتلاعب بها أو الإهمال فيها كما كان الحال في ظل الحكومات البائدة . وتحقيقاً لهذا فإن من أوائل القرارات التي ستصدر من مجلس الثورة هم تعديل قانون العقوبات ليكون الإعدام هو العقوبة الأولى لإختلاس الأموال العامة والرشوة وأن حكومة الثورة لتؤكد أنها ستعمل على تنفيذ هذه العقوبة في كل حالة تثبت فيها التهمة دون هوادة أو تهاون .

إن حكومة الثورة إدراكاً منها أن الشعب لا الأفراد هو صاحب المصلحة الحقيقية في البلاد تنطلق في كل خطواتها من إحترام لهذا الشعب وإهتمام بمشاكله والعمل على خدمته . مع مواجهة أعداء الشعب والقضاء عليها إذ أن في القضاء عليها قضاء على الإستغلال والسخرة بكافة أنواعها . وأن مجتمع الثورة يأبى أن تقوم فيه تفرقة بين المواطنين على أساس من دين أو جاه أو حسب أو نسب أو لون .

إن حكومة الثورة سوف تعمل على محاربة الإتجاهات الرامية إلى خلق نظام طبقي في بلادنا . إن حكومة الثورة إذ تبدئ أسفها لإختلال الأمن في السنوات الأخيرة في

السودان لتعلن أن أول واجباتها المقدسة سيكون إعادة الطمأنينة إلى أفراد الشعب والقضاء على العبث بالأمن . وإعادة تنظيم جهازي الأمن والقضاء تنظيماً جذرياً يحقق هذا الهدف الهام في وقت قريب .

إن الحركة التعاونية ستجد من حكومة الثورة عناية خاصة وإهتماماً زائداً إذا ستعمل حكومة الصورة على تقوية وتوسيع وتدعيم الحركة التعاونية لتسهم في تنمية جماهير الشعب وخدمته ولهذا ستقوم وزارة خاصة للتعاون ويوكل إليها العمل في هذا الميدان الحيوي الهام .

أيها المواطنون ...

إن الأحزاب السياسية المتخلفة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب وتفسد الحياة في هذا الجزء من وطننا مما أدى إلى تدهور الأحوال هناك وخلق الفتن وأثاره الأحقاد وفقدان الثقة .

إن حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب ومواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذا الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والإستقرار وذلك بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بوحدة البلاد والنهوض بإقتصادياتها . وقفل الطريق أمام تسرب النفوذ الأجنبي لها .

أيها الأخوة المواطنون ...

هذا كتاب الثورة لكم . بعيداً عن الوعود الجوفاء . رسمنا خط سيرنا بهدف إجراء التغيير الجذري في حياة شعبنا ولتقف جهودكم حوله للعمل من أجل وضع بلادنا في طريق التقدم والإشتراكية .

وبالله وحده نستعين ... وبقوله تعالى نسترشد "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

أيها المواطن الكريم ...

هذه ثورتك وهبها الله لك خلاصاً لك مما كنت فيه فأحرص عليها تحرص عليك . وأمنحها تأييدك تهبك الخلد . وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً .

بيان من مجلس قيادة الثورة[1]
(٢٥ مايو ١٩٦٩م)
بسم الله الرحمن الرحيم

يا جماهير شعبنا الوفية ...

بفضل من الله . وبإقدام رجال مخلصين . تحققت إرادة الشعب ورغبته بنجاح ثورته القوية العملاقة فألتفت حولها جماهير شعبنا الباسل . تؤيدها التأييد المطلق وتقف خلفها في قوة وصلابة حتى تحقق أمال الأمة . وينال بها شعبنا العملاق ما كان يصبو إليه طيلة السنوات العجاف التي كان يرزح فيها تحت سطوة الحزبية البغيضة . بعد كل هذا يحاول أعداء التحرر والإنطلاق ونفر من نوي النفوس المريضة المنتفعون من كل فساد ورشوة ومحسوبية تحاول هذه الفئة عبثاً أن تشكك الشعب في ثورته الخالدة . وفي رجالها الغر الميامين . الذين عاهدوا أنفسهم . وعاهدوا الله أن يقدموا أرواحهم فداء للوطن الحبيب وثورته العملاقة .

هل ينسى هؤلاء أن شعبنا المقدام ببصيرة نافذة ووعي سياسي مكتمل يجنبه الإنزلاق من جديد تحت أقدام الحزبية البغيضة التي عرفها حق المعرفة . أن شعبنا الأصيل لن يعود إلى حياة الذل والعبودية بعد أن أشرق نور الثورة الوضاء وعم السهول والبطاح . وتلألأ في سائر الأرجاء . فأين المفر لأعداء هذا الشعب الذين يؤزيهم النور . سوى اللجوء إلى دعاية مسمومة أو كلمة مريضة .

أيها المواطنون ...

ويا جماهير شعبنا الباسلة إن مجلس ثورتكم يبحر بسفينة البلاد نحو شاطئ الأمان دون تأثير من أي ريح خارجية . ومن غير إرتباط لأي شاطئ معين . سوى الولاء لهذا الشعب والإخلاص لوفائه . إن راياتنا الثورية سوف تظل عالية البنود خفاقة رغم أنف أعداء البلاد من الخونة والمرتشين .

يا جماهير السودان الحبيب ...

إن مجلس ثورتكم قادر كل القدرة على حماية مكاسبكم وصيانة مقدراتكم وسوف نضرب بيد من حديد على كل من يحاول أن يعبث بأصالة الثورة وروعة أهدافها وجلال مقاصدها . أما الذين حاولوا أن يشوهوا وجه الثورة المشرق فقد تم إعتقالهم وشرع في الإجراءات اللازمة . حتى ينالوا من القصاص أشده ... جزاء خيانتهم لتطلعات الشعب . والثورة لن ترحم إطلاقاً كل من يحاول أن يقف في طريق إنطلاقة الأمة الرائعة .

يا أبناء الأمة الحبيبة ...

إن هذه اللحظات من اللحظات التي تصنع فيها الأمجاد . وينصت التأريخ ليسجل للأفراد والجماعات . وأن الثورة تعلم تمام العلم أنكم تقفون في يقظة خلف إنتفاضتكم التأريخية ... وما عادت تنطلي عليكم حيل السياسيين وأساليبهم الرخيصة المتعفنة .

/١ ألقاه اللواء أ.ح / جعفر محمد نميري في الساعة السادسة مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

إذا الشعب يوماً أراد الحياة		فلابد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي		ولابد للقيد أن ينكسر

عاشت ثورة الخامس والعشرين من مايو ... عاشت جماهير شعبنا الوفية .

تشكيل مجلس قيادة الثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م

العقيد أ.ح جعفر محمد نميري	رئيس مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع
السيد / بابكر عوض	نائباً لرئيس المجلس ... ورئيساً للوزراء ... ووزيراً للخارجية
المقدم بابكر النور سوار الدهب	عضواً
الرائد أبو القاسم هاشم أبو القاسم	عضواً ومقرراً
الرائد فاروق عثمان حمد الله	عضواً ووزيراً للداخلية
الرائد خالد حسن عباس	عضواً
الرائد هاشم العطا	عضواً
الرائد مأمون عوض أبو زيد	عضواً
الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم	عضواً
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم
خطاب الرئيس نميري يوم العودة العظيم

أيها المواطنون الأحرار

من قصر الشعب الذي يستمد اسمه من وقفتكم التأريخية الخالدة في يوم العودة العظيم يوم تلاحمت صفوف الشعب وقواته المسلحة لإسترداد الثورة وإستئناف الزحف المقدس في طريق التحرر والتقدم والبناء الإشتراكي أخاطبكم يا جماهير شعبنا الثائر وأخاطب عبر حشدكم العظيم هذا أمتنا على إمتداد الوطن كله

أخاطب الجماهير التي هبت لتحمي مكتسباتها وتدافع عن ثورتها وتصد عن وطنها غدر الغادرين وتآمر المتآمرين ... وتفعل كل هذا وهي تشق طريقها إلى الغد الواعد مؤمنة بربها واثقة من مستقبلها متمسكة بأهدافها لا تتراجع عنها ولا تساوم عليها .

من قصر الشعب هذا مواطني الأحرار أحي شهداء الوطن والثورة في كل ملحمة من ملاحم نضالنا الوطني الجسور ... الخالدين أبداً بيننا على مسار تأريخ أمتنا ... تؤجج ذكراهم جيلاً بعد جيل روح النضال في شعبنا وتوقد الحماسة الثورية في وجدانه وتنادي أرواحهم علينا أن سيروا على طريق مايو ... طريق التحرر والتقدم .. طريق الإلتزام والمسئولية طريق النضال الشعبي .

وتنادي أرواحهم علينا أن سيروا على طريق مايو حفاظاً على السودان كله تراباً وتراثاً وشعباً .. صوناً لوحدته الوطنية التي تجمع شمل هذه الأمة وتوحد قواها وتعبئ طاقاتها بإرادة قادرة قاهرة وعزيمة متينة غلابة بهما نحقق أهداف وندعم الأصدقاء ونسحق الأعداء .

وتنادي أرواحهم أن سيروا كلكم على طريق مايو وتنادي أرواحهم رجالاً ونساءً شيباً وشباباً في الحضر والبادية والريف والأدغال .. عمالاً وتجاراً وجنوداً ومثقفين ورعاة ضد الإستعمار وفي مواقع الصدارة في معركة المصير العربي وموقع القلب في النضال الأفريقي ... سيروا كلكم كتيبة من كتائب النصر حتى نحقق الوحدة والحرية ... وحتى ترتفع رايات الكرامة والإنعتاق فوق كل شبر من قارتنا الحبيبة .

أيها المواطنون الأحرار ...

إن ثورتكم لتلبي نداء الشهداء إذ تقطع العهد أمام الله وأمامكم أن تواصل مسيرتها ... وفية لمبادئها مخلصة لأهدافها وذاكرة للدماء الغالية التي روت ثرى هذا الوطن حماية لهذه المبادئ والأهداف .

وإني لأشهد الله أمامكم اليوم مجدداً الميثاق مؤكداً العهد لشعبنا الوفي بأن أظل له ومعه جندياً مخلصاً وخادماً أميناً .

لا حاكماً متسلطاً ولا والياً متجبراً ... أهب آمالكم كل فكري ومطامحكم كل جهدي وأكرس قلبي كله حباً لكم ووفاء . وأرفع رايتكم مناضلاً تحتها . حماية لوحدتكم ودعماً لإرادتكم ومفجراً لطاقتكم ... وسأظل على العهد أرفعها أو

أسقط شهيداً دون سقوطها حتى نكمل معاً الدرب الطويل وصولاً إلى يوم الإنتصار النهائي .

من أجل كل هذا مواطني الأحرار . قبلت قرار مجلس الثورة بتشريفي بالترشيح رئيساً لجمهورية السودان الديمقراطية وما كنت لأقبله لو لا إقترانه بالإستفتاء الشعبي ليس فقط تعبيراً عن قبولكم لي رئيساً ولكن إستعداداً منكم لوضع قواكم الزاخرة وقلوبكم العامرة بالإيمان في خدمة مبادئ وأهدف الثورة فأنا - وأنا أصدقكم القول - لن أستطيع وحدي أن أتحمل المسئولية لإنجاز مهام المرحلة القادمة .

أريدكم معي كل واحد فيكم وكلكم معاً . وفي تنظيماتكم الجماهيرية متحدة في تحالفها العظيم تحت راية الإتحاد الإشتراكي السوداني .

لقد ظللت أؤكد أن هذه الثورة الشعبية في أهدافها وفي قواها وستظل كما تفجرت به . وللشعب كما قامت من أجله أريد أن يكون إختياركم واعياً ومسئولاً ... أريده إلتزاماً مشتركاً بيننا أريده عهداً على ميثاق الثورة ومن أجل هذا فلن أقبل إلا إختياراً مسنوداً بأغلبية عالية ساحقة ... تطمئنني وإياكم على وقفتنا يداً واحدة وإرادة واحدة وقدراً ومصيراً واحداً .

مواطني الثوار ...

إن هذا الإستفتاء هو أكبر خطوة نخطوها على طريق الثورة التنظيمية التي أعلنتها في العيد الثاني لثورتكم الظافرة تقنيناً للثورة وتأميناً لمبادئها وحماية لمكاسبها وتعبئة للجماهير من حولها وترسيباً في وجدان الشعب لفكرها .

لقد أثبتت منظماتكم الجماهيرية قدرتها الخلاقة على حماية الثورة يوم الإمتحان العسير ... فكانت سندها الراكز ودرعها القوي وسلاحها الباتر للظلم والعسف والإرهاب والطغيان .

ولذا فقد قررنا الإسراع بإستكمال الثورة التنظيمية فصدر بالأمس القرار الجمهوري الخامس دستوراً مؤقتاً للبلاد ... وتواصل اللجنة التمهيدية للإعداد للمؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي السوداني عملها لوضع مسودة دستور دائم للسودان وقواعد لتنظيمه الشعبي وميثاق عمله الوطني وإستجابة لرجاء اللجنة التمهيدية للإتحاد الإشتراكي السوداني . التي إنخرطت غالبية عضويتها في عملية الإستفتاء فقد قبلت أن يكون الحادي والعشرين من أكتوبر القادم تأريخاً لبداية إنعقاد المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي السوداني قبل نهاية هذا العام .

لقد ظن المتآمرون والإستعمار من قبلهم أنهم يستطيعون أن يوقفوا مسيرة شعبنا ولكن إرادتكم كانت الأغلب والأقوى فرددتم كيدهم إلى نحرهم في تلاحم مصيري مستشهد يؤكد إنتماء قوات الشعب المسلحة إلى شعبها دفاعاً عن الشعب ودفعاً لإرادة التغيير درعاً واقياً من شرور الإستعمار ومؤامراته وسلاحاً رادعاً للأعداء وطليعة نضال تتصدر الزحف الشعبي إلى غاياته المجيدة .

لقد درجت القوات المسلحة على طول المدى ملتحمة بالشعب وأملاً وآمالاً تأثيراً أخذاً وعطاء وظلت القوات المسلحة وستظل خادماً لأهداف الشعب ضماناً أساسياً

لاستمرار الثورة وتحقيقاً لأماني الشعب وتطلعاته . ولسوف يبقى الجيش دائماً للشعب وبه تومن أجله وسأظل أميناً على هذا التلاحم . أستمد منه السند والقوة ممسكاً بسلاحي دفاعاً عنه ملتحفاً رداء العسكرية معتزاً به رئيساً للجمهورية في ثياب المقاتل من أجل الشعب ومن أجل معتقداته وعزته وكرامته .

أيها المواطنون الأحرار ...

لقد سحقتم جيشاً وشعباً مؤامرة الخيانة والغدر التي دبرها الحزب الشيوعي المباد مدللاً على عدائه للشعب وثورته ... وخروجه على إرادته وإجماعه . ونشوذه من مثله وأخلاقه وتمسحه بالوطنية وهو يزرع بذور الخيانة فإستعدتم ثورتكم بالعرق والدم . ودفعتم عنها كل محاولة للنيل منها ومن سيادة الوطن وكرامته . وكان لكم ميثاق طرابلس ضمانة أخرى تعزز نضالكم لهزيمة المؤامرة والمتآمرين ... فمن هذا الملتقى الرائع على ساحة الشهداء طرابلس ضمانة أخرى تعزز نضالكم لهزيمة المؤامرة أحي ميثاق طرابلس . وأعلن إلتزامنا بمبادئه وسيرنا على هديه .

لقد تصديتم للحملة المسعورة التي ظلت تبثها أجهزة الإعلام . ضد وطنكم وثورتكم - إستنكاراً منكم لهذه الحملة الجائرة ونذيراً إلى من بدأوا بها . إنكم تنشدون صداقة كل الشعوب ولا تبدأون بعداء لأحد . ولكنكم لن تسمحوا بتدخل في شئون وطنكم . ولا بتسلط عليه . ولا بمساس بسيادته . أياً كان مصدر هذا التدخل والتسلط . فشعب السودان لا يحني ولن يحني رأسه إلا لله الواحد القهار ...

مواطني الثوار ...

إلى أن أنشر عليكم في الأيام القادمة برنامج العمل الثوري . الذي سألتزم له إلتزاماً مسئولاً أمام الله والشعب . أطمئنكم بأن الثورة على العهد الذي قطعته باقية وستنجز ما وعد به رفاق سلاحي . وأنا معهم في مجلس قيادة الثورة وزملائي في مجلس الوزراء . لصالح الوطن كله . ومن أجل الشعب كله . وليعلم أخوتنا في جنوب الوطن . إنني أمين على قرار الثورة . بمنح ذلك الجزء من الوطن الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الواحد دون تفريط في شبر من أرضه . أو حق فرد من شعبه .

أيها المواطنون الأحرار ...

سيظل الثاني والعشرين من يوليو يوماً مجيداً في تأريخ أمتنا . وعيداً من أعيادها المتجددة . ومعلماً من معالم وحدة شعبها وجيشها . وما مواكبكم الزاخرة هذه ووثيقتكم وعهدكم الذي أعلن في هذا الجمع الهادر . ألا المزيد من التأكيد لإصراركم على مواصلة الثورة . بالبذل المتواصل والعمل الذي لا يعرف الكلل .

أيها المواطنون الأحرار ...

معاً فجرنا الثورة ... ومعاً نسير بها ... ومعاً ننتصر للسودان ...

بارك الله فيكم . وسدد خطاكم على طريق الحق والعدل . وأيدكم بنصر من عنده .

والسلام عليكم ...

التشكيل الوزاري ٢٥ مايو ١٩٦٩م

تشكيل أول مجلس للوزراء في حكومة مايو ، وأعلن عقب نجاح الثورة يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

بابكر عوض الله	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الكريم ميرغني	وزير المالية والإقتصاد الوطني
جوزيف قرنق	وزير التجارة والتموين
د. محي الدين صابر	وزير التربية والتعليم
محمد عبد الله نور	وزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية
محجوب عثمان	وزير الثقافة والإعلام
موريس سدرة	وزير الصحة
موسي المبارك	وزير الصناعة
الرائد فاروق عثمان حمد الله	وزير الداخلية
سيد أحمد الجاك	وزير التشييد والأشغال العامة
أمين الطاهر الشبلي	النائب العام
مرتضى أحمد إبراهيم	وزير الري
مكاوي مصطفى	وزير التخطيط القومي
محمود حسيب	وزير النقل والمواصلات
فاروق أبو عيسى	وزير شئون الرئاسة
خلف الله بابكر	وزير الحكم الشعبي والمحلي
منصور محجوب	وزير الخزانة
أحمد الطيب عابدون	وزير الثروة الحيوانية
طه بعشر	وزير العمل
أبيل ألير	وزير الإسكان

بيان ٩ يونيو ١٩٦٩م[1]
سياسية الثورة تجاه مشكلة الجنوب

مواطني الأعزاء ...

أبادر فأهنئكم أحر التهانئ . وأعبر لكم عن أطيب الأمنيات في هذه اللحظات التأريخية التي يعيشها شعبنا العظيم في ظل ثورته المظفرة .

لا شك أنكم الآن على علم بأهداف الثورة . الأهداف التي أعلنها السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس الوزراء صبيحة ٢٥ مايو الخالد . ولا شك أنكم تدركون أيضاً أن ثورتكم هذه هي إمتداد لثورة الحادي والعشرين من أكتوبر . تعمل من أجل البعث الجديد لبلادنا . ومن أجل التقدم الإجتماعي وتبديل حياة البؤس والشقاء التي ظلت تعانيها جماهير شعبنا في ظل الأوضاع البائدة . أن الثورة ... ثورة مايو هي ضد الإستعمار والإمبريالية . تمد يدها في صدق وإخلاص لحركات التحرر والإنعتاق في البلدان العربية والأفريقية وفي العالم أسره .

مواطني الأعزاء ...

إن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب وهي مصممة على المضى قدماً لإيجاد تسوية نهائية لهذه المشكلة التي تحملت أعبائها جماهير شعبنا في جنوب البلاد وشمالها . إننا جميعاً ندرك الجذور التأريخية لقضية الجنوب . والتركة المثقلة التي ألقاها على كاهلنا جميعاً الإستعمار البريطاني الذي درج عن قصد وتدبير على رسم خطة التطوير غير المتكافئ بين شقي البلاد في الجنوب والشمال .

لقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التخطيط الإستعماري أن وجد أخواننا الجنوبيون أنفسهم عشية إستقلال بلادنا في وضع غير متكافئ مع إخوانهم في الشمال في كل المجالات .

لقد فشلت القوى التقليدية التي تعاقبت على السلطة منذ الإستقلال أن تجد حلاً لمشكلة الجنوب وقد إستغلت هذه القوى سلطة الدولة للإثراء الحرام ولخدمة المصالح الحزبية الضيقة . وتجاهلت المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا سواء كان ذلك في الجنوب والشمال . ولعله غني عن الذكر أن أقول أن معظم القادة الجنوبيون أنفسهم قد أسهموا بقدر وافر في تدهور الأحوال في ذلك الجزء العزيز من بلادنا . وعبر السنين ومنذ ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا ظل معظم أولئك القادة متحالفون مع القوى الرجعية في الشمال ... ومع الدول الإستعمارية صاحبة المصلحة في بقاء المشكلة دون حل نهائي وكان رائدهم في ذلك الكسب الشخصي .

مواطني الأعزاء ...

إن أعداء الشمال هم في الوقت نفسه أعداء الجنوب . إن عدونا المشترك الذي يجب أن نوحد جهودنا جميعاً لسد الطريق أمام مخططاتهم ومؤامراتهم هم الإمبريالية والإستعمار الذي يستغل الشعوب العربية والأفريقية ويقف حجر عثرة في سبيل

---

[1] أعلنه الرئيس جعفر نميري .

تقدمها وفي الداخل فإن لنا أيضاً عدواً مشتركاً هو القوى الرجعية التي تمثل قيام الثورة المضادة .. وبقف سداً منيعاً أمام إنطلاق بلادنا شمالاً وجنوباً نحو التقدم والرخاء والإشتراكية .

إن الخامس والعشرين من مايو ليست كإنقلاب نوفمبر ١٩٥٨م الذي خططه الإستعمار مع العناصر الرجعية في داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للإصلاح الإجتماعي والديمقراطي الحقة في جنوب البلاد وشمالها . وأن ثورة الخامس والعشرين من مايو هي نقيض لإنقلاب نوفمبر سنة ١٩٥٨م إنها ثورة ضد الإستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة التي ضربت مصالح الشعب في جنوب البلاد وشماله وأجهضت ثورة أكتوبر . بهدف تصفية التقدمية وفرض نظاماً ديكتاتورياً رجعياً .

مواطني الأعزاء ...

إن حكومة الثورة لا تتهيب الإعتراف بالواقع . وإنها لتدرك أن ثمة فوارق تأريخية وثقافية بين الشمال والجنوب . وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية . إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في نطاق سودان إشتراكي موحد .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء إجتماعات مشتركة . وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قررا العمل على خلق الحكم الإقليمي في نطاق السودان الموحد .

مواطني الأعزاء ...

إننا نرى أنه من الأهمية بمكان عظيم نحو حركة إشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة والإخاء في سبيل تحقيق أهدافنا التقدمية المشتركة وتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا . لوقف النشاط الإستعماري كشرط أساسي في سبيل التطبيق العملي السليم لمبدأ الحكم الذاتي الإقليمي . ومن أجل الإعداد لليوم الذي يستطيع فيه شعبنا في الجنوب ممارسة حقه في الحكم الإقليمي فقد قررنت ثورتكم :-

١/ إستمرار ومد فترة قانون العفو العام .

٢/ وضع برنامج إجتماعي إقتصادي ثقافي للجنوب .

٣/ تعيين وزير شئون الجنوب .

٤/ تدريب كادر متمرس لتولي المسئولية .

وسوف تنشئ الحكومة أيضاً لجنة خاصة للتخطيط في الجنوب كما سوف تعد أيضاً ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه في وقت قريب .

أخوتي الأعزاء ...

مواطني بالمديريات الجنوبية . لا شك أنكم تدركون أنه من الضرورة القصوى أن

يستتب الأمن والسلام في الجنوب وترفرف الطمأنينة في ربوعه . وتعود حياة الجماهير إلى مسارها الهادئ بعد طول العناء . حتى نتمكن من تنفيذ هذه البرامج وهذه مسئوليتكم الأولى . وعليه فإننا نناشدكم بكل ما نملك من إخلاص . وفي كل مكان تتواجدون فيه . أن تحافظوا على الأمن وتتعاونوا يداً واحدة . وشعباً واحداً ... وأهدافاً مشتركة واحدة لنبني معاً سوداناً جديداً ديمقراطياً متحداً . وندعوا إخواننا الموجودين الآن بالخارج أن يعودوا إلى وطنهم ليتعاونوا معنا في سبيل الوصول إلى هذا الغايات السامية .

كلمة اللواء أ.ح جعفر محمد نميري
في الليلة السياسية بمدينة الأبيّض

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون الأحرار

يا أهل كردفان يا سكان الأبيّض في ختام طوافنا الثاني بمديرية كردفان نصل إلى مدينتكم الباسلة ونلتقي بجماهير شعبها المناضل وسط هتافاته ونداءاته المدوية بحياة الثورة ومبادئ الثورة وأهداف الثورة . ثورتكم إنتم إيها الأبطال وليدة نضالكم الشريف والنتيجة الحتمية لتضحياتكم عبر السنين نصل أيها المواطنون مدينتكم الباسلة عشية الذكرى التسعين والثلاثمائة بعد الألف لهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة حاملاً نور الهداية الذي أرشد العالم إلى الطريق القويم ومنحنا منبتاً وفكراً . ننتمي إليه ونفخر ونعتز به وكما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وإتخذ منها مرتكزاً لنضاله ضد الضلالة وهاجر الأمام المهدي إلى كردفان مبشراً وهادياً جاعلاً من أرضها ميداناً لنشر الدعوة ومن شعبها جنوداً للثورة ومن مدينة الأبيّض منطلقاً لكتائب جيشه الذي قادها عبر السهول والوديان وفوق الجبال في نضال جسور هزم به الغزاة وأسقط رايتهم ورفع راية الثورة السودانية والحرية السودانية .

أيها المواطنون الأحرار ...

ومنذ ذلك التأريخ وأهل كردفان يأخذون مكانهم الطليعي وسط جماهير شعبنا العظيم في نضالها المخلص الأمين حتى تحقق لهم الإستقلال وفجروا ثورة أكتوبر العظيم وصنعوا ثورة مايو الظافرة .

أيها المواطنون الأحرار ..

خضتم كل هذا النضال يا أهل كردفان ومنحتم الثورة السودانية فكركم وقلبكم ودمائكم ما أعانها إلى نهاية المدى لم تخمد الثورة في كردفان بعد الإحتلال . قاومت جبال النوبة وسقط فيها شهداء وشارك أبناؤها في ثورة ١٩٤٥ ولم تنكسر شوكة كردفان لأن هذه المحاولات الجريئة لم يقدر لها أن تنتصر ولكن واصلتها حرباً على الإستعمار وتقدمت زحف الحركة الوطنية . وسارت مواكبكم يا أهل الأبيّض وتوالت هتافاتكم عالية صارخة . تجهرون بما تؤمنون وتخبطون محاولات الإستعمار لإجهاض الحركة الوطنية في محاولات متمثلة في مؤسساته الإستعمارية وكشفتم بإحساسكم الثوري هذه المحاولات وإستطعتم بصادق وطنيتكم أن تهزموها وتردوها إليه هزيلة فاقدة الوعي مدحورة فاقدة الروح لأنكم رأيتم فيها خيانة للتراث الثوري الذي إنطلق من ارضكم "دي". . حماسة أججتم ناره حتى تم له الإنتصار الكبير فجر الخامس والعشرين من مايو .

أيها المواطنون الأحرار ..

وإلى جانب هذا التأريخ الناصع الذي صنعتموه فإن كردفان التي تتوسط أرض السودان تصل أطرافه البعيدة وتربط أراضيه الشاسعة تمثل بنيانه الجغرافي من جبال ووديان وكثبان ورمال وتلتقي فيها الحضارة العربية بحضارة النوبة وتتعايش على ترابها قبائله المختلفة دون صدام أو إحتكاك تقدم المثل الحي للوحدة القومية والوحدة الوطنية أمل الثورة في بناء السودان والإرتقاء به إقتصادياً وإجتماعياً ولم يقف إسهام كردفان في صنع تأريخ وحاضر السودان ومستقبله عند هذا الحد بل شمل بناءه الإقتصادي وإثراء خزينته بمنتجات القطن والكركدي والصمغ العربي والفول والسمسم والذرة والثروة الحيوانية وتمنح اليوم سهولها ووديانها وجبالها مجالاً خصباً للبناء والتعمير لقد قدمت كردفان . أيها المواطنون . كل هذا ومنحت تأييدها وثقتها للذين تصدوا للقيادة منذ إستقلال البلاد . منحت كردفان تأييدها وثقتها أملاً منها في ترجمة الإستقلال السياسي إلى مكاسب وطنية لا لكردفان وحدها ولكن للشعب السوداني كله إيماناً بأن خير كردفان لأهل السودان كما كان تأريخ ونضال كردفان تاريخياً للسودان ولكن ماذا جنت كردفان خلال أربعة عشر عاماً من الإستقلال غير الإهمال الشنيع لشعبها ولأرضها غير قصور الذين تصدوا للقيادة عن إدراك معاني تأريخ نضالها وعجزاً عن إستيعاب دورها في بناء هذا الوطن وأداروا ظهورهم عنها لم يلتحموا بشعبها ليتحسسوا مشاكله ولم يجوبوا قراه ووديانه وخيرانه وجباله ليتعرفوا عليه لأنهم لم يحسوا يوماً بألآمه ليزيلوها ولا آماله ليحققوها وما كان لهم أن يحسوا بالآلام وبالآمال فلا من أجل الشعب هذا سعوا إلى الحكم وتسابقوا إلى السلطة . لقد منحت كردفان تأييدها وثقتها كي تحقق لها تطلعاتها في التقدم والرقي ولكنها لم تنل غير التناحر الحزبي والطائفي وعاشت مرحلة من الضياع تنتظر الفجر الجديد بعد ليل حالك إمتد طيلة أربعة عشر عاماً وفي فجر الخامس والعشرين من مايو أيها المواطنون الأحرار تحركت القوات المسلحة بأمر من شعبها تحف به قواه الزاخرة لتعيد السلطة إلى الشعب وتفتح صفحة جديدة في كتاب تأريخ السودان وتمكن هذا الوطن من تحقيق آماله التي يتطلع إليها بالتقدم والرقي . كانت ثورة مايو فتحاً جديداً أزال معوقات التقدم التي وضعتها الرجعية في طريق شعبنا وسارت به في مساره المقدس نحو الديمقراطية والإشتراكية . إن القوات المسلحة السودانية تؤمن بإنتمائها إلى هذا الشعب وإلتحامها معه إلتحاماً عضوياً وفكرياً لا فكاك ولا إنفصال فيه . لم يكن أيها الأخوة ما حدث صباح الخامس والعشرين من مايو إنقلاباً عسكرياً سعت به القوات المسلحة إلى السلطة ولكنها ثورة شعبية عاشت في ضمير شعبنا حتى تم لها الإنتصار في ذلك اليوم الأغر . إن الثورة لكم وبكم يا جماهير شعبنا فأنتم الثورة وأنتم دروعها الواقي وسلاحها الذي يرد كيد أعدائها وعاشت في حنين متزايد لتنعم بهذا الإستقلال رياً لعطشها وقوتاً لجوعها وتعليماً لأبنائها وعلاجاً لمرضاها وإرتقاءاً بحياتها . إن إلتحام الثورة بالجماهير صاحبة المصلحة الوحيدة في الثورة هو الضمان

الوحيد لبقاء الثورة وإستمرارها وصمودها في وجه التحديات التي تعترض طريقها . إن يوم إنعزال الثورة عن الشعب هو يوم نهايتها وإحتضارها وموتها . إن الثورة من الشعب وله وبه . ومن هنا كان إنفتاح الثورة للريف الذي يسكنه السودا الأعظم من الشعب وإنتقال السلطة إليه وإختلاطها بجماهيره لتعيش آلامه وتستكشف الحلول لإزالة الآلام وتحقيق الآمال وما تعيين وزراء المديريات وحضوري مصحوباً بزملائي في مجلسي الثورة والوزراء وعدد من الفنيين المقتدرين إلا دلالة على هذا الإلتزام فعلاً وقولاً .

أيها المواطنون الأحرار ..

لقد فتح طوافنا على مديرية كردفان أعيننا على حقائق محزنة ومؤلمة شعرنا بإنعزال الدولة عن المواطنين وبعد الشقة بينها وبينهم شقة ظلت تتسع كل يوم خلال الأربعة عشر عاماً لم يحضر خلالها مسئول إلى أماكن سكن المواطنين يستمع إلى قضاياهم وأحزانهم وهم يرونها في صدق وأمانة قضايا أيها المواطنون تدمي القلوب وتقلق الضمير وخلال رحلتي إلى كردفان عشنا مع أهالي كردفان مآسيهم وألتقينا بهم وتحدثنا إليهم في الوديان وفوق الجبال والخيران وداخل القطاطي وتحت الشجر وإستمعنا إليهم في ألم وتعلمنا من أفواه الجماهير الكثير فإن الجماهير بعد الله في المعلم وهي الهادي إلى الطريق السليم وفي كل بقعة زرناها وعددها خمسة وسبعون تعالت صيحات عطشى المواطنين تطالب بالماء للإنسان والحيوان والنبات كي تخضر الأرض وتزدهر فيها الحياة وإنحدرت دموع النساء تطالب بالدواء وبالقابلة وكم من طفل مسك بثيابنا والدموع تسيل من عينيه "عاوزين مدرسة عشان نتعلم يا نميري" . "عاوزين مدرسة عشان نتعلم يا نميري" شهدنا ضحايا الجزام والكلازار والحمى والأوبئة المستوطنة والعابرة وساكني الكهوف وعبدة الأشجار والرعاة المتجولين بحثاً عن قطرة ماء والعراة والحفاة وجموع الكادحين وإمتزجنا معهم وأستمعنا إليهم لكل ما تحمل كلماتهم من آلم وحزن ولكنهم رغم هذا هرعوا إلينا يهتفون للثورة ويمنحونها من التأييد والسند ما يعمق إيمانها ويذيد من إصرارنا على المضي بها إلى أية مدى .

أيها المواطنون الأحرار ..

لقد كانت حملة التحرر من العطش التي بدأنها من أيام قليلة نتيجة منطقية لزيارتنا الأولى لمديرية كردفان فقد لمسنا من مآسي هذا الداء ما حملنا على بداية هذه الحملة المكلفة التي نجند لها من الإمكانيات الرسمية والشعبية والعالمية ما نؤمن به أن نزيل هذا الداء عن سبيل المواطنين نوفر لهم حياة كريمة فإن الماء أصل الحياة ولدت حول منابعه وعلى مجاريه وإستقرت وإرتقت وإننا بمشيئة الله وبعزيمة شعبنا نستطيع أن نهزم العطش وأن نروي الإنسان والحيوان والنبات ونطور الحياة على أرض وطننا تعميقاً لإيمان كل فرد من جماهير شعبنا بإنتمائه إلى هذا الوطن وإعتزازه بإرتباطه الأبدي إلى أرضه .

أيها المواطنون الأحرار ..

لقد إستطعنا خلال هذا الطواف أن نجمع من المعلومات ما يمكن من القيام بأول

مسح إقتصادي وإجتماعي على أسس علمية صحيحة في هذه المديرية كخطوة في طريق تنميتها إقتصادياً وإجتماعياً ولكننا خلال هذا الطواف شهدنا من سوء الحال في مجالات الخدمات ما حسمنا أمره إستجابة لنداءات المواطنين الذي طال صبرهم وفاءاً للعهد الذي قطعته الثورة على نفسها والثورة دائماً تصدق ما تعد لأن الثورة لا تخدع جماهيرها . قاعدتها الصلبة التي تقف عليها وركيزتها القوية التي تستند إليها ولم نجد عناء في حث المواطنين على العمل الجاد الهادف بل وجدنا إستعداداً ليغيروا ما بها ولمسنا روحاً جديداً لديهم تسابقوا بها إلى البذل والعطاء عوناً للدولة كي تعينهم وتحقق مطالبهم وجدنا هذا الروح الوطني لدى المواطنين ما يدل على الوعي الذي شملهم بأن بناء الوطن مشاركة بين الجهد الرسمي والجهد الشعبي فإن الوطن للجميع يشاركون كلهم في تطوير الحياة على أرضه وينعمون بها كلهم دون تمييز بينهم .

أيها المواطنون الأحرار ..

لقد إستطعنا خلال طوافنا هذا أن نفتح العديد من المدارس وأن نكمل بعض داخليات وأساتذة وسيجد أبناء وبنات كردفان المزيد من فرص التعليم عن تطبيق السلم التعليمي الجديد في بداية العام الأكاديمي هذه السنة ذلك السلم الذي يمثل ثورة كبرى في هذا المجال وفي الخدمات الصحية مددنا بعض القُرى بنقاط الغيار والشفخانات ومددنا بعضها بما تحتاج إليه من ممرضين ومساعدين طبيين وأطباء وخصصنا كردفان بمدرسة للمساعدين الطبيين في الأبيّض ووسعنا مجال التدريب للقابلات بتشييد مدرسة للقابلات في كادوقلي لتعمل إلى جانب المدرسة الحالية في الأبيّض وسنشيد جميع المستشفيات الأربعة والعشرين التي بدأ تشييدها تجار السياسة كسباً لأصوات الناخبين ولكنهم تركوها يوم أن حصلوا على هذه الأصوات وسيكون نصيب كردفان ثلاثة مستشفيات تم إفتتاح واحدة منها في حمرة الوز وسيشيد الآخران في بابنوسة وأبي زبد وتوضع الآن خطة ثورية في مجال الخدمات الصحية شبيهة بالخطة الثورية التعليمية لتحسين هذه الخدمات ورفع مستوى آدائها وستساعد هيئة الصحة العامة في إستئصال الأمراض المستوطنة كالجزام والكلازار ووعدنا بحفر العديد من الحفائر والآبار خلال هذا الصيف وسندخل الزراعية الآلية على أربعمائة ألف فدان بجبال النوبة وفي منطقة هبيلة بدأ الآن في محطة الأبحاث الزراعية التي ظلت معطلة طيلة ستة أعوام وتم سحب الإمتياز الممنوح لبعض الأفراد لكي لا يمتلكوا المشاريع الزراعية على غير وجه حق وستوزع على الجمعيات التعاونية وستكون الأولوية في ذلك لأهل المنطقة وسيكون هذا أسلوب تنمية السودان - الأرض لمن يفلحها - ولمن يباشر إدارتها وسيصرف مال الخدمات الإجتماعية لمشاريع بجبال النوبة وقدره ثلاثون ألف جنيه للوجه الذي خصص من أجله بعد أن كان حبيس الخزانة في الخرطوم لأن المسئولين السابقين أرادوا تجميده بدل إخضاعه لمنفعة أصحابه الذين كسبوه بجهدهم وعرقهم كما أن الدراسة تشارف نهايتها لإعادة حقول الصمغ لأهل القرى على أساس تعاوني يضمن عدالة توزيع

العائد منه وعدم الإستغلال وقد قامت شركة لتسويق الصمغ لضمان إرتفاع العائد وسيتم تصنيبع الصمغ في بابنوسة تصنيعاً أولياً كخصوة أخرى في هذا الإتجاه وفي مجال المراعي التي أهملت طويلاً رغم تعرضها للزحف الصحراوي وتقلص مساحتها تعمل الدولة على إيقاف هذا الزحف وتشارك الوزارات المعنية في وضع خطة شاملة لتوطين الرحل وتقوم دراسات جادة لتواجد التنمية لهم بعد الإستقرار ولتحديد أمكان الرعي ستكون الشفخانات البيطرية المتحركة وفيقاً لهم في تجولاهم تعمل على حماية مواشيهم من الأمراض التي تفتك بها وستفتح فروع البنك الزراعي في مناطق الإنتاج بكردفان حماية للمزارع من نظام الشيل وضماناً له في أسعار مجزية وتولي الثورة عناية خاصة للمواصلات بعد مسيرتين على أراضى كردفان رأينا رداءة الطريق والإهمال الذي تعرض له الصالح منه بسبب عدم الصيانة ولقد تم المسح الأولى للجبال لمدها بخطوط السكة حديد وتم تشييد مطاري النهود وكادوقلي ووعدنا خلال زيارتنا هذه بفتح مكاتب عدة للخدمات البريدية والبرقية والإتصال السلكي واللاسلكي وستقوم كتائب الشباب برصف طريق بارا الأبيّض برهاناً قاطعاً على قدرة طاقات أبناء هذا الشعب في حل مشاكله بعد أن فتحت الثورة لهم مجال العمل الوطني الهادف إلى البناء والتعمير كما إتخذنا قرارات توصيل الإضاءة الكهربائية إلى كل من كادوقلي وأم روابة والدلنج وأبو زبد وسيتم قريباً توحيد الخدمات الكهربائية والمائية في إدارة موحدة كما سيتم توحيد سعريهما في كل أنحاء السودان وستعمل بعد أسبوعين فقط المرشحات التي أستجلبت بالطائرات لمدينة الأبيّض لتنقية المياه كما ستقوم أيضاً وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة المواصلات للمساهمة في إضاءة دار الرياضة دعماً للجهد الأهلي وجهد الإتحاد المحلي وإنشاء ملعب لكرة السلة كجزء من سياستها الشعبية الرئيسية وتعيين مدرب لكرة القدم على نفقتها على أن يقوم الإتحاد المحلي بسكناه وترحيله .

أيها المواطنون الأحرار ...

لقد ظلت التنمية الإقتصادية والإجتماعية تسير طيلة الفترة منذ الإستقلال في تخبط دون تنسيق يوازن بين العمل والإحتياجات في الميدانين ولكن الثورة لن تسير على هذا النهج العفوي وستعمل بالتخطيط العلمي الحديث لتضمن التوازن بين البناء الإقتصادي والخدمات الإجتماعية لقد إختيرت مديرية كردفان لإستعدادها وتقبلها لهذه السياسة لأول مسح إقتصادي إجتماعي يبدأ هذا الصيف ويشمل مناطق الجبال وإحدى مناطق الرحل وتتعاون في هذا المسح وزارات التعاون والتنمية الريفية والحكومة المحلية والشباب والشؤون الإجتماعية والإنتاج والإصلاح الزراعي وذلك لكي تصحب التنمية الإقتصادية الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات اللازمة لكل مشروع إنتاجي تخضيراً للريف وإرتقاءاً بالحياة فيه وستقوم بهبيلة القرى النموذجية التي تأمل الثورة تعميمها على الريف كله وسيكون كل هذا حقيقة واقعة بفضل العون الذاتي وإنطلاق الطاقات والقيادات المحلية في كل منطقة والمتمتعة والملتزمة في ذات الوقت بفكر مايو والعاملة بهدى مبادئ ثورته

وستقوم في كردفان كتائب مايو الممثل الحقيقي لجيل الثورة تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة والشؤون الإجتماعية كما ستقوم لجان تطوير القرى التي ستشرف عليها وزارة التعاون والتنمية الريفية ومجالس الحكم المحلي تحت إشراف الحكومة المحلية وسينخرط كل هؤلاء مع السلطات الإدارية في جهد وطني موحد لتنفيذ برامج موحدة . في إطار خطة التنمية الإقليمية حتى نتمكن من إقتلاع جذور الجهل والفقر والمرض والعطش والعري ولقد تمخضت زيارتنا الأولى لكردفان عن حملة التحرر من العطش واليوم فإننا قد عقدنا العزم بعد الزيارة على بدء حملة عنيفة ضد العرى في هذا المديرية وفي مناطق السودان الأخرى فإنه ذل لن نرضاه لشعبنا وكلنا أمل في أن هذه المدينة الرائدة في كل عمل وطني ستسهم بما يحقق القضاء على هذه الإهانة بإمكانيات مواطنينا .

أيها المواطنون الأحرار ...

لقد قررت الثورة تصفية الإدارة الأهلية تصفية كاملة وقرار الثورة لا رجعة فيه لأنه لم يكن قراراً تخبطياً غير مدروس وستتم تصفية الإدارة الأهلية فوراً ما عدا مناطق الرحل وسيكون البديل له نظاماً ديمقراطياً في تكوينه وسلوكه وستكون المجالس الإدارية منفصلة ومستقلة من المجالس القضائية حتى نضمن للأخيرة مباشرة عملها بعيداً عن مؤثرات السلطة الإدارية إن تصفية الإدارة الأهلية لم يقصد منها التشفي ولكن قصد منها تكوين السلطة المحلية بشكل يواكب التغيير الكبير الذي ينتظر البلاد في كل مرفق من مرافق الحياة كما سيعاد تخطيط المديريات بما يمكن من إدارة شؤونها بصورة أكفأ وستنتقل السلطة إلى كل مكان في الريف خادمة مطيعة لهم لا متسلطة عليه وأنا أوجه من هذا المكان بأن يسلك المسؤولون على كافة المستويات وزراء كانوا أو وكلاء وما دون ذلك عليهم جميعاً أن يسلكوا الطرق الوعرة ليصلوا حيث مشاكل الناس ويواجهونها في جراءة ويسهموا في حلها بما يرضي المواطنين .

أيها المواطنون الأحرار ...

هكذا كشف حسابنا يا أخوان . هذا ما أدته الثورة لكردفان وما كان لها أن تؤديه لو لا تضافر جهود العاملين ولو لا إلتفاف الشعب المثابر حولها وما مسيرتكم اليوم من خلفنا وحولنا ونحن ندخل مدينتكم السمحة إلا مثل من أمثال هذا الإلتفاف المخلص والوحدة الصادقة عبر كل إنتماءات الأمس وفوق كل أحقاد الماضي . أيها الأخوة لقد ناديت في الحادي والعشرين من أكتوبر بأن الثورة للجميع وقلت إن الجميع هم جماهير شعبنا العريضة أياً كان لونها وولائها القديم عدا تلك الشرازم القليلة من قيادات العهد البائد التي باعت السودان سهلاً من أجل ذاتها الفانية والتي يحاول بعض أفرادها اليوم أن يلجأ إلى عالم الثورة متدثرين برداء الثورة مما نعرف عنه الكثير كما حدثكم وزير الداخلية بالأمس في مؤتمره الصحفي وناديت في يناير يوم عيد الإستقلال الذي لم يذوقوا لنعمته طعماً خلال أربعة عشر عاماً ناديت ورفيق الكفاح جمال بالوحدة الوطنية الكاملة وأنا أقول أن الجماهير لا تخون وإن خانت قيادتها واليوم وأنا

اشهد جمعكم الحافل أعود مرة أخرى لأمكرر هذا الحديث أكرره بأسم الثورة التي جاءت لتجمع شمل أهل السودان امة واحدة بعد فرقة الأربعة عشر عاماً جاءت وجاءت لتجندهم صفاً واحداً خلف قيادة واحدة بعد ضياع السبعين عاماً وجاءت لتخلق من شعوبه وقبائله قومية واحدة تتعارف وتتآلف بدلاً من أن تتنافر وتتناحر . إن أصدقاء الثورة الحقيقيين هم الذين يدركون هذا المعنى لثورة مايو فيجمعون حولها العديد من الإصدقاء بدلاً من أن يكسبوا لها العديد من الأعداء وأن الوحدة الوطنية التي نسعى لها إنما هي الأساس المتين والمرتكز المتين للوحدة الشاملة وحدة الوطن العربي التي أرسينا قواعدها في طرابلس وكم سعدت بالأمس وأنا أستمع في كردفان إلى هتافات الرجال والنساء والأطفال ناصر . قذافي . نميري تعبيراً عن إيمانهم الصادق بحتمية الوحدة العربية ومصيرية الكفاح المشترك من أجل تحرير الوطن العربي من الغزو البربري وتطهر أرضه من آثار القوم الهمجي خطوة أولى في بناء مجتمع الخير والعدل في أرجائه . أيها الأخوة كلمة أخرى لابد منها ونحن نتحدث عن الوحدة الوطنية . فالوحدة الوطنية وسيلة لأهداف وسيلة لتجميع صفوف هذه الأمة لإنتشالها من وهدة التخلف ووسيلة لتخصيص طاقاتها من أجل مجابهة التحديات إذن فالوحدة التي ننشدها وحدة من أجل العمل والعمل الجاد الدائم لقد قلت من قبل في أكتوبر أن الثورة عمل وأداء فالثورات لا تعيش بالشعارات ولا تتغذى بالهتافات وإنما تنمو وتزدهر بالتخطيط الرشيد والتنفيذ السديد والعمل الجاد والإنتاج الوفير فبالعلم تنمو الثورة وبالعمل يزدهر مجتمع الثورة . أريد منكم يا إخواني منذ اليوم أن تخفضوا لواء الهتاف وترفعوا لواء العمل فبهذا نستطيع أن نبني السودان سودان العطشى في سهول كردفان والجوعى في كسلا والعراة في أدغال الجنوب والحزانى على ضفاف النيل هذا هو السودان الذي تسعى الثورة لتطويره هو سودان لا يعرفه الكثيرون من متبطلي المدن ولم يعرفه الكثير من تجار الشعارات وأسرى الهتافات ليتهم كانوا أجمعين بجانبي ليشهدوا في سودان القرن العشرين المجزومين في هيبان والحمّل الثواكل اللاتي يضعن جنينهن بالحبل والقبيلة التي تضم من خمسين ألف رجل لم يعرف منهم غير أطفال عشرة طريقهم إلى دور العلم .

أيها الأخوة المواطنون . لقد قلت في مطلع هذا العام وأنا أتحدث في الخرطوم إلى أهل السودان أجمعين قلت أن هذا العام سيشهد إنفتاحاً واسعاً نحو العمل الشعبي وكانت كردفان المناضلة السمحة الوفية منطلقنا لهذا العمل فالعمل الشعبي في تصور الثورة ليس بتنظيمات تجهض أو هيئات تفرق ولافتات تعلق على الجدران إنما هو ترسيخ عن طريق العمل لفكر مايو وروح مايو وعقيدة مايو فالإنفتاح الشعبي الذي عنيته إنما هو هذا اللقاء والتمازج مع شعب السودان في قراه ودساكره في خيامه وقطاطيه تحت ظل بساتينه وفي أكواخه فحققنا بذلك التلاحم الحقيقي لا اللفظي تلاحم من أجل دراسة مشاكله والوعي بها ثم العمل على حلها وستمضي منظمات العمل الشعبي التي خلقتها الثورة في كردفان لتتابع هذا العمل الذي بدأناه وستمضي مجالس الحكم المحلي عند تكوينها ولجان تطوير القرى وكتائب

الشباب . إن هذه التنظيمات التي إخترت لها كردفان مركزاً للإنطلاق لما شهدته في أهلها من حماس للثورة وإيمان بالعمل التطوعي من أجل البناء والإنشاء إن هذه التنظيمات في إعتقادي هي الصيغة المثلى لحشد طاقات الأمة ووجدانها حول العمل الصالح لتدريب القيادات الطبيعية من أهل المنطقة فأهل المنطقة أدرى بشعابها وأنا لا أريد للريف أن يزج في متاهات خلاف عقائدي لا يمت بصلة لعوامل العطشى والجوعى والأميين والحمّل الثواكل .

أيها المواطنون الأحرار ...

ليست هذه نهاية الرحلة فالمسيرة التي بدأناها في الخامس والعشرين من مايو والتي جاءت بنا إلى دياركم هذه ستمضي زاحفة حتى تذري بلادنا قمة المجد وحتى نوفر لإنساننا الحياة التي يستحقها والذين أسسوا الحضارة للإنسان على ضفاف النيل عشتم يا أهل كردفان وعاشت الثورة خادماً لكم وللشعب السوداني .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة اللواء أ.ح جعفر محمد نميري - رئيس مجلسي قيادة الثورة والوزراء في المهرجان الرياضي بإستاد مدني أثناء زيارته لمديرية النيل الأزرق

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون الأعزاء في عاصمة الجزيرة الخضراء التي تهب البلد عصب الحياة .

تحية من عند الله مباركة طيبة ويسعدني أن أقف بينكم اليوم وفي ذهني ذكريات لكم عزيزة باقية حيال دراستي بهذه العاصمة وقد ربطتني روابط كبرى مع بعض أهلها وروابط الصداقة مع البعض الآخر ثم رابطة الزمالة والأخوة في نادي الإتحاد والأندية الرياضية الأخرة التي ربطتني بها الزمالة الكريم وسأظل أذكر أبداً كيف كنّا في نادي الإتحاد نؤدي واجبنا بروح الفريق الذي ينسى أفراده أنفسهم ويوحدون جهودهم من أجل النصر دائماً لعلني كنت موفقاً في ذلك الوقت ولا أزال أن روح الفريق الذي كانت تسود بيننا في نادينا الرياضي ووحدة الهدف التي كانت تجمعنا قد عمق في نفوسنا بشكل أساسي الروح الوطني الذي يربط بيننا جميعاً وقد كان هذا هو الدرس الكبير الذي تعلمته من الرابطة الرياضية التي جمعتني بالأخوة الرياضيين هنا في هذه العاصمة وكانت روح زمالتهم هي الدورة الأولى التي بنيت منها وطنيتي الصادقة وحبي الكبير لهذا الوطن فحب الوطن أيها الأخوة في إعتقادي ينبع أساسا من حب الإنسان لأسرته الصغيرة ثم يتسع الحب ليشمل الأهل والأصدقاء والزملاء ثم يخرج فيشمل كل الناس في وطنه الثاني يتبلور فيشمل الناس والأرض الطيبة التي تأويهم نعم أيها الأخوة . علمني حبكم وحب هذه الأرض دروس الوطنية الأولى حينما كنت واحد من الآف الطلاب من ضمتهم حركة الطلاب السياسية في الثانويات في عام ألف وتسعمائة ثمانية وأربعين ونضالها ضد الإستعمار وبحمد الله تحقق لنا الإستقلال بعد ذلك بسنوات وشعرنا جميعاً بالزهو إيماناً منا بأن كفاح الأجيال في الثورة المهدية وما تلاها من بطولات تمثلت في ثورة ود حبوبة وثورة أربعة وعشرين وتحركات الرعيل الأول المخلص من الخريجين وحركات الطلاب والعمال والمواطنين جميعاً قد توجت أخيراً بالنصر ولكن المؤسف أن الذين تصدوا للقيادة بعد الإستقلال لم يرتفعوا إلى مستوى المسؤولية الوطنية ومرت علينا أربعة عشر عاماً في ظل حكوماتنا الرجعية سوداء حالكة في سوادها وأنتم أعلم بالذي كان فكان لابد لنا في القوات المسلحة أن نقوم بواجبنا تجاه هذا الشعب وأن نحول مفهوم القوات المسلحة من أداة ردع وقمع كما أرادها الإستعمار والرجعية ضد المواطنين إلى طليعة ثورية تقدم زحف شعبنا المقدس نحو الرخاء وإقامة العدالة الإجتماعية كما نصون قبل ذلك أمنه ومشت ثورتكم بعون الله وعونكم وإرادتها الثورية وتجاوزت في أشهر قلائل سلبيات الماضي ونحن نتصور سوداننا بتأريخه المشرف لن تشينه بعض

شوائب الرجعية في ماضيه والتي لا نحب الخوض فيها أو إلقاء الضوء بهدف دفعنا للمزيد من بذل الجهد ونكران الذات من أجل القضاء على كل العوائق التي تعترض طريق الثورة المباركة وغداً سأحدثكم في عيد مايو بإذن الله عن إنجازات الثورة في كل المجالات الإقتصادية والثقافية والصحية والإجتماعية وفي مجال الخدمات الأخرى حديثاً أساسه الأرقام كما سأحدثكم عن ما حققته الثورة من تأمينها للجبهة الداخلية ومخططها الرامي لمحاربة القبلية والطائفية البغيضة والرجعية .

أيها الأخوة الأعزاء ..

إن ثورتكم اليوم في مسيرتها الظافرة لتواجه من التحديات الكبيرة ما يمكن أن يشكل عوائق في طريقها ولكن بإصرار الثوار وإرادتهم القوية وعزمهم الأكيد فإن إنطلاق ثورة مايو لا يعرف الحدود ولا القيود والثورة قادرة بحكم إنشاء الله على تحقيق أهدافها مهما كانت الصعاب وبالرغم من التحركات الرجعية الخائنة في الظلام وإشاعتها المغرضة الرخيصة فقد روجوا إشاعاتهم كما تسمعون إن بعض السلع إختفت من السوق وأن هنالك إرتفاع جنونياً في الأسعار وغير ذلك كثير ما نرفض أن نتعرض له الآن ولكننا نعلم وأنتم تعلمون والشعب السوداني كله يدرك تماماً أننا نواجه والشعب العربي عدواناً إستعمارياً شرساً تشنه على الأمة العربية ربيبة الأستعمار الحديث إسرائيل وكانت من آثاره قفل قناة السويس مما ضاعف في مصروفات النقل للسلع التي نستوردها مما أدى لإرتفاع ثمنها كما ضاعف الزمن الذي يستغرقه وصوله إلينا عن طريق جنوب أفريقيا وبالطبع فإن هذا الأثر يتجاوز السلع والآن وكل ما نستورده من أجل مشروعات الإتحاد في بلادنا أيها الأخوان لن يحقق لنا كل ما نهدف إليه من تنمية مواردنا وإقبال مواطنينا إن لم نحشد كل قوانا وطاقاتنا لمحاربة العدوان الإسرائيلي وأهدافه التوسعية في الدول العربية وآثار عدوانه المدمر لشعبنا ولبلدنا بحكم كيانه العربي والأفريقي والذي يمثل جسراً بين الأمة العربية والأمة الأفريقية . ولابد إذن من هزيمة العدوان ليعلم الإستعمار الحديث وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل أن الشعوب النامية المناضلة من أجل حريتها وأمنها وسلامها وإستقلالها لن تقف أمام تيار إرادتها الحرب والدمار ونحن أيها الأخوة نثق تماماً أن تضافر جهودكم وصبركم على الشدائد لا يهزم عدو الله وعدوكم فقط وإنما يمثل في الحقيقة طاقة جبارة قادرة على صنع المعجزات فقوى الشعب العاملة قادرة دائماً على الإسهام بصورة فعالة في كل مشاريع التنمية التي تصنع التأريخ والرخاء لشعبنا وفي أشهر الثورة الأولى ضربت قواتكم المسلحة المثل والقدوة لتبنيها مشروع إبن عمر الذي كان له أثر محسوس في العاصمة والأقاليم التي طبقت هذا المشروع وبالأمس أعلن زميلي اللواء خالد حسن عباس تكوين قوات الحرس الوطني كخطوة أولى بعاصمة السودان تليها خطوات التكوين في الأقاليم ونرجو أن تكون أولها عاصمة الجزيرة الخضراء بالأمس أيضاً بدأ أخوتكم في السلاح الطبي مشروعهم الوقائي العلاجي بمدن العاصمة الثلاث ومن هذا المنطلق الذي يؤمن بقدرة الجهد الإنساني على العمل الجاد وتخطي العقبات فإن الثورة تحقق كل

مشروعاتها الكبرى وهي تضع في إعتبارها كأساس مدى مساندة الجهد الشعبي والعون الذاتي حقيقة لهذه المشروعات والمنجزات كان هذا في تخطيط السياسة التعليمية الجديدة التي أعلنتها الثورة وفي تطوير القرى والنهوض بالريف والتنمية الزراعية وفي الحرب الشاملة التي تشنها هذه الأيام . تشنها الثورة على العطش الذي يعاني منه هذا الشعب في بلد يجري فيه أعظم نهرين في العالم وسوف يكون طريق الإلتحام بين جهود السلطة وجهود الشعب هو طريقنا في محاربة الفقر والجهل والجوع والعطش والمرض وكل اعداء الإنسان التي تعترض مسيرتنا نحو الرفاهية والرخاء .

أيها الأخوة والمواطنون الأوفياء ..

ذكرت لكم كل هذا وفي ذهني كما أسلفت ذكراكم العامرة وكيف أنكم تعملون هنا في الجزيرة وتزرعون الرخاء في البلاد وأنتم أنفسكم في ذات الوقت تعانون الفقر والشقاء وهذا لعمري في منتهى التضحية ونكران الذات وإذا كان هذا هو دور الجزيرة وأهلها في الماضي فإن هذا الدور الكبير في عهد الثورة لن يقابل بالجحود والنكران كما كان الحال في الماضي فالثورة التي قامت لتحقيق العدل سيكون عطاؤها للناس من خلال عملهم ولكل بقدر عمله هذا أيها الأخوة طريق الثورة للقضاء على الإتكالية وقبل أن أختتم حديثي هذا أو أن أتقدم بالشكر لكم جميعاً لدعوتكم الكريمة لشخصي ولزملائي ولنادي الإتحاد الرياضي حفظه الود لزميل قديم ويقينا فإني أحفظ له نفس القدر من الود فأنا أيها الأخوة جد فخور بروح زمالتهم العامرة التي نمت في وجداني وتبلورت اليوم مع روح الزمالة العسكرية التي أحملها بين جنبي صادقة وعزيمة وإرادة صلبة ترفض الهزيمة والحقيقة أن نادي الإتحاد وغيره من الأندية الرياضية الأولى كالأهلي والنيل والرابطة والزهرة على سبيل المثال لا الحصر وبقية الأندية الرياضية هنا وفي السودان عامة تستطيع أن تقوم بجانب مناشطها بدور رائد بالعمل الوطني من أجل تطوير بلادنا . فالأندية الرياضية بحكم شعبيتها وجماهيرها العريضة لها دور طليعي في الثقافة العامة والتوعية من أجل البناء والتعمير فالخلق الرياضي الذي يقوم أيضاً على روح الفريق وتوحيد الجهود لقادر أيضاً أن يحول تشجيع الجماهير وحماسها الرياضي لمجرد توتر أو غضب لأن النيل أو الأهلي مغلوب إلى طاقة وطنية هادرة لأن الشعب السوداني كله مغلوب يخيم على أرضه الجهل والفقر والمرض والعطش . والرياضة في إعتقادي قبل أن تكون أداة لتقويم النفوس وتهذيبها يجب أن تكون أداة لغرس التربية الوطنية والبناء والعمل ومعذرة إن همست آذان الإخوة الرياضيين وجهودهم هنا وفي كل مكان أن لا تفرق بينهم روح المنافسة بين الأندية الرياضية وأن لا تصبح المنافسة منطلقاً للحزازات والتنافر وإنما أهنئكم جميعاً بفوز فريقكم القومي لكرة القدم بكأس الدورة الأفريقية فإنتصار الفريق هو إنتصار لكل الفرق الرياضية بالسودان ولسوف يأتي اليوم الذي يكون فريقنا القومي ممثلاً لكافة الأقاليم التي لابد أن يجد فيها من له القدرة الممتازة للمشاركة ليصبح فريقنا القومي قومياً فعلاً وختاماً أعود فأكرر شكري لكم

جميعاً ولمدينتكم وحسن إستقبالكم وضيافتها متمنياً للحركة الرياضية هنا وفي طول البلاد وعرضها تقدماً ملموساً يجعل الرياضيين في بلادنا خير سفراء لنا في عالم الرياضة في المحيط الأفريقي والعالمي وقبل أن أبارح هذه المنطقة يسرني أن أعلن أن وزير الشباب والرياضة قد قرر أن ينشئ ملعباً رياضياً للباسكتبول ودار رياضة للباسكتبول في مدينة ود مدني وقرر أيضاً أن ينشئ حوض سباحة شعبي بكأس تتبارى عليه الفرق الرياضية الكبرى بمدني ويخصص دخله لمحاربة العطش . كما أعلن عليكم التبرعات التي وصلت لدعم خزينة الدولة . إتحاد مزارعي الجزيرة مشكوراً تبرع بـ ١١٠٢ جنيه . السيد أبو زيد أحمد العوض تبرع بقطعة أرض مساحتها مائة ألف متر مربع بود مدني في منطقة الصناعات الثقيلة . الإتحاد النسائي تبرع بـ ٩٠٠ جنيه . رابطة الإشتراكيين تبرعت بمبلغ ٨٥,٥٠ تجار ود مدني تبرعوا بثلاثة ألف جنيه . أيها الأخوة أشكركم كثيراً على حسن إستماعكم وفقنا الله وإياكم لتحقيق أهدافنا العظمى من أجل السودان الذي نأمل أن يحقق إشتراكيته النابعة من تأريخنا وتراثنا وقيمنا وواقعنا والكرامة والكفاية والرخاء والأمن والسلام للإنسان السوداني في عصر تتسابق فيه الأمم لتبني أمجاد الإنسان بالإنسان والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

خطاب الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
عضو مجلس قيادة الثورة والرقيب العام

في حفل السادة رؤوساء الوحدات الحكومية
المقام بمناسبة إجازة قانون الجهاز المركزي للرقابة العامة
في مبنى قاعة الشعب الساعة العاشرة صباحاً يوم الخميس الثاني والعشرين من يناير سنة ١٩٧٠م

جمهورية السودان الديمقراطية
الجهاز المركزي للرقابة العامة
القصر الجمهوري - الخرطوم في ١٩٧٠/١/٢٢م

سيدي الرئيس

زملائي أعضاء مجلس قيادة الثورة

السادة الوزراء ...

السادة رؤوساء الوحدات الحكومية

سادتي ..

كانت جماهير العاصمة المثلثة تعانق الثورة في توتي بين زغاريد أمهاتي وأخواتي عندما زف إليها السيد الرئيس قرار مجلس الثورة بقيام جهاز للرقابة العامة مقلدا أياي شرف مسؤوليته فطار النبأ . وعم الأرجاء .. وترقبته الجماهير ورحنا نعمل في صياغة قانون له نضمنه آمال هذه الجماهير في أن تعيش الثورة لها معها . آمالها في أن تبقى الثورة قوية للمخلصين مفجرة للطاقات المعطلة . آمالها في أن لا تتوه الثورة في دهاليز وأضابير أجهزة الدولة التي عاشت ومازالت تعيش في ظلال أفكار أبت ألا أن تبقى وقد رحل سدنتها عن البلاد في أوائل الخمسينات وذهبت ثورة مايو بمن ورثوها عنهم . وإيماناً منا بالإنفتاح على كل ما له قيمة عالمية من تجارب شعوب العالم فقد ساقنا الدرب إلى الشقيقة مصر .. أرض ثورة تموز .. ثم عدنا نواصل العمل حتى صدر القانون الذي بأيديكم الآن في الشهر الأخير من العام المنصرم . وأطل هلال السبعينات والجهاز المركزي للرقابة العامة حقيقة ملموسة جنين ولد شاباً واح منذ وهلته الأولى يعمل بعزيمة خلاقة يستمد حيويته من ثورة مايو .

والجماهير فرحة بالجهاز مهللة له بدأ همس أطلقه الذين أقض مضاجعهم قيام جهاز يضع السلطة في يد صاحب السلطة همس بأن الجهاز أداة من أدوات القهر والتسلط .. أداة إرهاب وتأديب ... ودعوني أوكد لكم منذ الوهلة الأولى . إنه كذلك . ولكن للمفسدين والمرتشين الذين يعيشون عالة على عرق الجماهير وقطاعات الشعب الأبي الكريم ,, لغير القادرين وغير المؤهلين من أبنائنا . أما للجماهير العريضة . أما للمخلصين من أبنائها . فهو كما يصوره القانون الذي بأيديكم ترسمها الفرحة التي سيحققها بإنجازاته .

والمادة السادسة من قانون الجهاز أيها السادة تفصل صلاحيات الجهاز ويكشف تسلسلها ترتيب الأهمية وأسبقيات العمل في تصور الثورة فقد أتت في قمة الصلاحيات تلك التي يغلب عليها طابع تحديث الجهاز الحكومي تنظيماً وقانوناً بمعنى النظر في كفاءة ومقدرة التنظيمات القائمة والقوانين المطبقة والإجراءات المعمول بها . ولم يجئ هذا عفواً . بل جاء متمشياً مع منطق الثورة وتفهمها لأبعاد الأمراض التي يعاني منها الدولاب الحكومي . إن فرض رقابة على أجهزة متخلفة معنة في التخلف حتى بالمقاييس التقليدية . ومن هذه الحقيقة تأتي الأهمية التي

أولتها الثورة لأولى صلاحيات الجهاز ,ولتنفيذ هذه الصلاحيات فقد خصص الجهاز إدارة كاملة للقيام بها مقسمة إلى شعب أساسية هي :

- شعبة تنمية الكفاية الإنتاجية "التي تهتم فيما تهتم به تدريب العاملين في الجهاز الحكومي وتطوير أجهزة التدريب المحلية".
- شعبة التنظيم وتبسيط الإجراءات والإصلاحات الإدارية .
- شعبة متابعة القوانين .

ومع هذا يقول المرجفون أن الجهاز أداة تسلط وإرهاب .

أما الصلاحية الثانية في تختص بالعاملين بالقطاع العام . سلوكهم وهم يصرفون أعمالهم . معاملتهم للجمهور مقدرتهم على الأداء .. تقديرهم للمسؤولية . قدرتهم على التعاون . طاقتهم في تطوير العمل والدفع به في الإتجاه الصحيح . صبرهم على العمل وحماسهم له . القدرة القيادية . خيالهم ومقدرتهم على الإبتكار والخلق إلى غيرها من الصفات اللازم توفرها للذين يضعون أنفسهم في خدمة بلادهم وشعوبهم . كما إنها تتطلب التحري والتحقيق اللازمين للكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من العاملين في الأجهزة المختلفة بما فيها الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية وسوء إستعمال السلطة وإستغلال النفوذ . وكلنا يعلم للأسف أن هذه المخالفات قائمة ومتفشية بنسب متفاوتة في أجهزة الدولة المختلفة ما يهدد بتحويلها إلى وكالات للمصالح الفردية مضحية بمصالح الجمهور ومعوقة لتطوير وتقديم الخدمات لأفراده في حلالهم وقرارهم ومدنهم .

ولضرورة تغطية كل أجهزة الدولة ومناطق إختصاص الجهاز المركزي فقد أفردت إدارة كاملة للعناية بهذه الصلاحيات مقسمة إلى شعب أربع في كل شعبة عدد من الوحدات . على أساس مسؤولياتها العريضة . فهناك شعبة للوحدات الإنتاجية وشعبة لوحدات الخدمات وثالثة لوحدات المال والرقابة ورابعة للوحدات التي تقع في نطاق التجمعات الثلاث .

والصلاحية الثالثة مكملة للصلاحية الثانية وهي كشف الذين يستغلون مناصبهم لمنفعة ذواتهم الفانية والذين يسخرون الإمكانيات المتاحة لخدمة الأقرباء والمحاسيب والذين تتدنى نفوسهم فيسرقون ويرتشون . كشف هؤلاء لإنزال العقوبة الرادعة تأميناً لمكاسب مجموع الشعب .

هل من يطلب منا الإبقاء على مثل هؤلاء متى وجدوا أحراراً طلقاء يعيثون فساداً وفجوراً ...

سادتي ...

لم تخلق الثورة هذا الجهاز لتضيف به جهازاً آخر للأجهزة القائمة أو لتجمل به إطار الهيكل الحكومي ولكنها أرادته أن يكون أداتها للتغيير .. تغيير الأجهزة الحكومية من أدوات للسيطرة وتقديم الخدمات للقلة إلى أجهزة للجميع تعمل دون تمييز ونعدكم بأننا سنعمل لنحيل الجهاز إلى أداة خلق وإبتكار لا جهازاً سلبياً يكتفي بتعرية الأخطاء والمثالب التي ترتكب في مجالات إختصاصه ومنطقة عمله

. سنسعى ما وسعنا الجهد أن نجعل منه جهازاً تلجأون إليه لمعالجة المشاكل التي تتصدون لها وأنتم تديرون هذا الدولاب الضخم . لن نتقوقع في مكاتبنا ولن نسمح لجوانب البيروقراطية المعوقة أن تبني بيننا وبين الشعب السوداني سداً .. بل ستكون أبوابنا مفتوحة .. وسنخرج لنفتح الأبواب التي ظلت موصدة في وجه الشعب حتى يتمكن من ممارسة دوره للرقابة الفعالة .. سنسعى إلى الريف وستسعون أنتم معنا إليه نعيشه واقعاً وحقيقة نبني في قفاره وفيافيه معالم الفجر الجديد فجر مايو .. مايو الرعاة .. مايو المزارعين .. مايو العمال .. مايو البسطاء .. الشرفاء .. أينما كانوا وحيثما وجدوا .

إن الأساليب التي تؤدي إلى الإنحراف الإداري كثيرة ولكن يمكن تجميعها في الأسباب الآتية :

١/ عدم وجود الرقابة على الأجهزة الإدارية والجزاء الرادع .

٢/ سوء تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بقوانينه وإجراءاته .

٣/ عدم الإهتمام بتدريب العاملين تدريباً مربوطاً بأهداف التنمية والخدمات .

٥/ سيطرة أو تفشي المحسوبية والمحاباة لأسباب سياسية أو شخصية .

والثورة واثقة عن طريق الجهاز المركزي للرقابة العامة ستتغلب على هذه العوامل وهي كما فصلتها ليست من العوامل التي يمكن إبطالها برقابة سلبية تعنى فقط بتتبع الأخطاء الفردية كهدف .

لم أذكر ضمن أسباب الإنحراف الجماعات الضاغطة التي تقوم بدور عكسي في المجالات المختلفة وهي في معظم الأحيان جماعات غير منظمة عضوياً أو هدفياً .. هدامة بطبعها تهتم بإطلاق الهمس والإشاعات وتسقط أخبار الأخطاء والتقليل من قيمة النجاحات والإنجازات البناءة .. وتحقق هزيمة هذه الجماعات بالعمل الجاد مع كشفها وتعريتها بإستمرار .

ولا يمكن في مجال كهذا إغفال دور النقابات والإتحادات وهي جماعات ديمقراطية تهدف إلى إيجاد رقابة شعبية في المنطقة الإدارية التي تعمل بها لأن دور هذه المنظمات لابد وأن يختلف بإختلاف طبيعة المجتمع .. فدورها في المجتمع هو الدفاع عن المصالح الإقتصادية لأفرادها فإن وظيفتها الإجماعية تتعدى حماية أفرادها إلى حماية المجتمع بكلياته وجزيئاته وذلك بإعادة صياغة أهدافها وأسلوبها لتحقيق الوفرة الإنتاجية بإجتناب السلبيات ومعوقات مسيرة التقدم . ومتى فعلت ذلك أصبحت أداة أساسية وقوة خلاقة لبناء الفجر الجديد .

سادتي ..

إن العمل على ضوء الصلاحيات التي نص عليها قانون الرقابة العامة عمل جديد في نوعه لابد من خلقه وإبرازه إلى دنيا الواقع وفي هذا يختلف الجهاز عن الوزارات التي أنشئت حديثاً إذ أن الرقابة تعتبر تجربة رائدة حتى على الصعيد العالمي .. ونحن إذ نضع الأساس لهذا العمل الجديد نتحسس طريقنا بحذر متفتحين على تجارب البلاد الأخرى الحديثة منها والقديمة .

كان من الطبيعي ودائرة صلاحيات الجهاز وإختصاصه لا تقارن بأي جهاز وخوفاً من أن نضيع معالم الطريق فوق هذه الدائرة المتسعة . كان من الطبيعي أن نضع أساسيات للعمل وأولويات لأماكن الدراسة والتغيير لأنه ليس من الحكمة التوسع الفوري منذ البداية ..

هذه سادتي هي صلاحيات الجهاز كما يوضحها القانون الذي بأيديكم وهذا هو فهمنا وتفسيرنا للمعاني المضمنة في تلك الصلاحيات .

إن قانون الجهاز يعطي أعضاء الجهاز سلطات واسعة ولكي نضمن عدم إنحرافهم بهذه السلطات فقد وضعنا للعاملين بالجهاز مقاييس عالية في الكفاءة وحسن الخلق وسنتمسك بهذه المقاييس تحت كل الظروف حتى يكون أعضاء هذا الجهاز قدوة يشار إليها .. لا تشوب ماضيهم أو حاضرهم شائبة وسنوفر لهم كل الظروف المادية التي تمكنهم من القيام بواجبهم في حيدة تامة وأمانة مطلقة وسنوفر لهم فرص التدريب اللازم لرفع كفاءتهم ومستوياتهم .

ولضمان حيدة الجهاز فقد وضع في قمة السلطة الثورية . مجلس قيادة الثورة . لكل مواطن حق اللجوء إليه في أي ظلم يصيبه وستلعب الصحافة دوراً قيادياً بوصفها أداة من أدوات خدمة الشعب في تعريف الجهاز بمواطن الخلل بالكشف عنها دون خوف أو مجاملة . مدعمة بذلك مجهود الجهاز التفتيشي .

أيها السادة ..

أننا ندرك أن قانون الجهاز المركزي للرقابة ألقى علينا أعباء جساماً وحملنا مسؤولية عظيمة فإذا كانت بعض إختصاصاتنا قد حددت في بحث أسباب القصور في العمل والإنتاج فلاشك أنكم تعلمون إتساع مثل هذا المجال بحكم ما يعانيه جهاز الدولة من ضعف إنتاجية وتضارب في إختصاصات وحداته مع عدم وضوحها . وتعلمون أيضاً سوء توزيع القوى البشرية العاملة وضعف النظم والإجراءات الإدارية والمالية .. وتعلمون بلي القوانين واللوائح وتخلفها .. كل ذلك أيها السادة يتطلب جهوداً جبارة لمراجعة وضع جهاز الدولة بأكمله وتحديد أهدافه التي على ضوئها تتم الرقابة .. وزاد من عظمة المسؤولية أننا نمارس صلاحياتنا على أجهزة كثيرة شملت جميع أجهزة الحكومة المركزية والمحلية والهيئات العامة ومصانعها ومنشآتها والجمعيات التعاونية والنقابات وأي جهة تسهم فيها الدولة بأي وجه . وأشخاص القطاع الخاص الذين يباشرون أعمالاً للدولة أو أعمالاً مصرفية أو يعملون بالصحافة . وربما يعدل القانون لتوسيع دائرة عمل الجهاز لسد الثغرات التي إتضحت على ضوء تجربتنا المحدودة .

ونحن إذ ندرك عظمة هذه المسؤولية نعلم أنا بعون الله قادرون على تحملها فنحن لا نعمل وحدنا ولكننا نعمل متعاونين معكم . لأن قيام الجهاز لا يلغي وظيفتكم بل يدفعنا أن نتطلع إلى تعاون حقيقي مثمر يعيننا على الوصول إلى أهدافنا دون أن تولد حساسية بينكم وبيننا فنحن لا نقف في صفين متقابلين بل كتفاً لكتف . ويداً على يد لإجتثاث القديم البالي وتعهد الجديد النامي . ولقد أشار السيد الرئيس

في خطابه إلى ضرورة مثل هذا التعاون . ويسرني أن أقرر بأننا لمسنا من بوادر ذلك التعاون الكثير خاصة في مجال الموظفين فالوحدات التي طلبنا منها إخلاء سبيل الذين وقع إختيارنا عليهم على أن تتحمل هي دفع رواتبهم قد فعلت ذلك عن طيب خاطر وذلك أول الغيث .. ومازلنا نأمل في الكثير .

وإني إذ أنهي هذا اللقاء لابد وأن أشكركم على تمكيننا من الإلتقاء بكم أملاً أن تتكرر هذه اللقاءات وأن تكون علاقة الجهاز بوحداتكم علاقة مثمرة متطورة في طريق إرساء قواعد مجتمع الكفاية والعدل .

شكراً لكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله

الشركات المصادرة والمؤممة

أ/ المصادرة :-

١/ السادة :

- حسن بشير أحمد صالح
- إبراهيم سعيد شوريجي
- الشركة السودانية لصناعة وتوزيع المنسوجات "الشركة الأهلية لصناعة المنسوجات وشركة حلاق أخوان سابقاً"

٢/ السادة :

- آدم أبو سنينة
- بابكر أحمد عبد الله
- عثمان مصطفى محمد خير "شركة برسميان وشركة الهندسة الأهلية سابقاً"

٣/ السادة :

- عبد القادر منصور
- مصطفى حسن
- شركة التقطير السودانية

٤/ السادة :

- عقيد بالمعاش معتصم عبد الرحمن المقبول
- مقدم بالمعاش محمد علي فضيل
- الفاخ العالم
- مؤسسة سنكات للسياحة "شركة إبراهيم إسماعيل زهران سابقاً"

٥/ السادة :

- إبراهيم سوريال خليل
- أحمد باندي
- شركة الرجاف لصناعة الأحذية "لاركو لصناعة الأحذية سابقاً"

٦/ السادة :

- بخيت مكي أحمد
- أحمد فضل حاكم
- مؤسسة الزراف التجارية "شركة فيلب حجار سابقاً"

٧/ السادة :

- عبد الماجد عوض الكريم
- عوض عثمان
- مؤسسة النقل الوطنية "خدمات البص السريع وأعمال باسيلي بشارة سابقاً"

٨/ السادة :
- أحمد محمد عبد الله
- بشير عبد الرحمن
- صالح محجوب
- مؤسسة التراكترات السودانية "شركة التراكترات السودانية سابقاً"

٩/ السادة :
- علي عثمان
- حسن الزبير بشير
- ممتلكات أميل قرنفلي مع تغيير أسم فندق الواحة إلى فندق الخيام

١٠/ السادة :
- المهندس علي نور
- محمد عبد الكريم عبده
- الطيب علي حسيب
- مؤسسة التبلدي الهندسية "شركة الثقة التجارية وشركة التبريد سابقاً"

١١/ السادة :
- شركة عثمان صالح
- السيد النعمان حسن
- شركة أكتومايو

١٢/ مخازن أدوية وليم فريوه تضاف إلى شركة شبيكة أخوان والشركة التجارية العالمية وقسم الأدوية في مؤسسة أكتوبر الوطنية التجارية لتكون مؤسسة الأدوية الوطنية ويساعد في إدارتها تحت إشراف السيد الرقيب العام . السيد / عبد الحميد عبد الرحمن وعبد الله عبد المطلب .

١٣/ شركة زيت الولد تضاف إلى مؤسسة أكتوبر الوطنية التجارية .

أما المصادرات الأخرى فسينظر في مستقبلها بهدف تصفيتها نهائياً وهي :

١/ أولاد أردنت
٢/ شركة فرانكو بنتو
٣/ شركة شيكان التجارية
٤/ شركة بنيوتي "كوباكوبانا ومطعم الإستقلال"
٥/ شركة دامجي سامجي
٦/ شركة دولتي سامجي بتلال سامجي وكل آل سامجي
٧/ شركة جان إلياس توجي وأولاده
٨/ محمد أحمد عباس

ب/ الشركات المؤممة :-

١/ شركة النيل الأزرق للتغليق

السـادة :

- السـر محـمـد أحـمـد
- علـي مـصطفـى الشـفيع
- إبراهيم يوسـف

٢/ شـركـة بيرة النيل الأزرق

السـادة :

- إبراهيم إلياس
- حسـن كـمبال
- عمر الزين

٣/ شـركـة باتا

السـادة :

- أنطون قرنفلـي
- بابكـر مـحـمـد علـي بوب
- هالري لوقالي

٤/ شـركـة أي بي

السـادة :

- العـمـيد بالمعـاش إبراهيم رمـضان
- العـمـيد بالمعـاش سيد محمد عثمان
- السـيد أحـمـد الطيب بابكـر

٥/ شـركـة سـفريان

السـادة :

- عبد اللطيف الضو
- عمر المبارك

٦/ شـركـة ناشـونال كـاش ريجسـتر "سـيعلـن عمـا يديرها فيما بعـد"

٧/ شـركـة البحـر الأحـمـر للـشـحـن وشـركـة التخزين والـشـحـن الـسـودانية المحدودة

السـادة :

- العـمـيد بالمعـاش عثمان حامد السيد
- حـمـزة حـاج الأمين

٨/ شـركـة الأتومبيلات السـودانية

السـادة :

- العـمـيد بالمعـاش إبراهيم النور سـوار الدهـب
- حسـن فرح
- عبد الرحـمن علـى شـللي

٩/ شركة الأقطان

السادة :

- عميد بالمعاش إبراهيم أبو الفتح
- حسين محمد أحمد شرفي
- صمويل أروب

أ/ هيئة تسويق القطن

السيد / حسن بليل - مديراً عاماً

السيد / توفيق محمد القوصي - نائب المدير العام

السيد / فتح الله بطرس - مستشار

السيد / لطفي منصور - مستشار

السيد / حسني أحمد - مستشار

١٠/ شركة بورتسودان للأقطان والتجارة "تدمج فيها أعمال شركة النيل الأبيض وشركة الإسكندرية للأقطان" - المدير العام السيد / هاشم سيد أحمد

١١/ شركة أقطان السودان المحدودة "تدمج في شركة همهان وشركة كونتميخالوس لتصدير الأقطان وشركة النيلين للأقطان المتحدة" - المدير العام السيد / إسماعيل الرفاعي

١٢/ شركة الأقطان التجارية "تدمج فيها أعمال شركة كترللو وشركة نت وشركة الدلتا وشركة النيل" - المدير العام السيد / عبد الفتاح إبراهيم

١٣/ الشركة الأهلية للأقطان "تدمج فيها أعمال الخرطوم للأقطان وشركة دي أفانس وشركة التمويل الزراعية" - المدير العام السيد / أبو بكر صديق

ج/ الشركات المؤممة بخطاب السيد الرئيس في ٢٥ مايو ١٩٧٠م :-

١/ مؤسسة مايو التجارية للعاملين "شركة جلاتلي سابقاً"

٢/ مؤسسة الدولة للتجارة الخارجية "شركة كوتس وشركة سودان ميركنتايل سابقاً"

٣/ الشركة الوطنية للكيماويات "شركة الصناعات الكيماوية السودانية المحدودة سابقاً"

الدكتور / الطاهر عبد الرحمن - رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / عبد السلام عبد المنعم - المدير العام

د/ البنوك المصادرة :-

الاسم سابقاً	الاسم حالياً
بنك باركليز	بنك الدولة للتجارة الخارجية
بنك مصر	بنك الشعب التعاوني
بنك ناشونال أند كريندلز	بنك أمدرمان الوطني
البنك العربي	بنك البحر الأحمر
البنك التجاري الأثيوبي	بنك جوبا التجاري
بنك النيلين	بنك النيلين
البنك التجاري السوداني	البنك التجاري السوداني

قرار إعفاء ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة
بيان من مجلس قيادة الثورة [1]

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته رقم (٦) التي عقدت بالقيادة العامة للقوات المسلحة الساعة الحادية عشر قبل ظهر يوم الإثنين الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ الآتي :-

لقد قامت ثورة الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ بقيادة الطليعة في القوات المسلحة . والتي سرعان ما هب الشعب السوداني بأسره يؤيدها لأنها أعلنت منذ أول وهلة مبادئها الواضحة في صبيحة ذلك اليوم التأريخي .

وقد أسندت الثورة قيادتها السياسية لمجلس قيادة الثورة . بموجب الأمر الجمهوري رقم (١) أملة في أن تلك القيادة سوف تستطيع أن تحقق للشعب كل الآمال والأحلام التي تضمنتها تلك البيانات ولكن بكل أسف أتضح أن هناك عناصر تدعي التقدمية وقفت في وجه الثورة . وحاولت ومازالت تحاول التشكيك في مقدرة الطليعة الثورية على إحداث التغيير الذي أرادته الثورة وأقبلت على العمل المخرب بكل الوسائل وإضعاف مواقف الثورة في كافة المجالات . في أوساط العمال وفي داخل القوات المسلحة . بل وإمتدت يد التخريب إلى داخل مجلس قيادة الثورة حيث أختصت تلك العناصر بعض الأعضاء الذي وضعوا أنفسهم تحت إمرتها فصارت أسرار المجلس تعرف في الخارج أول بأول مما أضعف هيبة مجلس قيادة الثورة وجعل العمل المثمر الهادف فيه مستحيلاً .

إن الثورة لا يمكن أن تسير بقيادات مفككة منشقة على نفسها . إن التماسك داخل مجلس قيادة الثورة . والإنسجام بين أعضائه والمحافظة على أسراره لهما أبجديات العمل المثمر الجاد .

ولكنني أقول - بكل أسف - أن هذه الصفات في المجلس قد إنتفت إنتفاءاً تاماً بحكم الصلات الوثيقة بين بعض أعضاء المجلس والمخربين من الخارج .

وبحكم السيطرة التي هيمن بها أولئك المخربون على أولئك الأعضاء وعليه . فإن من رأي المجلس أن المرحلة الحاسمة في تأريخ هذا الشعب والتي تعطي فيها الثورة للشعب السوداني النظام الدستوري المتكامل والضروري لمسيرته القادمة تستوجب أبعاد بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أكدت المعلومات وجود الصلات بينهم وبين العناصر المخربة وهم [2] :-

السيد المقدم / بابكر النور

السيد الرائد / فاروق عثمان حمد الله

السيد الرائد / هاشم محمد العطا

هذا وأن المجلس إذ يصدر هذا القرار بكل أسف ليعلن أن هؤلاء السادة سوف يعاملون

١/ أذاعه على الشعب اللواء أ.ح / جعفر محمد نميري - رئيس مجلس قيادة الثورة .

٢/ ترتب على هذا القرار توزيع أعباء المعفيين على النحو التالي :-

اللواء أ.ح / جعفر محمد نميري أعباء وزارة التخطيط .

الرائد / أبو القاسم محمد إبراهيم أعباء وزارة الداخلية .

الرائد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر أعباء وزارة الثروة الحيوانية .

المعاملة التي نص عليها قرار مجلس الثورة رقم (٣٣٥) بتأريخ ١٩٧٠/٩/٢٠م .

هذا وقد كلف مجلس قيادة الثورة اللواء خالد حسن عباس عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع بتنفيذ هذا القرار واضعاً في الإعتبار أمن هذه الثورة فوق كل شيء.

بيان الرائد هاشم العطا "القائد العام"(١)
١٩ يوليو ١٩٧١م

أعلن الرائد هاشم العطا في بيان لجماهير الشعب السوداني :
"أن الجماهير كانت تخوض صراعاً عميقاً وقوياً ضد الرجعية المتحلفة . إعتقالاً لتطور البلاد في شكل جمهورية رئاسية .. الأمر الذي أورثنا التخلف".
وقال :"أن جماهير أكتوبر ظلت تناضل وتجمع قواها ناشدة التغيير وفق مبادئ أكتوبر في كل المجالات السياسي منها والإقتصادي . في سبيل نشر ألوية الديمقراطية الجديدة وقفل الطريق أمام الرجعية والأستعمار . وإنطلاقاً من هذا تجاوبت الجماهير مع حركة ٢٥ مايو لأن الحركة قدمت نفسها بأسم الضباط الأحرار رغم إنها تمت من خلف ظهرهم . وقد وقفت معها الجماهير على أمل حماية البلاد . ولإشراك القوى الديمقراطية الحادبة وللبعد عن الديكتاتورية العسكرية . أو تشويه دور الجيش الوطني في المحافظة على وحدة التراب السوداني في الجنوب . وضد العدوان الصهيونيفي قناة السويس".
أن حركة ٢٥ مايو ظهر تسلطها وبدأ التناقض والتخبط في خط سيرها يوم في اليمين ويوم في اليسار . ويوم بلا إتجاه محدد . رغم أنها وعدت بسلطة الجماهير تحت إشراف مجلس الوزراء ولكنها جردت الوزراء من الصلاحيات فإنهار مجلس الوزراء وإنهار مجلس الثورة وأصبح رئيس المجلسين يتخذ أخطر القرارات منفرداً حتى إنحدر الوضع في شكل جمهورية رئاسية تحكم بواسطة أجهزة الأمن القومي . رافضة مشاركة الجماهير . وشوهت مضامين أكتوبر ورفضت قيام جبهة ديمقراطية وبدلاً من توفير الحريات السياسية شرعت في تشويه الشعارات الديمقراطية وبدلته بالجاسوسية والديكتاتورية والإرهاب .
أن الديمقراطية التي يبتدعها الشعب ويصونها شرط لا بديل له . وهذه مطبقة في تأريخ شعبنا العامر بالنضال .
وإننا في القوات المسلحة نعد بنظام سياسي يشرك الجماهير في المسائل كبيرها وصغيرها . ومن اليوم ستكون السلطة ممثلة في تنظيمات التي قلبها على السودان نستند على ماضي الشعب الأصيل وعلى القضاء العادل النزيه .
سنعمل لكي يباشر الشعب حريته ويتحرر من الإقطاع الزراعي والحيواني . وفي الجنوب حيث سلكت الطغمة المبادة طريق المناورات على أن يقوم الحكم الذاتي على أكتاف مواطنين مخلصين . بعد أن أحتضنت الطغمة المبادة الإنفصاليين وهذه جريمة لا تغتفر .
أن الوضع الإقتصادي ظل محور صراع منذ الإستقلال عام ١٩٥٦ . وقد وعدت الطغمة المبادة بتوفير فائض للخطة . وإحتمل الشعب الضرائب . وعندما يراجع

١/ نائب رئيس مجلس الثورة - وزير الدفاع لحركة الإنقلاب الشيوعي (عند وقوع الإنقلاب كان رئيس الحركة بابكر النور في طريقه للسودان من الخارج).

الحصيلة لا يجد غير قبضة من الهواء . وقد إرتفعت تكاليف جهاز الدولة لحماية النظام والتمهيد للديكتاتورية الرئاسية وكان الغلاء الذي يسحق الجماهير ونسفت خطة التنمية وضاعت فرص الإستفادة من التعاون مع الدول الإشتراكية . وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي العظيم . أن الأخطاء .. تتطلب التصحيح الفوري بإعادة التحالف الفوري للفئات الشعبية .

وسنراجع كل الأخطاء التي وقعت في حق القوى الشعبية وسنطهر الصفوف من المفسدين والإنتهازيين . ونضمن فائضاً لتخفيف العبء على الشعب . نعاهد الشعب على السير في طريق الثورة الصناعية والزراعية وإنجاز خطط التنمية وتشجيع القطاع الخاص وتطبيق الإصلاح الزراعي . والتشاور مع التحالف الديمقراطي الشعبي لخفيف حدة الغلاء .

لقد وعدت الطغمة المبادة بإصلاح الجيش وتراجعت في إعلاناتها ونشرت الترقيات الإستثنائية دون مراعاة الكفاءة .. وإنخفضت الروح المعنوية للجنود . وكان أخطر مافي الأمر أن الطغمة المبادة عملت على نشر الفرقة بين الجيش والشعب .

ولقد أدينا القسم للعمل بكل إخلاص لحماية أمل الشعب ووحدة ترابه وتجنب كل الأخطاء .

سنمد يدنا للشباب المثقف وإتحادات الشباب والطلائع .

أن السودان يستطيع أن يلعب دوره في العالم العربي والأفريقي في إطار إستقلاله وسيادته الوطنية ومشاركة الثورتين العربية والأفريقية بلا وصاية ولا تبعية .

وسيقدم السودان إمكانياته للقضية العربية . ويحمي ظهر الشعب المصري ومؤيد شعب فلسطين ويدعم حركات التحرر الأفريقية ويحترم ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية [1].

١/ لم نعثر على النص الكامل والأصلي للبيان وإعتمدنا على ما نشرته صحيفة القوات المسلحة (بالحرف) والتي صدرت يوم ٢٠ يوليو ١٩٧١م الموجوده طرف دار الوثائق . نعتقد أن البيان الأصلي أختفى بطريقة ما بعد أن إستمرت مقاومة الإنقلاب ثلاثة أيام عمت البلاد فيها مظاهر فوضى واسعة .

تشكيل مجلس قيادة ثورة ١٩ يوليو ١٩٧١م
الإنقلاب الشيوعي

١/ المقدم بابكر النور	رئيس مجلس قيادة الثورة
٢/ الرائد هاشم العطا	نائب للرئيس ووزيراً للدفاع
٣/ المقدم محمد أحمد الريح الشيخ	عضواً
٤/ الرائد فاروق عثمان حمد الله	عضواً
٥/ الرائد محمد محجوب عثمان	عضواً
٦/ الرائد محمد أحمد الزين	عضواً
٧/ النقيب معاوية عبد الحي	عضواً

الأمر الجمهوري الخامس

نحن مجلس قيادة الثورة نيابة عن الشعب السوداني ووفقاً لإرادته نصدر هذا الأمر للعمل بمقتضاه .

الفصل الأول
أحكام عامة

١/ أسم الوثيقة وطبيعتها :-

تسمى هذه الوثيقة الأمر الجمهوري رقم (٥) وهو يتضمن القانون الأساسي الذي تحكم به البلاد إلى حين وضع الدستور الدائم ويعمل به من اليوم

٢/ سيادة هذا الأمر :-

تسود أحكام هذا الأمر على جميع الأوامر الجمهورية والقوانين وتلغي من أحكامها ما يتعارض مع أحكام هذا الأمر بالقدر الذي يزيل التعارض .

٣/ طبيعة الدولة :-

جمهورية السودان الديمقراطية دولة ديمقراطية إشتراكية ذات سيادة تقوم على تحالف قوى الشعب العامل .

٤/ سيادة قوى الشعب العامل :-

السيادة لقوى الشعب العامل وتكون ممارستها على الوجه المبين في هذا الأمر .

٥/ تحديد قوى الشعب العامل :-

تتكون قوى الشعب العامل من المزارعين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

٦/ تنظيم قوى الشعب العامل :-

أ/ تنظم قوى الشعب العامل في الإتحاد الإشتراكي السوداني الذي يعكس وحدتها الوطنية ويدفع إمكانياتها الثورية ويحرس قيمها الديمقراطية السليمة .

ب/ الإتحاد الإشتراكي السوداني هو الهيئة السياسية الوحيدة المسموح بقيامها في السودان .

ج/ يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم الإتحاد الإشتراكي السوداني وروافده من التنظيمات الشعبية المختلفة .

٧/ لغة الدولة :-

اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية .

٨/ النظام الإقتصادي للدولة :-

النظام الإقتصادي لجمهورية السودان الديمقراطية عن النظام الإشتراكي الذي يهدف إلى لخلق مجتمع الكفاية والعدل ويمنع أي شكل من أشكال الإستغلال .

٩/ قوات الشعب المسلحة :-

قوات الشعب المسلحة ملك لقوى الشعب العامل ومهمتها حماية أمن ثورة الشعب ومكاسبه الإشتراكية وحماية البلاد وسلامة أراضيه وأمنها .

١٠/ حرمة الأموال العامة :-
للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن .

الفصل الثاني
الحقوق الأساسية

١١/ المساواة بين السودانين :-
السودانيون متساوون أمام القانون والواجبات العامة . لا تمييز بينهم في ذلك لأختلاف العنصر أو الجنس أو الدين .
١٢/ حرية الدين والعقيدة :-
يتمتع الأشخاص بحرية الإعتقاد وبالحق في أداء شعائرهم الدينية في حدود القانون والآداب والنظام العام .
١٣/ سلامة الأشخاص وأموالهم :-
لا يجوز القبض على أحد أو حبسه أو حرمانه من إستعمال ممتلكاته إلا وفقاً لأحكام القانون .

الفصل الثالث
رئيس الجمهورية

١٤/ رأس الدولة وأهميته :-
رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويشترط فيه أن يكون سودانياً من أبوين سودانين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا تقل سنه عن خمسة وثلاثين سنة .
١٥/ الترشيح والإستفتاء :-
يرشح الإتحاد الإشراكي السوداني ورئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على الشعب لإستفتائه فيه ومع ذلك فإن مجلس قيادة الثورة هو الذي يرشح رئيس للجمهورية لإستفتاء الشعب فيه .
١٦/ مدة الرئاسة :-
مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات تبدأ من تأريخ إعلان نتيجة الإستفتاء .
١٧/ اليمين الدستورية :-
يودئ رئيس الجمهورية اليمين قبل أن يباشر مهام منصبه أمام مجلس الشعب ومع ذلك فإن أول رئيس جمهورية يؤدي اليمين أمام هيئة تتكون من مجلس قيادة الثورة وأعضاء المحاكم العليا المدنية والشرعية وتكون صيغة القسم على الوجه التالي :-
"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الثوري الإشتراكي وأن أحترم أحكام القانون وأن أؤدي واجبي كرئيس للجمهورية بأمانة وجد وإخلاص وأن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضيه".
١٨/ نائب رئيس الجمهورية :-
على رئيس الجمهورية أن يعين نائبين له أو أكثر وأن يعفيهم من مناصبهم ويشترط

في نائب الرئيس أن يكون سودانياً من أبوين سودانيين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية وألا تقل سنه عن خمسة وثلاثين سنة ويؤدي نائب رئيس الجمهورية أمام رئيس الجمهورية قبل أن يباشر مهام منصبه القسم كالآتي :-

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الثوري الإشتراكي وأن أحترم أحكام القانون وأن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضيه".

١٩/ المخصصات :-

يحدد القانون مخصصات رئيس الجمهورية ونوابه .

٢٠/ لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته ولا لأي من نوابه أثناء مدة نيابته أن يزاول أي مهنة أو عمل تجاري أو أن يدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في معاملة تجارية مع الدولة .

٢١/ الإستقالة :-

يجوز لرئيس الجمهورية أن يستقيل من منصبه بكتاب يوجهه إلى مجلس الشعب ويخلو منصب الرئاسة عند تلاوة كتاب الإستقالة على المجلس .

٢٢/ المانع المؤقت :-

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لإختصاصاته أناب عنه النائب الأول لرئيس الجمهورية .

٢٣/ (أ) في حالة إستقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى الرئاسة مؤقتاً النائب الأول لرئيس الجمهورية ثم يقرر مجلس الشعب . بأغلبية ثلثي أعضائه خلو منصب الرئيس ويتم إختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تأريخ خلو منصبه .

(ب) إذا لم يكن مجلس الشعب قائماً في حالة خلو منصب الرئاسة على النائب الأول أن يعمل على قيامه خلال ستين يوماً من خلو منصب الرئيس وفي هذه الحالة يتم إختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تأريخ خلو منصبه.

٢٤/ ولاية السلطة التنفيذية :-

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها وفقاً لهذا الأمر والقانون .

٢٥/ قيادة القوات المسلحة :-

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويشرف على قوات الأمن والخدمة المدنية وفقاً للقانون .

٢٦/ تعيين وإعتماد السفراء :-

يعين رئيس الجمهورية السفراء والممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية ويعتمد سفراء الدول الأجنبية وممثليها الدبلوماسيين لدى جمهورية السودان الديمقراطية كما يعين كبار الموظفين ورؤساء القوات المسلحة وفقاً للقانون .

٢٧/ منح العفو :-

لرئيس الجمهورية حق منح العفو الخاص وتخفيض العقوبة أما العفو الشامل فلا يكون إلا بالقانون .

٢٨/ إعلان الحرب :-
رئيس الجمهورية هو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .
٢٩/ رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويصدق عليها ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها على أن معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديلٍ في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الشعب .

الفصل الرابع
مجلس الوزراء

٣٠/ تعيين مجلس الوزراء :-
يعين رئيس الجمهورية مجلساً للوزراء برئاسته أو برئاسة أي شخص آخر يعاونه في أداء مهامه التنفيذية ويجب أن تتوفر في رئيس الوزراء وفي كل الوزراء شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشعب .
٣١/ القسم الدستوري للوزراء :-
يؤدي رئيس الوزراء وكل وزير قبل أن يباشر مهام منصبه أمام رئيس الجمهورية اليمين التالي :-
"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الثوري الإشتراكي وأن أحترام أحكام القانون وأن أؤدي واجباتي بأمانة وجد وإخلاص وأن أرعي مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضيه".
٣٢/ حظر الأعمال الخاصة :-
لا يجوز لرئيس الوزراء ولا لأي وزير أثناء توليه منصبه أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري أو أن يدخل في معاملة تجارية مع الدولة وعليه أن يبلغ رئيس الجمهورية بمصلحته في أي تعاقد تجاري مع الدولة .
٣٣/ مسؤولية الوزراء :-
كل وزير مسؤول لدى رئيس الوزراء من تصريف شؤون وزارته .
٣٤/ النصاب القانوني لمجلس الوزراء :-
النصاب القانوني لمجلس الوزراء هو نصف الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة .
٣٥/ يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مخصصات رئيس الوزراء وبقية الوزراء .
٣٦/ إستقالة الوزراء :-
لرئيس الجمهورية أن يقيل مجلس الوزراء أو أي وزير فيه وله أن يقبل إستقالة مجلس الوزراء أو أي وزير فيه .

الفصل الخامس
مجلس الشعب

٣٧/ يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه أعضاء مجلس الشعب وكيفية إختيارهم ويكون الوزراء أعضاء فيه بحكم مناصبهم .

٣٨/ يتمتع الشخص بأهلية العضوية لمجلس الشعب إذا كان :-

أ/ سودانياً .

ب/ بالغاً من العمر خمسة وعشرين سنة .

ج/ سليم العقل .

د/ ملماً بالقراءة والكتابة .

هـ/ متمتعاً بحقوقه الأساسية .

٣٩/ تمثيل الفئات والجهات :-

يراعى في تكوين مجلس الشعب أن يمثل تمثيلاً صادقاً الفئات المختلفة لقوى الشعب العاملة والمناطق الجغرافية والمختلفة لجمهورية السودان الديمقراطية .

٤٠/ السلطة التشريعية :-

رئيس الجمهورية ومجلس الشعب يكونان السلطة التشريعية وتكون ممارستها وفقاً لأحكام هذا الأمر ومع ذلك يمارس رئيس الجمهورية بمفرده مهام السلطة التشريعية فيما عدا سلطة تعديل هذا الأمر وذلك إلى حين تكوين مجلس الشعب.

٤١/ إعداد الدستور الدائم :-

يعد مجلس الشعب مشروع الدستور ويجيزه بأغلبية ثلثي الأعضاء خلال المدة التي يحددها لذلك رئيس الجمهورية .

٤٢/ مخصصات أعضاء مجلس الشعب :-

يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مخصصات أعضاء مجلس الشعب .

٤٣/ اليمين الدستورية :-

يؤدي كل عضو أمام مجلس الشعب قبل مباشرة واجباته اليمين التالية :-

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الثوري الإشتراكي وأن أحترام أحكام القانون وأن أؤدي واجباتي بأمانة وجد وإخلاص وأن أرعي مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضيه".

٤٤/ زوال العضوية :-

يفقد العضو عضويته في مجلس الشعب إذا :-

أ/ توفي .

ب/ أو فقد شرطاً من شروط الأهلية .

ج/ أو قدم إستقالته كتابة لرئيس مجلس الشعب .

د/ أو صدر قرار من رئيس الجمهورية بإعفائه .

٤٥/ حرية الكلام :-

لا يؤخذ أي عضو من أعضاء مجلس الشعب عمل يبديه من أفكار أو آراء في أداء

عمله في المجلس أو في أي لجنة من لجانه وذلك مع مراعاة اللوائح الداخلية .

٤٦/ النصاب القانوني :-

النصاب القانوني لمجلس الشعب هو نصف الأعضاء ومع مراعاة أحكام المادة (٤١) من هذا الأمر تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة .

٤٧/ لوائح المجلس :-

يصدر رئيس المجلس اللوائح التي تنظم أعمال المجلس ولجانه المختلفة .

٤٨/ حل مجلس الشعب :-

ينحل مجلس الشعب تلقائياً بمجرد إقرار الشعب للدستور الدائم وذلك مالم يصدر قرار من رئيس الجمهورية قبل ذلك بحله وفي هذه الحالة يكوّن مجلس آخر خلال ستين يوماً من تأريخ الحل .

٤٩/ مقر المجلس :-

مقر المجلس مدينة الخرطوم ويجوز في الظروف الإستثنائية عقد في أي مكان آخر بالسودان بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه .

الفصل السادس

التشريع

٥٠/ تجاز مشروعات القوانين وفقاً للإجراءات التي تنص عليها اللوائح الصادرة بموجب المادة (٤٧) من هذا الأمر.

٥١/ عرض مشروعات القوانين :-

يجوز لرئيس الجمهورية أو لمجلس الوزراء أو لأي عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يعرض ما يراه من مشروعات القوانين على مجلس الشعب ومع ذلك لا يجوز عرض أو تعديل مشروع أي قانون مالي يكون من شأنه أن يؤثر على إيرادات الحكومة أو مصروفاتها إلا بعد أن يوافق عليه وزير الخزانة كتابة .

٥٢/ صلاحيات المشروعات الخاصة :-

ينظر المجلس مشروعات القوانين التي يقترحها رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو أي من الوزراء أما مشروعات القوانين الأخرى فتعرض على أحد لجان المجلس لتقرر إذا كان المشروع صالحاً لعرضه على المجلس للنظر فيه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

٥٣/ إصدار القوانين :-

تصبح مشروعات القوانين التي يجيزها مجلس الشعب قانوناً عندما يوقع عليها رئيس الجمهورية .

٥٤/ التشريع في الحالات المستعجلة :-

أ/ لرئيس الجمهورية من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من مجلس الوزراء أن يصدر في الحالات التي يرى أنها عاجلة أوامر مؤقتة تكون لها قوة القانون .

ب/ يعرض مجلس الوزراء كل أمر مؤقت على مجلس الشعب لتأييده أو رفضه حالما يكون ذلك عملياً .

ج/ يصبح الأمر المؤقت قانوناً إذا أيده مجلس الشعب ويسقط فوراً ويعطل سريانه إذا لم يؤيده المجلس . ومع ذلك يجوز تقديم مشروع قانون يؤدي نفس الغرض أو أي غرض مماثل .

د/ أي قانون ألغاه أمر مؤقت أو عدله يبعث من جديد من تأريخ سقوط ذلك الأمر ويسري مفعوله كما لو كان ذلك الأمر لم يصدر .

هـ/ لا يكون لسقوط مثل هذا الأمر المؤقت أثر رجعي .

الفصل السابع
المالية

٥٥/ إنشاء الضرائب :-

إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفي أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد غير ذلك من ضرائب ورسوم إلا في حدود القانون .

٥٦/ تصدر الميزانية بقانون يوضح جميع أوجه الإيرادات والمنصرفات .

٥٧/ العمل بالميزانية القديمة :-

إذا لم يتم إعتماد الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة إلى حين إعتمادها .

٥٨/ لا يجوز تعديل هذا الأمر إلا بموافقة ثلاثة أرباع جميع أعضاء مجلس الشعب وموافقة رئيس الجمهورية بناء على مشروع تعديل يقدمه ثلث جميع أعضاء مجلس الشعب أو رئيس الجمهورية .

٥٩/ مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا الأمر وفيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا الفصل :-

أ/ يستمر العمل بجميع القوانين والأوامر الجمهورية المعمول بها في وقت صدور هذا الأمر مالم تعدلها أو تلغها سلطة ذات إختصاص وكل إشارة في تلك القوانين والأوامر الجمهورية إلى مجلس قيادة الثورة تعتبر إشارة إلى رئيس الجمهورية .

ب/ يستمر جميع الشاغلين لمناصبهم في جمهورية السودان الديمقراطية في مباشرة إختصاصاتهم مالم يصدر قرار بعزلم أو وقفهم من جهة ذات إختصاص .

٦٠/ إلغاء الأمر الجمهوري رقم (١) :-

يلغي الأمر الجمهوري رقم (١) تلقائياً وينتهي العمل به فور أداء رئيس الجمهورية لليمين الدستورية .

٦١/ حل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء :-

ينحل تلقائياً فور أداء رئيس الجمهورية لليمين الدستورية كل من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء .

بيان المقدم حسن حسين [1]
٥ سبتمبر ١٩٧٥م
بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين . هو الأول والآخر والذي به وحده النصر . والذي هو وحده الآخر من قبل ومن بعد

أيها المواطنون .. السلام عليكم ورحمة الله أجمعين ..

وبعد ..

حين قامت ثورة مايو وعدت الناس بالحرية والعدل وبالوحدة الوطنية وبالإستقرار والبناء والرخاء . فكان نصيب الحرية في مهدها القهر والإضطهاد منذ البداية . فصادرت حرية الفكر والتعليم . وأممت الصحف . وأغلقت الجامعة الإسلامية . واغلقت منابر الحرية في جامعة الخرطوم .. في الوقت الذي أطلقت فيه أيدي الإنتهازيين الفاسدين والعملاء والسفهاء .

وسقط المخلصون المجاهدون ضد الإستعمار وفي سبيل إستقلال البلاد .. سقطوا جماعات وظلت السجون وما تزال ممتلئة بأخيار الناس .

وتحولت بذلك جمهورية السودان الديمقراطية إلى دولة جواسيس بوليسية لا يفصح الناس فيها عن شكواهم إلا بعد التلفت وفي أمن كما صودرت حرية المواطنين السياسية وصودرت كذلك أموالهم وشردوا في أعمالهم حتى ملأوا الآفاق وأزهقت أرواحهم ودفنوا أمواتاً ووري التراب أحياناً عليهم ولم تترك الثورة المشؤومة دعامة للعدل إلا وهدمتها وإضطهدت وقهرت المواطنين في أنحاء السودان المختلفة وأعلنت أنها بذلك حققت الوحدة الوطنية وحين أمتدت أيدي أخواننا الجنوبين إلى الشمال لم تمد لها الثورة المشؤومة أيدي مرفوعة لتصافحها الا أيدي قذرة مرتعشة ملطخة بالدماء . ثم أحالت تلك الثورة المشؤومة ما كان يجري من إستقلال إلى فوضى وإضطراب. غرقت فيه أجهزة الحكم جميعاً وإكتسحت موجاته العاتية حرمة القضاء وتماسك البوليس وكرامة الخدمة المدنية وغزت صفوف الجيش وأفقدته صفته اللازمة في ربطه وإنضباطه وأفسدت أجهزة العلم والشريعة . ثم صادرت أموال الناس وإغتصبتها وجمعت الضرائب حتى من أفواه الجائعين وبعثرت كل ذلك جميعاً على موائد إحتفالاتها التي لا تنقطع . ورشاوى لسدنتها وجواسيسها وعملائها حتى عم الفساد قواعدها وكياناتها وحل الشقاء والغلاء محل وجود الرخاء . وصادقت قوانينها على ذلك في ضلال وكنا بهم بالمرصاد ولم يسمعوا النصح وإستكبروا إستكباراً ..

أيها الشعب السوداني الكريم .. نيابة عنكم آمر بالآتي :-

أولاً : حل الإتحاد الإشتراكي .

ثانياً : حل مجلس الشعب .

/1 المقدم حسن حسين - زعيم حركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥م الإنقلابية الفاشلة .

ثالثاً : حل مجلس الوزراء .
رابعاً : حل جهاز الأمن القومي .
خامساً : حل جهاز توتوكورة .
نيابة عنكم .. آمر بالإفراج فوراً عن جميع المعتقلين السياسيين في السجون .. أيها الشعب السوداني مبادؤنا التي أقدمها لتلتزموا بها وتلتفون حولها هي :
أولاً : إستقلال الجامعة .
ثانياً : إستقلال القضاء .
ثالثاً : حرية الصحافة .
رابعاً : حماية البلاد ضد الفاشية .
خامساً : إقامة ديمقراطية سليمة .
نستودعكم الله في رحاب الديمقراطية الوطنية ..

والسلام عليكم ورحمة الله ...

بيان العودة "نميري"[1]
٥ سبتمبر ١٩٧٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ..
أيها الأخوة الأحرار الثوار ..

أن المصائب والكوارث التي تمر على مسيرة الثورة كثيرة . ونتائجها مريرة ولكن نتائج النصر عندما تتغلب على هذه المصائب والكوارث والعوائق . ألذ وأحلى والنشوة تعيد فينا الثقة بالنفس . الثقة بالوطن . الثقة بجماهير الشعب السوداني .

أن ما حصل اليوم وقد تحدث عنه زملائي الرائد أبو القاسم والرائد مأمون واللواء خالد حسن عباس وأحمد عبد الحليم . ثم نقل إليكم الأخ المناضل اللواء الباقر نتيجة النصر الأخيرة .

هذه الحادثة بالرغم من أنها بسيطة . وغير ذات بال في مسيرة الثورة إلا أنها تضيف من الدروس ومن العبر ماهو جدير بالوقوف عنده .

لقد هزمنا الطائفية في عقر دارها وهي تسلحت بمساعدات خارجية .

هزمنا الحزب الشيوعي بمساعدة الشيوعية العالمية . دحرنا حادثة شعبان والآن مرة أخرى نقابل حادثة تماثل تلك الحوادث التي مضت .

ولقد كنتم أيها الجماهير ومعكم قواتكم المسلحة في مستوى المسؤولية . ولكن علينا كما قلت أن نفهم الدرس والعبر من هذه المشاكل لماذا تحصل ؟ يقال أن كل من يعمل يجد في طريقه صعاب كثيرة وعوائق كثيرة .

فالثورة تعمل وتعمل بإخلاص . فتجد الصعاب أمامها وتحلها وتسير في الطريق ولكن بعض العوائق ماهو مشين ونخجل أن نتحدث عنه . لأنه ظهر من أخوة لنا مواطنين . ليس لهم هدف إلا التسلط إلا هدف الجري وراء المناصب العليا وللأسف الشديد هؤلاء الأخوة الذين بحكم وطنيتهم ووجودهم معنا هنا في السودان لا يظهروا لنا ولا يحاولون أن يقابلونا وجهاً لوجه ولكن يستغلوا صغار النفوس في الأجهزة المختلفة والقوات المسلحة جزء من هذه الأجهزة وجزء هام ومؤثر في بناء الوطن وفي حمايته . ولذلك هدفهم دائماً وأبداً هو خلخلة القوات المسلحة حتى يستطيعوا أن يجدوا ثغرة في ثورتنا الإشتراكية ولكن القوات المسلحة قد لقنتهم الدرس تلو الدرس ورفضت أن تكون هي المطية التي تحقق أهداف ضعاف النفوس والعملاء .

سمعتم من الأخ اللواء الباقر أن كل شيء إنتهى وفعلاً كل شيء إنتهى وماكانت هناك صعوبة في الوصول إلى النهاية ولكن أريد أن أقول ما هو الهدف من هذه الحركة الميؤوس منها ؟ الهدف ليس إستلام السلطة . لأن عدد الضباط والجنود الذين

---

[1] بعد فشل إنقلاب المقدم / حسن حسين .

إشتركوا في هذه الحركة عدد قليل لا يستطيع حتى أن يحفظ أمن حارة واحدة ناهيك عن أمن السودان .

ولكن الهدف هو خلق هزة في النظام القوى . هذا النظام الذي إعتمد على قواه الجماهيرية . على تحالف قوى الشعب العامل . هذا النظام الذي أسس مؤسساته الدستورية هذا النظام الذي خلق تنظيماً سياسياً فريداً في هذه القارة بل وفي العالم العربي يريدون أن يخلقوا هذه الهزة لكي تؤثر في المسيرة . مسيرة التنمية الإقتصادية مسيرة التنمية الإجتماعية . مسيرة بناء الدولة الحديثة ومسيرة قواتنا المسلحة في أداء واجبها ومسير الشعب كافة في عمل دؤوب في بناء مؤسساته المختلفة وبناء المؤسسات الخدمية أيضاً .

يريدون بذلك أن يقولوا ذلك ..

الهدف كان ليس إستلام الإذاعة وصدور بيان والبيان لا يحتاج مني إلى أي تعليق لأنه بيان لا يحوي أي معنى هزيل لا يحمل أي أهداف سامية بل بيان والسلام .

الهدف كان خلق هذه الهزة الكبرى وقتل قائد المسيرة . وبعد أن تنتهي ومن هذا القائد يظنوا أنهم سوف يجدوا الطريق أمامهم فاتحاً وصعيداً .

ضعاف البصر والبصيرة ..

لم يسمعوا بمؤسساتنا السياسية والدستورية . لم يسمعوا بأن العاصمة المثلثة فقط خلقت في الثورة أكثر من ١٥ ألف قائد . لم يسمعوا بأن الخرطوم مركز الإذاعة ومحطة التلفزيون ماعادت هي الأماكن التي تغش الجماهير وتجعلهم يعتقدون بأن السلطة قد زالت .

شعرت اليوم منذ أن لم تقدم الإذاعة شعارها المعروف وبدايتها بالقرآن الكريم . شعرت بأن الجماهير بدأت تتحرك في كل مكان . ويوم العطلة تحركت الجماهير .. تحركت القوات المسلحة ..

وزاد التحرك عندما تأكدوا تماماً .. بسماعهم لهذا البيان الهزيل ..

كما قلت يريدوا هزة ..

وهزة قوية لقتل قائده .. ولكن أحب أن أؤكد مرة أخرى .. أن ثورة مايو ماعادت ثورة أفراد .. وماعادت أن تضعف عندما تفقد فرداً أو فردين أو مائة أو مائتين لأن الجماهير تعي دورها تماماً .

حققت الوحدة الوطنية .. حققت بناء الدولة الحديثة ..

والآن بدأت الطفرة الإنمائية والإقتصادية الكبرى والإنماء الإقتصادي والإنماء الإجتماعي فشعب يعمل ويؤسس وينتج هذه النتائج ماعادت ورقة أو بيان يؤثر فيه . هذه ثورة واضحة وأحب أن أقول نحن كقادة لهذه الثورة اليوم كان دورنا قليل جداً .. وكالعادة كان دور الشعب كل الشعب بما فيه قواته المسلحة هو الدور الإيجابي والحاسم . سمعت أن الحسم إنتهى في ساعتين ولكن في الحقيقة منذ إذاعة البيان الأول وإلى أن أذاع الرائد أبو القاسم بيانه كانت بالضبط ساعة وثلاثة وأربعين دقيقة . وهذا عمل باهر في دحر مؤامرة دنيئة كمثل هذه المؤامرة ..

الآن .. كما قال لكم الأخ الباقر الأمور تحت السيطرة تماماً وأحب أن أقول لكم أننا كالعادة لا نتعجل في هذه الأحداث ومن يقاوم نقاومه حتى يرضخ .

نعامله على حسب القوانين التي إرتضيناها فكل الذين اعتقلوا من المنفذين سيجدون معاملة عادلة منا والقانون فيه الردع الكافي .

ولكن هنالك في الخلف تحت الأرض أناس هم المحركون الحقيقيون فعليكم أنتم يا جماهير الشعب أن تبحثوا عن هؤلاء لأنهم أعدائكم .. أعداء الثورة أعداء النظام .. أعداء الوطن .. أعداء الوحدة الوطنية .

أبحثوا عنهم وسلموهم إلى أقرب سلطة ممكنة كثير منكم يعلم ويعرف هؤلاء من إشاراتهم .. من حديثهم هؤلاء الذين يتلقون الأموال الفائضة من الخارج يؤجرون بعض العملاء الداخليين هنا بقليل من الدريهمات ليقوموا بمثل هذا العمل .

لا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه الحركة لأنها معروفة لدينا ومؤشراتها معروفة لدينا وهي مرتبطة بحركات مضت . ولكن البينة كانت صعبة وكما قلت نحن نحتكم دائماً إلى القانون . ولا نريد أن نأخذ الناس بالشبهات . ولكن الحمد لله ربنا وفقنا دائماً في كشف الأعداء وأننا نعمل بإيمان بوطننا وشعبنا .

رجعت من العمل اليوم في الساعة الثانية صباحاً وكان مفروض عليّ ومعي وفد من الوزراء أن نتحرك إلى كسلا بالطائرة في الساعة السادسة والنصف .. كانوا يراقبون تحركي وعندما دخلت إلى المنزل بدأوا في عملتهم التي وصلوا بها إلى طريق مسدود . قلت هذا الكلام لكي تعرفوا أننا في هذه الجمعة التي يجب أن تكون عطلة للراحة .. أنا ومعي ستة من الوزراء كنا نريد أن نذهب إلى كسلا لنواسي أخواننا من المواطنين والمواطنات وأبناءنا في الكارثة التي حلت بهم ونقدم ما نستطيع أن نقدمه من مساعدة . أستطعت أنا أن أعلم بالتحرك في السادسة صباحاً ولكن لم أستطيع أن أتصل بزملائي الوزراء الآخرين ومنهم عمر الحاج موسى . وفاطمة عبد المحمود . وعبادي لأخطرهم بأن لا يحضروا إلى رئاسة القوات . ولكن حضروا ليؤدوا واجبهم الوطني "أعتقلوا لفترة" ثم نسمع هذا البيان الذي يقول أننا لا نعمل .. وأننا كذا وكذا ..

هذا مثل من أعمال الثورة وأنتم عالمين به كثيراً جداً جداً ..

أيها الأخوة ..

مازلت عند موقفي فخور بكم . أعتز بأعمالكم .. وأتمنى دائماً وأبداً أن أكون معكم صفاً واحداً نقود كل المعارك .. المعارك السياسية . المعارك الإقتصادية . المعارك العسكرية .. أي دشمان نحن سوياً .. وتجدونني دائماً وأبداً أمامكم وأنا أكرر هذه الجملة أحمل الراية أو أسقط دونها لهذا الوطن الحبيب الذي نعتز به .

أيها الأخوة ..

لي مقابلة معكم يوم الإثنين القادم سأكشف الكثير من هذه التحركات . سأوضح الكثير .. عن الخونة .

بارك الله فيكم وأرجو أن يعطيكم القوة والمنعة والشرف والإخلاص الذي هو دائماً

وأبداً رائدكم في أعمالكم ..

مرة أخرى شعبي العظيم شكراً للقوات المسلحة .. شكراً لكل من شارك في دحر هذه المؤامرة , شكراً للذين بادروا بإرسال برقيات كانت بالتهنئة أو بالتأييد.. عضو بالنواجز على مكتسباتكم . حافظوا عليها . نحن معكم في أي وقت .. وهذا عهد قطعته معكم قبل ذلك وشكراً والسلام عليكم .

بيان الرئيس جعفر محمد نميري
بعد الغزو الليبي[1]
٢ يوليو ١٩٧٦م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى ميعاد)

صدق الله العظيم

مواطني الثوار الأحرار ...

يا جماهير شعبنا العظيم .. أحييكم تحية الثورة . ثورة قوى التحالف العظيمة .

بالأمس خاطبكم الأخ اللواء أركانحرب محمد الباقر أحمد النائب الأول موضحاً أبعاد التآمر الذي تتعرض له مكتسباتكم التي بذلتم في سبيلها كل مرتخص وغال وبذلتم في سبيلها الشهداء من أنبل وأعظم أبنائكم . ولقد تصدت الثورة بكم ومعكم لكل قوى التآمر في الداخل . وهزمتها رافعة راياتكم محققة آمالكم . محافظة على وحدتكم جامعة لترابكم .

اليوم أيها الأخوة فإن الثورة وبتحالفها العظيم تتصدى لأعدائكم من خارج السودان . وقد ظن هؤلاء أنهم بالغزو الخارجي يستطيعون أن يحققوا ما فشلوا في تحقيقه بالعناصر المتآمرة في الداخل . ولكن قوات الشعب المسلحة الباسلة . قوات شعبنا الملتزمة بتراب هذا البلد المحافظة على وحدتكم الوطنية العظيمة تصدت للتآمر مدعومة بتأييد هذا الشعب . وتصدت لهذا التآمر وهزمته تصدت لأعدائكم وسحقتهم ضاربة بذلك أروع الأمثلة في التضحية ونكران الذات وكما كان موقف قوات شعبنا المسلحة عظيماً . فقد كان دوركم أنتم عظيماً أيضاً . ولقد أثبتم للعالم أجمع أن شعب السودان وقد إنتظم الآن في وحدة وطنية عظيمة ومتماسكة إستطاع من خلالها أن يتصدى للتآمر بكل أبعاده وإستطاع أن يخرج من كل ذلك منتصراً ومتماسكاً قوياً وعزيزاً .

أن هذا التآمر المستمر والمتواصل يؤكد أن أعداء الشعب وأعداء السودان لا يريدون لهذا البلد أن يتحد . ولا يريدون لهذا الشعب أن يتقدم لأنهم يدركون أن السودان القوي . السودان الموحد خطر عليهم وعلى أحلامهم في السيطرة وفي الحكم وفي التسلط . ولكنهم نسوا أو تناسوا أنهم لن يستطيعوا هذا مع شعب مثل شعب السودان .

ولقد ظل هذا الشعب وقواته المسلحة يلقن أعدائه في كل بلد درساً جديداً . ليس الآن فقط ولكن في كل تأريخه القديم والحديث . ولكن الغرض والهوى يعميان البصيرة ويدفعان بهم في كل يوم إلى إرتكاب خطأ جديد . لقد نسوا الله فأنساهم أنفسهم .

---

[1] بعد دحر إنقلاب محمد نور سعد أو الغزو الليبي .

مواطني الثوار الأحرار ...

إن الكثير من الحقائق والمعلومات قد تجمعت لدينا الآن ولكن لم يحن الوقت للكشف عن كل هذا . ولكنني أقول . أقول لكم أيها الأخوة بكل الصدق وبكل الأمانة والوضوح . أن قواتكم المسلحة لقادرة على سحق كل تآمر . وعلى ردع كل معتد فهي قوات تقاتل من أجل الشعب . وتقف معه تتصدى لأعدائه وتدافع عن مكتسباته وتقف معها قوى التحالف مقاتلة معها . حامية لظهرها ومشيدة بأمجادها .

وإنني أيها الأخوة وبأسمكم جميعاً أتوجه لقوات شعبنا المسلحة بالتحية والتقدير والإجلال على البذل والعطاء على التضحية والصمود على الإخلاص والبسالة . كما أحيي شهدائنا الأبرار . الذين ضحوا بحياتهم فداءً لتراب هذه الأمة ودفاعاً عن مكاسب هذا الشعب رحمهم الله رحمة واسعة وأنزلهم منزلة الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً .

كما أتوجه نيابة عنكم يا جماهير شعبنا الوفي بالشكر والتقدير للشقيقة مصر ولشعبها العظيم ورئيسها الأخ محمد أنور السادات بمواقفه العظيمة وللشعور الأخوي النبيل تجاه السودان وشعب السودان وثورة السودان .

والشكر كله للشقيق جلالة الملك خالد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الذي ظل يتابع بشخصه مجريات الاحداث .

فالمجد للسودان والمجد لقوات الشعب .. ولثورة السودان والنصر لنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السادة أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الإشتراكي السوداني والوزراء

١/ السيد الرئيس القائد / جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية ورئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الشعب المسلحة .
٢/ السيد اللواء أ.ح / محمد الباقر أحمد
النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية .
٣/ السيد / أبيل ألير
نائب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي .
٤/ السيد / الرشيد الطاهر بكر
رئيس مجلس الشعب
٥/ السيد الرائد / أبو القاسم محمد إبراهيم
عضو المكتب السياسي ووزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية .
٦/ السيد / بدر الدين سليمان
عضو المكتب السياسي ووزير الصناعة والتعدين .
٧/ السيد / لويجي أدوك
عضو المكتب السياسي .
٨/ السيد دكتور / لورانس وول وول
عضو المكتب السياسي والوزير الإقليمي للتجارة والصناعة والتعدين .
٩/ السيد دكتور / منصور خالد
عضو المكتب السياسي ووزير التربية .
١٠/ السيد / أحمد عبد الحليم
عضو المكتب السياسي ووزير الثقافة والإعلام .
١١/ السيد / هلري باولو لوقالي
عضو المكتب السياسي والوزير الإقليمي للمالية والتخطيط .
١٢/ السيد دكتور / جعفر محمد علي بخيت
عضو المكتب السياسي .
١٣/ السيد / عمر الحاج موسى
عضو المكتب السياسي .
١٤/ السيد / مهدي مصطفى الهادي
عضو المكتب السياسي ومحافظ مديرية الخرطوم .
١٥/ السيد / عبد الله الحسن الخضر
عضو المكتب السياسي والأمين العام لرئيس الجمهورية .

١٦/ السيد / جوزيف أدهو
عضو المكتب السياسي والوزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة .
١٧/ السيد / عبد الرحمن عبد الله
عضو المكتب السياسي ووزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري .
١٨/ السيد / مأمون بحيري
عضو المكتب السياسي ووزير المالية والإقتصاد الوطني .
١٩/ السيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
عضو المكتب السياسي ووزير الشباب والرياضة والرعاية الإجتماعية .

شاغلوا الوظائف الدستورية

٢٠/ السيد / خلف الله الرشيد - رئيس المحكمة العليا .
٢١/ السيد / إبراهيم حسن علام - المراجع العام .

السادة الوزراء المركزيون الغير أعضاء بالمكتب السياسي

٢٢/ السيد / صلاح عبد العال مبروك - الأمين العام لشؤون مصر بالسودان .
٢٣/ السيد دكتور / بشير عبادي - وزير النقل والمواصلات .
٢٤/ السيد / عبد المجيد إمام - النائب العام .
٢٥/ السيد مهندس / يحى عبد المجيد - وزير الري والطاقة الكهربائية والمائية .
٢٦/ السيد البروفيسور / النذير دفع الله - وزير الصحة .
٢٧/ السيد دكتور / عون الشريف قاسم - وزير الشؤون الدينية والأوقاف .
٢٨/ السيد اللواء (م) / مصطفى عثمان حسن - وزير التشييد والأشغال العامة .
٢٩/ السيد / كرار أحمد كرار - وزير الحكم الشعبي المحلي .
٣٠/ السيد / وديع حبشي - ورئيس المجلس القومي للبحوث .
٣١/ السيد / جمال محمد أحمد - وزير الخارجية .

السادة بدرجة وزير

٣٢/ السيد / مايكل وال - مدير عام التنمية الإقليمية .
٣٣/ السيد / خالد حسن عباس - مستشار الرئيس للشؤون الأفريقية .
٣٤/ السيد / مأمون عوض أبو زيد - مستشار الرئيس للشؤون العربية .
٣٥/ السيد / عوض خلف الله - مستشار برئاسة الجمهورية .
٣٦/ السيد / مزمل سليمان غندور - وزير للداخلية .
٣٧/ السيد دكتور / زكي مصطفى - مستشار الرئيس للشؤون القانونية .

السادة النواب

٣٨/ السيدة / فاطمة عبد المحمود - نائبة وزير الرعاية الإجتماعية بوزارة الشباب والرياضة .
٣٩/ السيد / أندرو ويو - نائب وزير برئاسة الجمهورية لتنسيق العلاقات بين الأجهزة الحكومية .
٤٠/ السيد اللواء (م) / مبارك عثمان رحمة - نائب وزير التموين بوزارة المالية والإقتصاد

الوطني .

٤١/ السيد / الشريف الخاتم فضل المولى - نائب وزير الميزانية بوزارة المالية والإقتصاد الوطني .

٤٢/ السيد / عمر صالح عيسى - نائب وزير الشباب والرياضة بوزارة الشباب والرياضة والرعاية الإجتماعية .

السادة محافظو المديريات

٤٣/ السيد / مهدي مصطفى الهادي - محافظ مديرية الخرطوم .

٤٤/ السيد / هنري باقو - محافظ مديرية الإستوائية - جوبا .

٤٥/ السيد / محمد عبد القادر عمر - محافظ مديرية كسلا - كسلا .

٤٦/ السيد / الطيب المرضي - محافظ مديرية شمال دارفور - الفاشر .

٤٧/ السيد / كرم الله العوض - محافظ مديرية البحر الأحمر - بورتسودان .

٤٨/ السيد / بيتر جاتكوث - محافظ مديرية أعالي النيل - ملكال .

٤٩/ السيد / أزايا كولانج مبيور - محافظ مديرية بحر الغزال - واو .

٥٠/ السيد / سعد عوض محمد أحمد - محافظ مديرية النيل - الدامر .

٥١/ السيد / كامل محمد سعيد - محافظ المديرية الشمالية - دنقلا .

٥٢/ السيد / عبد الرحمن سلمان - محافظ مديرية جنوب دارفور - نيالا .

٥٣/ السيد / محمد سعيد الشعار - محافظ مديرية النيل الأبيض - الدويم .

٥٤/ السيد / محمد الحسن عوض الكريم - محافظ مديرية النيل الأزرق - الدمازين.

٥٥/ السيد / هاشم حسن عبد الله - محافظ مديرية جنوب كردفان - كادوقلي .

٥٦/ السيد / عباس عبد الماجد - محافظ مديرية شمال كردفان - الأبيض .

٥٧/ السيد / أحمد بابكر عيسى - محافظ مديرية الجزيرة - مدني .

السادة شاغلوا الوظائف الدستورية بدرجة نائب وزير

٥٨/ السيد / على النميري - رئيس جهاز الأمن القومي .

٥٩/ السيد / عبد الوهاب إبراهيم - رئيس جهاز الأمن العام .

٦٠/ السيد اللواء / عوض أحمد الخليفة - المفوض العام للتنمية .

السادة أمناء اللجان المتخصصة للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي

٦١/ السيد دكتور / أحمد بدري - أمين لجنة المهنيين .

٦٢/ السيد العميد / حسن باتّقا - أمين لجنة القوات النظامية .

٦٣/ السيد / خليفة خوجلي - أمين لجنة التنظيم .

٦٤/ السيد / عبد الجليل حسن عبد الجليل - أمين لجنة المزارعين .

٦٥/ الأستاذة / روضة بشارة - أمين لجنة المرأة .

٦٦/ السيد / عمر طه أبو سمرة - أمين لجنة التجار وأصحاب العمل .

٦٧/ السيد / كامل محجوب - أمين لجنة تطوير الريف .

٦٨/ السيد / محجوب مكاوي - أمين لجنة العلاقات الخارجية .

٦٩/ السيد / محمد جبارة العوض - أمين لجنة العمال .

٧٠/ السيد دكتور / محمد عثمان أبو ساق - أمين لجنة الفكر والدعوة .
٧١/ السيد دكتور / محمد هاشم عوض - أمين لجنة الإنماء والخدمات العامة .
٧٢/ السيد / عبد الله أحمد قلندر - أمين لجنة الشباب .

شاغلوا الوظائف الدستورية

٧٣/ السيد الفريق / بشير محمد علي - رئيس هيئة الأركان .
٧٤/ السيد / زيادة ساتي حمد - مدير عام وزارة الداخلية .
٧٥/ السيد / أمير الصاوي - عميد الخدمة العامة .
٧٦/ السيد / عبد الله محمد إبراهيم - مستشار بوزارة التشييد والأشغال العامة.

السادة اللواءات

٧٧/ السيد اللواء / محمد عثمان هاشم .
٧٨/ السيد اللواء أ.ح / الفاتح محمد بشارة .
٧٩/ السيد اللواء أ.ح / جوزيف لاقو .
٨٠/ السيد اللواء أ.ح طبيب / حسين عبد الرحمن الشلالي .
٨١/ السيد اللواء أ.ح / تاج السر المقبول .
٨٢/ السيد اللواء / خالد الأمين الحاج .
٨٣/ السيد اللواء / محمود عبد الرحمن الفكي .
٨٤/ السيد اللواء أ.ح / صديق حمد .
٨٥/ السيد / مكي حسن أبو .
٨٦/ السيد / يوسف سليمان أبو قرون .
٨٧/ السيد / سليمان عثمان متولي .
٨٨/ السيد / إبراهيم خورشيد .
٨٩/ السيد / أحمد صالح بشير .

السادة وزراء الدولة

٩٠/ السيد / بهاء الدين محمد إدريس - وزير الدولة للشؤون الخاصة برئاسة الجمهورية .
٩١/ السيد / بونا ملوال - وزير الدولة بوزارة الثقافة والإعلام .
٩٢/ السيد دكتور / حسين إدريس - وزير الدولة بوزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية .
٩٣/ السيد / فيصل محمد عبد الرحمن - وزير الدولة برئاسة الجمهورية .
٩٤/ السيد / محمد التوم التجاني - وزير الدولة للتعليم العام بوزارة التربية .
٩٥/ السيد / أتون داك - وزير الدولة للحكم الشعبي المحلي .

السادة أعضاء المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي والوزراء الإقليميون

٩٦/ السيد / هلري باولو لوقالي - وزير المالية والإقتصاد الوطني .
٩٧/ السيد / جوزيف أدهو - وزير الإسكان والمرافق العامة .

٩٨/ السيد دكتور / توبي مادوت - وزير الثقافة والإعلام .
٩٩/ السيد / أزنوبي منديري - وزير الطرق والمواصلات .
١٠٠/ السيد / مايكل طويل - وزير التربية .
١٠١/ السيد / مادينق دق قرنق - وزير التعاون والتنمية الريفية .
١٠٢/ السيد دكتور / قاما حسن - وزير الزراعة والثروة الحيوانية والغابات .
١٠٣/ السيد / موسيس شول - وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري .
١٠٤/ السيد / ناتالي أولواك - وزير الإدارة والشؤون القانونية .
١٠٥/ السيد دكتور / جستن ياج - وزير الصحة .
١٠٦/ السيد / لورانس لوال - وزير شؤون رئاسة المجلس التنفيذي العالي .

القرار الجمهوري رقم (٢٦)
رئيس الجمهورية

عملاً بالمادة (٣) من الأمر الجمهوري الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٧١م قرر تشكيل المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي السوداني على الوجه التالي :-

اللواء أ.ح جعفر محمد نميري
السيد / بابكر عوض الله
اللواء / خالد حسن عباس
الرائد / مأمون عوض أبو زيد
الرائد / أبو القاسم هاشم
الرائد / أبو القاسم محمد إبراهيم
الرائد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
السيد / أبل ألير
الدكتور / محي الدين صابر
الدكتور / عثمان أبو القاسم
الدكتور / موسى مبارك
السيد / مهدي مصطفى الهادي
السيد / أحمد عبد الحليم
السيد / بيتر جات كوت توال
السيد / كامل محجوب

لواء أ.ح جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية
قصر الشعب
الخرطوم ١٥ يناير ١٩٧٢م

القرار الجمهوري رقم (٦)
رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة (٣) من الأمر الجمهوري رقم (٥) الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٧١م .

وعلى القرار الجمهوري رقم (٣٠) الصادر ٢٥ يناير ١٩٧٢ قرر :

تعديل المادة (٣١) من النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني لتقرأ كالآتي :

١/ يتكون المكتب السياسي من الرئيس وعشرين عضواً .

٢/ يشكل المكتب السياسي على الوجه التالي :

أ/ رئيس الإتحاد الإشتراكي رئيساً .

ب/ أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق أعضاء .

ج/ أربعة عشر عضواً يرشحهم رئيس الإتحاد الإشتراكي .

٣/ بالرغم من حكم البند (١) يشكل أول مكتب سياسي من رئيس الإتحاد وأعضاء مجلس قيادة الثورة السابق وأربعة عشر عضواً منهم رئيس الإتحاد الإشتراكي .

تظل المادة (٤) كما هي .

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم السادس من شهر أبريل ١٩٧١م .

لواء أ.ح جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية

القرار الجمهوري رقم (٦٢)
رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٦ (٣) من الأمر الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٧١م والقرار الجمهوري رقم (٦١) بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٢.

قرر :

تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء بالمكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي السوداني :

الدكتور / جعفر محمد علي بخيت - نائباً للأمين العام للإتحاد الإشتراكي السوداني.

السيد / لويجي أدوك .

السيد / هلري لوقالي .

السيد / لورنس وول .

السيد / توبي مادوت .

السيد / جوزيف أدوهو .

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم السادس من شهر أبريل ١٩٧١م .

لواء أ.ح جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية

القرار الجمهوري رقم (١٤٤)
رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٦ (٣) من الأمر الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٧١ قرر :
أولاً : إلغاء القرار الجمهوري رقم (٦١) الصادر في السادس من شهر أبريل ١٩٧٢م .
ثانياً : تكوين مكتب سياسي تمهيدي للإتحاد الإشتراكي السوداني من خمسة وعشرين عضواً ليزاول المهام التي يحددها له رئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني .
ثالثاً : يتكون المكتب السياسي من رئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني بالإضافة إلى الآتية أسماؤهم :

السيد اللواء أ.ح / محمد الباقر أحمد .
السيد / أبيل ألير .
الرائد / أبو القاسم محمد إبراهيم .
الدكتور / جعفر محمد علي بخيت .
الدكتور / منصور خالد .
السيد / بيتر جات كوت .
السيد / مهدي مصطفى الهادي .
السيد / لويجي أدوك .
السيد / توبي مادوت .
السيد / هلري لوقالي .
السيد / لورنس وول وول .
السيد / جوزيف أدهو .
السيد / عمر الحاج موسى .
الرائد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر .
الرائد / مأمون عوض أبو زيد .
السيد / إبراهيم منعم منصور .
السيد / صلاح عبد العال مبروك .
السيدة / نفيسة أحمد الأمين .
السيد / الرشيد الطاهر .
السيد / عز الدين السيد .
السيد / وديع حبشي .
السيد / عبد الرحمن عبد الله .
السيد / بدر الدين سليمان .

رابعاً : يصدر رئيس الإتحاد الإشتراكي السوداني قراراً بتكوين اللجان المتخصصة الآتية لمعاونة اللجنة المركزية والمكتب السياسي في الإضطلاع بواجباتها بأعلى قدر من المسؤولية والرشد منها :

أ/ لجنة صيانة المكاسب الثورية .
ب/ لجنة الشؤون الفكرية المتخصصة .
ج/ لجنة الشؤون الإنمائية .
د/ لجنة شؤون الإعلام .
هـ/ لجنة الخدمات العامة .
و/ لجنة الشؤون الخارجية .
ز/ لجنة شؤون الشباب .
ح/ لجنة شؤون المرأة .
ط/ لجنة شؤون العمال .
ي/ لجنة شؤون المزارعين .
ك/ لجنة القوات النظامية .
ل/ لجنة الشؤون الإدارية والمالية .

خامساً : تسود أحكام هذا القرار الجمهوري الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ رقم (٣٠) وتلغى أحكامه ما يتعارض من أحكام هذا القرار بالقدر الذي يزيل التعارض .

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٧٢م .

لواء أ.ح جعفر محمد نميري
رئيس الجمهورية

الإتحاد الإشتراكي السوداني
ميثاق العمل الوطني ١٠ يناير ١٩٧٤
أللهم ألهمنا الصواب ووفقنا لخير العمل

فاتحة الميثاق :

من تطلعات الشعب السوداني . من نضاله المتواصل .. من معاناته وتضحياته ومن دماء شهدائه ...

من كفاح جماهير العمال والمزارعين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية - كافة القوى الثورية في محتلف المواقع .

من حقيقة العصر ونداء المستقبل تفجرت ثورة الخامس والعشرين من مايو تعبيراً مشروعاً وأصيلاً عن حركة نضالنا التحرري والإشتراكي . إستمراراً له ووصلاً لتأريخه وإرتقاءاً وإنتقالاً به لآفاق جديدة .

وبكل تأريخها البطولي في صفوف الشعب السوداني منذ ثورة ١٩٢٤م قامت الطلائع الثورية في قوات الشعب المسلحة في تلاحم وثيق مع القوى الوطنية بإنتزاع السلطة من أيدي الرجعيين وعملاء الإستعمار لمصلحة الشعب . فإستشرق السودان بذلك عهداً يشيد فيه وحدته وينمي موارده الغقتصادية ويصوغ حياته الإجتماعية عبر طريق التطور الإشتراكي مؤكداً إسهامه الفعّال في الحركات التحررية والتقدمية في العالم أجمع .

لقد ظلت القوى الإستعمارية والرجعية تدوس على رغبات شعبنا المشروعة في إحراز التقدم وإحداث التغيير الإجتماعي بالتضليل حيناً وبالعنف الذي إستند على أسنة الرماح حيناً آخر .

لقد حاولت تلك القوى فرض ردة يمينية شاملة بعد إنتكاسها بثورة أكتوبر ولكن لظى الثورة في الشعب وفي صفوف قواته المسلحة ظل يدفع النضال الشعبي الجسور ضد مخطط القوى الرجعية والإستعمارية لمصادرة الحريات الديمقراطية وتصفية القوى الوطنية . وإستطاعت قوى شعبنا أن تقاوم هذا المخطط وأن تحافظ على جذوة الثورة متقدة حتى إنهار الحكم الرجعي بإنتصار ثورة مايو .

إن قوات الشعب المسلحة ليست غريبة عليه فقد خرجت من بين صفوفه الشعبية . جزءً منه يحس آلامه ويشاركه آماله ويصنع معه تأريخه . فالنضال الوطني الذي خاضته جماهير شعبنا وجد صداه في صفوف قواتنا المسلحة كما إنعكست فيها الحركة الهادفة لتغيير مسيرة المجتمع من طريق التطور الرأسمالي المستغل والمرتبط بالإستعمار إلى طريق التحرر والتقدم والإشتراكية . لقد كان شعبنا العظيم على موعد مع ثورة مايو .

ومن هنا جاء التمازج والتفاعل الصادق بين ما حدث في صبيحة الخامس والعشرين من مايو والحركة الشعبية ذات الجذور العميقة في أرض بلادنا .

لقد ترسبت تجارب عميقة في ضمير جماهير شعبنا وهي تقاوم عملية الإنتكاس

بثورة أكتوبر ومحاولة تصفية مكتسباتها الأساسية . لذلك جاءت ثورة مايو المستندة إلى تلك التجارب وهي تتميز بوضوح ثوري أعمق . من حيث تلاحم الشعب مع قواته المسلحة وتكوين السلطة وبرنامجها وقدرتها على الردع لكل مؤامرات القوى الرجعية والعميلة والإستعمارية إرتقاءاً بالعمل الوطني إلى آفاق جديدة تحقق مطامحه في التقدم والإشتراكية .

إن إنتزاع السلطة من أيدي الرجعيين المتحالفيين مع الإستعمار ووضعها في يد القوى الوطنية يفتح طريق التطور الإشتراكي أمام شعبنا ويؤكد أن ما حدث في صبيحة الخامس والعشرين من مايو هو ثورة تستجمع الجماهير وتحرر إرادتها لتضع برنامج التغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي وترسي المرتكزات الأساسية للإشتراكية . ثورة تحررية تقدمية منتسبة إلى الفكر الإشتراكي تتلاحم فيها قوى الثورة وصولاً إلى تحالف كافة القوى ذات المصلحة فيها منطلقة من واقع الحركة الشعبية ومن الواقع الحي للمجتمع السوداني ديناً وتراثاً ونضالاً وخصائص قومية .

وتستقطب من كل ذلك خلال مسيرتها الظافرة العناصر الايجابية لتكون قوة دافعة لإعادة المجتمع صياغة جديدة قائمة على الكفاية بالإنتاج وعلى العدالة بتكافؤ الفرص بين المواطنين وفقاً لقدراتهم وعطائهم .

إن ثورة مايو في فكرها السياسي وفي نهجها العملي تهدف في المجال الداخلي إلى :-

١/ تحرير إرادة المواطنين من كافةأشكال الإستغلال الإقتصادي والتسلط الإداري والقبلي والطائفي والفكري ووضع السلطة بك مستوياتها في يد الشعب عن طريق الديمقراطية الجديدة التي لتمكنه من المشاركة الايجابية في مسيرة الثورة .

٢/ تغيير كافة القوانين البالية بقوانين تواكب العلاقات الإجتماعية الجديدة شاملة لكل أوجه الحياة في بلادنا وقادرة على النهوض بوظيفتها كأداة من أدوات التغيير الثوري وذلك تحريراً لطاقات المواطنين وضماناً لحرياتهم الأساسية وتأكيداً لحقوقهم المشروعة وتقديراً لواجباتهم في نطاق الثورة مع تأكيد سيادة القانون وإحترام القضاء ورعاية إستقلاله تمكيناً له من الإضطلاع بمسؤولية العدالة الناجزة .

٣/ تحرير المجتمع من التخلف والتبعية وتطويره ديمقراطياً وبناؤه إشتراكياً وفاءاً للنضال الشعبي وحماية للوطن والمواطنين وتمسكاً بحق الأجيال القادمة في الوجود الإنساني المتقدم روحياً وفكرياً ومادياً .

٤/ الإسراع بالتنمية القومية والإعتماد على التخطيط العلمي في وضع برامجها وتنظيمها وإدارتها وتنفيذها . فهذا هو طريق تفجير الثورة القومية التي تزخر بها طبيعة بلادنا الغنية في مجالات الزراعة والتعدين والصناعة والتجارة . وإعتبار العمل المعيار الموضوعي لتقييم إسهام المواطنين المنطلق من الإيمان بمبادئ الثورة وأهدافها . فالعمل شرف وحق وواجب . في مجتمع الثورة به تتحقق التنمية ويزدهر مجتمع الثورة .

٥/ تحرير الريف من عوامل التخلف الموروثة بإجراء إصلاح زراعي جذري شامل وتغيير

علاقات الإنتاج لصالح الفقراء من المزارعين والعمال الزراعيين والرعاة . وتصفية مؤسسات الحكم المتخلفة والمتمثلة في الإدارة الأهلية والقبلية والتصدي لمشكلات الريف وحلها ثورياً بنقل المجتمعات الريفية إلى حياة العصر بالقضاء على مشكلة العطش وتوطين الرعاة الرحل وتطوير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي وصلاً بالزراعة وحل مشكلة المواصلات ومحو الأمية ونشر التعليم والخدمات الصحية وتكثيف الحركة التعاونية .

٦/ تحرير الطاقات البشرية وتنميتها دعماً لمسيرة الثورة وتوظيفها في خدمة الإنتاج والتطور . ومساواة المرأة بالرجل في مجال العمل وتحريرها إجتماعياً ومنحها حقوقها المتصلة بالأحوال الشخصية وتهيئة الفرص العادلة لها لتسهم في حركة المجتمع .

٧/ الإهتمام بالأسرة بتوفير التعليم والخدمات الصحية وكافة الضمانات الإجتماعية لها وحماية الأمومة والطفولة ورعاية الأحداث والعناية بالشباب . وذلك بتثقيفهم وتدريبهم وتوعيتهم سياسياً وتوجيه طاقاتهم نحو البناء حتى ينشأوا قادرين على خدمة الجماهير .

٨/ تطوير المقومات القومية بتحقيق ثورة ثقافية شاملة تقوم بالعمل وتستهدف القضاء على الأمية وتطوير التعليم وتعميمه والعناية بالتراث الوطني ورعاية الثقافة والآداب والفنون . ونشر الفكر الإشتراكي . وإحترام القيم الروحية وتوفير الضمانات والوسائل للمحافظة على قداستها وتنقيتها من الخرافات والشوائب الدخيلة عليها . تحريراً للضمائر وتنويراً للعقول حتى تؤدي دورها الإيجابية في بناء المجتمع .

٩/ تحقيق الوحدة الوطنية بتصفية جيوب التمرد والتآمر الإستعماري وتطبيق الحل الديمقراطي السلمي وتطوير الحكم الذاتي الإقليمي في جنوب الوطن في إطار السودان الواحد بإزالة عوامل التجزئة المتمثلة في النعرات العنصرية والقبلية والطائفية والإقليمية والحزبية وبإستقطاب قوى الشعب العاملة من العمال والمزارعين والجنود المثقفين والرأسمالية الوطنية في جميع أرجاء البلاد حول قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتحرر والإشتراكية .

١٠/ إعادة بناء أجهزة الدولة على أسس علمية ووطنية ترتقي بكفائتها وفاعليتها لتخدم قضايا الشعب وتساهم في تنفيذ مهام الثورة .

١١/ تطوير ودعم قوات الأمن للقيام بدورها في حماية الثورة ومنجزاتها متلاحمة مع الشعب . صديقة له وحامية لأمنه ومقدراته وذلك بتدريبها وتأهيلها وتثقيفها بفكر مايو الإشتراكي تمكيناً لها من أداء رسالتها بفاعلية ووعي وطني كامل .

١٢/ تقوية ودعم قوات الشعب المسلحة درع الثورة الواقي وقلعتها الحصينة دفاعاً عن حرية الوطن ووحدة ترابه وحماية لمنجزات الثورة ومكاسب الشعب . وذلك بتدريبها وتنظيمها وتسليحها وتعميق الفكر الإشتراكي بين صفوفها وغرس روح الوحدة بين الشعب والجيش في وجدانها . وتمكين المواطنين من نيل شرف الإنتماء

إليها بإعتبار العمل في صفوفها واجباً قومياً مقدساً .

وثورة مايو منطلقة من هذه الطبيعة الديمقراطية والإشتراكية والتحررية ومن واقع إنتمائها العربي والأفريقي . ورباطها الإنساني تسعى في المجال العملي إلى :-

١/ تصفية الإستعمار في جميع أشكاله وآثاره السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في زمالة نضالية واسعة على نطاق العالم مؤيدة تأييداً مطلقاً وكاملاً لحقوق جميع الشعوب المناضلة في سبيل التحرر ، ومتلاحمة مع حركة التحرر والتقدم والإشتراكية والسلم العالمي .

٢/ مقاومة الصهيونية العالمية والدعم الكامل للثورة الفلسطينية والدفاع الكامل عن حق الشعب الفلسطيني في إسترداد وطنه وتوسيع وتعميق المشاركة المادية والبشرية على المستويين الرسمي والشعبي في معركة دحر العدوان الإمبريالي الصهيوني الإستيطاني التوسعي وتصفية قاعدة إسرائيل في نضال مجيد مع الشعوب العربية وفي تضامن وثيق مع قوى التحرر والتقدم والإشتراكية في العالم.

٣/ تعميق التفاعل والتلاحم الإيجابي بين قوى الثورة العربية بدعم ميثاق طرابلس مواجهة للإستعمار والصهيونية والرجعية وإسهاماً مسؤولاً في بناء الوحدة العربية التي تصنعها الإرادة الشعبية لجماهير الأمة العربية .

٤/ الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر في أفريقيا في مواجهة الإستعمار قديمه وحديثه والتفرقة العنصرية واللونية وتنمية التضامن والتعاون بين قوى التحرر والتقدم الأفريقية .

٥/ تحقيق التلاحم بين الثورات العربية والأفريقية إنطلاقاً من الأهداف التقدمية لثورة مايو وتوحداً لنضال الشعوب العربية والأفريقية .

٦/ التعاون الفعّال في إطار المنظمات الإقليمية والقارية والعالمية والإلتزام بمبادئ وأهداف مواثيقها تحسيناً لعلاقات الجوار وإحتراماً للسيادة وبعداً عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وهكذا تضع ثورة مايو الظافرة ، ثورة التحرر والإشتراكية أهدافها في الداخل والخارج واضحة تسعى إلى تحقيقها بالتصور الواعي وبالأداء القادر .

الباب الأول
نضال شعبنا

شهدت ضفاف النيل منذ فجر التأريخ ، حضارات رائدة أعطت وأخذت وأسهمت في عبقرية مبدعة في تشكيل نظم العالم القديم وعقائده ، حضارات أصيلة أمتدت من السودان ومصر حتى بلاد النهرين في آسيا ، وعبر أفريقيا غرباً إلى شواطئ الأطلسي . وعلى سواحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، كما نفذت إلى قلب القارة حتى البحيرات الإستوائية وحول تشاد وإلتقت تلك الحضارات نظام السياسة والحكم وعبادة الآلهة وتبادلت معهم التجارة والثقافة والفنون ، حضارات عظيمة قدر لها أن تكون صلة بين أفريقيا والعالم القديم ومركز للإشعاع الحضاري على مر الزمن .

ونهضت في ذلك العهد حضارة نبتة ومروي على أرض بلادنا ، توأماً لحضارة الفراعنة ، ونداً لها في التأثير والتأثر بحضارات البحر الأبيض المتوسط وآسيا الصغرى . وقدمت دولة مروي لأفريقيا صناعة الحديد التي كانت عاملاً حضارياً ومعلماً من معالم التقدم البشري وإتجهت إبداعات الإنسان السوداني إلى أفريقيا الإستوائية والغربية فنقلتها لدرجة أعلى في سلم التقدم .

ودخلت المسيحية السودان عن طريق مصر في القرن السادس فإعتنقتها الملوك والولاة في مبدأ الأمر ثم إنتشرت تدريجياً بين صفوف الشعب في الجزء الشمالي من سودان وادي النيل وبعد نحو ألف عام أصابها الذبول والإضمحلال فإندثرت بعد أن تركت أثرها في المسار الحضاري لشعبنا وما زال هذا الأثر ينعكس في بعض عاداته وممارساته .

وبدأت صلة العرب بالسودان قبل ظهور المسيحية والإسلام ثم توثقت هذه الصلة بالإسلام ، وتدفقت موجات من العرب كثيفة عبر البحر الأحمر ومصر وشمال أفريقيا ومنذ القرن الخامس عشر غلبت الثقافة والعقيدة الإسلامية فصبغت الوضع الإجتماعي والثقافي وكيّفت النظام السياسي بطابعها وكان نتاج ذلك كله ظهور الدويلات الإسلامية - مملكة العبدلاب في الشمال وسلطنة الفونج التي إمتد نفوذها حتى عم الشمال والشرق ومملكتا تقلي والمسبعات في كردفان وسلطنة الفور في الغرب .

وكان الطابع العام للسودان في هذه الفترات من العالم القديم إلى العصر الحديث هو التفاعل الإيجابي مع الأفكار السائدة في المنطقة والإسهام فيها في حركة أخذ وعطاء بداءاً بالحضارة النيلية وحضارات حوض البحر الأبيض المتوسط حتى الحضارات المسيحية والعربية والإسلامية ، وكانت مصر أبداً سبيله الأول إلى العالم العريض وكان السودان سبيل مصر إلى قلب القارة الأفريقية ، وهكذا عاش الشعبان على ضفاف النيل وجوداً حضارياً ومصيراً واحداً ونضالاً مشتركاً لتحقيق الأمل الذي يتطلعان إليه .

وشهدت أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إضمحلال سلطنة الفونج وتطاحن

مشيخاتها مما مكن محمد علي باش والي مصر بأسم سلطان تركيا غزوها وفرض ولايته عليها عام ١٩٢١م في أعقاب سطوته على ولاية مصر نفسها تأميناً لمركزه في مواجهة سلطان تركيا وأطماع الدول الأوروبية الإستعمارية ودعماً إقتصادياً وعسكرياً لحكمه . وجابهت حملاته العسكرية مقاومة رائعة في بعض مناطق السودان . ولكنه بسط سلطانه بالتفوق الحربي على البلاد وأقام نظاماً إدارياً عنصرياً موحداً . مشكلاً بهذا خريطة السودان الحديث غير أن حكمه وحك خلفاءه قام على القهر والإستغلال وإستنزاف خيرات السودان إستنزافاً بشعاً إمتداداً لطبيعة حكمه المتسلط على مصر .

وبالفعل تسلط جهاز الدولة الذي إبتدعه الأتراك من غير ضوابط واعية وبفعل الإختلال الإقتصادي والإجتماعي والإنحلال الخلقي ومن تمرد الشعب السوداني على نمط الحكم التركي الذي فرض عليه فرضاً وبالتوافق مع الثورة العربية المناهضة للحكم التركي تفجرت ثورة المهدية تحالفاً وطنياً رائعاً للجماهير بقيادة المهدي تخطياً للفوارق الإقليمية والقبلية خاضت نضالاً بطولياً ضد الحكم التركي عبّر عن صلابة الشعب السوداني وإستعداده للبذل والتضحية . وإنتصرت إرادة الشعب . فتأسس حكم سوداني ذو طابع إسلامي . إستهدفت قيادته إقامة نظام عادل وإجراء إصلاح شامل . وهدفت دولة السودان الجديدة على إلى تنقية الإسلام من الشوائب والبدع الدخيلة عليه وسعت على النطاق العالمي لنشر المفاهيم الأصلية للإسلام وتوسيع دائرة المقاومة لفكرة الخلافة الإسلامية القائمة على التضليل والإستغلال مستترة وراء الفكرة الروحية للدولة الإسلامية .

لقد تركت الثورة المهدية حصيلة ثرة من التجارب الوطنية في مضمار التنظيم الداخلي ومجابهة التدخل الإستعماري الأوروبي ولم تسقط الدولة المهدية إلا بعد تضحيات بطولية رائعة ضد الغزو الإستعماري الأوروبي المزود بأحدث ما قدمته الثورة الصناعية الأوروبية من عتاد وسلاح وتنظيم ولعل أبرز عوامل سقوط دولة المهدية أن قياداتها أخفقت في المحافظة على الوحدة الوطنية التي إنتصرت بها الثورة . وأسلمت نفسها لنوازع الحكم الفردي . وأحاطت بها الصراعات القبلية فتفككت أوصال الدولة حتى إنهزمت .

وكانت نهاية معركة كرري بداية مرحلة جديدة لشعبنا في مواجهة الإستعمار فلم يلق السلاح . وواصل الحركة الإيجابية لتحقيق وجوده القومي والحضاري الكامل محتفظاً بخصائصه الشعبية في مقاومة القيم الدخيلة على كيانه مستثمراً تناقضات الإستعمار وما أنشأه من مؤسسات محدودة في مجال التعليم والإعلام والمواصلات ومن حياة إقتصادية حديثة وأطر إدراية تمكيناً لنفسه من الإستغلال والإستثمار فإتخذ الشعب من كل ذلك وسائل وأهدافاً لمنازلة الإستعمار والإنتصار عليه وتحقيق الحرية والإستقلال .

وكانت بداية المقاومة الشعبية للإستعمار البريطاني إنتفاضات دينية كثورة ود حبوبة في الجزيرة والسحيني في جنوب دارفور وإنتفاضات وطنية في جبال النوبة

وجنوب الفونج وأرض النوير بالجنوب الذي ما إستسلم أهله للإستعمار كما إدعى البعض ولكنهم أسهموا بقدر عظيم في مناهضته وكانت أكبر الإنتفاضات خروج سلطان دارفور على إمرة البريطانيين عام ١٩١٤م فجردوا له جيشاً قمع ثورته فإكتملت للإستعمار السيطرة على كل السودان ولم يجمع بين تلك الإنتفاضات رباط . بل كانت متفرقة معزولة عن بعضها مما مكن للإستعمار من ضربها . ولكنها عمقت روح المقاومة بين أبناء الشعب ووصلت ماضي نضاله بمستقبله .

وفي عام ١٩٢٤م ظهرت الحركة الوطنية في شكلها الشامل والحديث فما أن تفجرت الثورة المصرية عام ١٩١٩م حتى تجاوب معها الضباط والجنود السودانيين فكانت ثورة ١٩٢٤م رفضاً للتسلط البريطاني وإعلاناً مشتركاً بين شعبي وادي النيل وإبراز لدور المثقف السوداني كرائد للعمل الوطني فلقد كانت هبة الضباط والجنود هي الصورة القتالية للفكر السياسي الذي إنتظم في جمعية الإتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض وتصدي الإستعمار لثورة ١٩٢٤م بعنف . غير أن أحكام الإعدام والتشريد الجماعي كانت حافزاً لمواصلة النضال .

وأثارت ثورة ١٩٢٤م حفيظة الإستعمار فتنبه لخطورة دور المتعلمين فإختط سياسة تقوم على ركيزتين أولاهما عزل المتعلمين عن الجماهير وثانيهما وهي ذات صلة بالإولى - خلق قواعد من القيادات الطائفية والقبلية يستند إليها في مواجهة أي حركة شعبية مستقبلاً . وإستن الإستعمار لذلك تشريعات الإدارات القبلية والحكم غير المباشر ووضع في أيدي زعماء العشائر صلاحيات إدارية ومالية وقضائية جعلت منهم أباطرة في خدمة الإستعمار ثم طفق يقوي نفوذ الطائفية إقتصادياً وسياسياً لتتخذها سبيلاً وإستراحت الزعامات القبلية والطائفية لمقاصد الإستعمار الذي جعل جهاز الحكم في خدمتها ومنحها وجاهة سياسية وإجتماعية .

ومن سياسات الإستعمار الهادفة لخلق ركائز أرصدة يلجأ لإستخدامها عند الضرورة إنه عمد على فصل الجنوب من شماله وإستغل في هذا الفوارق الحضارية والثقافية داخل الوطن فجعل الجنوب منطقة مغلقة ليمنع إتصاله بالشمال وإستعان بالإرساليات والمبشرين لفصله روحياً وفكرياً وإجتماعياً وحارب إنتشار الإسلام وحرّم إستعمال اللغة العربية والزي العربي فيه . تعميقاً للفوراق بين السودانيين تعويقاً لمسيرة الوحدة وحركة التفاعل والتمازج بين الجنوب والشمال كما أبقى الجنوب أسير تخلف إقتصادي وإجتماعي شامل .

وكانت الحقبة التي تلت ثورة ١٩٢٤م وحتى قيام مؤتمر الخريجين فترة إستعداد وتحفز عاشتها الحركة الوطنية في ظروف القهر والتسلط وإختار المتعلمون الوطنيون طريقاً جديداً لمنازلة الإستعمار فكونوا حلقات للإطلاع والدراسة . وإقاموا الندوات وبثوا أفكارهم وآمالهم الوطنية في القصص وقصائد الشعر تنشر في الصحف وتلقى في المناسبات . وراحوا يستوعبون تجارب الشعوب الآسيوية والأفريقية في مناهضة الإستعمار .

وفي عام ١٩٣٦م أبرمت المعاهدة البريطانية المصرية . فتحرك المتعلمون الوطنيون

يطالبون بتحديد وضع السودان السياسي وإستقر رأيهم على تكوين مؤتمر للخريجين يجمع شملهم ويكون منبراً للتعبير عن المطالب الوطنية وقام المؤتمر عام ١٩٣٨م وسريعاً ما تمثلت في نشاطه خصائص حركات التحرر الوطني إذ إرتبط بالجماهير في مجال التعليم الشعبي والعمل الإجتماعي . ثم تصدى للقضية السياسية فعارض إرسال الجنود السودانيين للإشتراك في الحرب العالمية الثانية دون وعد قاطع بالحرية . ثم شفع ذلك بمذكرته الشهيرة عام ١٩٤٢م مطالباً بحق تقرير المصير للسودان .

وإتسعت على إثر ذلك قاعدة مؤتمر الخريجين . وإستقطبت القوى الحديثة من زراع وعمال وطلاب وتجار . وصار المؤتمر مستودعاً للفكر والعمل الذي رسم مصير السودان المعاصر فمنه إنبثقت الأحزاب والمنظمات التي قادت النضال الشعبي ضد الإستعمار المعاصر حتى إعلان الإستقلال . ولكن مؤتمر الخريجين ضم في البداية تياراً سياسياً كان نتاجاً طبيعياً للركائز الفكرية والإقتصادية والسياسية التي صنعها الإستعمار . تياراً يميل إلى المهادنة مع الإستعمار ويرفض الكفاح المشترك مع الشعب المصري . ويرضى بالدخول في متاهات التطور الدستوري التي خطط لها الإستعمار .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية إنقسم مؤتمر الخريجين بسبب الصراع بين التيار الوطني المعادي للإستعمار والتيار المهادن له . وسعى الإتجاهان لتكوين أحزاب سياسية تحمل أهدافها إلى الجماهير . فإتخذ الصراع بينهما أشكالاً وصوراً جديدة . غير أن الأغلبية الكاسحة من جماهير شعبنا إنحازت لجانب النضال ضد الإستعمار الذي إحتضن الأحزاب الموالية له وملك قيادتها مالاً وجاهاً . وتبدى نضال الشعب في رفضه للمجلس الإستشاري لشمال السودان ١٩٤٤م وللجمعية التشريعية ١٩٤٨م ودخوله مع الإستعمار في معارك متصلة سقط فيها الشهداء فولد المجلس الإستشاري والجمعية التشريعية كسيحين وإقتصرت عضويتهما على بعض زعماء القبائل وممثلي شبه الإقطاع الزراعي وممن إرتبطت مصالهم بهما من المعلمين . وقوى من عضد النضال الشعبي قيام تنظيمات الطلاب والعمال والمزارعين وتحرك الشباب والنساء والمثقفين متأثرين بإشتداد النضال الذي خاضه شعب مصر والشعوب الآسيوية والأفريقية وبتأثير متعاظم من حركة التحرر والسلام العالمية . وهكذا أسهم شعبنا بكل قطاعاته في محاربة الوجود الإستعمار مما أفقد مؤسساته الدستورية الروح وتركها هياكل خاوية بلا محتوى وجعل المستعمر يتخبط باحثاً عن ترياق جديد .

وبينما كان كفاح شعبنا يتصاعد ضد الإستعمار فجرت الطلائع الثورية في الجيش المصري ثورة يوليو الرائدة , وإنعكست روح التضامن بين شعبي مصر والسودان في الضغط على الإستعمار فأجبر على توقيع إتفاقية ١٩٥٣م التي كفلت للسودان حق تقرير مصيره .

وإستمرت فترة تقرير المصير عامين (أول ١٩٥٤ - نهاية ١٩٥٥م) نشطت خلالها مؤامرات الإستعمار لتصفية مكاسب الشعب بإحداث إنهيار دستوري . فكانت مجزرة مارس ١٩٥٤م وكان التمرد المسلح في جنوب الوطن (في أغسطس ١٩٥٥م) الذي

تم على يد العناصر الإنفصالية العميلة وبتدبير من المبشرين والإداريين البريطانيين مستغلين غفلة السلطة الوطنية الحاكمة وعجزها عن التصور السليم والحركة القادرة على خلق الظروف الموضوعية لسد الطريق أمام التمرد . وصمد شعبنا لمؤامرات الإستعمار والموالين له جميعاً وتوج نضاله بإشراق نور الإستقلال في مطلع ١٩٥٦م وكان إنتصار الشعب صرخة داوية في قلب القارة الأفريقية وطليعة لزحفها نحو الحرية .

لقد هبت بإستقلال السودان رياح الحرية إلى جوف القارة وإنفتحت أبواب الأمل أمام شعوبها في النصر على قوى الإستعمار . إن السودان الذي تمتد أرضه من صدر القارة إلى جوفها يصل أبعادها وتلتقي عنده شعوبها وثقافاتها بجسد الأمل الأفريقي في الوحدة والتقدم . لقد إتسعت مساحة الحرية على القارة الأفريقية بإستقلال السودان وإتجهت الشعوب الأفريقية بأبصارها صوب السودان تستلهم نضاله وتنشد مساندة شعبه العظيم وكان تجاوب الشعوب الأفريقية عبر الحدود سريعاً وعنيفاً تفجرت به المسيرات والمظاهرات تعبيراً عن رفض تلك الشعوب للقهر الإستعماري فدخل النضال الأفريقي في مرحلة جديدة ورائعة بإشراق نور الإستقلال في مطلع ١٩٥٦م وكان إنتصار الشعب صرخة داوية في قلب القارة الأفريقية وطليعة لزحفها نحو الحرية .

لقد هبت بإستقلال السودان رياح الحرية إلى جوف القارة وإنفتحت أبواب الأمل أمام شعوبها في النصر على قوى الإستعمار . إن السودان الذي تمتد أرضه من صدر القارة إلى جوفها يصل أبعادها وتلتقي عنده شعوبها وثقافاتها بجسد الأمل الأفريقي في الوحدة والتقدم . لقد إتسعت مساحة الحرية على القارة الأفريقية بإستقلال السودان وإتجهت الشعوب الأفريقية بأبصارها صوب السودان تستلهم نضاله وتنشد مساندة شعبه العظيم وكان تجاوب الشعوب الأفريقية عبر الحدود سريعاً وعنيفاً تفجرت به المسيرات والمظاهرات تعبيراً عن رفض تلك الشعوب للقهر الإستعماري فدخل النضال الأفريقي في مرحلة جديدة ورائعة .

وإنسمت آفاق حركات التحرر العالمي بإشتعال جذوة هذا النضال الأفريقي وإنصلت الحركة الأفريقية بالحرية العربية وإلتقيتا عند شعب السودان لتربا النضال الإنساني كله من أجل التحرر والتقدم والسلام .

إن الحكومات التي تصدرت قيادة شعبنا لو ملكت الحس الوطني الصادق والبصيرة الثورية لتجاوبت مع رغبة شعبنا الصادقة في دعم نضال الشعوب بالصورة الملحة التي تطلع إليها هذا النضال .

ولكن تعاقبت على الحكم في بلادنا منذ فجر الإستقلال إلى يوم ثورة مايو حكومات عشر وعاش شعبنا تحت سلطتها في متاهة . وإضطربت حياته السياسية بين ديمقراطية أوروبا الليبرالية وسلطنة دكتاتورية غشيمة وبرغم التطور الكمي في ميادين التنمية الإقتصادية والإجتماعية . فإن حالة الشعب لم تتغير كثيراً وبذا تبددت أماني الشعب وآماله لفشل الحكام المتعاقبين في إعطاء الإستقلال معناه

الحقيقي . تنمية إقتصادية مخططة تستهدف الإرتقاء بأوضاع الجماهير التي كافحت وعظمت تضحياتها لتحقيق ذلك الإستقلال .

لقد كانت الحكومات تفتقر إلى التصور الفكري المتكامل الذي يهدي ويرشد لمعالجة قضايا التنمية والتطور لصالح الجماهير بل أن فكرها نضب بعد إعلان الإستقلال . فعجزت عن مواكبة تطلعات الجماهير حين راحت تجتر ذكريات معركة التحرير . جاهلة بواجبات المرحلة الجديدة . فتم الإنفصال بين المضمون الإجتماعي والمعنى السياسي للإستقلال .

وكانت تلك السلطات تستند في حركتها السياسية على دوائر إجتماعية رجعية معادية للتقدم من بين زعماء الطوائف والقبائل التي إرتبطت مصالحهم بمصالح الإستعمار من الرأسماليين وكبار البيروقراطيين فأقامت بينها وبين الشعب سياجاً منعها من إكتشاف رغبات الجماهير وتلبية إحتياجاتها . ولقد منحت الجماهير قياداتها السياسية الزائفة الفرصة تلو الأخرى دون جدوى إذ كان جزاء وفائها التنكر والخذلان .

إن تطبيق الديمقراطية الليبرالية في قُطر كانت تقيد إرادة أهله سلبيات الطائفية والعشائرية والإقليمية . مصحوباً بالصراع المستمر بين تلك القوى الإجتماعية حول السلطة . أفرز عدم إستقرار وإضطراباً في الحياة السياسية أعاق التناحر الحزبي قيام وحدة وطنية . كانت هي الطريق الوحيد لتوحيد الجهد الوطني وتوجيهه نحو البناء الإشتراكي .

إن أغلبية الحكومات العشر إنتهجت سياسة خارجية رجعية ضالعة في ركاب الإستعمار فتنكرت لحركة التحرر الإفريقية وطعنت القضية العربية وسعى بعضها لإصطناع عداء مع الشقيقة مصر . ولم تكن لتلك السياسة الخارجية من صلة بواقع الشعب السوداني أو أمانيه .

لقد بلغ إرتباط السلطة الحاكمة بالإستعمار مداه في أواخر الخمسينيات في وجه معارضة شعبية ضارية فلجأت تلك الدوائر الحاكمة خوفاً من إنفلات زمام الأمور من يدها إلى تسليم السلطة إلى نظام عسكري معزول عن الإرادة الجماهيرية غير مستلهم لآمالها ولا مسترشد بفكر ملتزم لها . فواصل ذات المسار المسدود إلى أن هبت جموع الشعب ملتحمة مع طلائع الجيش الثائر في أكتوبر وأطاحت به وإنتصرت إرادتها التي لا تقهر .

وفي أكتوبر كان الشعب سيد الموقف وقام بإضراب سياسي شامل ومواجهة شعبية عنيفة عبرت عنها الجماهير في مظاهراتها التي عمت أرجاء البلاد وإستشهد فيها العديد من المناضلين . وإنتصرت بذلك إرادة الشعب التي لا تقهر ولقد لعبت الطليعة الثائرة في الجيش دورها البارز في إسقاط ذلك الحكم الرجعي فنكست السلاح في وجه المظاهرات الشعبية وواجهت كبار العسكريين بضرورة التخلي عن الحكم فكانت بذلك العامل الأساسي في حسم الصراع لصالح الشعب ضد قوى التخلف .

وفي هذه الفترة جرت المفاوضات وسط مساومات ومؤامرات الرجعيين والإنتهازيين من كبار العسكريين والقيادات الطائفية وقيادات الأحزاب السياسية بهدف إحتواء الثورة . وإشتد التناحر بين هذه القوى صراعاً على الحكم فجاءت حكومة أكتوبر في تكوينها إنعكاساً للتناقضات القائمة في جبهة المعارضة المتحدة من أقصى اليمين إلى اليسار ما أدى إلى الإنتكاسات بتلك الصورة الشعبية الرائعة التي عبرت تعبيراً صادقاً عن إمكانيات شعبنا العظيمة في النضال .

وكان أبعاد الطليعة الثائرة في الجيش بالإعتقال والتشريد والمحاكمات عزلاً عن التأثير في مجرى الأحداث وتعميقاً للهوة بين الشعب والجيش وعوداً بالديمقراطية اللبرالية للمناخ الأمثل للرجعية والعمالة .

إنحرفت القوى الرجعية مرة أخرى بالسلطة في متاهات الفراغ والسلبية تبدد من جهد الشعب وماله وتشده إلى ركب التخلف بأسم الديمقراطية وتحكمه المساومات والخداع والمؤامرات والإرهاب وتسخره لخدمة نزوات الحكم الذي ينعم فيه فئة مميزة على حساب الجماهير .

وثورة أكتوبر على الرغم من أنها تجربة شعبية رائدة كشفت عن قدرات شعبنا وتطلعاته ومعدنه الأصيل فقد أحاطت بها سلبيات كثيرة ذلك إنها إنتفاضة شعبية رائدة هبت لتبحث عن قيادات مدركة لآمال الشعب وتطلعاته ولم تشتغل بتدبير قيادة ثورية واضحة الهدف والإتجاه . وجبهة الهيئات التي تولت قيادتها منفردة أول الأمر لم تكن جبهة تجمع القوى الوطنية حول برنامج محدد وإنما كانت تجمعاً نقابياً دخله الداخلون بتشكيلاتهم المطلبية والمهنية مجتمعين على حد أدنى في العمل السياسي هو إنهاء الحكم العسكري ووضع الأسس لحكم رشيد في الإطار القديم .

ولم يتضمن الميثاق الذي قدمته الجبهة غير شروط الديمقراطية الليبرالية مع محاولات لإدخال بعض الإصلاحات الحديثة في إطارها الإجتماعي والإداري والإقتصادي والإجتماعي أو نبذ طريق التطور الرأسمالي على غرار ما فعلت ثورة مايو . لقد كان هذا هو (ميثاق العمل) آنذاك وإن إختلفت عنه نداءات الجماهير .

لهذا إستغلته العناصر الرجعية والإنتهازية داخل الجبهة وفي الأحزاب التقليدية يوم رفضت أن تقبل فيصلاً سواه . ويوم أصبح داخل جبهة الهيئات إلا أن تمارسه بإنتماءاتها الحزبية وقد أخطأت الجماعات العقائدية يومها عندما أرادت أن تتعامل مع الجبهة على أساس غير مدرك لطبيعتها فالشيوعيون أرادوا تحميلها مهام التخلف الثوري فما إحتملتها . واليمينيون لم يرضوا لها بالعمل السياسي حتى في ذلك الحد الليبرالي الضيق الذي تضمنه الميثاق بل أرادوا لها أن تتحول إلى هيئة مطلبية وفنية مجردين أياها من فاعليتها وقوتها وهذا بسبب التناحر الذي قام على إفتقاد التصور السليم من جهة والتآمر الآثم الذي بدأ بتكريس قبضة العناصر الرجعية داخل القوات المسلحة من جهة أخرى . إستطاعت القوى التقليدية في علانية من ورائها الإستعمار في خفاء وعلانية أحياناً أخرى أن تنقض على الجبهة لتجدها فريسة سهلة ولقمة سائغة بعد أن عزلت الطلائع الثورية القوات المسلحة عن مساندة

قوى التقدم داخلياً مؤقتاً .

وهكذا سيطرت القوى التقليدية الرجعية على البلاد ثانية وبدأت الأشهر والسنون تتوالي على السودان ثقالاً مضنية شهدت فيها بلادنا حكومات أورثتها التخلف أورثوها أهلها العيش المكدود . ولكن برغم هذا كله ظلت ذكرى أكتوبر باقية متوهجة تذكي في النفوس الحمية الوطنية وتدفعها إلى تشدد نضالها في الظروف الجديدة التي أحدثتها الردة اليمينية ذلك أن أكتوبر رغم التآمر عليها قد أطلقت طاقات الشعب النضالية وطرحت الجماهير في مواكبها شعارات التحرر الوطني والتقدم والإشتراكية التي إلتفت حولها قوى التقدم وقاتلت من أجلها وأثبتت قدرتها على تصعيد النضال في وجه الحكم الرجعي لكشف مخازيه فمنعت حدوث ردة شاملة في البلاد .

تمسكت الجماهير بأهدافها وناضلت من أجلها وفجرت ثورة مايو وإستأمنتها أمانة التأريخ وكان على ثورة مايو الإشتراكية الشعبية أن تترجم الأهداف واقعاً ملموساً بعد أن كانت حُلماً لدى الجماهير .

الباب الثاني
في الحرية والديمقراطية والإشتراكية

الحرية :

إن الحرية هي تحرير الإنسان من كافة القيود والضغوط السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تمنع تفجير طاقاته الكامنة وتعوق إمكاناته المبدعة . وهي تحريره من الإستغلال والخوف والجهل والمرض . وتمكينه من التمتع بثمار جهده وتقدمه وإشباع حاجاته المادية والروحية المتزايدة .

وحرية الفرد تحدد ضمن إطار حرية الجماعة فلا حرية للفرد في مجتمع تسوده علاقات إستغلالية ولا في وطن مستعمر أو بين جماعة لا تملك القدرة على تقرير مصيرها وهل لا تتحقق بمعناها الكامل إلا في مجتمع إشتراكي تتربى وتنضج وتتكامل فيه شخصية الإنسان الحر وتصبح فيه الحرية مسؤولية أساسها الإلتزام بتسخير الجهود من أجل التطور والتقدم وإثراء الحياة .

ولم تكن الحرية في يوم من الأيام ومن الناحية العملية ذات مفهوم مجرد . فقد إرتبط مفهومها في كل العهود بمصالح القوى الإجتماعية السائدة كما إرتبط نضال الجماهير بالمزيد من الحرية وتمرست بالديمقراطية ومارست السلطة لمصلحتها من خلال تنظيماتها السياسية والجماهيرية كلما تعبّد طريقها التقدم وتأمنت مسيرتها نحو الإشتراكية .

لقد إنتزع شعبنا إستقلاله السياسي عام ١٩٥٦م بكفاحه المتواصل الدؤوب وفتح بذلك الطريق لتطوره المستقل الشامل إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً . ولكن القوى الإجتماعية التي تعاقبت على الحكم في تلك الفترة عرقلت مسيرته ولما تميزت به هذه القوى من ضعف في تكوينها الفكري وسعى وراء مصالحها الخاصة وفقدان لإستقلالها الذاتي إزداد إرتباطها بالتكوينات والفئات العشائرية والطائفية شبه الإقطاعية وسارت في طريق التطور الرأسمالي المرتبط بالإستعمار والذي لا يحقق تطلعات شعبنا وعجزت عن أن تقوم حركة التغيير الإجتماعي التي تنمي قواها الذاتية وتمكنها من إعطاء الإستقلال اي مضمون حقيقي إقتصادياً كان أم إجتماعياً وهكذا عملت الحكومات الرجعية على تجميد حريتنا في حدود الإستقلال السياسي المفرغ من كل مضمون إقتصادي وإجتماعي وتحرري فظل إقتصادنا تابعاً ونهباً للإستعمارية وظل المواطن مستغلاً ومقهوراً في وطنه .

ولما كان المستقبل هو المجال الوحيد المفتوح أمام ثورتنا الشعبية فإن حريتنا تكمن في إرادة إخضاع الظروف والتغلب عليها وفي إرادة تحطيم القيود وتخطي العقبات وأن قيمة ثورتنا هي بمقدار ما تحققه بالعمل الثوري من حرية للناس علماً وعملاً .

إن واجب الثورة أن تحتفظ دائماً بجذوة التطلع متقدة في نفس كل فرد منّا نحو شكل أفضل وأعظم وأمثل تقدماً لكل أشكال الحياة .

ولأن نظرة الثورة للحرية نظرة إيجابية فإنها تلتزم جانب المساواة والعدالة

الإجتماعية وتسعى لتصفية الفوارق الإجتماعية .

لقد أثبتت تجربة الحركة الشعبية بعد الإنتكاسة بأكتوبر والعمل على سلب مكاسبها التي إنتزعها الشعب بكفاحه . أن شعبنا الباسل مثلي إصراراً على صيانة حريته سياسياً وعلى توسيع طبيعة تلك الحرية إجتماعياً . هذا الإصرار تعبيره الأصيل في ثورة مايو الإشتراكية التي إعتمدت تحالف قوى الشعب العامل من جنود وزراع وعمال ومثقفين ورأسماليين طنيين قاعدة متقدمة مانة لإستمرارها وتأميناً لها ضد المؤامرات الإستعمارية والرجعية وصيغة قومية لتحقيق الحرية السياسية.

ففي مايو لم يملك شعبنا حريته السياسية وحسب ولكنه دافع عنها وقاتل في سبيل حمايتها . ذاد عنها بالدم والرجال عندما حاولت الرجعية المدعومة بالإستعمار المواجهة المسلحة للثورة في مارس ١٩٧٠م ومرة أخرى عندما حاول الحزب الشيوعي السوداني سرقة الثورة بمؤامرة ١٩ يوليو المجرمة فهبت قوى الثورة وسقط الشهداء الخالدون من أبنائها دفاعاً عن الحرية تحت علمها .

وهكذا نضجت التجارب الثورية لشعبنا لحشد قواه في الإتحاد الإشتراكي السوداني التنظيم السياسي الثوري والشامل ليحمي إرادته في الحرية التي إستخلصها نهائياً من المتربصين ويحمي ثورته حفاظاً على مبادئها وتحقيقاً لأهدافها بإرساء الديمقراطية السليمة ونقل السلطة إلى أيدي الشعب وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل .

الديمقراطية :-

إن ثورة مايو حركة شعب بأسره وتعبير عن أماني الجماهير السودانية التي تريد أن تعيد صياغة الحياة على أرضها ووفق إرادتها .

إن الديمقراطية الليبرالية وواجهاتها الدستورية المزيفة التي قامت في بلادنا لم تكن تعبر إلا عن مصلحة الجماعات التي تتداول كراسي الحكم وعن مصالح الدوائر الإستعمارية المرتبطة بها . فقد فقدت الجماهير في ظلها كل حق أساسي إقتصادي وإجتماعي وسياسي عن طريق الإدارة الأهلية والطائفية حيناً وعن طريق الأحزاب السياسية الفاسدة حيناً آخر حتى فقد العمل الشعبي فاعليته وأصبحت إرادة الشعب السوداني السياسية والإجتماعية متاعاً يباع ويشترى وإنعكس هذا في كل ميادين الحياة العامة وفي مقدمتها أجهزة التوعية والإعلام التي كانت بوقاً للخداع والتضليل لخدمة الفئات الحاكمة . وحجب الحقيقة عن الشعب . عوضاً عن أن تكون أدوات تبصير وترشيد . تلك كانت الديمقراطية المزيفة التي رفضها شعبنا صبيحة الخامس والعشرين من مايو وهي ديمقراطية التحكم الرجعي فكان يجب أن تسقط وأن يكون البديل لها ديمقراطية الشعب كل الشعب ممثلاً في تحالف قواه العاملة القادرة على إحلال ديمقراطية الشعب محل ديمقراطية الرجعية المزيفة .

إن الديمقراطية الجديدة تقوم على تمكين المواطنين من ممارسة إرادتهم الحقيقية عن وعي مسؤول على كافة المستويات السياسية والإدارية والإجتماعية وبهذا تصبح ديمقراطية وطنية وسلاحاً جماهيرياً للتقدم لا ديمقراطية شكلية لخداع الناس وفي

خدمة القلة المستغلة .

وصيانة للديمقراطية الجديدة تكرس الثورة تحالف قوى الشعب العاملة في الإتحاد الإشتراكي السوداني إطار للوحدة الوطنية وموجهاً وقائداً للعمل الوطني دافعاً لإمكانيات الثورة وحارساً على قيم الديمقراطية السليمة . إن تنظيمنا السياسي القائم على تحالف قوى الشعب العامل يجب أن يكون قادراً على ممارسة التوجيه السياسي والإقتصادي والإجتماعي من القاعدة في القرية والحي إلى قمة السلطة السياسية . وأن تتأكد سلطته ورقابته الشعبية على السلطة التنفيذية .

إن منظمات الشعب الجماهيرية يجب أن تقوم بدور مؤثر وفعّال في مشاركة نشيطة لتوظيف الديمقراطية وصيانتها ونموها وأن تأخذ مكانها قوى متقدمة للعمل الوطني بعد أن منحتها الثورة الشمولية التي إفتقدتها والإرتباط الوطني الذي إفتقرت إليه وهيأت له فرص العمل وسط الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة وأيقظت في أفئدتها روح النضال الوطني .

وإن الحكم الشعبي المحلي وليد ثورة مايو يمنح المواطنين فرصة عظيمة لممارسة الديمقراطية الحقة بالمشاركة الإيجابية في الحكم والتقرير والتنفيذ والرقابة وفي تحمل المسؤولية ديمقراطياً ودمج النشاط الشعبي والرسمي لخدمة إحتياجات الجماهير وتوفير أسباب الحياة الآمنة لها وذلك عن طريق تنظيم النشاطات المحلية المتعددة التي تقوم بها القطاعات الشعبية وخلق كيان معترف به ولها وبسند من القانون .

إن سلطة مجالس الحكم الشعبي المنتخبة ديمقراطياً والمعبّرة عن رأي الجماهير وعن مصلحتها يجب أن تتأكد فوق الأجهزة التنفيذية بإستمرار توكيداً للقيادة الشعبية وبعداً بمصالح الجماهير عن متاهات العمل الديواني ووضعها تحت بصر وحراسة الجماهير . وأن ملكية الشعب ممثلاً في إتحاده الإشتراكي السوداني للصحافة يعطي الشعب منبراً للنقد والتوجيه والتقويم في أداء الأجهزة التنفيذية ووسيلة لطرح آرائه وقضاياه لتكون السلطة أبداً مواصلة بها ومدركة لتطلعات الشعب وعاملة على تحقيقها .

الإشتراكية :-

إن كانت الديمقراطية هي الحرية السياسية فإن الإشتراكية هي الحرية الإجتماعية . وإن كانت الديمقراطية هي التعبير عن شعبية الثورة فإن الإشتراكية هي التعبير عن تقدمها . تمنحها الديمقراطية بعدها السياسي والإشتراكية بعدها الإجتماعي.

إن الإشتراكية العلمية المطبقة على واقعنا السوداني والمرتكزة على تأريخنا وتراثنا وعلى عقائدنا وتقاليدنا الإيجابية والتي هدف إلى تحرير الإنسان السوداني من قيد الحاجة وتحقق له حريته كإنسان لهي المرشد الذي تهتدي به ثورتنا في نقل الجماهير من حياة البؤس إلى الحياة الرغدة منفتحة على تجارب الشعوب التي سبقتنا على هذا الدرب .

إن السعي لتحقيق المجتمع الإشتراكي لابد واصل هدفنا فإن المجتمع الإشتراكي

على موعد مع التطور بل ويحتل فيها موقعاً أعلى وأرقى من المجتمع الرأسمالي ، بما يحقق إنتفاع عادل للمواطنين جميعاً من الثروة الوطنية .

ولقد توفرت في الظروف المعاصرة إمكانيات عملية تمكن البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من إستشراف آفاق الإشتراكية متجاوزة مرحلة تأريخية كاملة هي مرحلة التطور الرأسمالي مستعيضة عنها بمرحلة إنتقالية تبني خلالها قاعدة مادية وتخلق الظروف المواتية لبناء الإشتراكية إذ لا يمكن إنجاز البناء الإشتراكي من فوق مواقع التخلف والتبعية للإستعمار .

إن الظروف العالمية المعاصرة تتميز بإشتداد نضال الشعوب المتصاعد ضد النظام الإستعماري الذي ينحسر نفوذه وتتساقط راياته وتتقلص ساحاته . لقد أحست الشعوب المتطلعة بحق إلى التحرر والتقدم والعدل الإجتماعي . إن الإستعمار هو المعوق لتقدمها بما يمارسه من إستغلال ونهب لثرواته .

إن الشعوب بنضالها للقضاء على كافة أشكال الإستغلال والتخلف الذي فرض عليها قد إنتزعت إستقلالها وألحقت بالإستعمارية العالمية هزائم كثيرة ومكّنت للحرية والإشتراكية من الإنتصار والإنتشار على مساحات شاسعة من العالم .

إن الثورات المعادية للإستعمار تتبادل التأثير الفعّال مع الثورات الإشتراكية كما أن نضال الشعوب ضد الإستعمار وسع رقعة الثورات الإشتراكية لتتمازج وتتلاحم لدحر الرأسمالية والإمبريالية .

إن المجتمع الإشتراكي الذي ننشده في السودان يقوم على أساس :-

١/ ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية بحيث يكون القطاع العام قائداً ورائداً للتنمية الإقتصادية والعلاقات الإنتاجية الجديدة يساعده القطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص جهداً وطنياً موحداً يقوم به المجتمع على أساس التخطيط العملي الشامل .

٢/ الديمقراطية الجديدة التي تجذب كل الجماهير العاملة لتسهم بمقدراتها الخلاقة في البناء الإشتراكي وفرة في الإنتاج وعدالة في التوزيع .

ومن هنا فإن معركة الإنتاج ستظل التحدي الحقيقي الذي يواجه شعبنا والإمتحان الذي يجب أن يجتازه وصولاً إلى العدل الإجتماعي . إن هذا العدل الإجتماعي يتطلب توسيع قاعدة الثورة الوطنية وتحقيق الكفاية وأن الثورة الوكنية يتحقق توسعها بالسيطرة على مقوماتها وتوجيهها لصالح التنمية في خدمة الشعب وإشباع الحاجات المشروعة للمواطنين .

لقد وضعت الثورة أساساً صلباً لإنطلاق الثورة الإقتصادية بإسترداد حقوق الشعب بإجراءات التأميم والمصادرة ونقل ملكيتها للقطاع العام . ملكية الشعب العامل بأسره .

إن القطاع العام يقوم بالدور الرائد في إرساء أسس البناء الإشتراكي وفي علاقات الإنتاج الإشتراكية وفي وضع الصيغ الجديدة للمساهمة الشعبية في إدارة الإنتاج والخدمات وإن فكر مايو الإشتراكي لا يقوم على إلغاء الملكية الخاصة بل يدعم

وظيفتها في المشاركة في الجهد القومي لبناء وتعمير البلاد وتوظيف موارد الأمة للتنمية الشاملة .

إن عائد هذا الجهد في ظل ثورة مايو لن يكون صالح فرد أو فئة مميزة ولكن للشعب كله توفيراً للفرص المتكافئة في العمل وخدمات صحية حقاً لكل فرد وفي متناول يده وتعليماً لكل من يطلبه وسكناً للمواطن يأوي إليه . رياً للعطشى وغذاء للجوعى وكساءً للعراة ورعاية إجتماعية للأسرة شيخوخة وأمومة وطفولة .

إن إتساع قاعدة الإنتاج هو الضمانة الأكيدة لمزيد من الخدمات التي طالت حاجة الجماهير إليها . إن الإشتراكية تُبنى بالعرق والجهد والمشقة والعمل الدؤوب على كل شبر من حقول الوطن وفي كل موقع من مواقع العمل مشاركة إيجابية من كافة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في التغيير الإجتماعي والمجتمع الإشتراكي .

فالإشتراكية ليست شعارات . ولكنها جهد وبذل وحق يصنع بالتضحية . ويتناول على هذا الأساس . الإشتراكية تترجمها الثورة بجهد المواطنين إلى حرية في التعبير . ومشاركة في صنع الحياة السياسية . وإلى لقمة العيش الشريفة . وإلى العمل الكريم وإلى السكن الصحي وإلى الماء النقي وإلى الطفولة السعيدة وإلى التعليم المبذول للشعب كل الشعب وفي كل الأعمار وفي كل الأماكن وإلى الخدمات الطبية المتوفرة لكل من يطلبها وإلى تغيير حياة الريف وصلاً لها بالحياة في المدينة . الإشتراكية هي إمتلاك إرادة المواطن الحر حقاً وواجباً .

الباب الثالث
في الثورة الصناعية والإجتماعية والثقافية

إن صورة المجتمع - أي مجتمع - إنما يشكلها في الأساس نمط الإنتاج الإقتصادي . والمجتمع السوداني - الذي جمّد الإستعمار نموه التأريخي وأسلمه إلى التخلف والذي تآمر عليه الحكم الرجعي بعد الإستقلال ظل منطوياً على أنماط إنتاجية متعارضة . تمثلت فيها سمات الإقتصاد البدائي المغلق والإقتصاد شبه الإقطاعي . والإقتصاد الحديث في أطرافه البعيدة وفي بواديه وفي قراه . وفي مدنه . وإن كان الإنتاج البدائي ظل يمثله الكادحون الذي لم يكادون ينفصلون من الطبيعة يتقيدون بضرورتها أكثر مما يخضعونها بقدراتهم الفنية . ينتجون المتاع المعيشي خارج دائرة السوق القومية . فإن الإنتاج شبه الإقطاعي تمركز في الإستثمار في الريف بعلاقاته القديمة التي طال فيها إستغلال كبار المولين والوسطاء لجهد الزارعين المنتجين من أهل الريف . كذلك فإن القطاع الإقتصادي الحديث تمثل في النشاط التبادلي في التجارة وفي بعض الصناعات الصغيرة إلى جانب جهد من نشاط القطاع العام في مجالات الإستثمار في الزراعة وفي الصناعة وفي الخدمات والمرافق العامة ولكن كل ذلك لم يكن بقادر على أن يحرر الإقتصاد السوداني من التبعية سواء من حيث بقاؤه منتجاً للمواد الأولية . أم من حيث تمركز المصارف المالية ومؤسسات التجارة الخارجية في يد الإحتكارات الإستعمارية الأجنبية . أم من حيث إعداد الأطر الفنية اللازمة لتسيير الصناعات أم من حيث غياب الفكر السياسي المتحرر المتطلع إلى آفاق الإشتراكية . والرائد في صياغة الكيان القومي في نسق الوعي الإجتماعي تحريكاً للطاقات المادية والبشرية وخلقاً للعلاقات الإجتماعية الجديدة . تحديداً للمسار السياسي المتحرر المشارك بفاعلية في قايا التحرر والسلام والقائم بدوره التأريخي في الوطن العربي والمجال الأفريقي .

وحصيلة لكل هذا فقد إتسم المجتمع السوداني بالجمود . وتعايشت فيه التناقضات في سلبية . ونمت في عفوية . فكان لذلك كله تعبيراته السياسية ومظاهره الإجتماعية وركائزه الفكرية . التي تمثلت في القيادات المنحرفة للأحزاب الرجعية . وفي الزعامات المضللة للطائفية المستغلة وفي النظام الإرهابي المتسلط للإدارة الأهلية التي إستذلت أحرار المواطنين في الريف .

ولقد ظل هذا الثالوث الذي كان يتكامل في السلطة الفاسدة المزيفة لإرادة الجماهير وفي الإستغلال النهم لطاقاتها وجهدها . حرباً على التطلعات المشروعة للشعب . وقيداً على حركته نحو المستقبل . وخنقاً لإرادته في التغيير الثوري . تخريباً لوحدته الوطنية سياسياً وتعطيلاً لنموه الإجتماعي إقتصادياً .

كان هذا صورة المجتمع السياسي . إمتداداً منطقياً للعهد الإستعماري المُذل . لم يتغير من طبيعته البنائة ولا في علاقاته الإجتماعية . ولم ينتفع بثمرات الحرية ولا بمعطيات الإستقلال السياسي . لم تغير فيه شيء جوهري رغم تداول الحكومات

التي كانت تخدم كياناً متفسخاً واحداً له وجوه كثيرة . لف حول كل بادرة جماهيرية وإمتصها حتى إحتواها . بل أن الإنطلاقة الشعبية للتحرر الوطني وللشعارات الباسلة والآملة . تبددت تحت خدر المظاهر الشكلية للإستقلال وأجهضت في خضم النزاع المسعور على السلطة وغرقت في سراب الأكاذيب وتاهت في سراب الأماني وإنحرفت تحت شهوة التطلعات والمكاسب الشخصية حتى إنطلقت من صلب هذا المجتمع ثورة مايو العملاقة فكانت نظاماً جديداً يملك النظرية الثورية . والمنهج الثوري تعبيراً عن إرادة التغيير الجماهيري العميق في كيان المجتمع وفي علاقاته .

الثورة الإقتصادية :-

الإقتصاد إلتقاء رشيد بين معطيات الطبيعة وبين قدرات الإنسان الفنية والتنظيمية . وكلما زادت قدرة الإنسان في تسخير الطبيعة . تمكن أكثر فأكثر من تحويل مواردها الغفل إلى مادة إقتصادية . فإنتقل من الإنتاج الطبيعي إلى الإنتاج السلعي ولقد تطورت هذه القدرة مع طور العلوم والتكنولوجيا . ومع تطور النظم الإجتماعية . عبر مراحل تأريخية حتى وصلت الإنسانية إلى عصر الذرة تكنولوجياً وإلى عصر الإشتراكية إجتماعياً . غير أن هذا التطور لم يسر على وتيرة واحدة في العالم فقد عبرت بعض المجتمعات هذه المراحل . بينما تخلفت مجتمعات أخرى . وكان سبب تقدم الأولويات هو نفسه سبب تخلف الأخريات لأن إستنزاف الموارد الطبيعية والبشرية عن طريق القرصنة والحروب والتسلط السياسي والديبلوماسي والقهر الفكري كان الطريق الممهد إلى تكديس المدخرات وتنويع الإستثمارات . وتوسيع الإنتاج ومن هنا نشأت الدول المتقدمة والدول النامية . وهي ثلث سكان العام الذين مارس عليهم الإستعمار بأشكاله المختلفة أساليب الإستغلال الرأسمالي الرهيب .

وعلى الرغم من أن الهوة تضيق يوماً بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية إلا أن الدول المتقدمة مع قدرتها على تطوير التكنولوجيا عن طريق الإستثمار البشري والمادي فإن الإحتفاظ بتفوقها الإقتصادي يقوم إلى حد كبير على بقاء الدول النامية مورداً للمواد الأولية وسوقاً لمنتجاتها .

وفوق هذا فإن المنهج الرأسمالي الذي صاغ فيه الإستعمار العالمي النظم الإجتماعية لمعظم هذه الدول النامية التي كانت ضحيته . أصبحت قيداً ثقيلاً على حركة النمو والتطور في كل المجالات .

وهكذا فإن الطريق إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية أصبح عبئاً كبيراً على كاهل الدول النامية . فالظروف التأريخية التي تمت فيها عمليات الإستنزاف العالمي . وتجميع رأس المال مستحيل تكرارها مادياً . ومرفوض قبولها سياسياً . وقد فتح هذا الوضع باباً خلفياً للإستعمار ليتسرب إلى تلك الشعوب في أحلاف عدوانية بأسم المعونات والقروض التي يختار إستراتيجية إستثمارها بحيث لا تنتهي إلى تنمية حقيقية تغير من طبيعة الإقتصاد التابع . وإنما تقدم الوهم بدل الحقيقة ولا تفلح إلا في توسيع سوقها هي وذلك بخلق ميل مَرَضي إلى الإستهلاك التفاخري يرتفع بتكاليف المعيشة الضرورية لجماهير الشعب .

والتحديات التي تواجه الدول النامية . ومنها السودان كثيرة وهي مع كثرتها إختناقات ومعادلات صعبة ذلك أن التنمية الإقتصادية هي في الوقت نفسه تنمية إجتماعية وأن النشاط الإقتصادي مسؤولية إجتماعية على أن تكون للإنتاج أخلاقياته التي تتمثل في ديمقراطية الإنتفاع به . وبمعنى آخر يجب ألا تنفصل كفاية الإنتاج عن العدالة الإجتماعية . وهذا قدر الدولة الحديثة وواجبها لأن تطور مسؤولية وإتساع حقوق المواطنة فيها يفرضان عليها إلتزامات شمولية في قطاعي الإنتاج والخدمات . وهي الإلتزامات نفسها التي تفرض عليها طبيعةً وقانوناً أن تعتنق الإشتراكية وتمارسها .

وتحقيق الكفاية والعدل فيها من المعادلات الصعبة لأن العدالة الإجتماعية أوسع وعاءاً من الكفاية الإنتاجية في البلاد النامية . فهي تستنزفها أولاً بأول . وتصبح التنمية عملية صعبة فلا تتم فيها الكفاية ولا تتحقق فيها العدالة . والكفاية دون عدالة إستغلال . والعدالة دون كفاية مجرد خيال . وإنجاز التنمية المسؤولة . التنمية الإشتراكية . يعني أن يعلو وعي الناس بأداء الواجب على وعيهم بإقتضاء الحقوق .

وهنالك إلى جانب هذا . معادلات صعبة أخرى حول الظروف الموضوعية للتنمية في المجتمعات النامية . متصلة بالجوانب المادية من رأس المال المستثمر في المشروعات الإقتصادية ومن الخبرة الفنية والتنظيمية لإقامتها وتسييرها ومن البناءات الأساسية اللازمة لها من الطرق والمواصلات والموانئ من ناحية . ومتصلة بالجوانب الإجتماعية من ناحية أخرى متمثلة في التركيب الإجتماعي الجامد الذي يمثل النمط الإقتصادي من حيث العلاقات القديمة . ومن حيث مفهوم العمل . ومفهوم الثروة . ومفهوم الإدخال . ومفهوم النظام . ومفهوم الزمن . ومايتبع ذلك من بقاء القيم الإجتماعية في المجتمعات النامية وهي تتعارض في كثير من الحالات مع البناء الإقتصادي الجديد ومتطلباته .

وثورة مايو . وهي تضع في إعتبارها كل هذه العوامل المشتركة في البلاد النامية . تتصدى للثورة الإقتصادية في السودان على ضوء واقعه وظروفه الخاصة .

فالسودان يعتبر من أقوى دول العالم إقتصادياً . وفي دراسات المنظمات الدولية . إن السودان سيكون في القرن الحادي والعشرين إحدى ثلاث دول تمد العالم بالمواد الغذائية وكثيراً ما كان هنالك خلط بين الموقف الإقتصادي الذي يمثل الثروات الطبيعية وبين الموقف المالي الذي يمثل حركة التداول النقدي نظراً للعلاقة الوثيقة بينهما . فيصفون الموقف الإقتصادي بأنه صعب .

الموقف الإقتصادي في السودان عظيم . والمستقبل الإقتصادي واعد ولكن لابد من تحريك الطاقات وتنظيمها لإستغلال هذه الثروة الكبيرة والسودان من البلاد النامية التي أفلتت من مشكلة أساسية تواجهها . وهي الإنفجار السكاني الذي يزيد من تبعات التنمية . فلا تكاد الأيدي الكثيرة فيها تقوم بحقوق الأفواه الكثيرة .

ومن هنا فإن الثورة لابد أن تتعرض لبعض الظروف الموضوعية لقضايا التنمية في السودان وأولها قضية المدخرات ورأس المال . وليس في طبيعة النشاط الإقتصادي

القائم فائض مالي ضخم يمكن تحويله إلى مدخرات على أن معظم هذه المدخرات وهي قليل لا تأخذ طابعاً إقتصادياً مرناً يمكن إستثماره . وإنما تأخذ قيمة إجتماعية قليلة كالحيوان أو الحلي الذهبية . إلى جانب أن فكرة الإدخار الإقتصادي لمزيد من الإستثمارات فكرة تنوب عنها فكرة الإستثمار الإجتماعي المتمثلة في الإلتزامات الإجتماعية التي يفرضها النظام القبلي وشبه القبلي ونظام الأسرة الممتدة على الأفراد إلى جانب عادات الإستهلاك التقليدية . كما أن الثروة نفسها بالمعنى الإقتصادي لا تكاد توجد في كثير من قطاعات المجتمع السوداني فقد تحل محل المكانة الإجتماعية كما هو الحال عند الرعاة الذين تقاس وجاهتهم بعدد ما يملكون من الحيوان ومثل هذا يقال عند أهل النخيل في الشمال . وفكرة العلم والزمن والنظام كلها من مقومات الإنتاج تختلف في كثير من قطاعات المجتمع السوداني في الفكرة الحديثة في العملية الإقتصادية . لأنها نتيجة لأسلوب إنتاج قديم .

وهكذا فإن تغيير إتجاهات الأفراد والجماعات نحو القيم القديمة وحشدها من خلال الفكر والممارسة أمر على جانب من الحيوية الإقتصادية والإجتماعية كبير . وفي غياب المدخرات القومية في صورها المختلفة أو عدم فاعليتها وضعف رأس المال الوطني المستثمر في المشروعات الإقتصادية أو الذي يمكن أن يستثمر فيها . فلا بديل للإعتماد الأساسي على موارد الدولة وعلى ترشيد أدائها وإنتاجها على أن التعاون الدولي والثنائي مع الدول الصديقة في حدود السيادة القومية . ودون أن يكون رأس المال الأجنبي حاجباً يسبق النفوذ السياسي الأجنبي ليفتح له باب التدخل في الشؤون الداخلية للسودان أم لا مناص منه تأريخياً . على أن يتكامل رأس المال الأجنبي بضماناته المشروعة مع الخطط القومية . فلا يكون رأس مال مخططاً وإنما يكون رأس مال منفذاً مشاركاً .

وكذلك الخبرة الفنية والتنظيمية في الإنتاج الإقتصادي ترتب أفقياً مع رأس المال وهي قاعدة أساسية للتنمية الإقتصادية وهنا يبرز دور البحوث العلمية والجامعات والمعاهد العليا في إعداد الأطر اللازمة للمشروعات الإقتصادية وتتصل بها عملية التدريب المستمر والمتزايد للعاملين وتنظيمهم وبث الثقافة المهنية ورفع مستواهم الإجتماعي والمادي وإشراكهم في الإدارة ومد الحوافز لهم . وهذا يعني أن تكون هناك سياسة ثابتة هادفة إلى إعداد الفنيين والعناية بالتعليم الفني في كل المراحل . وبالإتجاه العلمي في كل الميادين وإلى جانب العناية في كل مرافق العمل وعلى المستوى المركزي بالتدريب النوعي والتدريب القبلي والتدريب في أثناء العمل . ومع توجيه مزيد من الإهتمام إلى بث الثقافة ونشر الوعي المهني بين العاملين وتدريبهم على التنظيم والإدارة والثورة تدرك أن إنشاء شبكة قادرة من المواصلات والمعابر والموانئ ضرورية ليس للنشاط الإقتصادي والإجتماعي وحسب . بل لضمان الوحدة القومية أيضاً ولهذا فإن التنمية الإقتصادية في السودان بأبعاده المترامية تعتمد إعتماداً جوهرياً على كفاءة الطرق والمواصلات وتنوعها وكثرتها وجودتها .

هذا . وللملكية الخاصة حرمتها وقداستها . في صورة الإنتفاع بها وفي صور نقلها

وفي المواريث الشرعية التي تتصل بها . والثورة تشجع المبادرة الشخصية وتعترف بالحوافز وتعين عليها ولكن الثورة تقف في وجه الإستغلال في كل صوره المادية والروحية . فالملكية الخاصة التي لا تقوى على الإستغلال . ولا تسعى له . هي حق مقدس طالما إحتمل مسؤوليته الإجتماعية في نطاق الفكر الثوري الإشتراكي .

والثورة الإقتصادية تهدف إلى تحديث أساليب الإنتاج وإنشاء العلاقات الجديدة وزيادة الدخل القومي والفردي ورفع مستوى الحياة قومياً وخفض تكاليفها وتوفير الضمانات الإجتماعية للمواطنين في العمالة والتعليم والتدريب وفي الصحة والإسكان . وذلك ببناء إقتصاد قومي متحرر على أسس إشتراكية في مجالات الثروة القومية والطبيعية . وفي الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وفي التعدين وفي الصناعات الهيكلية والتحويلية المتصل بذلك . وفي إنشاء الطرق وفي تدريب العاملين وتنظيمهم . وفي تحرير المصارف والتجارة الخارجية وتصفية النفوذ الأجنبي فيها .

وسبيل الثورة إلى هذا التخطيط المركزي حصر للموارد وتنسيقاً للمشروعات وتدبيراً للتمويل وترتيباً للأسبقيات . ومتابعة للأداء وتقويماً له على أن يكون التنفيذ لا مركزياً . وذلك إستنفاراً للطاقات . ونشر للوعي وتدريباً على تحمل المسؤولية . وإعداداً للأطر الفنية والإدارية . وتعميقاً لمعنى المشاركة بين المدينة والريف . وتقريباً بينهما في أنماط العمل والحياة وقد تمثل هذا في الخطة الخمسية للثورة .

والثورة - إستكمالاً لسياسية التحرر والإنطلاق تعمل على توسيع القطاع العام وتقويته كقطاع قائد ورائد للأقتصاد السوداني والقطاع العام القادر هو سلاح الثورة والجماهير في معركة التنمية الإقتصادية والبناء الإشتراكي ولقد تكّون هذا القطاع في جزء منه من التأميمات المشروعة التي لا تستهدف عقوبة سياسية أو إجتماعية لرأس المال الأجنبي أو المحلي . بقدر ما إستهدفت مثوبة للتنمية الإشتراكية وطلبت معافاة للإقتصاد القومي بخلق المناخ الصحي للنمو السريع .

وإن واجباً وطنياً وتأريخياً يقع على كاهل القائمين في إدارة القطاع العام يتطلب فهماً عميقاً وإدراكاً شاملاً ووعياً أميناً لطبيعة الدور الذي يقومون به . والذي يتوقف عليه مستقبل التنمية الإقتصادية كلها . وهذا الدور ليس هو دور الموظف الحكومي ولا هو دور رجل الأعمال ولكنه مُركَب صحي منهما . دور فيه مسؤولية الموظف وأخلاقياته وفيه مبادرة رجل الأعمال وحرصه ونجاح القطاع العام هو نجاحان . نجاح إقتصادي ونجاح إجتماعي - نجاح مالي ونجاح سياسي - وفشله كذلك في هذا المعنى فشلان ومن هنا كانت أهمية إختيار العناصر القادرة . وتقديمها نموذجاً لقيادة القطاع العام أهمية مصيرية على أن يوفر لإدارييه ظروف المبادرة والإنطلاق .

والثورة في إعتمادها على القطاع العام كموجه للإقتصاد لا تجعل منه نقيضاً للقطاع الخاص . ولا بديلاً له بل يقوم تطوره على إنهما متكاملان عضوياً ووظيفياً . فللقطاع الخاص دوره التأريخي ومجالاته . وضماناته المشروعة في خدمة إقتصاد الثورة . وهو إقتصاد الرخاء للجماهير .

كذلك فإن ثورة تشجع النشاط المختلط بين القطاعات وتوفر له أسباب النمو الصحي في كيان الإقتصاد القومي سواء بين الأفراد أو المؤسسات القومية . أو الأجنبي بشروطها الآمنة وضماناتها القانونية .

والقطاع التعاوني يظل تنظيماً أساسياً ي إقتصاد الثورة . ومجاله غير محدود في النشاط الإنتاجي والإستهلاكي . بل أملاً كبيراً يقع على هذا القطاع في أن يتصدى لحل مشكلات الجماهير اليومية في المدن وفي الريف . عن طريق التعاونيات الإستهلاكية . وعن طريق الإئتمانات الزراعية للمزارعين وتنظيم التسويق . والتعاونيات في السودان تستند إلى ممارسة جماعية عريقة في المجتمع السوداني سلوكاً إجتماعياً وأسلوباً إنتاجياً . أما في مجالات الإستثمارات وأسبقيتها فإن السودان غني بثروته الزراعية النباتية منها والحيوانية . وغني بمصادره التعدينية وهو يدخل باب التنمية الصلبة بدءاً بثروته الزراعية وتوسيعها أفقياً . وتكثيفها عمودياً وزيادتها كماً ونوعاً . وتوجيه الإستثمارات إلى مشروعات الري الكبرى . وإدخال الآلات الميكانيكية . والعناية بالبحوث الزراعية ورفع كفايتها على المستوى الإنتاجي والوقائي وتوجيهها توجيهاً وظيفياً وإستنباط أساليب توصيلها إلى مواقع الإنتاج . وتنظيم جماهير الزارعين وتدريبهم ووضع خطة متكاملة للسياسة الزراعية تكثيفاً وتنويعاً وتخصيصاً . ثم بالعمل على مباشرة الصناعات المتصلة بالإنتاج الزراعي وبتسويقها .

على أن الإصلاح الزراعي . في إقامته علاقات الإنتاج الإشتراكية وزيادة الدخل الفردي والقومي ينبغي أن يستمر . وأن تتسع إمكاناته الإنتاجية في النشاط الإئتماني والإرشاد الزراعي . وتنويع المحاصيل وزيادة المساحات الأرضية والمحصولية . في إتجاه نحو إدخال المحاصيل النقدية الجديدة التي تستوعبها مناخات السودان المختلفة وتصحيح العلاقات الإنتاجية في مجال الزراعة .

إن العناية بالثورة الغابية وبتكنولوجيا الأخشاب وتصنيعها وتسويقها من المناشط التي تتجه إليها الثورة في خطة لإستثمار وتطوير هذه الثروة القومية الكبيرة .

وعصب الإستثمار الفلاحي هو أن الأرض القومية ملك السودانيين جميعاً وهي من بينهم لمن يفلحونها ويستنبتونها ويحركون طاقاتها الإنتاجية .

والثروة الحيوانية متصلة بالثروة النباتية . وجوداً ومصيراً . وهي من المصادر الرئيسية ولكن تثوير الثروة الحيوانية لا يبدأ بالإنسان نفسه فإن تغييراً أساسياً في نمط حياة الرعاة ينبغي بالضرورة أن يسبق ويصاحب كل عمل جاد في هذا المجال إذ أن تغيير النظرة الإجتماعية إلى الحيوان بالقيمة الإقتصادية أمر هام ينقذ كثيراً من الثروة المعطلة في الغرب وفي الجنوب . كذلك فإن النظر في توطن الرحل عمل إقتصادي في المقام الأول ينقل الحيوان من الرعي العفوي إلى التربية المحسّنة .

ومن هنا يمكن النظر في تحسين السلالات . وتصحيح البيئة الرعوية وإغناء المراعي وإستغلال الإمكانيات الأخرى من الصوف والشعر والجلود والألبان إستغلالاً إقتصاديا رشيداً وإنشاء الصناعات التحويلية المتصلة بها وما يزال سوق المنتجات الغذائية

العالمية ذات طاقات غير محدودة وتتسع طاقاتها بإتساع التطور الإقتصادي العالمي . وإرتفاع مستويات الحياة كذلك فإن العناية بالثروة الحيوانية المتأبدة أمر يستدعيه تطوير النشاط السياحي . وإستغلال الصيد المتنوع إستغلالاً مجزياً .

والسياحة موقع إقتصادي هام بالنسبة إلى السودان . وإنه بالإضافة إلى الصيد فإن الثورة تتجه إلى تنظيم آثارنا القومية وتنشط الدراسات الخاصة بها وتطوير فن عرضها وتوسيع الدراسات حولها . فالسودان يعتبر من أغنى بلاد العالم كله من حيث الثروة الأثرية قدماً . وتنوعاً وجمالاً ودلالة .

وثروتنا المائية . أنهاراً وبحراً . ينبغي أن تخضع للإستثمار المُكثّف . وبأساليب إنتاج حديثة .

والثروة المعدنية في السودان ثروة تقليدية . فقد كانت من مرتكزات الإقتصاد السوداني منذ آلاف السنين . وهي اليوم مع تطور التكنولوجيا تصبح مورداً من موارد الدخل القومي . يفوق كل تقدير نوعاً وحجماً وما تزال أرضنا الغنية تغلق سرها العظيم في صدرها وأن الثورة تضع أهمية كبرى على الكشف عن هذه الثروة . وهي ترحب برؤوس الأموال التي تستثمر في هذا المرفق والثورة في هذا المجال تبدأ بالمسح التعديني وتعد الأطر القادرة من السودانيين في هذا المجال وتكثف فيه البحوث العلمية وتعطي ذلك كله أسبقية عالية . كذلك فإن الصناعات التحويلية الهندسية تأخذ مكانها بالضرورة تمكيناً للسودان من قطع مسافات التخلف وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل وأن يتسع فيها مجال الإستثمار لكل القطاعات . وفي كل الصور الممكنة بما يتفق مع خط الثورة الفكري والإقتصادي . فالصناعة وحدها هي مفتاح التقدم الإقتصادي .

والعناية بالصناعات السياحية ميدان ينبغي أن يقتحم وأن يشجع لما تدره من دخل كبير وما تخلق من قاعدة للمهارة الفنية . وهي من الميادين التي تشرف الدولة على توجيهها وإعداد الفنيين لها .

أما في مجال التبادل الإقتصادي فإن قطاع التجارة وبخاصة التجارة الخارجية . من المجالات الأساسية ليس لتحقيق الربح الإقتصادي وحسب . ولكن أساساً لدعم المكاسب الإجتماعية . فتنشيط هذا القطاع مع تركيز أساسياته في يد القطاع العام . ضمانة من ضمانات التحرر الإقتصادي وصيانة للثروة السودانية وإدارة ديمقراطية لمصلحة الجماهير .

أما التجارة الخارجية فإنها ظلت تقليداً من مواقع القطاع الخاص وتنظيمها وتوجيهها بما يحقق توافر السلع وثبات الأسعار أمر لا غنى عنه كما أن القطاع التعاوني ينبغي أن يلعب دوراً بارزاً في هذا المجال بتوفير السلع الأساسية لجماهير الشعب بعيداً عن التلاعب بالأسعار . وإفتعال الندرة الموسمية فيها مع أحكام الرقابة الكاملة في كل ذلك .

إن الثورة لا تتوقف . وضمان حياتها هو إنطلاقها أبداً إلى الأمام متخذة من كل غاية تبلغها زاداً إلى غاية أخرى . والثورة الإقتصادية في هذا الإطار الفكري من خلال

الممارسة تهدف إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية وصولاً لتحقيق الكفاية الإجتماعية . صنعاً للمجتمع الإشتراكي المعافى على ضوء التجربة السودانية في ضوء الفكر الإشتراكي .

في الثورة الإجتماعية :-

إن المجتمع السوداني المعاصر الذي خرجت الثورة من صلبه تجسيداً لتطلعاته وتعبيراً عن إرادة التغيير فيه له خصائصه المميزة ومشكلاته المعقدة . وإن التصدي لصياغته ثورياً يتطلب فهم تركيبه العضوي والوظيفي .

وأن أبرز ظاهرة في هذا المجتمع بالرغم من أنه مجتمع سياسي واحد على إمتداد السيادة الوطنية . إلا أنه مجتمعات متباينة إجتماعياً وإقتصادياً صاغته قيم حضارية متفاوتة تأريخياً . شكّلته علاقات إنتاج متعددة . وأنماط حياة متنوعة فرضها البعد الزماني والبعد المكاني .

وأكثر واجبات الثورة إلحاحاً في هذا المقام هو إعادة صياغة هذا المجتمع صياغة وطنية على أساس من علاقات الإنتاج الإشتراكية . وقواعد من حقوق المواطنة الرشيدة وإلتزاماتها . حتى يتوحد الإطار السياسي والقانوني مع الإطار الإجتماعي والحضاري للمجتمع السوداني . ويتطابقا مستوى ونوعاً . قيماً وإتجاهات . حقوقاً وإلتزامات فيكون الوطن السياسي هو نفسه الوطن الإجتماعي والحضاري . فلا يغترب المواطن إجتماعياً وإقتصادياً في وطنه وحتى يتوحد الإنتماء والولاء .

وأن هذا يعني إنهاء الولاءات والإنتماءات المحلية . وحشدها جميعاً في إتجاه المجتمع كله . وأن يتحرر المواطن من أشكال التنظيمات القبلية وما ترتب عليها من نظم إدارية ليدخلوا في دائرة التنظيمات الوطنية القومية وأن تتحرر عقائدهم من الشوائب التي علقت بجوهر الديانات السماوية التي جاءت لتكمل سيادة الإنسان وتعز حريته . حتى يكون الدين نقياً وخالصاً لله الذي خلق الإنسان على صورته وأقامه خليفة على أرضه . فلا يكون هناك إستغلال بأسم الدين . ويعني كذلك أن يتحرر المجتمع من علاقات الإستغلال الإقتصادية في كل صوره . وهي علاقة إستغلال قائمة على الولاءات القبلية والطائفية .. وأن يتحرر المجتمع من أسر الطبيعة وقوتها ليكون قادراً على إخضاعها وإستثمارها لخيره فيستقر الرعاة البداة . وأن تمتد القرية إلى المدينة وتختلط المدينة بحياة القرية وأن تنتهي العادات والتقاليد التي فقدت وظيفتها الإجتماعية .

وأساس التغيير في كيان هذا المجتمع . وإعادة صياغته هو التخطيط الإجتماعي القائم على الدراسات المعمقة التي تسبق التغيير الثوري البصير هو التخطيط الذي يصنف المشكلات ويبين طبيعتها ويرسم إستراتيجية تغييرها والأدوات والوسائل التي يتحقق بها التغيير الثوري وإنما تتم عمليات التغيير الثوري من خلال الممارسة لحقوق المواطنة وإلتزاماتها في سياق التنظيمات والمؤسسات الثورية .

ومن السبيل إلى ذلك تحديث أساليب الإنتاج . وإحلال العلاقات الجديدة مكان العلاقات القديمة والعناية بالأسرة وإعتبارها ركيزة المجتمع الأولى وتوفير الرعاية

لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية ومد الخدمات التي تعين على تطويرها . ورفع قدرتها الإجتماعية في بناء الأمة وإنتاجها وصيرورتها . وتعميم التعليم وتوحيد مناهجه وتطويرها وتوظيفها . ومحو الأمية وتعليم الكبار وتكثيف النشاط الطلابي . والعناية المخططة بالطفولة . وتحرير المرأة . وزيادة إسهامها في النشاط العام ونشر الفكر الثوري بمختلف الأساليب وفي مختلف الصور . ورفع القيود الإجتماعية . وتكثيف المشاركة في منظمات الثورة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والنوعية . وخلق الإتجاه الإيجابي نحو التغيير الإجتماعي وقبوله .

إن تغيير المجتمع تغييراً نوعياً هو تلخيص لبرنامج الثورة وترجمة لأهدافها التي ترمي إلى عملية خلق المجتمع الجديد . فالثورة هي دائماً صوت المستقبل وصورته .

والمجتمع يباشر حقوقه واجباً ويؤدي واجبه حقاً فالمواطنة إلتزام مشترك فالواجب ينطوي على الحق والحق يتضمن الواجب ومن هنا فإن العلاقة بين السلطة الثورية والمواطنين الثوار ليست علاقة حاكم بمحكوم . وإنما هي زمالة عمل . ورفاقة نضال . فالموظف يجب أن يكون في الثورة مسؤولاً بقدر ماهو مشارك في العملية الثورية فالمواطنون في الثورة لا ينتظرون التغيير منّا بل يتوحدون معاً ويكونون مغيرين بقدر ما هم أنفسهم موضوع التغيير منها لأن هذا هو الأسلوب الذي تجدد به الثورة نفسها لأن الثورة إمتداد نوعي دائم . زادها المبادرة والإبداع والإقدام والتجرد .

ومن هنا وعلى هذه الأسس تستنبط آلاف الصور من العمل والإنجازات اليومية فعملية التغيير عملية دائمة . وهي ليست من الأعمال التي تتم دفعة واحدة وإلى الأبد . بل إن التغيير نفسه يقود إلى تغييرات أخرى . ولا يمكن لبرنامج عمل أن يكون ناجحاً إلا إذا إنقلب إلى سلوك يومي زصار جزء من حياة الناس . وهذا هو سبيل الثورة في إحداث التغيير الإجتماعي الذي يتضمن تغيير الإنسان والمجتمع وتغيير الظروف التي يوجدان فيها .

وما يزال التعليم بكل صوره هو حجر الزاوية في عمليات التغيير الدائم . لأنه يمد الإنسان بالسلاح الذي لا يقهر . ولا يفل . يمده بالقدرة التي يواجه بها كل المواقف الجديدة عن طريق المعرفة المتجددة ويتخلص بها من الخرافات والتقاليد الباليه وينشاء بها على التفكير العلمي والموضوعي .

والثورة تتيح التعليم حقاً وواجباً للمواطنين كافة في تناوله وعطائه . وديمقراطياً في ممارسته . ووظيفياً في طبيعته مرتبطاً بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية تغييراً نوعياً للكيان الفكري والمهني للمواطن . وتجديداً لحياة المجتمع وبناءاً للمستقبل وإعداداً لقيادات المستقبل والتعليم في صوره المختلفة من التعليم النظامي إلى تعليم الكبار إلى التدريب . وفي كل مراحله في المدارس والمعاهد والجامعات حلقة واحدة في عملية تغيير المجتمع من الموانع المختلفة .

والتغيير الثوري ينبغي أن يحدث في كل الأجيال المعاصرة . ولهذا فإن تعليم الكبار الوظيفي ينبغي أن يلعب دوره الأساسي كعنصر فعّال في مجال التوعية السياسية والتنمية الإقتصادية وفي التحرر الإجتماعي بين الرجال والنساء . الأمر الذي يرفع

كفاءة قدرتهم على الإنتاج وبالتالي على المشاركة النشطة والفعّالة في تغيير المجتمع .

والرعاية الصحية وقاية بتصحيح البيئة وبالعناية بالطفولة والأمومة ونشر الوعي الصحي . وعلاجاً بالتصدي للأمراض والآفات بالتطبيب . دعامة أساسية من دعامات التغيير الثوري وهي حق ديمقراطي في الثورة للمواطنين دون تفرقة . وعامل من عوامل الإنتاج الإقتصادي والإجتماعي .

كذلك فإنه من الحقوق الأساسية والإلتزامات الجوهرية . العمالة المنتجة وإيجاد الفرص وتوسيعها للمواطنين ليباشروا حقهم في العمل واجباً وشرفاً ولكن ينبغي أن يكون أداة من أدوات التثوير الإجتماعي والإقتصادي ورفع مستوى الحياة . فلا يباشر العمل كوظيفة مضمونة الدخل تمارس فيها البطالة المقنعة . ولابد أن يتغير مفهوم العمل ليصبح شرفاً ومسؤولية لا تكسباً سهلاً للحياة . إن العمل وحده هو الذي يعطي القيمة الحقيقية للإنسان لا منصبه . ينبغي ألا يكون تصور المواطنين للوظائف تصوراً طبيعياً بل تصوراً إجتماعياً . إن الوظيفة ليست كالشجرة تنمو بمرور الزمن . فالزمن المجرد ليس وحده عاملاً حاسماً في النمو الوظيفي . ولكن العامل الحاسم هو الإنتاج والمبادرة والأمانة في تحمل المسؤولية الثورية . هي مسؤولية عينية للمواطنين جميعاً في مجتمع العدل الإجتماعي في المجتمع المسؤول الذي إرتفعت عنه الوصايات الفكرية والسياسية والروحية . مجتمع الثورة .

إن فرص الإتصال الفكري والتبادل السلمي لابد أن تتسع بين المواطنين من ناحية وبين أرجاء الوطن المختلفة من ناحية أخرى ومن هنا فإن تيسير وتوفير وسائل الإنتقال المختلفة عامل أساسي في خلق الوحدة الإقتصادية والإجتماعية .

على إنه في هذا المقام . يكتفى بالعناية بأوجه النشاط والإتصال الفكري عن طريق أجهزة الإعلام الجماهيرية المختلفة . وعن طريق المؤسسات الثقافية والتربوية والفنية لدورها الجوهري في التعبير الإجتماعي عن حركة المجتمع بما يؤدي إلى خلق رأي عام رشيد موحد حول مختلف القضايا القومية والعالمية وبما يكمل الدورة السياسية والفكرية لذلك الرأي العام على نطاق الوطن .

وقطاعات المناشط الروحية والإجتماعية والثقافية والرياضية . وهي كلها ميادين للتنظيم الموجه والتوعية الإيجابية في تبني الأفكار التقدمية . والنهج الإشتراكي إسراعاً بعمليات التغيير في مختلف المواقع وهي كلها في تصور الثورة مجالاً للتدريب والتماسك القومي والتربية الوطنية والتوجيه المهني .

والثورة ترى أن هذه التنظيمات جميعاً مسؤولية ثورية وهي تُوليها من العناية أعظمها فيما يتصل بتقنين نشاطها وعونها . وهي جزء من التنظيمات الثورية في القطاع السياسي . والديمقراطية الثورية في كل جوانب العمل العام هي سبيل المشاركة والإلتزام . وهي تجد تعبيراتها في كل التنظيمات الثورية ولعل التنظيمات السياسية هي أكثر المواقع المتقدمة في هذا الشأن لأنها تنظيمات شمولية فالإتحاد الإشتراكي السوداني . ومجلس الشعب والمجالس التنفيذية ومجالس الأحياء

والقرى وكل التنظيمات التمثيلية منابر مسؤولة ومجالات نضال من أجل التقدم والإشتراكية . والعضوية فيها ليست شرفاً ولا حلية ولا زينة وإنما هي إلتزام أمين ومسؤولية كبيرة وبقدر ما يواجه الأعضاء الثوريون واجبهم فيها الإنجاز والعطاء أعانوا على مسيرة الثورة .

إن كل هذه المناشط ينبغي أن تتجه إلى صياغة المواطن الملتزم والمسؤول . المواطن الذي تسع ذاته كل الوطن . وتنعكس في شخصيته القومية كل خصائص شعبنا وكل آمال الثوريين في التقدم . وفي خلق سودان الثورة الجديد . الذي يعطي أبناءه جيلاً بعد جيل شرف الإنتساب إلى تأريخه العظيم وإلى أرضه الغالي وإلى مستقبله العملاق الذي يبنونه بالإلتزام والإنتماء وبالقدرة والعطاء .

في الثورة الثقافية :-

الثقافة حصيلة التجارب الإنسانية وجمع القيم ومناط المعايير السلوكية . وهي الإطار الذي تقوم فيه حياة الجماعة والنواة التي تدور حولها . فثقافة شعب من الشعوب هي نمط حياته فكراً وممارسة في الوسائل والغايات . ولكن الثقافة وهي مفهوم شمولي . قد تختلط مع مفهوم التعليم وبخاصة في جانبها لأنه أحد روافدها الأساسية .

فالحديث عن الثقافة في السودان هو في واقع الأمر حديث عن القيم والإتجاهات السائدة في المجتمع السوداني وهي بهذا تكون موضوع العمل الثوري كله . تغييراً أو تعديلاً أو تطويراً أو دعماً . فهنالك جوانب في ثقافتنا ينبغي أن تدعم وتجلى . فآثارنا العظيمة بفنونها التشكيلية الفذة ومعمارها الشامخ جزء من ثقافتنا وفنوننا القومية والتوقيعية والتشكيلية جزء من ثقافتنا وديننا الحنيف بقيمه العليا وآدابه جزء من ثقافتنا . ولغتنا جزء كريم من ثقافتنا وقوام الشخصية السودانية بسجاياها النبيلة من الشجاعة والإباء والإيثار والعطاء من ثمرات ثقافتنا .

ولكن هناك جوانب سلبية في الثقافة وجوانب أخرى معوقة لأنها فقدت وظيفتها الفاعلة في كيان المجتمع . ولكنها تستمر كتقاليد وعادات ترمز إلى وظائف قديمة إختفت من حياة الناس . وقد تصبح لبعض القاليد والعادات من الحرمات ما يشبه القداسة . كالميل القائم في وجدان الناس لا شعورياً لإحترام الماضي لأن الماضي في بعض الجوانب يمثل مصير الحاضر والمستقبل .

ونحن نريد للمجتمع السوداني أن يقيم ثقافة ثورية تستجيب للحاجات الجديدة للمجتمع في الفكر والممارسة السلوكية . نريد أخلاقاً ثورية وتفكيراً ثورياً وأداءاً ثورياً ومواطنة ثورية . من خلال الثقافة الجديدة التي ينبغي أن تكون شاهدة في إتجاهاتنا وفي سلوكنا وفي حياتنا .

وهذا يقتضي أن ندعم في الإتجاه الثوري الجوانب الإيجابية في ثقافتنا الفكرية والسلوكية في سياق الفكر الثوري وأن نطوع بعضها لذلك السياق وأن ندفع الجوانب السلبية والمعوقة فيها تلك التي تقف أمام التغيير وأمام التحديث وأمام التنمية .

الثقافة ليست بالقطع الأبراج العاجية . وليست الآداب والفنون وحدها ولكنها إلى

جانب ذلك المعايشة اليومية الواعية حياة على مستوى الأهداف الإنسانية الشريفة . الثقافة هي إضافة النافع والجميل من الفكر والفن والإنتاج . والثقافة هي الحياة على مستوى الأمل بالقدرة على العمل . وهي إستنباط أفضل مافي الحياة بأفضل مافي الإنسان لخير الإنسانية .

ومن هنا فإن الثقافة بطبيعتها ينبغي ألا تتصور على إنها إمتياز بل على إنها المشاركة العريضة لكل المجتمع في التصور والأداء والعطاء ولأن هذه هي طبيعة الثقافة فإن الجماهير العريضة ينبغي أن تتعرض بقوة لتأثير التغيير ولابد من إمتلاك الوسيل الدائمة للمشاركة . وللنمو في المشاركة وكان حقاً ثورياً أن تبدأ الثورة الثقافية بالحرف بالكلمة وبالمهنة وبالممارسة .

إن الثورة الثقافية تطرح منهجاً للتغيير الثوري للأشكال السلبية اللاوظيفية في القيم والإتجاهات والسلوك والأداء وهي في حركتها لإنجاز هذا التغيير في مواقع الإنتاج والخدمات وفي العلاقات الإجتماعية ترمي إلى إعتلاء سلم جديد للقيم في الإتجاه نحو العمل العام وفي تقويمه وفي المكانة الإجتماعية وفي الدور الإجتماعي والحوار وفي إتخاذ القرارات .

وللثورة الثقافية بهذا المعنى تشمل الثورة الإدارية والأداء العام وأسلوب ذلك الأداء والمسؤولية العامة وواجباتها . وتشمل تطوير فنوننا الشعبية . وموروثاتنا الثقافية . وتشمل الثورة التعليمية توجيه التعليم توجيهاً ديمقراطياً ووظيفياً وتشمل الموضوعات الإجتماعية القديمة وتغيير مفاهيم الإنتاج التقليدية وتغيير طبيعة العلاقات بين السُلطة والجماهير على أساس الحق الواجب . والواجب الحق وعلى أساس التحالف بين قوى الشعب لا على أساس الصراع بينها .

والثورة الثقافية المرتبطة بحقائق هذا الوطن في إنفتاحه الواعي والرشيد على العالم في طريق السودان إلى البعث والإنطلاق في آفاق الإشتراكية .

ومن هنا فإن الثورة الثقافية تبدأ في تحقيق هذه التغييرات في كل المجالات وبين كل الأعمار وعلى إمتداد الوطن . بحيث تستقطب حول الحرف الكلمة كل مناشط المجتمع . وتجند لها كل الطاقات وتتم فيها عملية التثقيف السياسي والإجتماعي والمهني في كل مواطن ومواطنة ويتم في الوقت نفسه تثقيف المجتمع وتحويله من خلال المهنة ومن خلال الدور الإجتماعي . ليكون وسيلة لدفع التغيير إلى كل المواقع . ويكون بعد ذلك غاية . لأنه سوف يستمر في عمليات التثقيف على المدى .

إن هذه الثورة الثقافية الت تمارس شمولية . لن تنتهي بتعليم القراءة والكتابة . ولكن بتغيير وجه المجتمع . لانها سوف تقود الثورة إلى كل تنظيم في المجتمع في الدواوين الحكومية . في الحقول . في المنظمات الإقتصادية والإجتماعية . في التنظيمات السياسية ما يرفع كفاية النشاط في كل المواقع .

والثقافة الثورية في شمولها تبدأ في شمولية وظيفية في تنسيق مع كل الأجهزة العامة لتحقيق الصورة الجديدة للمجتمع الثوري . والمجتمع القارئ والمجتمع الملتزم فتكون تدريباً مهنياً . وتدريساً إجتماعياً . وقدرة على الحوار والمشاركة في المنظمات

ووعياً سياسياً وإقتناعاً فكرياً بأهداف الثورة في بعدها اللوني والإنساني . وزيادة في الإنتاج وبخاصة في مجال العمل العام تغييراً للقيم السلبية في الإنسان . وتبديلا للنظم البالية في المجتمع وقوة جديدة دافعة للحياة الثورية على أرض سودان الثورة

إن الثورة حين تمد الجماهير الكاسرة بسلاح المعرفة الوظيفية الهادفة في علاقاتها مع مناشط المجتمع وحركة الحياة القومية فإنها تكون قد أنجزت العمل العظيم في مجال الثقافة الحقيقية . ثقافة الجماهير . ومقدرتها على التغيير وعلى التعمير .

وإلى جانب هذا المحور التعليمي الذي تقوم عليه الثورة الثقافية الشاملة في التكوين الحضاري والإجتماعي . فإن الثورة ترعى المجالات التقليدية للأجهزة الثقافية وتوظيفها في طريق التغيير لتكون أدوات تغيير هادفة وأساليب تفكير إيجابية . فالإعلام المسموع والمرئي يتسع نطاقهما . وترتفع كفايتهما وتتنوع أنشطتهما لتستوعب التطلعات . وتعمق الوعي . وتؤكد اليقين الثوري . ولابد من تنشيط الكلمة المكتوبة . ومد أسباب النمو المادي والإجتماعي لها . ومن رعاية الآداب والفنون وفتح المجال أمام الموهبة والإبداع ومد الفرصة لها للتدريب المتقدم . والتوسع في إنشاء المعاهد الفنية . والعناية بالآثار القومية . وبالمعارض والمسرح . والتي من شأنها أن تعبر عن حقيقة الحياة السودانية . وتعين على تغيير صياغتها ونموها . ومن أحاطة المأثورات الشعبية والفنون القومية بما تستحق من الرعاية وتطويرها في السياق الثوري تأكيداً لشخصيتنا الثقافية التي تكون منبعاً لا ينضب من الإلهام . وذخيرة لا تنتهي من الإسهام في إثراء الحياة الفنية والفكرية . ولتلعب الدور الإيجابي الذي يجب أن يكون له في المجتمع الجديد في نطاق الوحدة العربية .

والثورة في كل ذلك إنما تستهدف تكاملاً في هذا المجال مع التدفق الثوري في المجالات الأخرى . فليس هناك مجال مستقل . فالإقتصاد يخدم الثقافة . والثقافة ترفد الحياة الإجتماعية في تجددها وفي إمتدادها وفي جوانب وزوايا لحقيقة واحدة . ومع هذا التكامل فإن الثقافة ينبغي أن تخاطب بطبيعتها الشمولية . كل جماهير الشعب . فهي ليست إمتيازاً ولا ترفاً لفئة من الفئات .. وإنما هي مِلك الجماهير . هي صورة المجتمع . تنمو به ولها في وظيفة محسوبة ومقدّرة وموجهة .

الباب الرابع
الوحدة الوطنية

إن قصص النجاح وملاحم البطولات في تأريخ الإنسان الإجتماعي عبر الحقب والقرون قد إتصلت بمقدرته وإصراره على ترسيخ مفهوم الشعب كبعد خير في الإنسان يربطه - بالتعارف والوفاق - بتراث وطن يستظل بسمائه ويأكل من ثمرات أرضه ويأمن في حماه ويتهيأ بذلك إلى ولوج مفهوم الأمة . يستمد عزته من تراثها ويجد أمنه النفسي في أمجادها ويمدد عمره الزمني في تأريخها ويستشعر عبر حضارتها مسؤوليته في إثراء ودفع المسيرة الواعدة لمستقبل يستشرف وحدة الإنسان في كل مكان وزمان .

إن في الوحدة الوطنية سر بقاء الشعوب إلتصاقاً بأرض أوطانها وصوناً لإستقلالها وحرصاً على سيادتها وسيطرة على إمكانياتها وتطويعاً لمواردها في خدمة الإنسان فيها ولذلك كانت ومازالت وسوف تظل الوحدة الوطنية دوماً هدفاً لمؤامرات الإستعمار يسعى بالعنف والتسلط وبالدس وبالخيانة سعياً آثماً إلى تدميرها وتعبيداً لطريق السيطرة على مقادر الشعوب وإذلالها وإستغلالها في تحقيق مآربه ومن ثمّ كانت مداخل الإستعمار للتحكم في مصاير الشعوب هو تفكك صفوفها وفقدانها للهدف وكان أسلوبه في البقاء تكريسه لهذا التفكك وإعتماده على تفريق صفوف الشعب الواحد والسعي لتمزيق وحدة ترابط وطنه وذلك بتوسيع شقة الخلاف بين المجتمعات داخل الوطن الواحد وتنمية أوجه الخلافات بينها بتقوية العلاقات القديمة والممارسات التقليدية وحجب وسائل الإتصال بينها . وعزلها إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً .

لقد خلق الإستعمار ووسع الهوة بين أبناء الوطن الواحد الذي كانوا يصلون إلى وحدتهم الكاملة في الزروف الطبيعية دون جهد لذلك لأنها وحدة طبيعية وتأريخية . لقد أعمل الإستعمار أساليبه الماكرة فزور تأريخ شعبنا . ليضع بذور الفرقة والعداء بين أبناء شعبنا . فقوى النظم القبلية عن طريق الإدارة الأهلية وحشا المناهج التعليمية بأسباب الشقاق . وأبقى مناطق في السودان في تخلف مقصود مخطط له فأنشاء المناطق المغلقة ليباشر من وراء الأسوار الحامية التي أقامها بين المواطنين عمليات التخلف . إن أكبر مثال لهذا التخريب للوحدة الوطنية مارسه الإستعمار على أرض الجنوب الإقتصادي والإجتماعي وعرقلة لصنع التقدم على أرضه .

وإن كثيراً مما تعانيه جبهة الوحدة الوطنية راجع إلى ذلك المخطط الإستعماري الذي خلق الفوارق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي شكّلت عقبات في طريق التكامل القومي . حتى جاءت مايو . ووضعت الحل الديمقراطي السليم حلاً قائماً على الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الواحد . في تصور متكامل لإزالة التخلف الإجتماعي والإقتصادي والثقافي تعويضاً عن المعاناة الطويلة للمواطنين من جراء الإستعمار .

لقد رفعت ثورة مايو شعار الوحدة الوطنية إيماناً منها بأنها الخيط الخفي في أرض وطنه آملاً في بناء مستقبله رغم الشروخ والأخاديد التي دأب الإستعمار على خلقها في هذا الكيان ورغم ما ران على ساحة العمل الوطني بعد الإستقلال من دواعي التفرقة والتشتت سواء كان تضليلاً طائفياً أو تعصباً قبلياً رجعياً أوتشنجاً عميلاً أو إستغلالاً إقتصادياً أو تسلطاً إدارياً .

وما موقف الثورة الحازمة من الخارجين على النظام في الجنوب ومواجهتها للرجعية في مارس ١٩٧٠م والشيوعيين في يوليو ١٩٧١م وما سبق أو تخلل أو تبع هذه الأحداث الكبيرة من حل لكل الأحزاب ورفض للإدارة الأهلية المتسلطة والطائفية المضللة إلا دلائل تشير إلى إصرار الثورة على إزالة كل ما يحول دون بروز الوحدة الوطنية من حيز الخيط الخفي المستقر في ضمير الشعب إلى حيز المعلم الواضح الفاعل الذي يحكم مسيرة العمل الثوري البناء .

إن الوحدة الوطنية ليست شعاراً سلبياً يقف عند حد إزالة العوائق من الطريق أو مُسكّناً ينتهي أثره عند المعالجة لدواعي التشتت التي تتنافى مع طبيعة الأشياء ولكنها مفهوم إيجابي يأخذ محتواه الفكري والأخلاقي من الإشتراكية الوحدوية ويأخذ مضمونه الكياني من تحالف قوى الشعب العامل ويأخذ شكله التنظيمي في الإنتماء الواعي لمنظمات الثورة الجماهيرية تحت راية الإتحاد الإشتراكي السوداني وصدوعاً بتوجيهاته ويأخذ محتواه العلمي من الإرتباط الوظيفي بمتطلبات البناء والتنمية .

أن الوحدة الوطنية ليست تجمعاً عفوياً تتسلل إليه قوى التخلف المنهزمة لبث سمومها من جديد . ولا هي جبهة يلج أبوابها ذوو الحنين إلى الماضي العريض إو ذوو الولاءات المسبقة والإيدولوجيات المتصارعة . ولكن الوحدة الوطنية إقبال أمين مريد إلى رحاب الثورة وولاء غير مشوب لمبادئ وأهداف ثورة مايو وحدها تكريساً للجهود وحشداً للطاقات وتجميعاً للإمكانيات وإستعداداً للبذل والعطاء وفكراً وعملاً في طريق البناء والتعمير . صيانة لوحدة تراب الوطن وأمانة على وحدة الهدف وحفاظاً لوحدة الصف كضمانات لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

والوحدة الوطنية ليست فقط رفضاً لأية حساسيات مفتعلة داخل أو بين منظمات الثورة الجماهيرية والفئوية وإنما هي بالضرورة تلاحم عضوي وتكامل جزئي وعيني بينها جميعاً كروافد تصب كلها في مصب واحد ولخدمة هدف واحد - وهي بذلك عزوف آنف عن مراكز القوى وإباء آشم عن التسلط والإحتواء وسيادة مطلقة للإحترام المتبادل بين الثوار الذين تحسم التناقضات الثانوية بينهم الحقيقة والموضوعية ولا شيء سواها - فتتبلور بذلك ذاتية الشعب ويتأهل لممارسة الرقابة الإيجابية على كل ما يجري في أرض وطنه .

والوحدة الوطنية بهذا محكها العمل الناجز المتصل بمشاكل الجماهير ومقياسها الأداء الرشيد المرتكز على معطيات العلم وأسلوبها الديمقراطية الشعبية والوضوح الثوري وتهيئة المناخ المعافى لطرح القضايا للنقاش وسيادة الحقيقة في التقرير

وإصدار الأحكام . وصولاً إلى الإلتزام الفردي والجماعي تجاه تبعات العون الذاتي والعمل التطوعي وغيرها من أساليب العمل لإستقطاب الجهود الشعبي كدعامة أساسية في عملية البناء والإرتقاء .

إن الوحدة الوطنية هي الوعاء الوحيد والأمثل والدائم الذي تتكسر فيه الحواجز بين الفئات وتذوب فيه الفوارق وتتفاعل فيه الأفكار وتتكشف فيه ملكات الخلق والإبداع وتتحول فيه مقدرات الأفراد إلى مقدرة جماعية وإرادتهم إلى قوة شعبية متكاملة ودافعة تشع من جوانبها دوماً صيغ متجددة ومتغيرة ومتطورة للعمل - ويكون بها الشعب هو الملهم والمعلم حقاً . وبالوحدة الوطنية وحدها يستطيع الشعب التصدي لقضايا التنمية وهزيمة التخلف وتحرير الوطن وبها وحدها يستطيع الصمود في وجه الأعداء في الداخل والخارج حفاظاً على أصالته ومسيرة ثورته وبها وحدها يستطيع أن يصير قوة مؤثرة ومسؤولة وملتزمة تجاه قضايا أمته وأبناء قارته وقضايا الإنسان في كل مكان .

الباب الخامس
السياسة الخارجية

إن الحضارة الإنسانية حق مشاع للبشرية جمعاء بإعتبارها نتاج للجهد المتصل والمتكامل لكافة الشعوب التي إرتفعت بها من طور إلى طور . وإنتقلت بها من منطقة إلى أخرى في تأثر وتأثير وتفاعل مع بعضها البعض . ولقد شهد التأريخ قيام دولة المدينة فدولة الإمبراطورية ثم دولة الأمة التي واكب نضوجها الإقتصادي إنطلاقاتها إلى خارج حدودها في موجات توسع سعياً وراء الخامات والأسواق وإرتياداً لمناطق النفوذ .

ولقد إستهدف هذا التوسع مقاومة عنيفة وعنيدة من جانب الشعوب التي لم تلن أو تساوم بل هبت تقاوم الغزاة ذوداً عن حريتها وثرواتها القومية في ملاحم نضالية رائعة . ولئن عمل الإستعمار جاهداً على قتل مطامح تلك الشعوب في الحرية والتقدم والرخاء فإن إيمان الشعوب بذاتها ومستقبلها وحتمية إنتصارها جعل جذوة النضال تبقى حية متقدة عبر التأريخ .

فمن هذا الواقع كان على بلادنا أن تختار مكانها وسط قوى التحرر والتقدم والنضال الدائب ضد قوى الإستعمار الذي عانى شعبنا ويلاته جوراً وعسفاً ونهباً لخيراته . وأن تتحمل أمانة إستكشاف طريق التقدم والعدالة الإجتماعية بين الصفوف الأمامية لقافلة الأمم النامية .

وهكذا فإن السياسة الخارجية لثورة مايو هي سياسة ذات محتوى وطني تقدمي تستهدف خدمة المصالح الوطنية والإضطلاع بدور مؤثر فعّال في دفع قضية التنمية ومجارية التخلف وتطوير الوطن وإعادة بناء الحياة . وعليه فهي بالضرورة تجسيد لنضال الشعب السوداني ووضع السودان بكل ثقله في معركة النضال ضد قوى الإستعمار القديم والحديث والصهيونية وسياسات التميز العنصري في تعاون راسخ وحميم مع سائر المقاتلين من أجل التحرر والإشتراكية والسلام في العالم .

لقد إلتزمت ثورة مايو سياسة خارجية واضحة المعالم تتمثل قسماتها الرئيسية في :-

١/ تعبئة الجماهير من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية المتمثلة في الإستقلال الوطني والبناء والتشييد على طريق الإشتراكية العادلة والتصدي لكل تآمر يستهدف سلامة الوطن ووحدة ترابه وثورته التقدمية التي جاءت تعبيراً واعياً عن آماله ومطامحه في التقدم . خلاصاً له من آثار قيود التبعية السياسية والإقتصادية التي كبلته بها الأنظمة الرجعية كي يؤدي دوره طليقاً ومؤثراً في دفع تيار التحرر والتقدم في العالم أجمع .

٢/ التصدي الذي لا يلين للإستعمار العالمي في كل موقع وفي كل ظرف والعمل على تصفية جميع أشكاله السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في زمالة نضالية واسعة على نطاق العالم وفي تلاحم أصيل مع قوى التحرر والسلام .

٣/ الوفاء بمسؤوليات السودان التأريخية في دعم الثورة العربية وتجنيد طاقاته وحشدها في معركة المصير العربي تحت أعلام الثورة العربية وصولاً بالأمة العربية إلى مراميها الخالدة في الحرية الإشتراكية والوحدة .

٤/ دفع الثورة المعادية للإستعمار على الأرض الأفريقية ودعمها لتحرير القارة من الإستعمار والتفرقة العنصرية خلاصاً بالإنسان الأفريقي والشعوب الأفريقية من التسلط والسير معها على آفاق المستقبل في تكامل وتكافؤ وتلاحم أصيل .

٥/ تطوير التفاهم مع الدول المجاورة دعماً لعلاقات حسن الجوار وتأكيداً للإحترام المتبادل للسيادة الوطنية وتطوير التعاون معها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة وإفساداً للمخطط الإستعماري الذي يعمل على تشتيت جهود الشعوب وصرفها عن التقدم والبناء بإفتعال التنازل والتطاحن الذي لا يفيد منه إلا أعداؤها .

٦/ التمسك بمبدأ عدم الإنحياز بمفهوم جديد يناسب سمة العصر ويوافق ظروف المرحلة التي يجتازها العالم الحديث كي يصبح هذا التجمع جبهة مناهضة للإستعمار بكل أشكاله .

٧/ التعاون الإيجابي الفعّال في إطار المنظمات الدولية والقارية والإقليمية والعالمية والإلتزام الكامل بمبادئها وأهدافها ومواثيقها دعماً للسلام العالمي والتعاون الدولي

ولئن حددت ثورة مايو أهداف سياستها الخارجية وراحت تبشر بها وسط الشعوب المحبة للحرية والسلام فإن ثورة مايو قد شد من أزرها التحول العظيم الذي ساد العالم لصالح نضال الشعوب مما ترتب عليه تعاظم الدور الذي يمكن أن تضطلع به في مجال السياسة الدولية .

فالإستعمار يعاني الحصار التأريخي الذي فرضته حوله الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحقيقاً لصبواتها في تحقيق مجتمع إنساني عادل خالي من القهر والتسلط . وميزان القوى يميل لصالح تلك الشعوب وتلوح أمامها بوارق النصر فإن مقدراتها وإمكاناتها لم تعد رصيداً للإستعمار بقدر ما أضحت سلاحاً في يدها يزكي نضالها ويمنحه مزيداً من الجسارة والفاعلية والإنسجام مع منطق التطور التأريخي لمنفعة تلك الشعوب والإنسانية جمعاء .

وعليه فإن ثورة مايو بسياساتها الخارجية المدركة لكل هذه العوامل قد جعلت من تلك السياسة سلاحاً تدافع به عن حرية الوطن شعباً وتراباً وعن الحرية للمواطن السوداني تقدماً ورخاءاً.

على أن مسؤولية شعب السودان لم تكن تحت ظل مايو حبيسة حدوده ولا قدر لها أن تكون كذلك . ذلك أنها تمازج في إعتبار واع ومسؤول وفق المبادئ والقيم الثورية التي تعمل مايو على إرساء دعائمها في المنطقة وعلى صعيد الأسرة الدولية .

إن الإنتصار لقضايا الحرية وكرامة الإنسان . والتصدي لنصرة قضايا الأمة العربية والشعوب الأفريقية بل وقضايا المقهورين في كل مكان تأتي ضمن الواجبات الملحة لسياسة بلادنا الخارجية .

وبمثل ما تصدي سودان الثورة لمحاربة الإستعمار ونظم التمييز العنصري في القارة الأفريقية وقضايا السلام في العالم فإنه شعوراً بإنتمائه الأزلي والمصيري للأمة العربية يعتبر إغتصاب فلسطين مرفوضاً من جانب شعبنا وجعل من جماهير شعبنا فصائل مقاتلة من أجل إسترداد الحق العربي في فلسطين ومن أجل تصفية الكيان الإسرائيلي بحسبانه قاعدة إستعمارية وأداة عدوانية على الثورة العربية الصاعدة . إن الإنتصار على كافة القوى الإستعمارية التي تنهب ثروات الأمة العربية وتدعم العدوان عليها سيكون حقيقة رائعة وماثلة بالنضال العربي الموحد وبالوحدة العربية الشاملة التي تمتد جذور مقاومتها الإقتصادية والإجتماعية في أعماق التأريخ العربي لغة وثقافة وتراثاً وخصائص قومية ومصالح مشتركة ورفقة نضال جسور ضارب في أعماق التأريخ .

إن العمل من أجل الوحدة هو في واقع الأمر مواصلة للجهد العربي الثوري والنضال المتصل من أجل تحرير الأرض والإقتصاد والإنسان العربي وإقامة المجتمع الإشتراكي الذي تزول فيه كافة أسباب الفوارق الإقتصادية والإجتماعية . وإذا كانت الدعوة للوحدة العربية قد وجدت إستجابة متزايدة لدى الجماهير على إمتداد أرضنا العربية فلأنها إرتبطت بآمالها المشروعة لرؤية أمة عربية حديثة متحررة ومزدهرة إقتصادياً وإجتماعياً وحضارياً . ولأنها ترى فيها تعزيزاً لسيادتها وحماية لحقوقها ودعماً لا يفوقه دعم لأمنها وسلامتها .

وأن العمل من أجل الوحدة يستوجب إنتقاء المقدمات والمراحل والصبر على المشاق والتحديات التي لابد أن تضعها قوى الإستعمار على طريق زحف الأمة العربية نحو هذه الغاية السامية . إن النضال من أجل الوحدة العربية ينبغي أن يستمر تنسيقاً وتكاملاً في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية بأسلوب واثق ورصين يتوخى كل تجارب الماضي "وعبره" وأماني المستقبل وما يتعين توفيره من ضمانات عاصمة من شأنها أن تكفل لها الديمومة والنماء . وعليه فينبغي أن يتكافأ أسلوب النضال من أجل الوحدة شرفاً مع هذه الغاية التي خطى النضال العربي خطوة إيجابية على طريق الوحدة بإعلان ميثاق طرابلس قاعدة تحمي الثورة العربية وتكفل التفاعل والتلاحم بين فصائلها مواجهة للإستعمار والصهيونية وإسهاماً صادقاً ومسؤولاً في بناء الوحدة العربية التي تصنعها الإرادة الحرة للجماهير العربية.

إن قيام الأشكال المتقدمة للعمل الوحدوي يجب أن لا يؤثر على قيام الجامعة العربية بدورها . فإن الجامعة العربية إطار يتم فيه تنسيق أشكال هامة من التعاون العربي يجب تأييده وتطويره .

وإذا كان السودان يؤمن بإنتمائه الربي فإنه بالمثل مدرك لكل ما يفرضه عليه إنتماؤه الأفريقي من فروض ومسؤوليات . ويدرك الدور الذي يؤهله له واقعه الجغرافي بإعتباره مفاعلاً يلتقي على أرضه الأمل الأفريقي بالأمل العربي . وتتلاحم عبر أراضيه قوى الثورتين العربية والأفريقية دعماً لثورتها معنوياً ومادياً لتتقد جذوتها ويعلو لهيبها

ضد قوى الإستعمار والتمييز العنصري . كما أنه مصمم على العمل بالتفاعل الحي والخلص مع قوى الثورة الأفريقية مواجهة للإستعمار قديمه وحديثه وتصدياً لقوى القهر والتفرقة والعنصرية ودعماً لكافة أشكال التعاون والتكامل بين الأقطار الأفريقية .

إن السودان يسعى إلى تقوية منظمة الوحدة الأفريقية التي أوجدت أطراً حية لتحقيق التعاون الأفريقي الخلاق نطلقة تحت مظلة من المبادئ والأهداف النبيلة التي ينطوي عليها ميثاقها .

لقد إرتبطت الشعوب الآسيوية والأفريقية برباط من النضال والتضامن وكانت ملاحم هذا النضال مكملة لبعضها البعض عبر المسافات البعيدة وفوق حواجز القارات والبحار . لقد كانت الشعوب الآسيوية والأفريقية هدف التوسيع الإستعماري وقهره ودوائر نفوذه ومؤامراته بيد أن إحساس الشعوب الآسيوية والأفريقية بالظلم المشترك والمصير المشترك قد حفّزها على أن تستجمع قواها وتنطلق من باندونغ بمبادئ ثابتة وإرادة واحدة . وإن التضامن الآسيوي يصبح ضرورة ملحة في هذه الظروف التي تشتعل فيها ثلاث مناطق على إمتداد القارتين في جنوبها الآسيوي ووسطها العربي وجنوبها الأفريقي . إن ثورة مايو لترى في هذا التضامن سلاحاً قوياً تخوض به معارك الشرف والحرية والسلام . إن شعب السودان يدعو للنضال المسلّح من أجل الحرية والسلام ولكنه ينادي في ذات الوقت بالسلام والتعايش السلمي حفاظاً على تراث الإنسان وحضارته ولن يتوقف سعيه من أجل السلام ودعوته له من كل المنابر حتى يمنح نفسه وغيره المناخ الأمثل لتطوير الحياة على أرضه . ولكي تنطلق قدرات الإنسان كلها من أجل البناء والتعمير لا الهدم والتدمير في تعاون دولي وإخاء إنساني مشترك هو أمل لشعوب خاضت من أجله النضال وقدمت التضحيات . إن السودان يرى في ميثاق الأمم المتحدة وثيقة لهذا التعاون وفي مبادئه النبيلة هادياً للشعوب كي تتعايش في سلام وأمان بمسؤولية مشتركة نحو التراث الإنساني ماضياً والتقدم البشري حاضراً ومستقبلاً .

إن شعب السودان يناهض الإستعمار ويستنفر شعوب العالم من أجل مواجهته ويؤمن بإنتماء عربي أفريقي ةتعايش سلمي وتعاون دولي ببصيرة مفتوحة لأساليب الإستعمار ومؤامراته بدءاً بالتدخل الخفي ونهاية بالغزو المسلّح . وبقلب مفتوح لكافة شعوب العالم فيتعاون معها على صنع الحياة والخير والسلام على الأرض .

الباب السادس
في حماية الثورة

إن هذا الميثاق الذي صاغته الثورة حصيلة لنضال شعبنا في إعتزاز بأمجاد الماضي وإنجازات الحاضر وتطلع شجاع للمستقبل والذي إرتضاه الشعب إطارا لحياته وطريقا لثورته ودليلاً لعمله الوطني . أمانة في عنق النضال الوطني الذي يُعبّر عن وجود الشعب السوداني عبر السنين وجوداً حضارياً وإنسانياً خلاقاً ومعطاءً في نضاله الباسل . وإرادته الغلابة وإصراره العظيم . ومسيرته الصاعدة . وأهدافه الخالدة . نزوعاً إلى الحرية والتقدم وإلى الرخاء وإلى السلام .

إن الإتحاد الإشتراكي السوداني التنظيم القائد لمسيرة شعبنا والذي يضم جماهيرنا العاملة الثائرة . يلتزم في حزم الثوار بحماية الميثاق إلتزاماً فكرياً ووطنياً . وحماية الميثاق هي الإلتزام الفكري والوطني . به مبادئ وأهداف وأسلوب عمل . وهي بإستيعابه وتمثيله سلوكاً يومياً في حركة جماهيرنا . وهي الوقوف في وجه المحرفين والإنتهازيين والمتسلقين والمتأولين وهي الجهد الدائب والمتجرد ليصير الميثاق واقعاً معاشاً ينتقل به المجتمع السوداني بإرادة الجماهير الثورية وبأدائها من التخلف الإقتصادي والإجتماعي إلى مجتمع التقدم الإقتصادي والعدالة الإجتماعية . مجتمع الإشتراكية والسلام . حتى يتبوأ السودان وشعبه مكانته التأريخية الرائدة . كصانع للحضارة الإنسانية . وعامل على نشرها بما يجسد الإرادة التأريخية لشعبنا ويطلق طاقاته المبدعة .

إن جماهير شعبنا هي التي جاءت بالثورة تغييراً لوجه الحياة وأهدافها في السودان وقاتلت في سبيلها . إلتفت حولها يوم تفجيرها وحمتها وناضلت دونها وهي ملتزمة بحماية ميثاقها الوطني دفاعاً عنه وتحقيقاً له . وتلك أمانتها التي لن تتخلى عنها فكراً ونضالاً لأنها تأريخها ومستقبلها وأحلامها وإرادتها ومصيرها . وما ضاعت أمانة أؤتمن عليها الشعب .

والميثاق وديعة كذلك لدى قوات شعبنا المسلحة التي فجرت الثورة معلنة إنضمامها وولاءها للنضال الشعبي قوة فعّالة إيجابية من قواه ودرعاً تحميه من ضربات الغدر والخيانة .

لقد كانت القوات المسلحة على قدرها المحتوم تفدي وتزود عن الوطن وتشربت روح النضال وتجاوبت أصداؤه بين جوانح أبنائها فأشعلت الحمية الوطنية والثورية بين صفوفها . لقد أطلقت القوات المسلحة نفير المعركة وإفتتحت المواجهة الشعبية ضد الإستعمار متجاوبة مع تطلعات الجماهير وشعار الحركة الوطنية في عام ١٩٢٤م وكتبت بدماء أبنائها أنصع صفحات النضال الوطني ودرجت على طول المدى أن تكون في موقع القلب من النضال الشعبي تحميه وتثريه وتفجر الثورة فيه فتصنع معه قدر الأمة وتأريخها . لقد هدف الإستعمار إلى الإبقاء على الجيش ضعيفاً معزولاً عن الشعب غير متجاوب مع نضاله بل سلاحاً رادعاً لهذا النضال كلما إقتحم مرحلة

من مراحل تقدمه . لقد أراد للجيش الإهمال وعدم الفاعلية وإن يكون مصدر تهديد للنضال الوطني لا حارساً أميناً ومدافعاً عنه بقوة السلاح .

إن الإستعمار لم يرضه أن يرى أملاً يراودنا في خلق جيش قوى رادع فراح عشية الإستقلال يدبر إنقضاضاً على قوات الشعب المسلحة بالتمرد المسلح ليسلب الوطن قدرة جيشه القتالية ومن بعدها وحدته وحريته .

إن الشعب الذي خاب أمله في الذين تصدوا لقيادته بعد الإستقلال ظل يتهامس بنغمة هذا الأمل داخل صفوف الجيش كي يحقق الإستقلال الحقيقي . وإن إستلام بعض العسكريين للسلطة في نوفمبر ١٩٥٨م في محاولة للإفلات بالرجعية من حلقات الحصار التي ضربها حولها نضال الشعب كان عملاً غريباً على قوات شعبنا المسلحة المناضلة سرعان ما صححته الطلائع الثورية التي تلاحمت مع الشعب في أكتوبر لينهض دليلاً قاطعاً على أن التفريط في وحدة الشعب والجيش تفريط في بقاء الثورة وإستمرارها وتطورها . فحين أغفل دور الجيش في تأمين مكاسب النضال الشعبي في أكتوبر دخلت ثورة أكتوبر مرحلة الإحتضار فأجهزت عليها الرجعية الماكرة وكان ذلك درس الحياة الذي لا ينسى .

ورغم ذلك فإن وهج الثورة لم يخب داخل قواتنا المسلحة رغم التنكيل بأفرادها وظلت قابضة على جذوة الأمل والإيمان بالنصر تناضل من أجل توعيتها وتسليحها ورفع قدرتها القتالية لتنقذ وحدة الوطن وحريته حتى كان يوم الإنتصار العظيم في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م فمن قاع اليأس الذي شاع في جدب النضال التقليدي فجرت الطليعة الثورية في القوات المسلحة الثورة في تلاحم عضوي مع كل فئات الشعب مؤمنة بأن سيطرة الشعب على السلطة هي النتاج الطبيعي والحتمي لكافة المعارك مؤكدة أن إنتصار الجيش كان للشعب كله .

إن الجيش الثوري يعي واجبه كاملاً في ضرورة الإحتفاظ بعلاقة ثقة لا تنفصم مع الجماهير يحمل بها كل تبعات المعركة ويتمثل في مسلكه إدراكه العميق للقيم الثورية التي تصدى لتحقيقها .

إن القوات المسلحة تملك بسلاحها ونظامها ووحدتها ما يضعها فوق التمزق القبلي والحزبي والطائفي ويمكنها من الإلتحام الموضوعي مع كل الجماهير والسير معها بالعمل الوطني إلى غاياته العِظام .

إن القوات المسلحة المدركة إنها مِلك الشعب والملتزمة بمبادئ وأهداف ثورته والحفيظة على مكاسل الشعب هي القادرة على تحمل مسؤولية حماية الثورة وردع أعدائها .

إن قوات الشعب المسلحة مسؤولة عن الحفاظ بأرواحها عن وحدة التراب السوداني . إنها مطالبة بإنجاز دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية . إنها مسوؤلة عن حراسة التغيير الإشتراكي .

إن قوات الشعب المسلحة مسؤولة عن تحقيق وتأكيد موقع السودان كجزء من الأمة العربية وقلب نابض لأفريقيا ورائد جسور للحرية في كل مكان .

إن قوات الشعب المسلحة في إنطلاقها لتحقيق هذه المسؤوليات التأريخية لابد أن نمنحها أبناء شعبنا مقاتلين في صفوفها واجباً عليهم يؤدونه . وأن ندعمها بكافة المتطلبات لتكون دائماً قوة قتالية قادرة على الوفاء بإلتزاماتها الوطنية والقومية .

ولسوف تبقى بطولة الجيش بالشعب وله .

خطاب الرائد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
(أمين التنظيم والتعبئة بالإتحاد الإشتراكي السوداني)
في اللقاء التأريخي لمنظمات الثورة الجماهيرية والتنظيمات المختلفة
مساء الثلاثاء ٢٨ مارس ١٩٧٢م

أيها الأخوة .. قادة منظمات الثورة

إنها للحظة سعيدة هي التي أقف فيها أمامكم لاحدثكم عن تصورنا لأسلوب العمل الذي يُمكّننا من إجتياز هذه المرحلة من مراحل بناء تنظيمنا السياسي . ومصدر السعادة هو نيلنا جميعاً لشرف الإسهام في هذا العمل التأريخي العظيم. هذا العمل الذي نضيف به إلى سجل إنجازات ثورتنا إنجازاً جديداً سيقف شاهداً على صدق عزم الثورة حين أعلنت أنها ستضع السلطة في أيدي جماهير الشعب .

إن كان عيد ثورتنا الأول قد شهد إعلان الثورة الإقتصادية فلقد شهد عيدها الثاني بدء الثورة التنظيمية في خطاب الأخ الرئيس الذي ألقاه عليكم في إحتفالاتكم بعيدكم الثاني .. وإتبعت الثورة قولها عملاً . فكان تكوين اللجنة التمهيدية للإعداد للمؤتمر القومي التأسيسي للإتحاد الإشتراكي حدثاً عظيماً جسد بكل المعاني الثورية الخلاقة إرادة جماهيرنا المناضلة في خلق أجهزة تتمتع بصفات الإنسان السوداني العريقة - إشتراكية ومساواة - حرية ومسؤولية وتصد واع مقتدر لكل تراكمات وتحديات أعوام التيه التي تتالت بلا صدى كأوراق شجر على أديمٍ جديب .. لقد كانت التجربة الليبرالية في أشكال الديمقراطية الغربية فاشلة فشلاً تاماً في كل مناحي النشاط الفكري والسياسي والإقتصادي . وتجاوزاً عما قيل ويقال عن الأعوام الأربعة عشر التي تلت الإستقلال حتى قيام ثورة مايو كان لابد من أن تتساقط الحكومات والأحزاب في معاركها الضيقة حول مكاسب الأشخاص ليبقى الشعب - الخالد المنتصر الصلب الغلاب - يناضل عبر جراحه المتجددة من أجل ثورة إنسانية شابة تعيد لإنسان السودان الصابر المناضل وجهه المشرق تأريخاً وفكراً طوال أربعة عشر عاماً توارث - الأسياد صولجانات الحكم . تقدم الإنتهازيون واللصوص والخونة - أصبحت حرمات الشعب على موائد المزايدات مضغة فم وحرمة لسان . أنياب الطائفية عضت وسوسها نخر . سمومها إمتدت . أتخمت البطون في القصور المعلّقة وتضور الكادحون جوعاً حين إعتصرهم ليل الكوخ البادر .

مواسم الإنتخابات أضحكت منّا روعة التأريخ . يوم الوفاء للأمة في برنامج مرشح خادع مخدوع .. وإجتمع برلمان وإنفض برلمان لم يقو واحد فيه على التصدي لتحديات التنمية الإقتصادية . لم يقو واحد فيه للتصدي لقضية الجنوب كما تصدت مايو بشجاعة الثورات فختمت صفحات مأساة السنين بسطر من نور أوقفت به نزيف الدم في قلب الأمة . جعلوا منها سلعة للمزايدات السياسية والإئتلافات والتكتل الحزبي ونظرنا فإذا بالوطن الواحد العملاق المشرئب لذرى المجد أشلاء وجراح. لقد تصرف قادة الأحزاب وزعمائها - كسادة - لا كقادة . لهم الولاء المطلق وعلى الناس الطاعة العمياء . لا يسألون عما يفعلون . فساقوا الجماهير المخدّرة الجائعة إلى صناديق الإنتخابات في مواكب أغتيلت فيها كرامة الإنسان . وإستغل النفوذ الطائفي والقبلي . وبين هذا وذاك أضطربت الحدة القاتلة في صدور الجماهير الكادحة حقيقة وواقعاً . وبتكرار مسرحيات الإنتخابات مرة بعد مرة خرافية الوجود بالحياة الأفضل التي ما كانت ظلت هذه الجماهير تتخبط في أتون الضياع . تتطلع إلى غدٍ

أنبل ينفذ بدون وعد بالإنقاذ . يحين بدون إنتظار لمعجزة . يغسل الجرح بيد الرحمة. يعطي النسيم للأطفال الكادحين . يمسح أحزان الليل الطويل المدلهم . ويشرق فجراً رحيباً أخضر يمتد ضوءه النبيل على كل شبر في أرض الوطن .

ويوم تحركت الطلائع التقدمية في الخامس والعشرين من مايو - كان تحركها إيماء بإكتمال الجنين - الحلم - الذي عانى وعانينا معه في رحم هذا التراب . والذي جاءت إطلالته على ذرى البقعة الصامدة . رُبى كرري يومها أزهر الصباح في حدائق الأمل. تفتح فجر الثورة في الحقول زهوراً وإخضراراً . وأحس الناس أن الوطن يعود إليهم . وأحس الناس أنهم يعودون إلى الوطن . جاءت مايو لتعيد السيادة للوطن - سيادة التسامح الثوري - سيادة صون الحرمات .. درء الغربة .. وبناء الغد .. تعيد السيتدة للشعب في وفاء .. نقية لصيقة بالشعب . بعيداً عن أخطاء الأمس ولكن بموعظة أخطاء الأمس .. إنطلاقاً من إيجابياته وسحقاً لسلبياته . وكان عيد الثورة الأول تحريراً لإقتصادنا من السيطرة الأجنبية . وكان عيدها الثاني بداية الثورة التنظيمية تحقيقاً لوعد الثورة بوضع السلطة في أيدي الجماهير . وكان المؤتمر القومي التأسيسي للإتحاد الإشتراكي السوداني فأجاز ميثاق العمل الوطني العريض - ألماً وأملاً - تطلعاً للغد وإنطلاقاً من تجاريب الأمس .. وأجاز المؤتمر النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني . وإذا كان الميثاق هو فكر الثورة وهادي عملها فإن النظام الأساسي يرسم هيكل البنيان الذي يعمل على تطبيق هذا الفكر وتعميقه . يرسم النظام هيكل تنظيم الإتحاد الإشتراكي السوداني المجسد لتحالف قوى شعبنا . قوياً قوى ثورتنا . وستبدأ عملية البناء بالوحدات الأساسية قاعدة لتنظيم الصلبة .

إن منظمات الثورة الجماهيرية والمنظمات الديمقراطية والإجتماعية تواجه اليوم تحدياً جديداً وتدخل إختباراً ونحن واثقون من أنها ستجتازه مضيفه إلى سجل إنجازاتها العظيمة إنجازاً جديداً . هذه المنظمات مطالبة اليوم بالتصدي لواجبها المقدس في الإسهام في خطة بناء الوحدات الأساسية للإتحاد الإشتراكي السوداني. ولكي تمكن هذه المنظمات من أداء دورها على أكمل وجه وجب علينا نحن في الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي أن نطرح عليكم خطتنا للبناء ومن ثمّ ترسم لهذه المنظمات دورها داخل إطار تلك الخطة .

إن هيكل تنظيمنا السياسي في تدرجه الهرمي يقوم في أساسه على الوحدات الأساسية - قاعدة صلبة للتنظيم - ثم يتدرج إلى الأقسام فالمناطق فلجان المديريات ثم المؤتمر القومي واللجنة المركزية والمكتب السياسي - وأود هنا أن أشير إلى أن ما نحن بصدده في هذه المرحلة هو بناء الوحدات الأساسية وحدها . وقبل أن أستعرض معكم خطة بناء تكوينها . فالوحدات الأساسية وكما نصت عليها قواعد تنظيمها التي أجازها المكتب السياسي . تنقسم إلى نوعين . وحدات أساسية في أماكن السكن ووحدات أساسية في أماكن العمل . وسوف تُكون واحدات أساسية في أي مكان به ثلاثون شخصاً أو أكثر وإن لم تتوفر هذه الأعداد المطلوبة سواء في اماكن السكن أو العمل سيتم تجميع الساكنين أو العاملين في وحدة أساسية واحدة

بغض النظر عن إختلاف أماكن عملهم أو سكنهم ولقد نص النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي على شروط محددة يجب توفرها في طالبي عضوية هذه الوحدات وتلك الشروط هي :-

أ/ أن يكون سودانياً .

ب/ أن لا يقل عمره عن ثماني عشر سنة .

ج/ أن يكون مواطناً صالحاً ولم تصدر ضده أحكام جنائية ماسة بالأمانة والشرف.

د/ ألا يكون قد عزل سياسياً .

هـ/ أن يؤمن بأفكار ثورة مايو ومبادئها وبالميثاق دليل عمل الثورة .

و/ أن يكون مستعداً للعمل في أجهزة الإتحاد عاملاً لتحقيق أهدافه .

ومتى ما توفرت هذه الشروط في أي مواطن حق له بمحض إرادته ورغبته أن يتقدم بطلب كتابي للحصول على عضوية الوحدة الأساسية سواء في مكان عمله أو مكان سكنه إلا أنه لا يجوز الجمع بين العضويتين . وتقود العمل اليومي لهذه الوحدات لجان تنفيذ تضم في حالة الوحدات المكّونة في أماكن السكن أحد عشر عضواً وفي وحدات الإنتاج تسعة أعضاء .

أيها الأخوة ..

لقد كان قرار المكتب السياسي بتكليف كل عضو من أعضائه بمسؤولية الإشراف على بناء وحدات الإتحاد الأساسية في مديرية بعينها هو الخطوة الأولى في برنامج عمل الأمانة العامة نحو البناء. تلى ذلك وضع خطة البناء والتي على ضوئها سيشرع الأخوة الأعضاء فور وصولهم للمديريات في تكوين لجان محلية على مستوى المديرية وتضم هذه اللجان في عضويتها إلى جانب أمناء الإتحاد بالمديريات كافة قوى شعبنا العاملة بنسب معقولة بجانب ممثلين لمنظماتكم والعناصر الوطنية النظيفة التي برهنت عملاً وفكراً على وقوفها بجانب الثورة .

ويكون واجب هذه اللجان برئاسة الأجهزة وأعضاء المكتب السياسي وضع الخطة المحلية المرنة لبناء الوحدات والتي يجب أن يراعى عند وضعها الظروف المحلية في كل مديرية . ذلك لأن التنظيم للعمل لا يمنع بل يتطلب بإلحاح عند التصدي بالتفاصيل للمجمل ملاحظة بعض الإختلافات في أماكن التطبيق أو زمانه . كما على هذه اللجان يقع عبء تنشيط العمل الجماهيري وتصعيده عداً عن التوعية الشاملة وصولاً إلى وحدة فكرية متكاملة تبدأ بعدها عملية بناء وحدات الإتحاد الإشتراكي . بدءاً بالمدن ومناطق الإنتاج والكثافة السكانية والإجراء الذي سيتبع في هذا الصدد هو توزيع أرانيك العضوية على الراغبين مقابل ثمن زهيد قصد به التأكد من الرغبة الحقيقية لدى طالب العضوية وبعد جمع هذه الأرانيك يتم فحصها محلياً وتنشر أسماء المتقدمين وتتم عملية الطعون بواسطة الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي صاحبة الكلمة الأخيرة في قبول عضوية مقدم الطلب أو رفضها .

إذا كانت هذه هي الخطة بإيجاز شديد فأين يجيء دوركم في المساهمة فيها وتهيئة المناخ الصالح لتنفيذها ؟ إن الدور التأريخي الذي نريد لمنظماتكم أن تضطلع به ذو

شقين . ففي جانب تنشيط الحركة الجماهيرية فإن على منظماتكم أن تقوم بما يلي على وجه التحديد :-

أولاً : وضع البرامج المحلية للقاءات الجماهيرية في المدن والقرى وذلك بالتعاون مع اللجنة التي يرأسها أحد الأخوة من أعضاء المكتب السياسي .

ثانياً : تعبئة المواطنين وحشدهم لحضور هذه اللقاءات حتى تعم الفائدة المرجوة منها .

ثالثاً : إعداد وتحضير أماكن اللقاءات بكل ما يلزمها من مكبرات الصوت والمقاعد .

رابعاً : الإسهام في توعية المواطنين بأهداف الإتحاد الإشتراكي وواجباته وطريقة طلب العضوية .

وعليكم في الجانب .. جانب التنظيم .. واجبان أولها .. توعية المواطنين ليلعبوا دورهم في ضمان سلامة العناصر المتقدمة للعضوية . وذلك بالطعن في كل شخص لا يستوفي شروط العضوية . ولابد هنا من الإشارة إلى ضرورة أن يكون الطعن موضوعياً ومسؤولاً ومسنوداً بكل الحقائق المؤيدة له . طعناً لا مجال فيه لممارسة أحقاد شخصية أو أهواء ذاتية . وثاني واجباتكم في هذا الصدد هو توزيع أرانيك العضوية أثناء اللقاءات الجماهيرية للراغبين في ذلك .

أيها الأخوة ..

لكي تلعب منظماتكم هذا الدور التأريخي وجب عليها أن تنسق جهدها وصلاً للهدف الواحد . لذلك فإننا نرى ضرورة تكوين اللجان المشتركة في كل المدن والقرى على إمتداد القطر .. ووجب عليكم أنتم كقادة مركزيين الإتصال بلجانكم الفرعية وقواعدكم على إمتداد القطر وتبصيرها بدورها وواجباتها .

إنّا بشروعنا في تكوين الوحدات الأساسية - قاعدة التنظيم السياسي - ندخل مرحلة دقيقة من مراحل الثورة التنظيمية تحدد نتائجها مدى النجاح أو الفشل . ومن هنا فلابد أن تكون كل تحركاتنا كقاعدة لمنظمات الثورة أو قواعدها من منطلق الوعي بهذا الدور التأريخي الذي أئتُمنّا على أدائه وفاء لهذا الشعب وتأريخه النضالي.

(وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله

بيان الرائد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
وزير الشباب والرياضة
أمام مجلس الشعب القومي
عام ١٩٧٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

(فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم أقرءوا كتابيه * إني ظننت أني ملاق حسابيه * فهو في عيشة راضية * في جنة عالية * قطوفها دانية * كلوا وأشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية * وأما من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه * ولم أدر ما حسابيه * ياليتها كانت القاضية * ما أغنى عني ماليه * هلك عني سلطانيه)

صدق الله العظيم

السيد / الرئيس ..

السادة / أعضاء المجلس المحترمين

أستعيذكم بالله أن أكون من الفئة التي كتابها يورث الهاوية . وأحمد الله أن وفقني أن أحمل كتابي هذا بيميني لتتلقفه يمينكم . ناصعاً غير خجل ولا وجل. مكتوباً بمداد الواقع هو شفيعي عند مجلسكم الموقر . ولوحي لشيوخي أبناء الشعب . ومنهجي لأداء أمانتي وعملي . قلبوا صفحاته . دققوا النظر في كل كلمة فيه . إستريحوا في كل فاصل فيه . وجادلوني بما شئتم وما شاء المنطق والجدل . فقد أعددت لكل سؤال حديثاً ولكل إستفسار إجابة ولكل إقتراح مكاناً لأصيخ السمع باللهفة حتى تنضب الأسئلة وحتى أبرح مكاني هذا . لا عذر لكم في سؤال لم تسألوه . فقد سبق السيف العزل . اللهم إني سألت المجلس هذا أن يثير من النقاش ما ينفع الناس ويُقوّم حركة الشباب . فإن فعلوا فأجزهم خير الجزاء .. وإن لم يفعلوا فألهمهم الأسئلة . وأغفر لهم وأنت مولاي خير شاهد وخير نصير .

السيد / الرئيس ..

السادة / أعضاء المجلس المحترمين

لابد للمؤرخ الصادق والموضوعي حين يسجل تأريخ هذه الأمة . أن يقف وقفة يطيل فيها التأمل . ويدقق البصر . ويستعيد التأمل والنظر مرات ومرات . في الحقبة التي ولدت في الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م وما تلى وتتابع من أحداث حتى يومنا هذا . والحقيقة أننا طوال حقب التأريخ لم نطاطي الهامة والا الرؤوس لجبار أو طاغية. وأننا ظللنا . وفي أحلك الأيام نتنفس حتى البارود والهواء الخانق بأنف شامخ. وجبهة مرفوعة ولكنها دامية . نعم سيدي الرئيس . نحن أمة حين تنام تتوسد الضراع والسيف ورزم النحاس . وإذ نصحو نعمل . ونكرم ضيفنا . ولا نضيق ذات اليد . ونحن سيدي الرئيس أمة تعشق التغيير من أجل الأحسن . وتهتم به . وتثور بكل عنفوان لدك حصون الظلم والتخلف والهوان . ليعم السلام كل نفس وكل بيت . والدواء في كل نقطة غيار . وتيران القرآن في كل مسيد وجامع . وكتاب الأطفال لكل طفل . ليصبح هذا الوطن ملاذ الخائف . ومرجّى العدمان . ومؤلف القلوب . وجامع عقول . لهذا سيدي الرئيس بل لكل هذا سيدي الرئيس جاءت ثورة مايو قبساً يضئ ظلام التخلف . في يدها مفاتيح خزائن الغد . جاءت نظيفة اليد . طاهرة القصد . مخلصة الهدف . مدركة للواقع . مستلهمة ملاحم الشعب وتضحياته . غاسلة أوجاعها . مغيرة مغيرة لنمط حياة الجمود والركود . مشيدة قلاع الحق والعدل والأمن والفضيلة . لم تكن - سيدي الرئيس - هذه الثورة جنين سفاح . ولا لقيطة ولا "بروس" حاشا لله أن تكون . فهي وليد شرعي لكفاح أمة مجيدة وعريقة . وهي إمتداد أصيل وشرعي لملاحم الشعب وتضحياته . كانت مايو مع كل تكبيرة دوت بالحمد في كرري . ويد الدرويش على سيف العُشر يبتر رقاب المستعمر الدخيل . كانت مع حمدان أبو عنجة وفي صدر جماع وبادي أبو شلوخ . في رواق السنارية بالأزهر .. تتعلم وتُعّلِم في خلاوي الغبش وبنايات الصالحين . في مملكة الداجو وفي عصاه رث

الشلك . كانت مع خفقة موج غسلت ضفاف الشمال وحلمت بموت الهدام وري العتامير . مع المسيرية والشكرية والرزيقات على ظهور الخيل . مايو سيدي الرئيس .. عاشت كل أوجاع المزاورية بالميناء الشرق . والعرق قد غسل الصديري وأرهق الخلال . وهي في أحزان الفعلة . ولقاط القطن ودقاق العيش . وهي في رنة الحزن في حنجرة الرعاة وقد أودعوا الوبيت مر الشجن . وفي طرب النقارة ورحلات النشوق . ثم في أبرول العمال ومناجل المزارعين وأقلام الكتّاب والمثقفين . وهي في الحلم لكل حبيبة بالسيرة والجرتق . وبالماهية لتكفي المعيشة والحلم والأمل .

ولهذا سيدي الرئيس . تتعرض الثورات للمؤامرات . ولكن هل يضير السحاب نبيح الكلاب ؟ فمايو رسخت في ضمير الناس تماماً كما ترسخ الفاتحة في صلاة المؤمنين. وهي تمازجت مع كل قطرة ماء في نهر النيل . هي في حلقات الذكر في كل جامع إيماناً وورعاً وتقوى . وستظل مايو رحم العب الولود الودود . تعطي الإلهام . وتقدح في النفوس شرارات البعض والإصلاح والإيمان . ستظل درع الناس وسيفهم الباتر الصقيل يجتث من جسم الشعب الفاسد من الأعضاء . وتقطع دابر الفتن مثيري الشغب والإشاعة .

وهذا سيدي الرئيس لا يكون إلا بالإلتفاف الحميم بالثورة كالتفاف السوار بالمعصم والإلتصاق الأكيد بالثورة . بمواثيقها . بقراراتها . بدساتيرها . لن يكون إلا بالبناء المنظم والواعي والعلمي لتنظيمات الثورة منظماتها وهيئاتها . إلا بالمعايشة الحقيقية والواقعية لأوجاع الجماهير وشكاياتها ومظالمها . إلا بالمعرفة المدركة لتراث الأمة وروحانياتها ومعتقداتها المقدسة . إلا بالمصادمة اليومية وكشف أعداء الشعب . إلا بتوظيف كل الطاقات . طاقات الشباب . نعم الشباب سيدي الرئيس . هو فؤاد حديثي هذا وهو أيضاً حديث شهي وممتع وذوو شجون . كيف لا والشباب هو الحلم والرجاء للغد . وهو الذخيرة والعتاد لليوم . وهو الأمل الذي تحول تراثاً في الماضي . وبعد هو القنطرة التي تربط بين شعب الزمان الثلاث . الماضي والحاضر والمستقبل . والشباب هو مستقبل الأمة ورجاءها وهو عماد ظهرها وقوتها ورمز عزتها ومجدها وعنوان منعتها .

إن جموع الشباب في بلادنا النامية ورثت إحساساً أكيداً بقيادة الأنشطة المختلفة . ثقافية وإجتماعية وسياسية . وليس هذا بغريب في بلد نام قضى خمسين عاماً تحت نير الإستعمار المباشر . في وقت كان العالم تغزوه الثورةً الصناعية . وتنتشر فيه المعارف الإنسانية وتشتعل فيه ثورات التغيير الكبرى . كان لابد أن تكون القلة المحظوظة من الشباب المتعلم هي طليعة هذا الشعب . وداعية التحرر والإستقلال ثم الإشتراكية . فهناك تراث وتأريخ متصلين لنشاط شبابي . شمل مدن السودان وقراه . وعبّرت عنه إتحادات الطلاب الإقليمية . والأندية الإجتماعية والثقافية . وقد كان حداة ذلك الجيل هم الطلاب الشباب . وكانت الحركة السياسية الناشئة . يقودها الشباب . ولذلك فقد إندمجت حركة الشباب فيها ولم تنشأ كحركة مستقلة واضعة أي تقاليد خاصة بها . أما اليوم فالأمر جد مختلف . فلقد توسعت فرص

التعليم . وإستقرت الأجيال المتعاقبة . كل في موقعه من خارطة المجتمع . ونشط الخلاف في الرؤيا بقدر المسافة بين الأجيال في الترتيب والقرب من المعاصرة . كان هذا حال الشباب وهم داخل مؤسساتهم التعليمية . أما خارجها فكان النشاط الحزبي والصراع الطائفي والمجتمع المتخلف بكل مؤسساته المهيمنة وقتذاك على الحياة فسقط الشباب فريسة للضياع ممزقاً وسط هذه المؤسسات . باحثاً عن دوره الطليعي والتأريخي ولكن دون جدوى . فقد إمتص التمزق كل حيويته وفتت الضياع وحدته فكان دوره تابعاً ثانوياً لكنه رافض في المقام الأول وضجر بهذا الموقع الذيلي .

وبإنطلاق ثورة أكتوبر تنفس الشباب الصعداء . وتلقف شعارات التغيير متطلعاً لمجتمع جديد . ولكن سرعان ما أسقط في يده لما إنتكست أكتوبر فعاد منضماً لجموع الرفض وممزقاً من جديد بين الصراعات .

ولما هبت ثورة مايو إنتصاراً لإرادة التغيير الإجتماعي وثورة شبابية واعدة . تحركت جموع الشباب صوبها هادرة مؤيدة ومدافعة . وقدمت الكثير . ومضت الثورة رغم كل محاولات تعويقها . تحرر الإقتصاد من النفوذ الإستعماري . وتهدم قلاع الرجعية ومؤسسات الطائفية . وتبني على أنقاضها قاعدة البناء الجديد . ولكن بدأ حماس الشباب يضعف ويقل . وضعفت قوة الإلتفاف . بل إنصرف البعض عن الإهتمام أصلاً بالقضايا العامة وتحول الطلاب - بعض الطلاب - في المؤسسات التعليمية إلى تجمعات عابثة متفرجة وهشة . تحركها موسمياً عناصر معادية للتقدم لتلعب دوراً إيثارياً يعود عليها بالقعود أياماً عن التحصيل لكن دون وضوح وقصور كاملين عن الأهداف النهائية .

والسؤال الهام . سيدي الرئيس . هو لماذا حدث هذا ؟ أجيب في تواضع فأقول إننا نعيش في عصر الحوار . ولم يحدث من قبل أن كان هناك تبادل للآراء كالذي يجري اليوم . ولا أحد يستطيع أن يزعم أنه يملك الإجابة على كل ما تطرحه الجماهير من أسئلة . أو على ما تثيره الحياة من قضايا . لذلك فهذه محاولة لمعالجة جزء من الإجابة الكاملة فستبين معالمها مع التطبيق العملي ومن خلال تخطي صعاب البناء .

ما عاد الشباب يعيش في مجتمع مغلق . فقد عاش ثورة في السينما والمسرح والموسيقى والفنون والفكر . سمع عن التمرد الشبابي في المجتمعات الإشتراكية وطالعته الأخبار عن إنفجار الثورة الشبابية في فرنسا . قرأ الشباب عن جارودي وماركوس ودوبريه . وإستمع في حماس لأشعار أفتشنكو . إذن لابد ونحن نتعرض للمؤثرات المكونة لشبابنا اليوم من أن نرجع إلى العالم نتحسس شبابه ونبحث عن مبرر ومصدر للإتجاهات التي بدأت تغزو مجتمعات الشباب عندنا .

إننا نشاهد ونقرأ أن في كل أندية الشباب في أوروبا عروضاً جديدة وسمعنا عن الهيبيين Hippie Shows وقد سبقتها حركات البيتنكس Beatnkls والبروفو Provo والقمصان السود Black Shirts كل هذه الحركات تعبر عن قلق الشباب في تلك المجتمعات . فقد بدأت بالعنف والتمرد الصارخ والتخريب . ثم إنتهت إلى الرفض السلبي . ثم وصولاً إلى أشكال جديدة من الحياة تختلف عن المألوف . فعاد بعضهم

إلى الأديان والفلسفات الشرقية . وضاع البعض بين سحب الدخان الأزرق وعاشوا داخل أنفسهم في عالم لا يعرف الزمن . هذه إحدى المؤثرات منقولة عن طريق السينما والمسرح والمجلات الأدبية والفنية وغيرها من وسائل الإعلام .

هنالك أيضاً ممثلوا الأجيال السابقة . والذين إنجذبوا للعمل خلال ظروف ومؤثرات تختلف كثيراً عن الظروف والمؤثرات التي تحيط بشبابنا اليوم . فبعض هؤلاء يقوم بدور التوجيه في حركة الشباب ومنهم من يعتقد أن الشباب طائش يفتقر إلى التجربة والحكمة . فهو غير قادر على تحمل المسؤولية في القيادة . وهذا الإعتقاد كفيل بقتل روح الإبداع والخلق والمبادرة . ومنهم من تهيّب جنوح الشباب وتمرده وصراخه فظل يبحث عن وسائل يمتص بها إنفعالاته . وهذا مسلك يصادر القدرات وإمكانية المشاركة في البناء ويقود إلى عدم توظيفها توظيفاً ثورياً . إن الوسيلة إذن لبعث حركة شبابية معبّرة عن التحول في المجتمع هي إعطاء الشباب كل الثقة بأنفسهم دون الخوف منهم مع إشعارهم بأهمية دورهم الحقيقي . فهم الورثة الحقيقيون والشرعيون للقيادة والبلاد . وإنه يجب بجانب كل هذا إتاحة الفرص - وبوعي - لنقدهم دون المحاولة لتحريك نضال مضاد لهم . مع تقدير سليم لجنوحهم الطبيعي ودون غلقهم .

هناك أمر آخر يتعلق بالوقوف عند حركة الشباب على مدى التأريخ الحديث لبلادنا . فإنه لا يمكن النهوض بحركة الشباب الحديثة ووضعها في موقعها المناسب في المسار الثوري دون تغذيتها وإلهامها بالدور التأريخي لحركة الشباب في بلادنا . فلن نستطيع بناء حركة الشباب من عنقها . فتأريخ ثورة ٢٤ ومظاهرات شباب المدرسة الحديثة ومقاومة الجمعية التشريعية . ومشاركة الطلاب وشباب العمال والمزارعين في مقاومة الإستعمار والنضال ضد الحكم العسكري . وثورة أكتوبر كلها روافد من النشاط الثوري والذي توج بثورة مايو ثورة الشباب والتغيير . فهي الوارث الشرعي والأول للتراث الثوري فلا معنى إذن لتجاهل هذا التراث ليدعي البعض إرثه .

إن بناء الحركة الشبابية المستند على هذا التأريخ الحافل يضمن فعاليتها . ويفجر طاقات الشبيبة . ويطلق قواهم الخلاقة أثناء التعليم في ميادين الثقافة والرياضة والدفاع عن الوطن . إن كل ذلك كفيل بأن يضمن ويفتح المجال أمام الشباب لتطوير مبادرته بشكل أوسع . ويصل بنا إلى تحقيق المبدأ الخلاق - الثقة بالشباب وتكليفه بالمسؤولية - يضاف إلى هذا دور المدرسة والمنهج والمعلم .

فهل إقترينا سيدي الرئيس من الإجابة على السؤال ؟

إن ما تقدم هو محاولة لتحسس الظروف التي يعيش في ظلها شبابنا اليوم . وعلى ضوء هذه المحاولة وبالرجوع لإحتياجات بلادنا في تحقيق التنمية الإقتصادية وبناء المجتمع الجديد يصبح بمقدورنا أن نتصور القضايا الهامة التي يمكن أن نوكل أمر طرحها ومعالجتها لمنظمات الشباب . ونستطيع أن نكتشف الوسائل التي تمكّنا من تفجير طاقات الشباب وتوظيفها ثورياً .

السيد الرئيس .. السادة الأعضاء ..

تحددت مهام وواجبات وزارة الشباب في القرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧٦م والذي جاء فيه تكليف الوزارة برعاية الشباب فكرياً وبدنياً . وتوفير الظروف التي تمكنه من النمو الحر الطليق لتطوير مواهبه . ودعم شخصيته . وإخصاب فكره وتنظيمه للمساهمة الفعّالة في التنمية والإنتاج والعمل السياسي الهادف للدفاع عن الثورة . وتأهيله لتحمل مسؤوليات القيادة وتكاليف الصدارة بإعتباره عدة مستقبل الوطن . ذلك بالتنسيق الكامل والمتصل مع الإتحاد الإشتراكي السوداني .

وإنطلاقاً من كل هذا وإستناداً على المهام والإختصاصات التي وردت في خطة العمل المرحلية كما حددها المؤتمر القومي الأول للإتحاد الإشتراكي السوداني تقوم وزارة الشباب بوضع الخطط والبرامج المحددة لتنفيذ مسؤولياتها لتنفيذ تجاه حركة الشباب . وإدراكاً لحقيقة أن تنظيمنا السياسي للإتحاد الإشتراكي السوداني هو واضع وراسم الخطط وصانع البرامج وهو الذي يوجه سياسات وبرامج الوزارات والمؤسسات وكافة أجهزة الدولة لتكون إنعكاساً حقيقياً وتنفيذاً سليماً لما تخطط له الثورة في مجالي التنمية والعمران وتفهماً للمهام الكبرى التي تطرحها الثورة وتسعى لتحقيقها في طفرة الإنتاج والإنماء والعمران وإحداث الثورة الإجتماعية الهادفة الشاملة . وترسيخاً وتأكيداً للوحدة الوطنية فإن وزارة الشباب وهي وزارة سياسية في مضمونها جماهيرية في حركتها ونشاطها . تطرح في إيجاز ما حققته خلال سنوات الثورة . موضحة في ذات الوقت برامجها ومشروعاتها المستقبلية . تركيزاً وتدعيماً لما أنجزت . وتطويراً له . مبتكرة ومحددة وفاتحة بذلك آفاق جديدة في العمل الشبابي والرياضي . مع ربط مجموع نشاطاتها بالحركة الجماهيرية الواعية والمتصاعدة والتي تعمل تحت رايات الإتحاد الإشتراكي السوداني . تؤثر وتتأثر بنشاطه وحركته . إستناداً على ما جاء في الدستور بضرورة إهتمام الدولة بالشباب ورعايته وتربيته تربية وطنية وروحية سليمة . وبما جاء في ميثاق العمل الوطني بدعم وتنشيط الحركة الشبابية وتأكيداً لتوجيهات السيد الرئيس القائد ببعث شبابي يسهم في حركة التنمية والعمران . تصوغ وزارة الشباب برامج تفصيلية تقوم على صياغة تكامل مع الأحداث والوزارات التي تعنى بأمر الشباب على نطاق القطر وعلى ضوء التجارب السابقة في حقل العمل الشبابي تسعى هذه الوزارة لإيجاد صيغة عملية للتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى لتوفير كافة الإحتياجات الشبابية التي تمكن الشباب من الإنطلاق وترسيخ دوره كقطاع فعّال وقادر في مجالات العمل الوطني .

وعلى ذكر التكامل . أطرح عليكم برامج التكامل بيننا وبين الشقيقة جمهورية مصر العربية . تدعيماً لروابط الأخوة والصداقة بين شعبينا ورغبة في تنمية وتوطيد أواصر العلاقات الشبابية والرياضية بين البلدين التي ترتكز على منهاج العمل السياسي والتكامل الإقتصادي بين السودان ومصر فقد قام وفد من الوزارة على مستوى عالٍ ضم في عضويته ممثلين لأمانة الشباب وإتحاد شباب السودان وشعبة الطلاب بالإتّحاد الإشتراكي السوداني بزيارة مصر . أثمرت المحادثات التي تمت فيها بين الجانبين على توقيع البرنامج التنفيذي لعام ١٩٧٦م والذب تضمن البنود الآتية

كأساس لتنفيذ التعاون والتكامل في مجالي الشباب والرياضة :-

أولاً : إقامة أسبوع رياضي للأخوة في مختلف ضروب الرياضة في كل من البلدين . وقد شرعت الوزارة في وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الأسبوع الأول والذي سيقام في أبريل المقبل بالسودان .

ثانياً : التعاون والتنسيق وتبادل الرأي من حيث المبادئ والتطبيق في العلاقات الشبابية والرياضية وإتخاذ المواقف الإيجابية الموحدة في اللقاءات والمؤتمرات الدولية والإقليمية وفق السياسة العامة لكل دولة .

ثالثاً : إعداد القيادات الرياضية في مجالات التدريب والتحكيم والتثقيف والتوعية الرياضية . من خلال الأجهزة التنفيذية واللجان الأولمبية والإتحادات الرياضية في البلدين .

رابعاً : تدريب كوادر الشباب نظرياً وعملياً في مجالات الكشافة . والمعسكرات ومراكز الشباب . بيوت الشباب . التوثيق والمكتبات وتبادل الوفود الشبابية والمشاركة في المعسكرات والمهرجانات القومية .

هذا وقد تم نتيجة المباحثات التي دارت بين التنظيمين الشبابيين في السودان ومصر توقيع بروتكول سياسي وثقافي بين إتحاد شباب السودان ومنظمة الشباب العربي يوثق ويحدد برامج وأطر التعاون والتنسيق بينهما .

وإهتداءً بمقررات للمؤتمر القومي الأول للإتحاد الإشتراكي السوداني التي تنص على تنمية الموارد البشرية لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية . وتنفيذاً لقرارات اللجنة المركزية في دورة إنعقادها الثانية . وتوجيهات الأخ الرئيس القائد في خطابه لقيادات الخدمة العامة في أكتوبر الماضي برفع كفاءة العاملين وتنمية قدراتهم وإكسابهم المزيد من المعرفة والمهارات التي تعين على دفع وتطوير الأداء والإرتقاء به . فإن الوزارة قد صاغت ونفذت برنامجاً لإعداد وتدريب القيادات العاملة بالوزارة على كافة المستويات وقد تم حتى الآن تنفيذ البرامج التالية في هذا الصدد :-

أولاً : الدورة التدريبية للقيادات الإدارية العليا حول وسائل الإدارة الحديثة .

ثانياً : الحلقة التدريبية لضباط ومساعدي ضباط الشباب .

ثالثاً : مشاركة خمسة من الإداريين بالوزارة في الحلقة التدريبية الخاصة بإنشاء وحدة الخدمات الإدارية المصلحية .

رابعاً : حلقة تدريبية للطابعات على الآلة الكاتبة .

وإيماناً منّا بدور العاملين في الإسهام والمشاركة في وضع الخطط والبرامج وتقييم الأداء خلال الفترة الماضية . والذي إتخذ توصيات هامة أكدت ربط مجموع نشاطات الوزارة بإعتبارها وزارة سياسية مع سياسات وخطط الإتحاد الإشتراكي السوداني . كما إتخذ المؤتمر العديد من التوصيات في مجال التنظيم والإدارة ووضع الميزانيات . وتناسق وتكامل أداء أجهزة الوزارة لتحقيق مختلف البرامج والمشروعات .

وإدراكاً لسياسة الثورة التي تهدف إلى جعل النقابات شريكة في السلطة وفي وضع الخطط والبرامج وتطوير الأداء وفقاً لما جاء في قانون النقابات . فإن الوزارة تعمل

مخلصة في تمكين نقابات العاملين بها للإسهام الفعّال في سبيل تحقيق ذلك وكان لسعي الوزارة في هذا المجال أن تم إستكمال البنيان النقابي للعاملين تحت قيادة فرع العمل للإتحاد الإشتراكي السوداني . ويسعدني أن أشير بكل الإعزاز للتجربة الرائدة التي خطط لها ونفذها فرع الإتحاد الإشتراكي لمحو أمية العمال بالوزارة وقد تم ذلك بدعم من الوزارة بالإضافة إلى مبادرات الفرع ومشاركته في التوعية والتعبئة السياسية لمختلف القضايا التي تهم المواطنين .

سيدي الرئيس .. السادة الأعضاء

أرجو أن تسمحوا لي بأن أستعرض أمامكم نشاطات الوزارة . ولنبدأ بمصلحة الشباب والتي تصوغ وتنفذ برامجا في مجالات المعسكرات والتنظيمات الشبابية والتوجيه الوطني للشباب والطلائع .

معسكرات العمل التطوعية :-

إن المعسكرات . وبتجربتي الشخصية . هي المحك لتحريك الشباب وإثبات قوته وإستثمار وقته الضائع . فهي تعجم عود الشباب وتنقيه من الشوائب وتثبت معدنه الأصيل . وهي مدرسة على الطبيعة . الكتاب فيها الإيثار . والمعلم فيها الضمير . والعرق فيها ضريبة الوطن . هي معبر يربط أرض الواقع بأحلام الشباب وتحول الحلم لواقع معاش وتجربة ذاتية مثمرة .

ومعسكرات الشباب ذات أنواع متعددة . وقد أصبحت هذه المعسكرات وعاءاً جذاباً يستقطب طاقات الشباب ويوجهها من أجل خدمة البيئة المحلية للمساهمة الفعّالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وقد أعدت الوزارة العديد من برامج المعسكرات المتنوعة . منها معسكرات التثقيف والتدريب وإعداد الكوادر الشبابية لمعسكرات العمل التطوعية . وقد كان الإنجاز رائعاً تمثل في رصف طريق العودة بأمدرمان وطريق الكريبة مدني . ومعسكرات أصدقاء الشرطة ومعسكرات الوحدة الوطنية التي ساهمت في تشييد وترميم كثير من المدارس .

وإستناداً على تجربة المعسكرات الإنتاجية والتي تتمثل في مزرعة أم دوم الزراعية للشباب والتي تعد نموذجاً حياً . إتجهت المصلحة إلى التركيز على مثل تلك المعسكرات الإنتاجية لأنها تخدم عدة قضايا من أهمها مساهمة الشباب تدريباً علمياً وعملياً على أسس الزراعة الحديثة وربطهم بالأرض والإنتاج . وجدير بالذكر أن أقول : إن الدفعة الأولى بعد أن أتمت التدريب العملي على أعمال الزراعة المختلفة ولمدة عام كامل في الحقل . حولوا للمؤسسات العامة للتنمية الزراعية . وقد صاروا مزارعين مهرة . ووزعت لهم الحواشات وقد ساعدهم على إستيعاب العمليات الزراعية المختلفة أنهم من خريجي المدارس الثانوية العامة والعليا .

وإمتداداً لهذه التجربة الفريدة ,فقد خصصت وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية خمسين فداناً وضعت تحت تصرف هذه الوزارة لتكون مدرسة تأهيلية للشباب الراغب في العمل الزراعي . وقد تم قبول الدفعة الثانية من الشباب . وبدأ تدريبهم على الأعمال الزراعية . ومن ثمّ يتم تحويلهم للمؤسسة العامة للإنتاج

الزراعي بعد إنقضاء الفترة التدريبية .

وتجربة المزارع الإنتاجية ليست قاصرة على العاصمة فحسب بل تم نقل التجربة إلى محافظة البحر الأحمر في كل من درديب وأمور . فحققت نجاحاً باهراً وتتجه مكاتبنا الإقليمية إلى تعميم التجربة في بقية المحافظات . وهاهي محافظة النيل الأبيض قد بدأت في تخطيط مزرعة إنتاجية وكذلك الحال في محافظة شمال كردفان . وقدمت الوزارة عوناً مالياً لإنجاح المزارع في تلك المحافظات .

المعسكرات المفتوحة :-

كان جهد الوزارة منذ إنشائها منصباً في المعسكرات المقفولة سواء أكانت معسكرات تدريبية أو معسكرات عمل تطوعية وفي العامين ١٩٧٤ - ١٩٧٥م نشطت حركة المعسكرات المفتوحة . وقام الكثير من هذه المعسكرات التي ساهمت في نظافة الأحياء وإقامة الميادين . وساهمت أيضاً في إقامة قصر الشباب والأطفال . وإشترك فيها أكثر من ٥٠٠٠ شاب من إتحاد شباب السودان والكشافة وروابط الناشئين . كذلك قامت المعسكرات لصنع الطوب لبناء مسجد قرية الباقير والذي تلاحم فيه الجهد الشعبي من طاقات الشباب والشيب مع الدعم المادي للوزارة لإنجاح ذلك المشروع . وفي الخامس من ديسمبر الماضي قام معسكر مفتوح لحفر الأساس للمجمع الرياضي بالمزاد بالخرطوم بحري . وقد سبقه معسكر الحارة الرابعة بالمهدية. والذي تم فيه عمل منتزه للحي كمتنفس للمواطنين للترويح . وكملعب للأطفال لقضاء وقت ممتع ومثمر . كما قامت المعسكرات بتخفيف آلام منكوبي الفيضانات وقد أمدتهم الوزارة بالخيمات في كل من كسلا واللأماب بحر أبيض بمحافظة الخرطوم.

هذا وستستمر الوزارة في إقامة العديد من المعسكرات بصفة دائمة ربطاً للشباب بمشاريعهم المحلية وخدمة لقضية التنمية .

معسكرات قطاع العمال والمزارعين :-

إن رعاية الشباب لم تقتصر على قطاع الطلاب فقط بل إمتدت لتشمل كل قطاعات الشباب المنتجة . فقد خططت الوزارة لأنواع جديدة من المعسكرات التأهيلية وستنفذ خلال هذا العام بالتعاون مع أمانتي العمال والمزارعين بالإتحاد الإشتراكي .

ومن اهداف هذه المعسكرات :-

خلق علاقات بين الشباب في المجال العمالي والزراعي . وذلك بتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية وإنكار الذات والعمل مع الجماعة وغرس وتنمية الصفات الشخصية كالنظام والطاعة والإعتماد على النفس . وهي تخلق قيادات وكوادر تقود العمل الثوري بين شباب العمال والمزارعين . ولابد لي أن أعلن أمام مجلسكم الموقر هذا أن أول معسكر لشباب العمال قد أقيم بمدينة عطبرة في منتصف فبراير من هذا العام وضم مائتين من شباب العمال من مختلف المحافظات تلقوا فيه محاضرات تشمل مواثيق الثورة والفكر الإشتراكي والمنظمات الدولية والإقليمية كما سيشاركون في

معسكرات عمل تطوعية خاصة بالخدمة الوطنية .

وفي ذات الوقت فإن إتصالنا قائم مع أمانة المزارعين لقيام معسكر مماثل لشباب المزارعين .

المعسكرات الدولية :-

وهذه المعسكرات تقام لتدعيم أواصر الصداقة بين دول العالم المحبة للسلام . وإكتساباً لمزيد من الخبرات والتجارب . وقد درجت الوزارة على تنظيم مثل هذه المعسكرات . فقد أقامت معسكرين دوليين في كل من "واحة البشيري" بشمال كردفان للحد من الزحف الصحراوي الذي أوشك أن يخفي أجمل بقعة أهدتها الطبيعة لسكان المنطقة . راحة وواحة . وكذلك المعسكر الدولي الثاني بحلفا الجديدة الي أسهم في بناء إستاد حلفا الرياضي وقد إشتركت في كل من المعسكرين وفود من الدول الصديقة والشقيقة . وقد كانت التجربة ناجحة عكست الكثير من الإيجابيات .

وفي خطة هذا العام وضع في الإعتبار إقامة معسكر دولي تشارك فيه وفود من الدول الصديقة ليقف شباب العالم على الطفرة الإنمائية بالسودان . ولتبادل الخبرات في مجالات العمل الشبابي .

هذا وقد شارك شبابنا من ضباط الشباب وإتحاد شباب السودان في معسكر العمل الدولي بجمهورية يوغسلافيا . دعماً للصداقة . وتأكيداً لدورنا في اللقاءات الشبابية الدولية وإبراز وجه السودان الثوري وعماً للصداقة والسلم العالمي .

سيدي الرئيس ..

إستكمالاً ودفعاً لما تحقق وإثراءً لتجربة المعسكرات في عهد الثورة . فقد أعدت الوزارة العديد من برامج المعسكرات المتنوعة . منها معسكرات التثقيف والتدريب وإعداد الكوادر الشبابية وتدريب وإعداد القادة والطلائع والمعسكرات المقفولة والمفتوحة ومعسكرات الأهداف الخاصة كمعسكرات رصف الطرق ومعسكرات تطوير وتنمية المواهب والقدرات والمعسكرات الكشفية الدولية والإقليمية ومعسكرات المساهمة في الجهد الشعبي والعون الذاتي .

أيها الأخوة ..

إن جهداً خارقاً قد بذله شبابنا في معسكرات العمل التطوعية كان لزاماً علينا رصد ذلك وتسجيله للحقيقة والتأريخ . فكان أن قامت الوزارة بإنتاج فيلم وثائقي يعكس إنجازات الشباب في جميع محافظات البلاد ودورهم في تطوير وخدمة مناطقهم ونعتبر هذا الفيلم وثيقة تسجيلية هامة تعرض في داخل وخارج البلاد نشارك بها في المهرجانات والمعسكرات الدولية . نعكس من خلالها جهد شبابنا وبذله وعطائه لشباب العالم .

التنظيمات الشبابية :-

إن دورنا في دعم التنزيمات الشبابية كبير وإهتمامنا بها يرجع إلى أن هذه التنظيمات أوعية نستطيع من خلالها أن نمارس أهدافنا التربوية في توجيه القطاعات الشبابية

المختلفة وفق الخطط والبرامج المحددة لذلك . والتي تهدف في هذا المجال إلى :-

أولاً : تنسيق العمل والتعاون مع الإتحادات والتنظيمات الشبابية ومساعدتها في نشر وترسيخ دعائم الثورة ونشر الوعي الإشتراكي بين قطاعات الطلاب وتقديم المساعدات الممكنة للإتحادات والجمعيات الطلابية للنهوض بمسؤولياتها .

ثانياً : دراسة حركة الشباب العالمية والظروف التي تعمل فيها للإستفادة من تجاربها ومنجزاتها .

ثالثا : تنظيم إشتراك تنظيمات الشباب القومية في المهرجانات والمؤتمرات الدولية التي تعقدها منظمات الشباب العالمية ذات الأهداف المماثلة .

رابعاً : الإهتمام بالجمعيات الطلابية والتطوعية بالمعاهد العليا والجامعات وتقديم العون اللازم لها وتشجيعها لتنفيذ برامجها ومشاريعها أثناء العطلات الصيفية . وفتح المجال أمامها للإلتقاء بطلاب الجامعات والمعاهد العليا في الدول الصديقة في إطار التبادل وحضور المؤتمرات العالمية .

خامساً : العمل مع جهات الإختصاص على ربط المبعوثين بالخارج بهموم وتطلعات الوطن . ومدهم بالكتب والمجلات والأفلام التثقيفية التي تبرز معالم التطور الذي تشهده بلادنا في المجالات المختلفة .

سادساً : العمل على تنمية قدرات الشباب السوداني وإتاحة الفرص له للإحتكاك بشباب العالم في زيارات ورحلات جماعية حتى يتمكن من إضافة رصيد جديد لرصيده السابق .

سابعاً : تشجيع الطلاب الأجانب لزيارة مناطق القطر المختلفة والتعرف على أوجه الحياة فيه عن طريق مساعدتهم بإستمارات السفر المخفضة ومدهم بالخرط والكتيبات التعريفية .

إنطلاقاً من كل هذه الأهداف تعمل الوزارة على دعم إتحاد شباب السودان ودعم الحركة الكشفية والإرشادية والجمعيات الطلابية وجمعية بيوت الشباب . وقد كان إنجاز الوزارة في هذا المجال على النحو التالي :-

أولاً : نقوم بدعم اللجنة المركزية لإتحاد شباب السودان مادياً وذلك لتمكينها من إنجاز مسؤولياتها تجاه هذا التنظيم .

ثانياً : إهتمامنا بجمعية بيوت الشباب ناتج عن إدراكنا للدور الذي تلعبه هذه الجمعية في إعداد مساكن يلتقي فيها المسافرون من الشباب من بلدٍ لآخر ومن قطر لآخر . وكذلك لإستثمار طاقات الشباب في العطلات . لأنها تهيئ لهم أكبر قسط من الفائدة والمتعة في حلهم وترحالهم . والتعرف على الشباب في البلدان الأخرى . والإقامة بأقل قدر ممكن من النفقات . ورغم أن جمعية بيوت الشباب السودانية حديثة التكوين إلى أنها قطعت شوطاً كبيراً في تكوين فروع لها في بعض المديريات. في كل من عطبرة . الأبيض . كسلا ويجري العمل الآن على إقامة بيوت شباب في كل من مدني . بورتسودان . حلفا وجوبا . وستوسع لتشمل كل مداخل القطر والمناطق السياحية والإنتاجية . وفي الخرطوم بحري يجري العمل على

تأثيث بيت نموذجي للشباب بمبنى الكشافة الحالي بالمقرن . كما يجري العمل الآن في إنشاء بيوت للخريجات . وقد مكّنا أعضاء الجمعية من حضور المؤتمر العالمي باليونان وإستضافة وفد إتحاد البرلمان الدولي الذي زار البلاد مؤخراً بغرض الوقوف على بيوت الشباب السودانية . وقد وافق على قبول عضوية الجمعية في جمعية بيوت الشباب العالمية . ولعمري فأن هذا كسب كبير .

ثالثا : أما تنظيم الكشافة والمرشدات فلا أحسبني بحاجة لأن أورد حركة نشاطه وإسهامه في التربية وخدمة البيئة . غير أن هذا التنظيم ظل قبل الثورة تنظيماً مهملاً لا يجد من العناية والرعاية ما يدفعه للأمام . الأمر الذي أضعف نشاطه. وشتت جهده وقصره في الداخل بعيداً عن المشاركة الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي . فكان إلتفاتنا له أمراً لازماً وضرورياً ولا أريد في هذا المجال أن أعدد إهتمام الثورة به فلا أدل على ذلك أكثر من رعاية الأخ الرئيس القائد له بوصفه كشّافاً أعظم . ولعلكم تذكرون إحتفال التنظيم بذكرى تنصيب الأخ الرئيس القائد كشّافاً أعظم في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥م حيث منحهم الأخ الرئيس القائد قطعة أرض لتشيد عليها دار المجلس الأعلى للكشافة والمرشدات . وتبرع لهم بمبلغ ٢٥ ألف جنيه إسهاماً منه في بناء تلك الدار . كما وجه بتخصيص دار للمرشدات بأمدرمان وإعفاء المعدات الكشفية من رسوم الجمارك .

ونحن في وزارة الشباب والرياضة نرعى حركة هذا التنظيم . وندعم مناشطه . عاملين على ربطه بفكر الثورة ليسهم بدوره مع بقية التنظيمات الشبابية في مجال التنمية والعمران وترسيخ وتدعيم الوحدة الوطنية .

وقد رصدنا مبلغ عشرين ألف جنيه لمساعدة هذه الحركة في تنفيذ واجباتها . وقد تمكنت من حضور المخيم الكشفي بالنرويج .والمؤتمر الكشفي بالدنمارك . وإستقبال الوفود الكشفية التي زارت البلاد مؤخراً . وإقامة المخيم الكشفي للشارة الخشبية بالخرطوم في الشهر الماضي .

رابعاً : في مجال دعم الجمعيات الطلابية في الجامعات والمعاهد العليا لزيارة مشاريع التنمية وحضور فترات تدريبية بالخارج . فقد أعنا ٢٢٢ طالباً وطالبة . ومددنا يد العون للعديد من الجمعيات وفروع الإتحاد الإشتراكي . مثل فرع إتحاد شباب السودان بكل من كلية الزراعة والبيطرة وجمعية الرحلات الخلوية . وجمعية الموسيقى بجامعة الخرطوم . وجمعية الآثار لإجراء دراسات في وادي هور بمديرية شمال كردفان . كما قمنا بمساعدة العديد من الطلاب الذي لا تمكنهم ظروفهم من السفر للدراسة بالخارج وأسهمنا مع مصلحة التعليم العالي في دفع رسوم الطلاب من الأقليم الجنوبي بجامعة الخرطوم .

وأمتد العون لإتحادات الطلاب السودانيين في كل من دول غرب أوروبا ورومانيا والمغرب والإسكندرية وجامعة عين شمس وسوريا والعراق والإتحاد السوفيتي وجمعية الصداقة السودانية الفرنسية بفرنسا .

وفي مجال إهتمامنا بالطلاب الأجانب الذين يقومون بزيارة السودان قمنا بتقديم

التذاكر المخفضة لأكثر من خمسمائة منهم لزيارة مختلف المناطق الإنتاجية والسياحية بالسودان . كما قمنا بتذليل بعض ما يعترضهم من صعاب . وقد شمل دعمنا عدداً من الفنانين السودانيين الذين يجوبون أنحاء العالم تعرفاً عليه وتعريفاً بنا له .

النشاط الثقافي :-

إيماناً بمسؤوليتنا في نشر وتعميق فكر الثورة وسط الشباب وربطه بقضايا أمته وتطلعاتها نحو مستقبل مشرق فقد وضعنا خطة تشمل الآتي :-

أولاً : إعداد وطبع الكتب الثقافية للشباب تشمل الفكر الإشتراكي والوطني والإنساني والنشرات الدورية في المناسبات والأعياد القومية .

ثانياً : إعداد البرامج التثقيفية والسياسية لمعسكرات قسم الخدمات المركزية والإشراف على الجوانب الثقافية والفكرية لهذه المعسكرات ومعسكرات الطلائع .

ثالثاً : دعم وترشيد القوافل السياسية والثقافية وقوافل خدمة البيئة .

رابعاً : إعداد وتقديم البرامج الإذاعية والتلفزيونية وإعداد دراسات تعالج هموم الشباب ومشاكله وتطلعاته وصولاً إلى توجيهه وتثقيفه وفق الأهداف التي حددت لذلك .

خامساً : خلق وتنظيم علاقات خارجية بإتحادات وتنظيمات الشباب العالمية عن طريق تبادل الوثائق والوفود والمؤتمرات والمهرجانات .

سادساً : دعم مجلس الشباب والرياضة بالبحوث في المواضيع التي تهم قطاعات الشباب . وفي سبيلنا لدعم المجلس ندرك ونحن نخاطب الشباب أننا نخاطب تجمعاً مختلف النوازع الميول بصورة أقرب إلى التناقض منها إلى الواقعية . ونضع نصب أعيننا ما ترجوه الثورة من شبابنا الفتي . إقتحاماً لساحة التنمية . بذلاً وعطاءً من أجل الغد الرخي الرغد العيش . ولا ننسى أيضاً عنصر الطلاب وإستقطابهم تمهيداً لغزوهم الساحة . فهم سند الثورة ودرع لها وإن كان بعضهم القليل بعيداً عنها لإعتبارات عديدة أهمها البذرة التي بذرها العقائديون في أوساطهم . وبُعد الأجهزة المنوط لها ذلك وإقتصار عملهم على بروقراطية سلحفائية في التفكير والتنفيذ .

لذا فنحن في مسارنا الجديد نعنى بالإهتمام الكامل والمتكامل بعنصر الشباب وملاحقته في معسكرات العمل والتنشيط والتنمية . مواكبة لبرامج الثورة الطموحة في كل المجالات . كما نعنى بإهتمامات الشباب المتمثلة في الموسيقى والإيداعات الحياتية الأخرى . كما نولي إهتمامنا بالتأريخ السوداني المعاصر . تحسباً لما حدث . وترصداً لما يجئ وصولاً إلى سوداننا القديم . محفوفاً برايات أبطاله الأشاوس . مروراً بتأريخنا المعاصر . تظلله رايات الثورة الخفاقة بإذن الله .

فقد شملت إنجازاتنا في هذا المجال طباعة الكتب الآتية :-

١/ أضواء على الميثاق الوطني .

٢/ وسائل الإتصال بالجماهير .

٣/ لمحات من تنزانيا الإشتراكية .

٤/ مسالة الجنوب . تأريخها ومراحل تطورها .
٥/ حركات التحرير الأفريقية .
٦/ معسكرات الشباب . الأسس الفكرية والتنظيمية .
٧/ شباب السودان في المهرجان الأول للشباب الأفريقي بتونس .
٨/ القوافل السياسية والثقافية . إعدادها وأغراضها .
هذا وقد أصدرنا كتاباً عن التضامن العربي الأفريقي صادف إنعقاد ندوة الخرطوم العربية الأفريقية للتحرر والتنمية في شهر يناير الماضي .
كما أن خطتنا لهذا العام إعداد كتابين هما (نماذج من تجارب الإشتراكية في الدول النامية) و (التكوين الحضاري للمجتمع السوداني).
وقد ظللنا نقدم البرامج الأسبوعية للشباب في الإذاعة والتلفزيون . والتي تناقش قضايا الشباب وقضايا أمته وتطلعاتها . والإنجازات الثورية التي حققت في ظل ثورة الخامس والعشرين من مايو . كما قامت هذه البرامج بعكس مناشط الشباب المختلفة ومواهبه الثقافية والفنية .
وإيماناً بأهمية تأهيل الكوادر القيادية للشباب فإننا نقوم بالإعداد لمعسكر تأهيل قومي يضم ٢٠٠ من قادة الشباب في مختلف المديريات في مايو ١٩٧٦م وذلك من أجل قيادة مقتدرة داخل التنزيم الشبابي .
في مجال تنظيم الطلائع :-
تنزيم الطلائع فكرة برزت من أفكار مايو . وإستمدت وجوداً من ربط التسلسل المكتمل للإتحاد الإشتراكي . فاليوم من أيام الدنيا حين يولد يلد معه الصباح ثم تتابع مراحله الواحدة بعد الأخرى ليكون لكل واحد مجاله وشعاره .
إذن فالطلائع صباح المستقبل وصبح الغد المتفتح وإكتمالاً لعافية هذا المولود الواعد وضعت لنشأته هذه الوصفات :-
١/ منهج التربية الوطنية .
٢/ التربية الروحية والفكرية .
٣/ التربية الصحية .
٤/ التربية الرياضية .
٥/ التربية الريفية .
٦/ التدريب شبه العسكري .
ومن خلال ذلك فقد تم الآتي في هذا المجال :-
أولاً : قامت الوزارة بدراسة شاملة وكاملة لتنظيم الطلائع في مرحلته السابقة . ومن خلال الزيارات الميدانية والمعسكرات الإقليمية والمركزية والدولية ومن ملاحظات المشرفين وتقاريرهم . تم وضع تصور جديد لحركة الطلائع في السودان . يمكن أن يحقق الاهداف القومية والمرامي الوطنية التي وضعت له . والتصور في جملته يهدف إلى أن يدخل تنظيم الطلائع المدارس الإبتدائية مكملاً لنشاطها كما سيرد لاحقاً .
ثانياً : كذلك وفي سلسلة ثقافية الطلائع فقد قامت الوزارة بإعداد كتيب (أبطال

من بلدنا) "تحت الطبع" وهو كتاب يتناول البطولات السودانية التي إرتبط بها تأريخ السودان . والإنتفاضات الشعبية منذ القدم وحتى اليوم في أسلوب مبسط وشيق . يهدف إلى ربط الناشئ بتأريخ بلاده . وصورة من النضال البطولي في شخصيات سودانية أصيلة .

ثالثاً : أما الكتاب الثاني في سلسلة ثقافية الطلائع بعنوان (بلدنا يتقدم في صور) فإن الغرض منه هو إثبات مشروعات التنمية الكبرى التي إنتظمت بلادنا بالحقائق والأرقام مدعمة بالصور . وفي أسلوب سهل يعكس لجيلنا الناشئ منجزات الثورة . وأثر ذلك على حياة شعبنا الإقتصادية والإجتماعية .

رابعاً : تم الإتفاق على قيام المعسكرات الإقليمية والمركزية بصورة جديدة وذلك بخلق البرنامج الموحد تحقيقاً لقومية التنظيم .

خامساً : تقوم الوزارة بمد المحافظات المختلفة بإحتياجاتها من الزي الرسمي والدعم المادي والفني .

سادساً : إحتفلت الطلائع بعيدها السنوي ٢٥ أغسطس ١٩٧٥م كما جاء ذلك في خطة العمل المرحلية للإتحاد الإشتراكي السوداني .

سابعاً : ربطاً للتنظيم بشبيهاته من الدول الشقيقة والصديقة إثراءاً له وإنطلاقاً به نحو آفاق أرحب . فقد كتبت الوزارة إلى سفاراتنا في الخارج لموافاتنا بمعلومات عن التنظيمات الشبيهة به لتبادل الخبرات والزيارات معها . وقد شارك بالفعل خمسة من طلائع السودان أخوانهم طلائع البعث السوري في معسكراته الصيفية في أغسطس ١٩٧٥م وحملوا منّا تحيات وتمنيات المصير والنصر العربي المشترك .

ثامناً : سعياً وراء تركيز التنظيم فقد أعدت الوزارة وحدة نموذجية بجبل أولياء حتى تكون منطلقاً للنشاط الطليعي في السودان وسوف تعمم هذه الوحدات النموذجية في بقية المدن والمديريات الأخرى بعد نجاح التجربة .

تاسعاً : قدمت الوزارة دعماً ثقافياً وفنياً لطليعة إصلاحية الخرطوم بحري .

مشروع الطلائع المدرسية :-

سيدي الرئيس .. السادة الأعضاء

كان لابد لي قبل ممارستي لمسؤلياتي المتصلة بالعمل مع الشباب وتمكينه من الإنطلاق لتحقيق الأهداف الكبرى للثورة أن أقف وزملائي في وزارة الشباب وقفة تأمل ودراسة عملية وموضوعية لتقييم ما تم تحقيقه في مجال تنظيم الطلائع . أمل الغد المشرق وشباب المستقبل . وللحقيقة والتأريخ أقول سيدي . أن تنظيم الطلائع كان من أنجح التنظيمات التي كونتها الثورة منذ تفجيرها في مايو ١٩٦٩م .

وإستكمالاً لهذا الجهد الداعم للتربية الثورية لشباب المستقبل . فقد تم إستحداث الطلائع المدرسية . ربطاً لفلذات أكبادنا التلاميذ بطلائع الثورة التي تنتشر على مستوى القرى والأحياء . إفادة من جهد المعلم الذي يوجه علمه ومعرفته ونشاطه في مجال التربية لتحقيق الأهداف التربوية الوطنية التي صاغتها ثورة مايو . فالمدرسة أيها الأخوة والأخوات هي الكيان الذي تمارس فيه هذه المناشط والمعلم هو

المرشد والمشرف والموجه لهذا العمل .

وكبداية راكزة لتجربة الطلائع المدرسية فقد أصدرنا مرشداً يهتدي به المعلم المشرف على وحدة الطلائع بمدرسته . ثم إتجهنا إلى المعلمين في مدارسهم ننشد تعاونهم معنا في هذا المجال . فتدافع الأخوة المعلمون والمعلمات بالمناكب وفي حماس منقطع النظير لتحمل مسؤوليتهم التربوية . تماماً كما يفعل أصحاب الرسالات دافعهم في ذلك إلتزام لا يتطرق إليه شك . وإيماناً عميقاً راسخاً بأهداف هذا التنظيم فإخترنا واحداً من كل مدرسة ونظمنا حلقة تدريبية إنتهت قبل أيام بأهداف هذا التنظيم . إشترك فيها ٩٢ معلماً ومعلمة من مدارس مديرية الخرطوم بمناطقها الثلاثة . وتلقى خلالها الدارسون محاضرات عن تنظيم الطلائع . أهدافه وبرامجه . واللوائح التنظيمية . وشملت أيضاً فكر الثورة والمنظمات الجماهيرية ودورها في قيادة العمل الوطني ثم عادوا إلى مدارسهم وبدأوا تكوين وحدات الطلائع المدرسية كل في مدرسته . لتعطي هذه الوحدات ٤٥٠٠ طليعي أي خمسين عضواً بكل وحدة وسنمدها بكل الإمكانيات والمعدات اللازمة لتحقيق أهداف التنظيم في كافة المناشط التي تصوغ في مجموعها المواطن الذي نريد . مستعينين في ذلك بجهد وإمكانيات مجالس الآباء والمعلمين .

وعلى ضوء التجربة سننطلق خلال هذا العام بمشيئة الله لتطبيق هذه التجربة الرائدة في بعض مديريات السودان حتى تنتشر هذه التجربة لتدخل كل مدرسة في سوداننا الحبيب .

قصر الشباب والأطفال :-

يعد قصر الشباب والأطفال أحد المشروعات التنموية الواسعة الأبعاد التي تسهم في خلق ثورة إجتماعية لها هدفها المنشود في هذا المجال .

وقد إقتضت ظروف العمل المرحلية قيام هذا المشروع . ليقوم بتدريب الشباب على التجارب العلمية الأولية . وصقل المواهب في الآداب والموسيقى والعلوم الرياضية . وكان قيام هذا المشروع الجديد بالتعاون مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بناءً على الإتفاقية التي وقعها السيد الرئيس إبان زيارته لكوريا في أغسطس ١٩٧٠م ولهذا جاء المشروع الكبير تجسيداً حياً لأواصر الصداقة والتعاون بين الشعبين السوداني والكوري . وإلتحاماً بين السودان وجول العالم الثالث . إن قصر الشباب والأطفال يعد إنجازاً جديداً في مجال الرعاية والتنمية الإجتماعية للشباب والأطفال . وحتى مجال التربية الثورية والعملية لأجيالنا الشابة . يهدف فيما يهدف إلى تطوير قدرات الشباب والأطفال وإلى تحقيق تربية وطنية أصيلة وسط صفوفهم بل إنه في جملته كمؤسسة قومية نتطلع إليه أن يكون مركزاً لإستثمار إمكانيات وطاقات ومواهب الشباب والأطفال وقاعدة لإستثمار إمكانيات وطاقات جيلنا الناشئ .

ومن لمحات هذا القصر .. قصر الشباب :-

- نشاطات ثقافية وفنية .
- نشاطات في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية .

- نشاطات في مجال الحِرف والمهن .
- نشاطات في المجال النسوي .

لقد وضعت الوزارة في إعتبارها المسائل الأساسية لتنشيط المشروع وتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة للإضلاع بمسؤولياتها . فأرسلت رسلاً من شبابنا المؤهل إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للإستزاده بالمعرفة والخبرات المتجددة في مجال إدارة وتخطيط المشروعات الشبابية المماثلة . والأمل في هذا القصر أن يكون نصراً وأملاً للغد .

مهرجانات الشباب :-

ومهرجانات الشباب أيها الأخوة والأخوات هي مجال مبتكر من مجالات التوجيه الوطني والتربية الثورية لشباب هذه الأمة . إبتدعته ثورة مايو في بلادنا ليسهم بدوره في ترسيخ وتدعيم الوحدة الوطنية . وإثارة الوعي وجذب الإهتمام والإنتباه بما حققته الثورة وبما تسعى لتحقيقه في مجال البناء والعمران وإحداث الثورة الإجتماعية . يتم هذا كله من خلال تقديم فقرات غنية ومتنوعة تجسد شعارات الثورة ومنجزاتها بقدرات شبابنا المبدعة وملكاته الخلاقة .

وكنا أيها الأخوة والأخوات على عهدنا بالثورة وعهد الثورة بنا . إنفتاحاً على الريف وإنتقالاً إليه فأقمنا مهرجانات الشباب بمدني . كسلا . الفاشر . جوبا . ملكال . واو وعطبرة .

وبالأمس القريب كان مهرجاننا الأخير بمدينة بورتسودان إحتفاءً ومشاركة للبلاد إحتفالاتها بأعياد الوحدة الوطنية . والذي أقيم لأول مرة خارج الإقليم الجنوبي .

لقد ربطنا مهرجانات الشباب بالمناسبات والأعياد الوطنية والقومية عودة إلى المنابع . وفخراً بتراثنا وغناء بأمجادنا ووصلاً لشبابنا بكفاح وتأريخ أمتنا المناضلة بما يستنفر فيهم عزة آبائنا وشموخ أجدادنا ويعمق وينمي فيهم روح الفداء والتضحية والعمل ليضاعفوا من جهدهم في بناء سودان الغد المشرق .

ولست بحاجة لأن أؤكد أن جماهير شعبنا الوفية إرتبطت بالمضمون الثوري لهذه المهرجانات وإستوعبت مقاصدها . إرتباطها الأصيل بفكر الثورة وأهداف الثورة . فجاء إستقبالها الحار وثناؤها المتصل داعماً لجهدنا وحافزاً لنا للإرتقاء بأساليب الأداء . وما المهرجان الشبابي الكبير الذي أقامته مديرية شمال دارفور ونفذه أكثر من ثلاثة ألف من فتيان وفتيات كُتم إحتفالاً بالذكرى العشرين لإستقلال بلادنا إلا عملاً ثورياً رائعاً يزيد من إقناع الجماهير وتمسكها وتعشقها لهذا اللون من نشاطات الشباب . ونحن نعتز أيها الأخوة بمثل هذه المبادرات بإقامة مهرجانات شبابية على مستوى المناطق وبالخبرات المحلية فيها . فهنيئاً لأهل كُتم وشباب كُتم بما أنجزوا ولما قدموه من عمل رائد في هذا المجال .

مراكز الشباب :-

هدفت برامج العمل المرحلية المستظلة بظل الثورة إلى الحد من هجرة الشباب إلى المدينة بعيداً عن الريف وقد أدركت الثورة بحس الثورة أنها لابد لها من إنفتاح

حقيقي على الريف الذي ظل كما مهملاً . وعملت على تعميم مراكز الشباب بكل ثقلها في الساحة نوراً هادياً ومبصراً .

وإهتداءً بما جاء في هذه البرامج وإعتماداً على الخطة التي أعدتها لجنة الشباب المنبثقة عن الإتحاد الإشتراكي السوداني . وإستجابة لنداءات الشباب في كل مواقعه والمتصلة بمستقبلهم والنابعة من إيمانهم الجارف بمحتوى قضيتهم من أجل المستقبل المشرق . إهتداءاً بذلك كانت برامج وزارة الشباب المفصّلة لإثراء وجدان الشباب سياسياً وثقافياً وإجتماعياً . يتجمعون في مراكز الشباب كوحدات أساسية تلم شملهم لدراسة ما ينبغي أن يكون . وهدفاً لخلق الأفكار التي تكون في النهاية قاعدة إنطلاق لمواهبهم وأفكارهم ومشاريعهم في حركة ثورية مستمرة ورائعة .

وفي تجمعهم هذا ينتخبون قياداتهم ويحررونها من الإهمال في حق الشباب ومواصلة المشوار معها بأفكارهم ونقاشهم الهادف . إكتساباً للجديد وترقباً للحديث في المهارات وتنمية روح العمل الجماعي فيهم . وتقديس روح العمل اليدوي والتطوعي إستثماراً لأوقات فراغهم . كما يجدون مراكزهم مليئة بالحِرف التي تحتاجها البيئة المحلية إسهاماً في تنمية مجتمعاتهم المحلية لإمداد مشاريع التنمية في الريف بما تحتاجه من عمالة مدربة قادرة على العطاء والإنجاز . وبين ذلك كله يتجلى عمل العون الذاتي مشتركاً بينهم وبين ذويهم في صورة من صور الحياة الإشتراكية العظيمة .

سيدي الرئيس ..

قامة الوزارة بتحويل أندية الصبيان بالتعاون مع وزارة التربية إلى مراكز شباب في مطلع فترة قيام الوزارة لتوسع الأهداف التي كانت تقوم بها هذه الأندية . وقد شهدت تلك الحقبة تطوراً في هذه المراكز الخلاقة . إذ قفز عددها من ثلاثين إلى مائة وعشرين عن طريق العون الذاتي وعن طريق سواعدهم القوية المرفوعة . وإستشعاراً بالمسؤولية التي تضطلع بها الوزارة قامت بدراسة ميدانية للشباب من الجنسين في جميع المحافظات . وضح منها أن أعداداً كبيرة منهم يقف بهم مشوار الحياة تائهاً بعد المرحلة الإبتدائية ولا يجدون عملاً يناسب قدراتهم المحدودة في بيئاتهم . وتلك لحظة الخطورة بل لحظة مؤلمة من لحظات الجنوح والهجرة إلى غير هدف .

ولكي يتفادى المجتمع المعافى هذه الظاهرة فقد إتجهنا إلى بحث الموضوع بحثاً كافياً . وإشتركت معنا في ذلك الجهات المتخصصة للأمم المتحدة . وخرجنا بحل في شكل مشروع لإنشاء عدد من مراكز تأهيل الشباب على مخطط طويل الأمد . يهدف إلى توفير مركز واحد على الأقل في كل مجلس من مجالس الحكم الشعبي المحلي على مستوى القطر ولهذا التصور المدروس قامت الوزارة بإنشاء مشروع مراكز تدريب الشباب والتنمية الإجتماعية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وفي مراكز متعددة الجوانب :-

١/ برامج التدريب الحِرفي :-

وهي تعنى بالشباب من الجنسين . وتقوم بتأهيلهم مهنياً على حِرفة من الحِرف

التي تحتاج إليها بيئاتهم . وبذلك تكفل لهم عيشاً سعيداً يمكنهم من الإعتماد على أنفسهم .

٢/ البرامج النسوية :-

وهي لتدريب الفتيات والأمهات على الأعمال التي تحتاج إليها الأم العصرية من دراسات في التغذية والعلوم الأسرية مثل الخياطة والتفصيل والأعمال اليدوية ... إلخ .

٣/ البرامج العامة :-

والمراكز بوصفها مؤسسات لها إمكانات من مباني وقدرات بشرية ومعدات يمكن إستغلالها في المساء كمركز إجتماعي ترفيهي رياضي للجميع . ويستفاد منها أيضاً في حلقات محو الأمية وفي المحاضرات والمسرح مثلاً بجانب النشاطات الأخرى.

حجم المشروع :-

بدأ المشروع بأربعة مراكز . ثلاثة منها في الإقليم الجنوبي . جوبا . واو . ملكال ثم نيالا . كمرحلة أولى تجريبية . وقد كانت بالفعل ناجحة جداً إستقطبت كثيراً من الصبية الذي يتلهون بالشارع ويعبثون فيه . أصبحوا مسؤولين يقومون بكثير من الأعمال البناءة . تماماً مثلما كان في جوبا .

ومن نجاحها .بدأنا في تعميمها على مستوى البلاد حتى وصل اليوم عددها أحد عشر كوكباً . نعم أحد عشر مركزاً . والخطة ترمي لوصولها إلى ثلاثة وعشرين مركزاً في العام القادم بمشيئة الله .

تلك لمحة مركزية شبابية عن مراكز الشباب وقفنا عندها وقفة سؤيعة وهي كبيرة وستكبر مع الأيام لأنها كبيرة .

السيد الرئيس ..

السادة الأعضاء المحترمين ..

الرئة الثانية للشباب هي الرياضة . بها تجدد الحياة في نبضه يمتلئ صدره بالهواء النقي المعافى . فتضج أوردته بالحياة ويقوى ساعده للبناء . الرياضة مصنع العقول ومنتجة الفكر . وسليم الجسم لاشك أنه مفكر وسليم المنطق واللسان والحجة الرياضية قلت ولن أسكت عن قولي بل وأردد . هي علم آخر للوطن يخفق في سماء العلم . وهي سفارة متنقلة في كل بقاع العالم . بل هي منارة بها سطع أسم الدولة ولولاها لخفت صيتها ولم يخفق لها علم . والرياضة أصبحت علماً يستجلب له العلماء والمتخصصون وترصد لأبحاثها الميزانيات وأنشئت من أجلها مئات المعاهد. ولم تعد محصورة في لعبة واحدة بل إمتدت لتشمل كافة الأنشطة حتى أنه يصعب حصرها وعدها .

كانت الرياضة . سيدي الرئيس . قبل مايو ضرباً من ضروب التسلية واللهو وإلهاء الجماهير عن مطالبها الحيوية . وأصبحت بعد مايو وبفضلها وسيلة وأداة تربوية فعّالة لخلق المواطن الصالح لخدمة قضايا التنمية ورفعة بلادنا . بالإضافة لكسب صداقة الشعوب وتضامنها للتصدي للتحديات المشتركة .

وفي هذا الإطار أرجوا أن تسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعرض كتاب الرياضة عليكم وهو - كما سيجئ تفصيلاً - يحوي الكثير من النشاطات والإنجاز المرصود .

وتحقيقاً لأهداف الثورة في كافة المجالات فقد أعلنت الثورة الرياضية بهدف ربط والتصاق الحركة الرياضية بالحركة الجماهيرية . معرفة متجددة وتدريباً وتوعية وتغييراً للمفاهيم وتعديلاً للإتجاهات . ليشارك الشعب بأسره في الحركة الرياضية . وفي سبيل تحقيق ذلك كله فقد تم إصدار قانون الرياضة لسنة ١٩٧٠م ولائحة الرياضة لعام ١٩٧٤م . وبموجب هذه التشريعات سيقوم المجلس الأعلى للرياضة بالتخطيط ووضع السياسة العامة لتطوير الرياضة وتنبثق عنه اللجنة العليا لتطوير الرياضة كأداة تنفيذية . ويتصل هذا البنيان بإنشاء لجان تطوير الرياضة بالمديريات .

وتمكيناً للإتحادات الرياضية العامة من إستكمال هياكلها التنظيمية لتصعيد الثورة الرياضية فقد تم إصدار النظم الأساسية لتلك الإتحادات . وشرعت الوزارة في إجراء الإنتخابات لمجالس إدارات الإتحادات تحت إشراف لجنة محايدة تحقيقاً لديمقراطية الثورة في مجال الرياضة .

إن المجلس الأعلى للرياضة يضم كل الأجهزة التي تعمل في مجال الرياضة الرسمية منها والأهلية . هذا إلى جانب الكفاءات الرياضية التي تعمل في الحقل الرياضي . كما يضم أيضاً ممثلين للمديريات .

تنبثق عن المجلس الأعلى لجان لتطوير الرياضة بالمديريات . وفي تكوينها تشابه تكوينه . والغرض من تكوينها إعطاء كل المناطق بالسودان الفرص في التخطيط للنهوض والسعي لحل مشاكلها والأولويات في تنفيذ مشاريعها الرياضية .

وتمد مصلحة الرياضة لجان تطوير الرياضة بالمديريات بالفائض من مال هيئة المراهنات الرياضية في فترات متقطعة . وذلك بهدف إرساء قواعد الحكم الشعبي الذي يتيح للمواطنين كافة المشاركة في التخطيط والتقرير والتنفيذ والمتابعة .

تؤدي الوزارة خدماتها الرياضية في شتى المرافق العامة والأهلية منها والرسمية فتقوم برعاية القطاع الأهلي والأندية . وجهاز رعاية الناشئين . والقطاعات المهنية المتمثلة في القوات النظامية . والمؤسسات والشركات . والقطاع التعليمي من جامعات ومعاهد ومدارس .

وإيماناً من الثورة بالأهداف الرياضية السامية سعت لإتاحة الفرصة لجميع القطاعات لممارستها دون تمييز . بجانب إهتمامها بوسائل الوعي والتثقيف الرياضي . والإهتمام بالرياضة البيئية . والعمل على صقل المواهب المحلية بالمديريات وصهرها في مجهود قومي موحد .

سيدي الرئيس .. السادة الأعضاء

أرجو أن تسمحوا لي أن أسرد عليكم ما تقدم بشئ من التفصيل :-

أولاً : القوات النظامية :-

لأهمية الرياضة في صفوف القوات المسلحة والشرطة والسجون عملت الوزارة بالتنسيق مع المسؤولين بهذه الأجهزة على دعم نشاطاتها فساهمت في تكوين

الإتحادات العسكرية الرياضية وأمدتهم بالخبرات الرياضية المختلفة وكان من نتاج ذلك ما تحقق من إنتصارات رائعة في المجالين الإقليمي والعالمي .

المؤسسات التعليمية :-

وإدراكاً من الوزارة بأن المؤسسات التعليمية تمثل الكيان الذي يضم القاعدة العريضة التي يمكن أن يتم من خلالها خلق جيل رياضي سليم ومعافى . وإيماناً منها بأن المناشط التربوية المتنوعة تمثل جزءاً مكملاً لتنظيم وإعداد فرق رياضية في مختلف ضروب الرياضة . لتشارك في الدورات المدرسية المحلية والعربية والأفريقية . ولعلكم تعلمون ما حققته الفرق المدرسية في الدورة العربية الثانية بالأسكندرية في العام السابق . وما النشاط الذي إنعكس من خلال الدورة المدرسية الثانية والتي إنتظمت البلاد وأكدت نجاحها وبرزت فيها الكثير من المواهب والملكات الرياضية المبدعة إلا دليل يعكس أهداف الثورة بالعناية بالنشئ . وهذه الدورة أيضاً تجميع للمواهب إستعداداً للدورة المدرسية الثالثة والتي ستقام بليبيا في العام القادم بإذن الله .

والوزارة تواصل جهدها للإهتمام بالرياضة في المعاهد العليا والجامعات إستكمالاً للعناية بالمواهب فيها . وغرساً للروح الرياضية التي تضمنتها الثورة الرياضية . فزودت هذه المعاهد والجامعات بالدعم المالي والفني الذي يعين على تحقيق برامجها الرياضية وتطويرها .

النشاط الأهلي :-

يتمثل هذا النشاط في اللجنة الأولمبية والإتحادات العامة والمحلية والأندية الرياضية وتقوم الوزارة بدورها في رعاية هذا النشاط :-

أولاً : بتقديم العون اللازم للجنة الأولمبية السودانية لتؤدي خدماتها الأولمبية داخلياً وخارجياً وتهيئ لها المناخ المناسب للإشتراك في المنظمات والمناشط الأولمبية الدولية .

ثانياً : توفير المال والمعدات والتدريب وكل ما يساعد الإتحادات الرياضية العامة والمحلية في القيام بواجباتها في نشر الرياضة وتطويرها في المجالين المحلي والدولي وخلق الفرق القومية التي تمثل السودان في المحافل الدولية .

ثالثاً : تساعد الأندية الرياضية للقيام بدورها الفعّال في تربية الشباب وصقله . وقد دعت الوزارة المسؤولين بهذه المؤسسات وعقدت معهم سلسلة من الإجتماعات تمخضت عن تكوين إتحاد رياضي للمؤسسات ليعمل بالتضامن مع الوزارة لتنظيم وتطوير النشاط الرياضي في جميع المؤسسات .

جهاز رعاية الناشئين :-

إن مستقبل كل أمة يعتمد على سواعد النشئ منها . وإن النشئ في كل أمة من الأمم لا يمثل قطاعاً مستقلاً ولكنه موجود في تركيب كل قطاعات قوى الشعب العاملة ويمثل فيهم ثقلاً رئيسياً فالمجتمعات على إختلاف مستوياتهم تهتم بقضايا النشئ لأن هذه المجتمعات أمتداداً له . ولأن دوره الذي يقوم به في أي مجتمع هو

بلاشك دور طليعي إن لم يكن في الحاضر ففي المستقبل . فالنشئ هو عماد الأمة وعتادها . ومن هنا برزت ضرورة الإهتمام به ورعايته وتوفير كل المقومات اللازمة ليؤدي دوره كاملاً في كل مجالات العمل الإجتماعي . والرياضة واحدة منها . وبناء على ما تقدم وإيماناً منّا بخلق جيل سليم عقلاً وبدناً وخلقاً وأخلاقاً . قام جهاز رعاية الناشئين . ليخلق للمجتمع جيلاً صالحاً وقادراً على الذود عن وطنه متى ما دعت الحاجة لذلك .

وبما أن هذا الجهاز يهتم في الوقت الحالي بلعبة واحدة هي لعبة كرة القدم . فإن مصلحة الرياضة ساعدت في قيام الإتحادات المختلفة في شتى ضروب الرياضة لترعى الناشئين وتوجيههم توجيهاً صحيحاً . وقد شرعت فعلاً كنواه لقيام تلك الإتحادات في إقامة مراكز تدريبية للألعاب المختلفة . روعي أن يختار لها الناشئة صغار السن ليشرف عليهم متخصصون أكفاء في شتى الألعاب مثل الجمباز والتنس والسباحة والسلة وألعاب القوى والكرة الطائرة وحتى في كرة القدم بدأت نواة للناشئين بتكوين فريق تحت سن العشرين ليكون أداة تفريخ لفريقنا القومي .

إن ثورة مايو في ثورتها الرياضية لم تغفل الجانب النسوي وإنما أولته كل عنايتها وتشجيعها . ولأول مرة في تأريخ السودان تشهد الميادين الرياضية الفتاة السودانية تمارس مختلف ضروب الرياضة في ثقة وإقدام ولم يمض عليها وقت وجيز فإذا هي تتخطى حدود البلاد لتمثيل السودان في المباريات الدولية والدورات الإقليمية فنجد الفتاة قد إشتركت في تنس الطاولة ومثلتنا في جمهورية الصين الشعبية . ومارست ألعاب القوى والكرة الطائرة وكرة السلة والجمباز والسباحة . وقد حققت إنتصارات عزيزة وصلت إلى الميداليات الذهبية كما حدث في ليبيا وتونس . ونأمل أن نرى تطوراً ملموساً في السنوات القادمة بفضل الرعاية وتذليل العقبات . حتى تتمكن المرأة السودانية من أن يكون لها شأن في المستقبل القريب لإحتلال مكان رياضي مرموق في المجالين المحلي والعالمي .

المؤتمرات الرياضية :-

قامت الوزارة ممثلة في مصلحة الرياضة بعقد عدة مؤتمرات رياضية قدمت فيها بحوث إشترك فيها بعض الأساتذة المتخصصين . ولقيت حظها من النقاش المستفيض وخرج المؤتمرون بتوصيات عديدة قيمة أسهمت في دفع الحركة الرياضية . وتقوم الأجهزة المتخصصة بمصلحة الرياضة بالإعداد لإنعقاد المؤتمر الرياضي القومي الثالث في أبريل من هذا العام لتقييم مسار الحركة الرياضية .

القوافل الرياضية :-

السودان قطر مترامي الأطراف . وبترامي أطرافه تترامي مواهبه البشرية في شماله وجنوبه وشرقه وغربه . وهذه المواهب تبحث عن من يصقلها ومن يزيل عنها الغشاوة وتتألق . قد درجت مصلحة الرياضة على إيفاد القوافل الرياضية إلى أنحاء السودان المختلفة لتقوم بالتثقيف والتدريب الرياضي . ولتكشف الخامات وتساعد في إنشاء إتحادات محلية جديدة في المناطق المختلفة . وهو تقليد حميد يساعد كثيراً في

دفع الرياضة وتطويرها .

التدريب :-

التدريب في المجال الرياضي من العمليات التربوية التي تخضع في جوهرها للقوانين ومبادئ العلوم التطبيقية والإنسانية . وهدفها إعداد الفرد للوصول إلى أعلى مستوى رياضي تسمح به قدراته . والتدريب يمثل حجر الزاوية في عمليات التطوير ولذلك إهتمت الوزارة برفع مستوى التدريب بالإستفادة من الخبرات الأجنبية من الدول الصديقة وذلك لإعداد الفرق القومية بطريقة علمية سليمة وتأهيل المدربين السودانيين الذي يضطلعون بالمهمة من بعدهم . كما تم إعداد حلقات في التدريب الرياضي للمدربين في شتى ضروب الرياضة مع وضع خطط ومناهج تزودهم بأحدث وسائل وطرق التدريب . وفي سبيل ذلك شرعت الوزارة في تنفيذ مشاريع مراكز تدريب رياضية نموذجية .

إشتراك السودان في المنافسات العالمية والإقليمية :-

إشترك السودان ممثلاً في فرقه الرياضية المختلفة في شتى المنافسات على النطاق العربي والأفريقي والعالمي . وإستطعنا بجهود أبنائنا أن نحتل الصدارة في أكثر من لعبة . ونحرز الميداليات ذهبياً وفضياً وبرونزياً سواء أكان ذلك في مجال الألعاب الفردية أو الجماعية . وكانت الدولة تعد الحوافز . وتوفر الإمكانات . وتبث روح الحماس والقومية في نفوس أبنائها . فقد كرمت المبرزين منهم رياضياً وأجزلت العطاء لهم سواء أكان ذلك مادياً أو معنوياً . في شكل قطع سكنية أو في شكل معسكرات وتوفير إمكانات أو بمنح الأوسمة الوطنية .

مشاريع تم تنفيذها :-

المشاريع التي تم تنفيذها حتى الآن شملت :-

أولاً : توسيع بعض الإستادات وصيانتها .

ثانياً : قيام المجمعات الرياضية الشعبية والساحات .

ثالثاً : تشييد ملاعب لكرة السلة والطائرة والتنس .

رابعاً : إقامة حلقات ملاكمة .

خامساً : إقامة أحواض سباحة .

سادساً : صيانة وإنارة ملاعب السلة .

سابعاً : إقامة مضامير لألعاب القوى .

ثامناً : صيانة المنشآت الرياضية بالأندية والساحة والمجمعات .

مشاريع تحت الدراسة والتنفيذ :-

أولاً : المدينة الرياضية :-

تم تخصيص القطعة رقم "٢٨٨" مربع "٣٤" في منطقة شمالي الحزام الأخضر بالخرطوم ومساحتها مليون ومائتي ألف متر مربع "٣٠ فدان" لإنشاء هذه المدينة على أحدث المواصفات العالمية . وتشمل ملاعب ومنشآت لشتى ضروب الرياضة . هذا وقد تلقينا العديد من العروض بشأن تمويل هذا المشروع وتجري دراستها بالتنسيق

مع مفوضية التخطيط القومي وقد وصلنا إلى مراحل ونتائج طيبة نأمل أن تصل إلى نهايتها بالبدء الفعلي للعمل وأشير هنا إلى أنه قد تم في نوفمبر من هذا العام توقيع إتفاق مع شركة "مفت" الإيطالية الشهيرة ذات الشهرة العالمية في هذا المجال وذلك لتصميم المدينة تمهيداً لبدء العمل الذي يتوقع له أن يتم على ثلاثة مراحل . تكلف الأولى منها حوالي خمسة عشر مليون جنيه .

وتجدر الإشارة إلى أن السيد الرئيس القائد قد ضمن خطابه الذي قدمه للمجلس في مطلع الدورة الحالية إشارة للمدينة الرياضية كمشروع يدخل ضمن برامج العمل المرحلية .

ثانياً : حوض السباحة العالمي :-

وهو حوض بمواصفات دولية قدرت تكلفته بـ ١٨٢ ألف جنيه ووضع حجر الأساس له في إحتفالات بلادنا بعيد الثورة السادس في مايو في جزء من أرض حديقة النيلين بأمدرمان .

ثالثاً : مجمعات الإتحادات والصالات المغلقة :-

وهي منشآت بمواصفات دولية تضم أربعة صالات مغلقة للألعاب الداخلية ومنشآت لمكاتب الإتحادات الرياضية العامة ومكاتب لهيئة المراهنات الرياضية .

وقد وضع حجر الأساس لهذه المنشآت الرياضية في أرض مساحتها ستى عشر ألف وستمائة متر مربع غرب مطار الخرطوم . وقد طرح تنفيذ هذه المنشآت في عطاء كبير .

رابعاً : المجمعات الشعبية :-

أ/ مجمع ودنوباوي الشعبي بأمدرمان :-

وضع حجر الأساس لهذا المجمع في إحتفالات البلاد بعيد الثورة في مايو من العام الماضي . ويقع بالقرب من مركز البوليس الشمالي بمنطقة ودنوباوي . وقدرت تكاليفه بمائة وثمانين ألف جنيهاً . وقد شرع في التنفيذ .

ب/ مجمع المزاد بالخرطوم بحري :-

تم وضع حجر الأساس لهذا المجمع وبدأ العمل التنفيذي في منشآته وقدرت تكاليفه بمائة وخمسين ألف جنيه .

خامساً : مصنع المعدات الرياضية :-

لقد قررت الوزارة إقامة مصنع المعدات الرياضية لتغطية حاجات البلاد من تلك الأدوات . وذلك لعدم توفرها بالسوق المحلي . وصعوبة إستيرادها من الخارج . تقليلاً للمبالغ الطائلة التي تصرف عليها . وهناك مشاورات تجري مع بعض الدول والمهتمين لتنفيذ هذا المشروع .

سادساً : المعهد العالي للتربية الرياضية :-

أنشئ هذا المعهد عام ١٩٦٩م كمرفق تابع لوزارة التربية . وبما أن حاجة الرياضة ماسة لتطوير التدريب وخلق الكوادر القيادية الرياضية فقد تم الإتفاق بين وزارتي التربية والشباب لكي تشرف وزارة الشباب على المعهد . حتى يتسنى لها تطويره بما يعود

بالفائدة المرجوة للنشاط الرياضي . ولقد كونت الوزارة لجنة فنية من المتخصصين تزاول الآن عملها لتضع موضع التنفيذ تحويل المعهد إلى هذه الوزارة .

هيئة المراهنات الرياضية :-

وهنا سيدي الرئيس - لابد من وقفة ولو قصيرة عند هيئة المراهنات الرياضية - هذا الصرح الشامخ . والذي أصبح المورد الأساسي للحركة الرياضية - لقد قامت مئات الميادين بفضل هيئة المراهنات - وقومت عشرات المنشآت الرياضية . وإكتست الخضرة عدة دور بفضلها . وإنيرت الكثير من الدور الرياضية . ويكفي أن أورد أنها منذ إنشائها وحتى يونيو عام ١٩٧٤م قد أنفقت ما يزيد على ٦٦١ ألف جنيه في مجالات الرياضة المختلفة . ومن خلال تمويلها للجنة العليا لتطوير الرياضة . لقد ساهمت هيئة المراهنات الرياضية مساهمة فعّالة في أعمال الخير والبر والعمل العام . فقد صرفت حتى فبراير مبلغ ٢٢٠.٩٥٠ جنيه في المجال الإجتماعي والإنساني . ولم تعد هناك جمعية إجتماعية خيرية لم تتلقى عونها ومساعدتها وأسهمت بأكثر من ١٤٢ ألف جنيه في المجال الثقافي . وأعانت في المجال القومي بأكثر من ١٨١ ألف جنيه. ولم تقتصر على هذا بل إمتدت يدها لتسهم في مجال المنشآت الجديدة لوزارات ومصالح تم قيامها وإنشاؤها على ضوء الهياكل الوزارية الجديدة بمبلغ يزيد عن ١٤٠ ألف جنيه .

سيدي الرئيس ..

لقد أنفقت هيئة المراهنات الرياضية - منذ إنشائها - على كثير من مرافق الحياة في بلادنا بشكل مباشر أو غير مباشر مبلغ مليون ونصف مليون جنيه ولم تقف عند هذا الحد بل تخطته إقتحاماً لمجالات الإستثمار في مشاريع قومية ستقف بلادنا أثر تنفيذها موقف الند لكثير من دول العالم التي تجتذب كثيراً من المنافسات لتقام على أرضها لما لها من إمكانات تؤهلها لذلك . وذلك أن الهيئة ستمول المدينة الرياضية بالسودان وحوض السباحة العالمي ومصنع المعدات الرياضية . ولم يقتصر دعم الهيئة على المنشآت القومية وحدها إنما قامت بدعم لجان تطوير الرياضة بالمديريات والجامعات والمعاهد العليا والمدارس وقوات الشعب المسلحة . وقد بلغ هذا الدعم في جملته :-

٣٦٢ ألف جنيه للمنشآت القومية بالخرطوم .

٣٧٥ ألف جنيه للمنشآت القومية بالأقاليم .

سيدي الرئيس ..

إن الهيئة قد صرفت على ما تقدم ذكره . ومازالت تصرف وتصرف وستصرف .

السيد الرئيس .. السادة إعضاء المجلس الموقر

قدمت كتاب وزارتي بيميني . ناصعاً من غير سوء وهو كتاب أنا مسؤول عن كل كلمة فيه . فخوراً بكل إنجاز فيه . ولن أتواضع وأقول أنه جهد المقل . لكني أقول وبفخر وإعتزاز هو جهد جبار وكبير . صنعه العاملون بالوزارة جميعاً بالتضحية والسهر . بالعرق والتعب . بالإخلاص والعمل . وبالايمان العميق بالله وبالشعب . ولكن

هذا الجهد وهذا الإنجاز لن يكون مظلة وظلاً ننام ونسترخي فيه ولكنها إستراحة المحارب والسلاح في يده . يستريح ريثما يلتقط أنفاسه وهو يفكر ويعد لمشوار جديد في النضال .

وأسمح لي سيدي الرئيس أن أقول :

إن هذه الثورة سيكون الشباب حماتها ودرعها الواقي الأمين . فقد توضأنا جميعاً وأقمنا الصلاة للجهاد . وهذه الصلاة ليست فرض كفاية تسقط عن الباقين بصلاة البعض . إنها فرض عين وتستحب أن تكون جماعة ونحن في وزارة الشباب جماعة يدها واحدة وقلبها واحد وهدفها واحد وعشقها - سيدي الرئيس - حبيبة واحدة أسمها التنمية . تزوجناها جميعاً . وإنجبت لنا ميادين وملاعب ومصانع ومشاريع . وهي الآن حبلى بمئات الفكر الجميلة . ونحن نعرض عليكم جميعاً أن تمدوا لنا يد العون حتى لا تتعسر الولادة . وحتى تكبر هذه الأفكار وتورق ونستظل بها جميعاً .

السيد الرئيس .. السادة الأعضاء ..

لكم من الشكر ما أنتم أهل له . ومن الأمنيات ما أود لنفسي ولشعبنا العظيم . وما إستماعكم إلا أحسن الحديث .

وفقكم الله وسدد على طريق الخير والوفرة والإنتاج خطانا وخطاكم إنه نِعم المولى ونِعم النصير .

والسلام عليكم

خطاب السيد / عمر الحاج موسى
في حفل تنصيب السيد رئيس الجمهورية

السيد / الرئيس
الأخوة المؤتمرون
أسعد الله صباحكم
بعد أن فوض المكتب السياسي لجنتنا إجتمعت
جلس الأخ هلري عضو يمين وجلس الاخ الزميل عبد الله الحسن عضو يسار وجلست أنا وسط كخير الأمور .
تحدثنا بعدها عن المرشحين وعن الإعتراضات وفتحنا باب الترشيح وإحتشدت أمامنا نعم .
جاءت نعم من الجزيرة ٥٤٦ الف و٧٥٣ نعم
شمال كردفان ٤٥٢ ألف و٩٠٣ نعم
جنوب كردفان ٢٠٩ ألف و٧١٧
جونقلي ١٢٠ ألف و٢٠٠ نعم
البحر الأحمر ١٥٥ ألف و٨٨٠ نعم
الخرطوم ٤٠٣ ألف ٨٨١ نعم
البحيرات ٢٠٨ ألف ٣٧٢ نعم
شرق الإستوائية ٣٢٣ ألف و٩٦٢ نعم
شمال دارفور ٧٦ ألف نعم
النيل ١١٨ ألف و٩٨٢ نعم
بحر الغزال ٢٠٣ ألف و٥٠٣ نعم
النيل الأبيض ٥٦٩ ألف نعم
جنوب دارفور ٣٤٢ ألف و٦٦٧ نعم
النيل الأزرق ٠٥١ ألف نعم
كسلا ١٦٣ ألف و٧ نعم
أعالي النيل ٣٠٠ ألف نعم
نعم . ٤ مليون ٣٥٦ ألف و٥٨٣ نعم
٤ مليون ٣٥٦ ألف و٥٨٣ نعم .

قالوا دونٍ إكراه دون إغراء دون وعد .. دون وعيد .. رددوها لحناً وشدو بها نشيداً .. قالوا نثراً وشعراً .. عقدوها إجتماعات .. كتبوها وثائق سطروها ألواح .

نعم من ٤ مليون و٣٥٦ ألف و٥٨٣ سوداني متنوعي اللهجات والسحنات والمعتقدات .. مختلفي المشايخ والمشارب أجمعوا . رضت لك ألسنتهم وقلوبهم لأنك من شيمتهم ومن سجاياهم .. سجيتك الحسنى .. وشيمتك الرضا ومسيرتك المثلى ومذهبك القصد . وأحبوك .. أحبوك لأنك من محاسنهم مواصلة تزورهم وتتفقد أحوالهم .

زرتهم في الشمالية .. في ديم ود الحاج وجلست معهم تحت رحراح جدائل السعف .. وحدثوك عن مشاكلهم .. عن القادوس والنوريق وفهمت وأحبوك لأنك ركبت معهم

لواري دنقلا ورميت معهم الصاجات في قوز الباجا وأبو ضلوع وشربت معهم الشاي في قهوة بنت أم الحسن .

سيدي الرئيس ..

أهلي لا ينسون .. فهم كالصاغة أعلم الناس بخير الذهب .. هم كالنسابة أعلم الناس بجيّد الأنساب وأحبوك لأنك زرتهم في الغرب وجلست معهم في شنقل طوباي ورجل الفندول وحدثوك عن الأبنشاية والماندكولة والكابدلو وفهمت .

وشربت معهم الماء من السعن والركوة ووعدتهم بماء النيل ووعدك الحر وإنك لمنجزه . أحبوك لأنك زرتهم في الشرق في همشكوريب رفعوا لك الشرافه وحاطوك بنون والقلم فقد خبروك وأحبوك ومعك يعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين .. وأحبوك سيدي الرئيس في الجزيرة لأنك زرتهم في أبو فروع ووسط الجزيرة وحدثتهم عن مناقبهم ونوافلهم وأوصيتهم :

على البيت الكبير أشروه ..

وعلى الجار إن وقع شيلوه ..

وعلى الولد اليتيم ربوه ..

وعلى ضيف الهجوع عشوه ..

وعلى السيف السنين أسعوه ..

وعلى فايت الحدود واسوه ..

وأحبوك لأنك زرتهم في مريدي ولبست السكسك ورقصت وعمدوك كجوراً وأحبوك فبفضلك سيدي الرئيس قد تواردت خواطر الجنوب والشمال وأصبح الجنوب اليوم

كما سالمت فيه البغاث جوارح

وكفت عن البهم الرتاع الذئاب

وسيبقى حب أهل الجنوب لك أبقى وأقوى وأعتى وأحلى .

وأحبك أهل الخرطوم فقد بنيت لهم هذه القاعة الجميلة ومسجد النيلين لعبت معهم الكرة مساء كل أحد معهم تنشد - قالوا الحجيج قطع - ومعهم تغني عشان إتعزز الليمون .

وأحبك أهلك سيدي الرئيس لأنك كرمت القرآن وأمرت مساعديك ومعاونيك أن يكفوا عن لعب الورق وشرب العرق وإستباحة الجمال وأحبوك لأنك تصلي معهم الأوقات الخمسة إماماً لهم في جماعة تكفي سؤها ويدخر لنا أجرها .

وأحبك أهلك سيدي الرئيس لأنك فقير جئت من أب ومن أم من عامة الناس وإحتفظت بنقائك لا دار ولا عقار ولا متاع ولا أنعام .

وأحبك أهلك سيدي الرئيس لأنك تحب الحق وتكره الظلم تستجيب لنبض قلوبهم وتعيد النظر في القرارات الحزبية تقنن التأميم وتلغي المصادرات وتعيد المريخ والهلال.

وأحبوك لأنك تتحدث عن الشعوب المقهورة .. عن شعب فلسطين وعن شعب

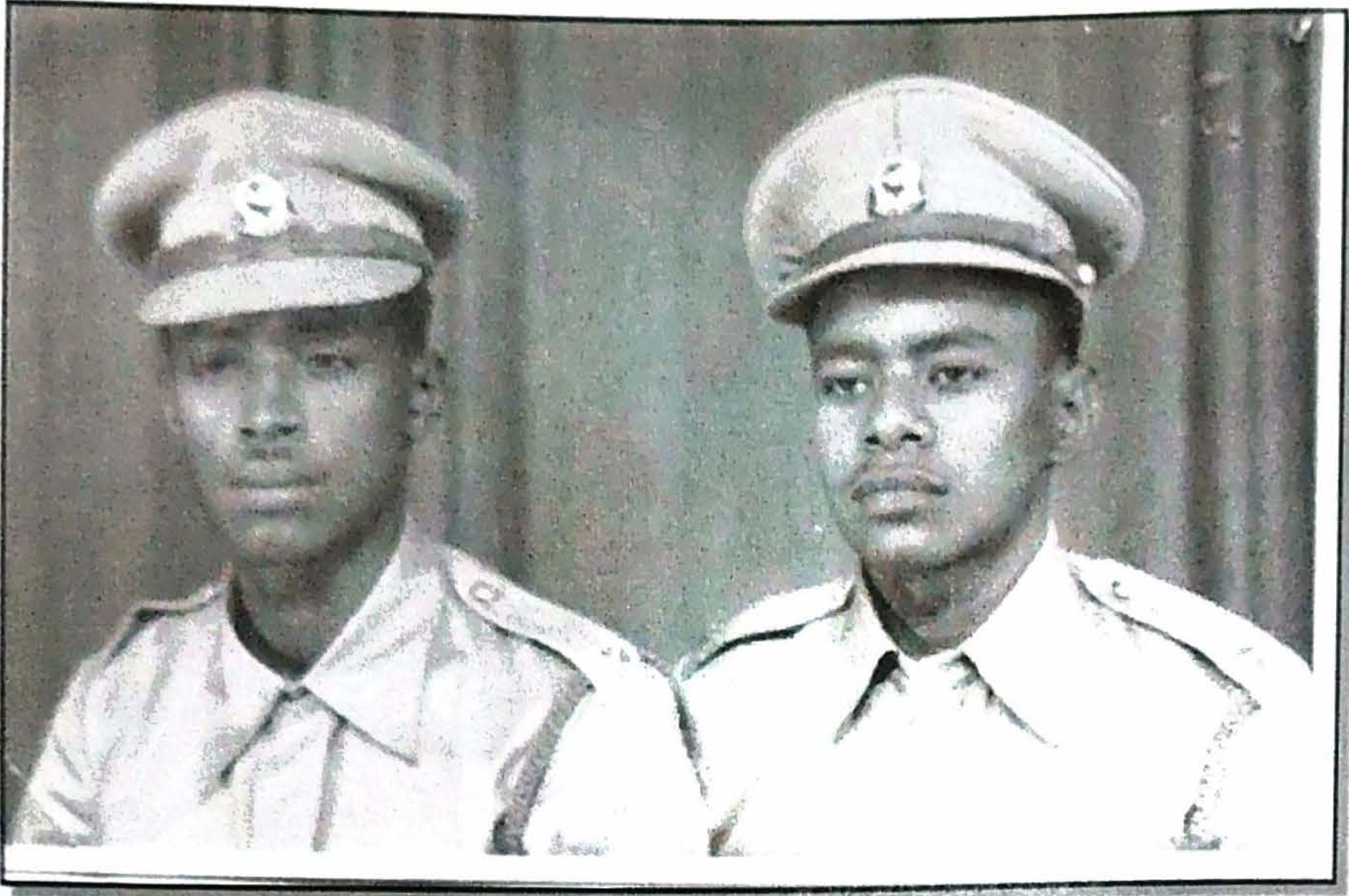
أرتريا .
وأحبوك أهلك سيدي الرئيس لأنك مثلهم وأهلي كلهم أسد كداد وتور عنزة وتمساح قيف أحبوك يوم الأردن وأنت تخوض بين الألغام والرصاص وأرتفعت هاماتهم وهامات كلماتهم .
وأحبك أهلك سيدي لأنك مثلهم تكره الشتات .
وأحبوك لأنك أصبحت لهم كالظليم الرامح عن فراخه تكنهم من الطائفية والحزبية وتحرسهم من القبلية والإقليمية .
أحبك رفاق سلاحك لأنك منهم أحبوك أخاً وأباً وزميلاً وجهاداً وتراثاً وتأريخاً وجعلوك قائداً أعلى وأغلى وبنيت لهم جيشاً يحذر النمل بعضه بعضاً عنه لقد كان نشيدهم في كل يوم يوليو وفي كل شعبان :
الوحش يقتل ثائراً
والأرض تنبت ألف ثائر
يا كبرياء الجرح لو متنا لحاربت المقابر
فليسمع من هو في سذاجة أبو الدرداق ومن هو في شدة أم قريدون
بسم الله الرحمن الرحيم
وجاء ممثلوا أهلك من كافة هذه البلد بعد أن هجروا الرجز وطهروا الثياب .
جئنا ٢ ألف و٤ مندوب وهنا في هذه القاعة قيافة بعافيتنا وسلامتنا جئنا عاج وحجل وسديري وقفطان وملحفة وعباية ومنصور خالد .
سيدي الرئيس ..
جلسنا بعد أن دسنا على القطيفة الحمراء الناعمة بنعلاتنا مقدودة ومنعلته ومخضبة بكل طين الجروف جلسنا وختينا كراع على كراع مستبدين جلسنا أنا وهؤلاء وهم واللاتي وبسملنا وفحصنا التقارير وتقنعنا وسألنا عن كيف ولماذا وأين وكم وقررنا ما أعظم مايو وما أعظمك وهتفنا ينصر دينك .
جلسنا من كافة البلد بونا وملوال . أمونا أخت الزلال بت أبنعوف . عشمانة عبد القادر . التاية عبد الله .
جئنا جوزفين وآمنة حلوف جينا أبو رنات وأبو ساق وأبو كلابيش .
تحدث الأمرد الذي غازل العشرين عاماً وتحدث الشيخ الذي خنق الخمسين عاماً تحدث الشيخ الذي صحبك أكثر من ٧ سنوات والشبل الذي هو من بنات هذا العلم في السياسة ولأنك إنتصرت للمرأة فقد جاءت هي أيضاً وتحدثت قدامنا تحدثت إحداهن بالعربية ورطنت ثانية وخلطت ثالثة العربية بالرطانة فزادت العربية حلاوة على حلاوتها .
سيدي الرئيس ..
وإجتمعوا وبحثوا وقرروا فبإسمكم كافة أهل السودان جملة جميعاً الواقفين والجالسين بإسمكم جميعاً في المصانع والمزارع والمتاجر والثكنات بإسمكم جميعاً جنوداً ومثقفين وعمال ومزارعين وأصحاب عمل .

بأسم الواقفين اليوم في صيدا وقناة السويس .. بإسم وحدتكم الوطنية .
بإسم كبريائكم الوطني
بإسم عزتكم
باسم كرامتكم
بإسم تقدمكم ورخائكم
بإسم حبابكم وترحابكم
أعلن الفائز برئاسة الإتحاد الإشتراكي السوداني
أسم أخيكم جعفر
جعفر بن الحاج المرحوم محمد نميري
جعفر بن الحاجة المرحومة زينب بنت آمنة بنت خليل نميري
أعلن أسمه وقد فاز بإجماع شموخ ماض
وإشراقة حاضر وبشريات مستقبل
سيدي الرئيس ..
الأمر ليس بيدك والخيار ليس لك فالرأي رأي الشعب وعاش الشعب السوداني اللطيف الخبيرٍ الجبار المتكبر .
وشكراً جزيلاً

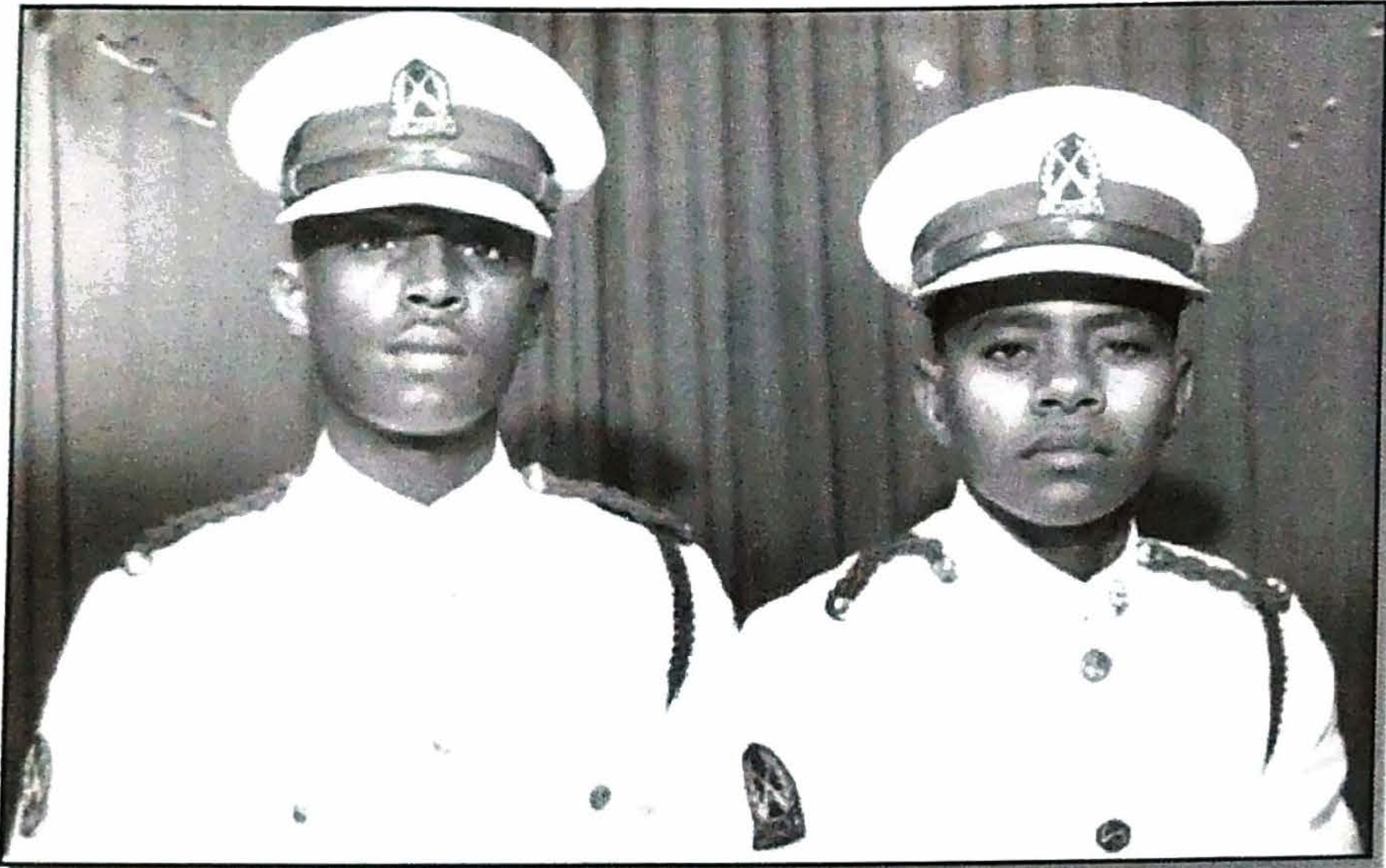
فتاة الوطن

يا فتاة الوطن ياخير البلاد
أنيري الوطن بنور الرشاد
أنشري الوعي وسيري للأمام
إنما الوعي بشير للسلام
أحملي المسعلا وأمشي للعلا
وأغيثي من ظلام القبر قوماً ألحدوا
وأنزعي عنك خرافات مشت
في دماء الناس حتى جمدوا
أنت نور ومنار في الطريق
أنت في الدنيا لنا نِعم الرفيق
إستكان الناس للنوم العميق
أنقذي شعباً غداً سوف يفيق
أشهري الأخلاق والعلم سلاح
وأنشري نور الهدى حتى نرى
بعد هذا الليل إشراق الصباح
علمي أختك ما معنى الحياة
أنها بالجهل أمست في عمى
هذبي الطفل تسري أمة
هي تدعو فتى المستقبل
فيه آمال وعون البلاد
حققي بها لله كل الأمل
رتبي البيت بترتيب جميل
وأجعلي منه لنا ظلاً ظليل
أنت إن شئت تداني المستحيل
وصفا العيش وعادنا الخمول
أيها الداعي لقد جئنا إليك
هذه أرواحنا وقفاً عليك
نحن آمنّا بما قلت لنا
سوف نفني جهدنا قربى لديك

الفصل الرابع
صور وذكريات



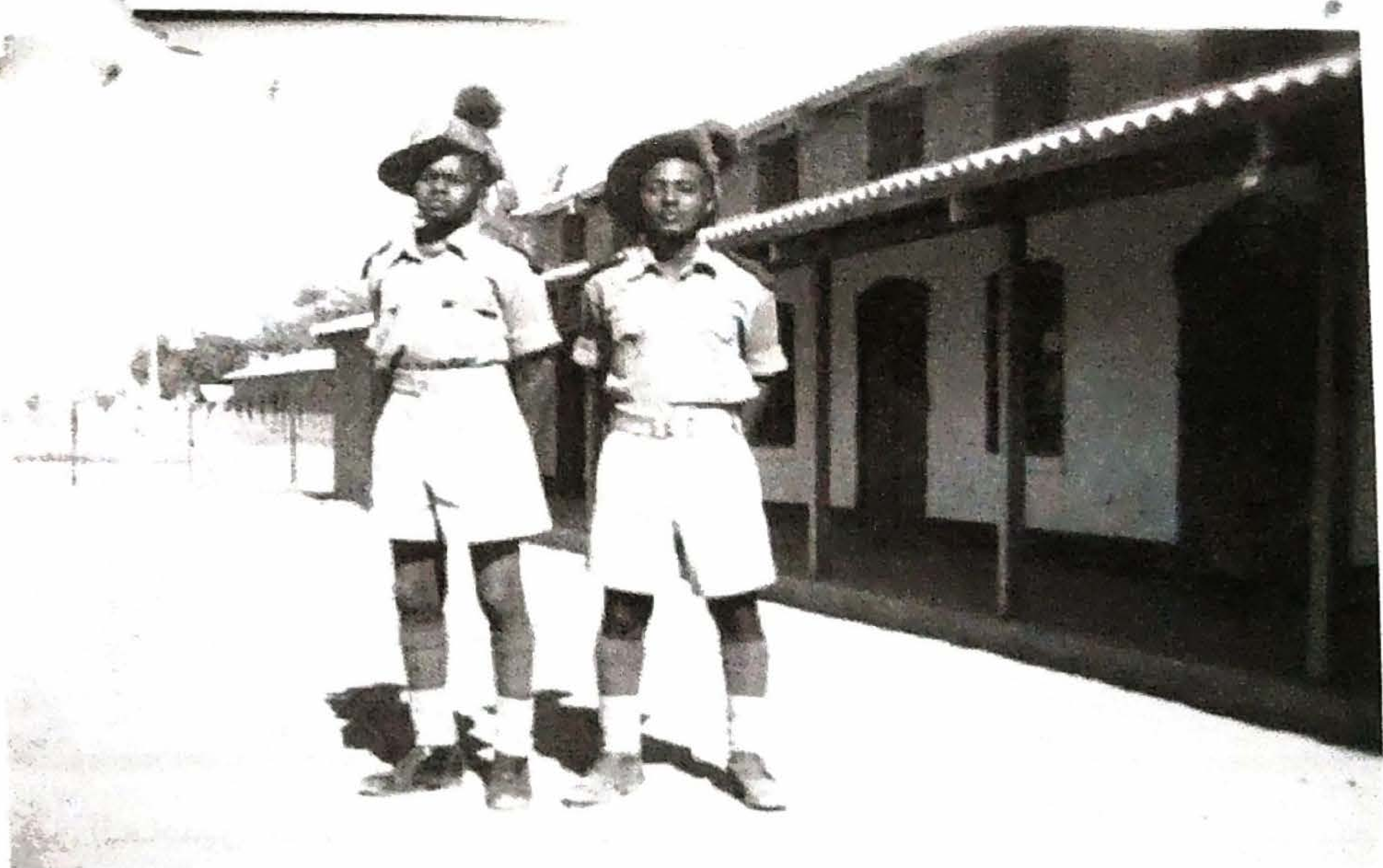
زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وإلى جواره هاشم حجازي



زين العابدين محمد أحمد عبد القادر مع هاشم حجازي الذي أصبح فريقاً فيما بعد



زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في زي المظلات - كسلا



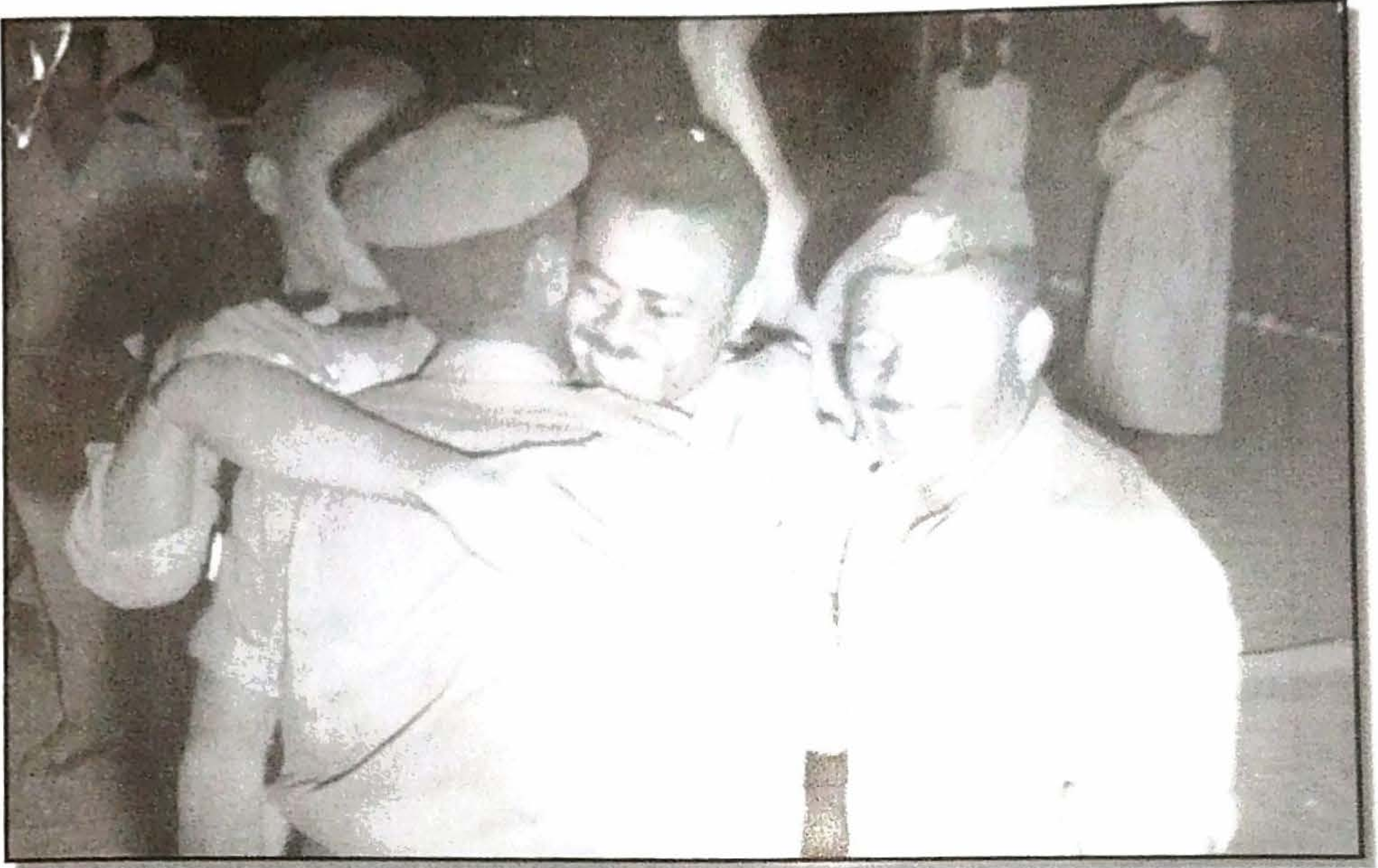
زين العابدين محمد أحمد عبد القادر أيام الكلية الحربية ومعه الطالب الحربي حيدر يعقوب



دفعة من طلاب الكلية الحربية



يظهر بالصورة ضباط وعساكر من الكلية الحربية ويظهر في أقصى الصورة زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يعانق بعض الجنود بعد فشل الإنقلاب الشيوعي



الرئيس إسماعيل الأزهري مع بوكاسا رئيس أفريقيا الوسطى والعميد عبد الحميد خير - مدير المراسم وإلى جواره زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



الرئيس إسماعيل الأزهري ورئيس أفريقيا الوسطى بوكاسا والوفد المرافق ويظهر بالصورة السيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



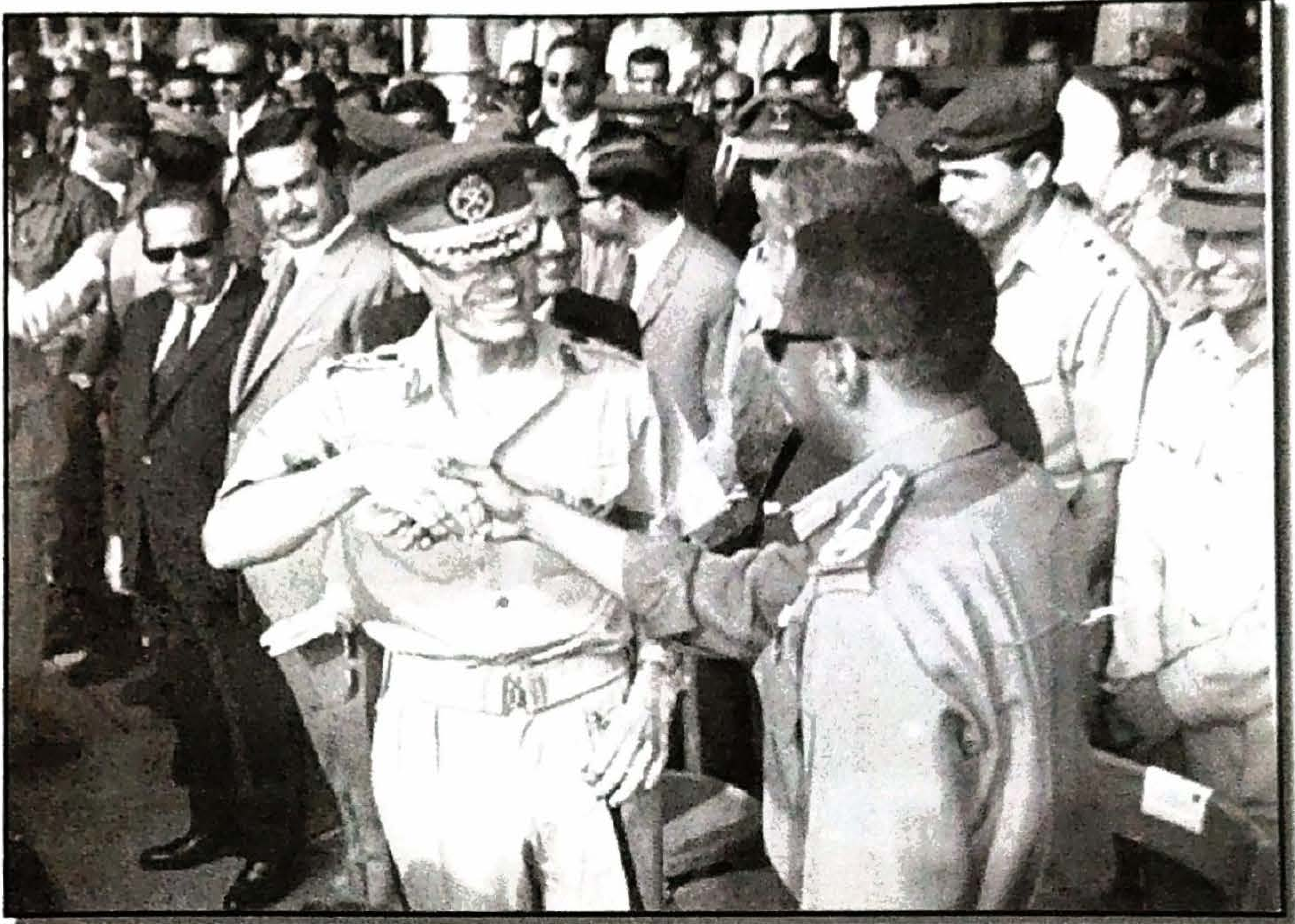
وفد السودان لإحتفالات الثورة الصومالية . في الصدارة زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والصحفي حسن أحمد التوم والمرحوم الصحفي محمود شمس الدين



في إحتفالات جمهورية الصومال الشقيقة ويُرى السيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في يمين الصورة بعد السفير الصيني



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضو مجلس قيادة الثورة والمشرف السياسي على مديرية كسلا يقود حملة التعبئة لترشيح الرئيس نميري لرئاسة الجمهورية



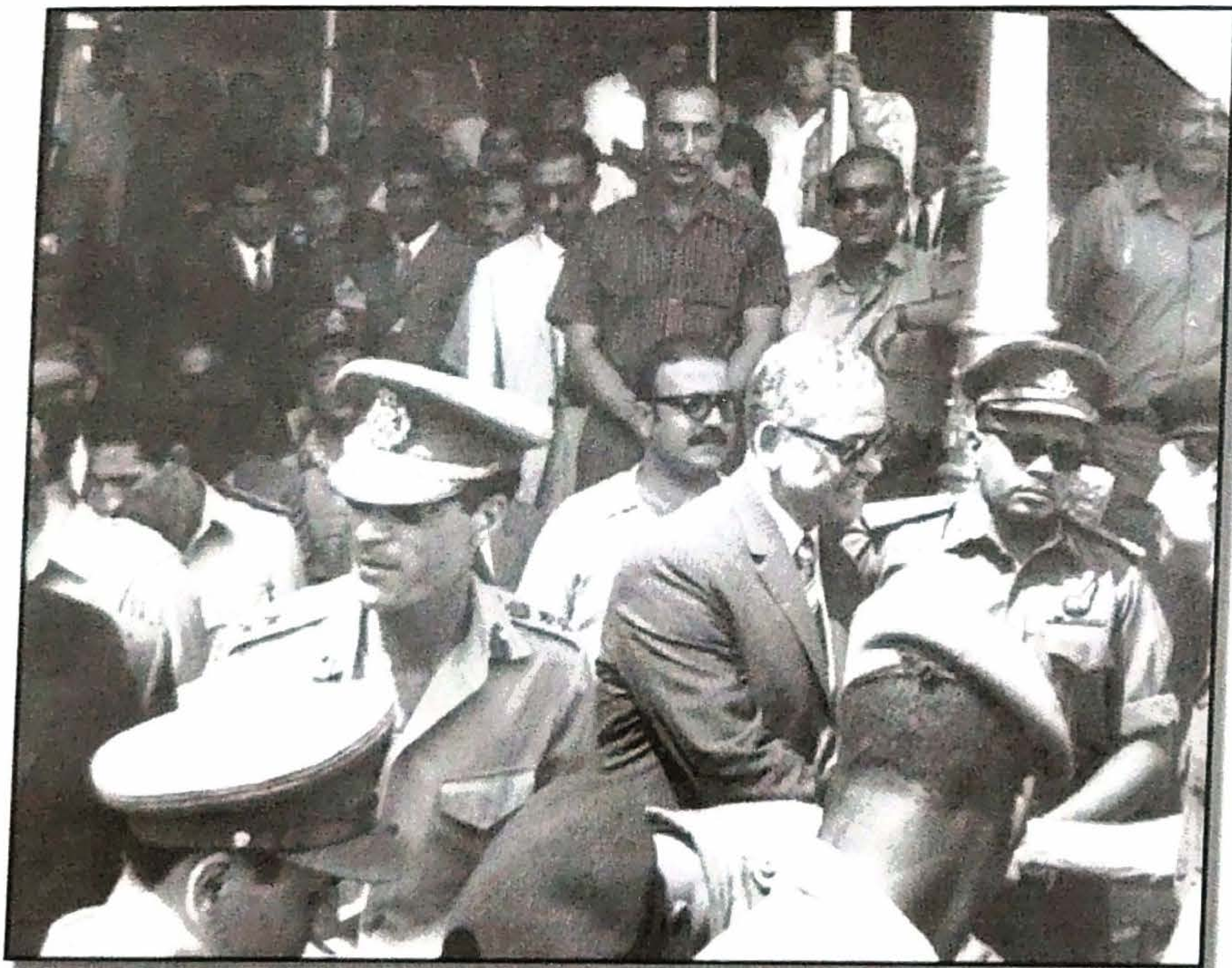
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والرئيس الليبي معمر القذافي



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والسيد / حسين الشافعي نائب رئيس جمهورية مصر العربية في لقاء طرابلس



الرئيس الليبي معمر القذافي والسيد / حسين الشافعي والسيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وممثل الثورة الفلسطينية يحيون الوفود في مؤتمر طرابلس للوحدة



زين العابدين   حسين الشافعي   القذافي



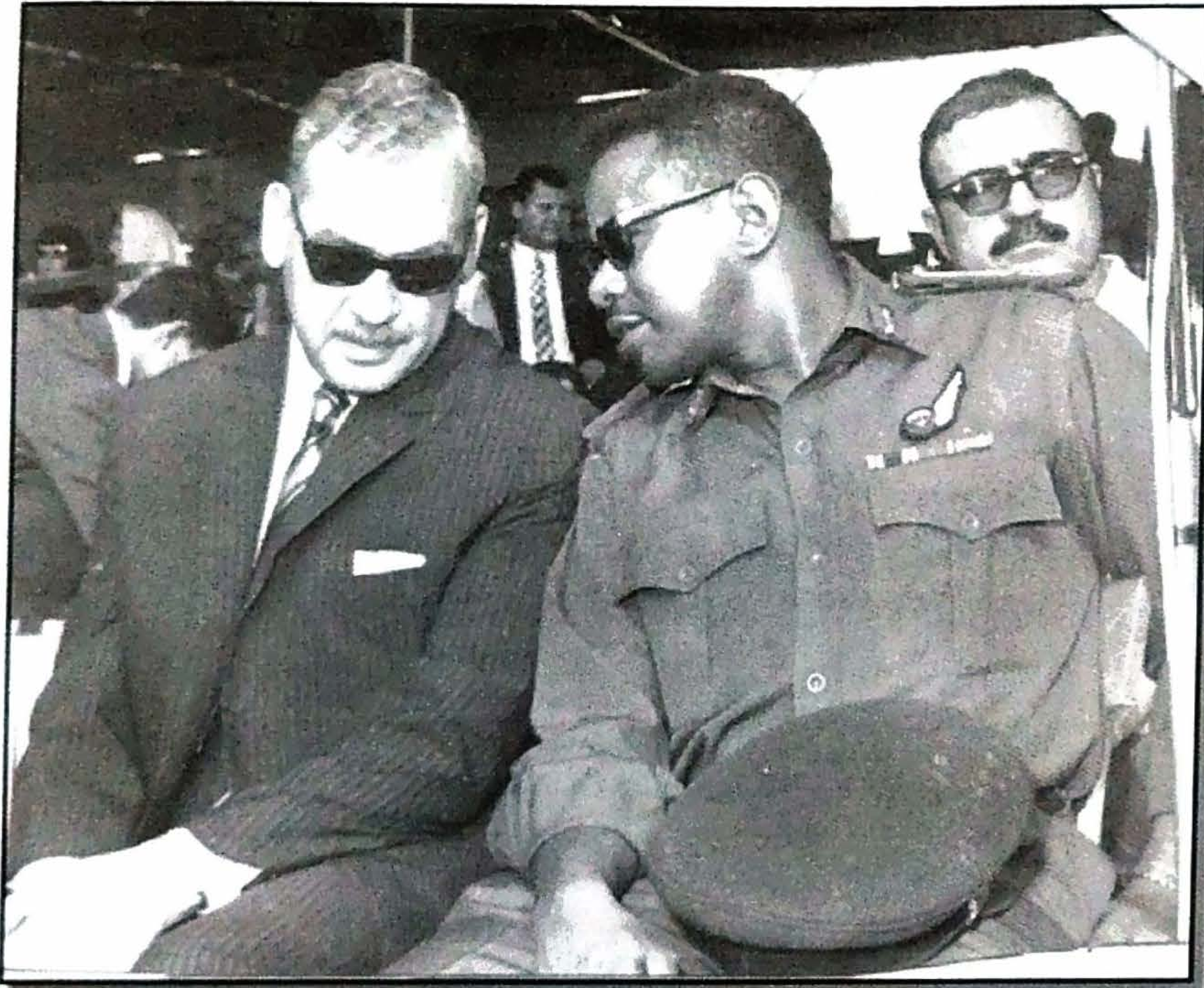
مفاوضات بعض ممثلي الدول العربية بطرابلس ويُرى من بينهم زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وحسين الشافعي نائب الرئيس المصري وبعض ممثلي الدول العربية حول أمور الوحدة العربية وشئونها



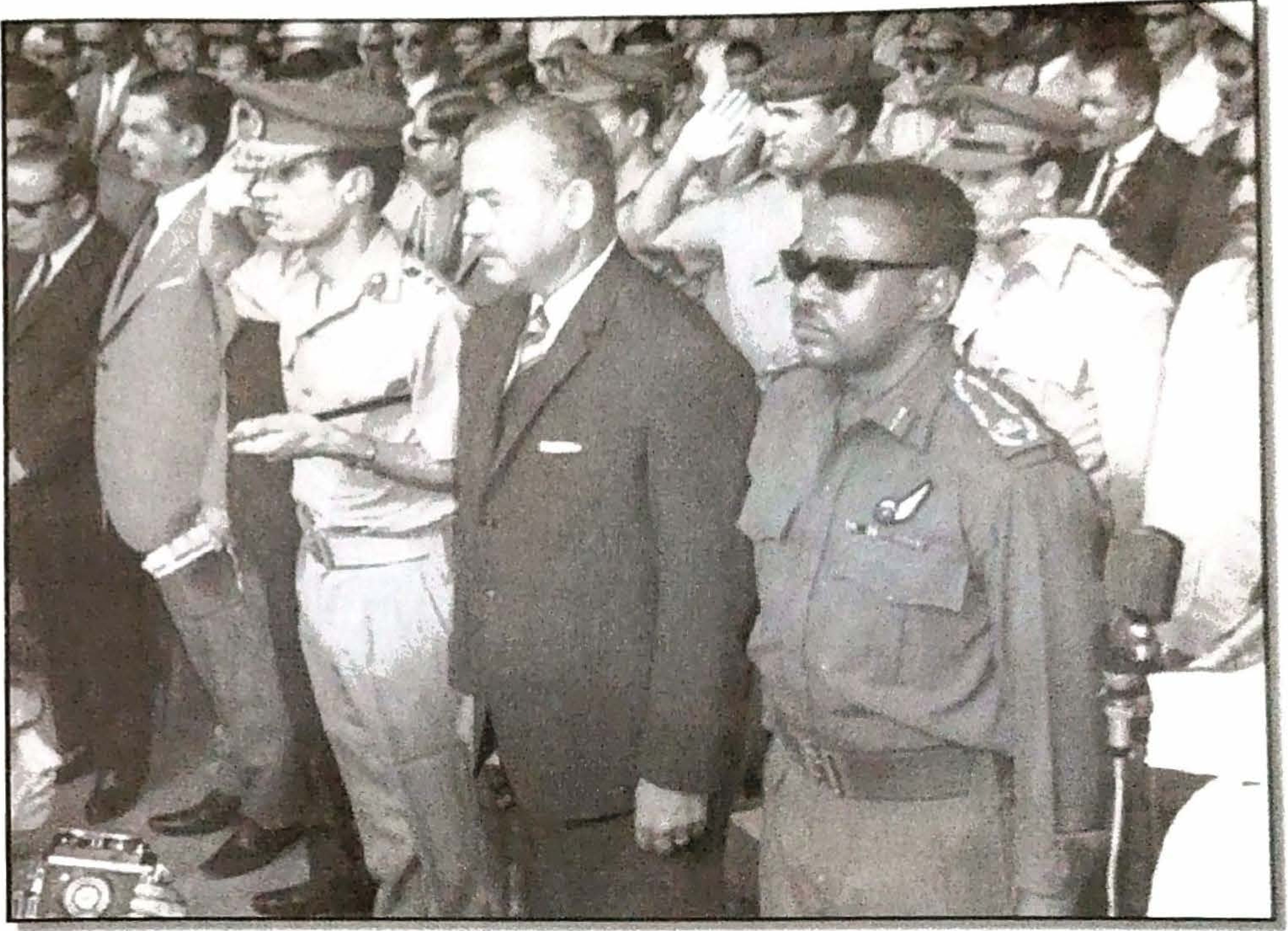
الرائد عبد السلام في وداع حسين الشافعي والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عقب قمة طرابلس الوحدوية



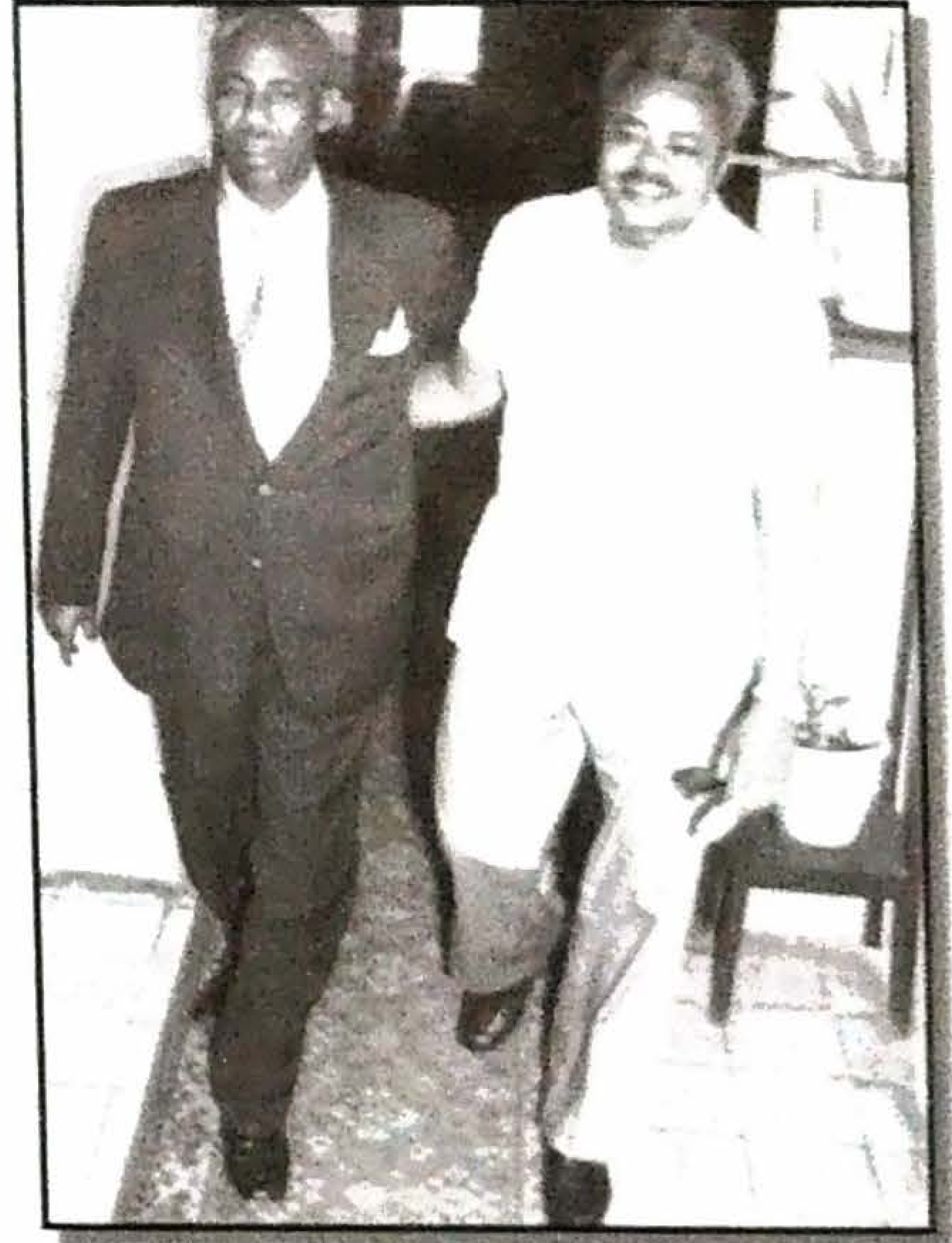
المسئولون الليبيون في وداع الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عقب قمة طرابلس للوحدة



حسين الشافعي نائب الرئيس المصري والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في مباحثات الوحدة لطرابلس



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وحسين الشافعي والرئيس القذافي ويُرى في خلفية الصورة أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية





السيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والرئيس الصومالي محمد سياد بري



أعضاء مجلس قيادة الثورة من اليمين : مأمون عوض أبوزيد . أبو القاسم هاشم . زين العابدين محمد أحمد عبد القادر . بابكر النور . أبو القاسم محمد إبراهيم



مجموعة من الأصدقاء توسطهم من اليمين زين العابدين محمد أحمد عبد القادر بالزي العسكري جلوساً . ومن الواقفين الثالث إلى اليمين محمد أحمد حسن الحاج الذي صار فيما بعد وزيراً لرئاسة مجلس الوزراء



لقاء جماهيري بشمال كردفان ويظهر في الصورة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والدكتور طه بعشر - وزير الصحة



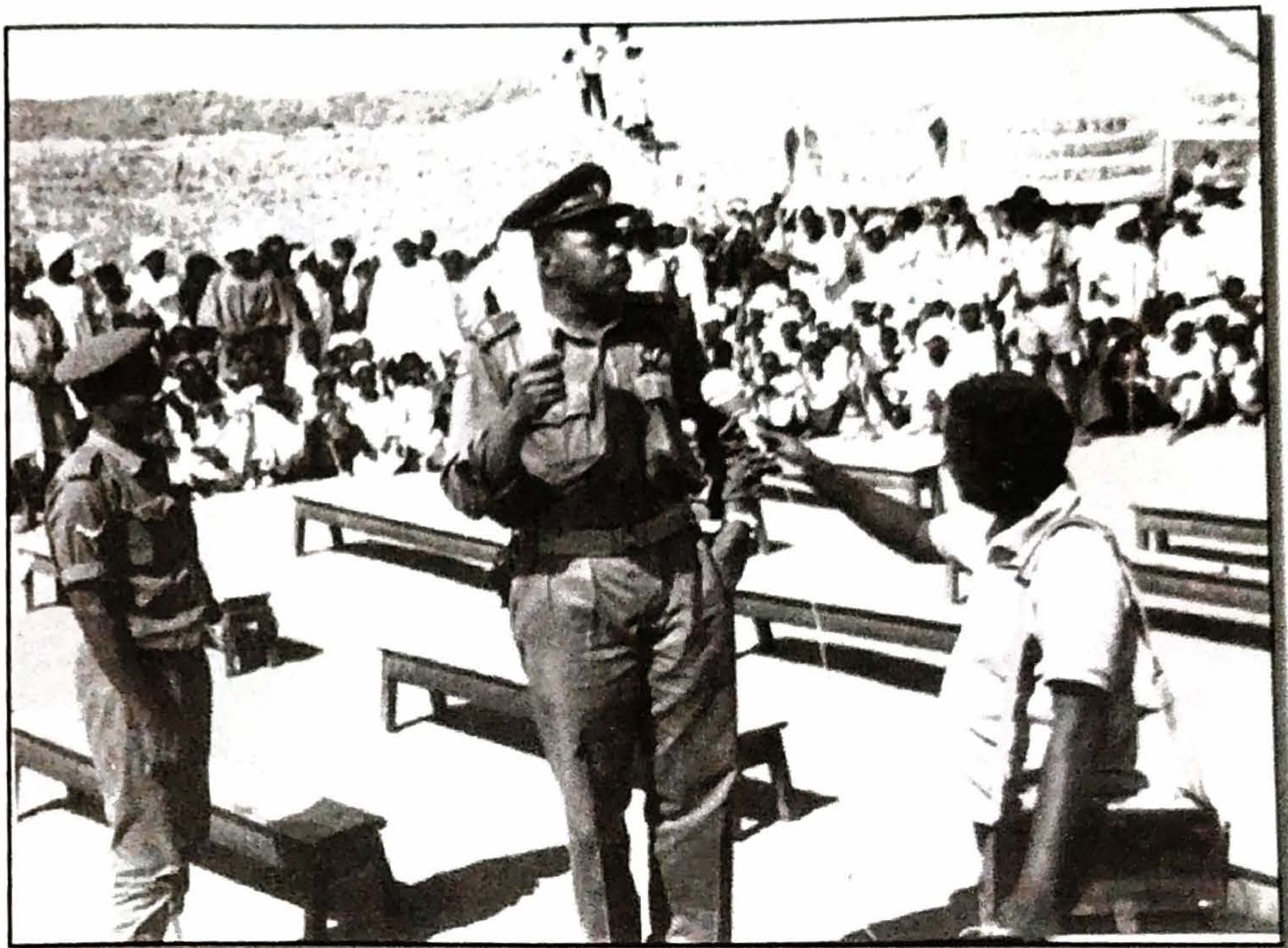
الرئيس نميري والسيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والمرحوم اللواء / عبد الله محمد عثمان



الرئيس نميري والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر واللواء خالد حسن عباس . يتلقون التحية العسكرية في إحتفالات ٢٥ مايو



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عضو مجلس قيادة الثورة والمشرف السياسي على مديرية كسلا يقود حملة التعبئة على ترشيح الرئيس نميري لرئاسة الجمهورية



زيارة عضو مجلس قيادة الثورة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر للجفيل



من الشمال لليمين : مبارك سنادة - وزير الإسكان . زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - عضو مجلس قيادة الثورة . عثمان أبو القاسم - وزير التعاون والتنمية الريفية



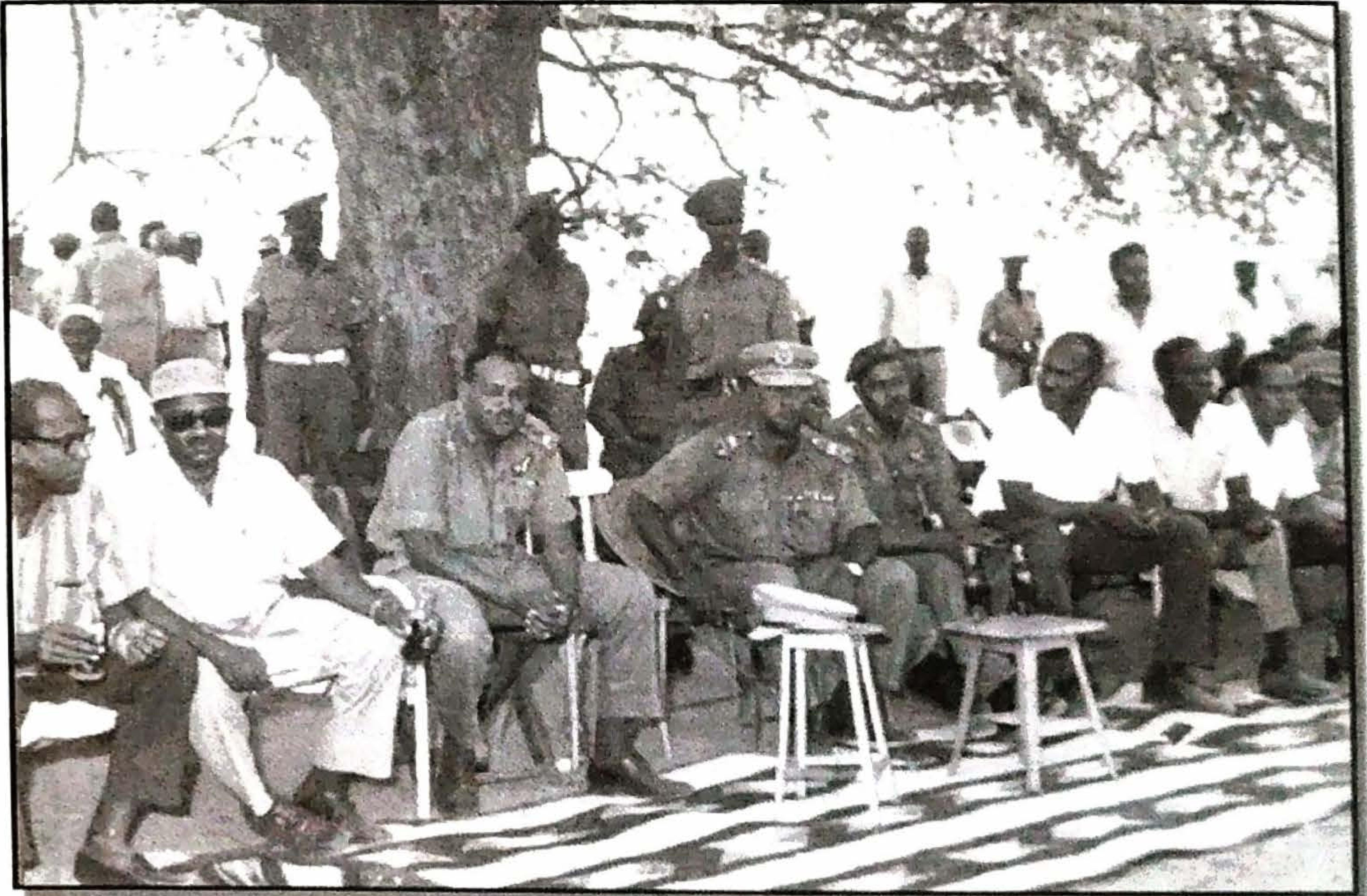
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - عضو مجلس قيادة الثورة والفريق محمد عثمان هاشم - رئيس هيئة الأركان في إحتفالات القوات المسلحة بأعياد الثورة



إحتفالات النادي القبطي عام ١٩٧٦ ويظهر في أقصى اليسار السيد / عمر صالح عيسى سفيرنا السابق في واشنطن وجريس أسعد وأبو القاسم محمد إبراهيم وسمير جرجس



العقيد بحري (وقتها) فتحي أحمد خليل (صار قائداً عاماً فيما بعد) يصافح الرئيس نميري



قرية كالية شمال كردفان ويظهر في الصورة من أقصى اليسار : منصور خالد - وزير الشباب والرياضة . علي التوم - وزير الزراعة . أبو القاسم محمد إبراهيم - وزير الحكم المحلي . المرحوم / محمود حسيب وعثمان محمد الحسن وكيل وزارة الشئون الإجتماعية



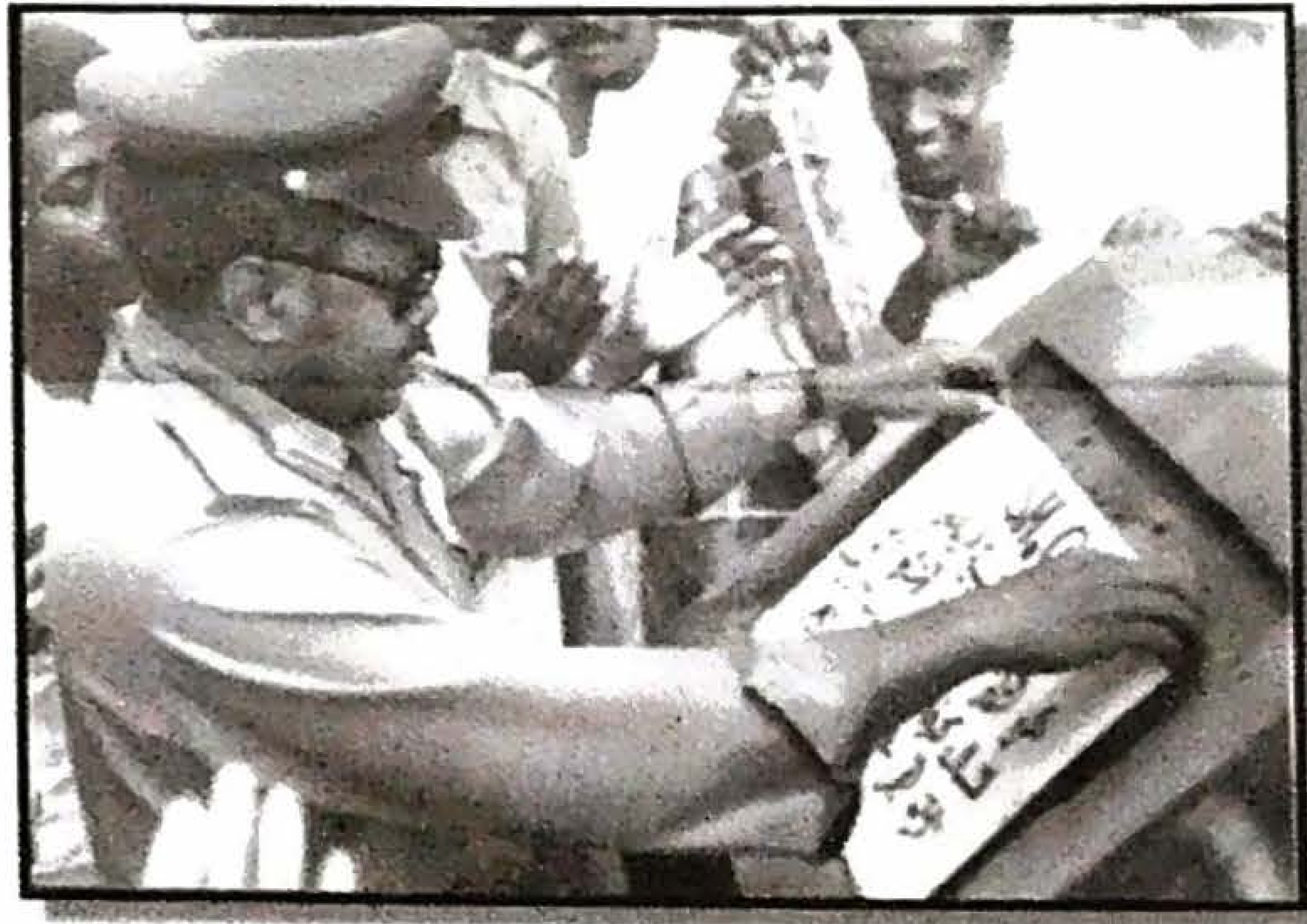
من اليمين إلى اليسار: زين العابدين محمد أحمد عبد القادر. أبو القاسم محمد إبراهيم . مأمون عوض أبوزيد . منصور خالد



أبو القاسم محمد إبراهيم . هاشم العطا . زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في إحدى الجولات لجبال النوبة



إحدى زيارات رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة لمديرية كسلا



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - عضو مجلس قيادة الثورة والمشرف السياسي على مديرية كسلا يقوم التعبئة على ترشيح الرئيس نميري لرئاسة الجمهورية









الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - عضو مجلس قيادة الثورة والمشرف السياسي على مديرية شمال كردفان . ويُرى في الصورة السيد / خلف الله الرشيد - رئيس القضاء والسيد / عبد الله عمر - محافظ شمال كردفان يقود حملة التعبئة على ترشيح الرئيس نميري لرئاسة الجمهورية

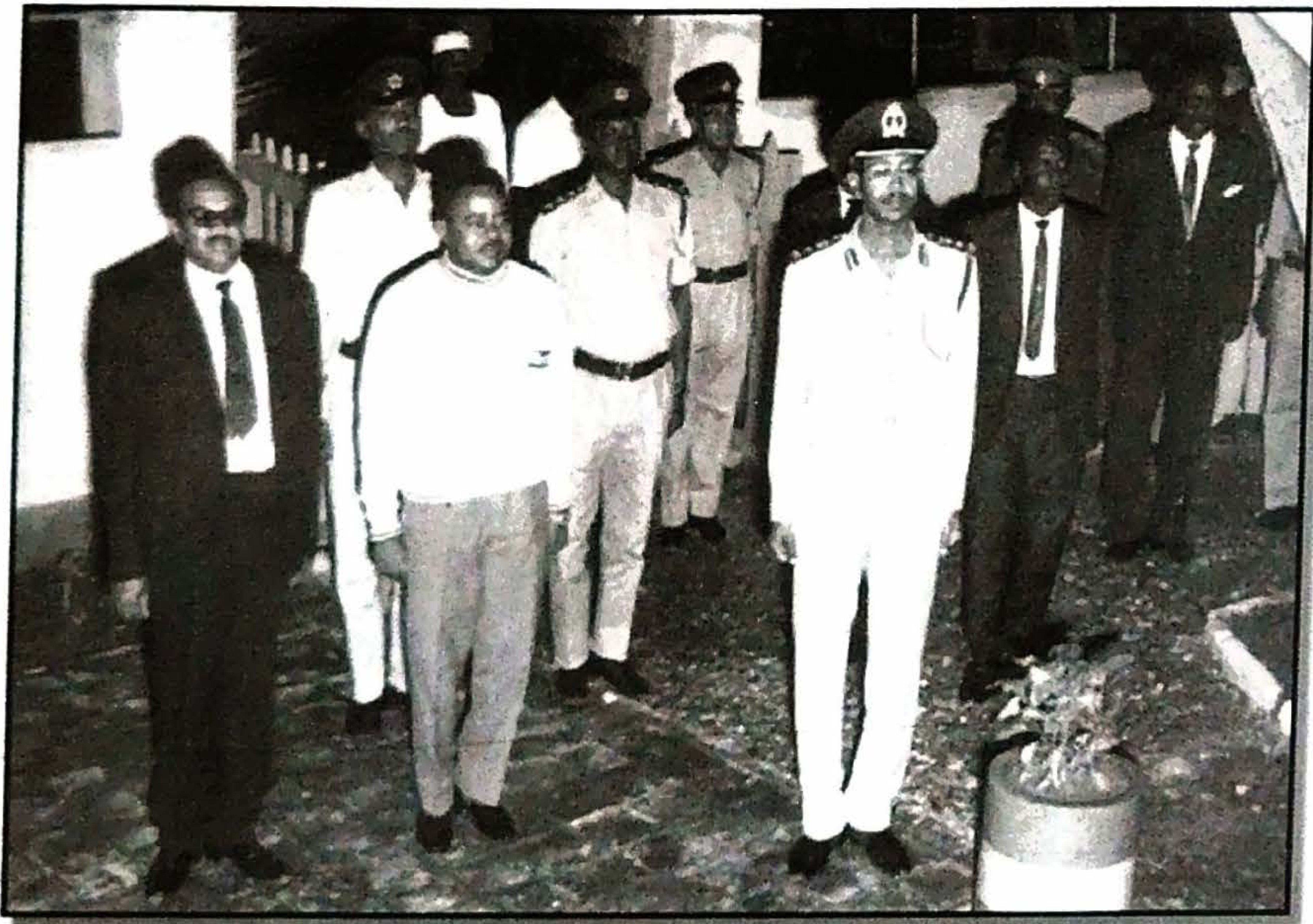




الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر - عضو مجلس قيادة الثورة والمشرف السياسي على مديرية شمال كردفان يقود حملة التعبئة على ترشيح الرئيس نميري لرئاسة الجمهورية



السيد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يتوسط وفد إتحاد المزارعين المصريين



في بورتسودان بمناسبة إخلاء الميناء ويظهر في منتصف الصورة السيد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



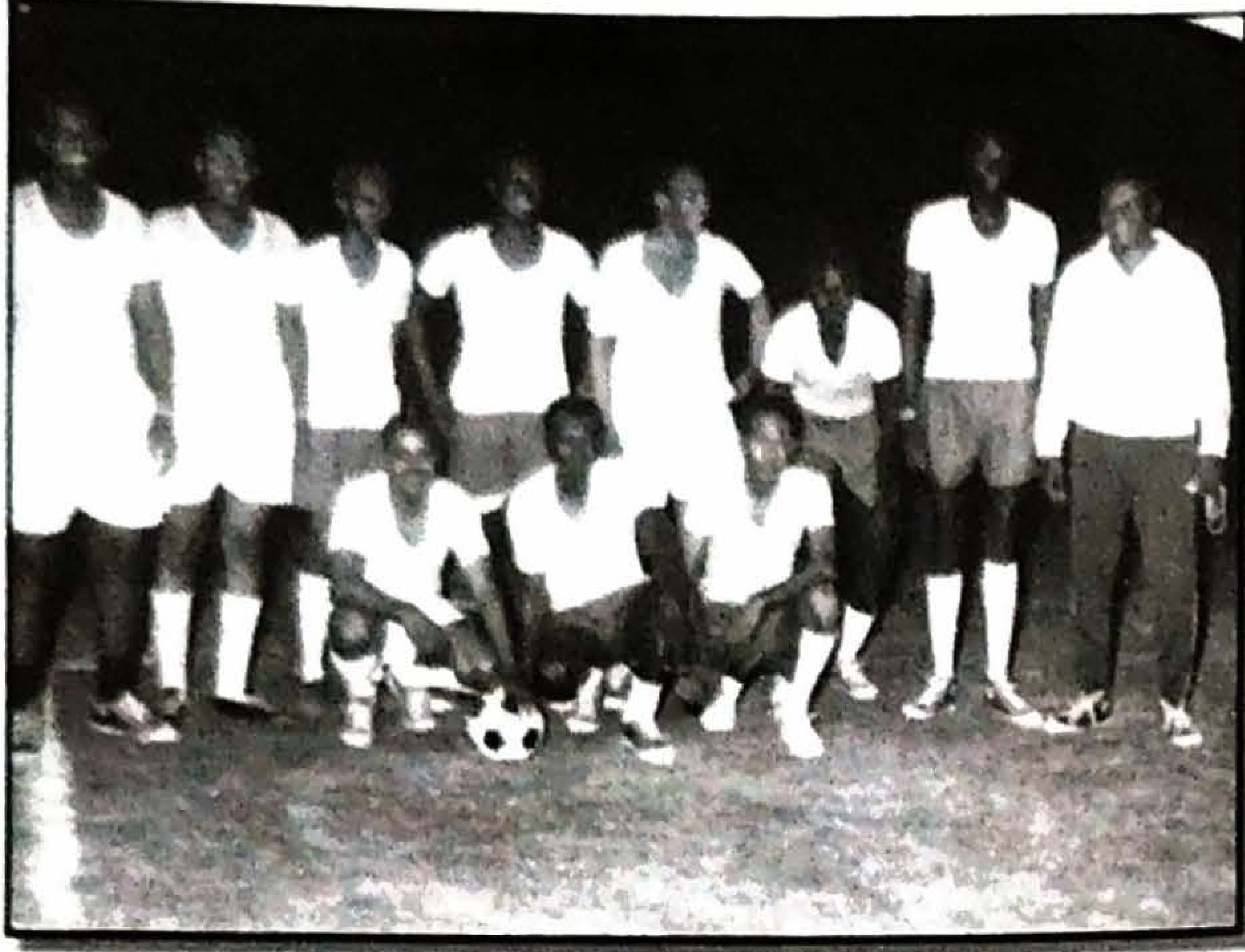
دكتور/ عون الشريف قاسم في حراسة المرمى وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر يسدد



دكتور/ عون الشريف قاسم في حراسة المرمى وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر ومحمد عبد الحليم محجوب في هجمة



يظهر بالصورة فريق كرة القدم بإستاد الهلال ويضم من أقصى اليسار نميري وخلفه وديع حبشي - وزير الصحة وإلى يسار الرئيس نميري دكتور بهاء الدين محمد إدريس وإلى جانبه السيد / محمد عبد الحليم محجوب - نائب الرقيب العام كما يظهر السيد / بشير عبادي - وزير النقل



في إحتفالات بإستاد الهلال يظهر بالصورة وقوفاً من اليمين : صديق منزول . بونا ملوال . جعفر محمد علي بخيت . صلاح عبد العال مبروك . محمد ميرغني النصري . عثمان أبو القاسم . واللواء محمد الباقر أحمد . ومن الجالسين يميناً : كامل محجوب . عوض أحمد خليفة . زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



مباراة في كرة القدم يظهر فيها الرئيس نميري وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وآخرون



فريق المظلات يظهر فيه زين العابدين محمد أحمد عبد القادر الثاني من يسار الصورة . كما يظهر أبو القاسم محمد إبراهيم في أقصى اليسار

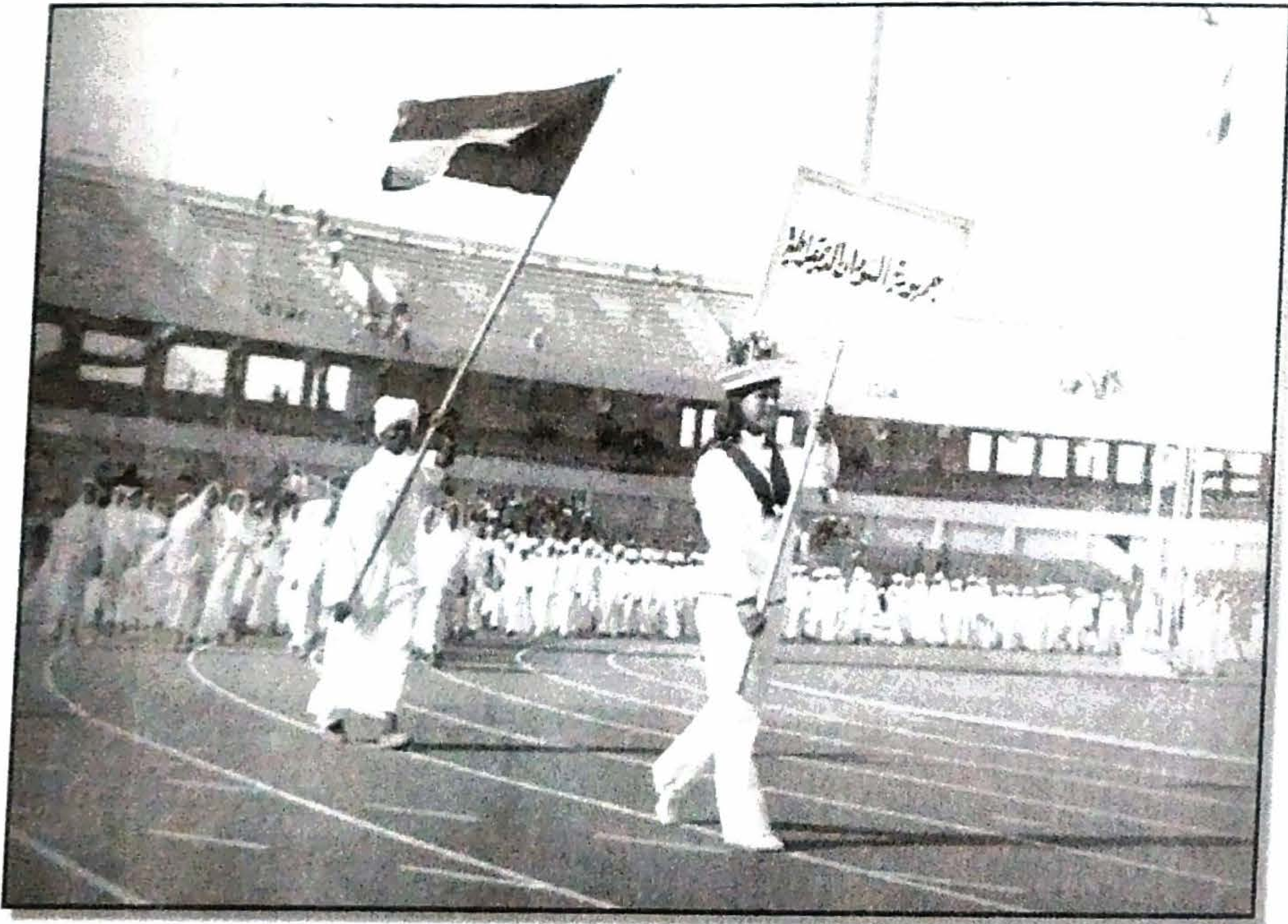


زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يعزف ويغني وأبو القاسم يضرب على الرق



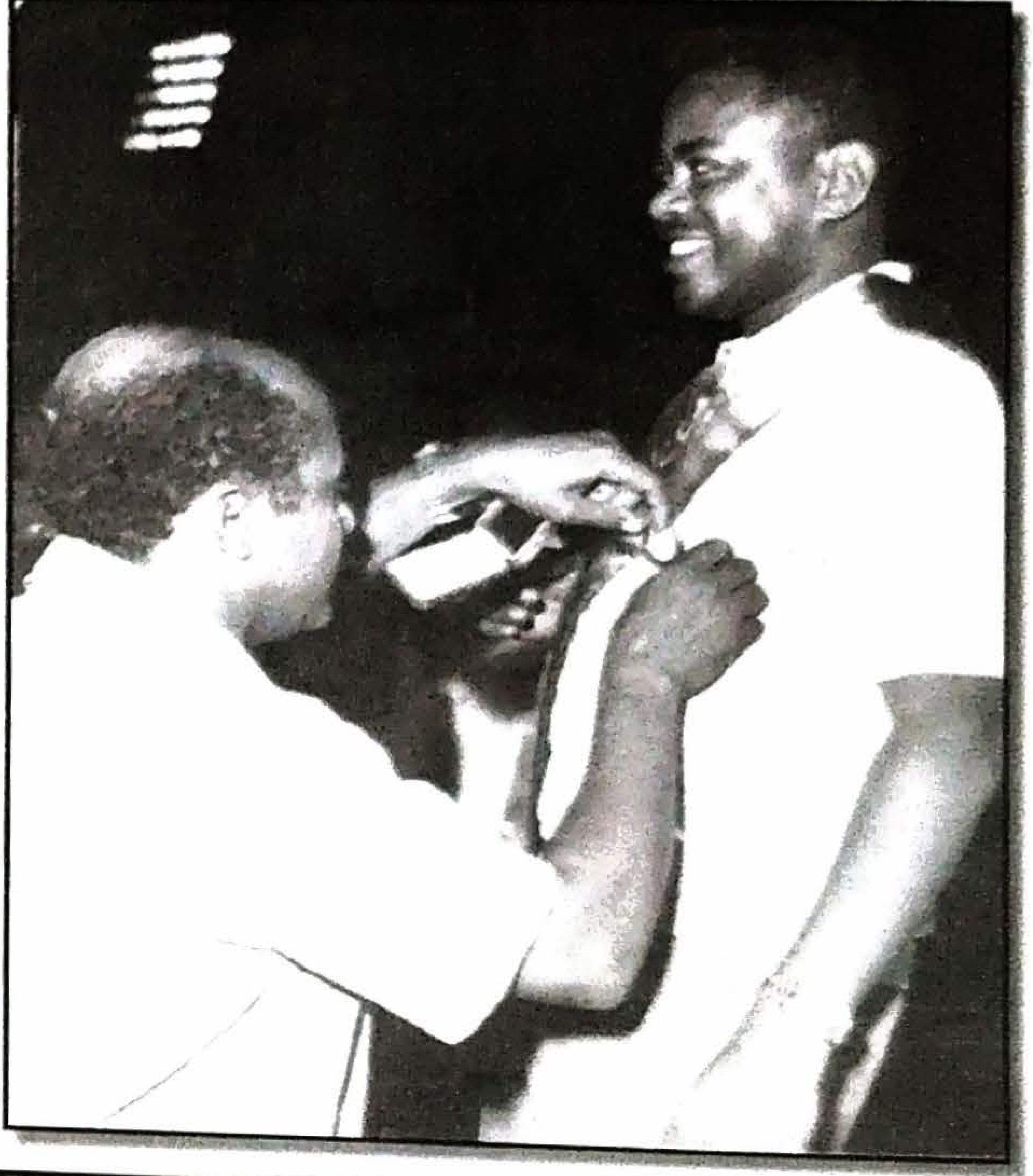
مشاركة وجدانية من الرئيس وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر - الأمين العام للمنظمات الجماهيرية وأبو القاسم محمد إبراهيم - الأمين العام للإتحاد الإشتراكي السوداني ومكاوي عوض المكاوي - أمين إتحاد شباب السودان عام ١٩٧٦ في الليلة الختامية لمؤتمر عام إتحاد شباب السودان بمنطقة الباقير مقر المعسكر للمؤتمر



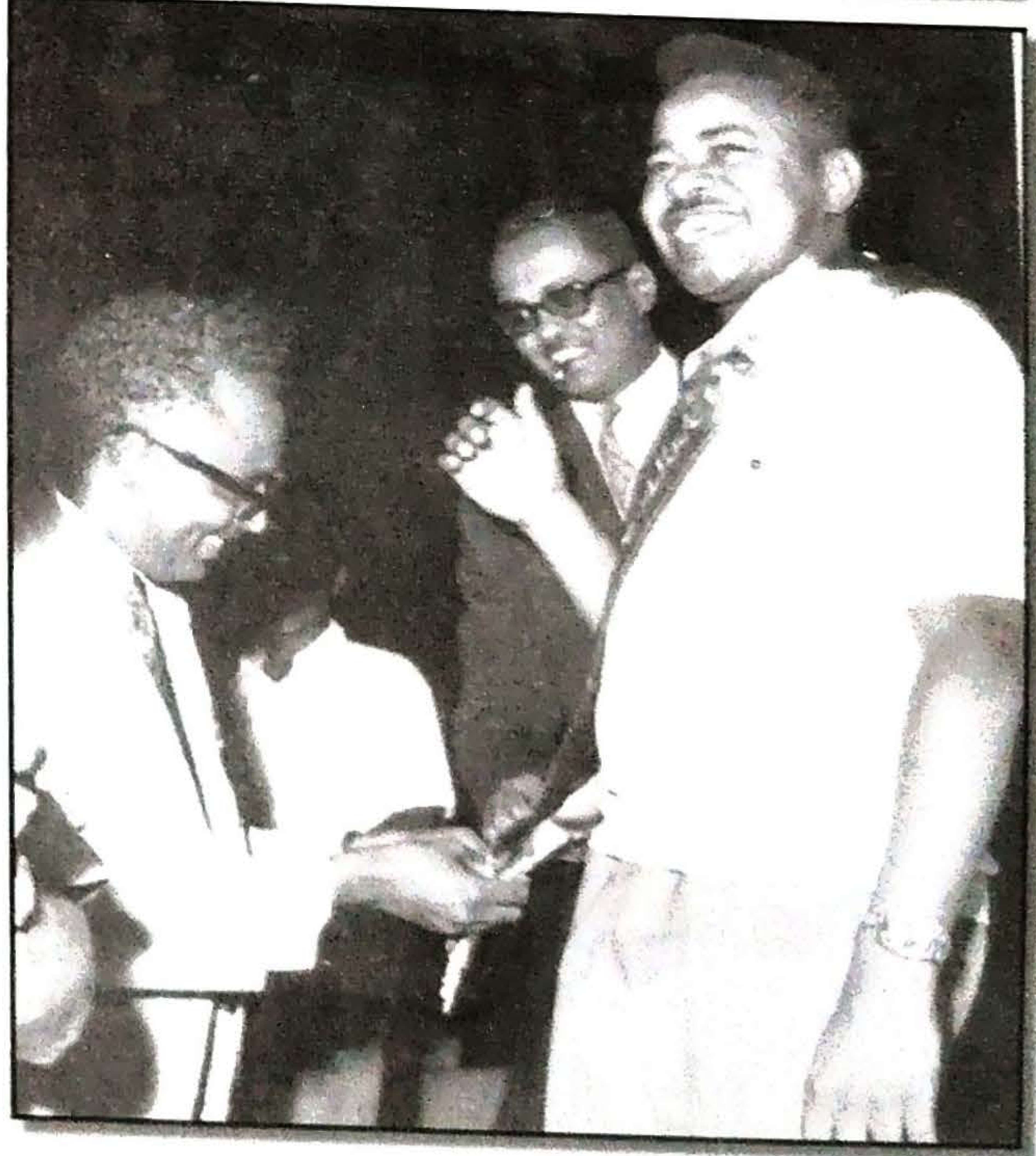


هذا هــو الســودان

أو هكـذا كــان



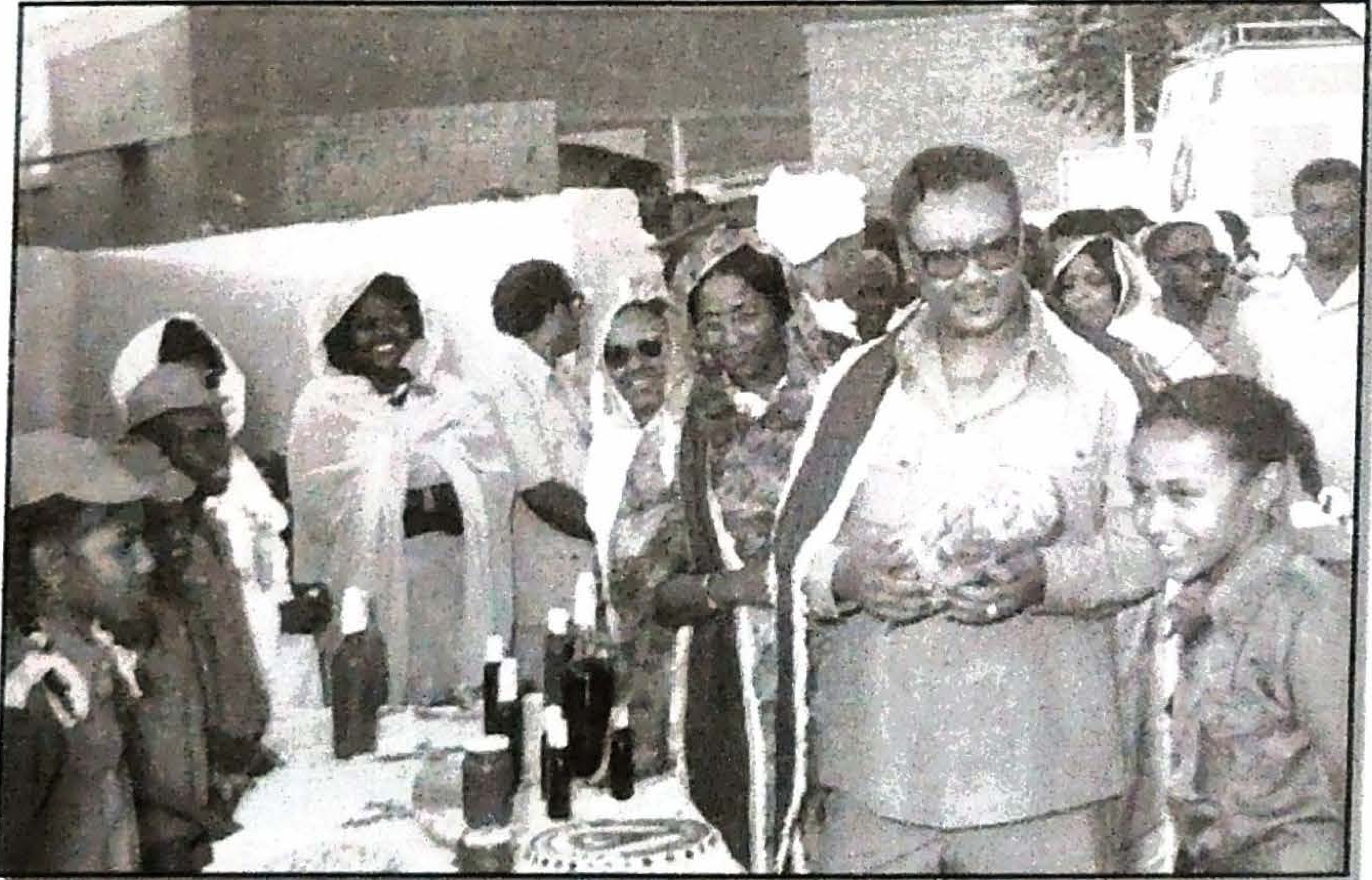
السيد / عبد الله السماني - سكرتير نادي الهلال يقلد وشاح الهلال للسيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



أحمد عبد الرحمن الشيخ - رئيس نادي الهلال . عمر علي حسن - سكرتير النادي يقلد وشاح الهلال للسيد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر



الرئيس نميري والسيدة / بثينة خليل والسيد / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في إحتفالات الطلائع



الرئيس نميري يتفقد أحد معارض المرشدات . ويُرى على خلفية الصورة السيدة الفاضلة / أم سلمة سعيد بجوار بثينة خليل حرم السيد الرئيس

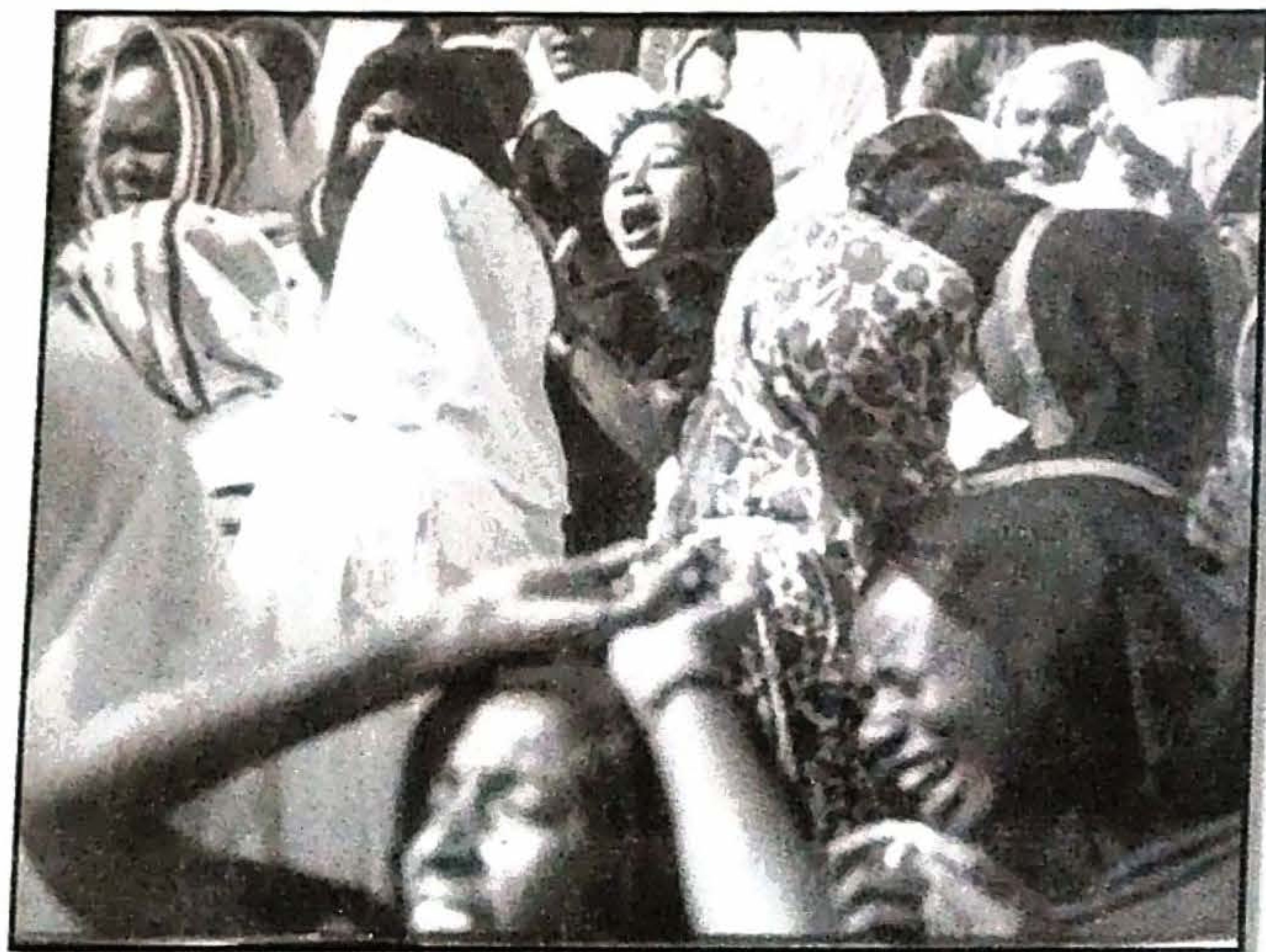


جلسة مباحثات في السعودية يتوسطها الرئيس نميري ويظهر إلى يساره زين العابدين محمد أحمد عبد القادر واللواء / عمر محمد الطيب والدكتور / بهاء الدين محمد إدريس وإلى يمينه الرشيد الطاهر بكر وفي أقصى اليسار العقيد / محمد محجوب سليمان



زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والمرحوم الملك خالد - عاهل المملكة العربية السعودية







مواكب الحزن على رحيل عبد الناصر







مواكب الحزن على رحيل عبد الناصر



الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يتقدم الجماهير المحتشدة حزناً على رحيل رائد القومية العربية الراحل جمال عبد الناصر





مواكب الحزن على رحيل عبد الناصر

قسم وعهد

نقسم بالله العلي العظيم
ونعاهد الشعب العربي الثائر
ونعاهدك ياجمال
عهد الثوار عهد الاحرار
عهداً لارجعة فيه ان
نكون مخلصين لمبادئك
مضحين بانفسنا لآخر
قطرة من دمائنا وقودا للثورة
العربيه الشامله على طريق
الحريه والاشتراكيه والوحدة
والله على ما اقول شهيد

طليعة الثورة الناصرية

قسم الوفاء والولاء للزعيم الخالد جمال عبد الناصر عند رحيله عن دنيانا الفانية

في نهاية هذه المذكرات لابد من كلمة حق وصدق أقولها في حق المشير معاش جعفر محمد نميري صديق العمر وشقيقي الأكبر رغم قسوتي عليه في بعض المواقف وما سقته من إنتقادات رغم قناعتي المطلقة بتلك الإنتقادات لأنها في تقديري - أمانة للتأريخ - ولأيماني بأن (إختلاف الرأي لا يفسد للود قضية) وذلك إذا رجعنا للكتب والإصدارات التي صدرت بإسمه أو كانت بصماته واضحة فيها - كالرجل والتحدي للمؤلق عادل رضا المصري الجنسية - أو - النهج الإسلامي لماذا بقلم عزيزي المشير نميري نفسه . وخلافه . وهذا يحضرني ببيت الشعر الذي يقول :

إن الجواهر في التراب جواهر
والأسد في قفص الحديد أسود

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا يكّلف الله نفساً إلا وسعها • لها ما كسبت وعليها ما إكتسبت • ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا • ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به • وأعف عنّا وأغفر لنا وأرحمنا • أنت مولانا فأنصرنا على القوم الكافرين﴾

صدق الله العظيم

تم بحمد الله

رقم الإيداع: ٢٠١٠/٤٩٤

مايو

سنوات الخصب والجفاف



الرائد م

زين العابدين محمد أحمد عبد القادر

١٩٤٠-٢٠٠٥م.

- ولد في جزيرة توتي بالخرطوم
- تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٥٩م.
- نال دراسات عسكرية في المملكة المتحدة عام ١٩٦٣م.
- ترقى في الرتب العسكرية حتى رتبة الرائد في عام ١٩٦٨م.
- عضو مجلس قيادة الثورة في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.
- تولى عدة مناصب قيادية حتى عام ١٩٨٠م.

مركز محمد عمر بشير

المؤلف:

أحد مخططي ومنفذي ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م ، عضو قيادة الثورة ، الرقيب العام ، رئيس جهاز الحراسة العامة ، مساعد الأمين العام للمنظمات الجماهيرية بالاتحاد الاشتراكي السوداني ، وزير الشباب والرياضة والشئون الإجتماعية ، رئيس تنظيم إتحاد شباب السودان ، وزير النقل والمواصلات ، وزير الثروة الحيوانية ، مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي ، المشرف السياسي على مديرية كسلا ، ضابط بسلاح المظلات وأحد مؤسسيه.

هذا الكتاب:

إسهام متواضع للتوثيق لحقبة هامة من تاريخ السودان السياسي المعاصر إمتدت ستة عشر عاماً ، ما بين مايو ١٩٦٩ إلى ابريل ١٩٨٥ فهو شهادة للتاريخ. إنه مذكرات شاهد على التاريخ ، شارك في صنع الأحداث من موقع القيادة والسلطة والمسئولية تارة ، ومتأملاً في كل ذلك تارة أخرى.

هذا الكتاب سرد لمسيرة نظام مايو ، بدءا بمرحلة ما قبل الثورة تمهيداً وتخطيطا لها ثم تنفيذاً لانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م . ومحاولة لاستكشاف مراحل تأسيس أجهزة الدولة والنظام السياسي ، كما هو عرض للمحاولات المتكررة لإسقاط النظام حتى إبريل ١٩٨٥م.

إن الفترة منذ نهاية نظام مايو حتى الآن تعني أن معظم أن لم يكن كل من شاركوا في الوقائع أو الأحداث التي أوردها الكتاب أو حتى عاصروها لازالوا على قيد الحياه وأن جيلاً كاملاً عاش تلك الأحداث وصنع بعضها سيقرأ هذا السِفر وذلك ما ينفي أي محاولة لتزييف الحقائق أو تلوينها بغير لونها الطبيعي أو تسميتها بغير مسماها الحقيقي.

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية
جامعة ام درمان الأهلية ص.ب: ١٣٦٣
فاكس: ٠٢٤٩ ١٨٧ ٥٧٠٣٥٢+
M.O.B center for Sudanese Studies
Omdurman Ahlia University
P.O.Box: 1363 Omdurman - Sudan
Fax: + 249 187 570352
E-mail:mobcenter@sudanmail.net

مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية